الجمـهوريـــة الجـزائـريـة الديـمقراطيـة الشـعـبيـة

وزارة التـعليـم العالـي والبـحث العلـمي

جامعة البليدة 2 (لونيسي علي)

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

قدمت هذه الأطروحة إستكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة و تدقيق

الموضوع:

دراسة أثر إمتثال مراقبي الحسابات لمتطلبات النظام المحاسبي المالي في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية (بحث تطبيقي لعينة بيانات مراقبي الحسابات و مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر)

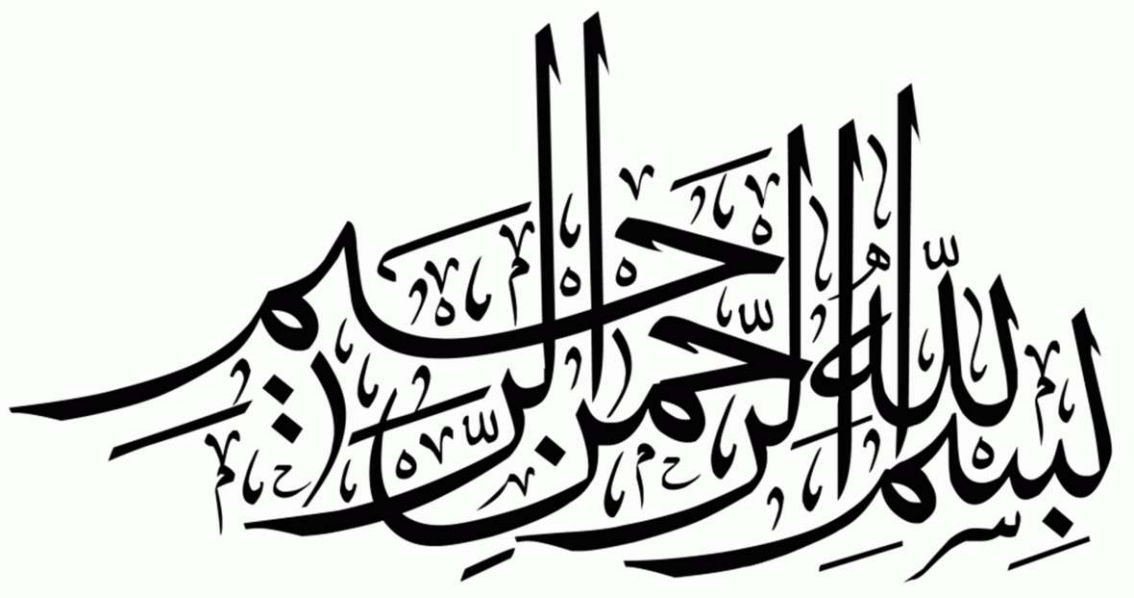
من إعداد:

مغدوري شهرزاد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

دراوسي مسعود

السنة الجامعية: 2019 – 2020


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿و ما أوتيتم من العلم إلآ قليلا﴾

الإسراء: ٨٥

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

(حديث رواه أحمد، أبو داود و الترميذي)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين ابن عبد الله و على آله و صحبه أجمعين، و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين، و بعد.

عرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور، أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و العرفان للأستاذ الفاضل الدكتور **دراوسي مسعود** الذي قبل تواضعا منه الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية و أعظم تقدير على كل ما قدمه لي من توجيهات و إرشادات قيمة و على كل ما خصني به من جهد و وقت و سعة البال طوال إشرافه على هذا العمل، فقد كان لي نعم الأستاذ، و الموجه، و الناقد، و المصحح، فهو أحد أعمدة الجامعة الجزائرية و موسوعة ضخمة في علم المحاسبة، و شمعة علم متوهجة تنير درب طلاب العلم و المعرفة، فنسأل الله علا و جلا أن يديم علمك علينا كنعمة لا تزول و يجزيك عنا كل خير.

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان للبروفيسور (HANGDONGPIN) و زوجها البروفيسور (LITANG) و الدكتورة (TINA) بالمعهد العالي للتكنولوجيا بالصين اللذين أشرفوا على منهج الدراسة لحين من الزمن و كان لهم الفضل في توجيهي.

يقتضي واجب العرفان أن أشكر جامعة لونيسي علي بالعفرون (جامعة البليدة 02)، جامعة سعد دحلب بالبليدة، و عميد كلية علوم الإقتصاد و التسيير و العلوم التجارية الأستاذ الدكتور درحمون هلال، و أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى أساتذتي و زملائي الذين رافقوني في دراستي و عملي، و أخص بالذكر الأستاذ مراد محفوظ رئيس قسم العلوم الإقتصادية الذي مد إلي يد العون لإنجاز هذا العمل، كما أسأل الله أن يتغمد صديقتي الأستاذة سامية برحمته الواسعة و أسكنها فسيح جناته (آمين).

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة و تكرمهم إجازة العمل لهذه المرحلة و خصص كل أستاذ من وقته الثمين لقراءة و تقييم هذا العمل، و إثراءه بأفكارهم و أراءهم النيرة، فلكم مني كل الإحترام و التقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الدكتورة مروى عبد الرحيم الحسين أستاذة بجامعة الموصل (العراق) و التي بادرت على تدقيق هذا العمل لغويا، و إلى جميع محافظي الحسابات، الموظفين و المديرين للمؤسسات المبحوثة، الذين طرقت أبواب مكاتبهم و إستقبلوني بكل صدر رحب، و أشكر جميع موظفي عمادة "كلية علوم الإقتصاد و علوم التسيير و العلوم التجارية" الساهرين على حسن سير أعمال الجامعة، و جميع العاملين في مكتبة الكلية و المكتبة المركزية بجامعة لونيسي علي، كما ألتمس العذر ممن فاتني شكرهم سائلاً الله عز وجل أن يجزيهم عني خيرا.

و أخيرا أحمد الله الذي لا يتم عملا إلا بأمره و لا توفيقا إلا بحكمه، فمنا الجد و الكد و منه التيسير و التوفيق، فاللهم وفقنا لما تحبه و ترضاه.

مغدوري شهرزاد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز و جل: ﴿و قضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا﴾، إلى من أحبها و إقترن إسمها بأسمى درجات الإحترام و التقدير والدتي الكريمة أطال الله في عمرها، و إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه، و على جميع أموات المسلمين.

إلى رفيق دربي و أنسي زوجي الغالي "فايدي محمد لمين"، و أجمل زهرة في حياتي إبنتي الغالية "ريتال" حفظك الله و رعاك، و أنار طريقك بنور العلم و الإيمان.

إلى كل أفراد عائلة "سايح" كبيرا منهم و صغيرا، و أخص بالذكر "سايح سهيلة" التي أعتبرها أمي و مدرستي الثانية في الحياة التي بذلت كل ما في وسعها لإرضائي و بلوغي مبتغاي، فأسأل الله أن يحفظك و يجزيك عني كل خير.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لقياس جودة القوائم المالية بناءاً على مدى إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي الماليSCF، و ذلك من خلال إستخدام أسلوب تحليل المحتوى للمعلومات الواردة بالتقارير المالية المنشورة في موقع بورصة الجزائر للتأكد من توافر المعلومات كما و نوعا بالمستوى المرتفع و بالجودة المناسبة وفقا للنموذج المقترح. **لتحقيق أهداف الدراسة،** تم تصميم نموذج يضم 25 بندا لقياس الجودة إعتماداً على الخصائص الأساسية، الثانوية، و السلوكية، آخذين بعين الإعتبار عند تشكيل البنود إلى بيئة الأعمال و سلوك الإدارة في الجزائر، و لأنها تعتبر أول دراسة ضمت هذه الخصائص مجتمعة إضافة إلى إختبار فرضياتها في إقتصاد من إقتصاديات الدول النامية، فضلت تدعيم و تأكيد نتائج هذا النموذج المقترح بدراسات أخرى حتى نتأكد من صلاحيته للقياس.

هدفت الدراسة الثانية إلى قياس مستوى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى و إحترام أخلاقيات المهنة عند تدقيق القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر. **لتحقيق أهداف الدراسة،** تم تصميم مؤشر الإلتزام يضم 343 بندا يعتمد عليها عند تحليل تقارير محافظي الحسابات للمؤسسات الست (06) للفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2019 (الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق، الإلتزامات المحتملة، و الأحداث اللاحقة).

هدفت الدراسة الثالثة إلى دراسة سلوك إدارة المؤسسات الجزائرية عن طريق الكشف عن ممارستها لإدارة الأرباح، و دراسة العلاقة بين المؤشرات الدالة على ممارسة إدارة الأرباح (المستحقات الإختيارية) و العوامل المؤثرة عليها من المؤشرات المالية خلال الفترة 2014-2019. **لتحقيق أهداف الدراسة،** تم إختيار عينة شملت (216 قائمة مالية) أي 100% من حجم المجتمع الكلي المكون من ست (06) مؤسسات مدرجة في بورصة الجزائر على مدار ست (06) سنوات)، إعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل بالأداء.

توصلت نتائج الدراسة الأولى إلى تعدد الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، و تعدد الجهود المبذولة من قبل الهيئات العلمية و المهنية من أجل تحقيق تلك الجودة بالتقارير المالية، إلا أن

النموذج المقترح يعتبر نموذجا شاملا لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يمكن إستخدامه من قبل الهيئة الحكومية، الملاك، المساهمين، و مستخدمي القوائم المالية الداخليين و الخارجيين، كما توصلت نتائج الدراسة الأولى إلى وجود تفاوت في نسبة توافر الخصائص النوعية (الأساسية و الثانوية) بين المؤسسات المبحوثة، أما بالنسبة للخصائص السلوكية فتحصلنا على نتائج متدنية مقارنة بنسب توافر باقي الخصائص و الذي يدل على قصور الإدارة في تحديد المستفيدين من المعلومات المحاسبية، و عدم التفاني في أداء واجباتها لمساعدة مستخدمي المعلومات في فهم الأمور المعقدة و المتشابكة، عدا عن ذلك تشابك عملية توصيل المعلومات المالية و غير المالية إلى من يحتاج إليها بالشكل، الوقت، الدقة، و الملائمة المتوقعة.

توصلت نتائج الدراسة الثانية إلى أن مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع و هذا يدل على إحترامهم لقواعد و أخلاقيات المهنة فضلا عن أداءهم المرتفع في جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة وفقا لطبيعة كل حساب.

توصلت نتائج الدراسة الثالثة إلى وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة إدارة مؤسسات المساهمة العامة و الخاصة لإدارة الأرباح، و إلى وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح (المستحقات الإختيارية) و كل من نصيب السهم من الأرباح الموزعة و القيمة السوقية للسهم إلى الدفترية و العائد على حقوق المساهمين و حجم الشركة، و علاقة إرتباط سالبة مع التدفقات النقدية التشغيلية و عدد الأسهم المتداولة داخل السوق المالي، كما دلت نتائج إختبارات المقارنات البعدية على وجود تفاوت في ممارسة إدارة الأرباح بين سنوات الدراسة الخمس (05) الأولى (2014-2018) بينما كادت أن تنعدم المؤشرات الدالة على ممارسة إدارة الأرباح (المستحقات الإختيارية) خلال سنة 2019، و هذا ما يأكد و يعزز نتائج الدراسة الأولى التي توصلنا فيها من خلال إستخدام نفس الإختبار على وجود تفاوت في نسبة توافر الخصائص النوعية بين سنوات الدراسة.

النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن نماذج التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تحتاج إلى إعادة النظر في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، و عليها التعرف أكثر على إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للإلمام بالجوانب التي

تحتاج التوسع أكثر في الإفصاح المحاسبي لتلبية إحتياجات السوق من المعلومات اللازمة، فعلى الدولة تفعيل دور الهيئات الرقابية، و جعل القوانين أكثر صرامة لتعزيز الشفافية و المسائلة.

أوصت الدراسة بضرورة تغيير مفاهيم و سلوك الإدارة في المؤسسات الجزائرية، و توفير مناخ دراسي أحسن من الذي أقيمت عليه هذه الدراسة يسهل فيه حصول الطالب على المعلومات المالية، كما نطمح إلى تجربة النموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية من قبل لجنة الرقابة المالية على مستوى بورصة الجزائر من خلال إستخدام أسلوب تحليل المحتوى للمعلومات الواردة بالتقارير المالية وفقاً لكل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية الأساسية، الثانوية و السلوكية، مع تعديله إذا تطلب الأمر ذلك، حتى نكون على يقين من نجاحه في القياس.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، خصائص المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، محافظي الحسابات، ممارسة إدارة الأرباح.

Abstract :

This study aims to evaluate a proposed model for measuring the quality of financial statements based on the extent of the commitment of auditors to verify the availability of qualitative characteristics of accounting information in accordance with the requirements of the financial accounting system (SCF), by using the method of content analysis of the information contained in the financial reports published on the Algiers Stock Exchange website to make sure of the availability of information, in terms of quantity and quality, at a high level and of appropriate quality, according to the proposed model.

To achieve the objectives of the study, a model was designed that includes 25 items to measure quality depending on the basic, secondary, and behavioral characteristics, taking into account when forming the items to the business environment and management behavior in Algeria, and since it is considered the first study that included these characteristics together in addition to testing its hypotheses in an economy from the economies of developing countries preferred to support and confirm the results of this proposed model with other studies in order to ensure its validity for measurement.

The second study aimed to measure the level of commitment of auditors to exert utmost professional care and respect for professional ethics when auditing the financial statements of institutions listed on the Algiers Stock Exchange. **To achieve the objectives of the study**, a commitment indicator was designed that includes 343 items that are relied upon when analyzing the reports of the auditors of the six institutions (06) for the period extending from 2014 to 2019 (budget, profit and loss statements, cash flow statement, statement of changes in equity, appendix, contingent liabilities, and subsequent events).

The third study aimed to study the behavior of the management of Algerian companies by uncovering their practice of profit management, and studying the relationship between indicators indicating the practice of profit management (optional benefits) and the factors affecting them from financial indicators during the period 2014-2019.

To achieve the objectives of the study, a sample was selected that included (216 financial statements), that is, 100% of the total community size consisting of six (06) institutions listed on the Algiers Stock Exchange over a period of six (06) years. The study relied on Jones model modified by performance.

The results of the first study found a multiplicity of methods used to measure the quality of the accounting disclosure, and the multiplicity of efforts made by the scientific and professional bodies in order to achieve that quality in financial reports, but the proposed model is considered a comprehensive model for measuring the level of availability of qualitative characteristics in accounting information that can be used by the governmental body Owners, shareholders, and users of internal and external financial statements. The results of the first study also found a discrepancy in the percentage of availability of qualitative characteristics (primary and secondary) among

the researched institutions. As for the behavioral characteristics, we got low results compared to the rates of availability of the rest of the characteristics, which indicates the failure of management. In determining the beneficiaries of accounting information, and the lack of dedication in performing its duties to assist the users of the information in understanding the complex and intertwined matters, in addition to that the entanglement of the process of communicating financial and non-financial information to those who need it in the form, time, accuracy, and expected suitability.

The results of the second study found that the level of commitment of the auditor to exercise the utmost professional care when auditing the financial statements is high, and this indicates their respect for the rules and ethics of the profession as well as their high performance in gathering sufficient and appropriate audit evidence according to the nature of each account.

The results of the third study found that there are statistically significant indicators on the practice of managing public and private shareholding institutions to manage profits, and that there is a positive statistically significant correlation between the indicators of profit management practice (optional benefits) and each of the share of dividends and the market value of the share to the book and return on the rights of shareholders, the size of the company, and a negative correlation with the operating cash flows and the number of shares traded in the financial market, and the results of the dimensional comparison tests showed that there is a discrepancy in the practice of profit management between the first five (05) years of study (2014/2018), while it was almost non-existent. Indicators of the practice of managing profits (optional benefits) during the year 2019, and this confirms and reinforces the results of the first study in which we reached by using the same test that there is a discrepancy in the percentage of availability of qualitative characteristics between years of study.

The main conclusion of this study is that the financial report forms issued by the institutions listed on the Algiers Stock Exchange need to reconsider the information that is disclosed, and they must learn more about the needs of users of accounting information to be familiar with the aspects that need to expand more in the accounting disclosure to meet the needs of the market of the necessary information, the state should activate the role of regulatory bodies and make laws more stringent to enhance transparency and accountability.

The study recommended the necessity to change the concepts and behavior of management in Algerian institutions, and to provide a better academic environment than the one on which this study was conducted in which the student can easily obtain financial information, and we aspire to experiment with the proposed model to measure the level of availability of qualitative characteristics by the Financial Supervision Committee at the level of the Algiers Stock Exchange through the use of the content analysis method for the information contained in the financial reports according to each characteristic of the basic, secondary and behavioral accounting information, with modifying it if required, so that we can be sure of the success of the measurement.

Key words: financial statements, characteristics of accounting information, quality of accounting information, financial accounting system, auditors, practice of profit management.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	IV
الإهداء	V
ملخص باللغة العربية	VI
ملخص باللغة الأجنبية	IX
فهرس المحتويات	XII
قائمة الجداول	XVII
قائمة الأشكال	XXI
قائمة الملاحق	XXIII
قائمة المختصرات	XXVI
الفصل الأول: منهجية الدراسة	أ
المقدمة	ب
طرح إشكالية الدراسة	ت
فرضيات الدراسة	ج
أهمية الدراسة	ذ
أهداف الدراسة	ر
منهج الدراسة	ز
الدراسات السابقة	ش
تحديد موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	ع
تقسيمات الدراسة	غ
الفصل الثاني: جودة المعلومة المحاسبية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.	
تمهيد	01
المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات.	03
المطلب الأول: عموميات حول المعلومات	03
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية	12
المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية	13
المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية	22
المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.	26
المطلب الأول: الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية	27

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	35
المطلب الثالث: محددات على المعلومات المحاسبية	59
المطلب الرابع: أهمية توافر الخصائص النوعية و أثرها على حركة الاقتصاد الوطني	71
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.	80
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	81
المطلب الثاني: طرق قياس جودة المعلومات المحاسبية	83
المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية	87
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	90
المبحث الرابع: الجهود الجزائرية في سبيل تحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية.	98
المطلب الأول: الإصلاح المحاسبي كآلية لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية	98
المطلب الثاني: تنظيم المهن المحاسبية كآلية لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية	103
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على الهيئات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية	106
المطلب الرابع: تقييم الإصلاحات المحاسبية على جودة المعلومة المحاسبية	109
خلاصة الفصل الأول	112
الفصل الثالث: مسئوليات محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية.	
تمهيد	113
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.	114
المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية	114
المطلب الثاني: السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية	127
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية	132
المطلب الرابع: تحليل محتوى المعلوماتي للقوائم المالية	137
المبحث الثاني: القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.	147
المطلب الأول: نظرة حول طبيعة القياس المحاسبي	147
المطلب الثاني: واقع القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية	159
المطلب الثالث: تصنيف الأحداث الرئيسية المعنية بالقياس المحاسبي	161
المطلب الرابع: قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	163
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية و متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي.	166

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العرض و الإفصاح في القوائم المالية	167
المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح بالنسبة لقائمة الميزانية	185
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح بالنسبة لحساب النتائج	189
المطلب الرابع: متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة	194
المطلب الخامس: متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة و الملحق المتمم للقوائم المالية	204
المبحث الرابع: تطور الأهداف العامة و مسؤوليات محافظي الحسابات.	208
المطلب الأول: المرجعية القانونية و التنظيمية لمهنة التدقيق.	210
المطلب الثاني: المهام المنوطة بمحافظي الحسابات.	213
المطلب الثالث: تطور الأهداف العامة و المسؤوليات.	216
المطلب الرابع: مشاكل الرأي و المسؤوليات القانونية.	234
خلاصة الفصل الثاني.	247
الفصل الرابع (التطبيقي): **النموذج المقترح لقياس جودة القوائم المالية بناءاً على مدى إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF.**	248
تمهيد	249
المبحث الأول: تقديم عام للسوق الاوراق المالية (بورصة الجزائر) و مؤسسات الدراسة.	250
المطلب الأول: الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة.	251
المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر.	252
المطلب الثالث: تحليل تطور نشاط بورصة الجزائر.	253
المطلب الرابع: تقديم و توطئة عامة حول المؤسسات محل الدراسة المدرجة ببورصة الجزائر	262
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.	268
المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة.	268
المطلب الثاني: أهداف الدراسة التطبيقية.	269
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات و المعلومات.	270
المطلب الرابع: تصميم أدوات الدراسة.	271
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور النموذج.	285
المطلب الأول: الدراسة العملية.	286

المطلب الثاني: توصيف و قياس متغيرات الدراسة.	287
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.	289
المبحث الرابع: عرض، تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.	291
المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	291
المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج إختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج المقترح.	310
المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج مؤشر الالتزام و إختبار الفرضية الخامسة.	351
المطلب الرابع: عرض و تحليل نتائج ممارسة إدارة الأرباح و إختبار الفرضية الرئيسية السادسة.	375
خلاصة الفصل الرابع	410
الفصل الخامس: الخاتمة.	
خاتمة	413
نتائج الدراسة من الجانب النظري	415
نتائج الدراسة من الجانب التطبيقي	419
نتائج إختبار فرضيات الدراسة	425
التوصيات	438
أفاق الدراسة	440
صعوبات الدراسة	441

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أوجه الإختلافات بين البيانات و المعلومات المحاسبية	11
(02)	فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	25
(03)	أهمية الجانب السلوكي في المحاسبة	30
(04)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما تراها الباحثة	57
(05)	العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	90
(06)	درجة توافق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي IAS (01)	110
(07)	المستخدمين للقوائم المالية و إحتياجاتهم	126
(08)	تطور القيم المتداولة خلال الفترة (2014-2019)	255
(09)	تطور حجم التداول خلال الفترة (2014-2019)	256
(10)	تطور عدد المعاملات خلال الفترة (2014-2019)	257
(11)	تطور سوق سندات الخزينة العمومية	261
(12)	البطاقة الفنية لمجمع صيدال	263
(13)	البطاقة الفنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي	264
(14)	البطاقة الفنية لمؤسسة ألينس للتأمينات	265
(15)	البطاقة الفنية لمؤسسةNCA Rouiba	266
(16)	البطاقة الفنية لمؤسسة بيوفارم	267
(17)	البطاقة الفنية لمؤسسة AOM Invest	268
(18)	أساليب جمع البيانات و المعلومات	270
(19)	عدد و نسبة بنود المؤشر	280
(20)	الدرجة المعتمدة لحساب المؤشر	282
(21)	مقياس قوة الإرتباط	290
(22)	معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج	292
(23)	معامل إرتباط سبيرمان لمحاور النموذج	293
(24)	الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الأساسية (الملائمة)	294
(25)	الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الأساسية (الموثوقية)	297
(26)	الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الثانوية	300
(27)	الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص السلوكية	302

(28)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة وفقا لفترة الدراسة (2014-2019)	305
(29)	ترتيب الخصائص النوعية وفقا لنسب توافرها في القوائم المالية	309
(30)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى بإستخدام T-test	310
(31)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام T-test	311
(32)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام T-test	312
(33)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test	313
(34)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام T-test	313
(35)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام T-test	314
(36)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة باستخدام T-test	315
(37)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test	316
(38)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثامنة بإستخدام T-test	317
(39)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية التاسعة بإستخدام T-test	318
(40)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية العاشرة بإستخدام T-test	319
(41)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	320
(42)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى (ANOVA)	321
(43)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولىCoefficients	322
(44)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	323
(45)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية (ANOVA)	324
(46)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية Coefficients	325
(47)	نتائج تحليل تباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) للفروق بين توافر الخصائص النوعية وفقا لمؤسسات عينة الدراسة	326
(48)	نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لعينة الدراسة	328
(49)	نتائج تحليل تباين أحادي الإتجاه (One Way ANOVA) للفروق بين توافر الخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة	329
(50)	نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة. Tukey HSD	330
(51)	طريقة قياس متغيرات الدراسة و علاقتها المتوقعة بجودة المعلومات المحاسبية	332
(52)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد (Model Summary)	335
(53)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد (ANOVA)	336

(54)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد Coefficients	337
(55)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Kolmogorov-Smimov)	339
(56)	إختبار التداخل الخطي. (Variance Inflation Test	339
(57)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	340
(58)	الإحصائيات الوصفية	343
(59)	معامل إرتباط لبيرسون	343
(60)	إختبار تحليل الإنحدار المتعددMultiple Regression	344
(61)	مصفوفة الإرتباط لبيرسون	346
(62)	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة (Model Summary)	347
(63)	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة Coefficients	348
(64)	صدق و ثبات نموذج الدراسة	353
(65)	معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج	354
(66)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الأول	355
(67)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثاني	358
(68)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثالث	359
(69)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الرابع	360
(70)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الخامس	362
(71)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور السادس	364
(72)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور السابع	365
(73)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة بإستخدام T-test	367
(74)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بإستخدام T-test	368
(75)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بإستخدام T-test	369
(76)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test	370
(77)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة بإستخدام T-test	371
(78)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة بإستخدام T-test	372
(79)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة بإستخدام T-test	373
(80)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test	374
(81)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2014	379
(82)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2015	379

(83)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2016	380
(84)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2017	381
(85)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2018	381
(86)	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2019	382
(87)	الإحصاء الوصفي للمستحقات لمؤسسات محل الدراسة	383
(88)	الإحصاء الوصفي للمستحقات الإختيارية	385
(89)	مصفوفة الإرتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة	388
(90)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2019	390
(91)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-testبالنسبة لسنة 2014	393
(92)	إختبار تحليل الإنحدار المتعددMultiple Regression	394
(93)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-testبالنسبة للسنوات (2015،2016، 2017، 2018).	399
(94)	إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression للسنوات (2015،2016، 2017، 2018).	401
(95)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-testبالنسبة لسنة 2019	408
(96)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة (Model Summary).	408

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة	س
(2)	دورة الحصول على البيانات المحاسبية	07
(3)	المعلومات المحاسبية	09
(4)	العلاقة بين البيانات و المعلومة المحاسبية	11
(5)	أهمية المعلومات المحاسبية	14
(6)	أثر عدم تماثل المعلومات	21
(7)	العلاقة بين المحاسبة و مستخدمي المعلومات المحاسبية	22
(8)	البنية الهرمية للخصائص النوعية	37
(9)	تعارض خاصية الملاءمة و الموثوقية	50
(10)	تأثير الخصائص النوعية للمعلومات في الأسواق المالية	73
(11)	أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للنمو الإقتصادي	74
(12)	أهمية الخصائص النوعية وفقا للنظام المحاسبي المالي على سوق الأوراق المالية	80
(13)	أبعاد قياس جودة المعلومات المحاسبية	85
(14)	القوائم المالية و التقارير المالية	119
(15)	أهداف الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)	124
(16)	أنواع الأحداث الإقتصادية القابلة للقياس.	149
(17)	مسار عملية القياس	151
(18)	الغلاقة بين المحاسبة و التدقيق	209
(19)	القيمة السوقية الاجمالية لبورصة الجزائر منذ سنة 2012	254
(20)	تطور القيم المتداولة خلال الفترة (2014-2019)	255
(21)	تطور حجم التداول خلال الفترة (2014-2019)	256
(22)	تطور عدد المعاملات خلال الفترة (2014-2019)	257
(23)	إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة الأوراسي.	258
(24)	إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسةAlliance Assurances	258
(25)	إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسةNCA ROUIBA	259
(26)	إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسةSAIDAL	259

(27)	إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسةBiopharm	260
(28)	تطور سوق سندات الخزينة العمومية	261
(29)	التوزيع الطبيعي للخصائص النوعية	293
(30)	نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة	330
(31)	نتائج إختبار الفرضيات	412

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة الأولى	i
(02)	نموذج الدراسة الثانية	vii
(03)	قائمة المحكمين	xxix
(04)	معامل إرتباط بيرسون لمحاور النموذج.	xxx
(05)	T-test نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى	xxxi
(06)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى	xxxi
(07)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية	xxxi
(08)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test	xxxi
(09)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام T-test	xxxii
(10)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام T-test	xxxii
(11)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة باستخدام T-test	xxxii
(12)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test	xxxiii
(13)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثامنة بإستخدام T-test	xxxiii
(14)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية التاسعة بإستخدام T-test	xxxiii
(15)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية العاشرة بإستخدام T-test	xxxiv
(16)	القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	xxxiv
(17)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	xxxiv
(18)	القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	xxxv
(19)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية (ANOVA)	xxxv
(20)	نتائج تحليل تباين أحادي الإتجاه.	xxxvi
(21)	نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لعينة الدراسة	xxxvii
(22)	نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة	xxxviii
(23)	القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد الخاص ببنود بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية	xxxix
(24)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد	xxxix
(25)	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد	xxxix

(26)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.(الشكل)	xl
(27)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة. Kolmogorov-Smimov (الجدول)	xl
(28)	مصفوفة بيرسون للمتغيرات المستقلة	xli
(29)	إختبار تحليل الإنحدار المتعددMultiple Regression	xli
(30)	مصفوفة الإرتباط لبيرسون لمتغيرات النموذج	xlii
(31)	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعةModel Summary	xliii
(32)	نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة Coefficients	xliii
(33)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الأول)	xliv
(34)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الثاني)	xliv
(35)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الثالث)	xlv
(36)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الرابع)	xlv
(37)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الخامس)	xlvi
(38)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور السادس)	xlvi
(39)	صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور السابع)	xlvii
(40)	صدق و ثبات نموذج الدراسة	xlvii
(41)	معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج	xlviii
(42)	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	xlix
(43)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الأول	xlix
(44)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثاني	l
(45)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثالث	li
(46)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الرابع	li
(47)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور الخامس	liii
(48)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور السادس	liii
(49)	الإحصاء الوصفي لبنود المحور السابع	liv
(50)	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة بإستخدام T-test	liv
(51)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بإستخدام T-test	liv
(52)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بإستخدام T-test	lv
(53)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test	lv
(54)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة بإستخدام T-test	lv

(55)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة بإستخدام T-test	lv
(56)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة بإستخدام T-test	lvi
(57)	نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test	lvi
(58)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2014	lvi
(59)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2015	lvii
(60)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2016	lvii
(61)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2017	lviii
(62)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2018	lix
(63)	معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2019	lx
(64)	مصفوفة الإرتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة	lx
(65)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2014	lxi
(66)	إختبار تحليل الإنحدار المتعددMultiple Regression	lxii
(67)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2015	lxii
(68)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2016	lxiv
(69)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2017	lxiv
(70)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2018	lxvi
(71)	إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2019	lxvi

قائمة المختصرات

الإختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
AAA	American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Commitee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
XBRL	Extensive Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة
COSOB	Le comité de régulation et de contrôle des opérations boursières	لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

الفصل الأول: منهجية الدراسة

خلال السنوات العشرين الماضية، عصفت الأزمة المالية العالمية بالإقتصاد العالمي و ألقت بظلالها على إقتصاديات الدول النامية و خلفت صعوبة بالغة في مجالات التنمية في العديد من الدول من بينها الجزائر، التي ما أن حاولت التعافي و اللاحق بركب التنمية حتى تعرض إقتصادها في السنوات الأخيرة للعديد من التقلبات السياسية و الإقتصادية من بينها تدهور أسعار المحروقات الذي أحدث تأثيرا سلبيا على المجال الإقتصادي، و ألقى المزيد من العبء على كاهل المجتمع الجزائري الذى كان و لايزال يعانى من شدة الأزمة الإقتصادية و إنتشار البطالة و الركود في شتى المجالات، لذلك كان لابد من السعي نحو حل تلك المشاكل بغض النظر عن الواقع السياسي الذي تمر به البلاد و العمل على الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية المتوافرة في المجتمع بأقصى درجة ممكنة بالشكل الذي يساعد على خلق فرص العمل، و تحقيق العدالة الإجتماعية. و لكن لرفع مثل هذه التحديات و إتخاذ القرارات المناسبة، تحتاج الدولة و المستثمرين إلى المعلومات المناسبة حتى تلعب ذلك الدور الحساس الذي يحتاجه أي إقتصاد للنمو خاصة إذا كانت تتمتع بالخصائص النوعية.

و الخصائص النوعية هي سمات من الضروري أن تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية كما يعول عليها حتى تقوم المعلومات بالأدوار المهمة في مقدمتها الدوران التنبئي و التأكيدي بجانب إضفاء الموثوقية فيها، إذ يتمثل الدور التنبئي في تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ بقدرة المؤسسة على التصدي للظروف غير الإيجابية التي تعترض مصالحها مستقبلا، أما الدور التأكيدي فيتمثل في حقيقة المركز المالي للمؤسسة المتمثل بممتلكاتها من الموجودات و المطلوبات غير المتداولة بصورة عادلة و صادقة حول مركزها المالي و نتيجة نشاطها. و لتحقيق ذلك أصبح من الضروري النظر إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شاملة و لا يتم الفصل فيما بينها و تفضيل سمة على أخرى، و تطبيق الخصائص على المعلومات المحاسبية بصورة متوازنة سعيا لتقليص فجوة التوقع ما بين مصداقية عرض المعلومات المالية و ما يتوقعه مستخدميها.

تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة المؤسسة و أي خطأ قد يرتكب فيها من قبل محاسبي المؤسسة تتحمله الإدارة، أي أن الإدارة هي المسؤولة أمام المالكين أو المستثمرين في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف المؤسسة و كيفية إدارة أموالها و مواردها بناء على توصيات المالكين، و اللذين

من حقهم في محاسبتها أو مكافئتها مقابل جهودها، و بذلك على الإدارة الإلتزام بتحقيق أفضل مستوى ممكن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لغايات إتخاذ القرارات من قبل مجموعة كبيرة من المستخدمين.

و من هنا يأتي الدور المهم لمحافظ الحسابات في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية عند إنجاز عملية التدقيق، إذ أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتمدون على محافظ الحسابات في توفير الإطمئنان على سلامة أعمال المؤسسة و قدرتها على الإستمرار.

و من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على مستوى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية في التحقق من إلتزام المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر بتوفير مستوى مرتفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها للقوائم المالية، و ماهي متطلبات النظام المحاسبي المالي من حيث مصداقية و شفافية المعلومات المحاسبية، ماهي القواعد التي توجب على محافظ الحسابات التحقق من ذلك، و ما هي المسؤولية المدنية و المساءلة التي تقع على عاتقه عند عدم تحقيقها أو ضعفها.

مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة في صورتها الفكرية:

تواجه النظرية المحاسبية صعوبات في مدى تحقق المحاسبون من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و بأي مستوى تتوافر، و بالتالي تبقى مسألة توافر هذه الخصائص متروكة لتخمينات و إجتهادات مستخدمي المعلومات المحاسبية، و من وجهة نظر أخرى لم تحدد أدبيات التدقيق مدى دور محافظي الحسابات في التحقق من توافر هذه الخصائص، في حين كانت هناك إشارة بأن يبدي محافظ الحسابات رأيه بأن القوائم المالية تعرض بعدالة و إنصاف، و بالتالي فإن الجدل المعرفي يدور حول ذلك الدور العائم لمحافظي الحسابات.

مشكلة الدراسة في صورتها التطبيقية:

تمثل المعلومات المحاسبية صلة الوصل بين معديها (المحاسبين) و مستخدمي هذه المعلومات (متخذي القرارات)، و هي رسالة ذات محتوى إخباري مهم يعتمد عليه متخذي القرارات و تترتب عليه قرارات و نتائج إقتصادية مستقبلية بالغة الأهمية، فالمحاسبين يقومون بإعدادها على وفق معايير (خصائص) حددتها المهنة المحاسبية و تتمثل بمجمعها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و ألزمت بها المحاسبين عند إعدادهم لهذه المعلومات و تقديمها إلى الطرف الآخر.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

كيف يتحقق محافظي الحسابات من جودة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، بالإعتماد على الإطار المفاهيمي للخصائص النوعية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي؟

و يمكن التوسع أكثر للتعرف على المشكلة الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية الأتية:

- إن توافر مستوى معين للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يعتمد على الأحكام الشخصية كالممارسات المهنية من قبل المحاسبين و بالتالي فإن مدى الإعتماد عليها و الوثوق بها من قبل مستخدمي هذه المعلومات و مدى ملاءمتها لهم يبقى موضع تساؤلات، كون الخصائص المتوافرة في هذه المعلومات هل تعكس وجهة نظر معديها أو درجة إلتزامهم بها؟
- إن المعلومات المحاسبية ليست بالضرورة متطابقة مع ما يرغب به مستخدميها أو تلبي حاجاتهم، و طبقا للعديد من القرارات المختلفة هل سيتم إعتمادها من قبلهم على الرغم ما يترتب عليها من إنعكاسات و نتائج إقتصادية التي قد تؤثر في مستقبلهم المالي؟
- إن توافر هذه الخصائص قد لا تلبي هذه الإحتياجات من وجهة نظر مستخدميها، لذا هل يمكن البحث عن كيفية للتحقق من توافر هذه الخصائص كما يحتاجها مستخدموها و ليس كما يعتقدها معدوها؟
- قد يختلف مستوى توافر الخصائص النوعية من مؤسسة إلى أخرى أو حتى من سنة إلى أخرى، لذلك هل يمكن البحث عن طريقة نضمن بها حق مستخدمي المعلومات المحاسبية و

نلزم بها المؤسسات الإقتصادية بتوفير المستوى المطلوب (المرتفع) من هذه الخصائص حتى نصل إلى توزيع عادل و كفئ للفرص؟

- ما هو الدور الذي ينبغي على محافظي الحسابات أن يقوموا به و الذي يؤيد أو يؤكد توافر هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية في ضوء الرأي الذي يثبتوه في تقاريرهم إلى الهيئة العامة؟

- القوائم المالية المنشورة على موقع بورصة الجزائر (أي القوائم النهائية المدققة و المراجعة من قبل محافظي الحسابات) هل تعبر فعلا عن صدق و شفافية و عدالة المركز المالي و هل تبرء ذمة المؤسسة من ممارسة إدارة الأرباح؟

فرضيات الدراسة:

من الفرضيات العامة بأن توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تجعل هذه المعلومات ذات فائدة لمستخدميها، و بإفتراض عام آخر فأن الحلقة النهائية في سلسلة إصدار القوائم المالية تتمثل بمحافظ الحسابات الذي يبدي رأيه فيها، و بالتالي فأن لهذا الدور علاقة وثيقة الصلة بمدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. و في ضوء العرض المتقدم لمشكلة البحث و لوضع حلول أولية لها، فأن فرضيات البحث يمكن صياغتها كالآتي:

- ✓ **الفرضية الرئيسية الأولى:** "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من الخصائص النوعية".

تنقسم الفرضية الرئيسية الأولى إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى:" القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية".

- الفرضية الفرعية الثانية: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الإسترجاعية".

- الفرضية الفرعية الثالثة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التوقيت الملائم".

- الفرضية الفرعية الرابعة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التمثيل الصادق".

- الفرضية الفرعية الخامسة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق".

- الفرضية الفرعية السادسة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد".

- للفرضية الفرعية السابعة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الثبات".

- الفرضية الفرعية الثامنة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية المقارنة".

- للفرضية الفرعية التاسعة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإدراك".

- الفرضية الفرعية العاشرة: "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإتصال".

✓ **الفرضية الأساسية الثانية:** "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

تنقسم الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الأساسية".

- الفرضية الفرعية الثانية: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الثانوية".

- ✓ **الفرضية الأساسية الثالثة:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات محل الدراسة في تحسين مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019".

- ✓ **الفرضية الأساسية الرابعة:** "تحقق محافظي الحسابات من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية".

تنقسم الفرضية الرئيسية الرابعة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "الإمتثال للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية".

- الفرضية الفرعية الثانية: "إبداء محافظ الحسابات بالرأي النظيف حول مصداقية القوائم المالية يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية".

- الفرضية الفرعية الثالثة: "توافر الخصائص النوعية بالمستوى المرتفع يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية".

- الفرضية الفرعية الرابعة: "كبر حجم المؤسسة يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية".

- الفرضية الفرعية الخامسة: "إرتفاع قيمة الرافعة المالية يؤثر سلبيا في جودة المعلومات المحاسبية".

- ✓ **الفرضية الأساسية الخامسة:** "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع".

تنقسم الفرضية الرئيسية الخامسة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الميزانية بالمستوى مرتفع".

- الفرضية الفرعية الثانية: "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر حساب النتائج بالمستوى مرتفع".

- الفرضية الفرعية الثالثة: "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة بالمستوى مرتفع".

- الفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة بالمستوى مرتفع".

- للفرضية الفرعية الخامسة: "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الملحق بالمستوى مرتفع".

- الفرضية الفرعية السادسة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الإلتزامات المحتملة بالمستوى مرتفع".

- الفرضية الفرعية السابعة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الأحداث اللاحقة بالمستوى مرتفع".

✓ **الفرضية الأساسية السادسة:** "لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح".

تنقسم الفرضية الرئيسية الخامسة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- الفرضية الفرعية الأولى: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نسبة الرفع المالي".

- الفرضية الفرعية الثانية: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة".

- للفرضية الفرعية الثالثة: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية".

- الفرضية الفرعية الرابعة: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين".

- الفرضية الفرعية الخامسة: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة".

- الفرضية الفرعية السادسة: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة".

- الفرضية الفرعية السابعة: "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة".

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في إيجاد حلقة الوصل المفقودة ما بين العمل المحاسبي و العمل التدقيقي فيما يخص التحقق من مدى توافر مستوى معين من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و يأتي الهدف من الدراسة مكملا لأهميته في الربط بين الوظائف المحاسبية و التدقيقية، للعمل على تعزيز توافر تلك الخصائص بالقوائم المالية، في حين أن المشكلة البحثية تأتي من خلال وضع تساؤلات بأن عرض القوائم المالية تعكس وجهة نظر معديها، و أن المعلومات المحاسبية ليست بالضرورة متطابقة مع ما يرغب به مستخدميها أو تلبي حاجاتهم، و ما هو الدور الذي ينبغي على محافظي الحسابات أن يقوموا به لتأكيد توافر تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية، و عليه تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقدم نموذج لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية المراجعة و المدققة من قبل محافظي الحسابات لمساعدة الجمعية العامة (الملاك و المساهمين)، هيئات الرقابة المالية (الدولة، الضرائب، البورصة)، و المستثمرين الحاليين و المرتقبين، على قياس مستوى توافر الخصائص النوعية بالتقارير المالية و الإفصاحات الدورية المنشورة على موقع البورصة الجزائر إعتمادا على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية الأساسية، الثانوية و السلوكية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

الأهمية الفكرية للدراسة:

تتناول الأدبيات المحاسبية موضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمدى توافر هذه الخصائص و تأثيرها في مجالات القرارات الإقتصادية التي يتخذها مستخدموها و الدور الأكبر للمحاسب في توافر هذه الخصائص، بينما تتناول أدبيات التدقيق دور محافظ الحسابات بمهمته في إنجاز الواجب المكلف به من أعمال التدقيق و إبداء رأيه بحقيقة و عدالة المركز المالي بشكل عام، و بالتالي تفتقد هاتان الأدبيتان لحلقة الوصل المتمثلة بمدى دور محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعدة من قبل المحاسبين، و من هنا تبرز الأهمية الفكرية للبحث بإيجاد حلقة الوصل بين الطرفين.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

تتضاعف أهمية الدراسة بدرجات الإهتمام بالقرارات العديدة التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية و النتائج المترتبة لتلك القرارات، و تزداد حيوية القرارات و نتائجها إعتمادا على مستوى الخصائص النوعية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية، لذلك إهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بمحاولة قياس جودة القوائم المالية، و لازالت الدراسات المحاسبية مستمرة نتيجة زيادة حجم الأسواق المالية و تزايد شكوك المستثمرين حول مصداقية و شفافية القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، و بالتالي فإن الأمر يتطلب التحقق بإستمرار من إلتزام هذه المؤسسات بتوفير الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية و بالمستوى المرتفع في تقاريرها المالية و الإفصاحات الدورية المنشورة على موقع بورصة الجزائر، فضلا عن أهمية الدور الذي يقدمه محافظو الحسابات، في تعزيز الموثوقية بالقوائم المالية بصورتها النهائية.

أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تقديم نموذج يساعد محافظي الحسابات، الهيئات الحكومية، هيئات الرقابة المالية في البورصة، المستثمرين الحاليين و المرتقبين على قياس مستوى توافر الخصائص النوعية بالتقارير المالية المنشورة على موقع بورصة الجزائر إعتمادا على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية الأساسية، الثانوية، و السلوكية من أجل إيجاد حل

مناسب للمشكلة الرئيسية و محاولة الإستغلال الأمثل لمتطلبات النظام المحاسبي المالي للوصول إلى معلومة محاسبية ذات خصائص نوعية تساعد على إتخاذ القرار السليم لتوجيه و تعزيز كفاءة إستثمار رأس المال في مشروعات تساعد على التنمية الإقتصادية، و لما لا الخروج من الأزمة التي يتخبط فيها الإقتصاد الجزائري.

الأهداف النظرية للدراسة:

تسعى الدراسة إلى إضافة إسهام معرفي فكري تتعلق بتوفير مستوى مرتفع من الخصائص النوعية و هي الوظيفة الأساسية في المحاسبة من جهة، و من جهة أخرى تتعلق بوظيفة لا تقل أهمية عن الوظيفة السابقة و مكملة لها، ألا و هي وظيفة التدقيق الخارجي الذي يقوم به محافظ الحسابات، و أن هذا الربط بين الوظائف المحاسبية و التدقيقية قلما تناولته الأدبيات المحاسبية و التدقيقية سابقا لتحديد مسؤولية إدارة المؤسسة عن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعدادها و عرضها في القوائم المالية و مدى الدور الذم يقع على محافظي الحسابات في التحقق من توافرها.

الأهداف التطبيقية للدراسة:

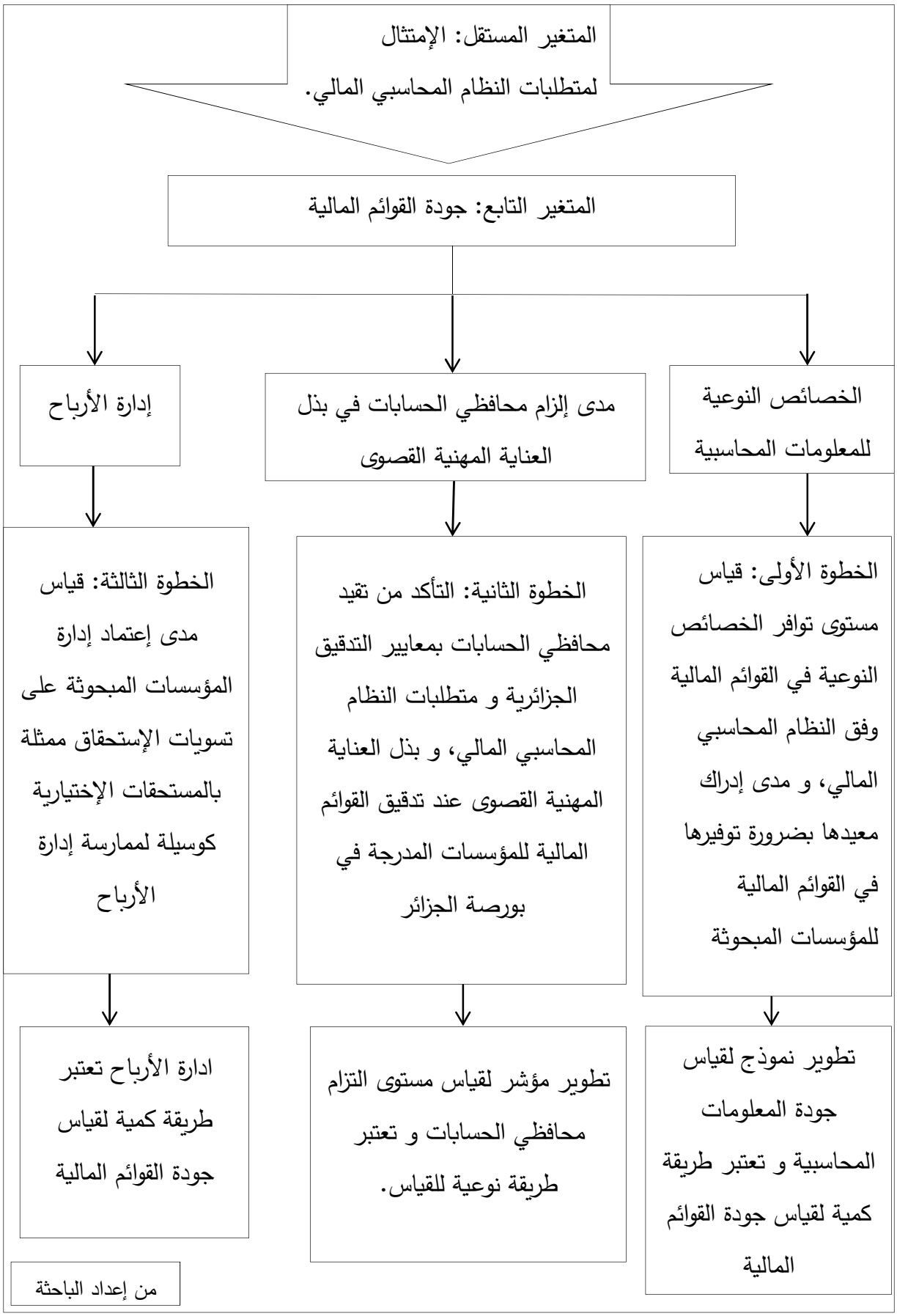
تهدف الدراسة إلى قياس مستوى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية من أجل تعزيز الثقة في البيانات المحاسبية، فضلا عن تقليص الفجوة بين معدي القوائم المالية و توقعات مستخدمي البيانات المالية، و التأكد من مستوى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية المطلوبة عند تدقيق القوائم المالية لتوكيد أن إعداد البيانات المالية قد تم على وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدارسة الميدانية و إختبار الفروض، حدد مجتمع الدارسة الميدانية من الفئات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث و التي تتكون من محافظي الحسابات و المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية للتحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية. إعتمدنا في موضوع هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال عرض الميزانيات المالية، حساب النتائج و مجموعة من بيانات أخرى يقررها محافظي الحسابات و إختبار البيانات

المالية لكل مؤسسة على حدى للتأكد من توافرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المتمثلة في خاصية الملائمة (التوقيت الملائم، القيمة التنبئية، القيمة الارتجاعية)، خاصية الموثوقية (قابلية التحقق، الصدق في التمثيل)، إضافة إلى خصائص أخرى تتمثل في الحيادية، قابلية المقارنة و الثبات و قابلية الفهم. و يمكن تمثيل النموذج العام للدراسة الذي يتضمن المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): **نموذج الدراسة**



الدراسات السابقة:

في ضوء ما أتيح للباحثة من دراسات سابقة أجريت في مجال مشكلة الدراسة يمكن عرضها وفقاً للمتغيرات التي تم تناولتها تلك الدراسات من خلال ما يلي:

- دراسة HANG. ZHEN & al بعنوان "جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية إعتماد معايير التقارير المالية الصينية على جودة القوائم المالية، من خلال دراسة الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن لمعايير أن تؤثر التقارير المالية الصينية على جودة القوائم المالية." للإجابة على هذه الإشكالية إعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية إستنادا إلى الخصائص النوعية بسنة 2007، 2008، 2009 ل (313) مؤسسة مدرجة في بورصة شنغهاي، من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الصينية و وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤال مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، التوقيت الملائم) و توصل الباحثون إلى أنه هناك درجة منخفضة من حيث تحقق الخصائص النوعية السابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق و الثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الصينية أقل ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) أكثر تمثيل للواقع (العرض العادل) من القوائم المالية المعدة وفق التقارير المالية الصينية، و في الأخير قدم الباحثون جدول يلخص نماذج قياس جودة القوائم المالية (نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية و طريقة الخصائص النوعية.

كما أشارت الدراسة إلى أنها إستخدمت عينة صغيرة نسبياً لقياس جودة التقارير المالية و ترى أنه عند القيام بأبحاث مستقبلية فلابد من زيادة حجم العينة لتشمل جميع المؤسسات المدرجة في بورصة شنغهاي مما يساعد في تقديم رؤية واضحة تؤدي إلى خلق فهم أعمق يتعلق بتقييم جودة التقارير المالية.

ترى الباحثة أن هذه الدراسة تعتبر أول دراسة قامت بالفعل بقياس جودة القوائم المالية وفقاً لخصائص المعلومات الأساسية و الثانوية، و ذلك من خلال مجموعة من التساؤلات لتقييم كل خاصية و كل تساؤل يتم تقييمه بالدرجات، و بالتالي ستعتمد عليها الباحثة عند تناول قياس جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، و لكن هذه الدراسة قامت بقياس جودة القوائم المالية إعتمادا على خصائص المعلومات المحاسبية وفقاً لمعايير التقارير المالية الصينية عام 2007، 2008، 2009 إلا أن الباحثة ستتناول قياس جودة القوائم المالية تبعا للإطار المفاهيمي للخصائص المعلومات وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، كما أن هذه الدراسة تناولت قياس جودة الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، و بالتالي لابد من مراعاة أن البنود المستخدمة في القياس سوف يتم تعديلها و إضافة الخصائص السلوكية بما يتوافق مع واقع البيئة المحاسبية الجزائرية.

- دراسة حسن أبو المعاطى الشرقاوي (إطار مقترح لإعداد التقارير المالية المرحلية و مراجعتها) بحث تحليلي لعينة من المؤسسات في سوق مصر للأوراق المالية، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة و الإقتصاد في جامعة القاهرة، و هي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة. و تتلخص مشكلة البحث في إفتقار المؤسسات إلى إطار محدد لإعداد التقارير المالية المرحلية و مراجعتها بالشكل الذي يحقق الفائدة لكل من حملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة في تلك الشركات، و تهدف الدراسة لإثبات بأن إصدار تقارير مالية مرحلية عن فتارت زمنية ربع أو نص سنة قد تؤدي إلى توصيل معلومات مالية مرحلية عن نشاطات تلك الشركات لحملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة من إتخاذ القرارات الإقتصادية الصائبة من جهة، و تعزز من كفاءة السوق المالية المدرجة فيها من جهة أخرى نظرا لملائمة تلك المعلومات و موثوقيتها، لاسيما بعد أن يتم مراجعتها من طرف محافظ حسابات مستقل، و تأتي أهمية البحث من خلال إقتراح إطار لمراجعة التقارير المالية المرحلية في الشركات من قبل مراقب حسابات مستقل سوف يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية الموثوقة لدعم قرارات مستخدميها، و ترى الباحثة أن هذه الدراسة سعت إلى تقديم معايير إرشادية إلى المحاسبين و المدققين بشأن إعداد المعلومات المالية المرحلية و مراجعتها و ضمان توفر خاصيتي الملائمة و الموثوقية في المعلومات.

- دراسة Geert and Ferdy,2013 تناولت هذه الدراسة قياس جودة الإفصاح من خلال مقارنه بين التقارير التي تصدرها الشركات الأمريكية التي تعتمد على (US GAAP) و التقارير التي تصدرها الشركات البريطانية التي تطبق (IFRS) و ذلك لأن كلاً من (IASB، FASB) أكدا على أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، و بالتالي فقد تناولت هذه الدراسة عينه مكونه من 21 شركة من الشركات البريطانية، مقارنةً بـ 21 شركة من الشركات الأمريكية، و قد قامت الدراسة ببناء نموذج مكون من 22 بند، و كل بند يحتوى على 2 نقاط لقياس جودة الإفصاح. و قد توصلت إلى أنه لكي تكون المعلومات مفيدة في إتخاذ القرارات فإنه يجب أن تتوافر فيها الخصائص الأساسية للمعلومات المتمثلة في الملائمة، التمثيل الصادق، كما يجب أن تتوافر فيها الخصائص الثانوية الأخرى المتمثلة في القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، و التي تزيد من جودة المعلومة المفصح عنها بالتقارير المالية، و قد أدرجت الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية في النموذج المكون من 22 بند و ذلك وفقاً لما هو محدد في الإطار المفاهيمي لـ (IASB)، و التي تهدف إلى قياس فائدة المعلومات المالية و غير المالية في التقارير السنوية للشركات، و قد توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية المعدة في إنجلترا وفقا لـ (IFRS) أفضل من جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المعدة في الولايات المتحدة الأمريكية و المعتمدة على (US GAAP) و لذا فهي مفيدة أكثر في اتخاذ القرارات بالنسبة لمقدمي للمستثمرين الحاليين و المرتقبين. ترى الباحثة أن هذه الدراسة تعتبر تطويرا لنموذج دراسة HANG, ZHEN 2008 حيث قامت بإستخدام نفس النموذج المقترح لقياس جودة القوائم المالية مع زيادة عدد البنود المستخدمة من 21 بند إلى 22 بند و ذلك بما يتناسب مع إصدارات (IASB) و بما يتناسب مع البيئة في إنجلترا.

- دراسة العبيدي 2009، (الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية و دورها في حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية) أطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد و هي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه في المحاسبة. تتمثل مشكلة البحث أن عدم الإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة و ملائمة سوف يضعف من أهمية الحوكمة و دورها في حماية مصالح الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة، و هدف البحث إلى تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية بالإفصاح عن معلومات محاسبية شفافة و ملائمة فضلا عن الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية من خلال المعايير المحاسبية و الإفصاح المحاسبي و لجان

التدقيق في تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها الداخلية، و من جهة أخرى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و مدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات و الذي يؤثر بصورة مباشرة في أداء الأسواق المالية كالمستثمرين و خصوصا في زخم المعلومات و توجه العالم إلى الاستثمار في الأسواق المالية و دور المعلومات المحاسبية في تنمية الاستثمارات المالية في الشركات المساهمة المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية.

- دراسة علاء 2015، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح و جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية و المدرجة ضمن مؤشر (EGX100) و ذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عدد 25 مؤسسة من المؤسسات المساهمة المصرية المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2008 حتى سنة 2014، و قد إنتقدت هذه الدراسة الدراسات المحاسبية التي إعتمدت على قوائم الإستبيان لقياس جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و التي تعتمد على آراء و إتجاهات المستخدمين و ليس قياساً كمياً، و بالتالي قامت الدراسة بقياس جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إعتمادا على نموذج كمي يقيس خاصيتي الملائمة و التمثيل الصادق فقط. أما عن الملائمة فقد إعتمد في قياسها على القياس الكمي لجودة خاصية القيمة التنبؤية لكل مؤسسة من خلال قياس قدرة نصيب السهم من الربح للفترة الحالية و الفترة السابقة على التنبؤ بنصيب السهم من الربح للفترة المستقبلية، كما اعتمد عند قياس خاصية الملائمة على خاصية القيمة التأكيدية و التي قام بقياسها على أساس استخدام سلسلة زمنية لبيانات صافي الربح قبل البنود غير العادية و الاستثنائية الفعلية الربع سنوية لكل مؤسسة من المؤسسات الممثلة في عينة الدراسة و ذلك لقياس مدى قدرة الأرباح في الفترة الحالية، و الأرباح في الفترات السابقة على التأكيد أو إحداث تغيير في كليهما عند التنبؤ بالأرباح في الفترة القادمة. و قد توصل الباحث من خلال نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي لممارسات إدارة الأرباح، و تأثير إيجابي لنوع النشاط، و تأثير عكسي لحجم الشركة، على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ترى الباحثة أن هذه الدراسة قدمت نموذج كمي لقياس جودة التقارير المالية إلا أنها إعتمدت على خاصيتي الملائمة و التمثيل الصادق فقط و لم تقم بقياس باقي الخصائص الأخرى، فيما يتعلق بخاصية القابلية للتحقق، القابلية للفهم و القابلية للمقارنة و التوقيت المناسب. كما أنها عند قياس

خاصية الملائمة إعتمدت فقط على نصيب السهم من الربح لقياس القيمة التنبؤية، كما إعتمدت على بيانات صافي الربح قبل البنود غير العادية لقياس القيمة التأكيدية، على الرغم من وجود عناصر أخرى يمكن الإعتماد عليها لقياس خاصية الملائمة مثل الإفصاح عن البيانات غير المالية و الإفصاح عن الفرص و المخاطر و القيمة العادلة.

- دراسة نضال عمر زلوم و أخرون بعنوان "درجة الإفصاح و التحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية و الخدمية المدرجة في بورصة عمان" تناولت مدى إمتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المقترح، و كذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ. و كمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105 بند مقسمة على النحو الآتي:
  - مؤشر الإفصاح عن الميزانية (45 بند).
  - مؤشر الإفصاح عن بيان الدخل الشامل(30 بند).
  - مؤشر الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية (07 بنود).
  - مؤشر الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية (07 بنود).
  - مؤشر الإفصاح عن ملحقات القوائم المالية (16 بند).

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها إهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة إمتثالها لمعايير الإفصاح ٪92.85، إلا أنه لا يوجد إمتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم إقتراحه. و ترى الباحثة أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الإمتثال الكامل يرجع إلى التغير المستمر و السريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، و التي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة.

- دراسة Vera PALEA سنة 2013 بعنوان "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) و جودة القوائم المالية: دروس من التجربة الأوروبية". إعتمدت هذه الدراسة على قياس مستوى تأثير معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من إعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الإتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح و الشفافية و التي تؤدي بدورها إلى فعالية و كفاءة السوق

المالي. إعتمدت هذه الدراسة على إستعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية. و توصل الباحث إلى أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية و الثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم) كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة القوائم المالية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الإعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

خصوصيات الدراسة الحالية:

كما هو واضح فإن إدارة الأرباح هي من أكثر المؤشرات التي تم إستخدامها لقياس جودة التقارير المالية تليها معايير إصدار التقارير المالية ثم جودة نتائج الأعمال ثم جودة التقارير المالية عن طريق الخصائص النوعية ذاتها ثم بقية المؤشرات الأخرى على قدم المساواة. و توصلت معظم الدراسات السابقة العملية التي إعتمدت على القياس الكمي للخصائص النوعية و جودة التقارير المالية إلى النتائج التالية:

- هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أن جودة القوائم المالية تتحقق من خلال التعمق في دراسة عنصر محدد مثل جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية.
- هناك بعض الدراسات أشارت إلى أن جودة القوائم المالية تعتمد على نوعية المعايير المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.
- هناك بعض الدراسات التي قامت بالقياس الفعلي لجودة القوائم المالية إعتمادا على الخصائص النوعية (الأساسية، و الثانوية) إلا أن هذه الدراسات تمت في بيئات أجنبية تختلف خصائصها عن بيئة الإقتصاد الجزائرية.

و بالتالي ترى الباحثة أنه لا يوجد معيارا واحدا يتفق عليه الجميع لقياس جودة القوائم المالية، كما أن كيفية القياس لاتزال تساؤلاً يحتاج الإجابة عليه، و لاتزال أحد القضايا الهامة التي تمت مناقشتها في الدراسات السابقة و لم تحل بعد.

كما ترى الباحثة أن أغلب الأبحاث المذكورة تطرقت إلى أمور متعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بقدر معين صراحة أو ضمنا و أخرى قامت بدراسة الخصائص الأساسية

دون الثانوية و أهملوا جميعهم الخصائص السلوكية، كما أن بعض الدراسات تطرقت إلى أثر محافظي الحسابات على جودة القوائم المالية، و لكن لم نجد أبحاث تطرقت إلى علاقة محافظي الحسابات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. لذلك جاءت خصوصية هذه الدراسة في تقسيم الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل، في الدراسة الأولى إهتممنا بتقديم نموذج يجمع بين الخصاص الأساسية ، الثانوية و السلوكية مراعين في ذلك بيئة الأعمال و سلوك إدارة المؤسسات الجزائرية، و آخذين بعين الإعتبار متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يلزم المؤسسات بإعداد قوائمها المالية على وفق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و مدى الدور الذي يقع على محافظي الحسابات في التحقق من توافر تلك الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لما لها من الأهمية و الأثر البالغ في طمأنة مستخدمي القوائم بأن إعداد و عرض القوائم المالية جاء على وفق الخصائص النوعية. و للإلمام بجوانب الدراسة و كذا لتحليل النتائج من زاوية أخرى جاءت الدراسة الثانية بمتغيرات أخرى جديدة مختلفة تماما عن ما درسناه في النموذج السابق، فقمنا بتجميع هذه المتغيرات و تصميم مؤشر للإلتزام يقيس مستوى إحترام محافظي الحسابات لقواعد و أخلاقيات المهنة في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية بالشكل الذي يعزز من مستوى توافر الخصائص النوعية. بينما إنحصرت متغيرات الدراسة الثالثة على مؤشرات الأداء لتطبيق نموذج جونز المعدل بالأداء لقياس مستوى إعتماد المؤسسات المبحوثة على المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح، و في الأخير إعتمدنا على نتائج هذه الدراسة لتأكيد أو نفي نتائج الدراسة الأولى للتحقق من أن النموذج المقدم يمكن إستعماله كأداة للقياس.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى خمس فصول و هي على النحو الآتي:

- الفصل الأول: بعنوان منهجية الدراسة، إحتوى هذا الفصل عن الإستراتجية المتبعة و عن كل الخطوط الطويلة و العريضة، للوصول إلى الحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة، فإحتوى هذا الفصل على المقدمة، إشكالية و الفرضيات الدراسة، أهمية و أهداف الدراسة، المنهج المتبع،

الدراسات السابقة، بينما حدود الدراسة ففضلت كتابتها في الجزء التطبيقي لتسلسل الأفكار و لفهم أكثر للخطوات التي إتبعتها عند تصميم النموذج.

الفصل الثاني: بعنوان جودة المعلومة المحاسبية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، إحتوى هذا الفصل على أربعة محاور، خصص المحور الأول لمفهوم المعلومة، أهميتها و أنواعها في حين خصص المحور الثاني للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و محدداتها، أما المحور الثالث قد خصص لمعرفة أهمية توافر الخصائص النوعية و أثرها على حركة الإقتصاد الوطني، بينما المحور الرابع فقد خصص لإستعراض الجهود الجزائرية في سبيل تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية.

- الفصل الثالث: بعنوان مسئوليات محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية، إحتوى هذا الفصل على أربعة محاور، خصص المحور الأول للإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، في حين خصص المحور الثاني للقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، أما المحور الثالث قد خصص لعرض القوائم المالية و متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، بينما خصص المحور الرابع لمسئوليات محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية بعنوان النموذج المقترح لقياس جودة القوائم المالية بناءاً على مدى إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF، تم في هذا الفصل تحليل محتوى القوائم المالية المنشورة على موقع بورصة الجزائر لشركات المساهمة المدرجة فيه و مطابقتها مع بنود النموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية هذا من جهة، و من جهة أخرى إعتمدنا على تحليل تقارير محافظي الحسابات للمؤسسات المبحوثة، و من ثم إجراء دراسة تحليلية على القوائم المالية للمؤسسات المبحوثة للوقوف على أسباب عدم توفر الخصائص النوعية في القوائم المالية لهذه المؤسسات و تأكيد النتائج الدراسة الأولى، و للتعرف أكثر على سلوك الادارة و تأثيره على جودة القوائم المالية من حيث خلوها من ممارسات إدارة الأرباح. و بناء على ذلك، قسم هذا الفصل إلى أربعة محاور و هي كالآتي:

المحور الأول: تقديم عام للسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) و مؤسسات الدراسة.

المحور الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

المحور الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور النموذج.

المحور الرابع: عرض، تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.

الفصل الخامس: جاء بعنوان الخاتمة، و التي خصصت لعرض أهم النتائج المتوصل إليها نظريا و تطبيقيا، و كذا نتائج إختبار الفرضيات، و أنهينا هذه الدراسة بأهم التوصيات و أفاق الدراسة المستقبلية بالشكل الذي نتمنى أن تكون عليه الدراسات اللاحقة.

الفصل الثاني: جودة المعلومة المحاسبية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تعتبر المحاسبة كأي علم من العلوم الإجتماعية التي تمس النشاط الإنساني، و هي إمتداد للبيئة التي تعمل فيها، و تتكون من الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و القانونية و كذلك القيود و المؤثرات التي تختلف من وقت لآخر، و بالتالي فإن أهداف المحاسبة و الممارسات المحاسبية في الوقت الحاضر ليست مثلها في الماضي، ففي الجزائر على سبيل المثال كانت الفلسفة الإقتصادية السائدة سابقا هي سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج و هو ما أدى إلى تركيز أهداف المحاسبة المالية على تجميع البيانات و تناقص الإهتمام بالربح و الذي تسبب في ركود إقتصادي بين جميع القطاعات و الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تمويل الخزينة العمومية، و في أوائل التسعينيات بدأت الدولة تتبنى فلسفة الإقتصاد الحر و إقتصاد السوق و خصخصة شركات قطاع الأعمال، و قد أدى هذا إلى زيادة دور المحاسبة المالية كأداة لخدمة الإقتصاد القومي من خلال تحديد ربحية المؤسسات للمساعدة في تحديد أسعار التوازن للأسهم و تخصيص الموارد للمؤسسات الاقتصادية الناجحة.

تهتم المحاسبة المالية "بتحديد و قياس و توصيل المعلومات المالية عن المؤسسات الإقتصادية للأطراف المهتمة بالقوائم المالية"، و تسارع التطور الإقتصادي، التكنولوجي، و الإجتماعي تزايدت حاجة المستعملين للمعلومات المحاسبية لما لها من أهمية في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة في ظل الإقتصاديات تتسم بالتذبذب و عدم الإستقرار مما أعطى للمحاسبة مكانة أساسية في ميدان المال و الأعمال، و على هذا الأساس إنتقل دور المحاسبة من مجرد طريقة لعرض المعلومات للملاك من أجل تمكينهم من مراقبة و تقييم أداء الإدارة في إستخدام الموارد الإقتصادية الموكلة إليهم إلى دور أكبر و أكثر تأثيرا في ميدان الأعمال يتمثل في توفير معلومات حول مجالات واسعة من القضايا لمختلف المستعملين الداخليين و الخارجيين و ليس للملاك فقط، كما توسع دور المحاسبة من مجرد أداة لتسجيل مختلف الأحداث الإقتصادية و الإفصاح عنها إلى أداة تكشف عن مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية بتحمل مسؤولية الحفاظ على البيئة و المحيط و المساهمة في تحقيق الرفاهية الإجتماعية لمختلف أفراد المجتمع.

و حتى تتمكن المحاسبة من أداء هذا الدور الريادي يجب أن تتكاثف جهود جميع الفاعلين في هذا الميدان من مهنيين و أكاديميين و هيئات مستقلة و حكومية للعمل ليس فقط من أجل تلك المحاولات الهادفة لمعالجة القضايا المتعددة في مجال التقييم، و إنما لحل المشاكل المحاسبية الجديدة و المستجدة التي تفتقر المهنة للمعايير اللازمة لمعالجتها و محاصرة أثرها في الحين، و قد تتسبب في إختلافات جوهرية بين نتائج مختلف المؤسسات الإقتصادية بسبب إستعمال مبادئ محاسبية مختلفة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة و إجراء التقييمات اللازمة بين أنشطة المؤسسات، و لتفادي هذه الصعوبات فإن وجود و إلزامية التطبيق الموحد للمبادئ و الأسس و القواعد المحاسبية تمكن مستعمل المعلومات المحاسبية من إستخلاص الوضع المالي الذي تتميز به المؤسسة، و تتيح إمكانية التعرف على مكونات و طبيعة ممتلكاتها و حجم الإلتزامات التي نتجت عن التعاقدات التجارية و المالية التي أبرمتها مع الغير، كما تسمح له بإجراء المقارنات بين مختلف المؤسسات و تسهل عليه المفاضلة بين بدائل الاستثمار المختلفة.

لذلك فإنه يفترض في المعلومة المحاسبية المنبثقة عن التقارير المالية أن تعكس ليس فقط كيف حافظت المؤسسة على حقوق الملاك، و إنما أن تعكس كذلك وتيرة توسعها نتيجة نجاحها في خلق الثروة، فإعتمادا على المعلومات التي تقدمها المحاسبة يمكن لأي كان أن يشخص نقاط القوة و نقاط الضعف في تسيير و إدارة الموارد المالية و الإقتصادية و الحكم في النهاية على أداء الإدارة في إستخدام الموارد الموكلة لها. من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أهمية توافر الخصائص النوعية في المعلومة المحاسبية و التحقق من أهم مطلب يجب توفره في المعلومة المحاسبية ألا و هي جودتها و ذلك من خلال عرض المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات.
- المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.
- المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.
- المبحث الرابع: الجهود الجزائرية في سبيل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومات.

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات و أنظمتها و تقنياتها و البحث عن أفضل إستخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، حيث إزدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة و أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل خاص في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل و المتغيرات الذي نتج عنه آثار قوية و ملحوظة على طريقة إدارة الموارد الإقتصادية المتاحة للوحدات الإقتصادية و المجتمع، و إتخاذ القرارات السليمة بشأن تخصيصها و توجيهها نحو أوجه الإستخدام البديلة و متابعة كفاءة و فعالية إستخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الإستخدام، و يعد النظام المحاسبي في ظل ثورة المعلومات التي نعيشها من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في إتخاذ قرارات إقتصادية، و رغم إحتياج جميع القرارات إلى البيانات و المعلومات المحاسبية إلا أن هذه البيانات و المعلومات تختلف و تتنوع تبعاً لإختلاف القرار المتخذ و هذا ما حفز العديد من الدراسات في مجال المحاسبة و المراجعة في الفترة الأخيرة بدراسة خصائص المعلومات المحاسبية و قياس جودتها بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها لما لها من منافع متعددة في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة و التنبؤ بها، كفاءات تخصيص الموارد و تخفيض تكلفة رأس المال و تقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين و المستثمرين لإتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة.

المطلب الأول: عموميات حول المعلومات.

كلمة معلومات مفردها معلومة مشتقة من كلمة علم و ترجع إلى كلمة معلم أي الأثر الذي يستدل به على الطريق، كما إشتقت كلمة معلومات بالأجنبية إلى Information من الأصل اللاتيني Inform الذي يعني تعليم المعرفة و نقلها، و في فرنسا و خلال العصور الوسطي أشارت كلمة المعلومات إلى عمليات جمع المعلومات و نقلها و توثيقها رسميا، و بعدها أصبحت تُشتق كل المعاني المعاصرة من الأصل اللاتيني الفرنسي[1]. عُرِّفت المعلومات بأنها، البيانات المنظمة و المعروضة بشكل يجعلها ذات معني و قابلة للاستخدام من قبل المستفيد[2]. و هي التي يتم إعدادها لتشكل نفعاً للفرد الذي

(1) سليم إبراهيم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 1998، ص 36.

(2) برهان محمد نور، آخرون، **نظم المعلومات المحوسبة**، دار المربخ للنشر، 2001، عمان، ص 23.

يستقبلها و تكون لها قيمة مدركة في الإستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم إتخاذها و التي من شأنها أن تخفض من حالات عدم التأكد و تفيد الإحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة في موقف قراري معين و بالتالي فهي تؤثر في عملية القرار[3]. عُرِّفت بأنها، كيان ملموس يخفض من عدم التأكد بشأن موقف أو حدث معين و هي بيانات تم تشغيلها لتصبح ذات دلالة و قيمة لدى فرد معين[4]. عُرِّفت بأنها، بيانات تم إدخالها في نظام المعلومات و بعد تشغيل النظام يمكن الوصول إلى المعلومات[5]. عُرِّفت بأنها، النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد خضوعها لعدة عمليات معالجة[6]. عُرِّفت بأنها، المنتج النهائي للمادة الخام "البيانات" على شكل مخرجات للنظام، و تعبر عن قيم جديدة ذات مقاييس كمية و قيمية و نوعية لكي تساعد متخذي القرارات علي صناعة قراراتهم على أسس من المعرفة المعلوماتية الجيدة[7]. عُرِّفت بأنها، المعرفة لها معني و تفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه[8]. عُرِّفت بأنها، مجموعة البيانات التي جمعت و أعدت بطريقة ما جعلها قابلة للاستخدام بالنسبة لمستخدميها، و هي تمثل المخرجات في نظام المعلومات و لها تأثير في القرارات المختلفة[9]. و عُرِّفت بأنها، مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين و أصبحت معدة للإستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين و في وقت معين[10]. و عليه نستنتج من تعاريف المعلومات السابقة بأنها:

1- معرفة يتم إكتسابها من الدراسة و تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها.

2- المعلومات هي نتائج البيانات بعد ترتيبها، تحليلها، معالجتها، و تفسيرها إستنادا على حقائق و نظريات.

3- تمثل المخرجات في نظام المعلومات، و لها تأثير في اتخاذ القرارات و التنبؤ بالفشل المالي.

---

(3) صلاح الدين عبدالمنعم، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001 ،ص 23.

(4) معالي فهمي حيدر، **نظم المعلومات- مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص12.

(5) الهادي آدم محمد، **النظرية المحاسبة**، جي تاون، الخرطوم، 2003، ص63.

(6) مهدي عطية موحي، **جودة المعلومات و أثرها في فاعلية القرار**- دراسة تطبيقية، جامعة القادسية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العراق، العدد11، 2009، ص82.

(7) أحمد حلمي جمعة، آخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المعلومات للنشر، عمان، 2003، ص13.

(8) كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في النظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص303.

(9) السيد عبدالمقصود ديبان، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص15.

(10) هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 9.

4- تتضمن المعلومات على عناصر مالية و عناصر غير مالية.

5- للمعلومات قيمة عند إتخاذ القرارات و لها تكلفة عند إنتاجها، و عائد عند إستخدامها

6- لها قيمة مدركة في الإستخدام و تخفض من حالات عدم التأكد.

قبل التعرف على ماهية المعلومات المحاسبية لابد من التفريق ببن البيانات و المعلومات المحاسبية و التي يتم توضيحها فيما يلي

البيانات و المعلومات المحاسبية و العلاقة بينهما:

يمكن تعريف البيانات بأنها: حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينه بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، بصيغة غير مرتبة يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها و ترتيبها، و تعتبر بمثابة المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات و هناك أمثلة كثيرة عن البيانات في الحياة العملية منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات، أرقام المخزون، الإحصاءات المختلفة (أرقام و خرائط و رسومات بيانية)[1]. و تمثل الأحداث الإقتصادية التي تحدث في المؤسسة الإقتصادية هي الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية التي يمكن أن تصنف في بعض لتلك الأحداث إلى الصنفين الرئيسيين الآيتين:

1- البيانات المالية[2]: و هي تتعلق بكافة الأحداث الإقتصادية التي تحدث في المؤسسة و يتبعها أثرا ماليا بحيث يمكن قياسها و التعبير عنها بصورة مالية، و هي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

أ- الأحداث التمويلية: المتعلقة بكيفيه الحصول على الأموال اللازمة لممارسة المؤسسة لنشاطها الإقتصادي سواء من قبل أصحاب الملكية أو عن طريق الإقتراض (قصير الأجل أو طويل الأجل).

ب- الأحداث الرأسمالية: المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة و إندثارها و مجالات التصرف بها من البيع أو الاستبدال.

(1) قاسيمي محسن ابراهيم الحويطي، زياد. ح. يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003، ص26.

(2) أسامة العامري، **اتجاهات إدارة المعلومات**، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص181.

ت- الأحداث الإرادية: المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية.

2- البيانات غير المالية[1]: و هي تتعلق بكافة الأحداث الإقتصادية التي تحدث في المؤسسة و لا يتبعها أثرا ماليا، مثل إعداد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة.....الخ.

على ضوء التعاريف المقدمة أعلاه، نستخلص أن البيانات هي مجموعة من الحقائق الموضوعية تحتاج إلى معالجة و تنظيم لتتحول إلى معلومات، و بالتالي فهي تصف جزء مما حدث، و لا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد للعمل، و تحويل البيانات إلى معلومات يتطلب معالجتها وفق مجموعة المراحل الآتية:

- الحصول على البيانات و تسجيلها: تأتي البيانات من مصادر داخلية و خارجية، و بعد ذلك تبدأ عملية تسجيلها يدويا أو آليا.
- مراجعة البيانات: تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها مع المصادر التي أخذت منها لتفادي الأخطاء و تصحيحها إن وجدت.
- التصنيف: يتم تجميع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة و يجري التصنيف عادة على أساس نظام الترميز، قد يكون رقميا أو عن طريق الأحرف أو باستخدام النوعين معا بحسب البرنامج الحاسوبي المستخدم و نوعيه البيانات.
- الفرز: يتم ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق و الكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات، فالترتيب يكون إما ترتيبا تصاعديا أو تنازليا.
- التلخيص: تهدف عملية التلخيص إلى دمج مجموعة من البيانات و جمعها لتتوافق و إحتياجات مستخدميها و يتم إستخدام البيانات الملخصة عادة في مستويات الإدارة العليا، فمثلا القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج) تعد تلخيصا للعمليات و المهمات التي تمت خلال فترة معينة[2].
- العمليات الحسابية و المنطقية: يمكن أن تكون العمليات الحسابية بسيطة أو معقدة، فعمليات الجمع و الطرح و القسمة تعد عمليات حسابية بسيطة، بينما تعد أساليب بحوث العمليات في

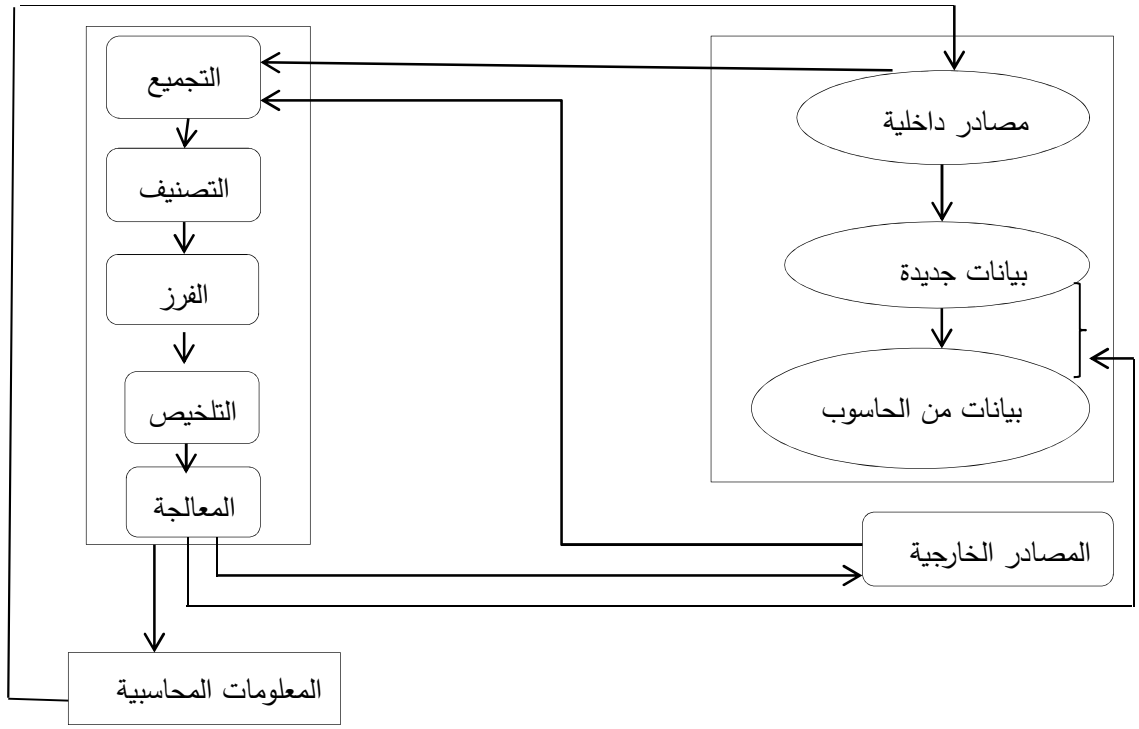
(1)-Terry LUCEY, **Management information systems**, High Holbein, London, Ninth edition, 2005, p 16

(2)- أسامة العامري، **اتجاهات إدارة المعلومات**، مرجع سابق، ص 185.

الإقتصاد القياسي و الأساليب الرياضية عمليات معقدة، أما العمليات المنطقية فيمكن أيضا أن تكون بسيطة أو معقدة و عليه فالهدف من العمليات الحسابية و المنطقية هو تقديم بيانات جديدة و مفيدة للمستخدم[1].

- التخزين: تهدف هذه العملية الإحتفاظ بالبيانات إلى وقت الحاجة إليها و هناك عده طرق لتخزين البيانات منها حفظ البيانات على شكل مستندات ورقية أو وسائل الإعلام الألي.
- الإسترجاع: يقصد بالإسترجاع البحث عن بيانات معينة و إستدعاؤها عند الحاجة إليها.
- إعادة الإنتاج: تحدث هذه العملية إلى تقديم البيانات على شكل يمكن فهمها و يستخدمها من يطلبها، فقد يتم تقديم البيانات على شكل تقرير مكتوب، أو في شكل رسومات بيانية أو هندسية، أو يتم عرض البيانات على شاشة الحاسوب مباشرة.
- التوزيع و الإتصال: يقصد بهذه العملية إيصال البيانات إلى مستخدميها بالشكل و في الوقت المناسب، و يمكن تلخيص المراحل سابقة الذكر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): دورة الحصول على البيانات المحاسبية



المصدر: ربحي مصطفة عليان، **اقتصاد المعلومات**، نفس المرجع السابق، ص 99.

(1) ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،2010 ، ص95.

يلخص الشكل رقم (02) مراحل تحويل البيانات إلى معلومات حيث يتم الحصول على بيانات من مصادر داخلية و خارجية، ثم تجميعها، تصنيفها، فرزها تلخيصها، و معالجتها لتصبح معلومات تستخدم في إتخاذ مختلف القرارات.

مصادر البيانات[1]: هناك أربعة مصادر أساسية للبيانات هي:

أ. المصدر الوثائقي: يشمل البيانات المنشورة و غير المنشورة و المحفوظة التي تجمع من قبل أجهزة الدولة أو الهيئات العملية أو مراكز البحوث، و من أمثلة هذه المصادر نذكر:

- الإحصائيات و المنشورات التي تصدر عن أجهزة الإحصاء و الدوائر و المؤسسات المختلفة التي تتعلق بجميع الأحداث الاقتصادية، التعليمية، و الإجتماعية.
- الكتب و المطبوعات المتوفرة في المكتبات، و يقسم هذا المصدر إلى مصادر أولية تشمل جميع البيانات التي تم جمعها و نشرها من طرف الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المصادر الثانوية و التي تضم جميع البيانات التي تم جمعها و نشرها كذلك من طرف جهات أخرى تختلف عن الجهات ذات العلاقة.

ب. المصدر الميداني: يتم الحصول على البيانات وفق الطرق الأتية:

- طريقه المقابلة الشخصية: يتم جمع البيانات من وحدات المجتمعات الإحصائية التي تشملها الدراسة بشكل مباشر و بموجب إستمارات إحصائية أعدت لهذا الغرض.
- طريقه التجربة و التسجيل: أي القيام بالتجربة و من ثم تسجيل النتيجة التي يتم التوصل إليها.
- طريقه المشاهدة: بمعنى المشاهدة المباشرة للمؤسسات و القيام بجمع البيانات عنها.
- إستخدام وسائل الإتصال في ملئ الإستمارات الخاصة بجمع المعلومات.

ت. شبكة المعلومات و بنوك قواعد البيانات: يتم الحصول على البيانات من طرف البنوك العالمية، الإقليمية، الخاصة منها أو المحلية على الحسابات المتوفرة عن طريق شبكة المعلومات أو عن طريق الاشتراك و ربط شبكة محلية مع شبكات عالمية أو إقليمية.

ث. الأنترنت: تتضمن شبكة الأنترنت عددا كبيرا من قواعد المعلومات، المكتبات، الجامعات، المراكز البحثية، المؤسسات التجارية و الخدمية و العلمية. و من الخدمات الأساسية للأنترنت أنها تتوفر

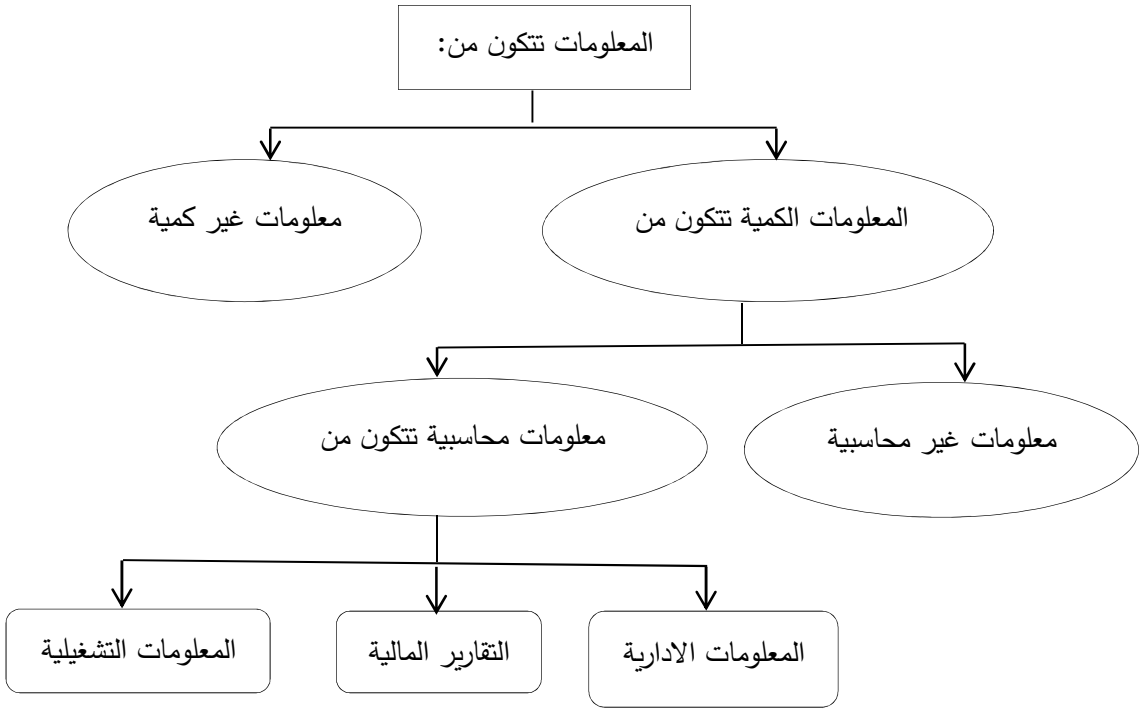
(1) علاء السالمي، **أساسيات نظم المعلومات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص17.

على بريد إلكتروني و تسمح بالمناقشة و الحوار، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على المعلومات في مختلف الميادين و من مختلف مناطق العالم[1].

المعلومة المحاسبية و شروطها:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا، و بذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية و التي تستخدم من قبل الجهات الداخلية و الخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة الإقتصادية و بما يحقق الفائدة من إستخدامها[2].

الشكل رقم (03): المعلومات المحاسبية



المصدر: أمين السيد لطفي، **النظرية المحاسبية من منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص45

(1) علاء السالمي، **اساسيات نظم المعلومات**، نفس المرجع السابق.

(2) أحمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية**، نفس المرجع السابق، ص19.

يوضح الشكل رقم (03) العلاقة بين كمية و نوعية المعلومات، بحيث كلما زادت كمية و نوعية المعلومات زال الغموض و حالات عدم التأكد و نقص المعرفة لدى مستخدمي المعلومة، فالمعلومة تعتبر وسيلة إتصال بين الأشخاص سواء كان طبيعيا أو معنويا من أجل أن التأقلم مع متغيرات البيئية لغرض تنمية المعارف و زيادة ثقافة متخذ القرار.

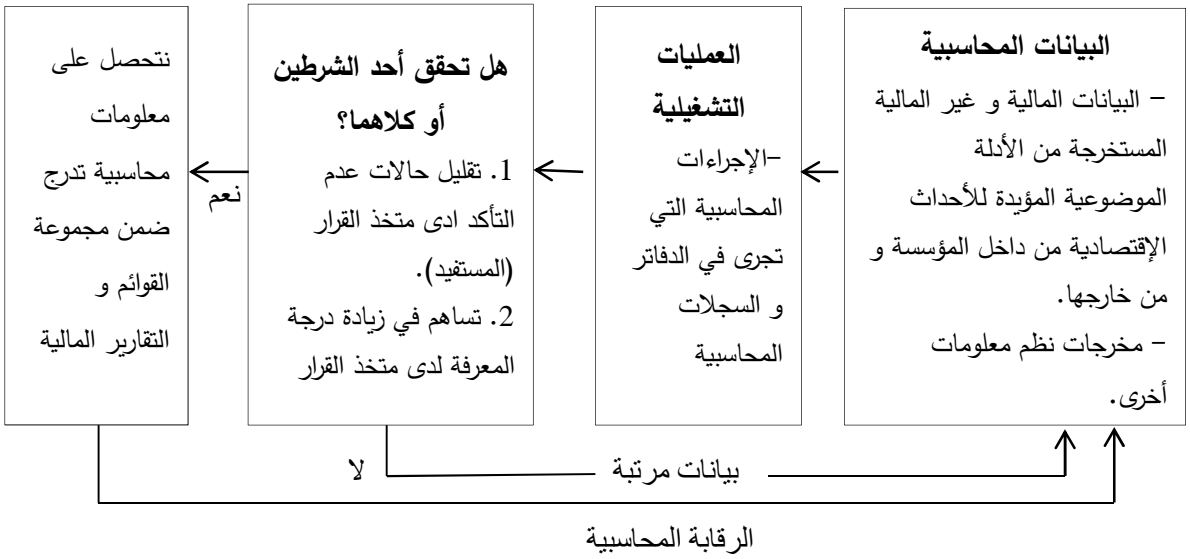
و على ضوء ما سبق، تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد، و بذلك أصبح من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات مفيدة بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها و الذي يرتبط بتحقيق شرطين مهمين أو إحداهما على الأقل عند إستخدامها من قبل متخذ القرار و هما[1]:

1. إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، و ذلك من خلال تقليل أو حصر في عدد البدائل المتاحة.
2. إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من المعرفة لدى متخذ القرار، و في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، يمكن الإستفادة من المعرفة المضافة في إتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات بل يمكن إعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها و إستخدامها كمدخلات في النظام من جديد، و عليه يمكننا القول أن المعلومات المحاسبية هي ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات من تبويب و تحليل و تفسير بهدف إستخدامها في توضيح الأمور المختلفة و بناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها و بما يحقق الفائدة لهم، و من خلال تعريف كل من البيانات و المعلومات يتضح أن المعيار الأساسي للتفرقة بين البيانات و المعلومات ينحصر في الفائدة المحققة منهما، كما أن هناك إمكانية لإعتبار البيانات بمثابة معلومات إذا ما تم تنظيمها و إعادة ترتيبها بشكل يجعل لها معنى و دلالة و ذات إستخدام مفيد لمستخدمها، بعد الأخذ بنظر الإعتبار كل من: المستخدم، مكانته الوظيفية، التوقيت الزمني للإستخدام، و يمكن توضيح العلاقة بين البيانات و المعلومات المحاسبية من خلال الشكل الآتي:

(1)- أحمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية**، نفس المرجع السابق.

الشكل رقم (04): العلاقة بين البيانات و المعلومة المحاسبية.



المصدر: قاسيمي محسن ابراهيم الحويطي، زياد. ح. يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص29.

و في الأخير، سنقوم بإستعراض أهم أوجه الإختلاف بين البيانات و المعلومات المحاسبية في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): أوجه الإختلافات بين البيانات و المعلومات المحاسبية

أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
طبيعتها	مواد الخام تمثل قيم و حقائق أولية.	قيم و حقائق نهائية
موقعها في النظام المحاسبي	تمثل مدخلات في النظام.	تمثل مخرجات في النظام
مصدرها	يتم الحصول عليها من المستويات الدنيا داخل النظام و خارجه.	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
دلالتها	ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة.	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة إقتصادية بسيطة جدا.	ذات دلالة إقتصادية عالية.
أثرها على القرارات	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية.	ذات تأثير مباشر في ترشيد و مساندة القرارات الإدارية
العلاقة بين مفرداتها	مفردات مستقلة عن بعضها البعض و لا يوجد رابط بينهما.	ترتبط ببعضها البعض بعلاقة تبادلية متشابكة

المصدر: حسين جميل غافل البديري، **أثر جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 14، العدد 01، ص 107.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية.

إن الزيادة في كمية و نوعية المعلومات أدى إلى ضرورة وضع نظم متكاملة لتقليل حالات عدم التأكد و توفيرها في الوقت المناسب لتلبية إحتياجات مستخدميها، و قد تعددت التصنيفات المتعلقة بأنواع المعلومات و التي يمكن تبويبها كما يلي:

1. **معلومات تاريخية (مالية):** هي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث التي تحدث نتيجة العمليات الإقتصادية التي تمارسها المؤسسة، لتحديد و قياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة و عرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان السيولة[1] و مدى الوفاء بإلتزاماتها، و يلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف و الإيرادات بعد حدوثها، و رغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من المفضل للأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما لكي يتمكن من إتخاذ القرار قبل أن يصبح الأمر متأخرا و هو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي، إضافة إلى ذلك فإن المعلومات التاريخية تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة و أخرى و كذلك في إكتشاف الإنحرافات التي يمكن أن تحدث عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مسبقا[2].
2. **معلومات عن التخطيط و الرقابة**[3]: و هي معلومات تخص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات و فرص تحسين الأداء و تحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها و إتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، و يتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن إستخدامها في أغراض الرقابة و تقييم الأداء و تحديد مسؤولية الأفراد و مساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة على كل مستوى، و يلاحظ أن هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط و الرقابة تهتم بالأداء

(1)- علي خلف حجاجحة، **اتخاذ القرارات الادارية**، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 104-109.

(2)- حسين جميل غافل البديري، **اثر جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، المرجع السابق، ص 368-369.

(3)- قاسيمي محسن ابراهيم الحويطي، زياد. ح. يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 30.

الجاري و المستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل و مقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الإنحرافات و تحليلها و البحث في أسبابها و تحديد المسؤولية عنها و إتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان. و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

أ. نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات المتعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظام محاسبة التكاليف الفعلية و التكاليف المعيارية.

ب. نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.

ت. نظام الرقابة الداخلية.

3. **معلومات لحل المشكلات**[1]: و هي تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الإختيار بينها، و تعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية أو تقارير محاسبية خاصة) و بذلك فهي تتسم بعدم الدورية، و عادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها، أو إضافة أو إستبعاد منتج معين من خط الانتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة و غيرها من القرارات الأخرى و يمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المعلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية.

إهتمت الجزائر في فترات سابقة ببورصة الأوراق المالية و ذلك بإعتبارها الأداة الهامة لتسهيل عملية خصخصة مؤسسات القطاع الأعمال العام، فغالبية المؤسسات التي يتم خصخصتها تصدر أسهمها ليتم تداولها في بورصة الأوراق المالية، و يمثل سوق رأس المال الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد و تقديمها إلى المؤسسات الإقتصادية (المستثمرين) الذين يرغبون في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، و يجب أن يعكس سوق رأس المال أسعار التوازن لأسهم رأس المال و هي الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطر الخاصة بها و يتوقف ذلك على عاملين[2]:

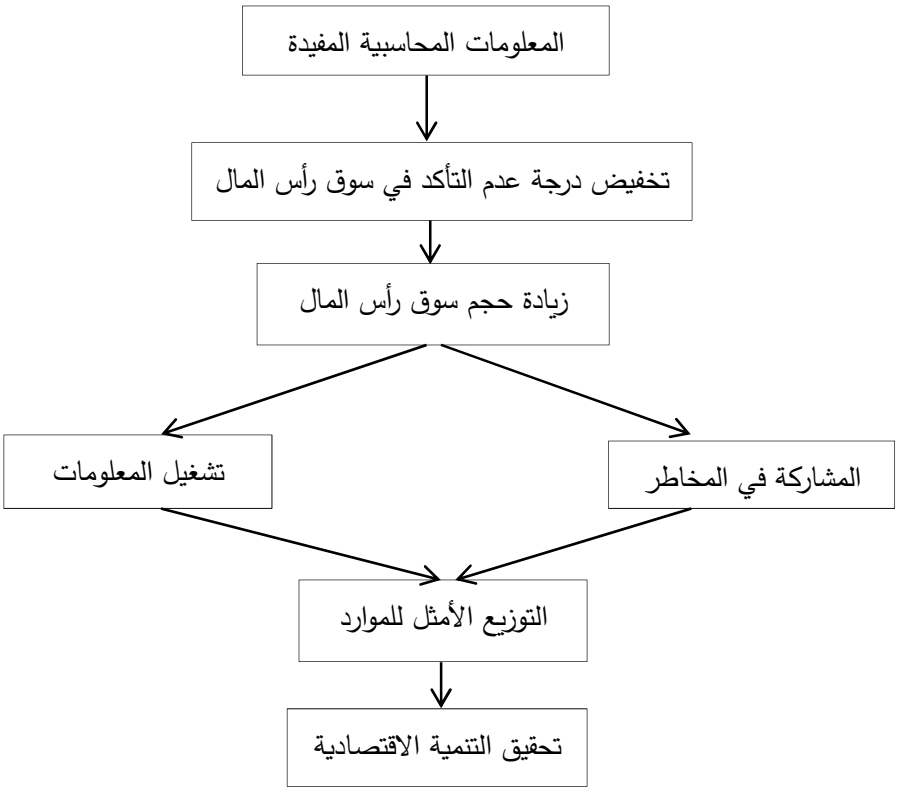
(1) قاسيمي محسن ابراهيم الحويطي، زياد. ح. يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، المرجع السابق، ص 104-111.

(2) كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص19.

- مدى توافر المعلومات و تماثلها لجميع المستثمرين و المهتمين بسوق رأس المال.
- مدى فهم و تفسير سوق رأس المال للمستثمرين و إستيعابهم للمعلومات.

تلعب المعلومة المحاسبية دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم و تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة و العائد الذي تحققه هذه الأسهم، فتوافر المعلومة المحاسبية يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار و إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، و بالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء و البيع و كذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء و البيع) لهذه الأسهم. كما يبدو في الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): أهمية المعلومات المحاسبية.



المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المرجع السابق، ص20.

نحاول من خلال هذا الشكل توضيح فكرة مفادها أن كبر حجم سوق رأس المال يؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المشاركين في سوق رأس المال كما يؤدي إلى إمكانية إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات (مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات

عن الأرباح المستقبلية، و نشر المعلومات عن سعر الفائدة، و معدل التضخم)، و إذا تحققت كفاءة سوق رأس المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، فالمؤسسات ذات الكفاءة العالية و العائد المرتفع تستطيع أن تحصل على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها بتكاليف منخفضة بعكس المؤسسات غير الناجحة فإنها ستجد صعوبة في تمويل لعملياتها إلا بتكاليف مرتفعة و هو ما يؤدي في النهاية إلى تشجيع المنافسة بين المؤسسات و تحقيق النمو الإقتصادي.

يحتاج المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من تحقيق الآتي[1]:

- النقدية المستقبلية و المتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر و كذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الإرتفاع في قيمه الأسهم.
- درجة المخاطرة الخاصة بالأسهم و تتمثل في درجة التباين لعائد السوق للسهم الذي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق و هي ما تسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة Systematic Risk، و كذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها و التي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة Unsystematic Risk.
- مساعدة المستثمرين على تكوين محفظة مناسبة للأوراق المالية، و يهدف المستثمر من تكوين المحفظة إلى تجنب المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الإستثمارات.

و تزداد أهمية المعلومات المحاسبية كنتيجة أساسية لمجموعة من الأسباب و هي كمايلي[2]:

أ. الثورة العلمية و التكنولوجية: عرف إستخدام المعلومات منذ القدم، لكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة إنتشار لبعض المصطلحات و المفاهيم التي تميل إلى طبع العصر الحالي، و يعيش العالم اليوم عصر المعلومات و أنظمتها و البحث عن أفضل طريقة لإعدادها و إستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية، و يعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في إتخاذ القرارات الإدارية و الإقتصادية.

---

(1)– كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المرجع السابق ذكره، ص 21

(2)– عبد الباسط مداح، **اثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، 2017 ، ص 99.

ب. العوامل الإقتصادية: لقد أدى كبر حجم المؤسسات و تنوع أهدافها و ظهور لشركات متعددة الجنسيات و إنتشار التجارة الإلكترونية، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط و الرقابة و إتخاذ القرارات و ذلك لضمان بقاء هذه الشركات و إستمرارها.

ت. العوامل البيئية و الإجتماعية[1]: أدى إتساع حجم المؤسسات و تنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الإجتماعية لهذه المؤسسات و دورها في حماية البيئة و تحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى معلومات ملائمة للتعبير عن هذا الدور و تحقيق الأهداف.

ث. العوامل القانونية و التشريعية: تفرض الإحتياطات القانونية و الضريبية تقديم معلومات محاسبية و مالية كافية و ملائمة للوفاء بهذه المتطلبات و تلبيتها.

ج. العوامل الجغرافية: أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام و الفروع الداخلية و الخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة و التنسيق بين هذه الأقسام و الفروع و إدارتها الرئيسية.

ح. العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها و صياغة نمط تفكيرها و التي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار، كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة و تحقيق الميزة التنافسية و تسعير المنتجات و تخطيط العملية الإدارية.

خ. العوامل الإدارية: تواجه إدارة المؤسسات أنواعًا من المشكلات الإدارية و هنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط و التغذية العكسية لأغراض الرقابة و تقييم الأداء و إتخاذ القرارات التصحيحية، و قد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية و تزايد الحاجة إليها و ذلك إنطلاقا من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية و وظائفها المتعددة، و من الأمثلة على القرارات المتخذة من قبل مستقبلي و مستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلي[2]:

- القرارات المتعلقة بإستثمار الأموال في مؤسسة معينة.
- القرارات المتعلقة بفرض الضرائب و المراقبة على المؤسسات.

---

(1) عبد الباسط مداح، **اثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، المرجع السابق، ص 86.

(2) خالد عدنان عويس، **استخدام المعلومة المحاسبية في ادارة الشركات الصناعية العمانية**، بدون دار النشر، عمان، الاردن، ص 53.

- القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة و المتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة من تخطيط و تنظيم، و توجبه، و إشراف، و رقابة.
- القرارات المتعلقة بالعاملين في الشركة الحاليين و المحتملين، و المتعلقة بعملاء الشركة و مورديها.

مشكلات توفير المعلومات المحاسبية[1]:

تلعب المعلومات المحاسبية دورا بالغ الأهمية في إتخاذ القرارات المصيرية و التي من شأنها تقوم بدفع عجلة التنمية الإقتصادية و تنشيط سوق رأس المال و الأعمال، إلا أن هنالك عراقيل كبيرة تحول دون الحصول على المعلومات، و التي كان يعاني منها سابقا مستخدمي المعلومات المحاسبية و المالية في العديد من دول العالم إلى غاية صدور معايير الدولية للقوائم المالية، إلا أنها لازالت قائمة في الجزائر بسبب ركود سوق رأس المال، فحسب دراسات عديدة سابقة في هذا المجال نستطيع القول أن من بين أكثر المشاكل و العراقيل التي يعاني منها مستخدم المعلومة المحاسبية في الجزائر هو عدم تماثل المعلومات و إنعدام العدالة في توزيع فرص الاستثمار، و لتوضيح أثر عدم تماثل المعلومات على مستخدمي المعلومات المحاسبية (مستثمرين)، على سوق رأس المال خاصة، و الإقتصاد الكلي عامة، سنقوم بإستعراض النقاط الآتية:

- عدم إمكانية الإعتماد على مصداقية البيانات: بعض المنشآت و المصارف ليس لديهم نظم يمكن الإعتماد عليها لجمع المعلومات و الحصول عليها، و في حالات أخرى فأن البيانات قد يتم تغييرها بتعمد لإظهار أداء أفضل مقارنة بالأداء الفعلي.
- عدم كفاية الإفصاح: تتباين مستويات الإفصاح التي يتم عملها في التقارير السنوية من مؤسسة لأخرى، و في بعض المؤسسات الصناعية يتم تقيد عملية الإفصاح تطبيقا للمتطلبات القانونية، و بعض من القوائم المالية التي تكون مطلوبة في معظم المؤسسات لا يتم نشرها بالشكل المتعارف عليه.
- اللغة و المصطلحات: هناك كثير من مشكلات الإتصال واسعة النطاق المفروضة عن طريق

(1)- عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، المرجع السابق، ص 87-90.

وجود لغات مختلفة و لأسباب عديدة فأن تلك المشاكل الناشئة قد تعتبر عائقاً رئيسيا للإقتصاد القومي.

- العملات المختلفة: التعامل مع العملات غير المألوفة يستلزم بعض الخبرات للتعود عليها، و معظم المستثمرين و المستخدمين و متعاملين مع عدد محدود من القوائم المالية التي يتم تحديدها بالعملة الأجنبية في تاريخ معين، و هذا يجعل الإختلاف في العملة قابلة لإدارتها و التحكم فيها، و لكن قد يكون من الصعب بالنسبة للمستثمرين ذوي الخبرة أو للمحللين الماليين إستخدام معلومات في القوائم المالية تتضمن إستخدام عملات عديدة و غير مألوفة لدى المستخدمين المختلفين.
- الإختلافات في شكل القوائم المالية: تتسم أشكال القوائم المالية بأنها غير موحدة في المنشآت فهناك الكثير من الإختلافات المرتبطة بنظام العرض و البنود الفردية التي يتم تقسيمها إلى مجموعات في كل تصنيف.
- عدم تماثل المعلومات: يحدث عدم التماثل في المعلومات المحاسبية في سوق رأس المال عندما تتعمد إدارة المؤسسات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لإستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يملكونها، و الشكل رقم (06) يظهر المعلومات التي عادة ما تهم المستثمر لأن لها محتوى معلوماتي (أي لها تأثير على التدفقات النقدية للمؤسسة) و التي قد تستخدمها الأطراف الداخلية في تحقيق عائد غير عادي (ممارسة إدارة الأرباح) قبل نشرها في التقارير و القوائم المالية النهائية.[1]

الشكل رقم (06): المعلومات ذات المحتوى و التي يمكن إستغلالها بواسطة الأطراف الداخلية قبل نشرها في التقارير النهائية.

1- إعلانات الربح المحاسبي:

أ- أرقام الربح المحاسبي.

ب- تفاصيل التقارير المحاسبية.

(1)- الدهراوي كمال الدين، **دور الافصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات و زيادة كفاءة سوق رأس المال**، مجلة كلية التجارة، جامعة الاسكندرية للبحوث العلمية، العدد الثاني، 1994، ص05.

ج- التقارير المرحلية.

د- التغييرات في الطرق المحاسبية.

هـ- تقرير محافظ الحسابات.

2-الإعلان عن تنبؤات الإدارة:

أ- التنبؤ بالربح المحاسبي قبل نهاية السنة.

ب- تنبؤات المبيعات.

3-الإعلان عن التوزيعات:

أ- التوزيعات النقدية.

ب- توزيعات الأسهم.

4-الإعلان عن الانشطة المالية:

أ- الإعلان عن التغير في هيكل الملكية.

ب- الإعلان عن تعاقدات الديون.

ج- تعاقدات التأجير.

د- تعاقدات الإتمان مع البنوك.

هـ- إصدار الأسهم.

5-الإعلان عن أثر اللوائح الحكومية:

أ- أثر اللوائح الحكومية الجديدة.

ب- التحقيق من أنشطة المؤسسة.

ج- القرارات الخاصة باللوائح الحكومية (قرارات الجمارك و التسعير).

6-الإعلان عن الاستثمارات:

أ- توسعات رأسمالية.

ب-تصفية أحد قطاعات المؤسسة.

ج- أنشطة البحث و التطوير.

د-إتفاقات و تعاقدات إستثمارية مع مؤسسات أخرى.

7-الإعلان عن أنشطة تسويقية و إنتاجية و بيعية:

أ- حملة إعلانية.

ب- تفاصيل منتجات جديدة.

ج- تغييرات في الأسعار.

د- تقارير الإنتاج.

هـ- تقارير المبيعات.

و-تقارير و تفاصيل الضمان للسلع و المنتجات.

8-الإعلان عن أنشطة مجلس الادارة:

أ-تغييرات في مجلس الادارة.

ب- تغييرات في المديرين.

ج- تفاصيل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

9-الإعلان عن أنشطة الإندماج و الإستلاء:

أ- تقارير الإندماج.

ب- تقارير الإستثمار في مؤسسات أخرى.

ج- تقارير شراء مؤسسات أخرى.

10- الإعلان عن العمالة:

أ- التفاوض مع النقابة على الأجور.

ب- الإضرابات.

ج- تعاقدات عمالة جديدة.

11- الإعلان عن النواحي القانونية:

أ- قضايا مرفوعة على المؤسسة أو على موظفي المؤسسة.

12- الإعلان عن أنشطة المساهمين:

أ- تقارير الجمعية العامة.

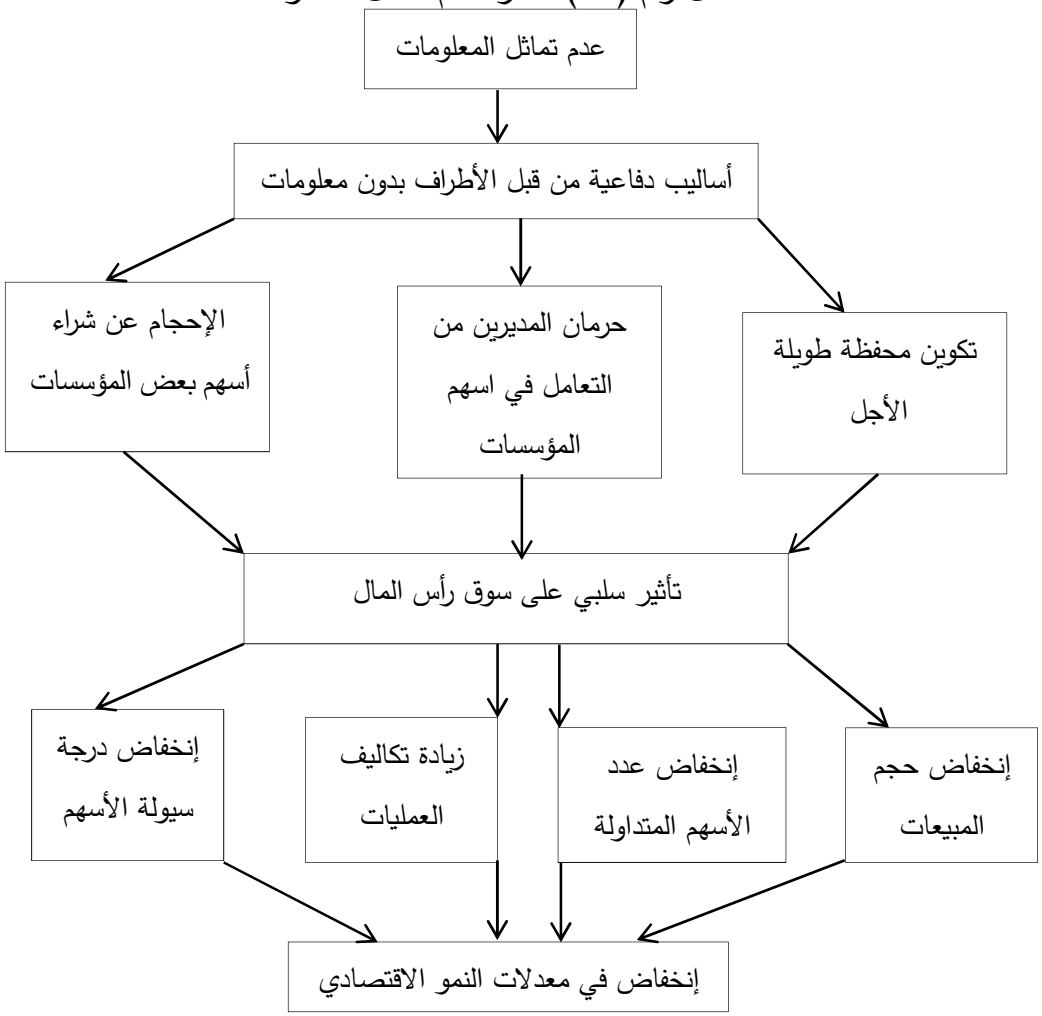
ب- التغيير في المساهمين.

ج- التعامل المديرين في أسهم المؤسسة.

د-حجم التعامل لأسهم المؤسسة.

و بطبيعة الحال فإن الأطراف الداخلية لديها من الخبرة في مجال عملهم ما يجعلهم يستطيعون إكتساب ميزة معلوماتية نسبية عن الأطراف الخارجية و حتى مع التسليم بأن هذه المعلومات سوف يتم الإفصاح عنها في التقارير المحاسبية فإن الأطراف الداخلية يمكنهم من إستغلال معرفتهم بهذه المعلومات قبل الإفصاح عنها و نشرها في القوائم و التقارير النهائية، و نظرا لأن كافة الأطراف تتصف بالرشد الإقتصادي فإن الأطراف الخارجية (المستثمرين) سوف تلجأ إلى أساليب دفاعية لحماية نفسها ضد مخاطر عدم تماثل المعلومات، و هذا ما حاولنا توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): أثر عدم تماثل المعلومات

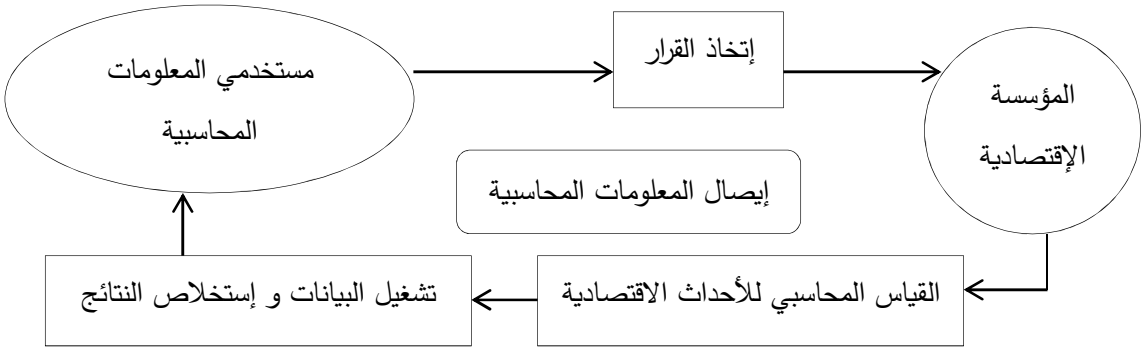


المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المرجع السابق ذكره، ص26.

المطلب الرابع: مستخدمو المعلومات المحاسبية.

غالبا ما تسمى المحاسبة بلغة الأعمال، و هي ليست الغاية و إنما وسيلة لتحقيق جملة من الغايات و في مقدمتها توصيل المعلومات المالية و المحاسبية عن مؤسسة معينة إلى أطراف متعددة لإستخدامها في إتخاذ قراراتهم، و العامل الذي يزيد من أهمية المعلومات و يزيد من حاجة المستخدمين لها كونها مقاسة بوحدات نقدية معبرة بذلك عن أحداث إقتصادية و معاملات عديدة، عموما تمارس المحاسبة وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها المؤسسات الإقتصادية مكملة إياها بوظيفة الإتصال المحاسبي من خلال تقديم معلومات محاسبية إلى مستخدميها لإتخاذ القرار.

الشكل رقم (07): العلاقة بين المحاسبة و مستخدمي المعلومات المحاسبية.



المصدر: حسين جميل غافل البديري، **اثر جودة المعلومة المحاسبية**، المرجع السابق، ص100.

بصفة عامة، إن تحديد الإحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم. لذلك فإن إختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين: مجموعة المستخدمين الداخلين Internal user، و مجموعة المستخدمين الخارجيين External user.

1- المستخدمون الداخليون[1]:

تتضمن هذه المجموعة جميع الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة و إستخدام مواردها الإقتصادية و البشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات

(1)- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2009، ص 21.

للتخطيط و التنظيم و إدارة المؤسسة و تقييم أداء المسؤولين و ينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو وحدة الإنتاج، المدير المالي، العاملون و موظفو المؤسسة، و على هؤلاء المستخدمين الداخليين الإجابة عن العديد من الأسئلة الهامة مثل:

- هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟
- ماهي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المؤسسة؟
- هل بإمكان المؤسسة أن تتحمل زيادة رواتب العاملين؟
- أي خط إنتاج هو الأكثر ربحية؟
- ما هو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات؟

للإجابة عن تلك الأسئلة و عن أسئلة أخرى عديدة تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب و تقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية، مثلا: أرصدة حسابات المؤسسة، النقدية الحالية، و التنبؤ بالإحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعاية معينة، ماهي قيمة الديون المستحقة على المؤسسة (الذمم الدائنة)؟ ماهي قيمة الديون المستحقة للمؤسسة (الذمم المدينة)؟ و ما هو حجم و تكلفة البضاعة الموجودة في المخازن المؤسسة؟..إلخ، إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية، تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمالية ملخصة تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا: قائمة الأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي، و لتلبية إحتياجات المستخدمين الداخلين طور علم المحاسبة فروعا محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية Managerial Accounting، و محاسبة التكاليف Cost Accounting.

2- المستخدمون الخارجيون[1]:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية و يمكن تقسيمهم إلى نوعين: فئات لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة، و فئات لها مصالح مالية غير مباشرة، و تتضمن الفئات ذات

(1)- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، نفس المرجع السابق، ص22-25.

المصالح المالية المباشرة الأطراف التالية:

- المستثمرون الحاليون و المرتقبون: (ملاك المؤسسة: فرد، شركاء أم مساهمون)، و هم يستخدمون المعلومات المالية لإتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو إستمرارية الإحتفاظ بها أو بيعها لزيادة رأسمال المؤسسة أو تخفيضه، و يهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى قدرة المؤسسة في خلق النقدية و قياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة و كذلك مقارنة هذه النتائج مع نتائج المؤسسات الأخرى المماثلة.
- المقرضون الحاليون و المرتقبون: (البنوك و المؤسسات المالية المختلفة، و حاملو سندات الدين، و الدائنون عموما)، و هم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الإئتمان و القروض و التنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها و الفوائد المترتبة عليها بتاريخ إستحقاقها.
- العاملون الحاليون و المرتقبون: فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على إستمرارية المؤسسة، فالوضع المالي الجيد و تحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين و دفع رواتبهم و تحسين مستوى معيشتهم.
- النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي و مستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال و تحسين ظروف العمل.

أما الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:

- الدوائر و السلطات الحكومية ذات العلاقة: مثل دائرة ضريبة الدخل التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة (الميزانية، حساب النتائج) لإستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسة، دائرة ضريبة المبيعات، دائرة الإحصاءات العامة، و هي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الإقتصادية.
- السلطات القضائية: هي تحتاج إلى القوائم المالية و المعلومات المحاسبية للفصل في أمور

نفس المرجع السابق.

الإفلاس و المنازعات القضائية، على سبيل المثال: النزاع بين ورثة مالك المؤسسة.

- المحللون الماليون و الوسطاء الماليين: فهم يحتاجون إلى البيانات و القوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية و تقديم الإستشارات لإتخاذ القرارات الإستثمارية.
- المستهلكون و العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة و نوعية معينة و بكميات كافية و بأسعار معقولة، كما يهمهم أيضا تقييم مقدرة المؤسسة في الإستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع و خدمات ضمان المنتج.
- المخططون الإقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الإقتصادي و التنبؤ بتطوره و إتجاهاته.

و أخيرا يقدم الجدول رقم (02) فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية السابقين.

جدول رقم (02): فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المستخدمون الداخليون	المستخدمون الخارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	**لهم مصالح مالية مباشرة**	**لهم مصالح مالية غير مباشرة**
الفريق الإداري في المؤسسة بكافة مستوياته: – رئيس و أعضاء مجلس الإدارة – المدراء (تسويق، إنتاج، مالي) – مشرفي وحدة الإنتاج – موظفون و عاملون	– مستثمرون حاليون و مرتقبون. – مقرضون حاليون و مرتقبون. – عاملون حاليون و مرتقبون. – النقابات العمالية.	– الدوائر الضريبية. – السلطات القضائية. – المحللون الماليون. – بورصة الأوراق المالية. – المستهلكون أو العملاء. – المخططون الإقتصاديون
المحاسبة المعتمدة: المحاسبة الإدارية و محاسبة التكاليف للإستخدام الداخلي و المحاسبة المالية.	**المحاسبة المعتمدة:** المحاسبة المالية التي تختص بقياس و تسجيل و توصيل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة للإستخدام الخارجي.	

المصدر: رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، نفس المرجع السابق، 25.

المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.

يتحقق هدف المحاسبة الرئيسي عند نجاحها بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة لهم في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، و حتى تنجح في ذاك لابد من أن تتوافر في هذه المعلومات مجموعة من الصفات و الخصائص يطلق عليها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و التي تستخدم في تقييم مستوى جودة المعلومات المالية و المحاسبية المعروضة و المفصح عنها في التقارير المالية، و حتى يتم إختيار الطريقة و الأسلوب و المعيار المحاسبي المقبول قبولا عاما لمعالجة و عرض المعلومات المحاسبية و تحديد نوعية المعلومات التي يتم الافصاح عنها و الصيغة التي يتم عرض المعلومات بواسطتها، و تحديد و إختيار البدائل المحاسبية التي تقدم المعلومات الأكثر إفادة، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (2) لمفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية و التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) و المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض إتخاذ القرارات و علاوة على ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة و المنفعة و الأهمية النسبية للمعلومات.

أما على الصعيد المحلي، و بالرجوع إلى القوانين و التشريعات الجزائرية[1] المتمثلة في القانون 07/11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 الذي أعتبر كخطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، قد خص في العديد من مواده إما صراحة أو ضمنيا على ضرورة توفير الخصائص النوعية و الذي يظهر جاليا من خلال[2] ما جاءت به على سبيل المثال المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 مايو سنة 2008، و الذي يتضمن أحكام تطبيق أحكام القانون رقم 07-11: "يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض الكشوف المالية، كالإتفاقات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها و الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية"، و المادة 19 من نفس المرسوم التنفيذي: "يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن إحترام المبادئ و القواعد المحاسبية

(1)- القانون رقم 07/11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47.

(2)- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1429، الموافق ل 26 مايو سنة 2008.

إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة و تغير الوضعية المالية للكيان" وما نصت عليه أيضا المادة 10 من القانون رقم 11-07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي "أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الإنتظام و المصداقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها و رقابتها و عرضها و تبليغها"[1].

بناءا على ما سبق عرضه من مواد قانونية جاء بها النظام المحاسبي المالي نجد أن هنالك قصور و عدم كفاية في شرح الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (و التي قد لا تكون لها أثار إيجابية بالنسبة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر) حتى يتقيد معدي القوائم المالية بتوفيرها بالمستوى المرتفع للتحقيق من عدالة و مصداقية عالية للقوائم المالية لا تحمل أدنى شك حول نزاهتها، و من خلال هذا المبحث سنحاول معالجة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الإتجاهات و العوامل السلوكية التي تحكم معد المعلومة و مستقبلها (المستخدم) في فهم و تحليل المعلومات المحاسبية المقدمة له، و كذلك سنعرض مجموعة من المحددات أو القيود التي تعيق القائمين على النظام المحاسبي المالي لأخذها بعين الإعتبار عند إعداد و تقديم المعلومات المحاسبية على شكل تقارير و قوائم المالية كمخرجات لهذا النظام.

المطلب الأول: الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية[2]

يعد الجانب السلوكي في المحاسبة من الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي نظراً للإنتقادات التي وجهت إلى المداخل التقليدية للبحث في المحاسبة و قد تركزت هذه الإنتقادات للمداخل التقليدية على خلوها من أي إعتبارات سلوكية، فالمعلومات المحاسبية سواء من حيث الشكل أو المحتوى لها تأثير على متخذي القرارات (داخليين أو خارجيين)، و بصفة عامة يتطلب المدخل السلوكي للبحث المحاسبي معرفة أثر المعلومات على سلوك متخذي القرارات، و من ناحية أخرى يهتم المدخل السلوكي بكيفية إستخدام المعلومات من جانب متخذي القرارات أي العلاقة بين المعلومات بوصفها مدخلات عملية القرار و بين القرار نفسه بإعتباره المخرجات لهذا النظام و إن أهمية الجانب السلوكي

(1)- القانون رقم 07/11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47.

(2)- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1990، ص 156.

للمحاسبة في حل المشكلات المحاسبية الناتجة عن صعوبة تحديد المعلومات المحاسبية الواجب تقديمها إلى متخذي القرارات و هي ما تسمى بمشكلة المواءمة بين المعلومات التي تتولد عن نظام المعلومات المحاسبي و تلك الملاءمة لإتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أن المحاسبين كأفراد هم من يعدون المعلومات المحاسبية و يشاركون في إتخاذ القرارات الإقتصادية مما يستلزم الكشف عن الجانب السلوكي في نظم المعلومات و مدى تأثر سلوك الأفراد بمخرجات النظام، و بهدف زيادة فاعلية المعلومات المحاسبية في أي وحدة إقتصادية فإن الأمر يتطلب ضرورة تواصل الإهتمام بالأبحاث السلوكية من قبل المحاسبين و أخذ نتائجها بعين الإعتبار عند ممارسة عملهم، و ذلك لعدة أسباب منها[1]:

- أنها تعد من ضمن إختصاصهم على إعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية هو المصدر الرئيسي للمعلومات في الوحدة الإقتصادية و أن فروض المحاسبين الباحثين في السلوك تختص أساساً بنظم المعلومات و إستخدامات البيانات المحاسبية.
- الحاجة إلى التأكد من قدرة ما يقدمه المحاسبون من المعلومات تتطلب ضرورة معرفة و مراقبة سلوك المستفيدين منها بشكل دوري و التعرف على مجالات التأثر فيه لإمكانية أخذها بعين الإعتبار فيما بعد.

و الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية تتعلق بعدة مفاهيم منها:

- أولاً– الإدراك.
- ثانيا– الاتصال.

أولا– الإدراك[2]:

الإهتمام بمفهوم الإدراك لا يقتصر على العلوم السلوكية و إنما إمتد ليشمل العلوم الإدارية و

(1)– زياد هاشم يحيى و قاسم محسن الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبة**، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، الموصل، العراق، 2003، ص 47.

(2)– زهرة حسن العامري، **أثر بعض المتغيرات البيئية في نظام المعلومات المحاسبي و انعكاساتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات**، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003، ص60.

المحاسبية أيضاً، ففي مجال الإدارة إنصب التركيز على ما يترتب على نمط الإدراك من السلوك لإن إدراك الأفراد العاملين لموقف معين يشكل أساساً لسلوكهم التنظيمي و بالتالي يؤثر على إنتاجهم، أي أنه الصورة التي ينظم بها الفرد الخبرات التي يمر بها و الإنطباعات التي يكونها و يفسرها و بالتالي يتعامل مع البيئة المحيطة به على أساسها، و بلغة أخرى "يعد الإدراك عملية تفكيرية تشتمل على إنتقاء المعلومات و إعطائها معنى معيناً "و قد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكيين إلى أهمية الجانب السلوكي في المحاسبة و إلى ضرورة الإهتمام به عند تدريس المواد المحاسبية مع ضرورة إيضاح العلاقة بين المحاسبة و العلوم السلوكية التي تقوم على أساس دراسة و فهم السلوك الإنساني في المحاسبة و التنبؤ به في المستقبل و أثر ذلك على إتخاذ القرارات الإقتصادية، و تجاهل هذا الجانب قد يؤدي إلى تضخم أثار قيود القياس المحاسبي و بالتالي الإضرار بمهنة المحاسبة بشكل عام و الإضرار بدرجة مصداقية القوائم المالية على وجه خاص.

و في مجال المحاسبة قدمت مجموعة من التعاريف منها: "عملية فهم البيانات التي تحتويها مجموعة التقارير و القوائم المالية و مدى تأثيرها في القرارات التي يتم إتخاذها من قبل المستفيدين"[1]. و أيضا "عملية الفهم التي تنشأ عند تلقي المعلومات المحاسبية و مدى تأثيرها في القرارات التي تهدف إليها". بمعنى إن الإدراك المحاسبي يعبر عن درجة المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية"[2]، و يلاحظ أن هذا التعريف الأخير يتكون من شقين، الأول: يتعلق بالشخص القائم بعملية إتخاذ القرارات و حجم و نوعية المعلومات المحاسبية المتاحة له، و الثاني يتعلق بالجانب المحاسبي أي القائمين على إعداد المعلومات المحاسبية (المحاسبين)، لذلك أظهرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في تقرير لها عام 1971 أهمية مفهوم الإدراك في مجال المحاسبة، و وجهت نظر المحاسبين إلى ما يلي:

- إن الإدراك السليم من الأمور الهامة في ممارسة العمل المحاسبي و يمثل جوهر مهمته.
- الأهمية النسبية التي يتعرض لها المحاسب يوميا سواء عند عملية القياس أو التحليل أو العرض هي في جوهرها عملية إدراك للحقائق و المؤثرات التي تحيط بالأهداف محل القياس.

---

(1)- زياد هاشم يحيى و قاسم محسن الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبة**، المرجع السابق، ص 48.

(2)- اسماء سلمان الجبوري، **مدى كفاية التقارير المالية الحالية في الإبلاغ المالي عن اداء الوحدات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2002، ص80.

- إدراك المحاسب للمنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية لدى متخذي القرارات من الأمور الأساسية لنجاح عملية الإتصال المحاسبي الجيد.

و من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإدراك المحاسبي هو مدى فهم المعلومات المحاسبية من قبل المستقبل (مستخدم المعلومات) و تأثيرها عليه في عملية ترشيد و إتخاذ القرارات، لذلك فإن مفهوم الإدراك يتطلب من المحاسبين ضرورة تحديد المستفيدين من المعلومات المحاسبية و التعرف على البيانات و المعلومات التي من الممكن أن تحقق لهم الفائدة وفق الأسلوب و الصيغة التي من الممكن أن تؤثر في سلوكهم عند إتخاذ القرارات المختلفة، و ذلك لتجنب تجميع المعلومات غير الضرورية التي يترتب عليها الزيادة في التكاليف و ضياع في الوقت و الجهد[1].

جدول رقم (3): أهمية الجانب السلوكي في المحاسبة.

المفهوم السلوكي	مدى الاستفادة منه في المحاسبة
الإدراك: يرمز إلى مجموعة من العوامل النفسية التي تتوسط المؤثرات الخارجية من ناحية و تقييمها و الشعور بها من ناحية أخرى. و يهدف من دراسة هذه الظاهرة إلى معرفة: 1-درجة إختلاف الأفراد لما يدور من حولهم و أسباب ذلك. 2-درجة الموضوعية في رؤية الأفراد للبيئة المحيطة بهم. 3-درجة التحكم في إختيار الفرد المدرك للمؤثرات التي يراها في الشخص موضوع الإدراك، و العوامل التي تؤثر في عملية الإختيار ذاتها.	يهتم محاسب السلوك بظاهرة الإدراك بهدف : 1-قياس درجة إدراك المستفيدين للمعلومات المحاسبية من ناتج نظام المعلومات المحاسبية. 2-مدى إقناع هؤلاء المستفيدين بما جاء بالتقارير و القوائم المالية. 3-العوامل التي تؤثر في إدراك متخذ القرار. 4-قياس درجة تأثير العوامل النفسية و شخصية للمحاسب عند إستخدام الطرق المحاسبة لإعداد القوائم المالية.

المصدر: محمد بن سليمان العقيل، **جودة المعلومات المحاسبية**، الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، 2011،ص 07.

و بناءا على ما سبق، نستطيع القول، يقع على عاتق المحاسب الإهتمام بموضوع الإدراك و خاصة الجانب الذي يتعلق بمستقبلي المعلومات (مستخدمي المعلومات) هذا من ناحية، من ناحية أخرى

(1)- أسماء سلمان الجبوري، نفس المرجع السابق.

إلزامية إدراكهم بالجوانب و المفاهيم المحاسبية و أيضا قدرتهم على فهم و تحليل المعلومات المنشورة ضمن القوائم المالية، و هذا يؤدي إلى أن على المحاسب الإهتمام بإيجاد إجابات منطقية حول أسئلة أوردتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة في مجال الإدراك المحاسبي و هي كالآتي[1] :

- كيف يدرك أو يستوعب مختلف الأفراد للبيانات و الطرق المحاسبية؟
- هل يختلف هذا الإدراك عن إدراك المحاسبين؟
- ما أثر إختلافات الإدراك على السلوك الفعلي لمتخذي القرارات؟

و للإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول أن إدراك الأفراد للمعلومات المحاسبية يعتمد على مدى علاقتهم بالقائمين على نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الإقتصادية و درجة ثقافتهم الإدارية و المحاسبية المتأتية عن طريق الدراسة و المطالعة و المدة الزمنية الكافية في تعاملهم مع نوعية معينة من تلك المعلومات، و بذلك فإن الإدراك سوف يختلف بين المحاسبين إعتماداً على هذه العوامل و أن أثر الإختلافات في الإدراك على السلوك الفعلي لمتخذي القرارات سوف يعتمد على الظروف و التطورات ذات التأثير المباشر على تصرفاتهم في حالة إتخاذ القرارات المختلفة، إضافة إلى درجة الإختصار أو التفصيل لتلك البيانات و التوضيحات التي تصاحبها على شكل علاقات بيانية أو رياضة أو وصفية و مدى مناسبتها لحاجاتهم، و نضيف على ذلك تكرار عملية إتخاذ القرارات من قبل متخذي القرارات أي أن إتباع نفس الأسلوب في إتخاذ القرارات يولد لدى متخذ القرار سلوك نمطي، كما أن حالة عدم التأكد و المخاطرة تعتبران أيضاً من بين الأسباب أخرى التي تؤثر في سلوك متخذي القرارات، و عليه يواجه الإدراك في المحاسبة مشكلتين أساسيتين هما[2]:

أ. مدى كفاية المعلومات الواجب تقديمها.

ب. درجة المنفعة النسبية للمعلومات.

أ- مدى كفاية المعلومات الواجب تقديمها:

(1)- محمد بن سليمان العقيل، محمود القيعي، **جودة المعلومات المحاسبية**، نفس المرجع السابق، ص 07-15.

(2)- عبد الوهاب موسى الجعلي، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية و تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، 2010، ص 146-150.

أجمعت الدراسات السلوكية على أن عدم كفاية المعلومات عن الشيء موضوع الإدراك قد يؤدي إلى أخطاء في عملية الإدراك، مما يؤدي إلى توجيه إنتباه الفرد إلى جانب معين من الموقف الكلي و إهمال الجوانب الأخرى، فكلما كان الموضوع المدرك له صفات و مميزات ثابتة و واضحة و بسيطة كلما ساعد ذلك على إدراكه بدرجة كبيرة، فكفاية المعلومات ترتبط بإدراك معدي هذه المعلومات (بمعنى إدراك المحاسب) لمدى كفاية المعلومات المحاسبية للهدف المطلوب و الآثار الفعلية و المحتملة للأهداف، و الوقوف على إحتياجات الأفراد المختلفة للمعلومات المحاسبية[1].

ب- درجة المنفعة النسبية للمعلومات:

ترتبط المنفعة النسبية على مستوى إدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية، إذ أنها تتطلب من معدي المعلومات الوقوف على درجة المنفعة النسبية لمحتويات التقارير لدى متخذ القرار بمعنى الوقوف على مدى صلاحية المعلومات للإستخدام، نضرا لأن أثر التقارير و القوائم و المعلومات المحاسبية يمكن أن يتأثر بدرجة كبيرة على القرارات المختلفة بسبب الإختلاف في الإدراك بين متخذي القرارات و من ناحية أخرى فإن الغرض من المعلومات هو التأثير في سلوك متخذي القرارات، و يتحدد تكامل الإدراك المحاسبي بعاملين هما:

- تحديد الآثار الفعلية و المحتملة التي تمت في الوحدة الإقتصادية و علاقتها بالأطراف الأخرى (أي دراسة إدراك معدي المعلومات).
- دراسة الإختلافات في الإدراك بين متخذي القرارات (أي دراسة إدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية).

ثانيا- الإتصال[2]:

و عرف الإتصال في مجال المحاسبة بأنه: نقل المعلومات من سجلات و قوائم و مناخ العمل في المؤسسة الإقتصادية بصورة دقيقة إلى من يحتاج إليها، و بالشكل الذي يسهل به التعرف على

(1)- عبد الوهاب موسى الجعلي، نفس المرجع السابق.

(2)- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطه، **تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 237.

مضمون هذه المعلومات و تكوين فكرة شاملة و رأي واضح عن نشاط المؤسسة في الماضي و الحاضر و المستقبل. عرف أيضا "أنه عملية توصيل المعلومات إلى من يحتاج إليها بالشكل و الوقت و الدقة و الملائمة"[1]. و عليه يتضمن الإتصال المحاسبي على العناصر الآتية:

1- البيانات المحاسبية التي يتم إعدادها من قبل القائمين على عمل نظام المعلومات المحاسبية بكافة الأنظمة الفرعية التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الإقتصادية (المرسل).
2- مجموعة التقارير و القوائم التي يمكن أن ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإقتصادية (الرسالة)
3- الجهات التي يمكن أن تستخدم البيانات المحاسبية و تفهمها و تستفاد منها في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بها (المستلم أو المستقبل).

و في الآونة الأخيرة، إنتاج المعلومات المالية لم يعد في الوقت الحاضر سوى جزءاً من وظائف النظام المعلومات المحاسبي و التركيز أخذ ينصب مؤخراً على تلك العمليات المتعلقة بالتوصيل و التي تتجاوز في معناها مرحلة توزيع البيانات المحاسبية لتشمل مشاركة المحاسب في تفسير البيانات المعلن عنها في القوائم المالية، فلذلك أصبح حسب رأي جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) من إختصاصه لا بل و من صميم واجباته مساعدة الآخرين (مستخدمي المعلومات) في تفهم الأمور المعقدة و ربما المتشابكة في هذه البيانات[2]، "و قد عرفت (AAA) المحاسبة بأنها عملية تحديد و قياس و توصيل المعلومات الإقتصادية لتمكين مستخدميها من الحكم السليم و إتخاذ القرارات اللازمة"[3]، و عرفت نفس الجمعية الإتصال المحاسبي بأنه: عملية تنطوي على توزيع المعلومات المحاسبية و تفسير متخذي القرارات لمحتوياته، و على معدي المعلومات المحاسبية الوقوف على درجة المنفعة النسبية لمعلوماتهم لدى متخذ القرار بإعتبارها الأساس في نجاح عملية الإتصال المحاسبي.

---

(1)- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطه، نفس المرجع السابق.

(2)- حيدر علوان كاظم الشمري، **دراسة للإبلاغ المالي الحكومي المركزي و الإدارات المحلية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003، ص 27.

(3)- زياد هاشم يحيى وقاسم محسن الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبة**، المرجع السابق، ص 55.

و بما أن الإتصال المحاسبي يهدف إلى نقل المعلومات و الحقائق و المعارف إلى كل من هم في حاجة إليها و بالشكل الذي يزيل أو يقلل إلى حد كبير من مقدار عدم التأكد عند متخذ القرار، فإن المحاسب هنا يواجه المشكلات التالية:

- مشكلة كمية المعلومات (الواجب تقديمها).
- مشكلة قيمة المعلومات (الواجب تقديمها).
- مشكلة (قابلية التقارير و القوائم المالية للقراءة و الفهم).

مشكلة كمية المعلومات الواجب تقديمها: إن كمية المعلومات يجب أن تتناسب مع درجة الإقلال من عدم التأكد، أو بمعنى آخر كمية المعلومات يجب أن تتحدد على ضوء تجنب الآثار غير المتوقعة للأحداث المطلوب إعطاء معلومات عنها و على ذلك فإنه كلما زاد مقدار التأكد كلما زادت أهمية المعلومات من بين البدائل المتاحة، و إذا كانت القوائم المالية معروف محتوياتها من المعلومات قبل إعدادها فإن مستخدم هذه القوائم لن يستفيد منها و لن تضيف جديداً إلى معلوماته[1].

مشكلة قيمة المعلومات الواجب تقديمها: إن قيمة المعلومات تسير إلى مدى الفاعلية و الاستفادة التي تتمتع بها هذه المعلومات، و على ذلك لكي تصبح للمعلومات قيمة يجب أن تنتج لدى مستخدميها السلوك المرغوب، و قيمة المعلومات يجب أن تقاس بمقارنة السلوك الناتج أو القرار الصادر من متخذي القرارات قبل حصولهم على المعلومات ثم بعد حصولهم عليها.

مشكلة قابلية القوائم المالية للقراءة و الفهم: إن الهدف الأساسي من تطوير القوائم المالية هو أن تصبح أكثر قابلية للقراءة و الفهم، و لاشك أن القوائم المالية قد تطورت محتوياتها من خلال هذا الهدف و إستمرار التطوير في هذا الشأن هو أمر ضروري لتطوير المهنة و زيادة فاعليتها، و يشير البعض إلى أن الهدف من الإتصال في الوحدة الإقتصادية يتمثل في النقاط الآتية[2]:

- تحريك دوافع الأفراد العاملين بالوحدة بإعتباره ركيزة أساسية مهمة لقيام العلاقات الإنسانية الطيبة

(1)- كيم فيرون، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض عبد الله، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 2000، ص 67-69.

(2)- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطه، **تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 209-211.

الطيبة بينهم، و التعاون و قبول الأفكار الجديدة لتطوير المؤسسة.

- توفير الروح المعنوية العالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال إستبعاد مظاهر الصراع البشري و لاسيما بين الإدارة و العاملين إلى جانب تنمية أبعاد الإتفاق و التعاون.
- إحكام الرقابة على سير عمل المؤسسة الإقتصادية من خلال البيانات و التقارير التي تصل إلى إدارتها عن سير العمل و كمية الإنتاج و التي تمكنها من إجراء المقارنة بين الفعلي و المخطط بالمعايير الموضوعة و تحديد مستويات الإنجاز المقبولة و الكشف عن مواطن الضعف لعلاجها و تقويمها و مواطن القوة لتنميتها و تقويتها. [1]
- المساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق نقل الأهداف و الخطط و القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة الإقتصادية إلى مستوياتها المختلفة و إلى الأفراد العاملين فيها و الذين يقومون بتنفيذ خططها و توقعاتها المستقبلية، و بشكل عام فإن نظام المعلومات المحاسبي يعد جزء من عالم الإتصال، فالمبادئ و الإجراءات المحاسبية تأتي غالباً من الجمعيات و المؤسسات المحاسبية الذين يزاولون المهنة و هم بدورهم يتلقون عمليات المؤسسة الإقتصادية و هذه العمليات يعاد إنتاجها بصورة تقارير و قوائم مالية لكل من الجهات الحكومية و لقراء القوائم المالية.

و أخيرا نقول إن توصيل المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بالشكل الذي ييسر عليهم فهمها فيه نوع من الصعوبة لأنه من غير المتوقع أن يكون لدى كافة تلك الأطراف المعرفة بالقواعد و المعايير المحاسبية، و هذه مهمة المحاسبة و التي يطلق عليها بالإبلاغ المالي.[2]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

عند الحديث عن المعلومات المحاسبية المفيدة و الصالحة للإستخدام فإنه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها، و الباحث في هذه الصفات يجد أنها لا تمثل قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة عن أي من المنظمات المحاسبية المهنية الرئيسية في العالم و لكنها تأخذ صفة التوصيات التي ترى هذه[3]

(1)- كيم فيرون، نظرية المحاسبة، نفس المرجع السابق.

(2)- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطه، **تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية**، نفس المرجع السابق.

(3)- شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 92و99 نوفمبر 2007، ص6.

المنظمات ضرورة تطبيقها، و إذا ما رجعنا إلى النظام المحاسبي المالي فيما يخص الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد أنه أوصى بأربع صفات أساسية حتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، و يقصد هنا بالصفات تلك الخصائص الرئيسة و الثانوية و الفرعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة و التي تشكل تلك المعايير الأساسية للإسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة و فاعلية القوائم المالية و جودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها[1].

يركز المفهوم الأساسي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها "حلقة الوصل بين سبب Why (الأهداف) و كيفية How (الإعتراف و القياس) في المحاسبة"[2]. تعد الخصائص النوعية إحدى الركائز الأساسية لوضع المعايير المحاسبية التي تساعد في إعداد التقارير و القوائم المالية عند تطبيق طرق المحاسبية البديلة التي تستعمل في تخفيض حالات عدم التأكد عن طريق التمييز بين ما يعد إيضاحا ضروريا و ما لا يعد كذلك، أي إختيار طريقة محاسبية مقبولة لكمية و أنواع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و طريقة عرض هذه المعلومات عن طريق تحديد البديل الذي يوفر أفضل المعلومات لأغراض ترشيد و إتخاذ القرارات، و يعني هذا توفير معلومات مفيدة و هي المعلومات القادرة على إشباع حاجة مستخدميها و المؤثرة تأثيرا إيجابيا في قراراتهم[3].

لذا فإن الفائدة هي المعيار الأساسي للمعلومات المحاسبية و لكي يصبح هذا المعيار أكثر قابلية للقياس و التنفيذ لابد من تجزئته إلى معايير فرعية، إذ أن معايير المعلومات المحاسبية سوف تجيب عن السؤال التالي: ماهي خصائص المعلومات المحاسبية لكي تصبح مفيدة لإتخاذ القرارات؟ ففي عام 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) (البيان رقم 2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) موضحاً فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تسلسل هرمي و الذي يجيب بشكل وافي عن السؤال الذي تم طرحه سابقاً.

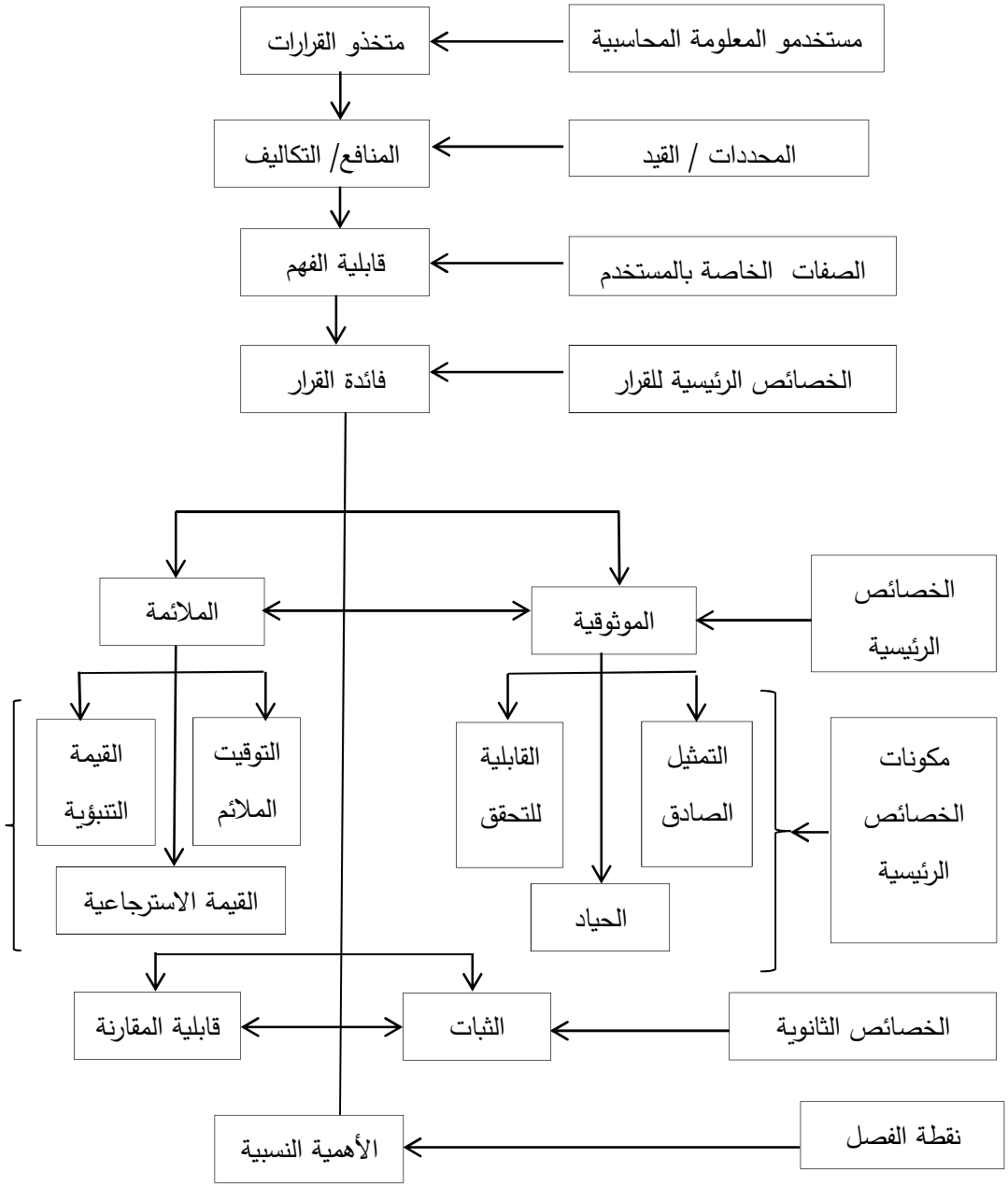
---

(1)- شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**، نفس المرجع السابق.

(2)- فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة: النظرية و التطبيق في القوائم المالية و الأصول**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 50.

(3) Romney, Marshall B. & stein Bart, Paul john, **"Accounting Information System"**, 8th, prentice Hall International, Inc., USA, 2000, p25

الشكل رقم (08): البنية الهرمية للخصائص النوعية.



Source: Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of financial accounting concepts N°2: Qualitative characteristics of accounting information**, 1980, p13. Available at: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjn7YCMgcTjAhUeDWMBHTwvAmcQFjAAegQIARAC&url=http%3A%2F%2Fwww.fasb.org%2Fcs%2FBlobServer%253Fblobcol%253Durldata%2526blobtable%253DMungoBlobs%2526blobkey%253Did%2526blobwhere%253D1175820900526%2526blobheader%253Dapplication%25252Fpdf&usg=AOvVaw2vBBgchqwRyBhiWIZRT7fL

إنطلاقا من الشكل أعلاه، يتضح أنه تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة، بدءا بالخصائص الرئيسية و من ثم الخصائص الثانوية مع إبراز أهم قيدين على هذه الخصائص، و يمكن توضيح ما تم التطرق إليه في الشكل رقم (08) فيما يلي:

1- الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية مهما إختلفت صيغة عرضها من بلد لآخر فإن الملائمة (Relevance) و الموثوقية (Reliability) تعد الخاصيتان الرئيسيتان للمعلومات المحاسبية، و تحققهما يتطلب مجموعة من الخصائص الفرعية التي ينبغي أن تكون متوفرة في المعلومة المحاسبية، و هذه الخصائص النوعية هي كالآتي:

أولا- الملائمة:

تنص المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ سنة 2008 على ما يلي: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة و الدقة و قابلية المقارنة و الوضوح[1]". وفق ما جاء به نص هذه المادة تكون المعلومة مفيدة لقرار ما إذا كان بإمكانها تخفيض درجة عدم التأكد المتعلقة بالمتغيرات في عملية صنع القرار و تمتلك المعلومة المحاسبية خاصية الملائمة عندما تؤثر في القرارات الإقتصادية للمستخدمين.

و من جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: "المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار، و بالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"[2].

و عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بأن المعيار "الملاءمة" أساسي في الحكم على كفاءة النظام المحاسبي و تقويم المعلومات المحاسبية الناتجة عنه، و بينت أن المعلومات المحاسبية لكي[3]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

(2)- رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: **من المبادئ الى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 191.

(3)- زياد هاشم يحيى وقاسم محسن الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبة**، مرجع سابق، ص 35.

تكون ملائمة لمتخذ القرار يجب أن ترتبط و تؤثر بالهدف أو الغرض المراد تحقيقه، و تعد المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة[1].

إستنادا على التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، بمعنى أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل و تعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية.
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

إستنادا على ما سبق، نستنتج أن توافر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية تعني وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية و الأغراض التي تعد من أجلها، و لكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار و أن تحدث تغيير في إتجاه قرار مستخدم معين من خلال تغيير درجة التأكد المحيطة بالقرار محل الدراسة.

و تتضمن خاصية الملائمة صفات ينبغي أن تتوافر في المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة و هذه الصفات الفرعية هي كالآتي[2]:

1- القيمة التنبؤية Predictive value

2- التوقيت الملائم Timeliness

3- القيمة الإسترجاعية Feedback value

و فيما يلي سنقوم بإستعراض الصفات الفرعية لخاصية الملائمة:

(1) Ali TAZDAIT, **Maitrisé du system comptable financier**, ACG, Alger, 1ere édition, 2009, p23 .

(2)- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **المعايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، 2008.

1. القيمة التنبؤية[1]:

لكي تكتمل خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية يفترض أن تكون فيها القدرة على المساعدة في التنبؤ للتقديرات المستقبلية طالما أن المعلومات المحاسبية تخدم القرارات و القرارات هي للمستقبل، إذن لابد أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على المساعدة في تحسين معرفة مستخدميها بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو تؤدي إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية.

و القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية تتميز بقدرتها على مساعدة صانع القرار في تحسين إحتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث الحالية و المستقبلية بما سيكون عليه عنصر أو أكثر في نموذج قراره، لذا أوضح مجلس مبادئ المحاسبة أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يتوجه إلى مستخدمي المعلومات بشكل عام و ليس إلى إحتياجات فئة خاصة ممن يستخدمون تلك المعلومات، و للإستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من ذلك و هي[2]:

- الطريقة المباشرة: تقضي بتزويد الإدارة بمختلف التنبؤات كالتدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، و يحد تطبيق هذه الطريقة سوء الإستخدام المحتمل و الإلتزامات الناتجة عن التوقعات غير الدقيقة.
- الطريقة غير المباشرة: تقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية تمكن المستخدمين من التنبؤ، و تفترض هذه الطريقة وجود علاقة إرتباط قوية بين أحداث الماضي و أحداث المستقبل، و هذا الوضع قد يكون غير مبرر.
- طريقة إعتماد مؤشرات مرشدة: من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها و تغيراتها بمثابة مؤشر سابق يعكس حدوث تحركات و تغيرات في الأحداث المتنبئ بها.
- طريقة المعلومات المعززة: من خلال توفير معلومات مالية تستخدم للتنبؤ ببيانات أخرى، و تفترض هذه الطريقة وجود علاقة إرتباط بين البيانات المالية و البيانات الأخرى.

---

(1)- رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 194.

(2)- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 199- 200.

2. التوقيت الملائم:

تنص المادة 27 من القانون رقم 07-11 المؤرخ سنة 2007 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعدد 74، "تضبط الكشوف المالية تحت مسئولية المسيرين و تعد في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، و يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان"[1]. بناءا على القاعدة السابقة أصبح من الضروري أن يتوفر لمختلف المستخدمين ما يلزمهم من المعلومات الملائمة للقيام بتنبؤاتهم و إتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من إرتباطها بالفترات السابقة فقط، و في الواقع مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت و مع ذلك يجب التركيز على التوقيت الذي يمثل قيدا هاما على نشر القوائم المالية و يجب أن يكون تجميع و تلخيص المعلومات المالية و نشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية تصلح لإعداد التنبؤات و إتخاذ القرارات.

"إن التوقيت الملائم يمثل أحد عناصر و صفات الملائمة، فإن لم تكن المعلومات متوافرة أو جاهزة في الوقت الذي تكون فيه حاجة لصنع القرار، فهي تفتقر إلى الملائمة"[2].

"في مجال التوافق بيت صفات خاصية الملائمة فإنه يمكن التضحية أحيانا ببعض الدقة الحسابية و درجة عدم التأكد لفائدة التوقيت المناسب، ذلك أن عملية إتخاذ القرار تكون دائما مرتبطة بمدة زمنية معينة، و عليه فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب حتى لو على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة"[3].

و كتعريف[4] أدق حسب ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) "المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب حتى يمكنهم من الإعتماد عليها في

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، المؤرخ 25 نوفمبر سنة 2007، العدد 74، ص 05.

(2)- الدون س اندريكسن، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005، ص 129.

(3)- خضير بشرى فاضل، **الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و دورها في حوكمة الشركات و اليتها الداخلية**، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2009، ص109.

(4)- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **المعايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، 2008، ص458.

إتخاذ القرارات، و تعد من أهم خصائص المعلومات المحاسبية لمعالجة الخلل و أوجه القصور في الوقت المناسب بأقل جهد و أدنى مستوى من التكاليف و الخسائر"[1]. فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار إذ أن عملية إتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد المستخدمين على تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية و في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة لهم و التي تكون متاحة لمتخذ القرار، و على الرغم من كون التوقيت وحده لن يجعل المعلومة ملائمة إلا أنه يفترض أن تعرض المعلومة في الوقت المناسب لتكون ملائمة.

في عصرنا هذا، و مع توفر وسائل الإتصال السريعة و المتطورة و كذلك وسائل معالجة البيانات قد أصبح من السهل توفير هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية، لأنه في هذا العصر(عصر المعلومات) تاريخ نفاذ المعلومات أصبح قصيرا بحيث المعلومة تفقد قيمتها بمجرد مرور فترة زمنية قصيرة بسبب عرض معلومات جديدة من خلال قنوات الإتصال المتوفرة حالياً، و تصبح المعلومة السابقة بيانات أو مستندات (وثائق) يمكن الرجوع إليها في تحليل النتائج.

بمعنى أخر، قد تفقد المعلومات ملائمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها، و قد يتطلب توفير المعلومات في التوقيت المناسب في العديد من الحالات، التقرير عن حدث ما قبل معرفة كافة أبعاده مما يؤثر سلبا على الثقة في المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها، و على العكس من ذلك إن تأخير التقرير لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالحدث قد يزيد كثيرا من الثقة في المعلومات و لكنها تصبح قليلة الفائدة للمستخدمين على إتخاذ القرارات، و لتحقيق نوع من التوازن بين ملائمة المعلومات و إمكانية الإعتماد عليها يجب أخذ إحتياجات عملية القرار من المعلومات و محاولة الوفاء بذلك قدر الإمكان[2].

---

(1)– الاتحاد الدولي للمحاسبين، **المعايير المحاسبة الدولية**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، 2008، ص458.

(2)- Romney, Marshall B. & Steinbart, Paul john, **Accounting Information System**, 8th, prentice Hall International, Inc., USA, 2010, p 115.

3. القيمة الإسترجاعية:

تمثل القيمة الإرتجاعية أحد عناصر نظم المعلومات و هي ما يطلق عليها العوائد (المخرجات) التي يعاد ضخها للنظام لتطوير و تصحيح مساراته[1]، أي أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي ترتد مرة أخرى إلى النظام و هذه الخاصية تعد ضرورية جدا لأغراض الرقابة لأنها تمكن من إجراء المقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي و النتائج المخططة و تحديد الإنحرافات بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، إن للتغذية العكسية دورا مهما في الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة أي تساعد في فحص و تعزيز التوقعات، حيث تؤدي هذه المعلومات إلى تغيير في إتجاه القرار من خلال تخفيض درجة عدم التأكد، و تقديم أساس للتنبؤات المستقبلية[2].

و تنهض المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية بدور مزدوج فلها قيمة تنبوئية بالنسبة للمستقبل كما تتميز بمقدرتها على التغذية العكسية لنتائج القرارات الماضية و بهذا تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، و هذا يمثل مفهوم التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي و الذي له هدف و عناصر محددة تشمل بالدرجة الأساس كل من (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، و التغذية العكسية) و هو ما يعني أن الهدف النهائي لأي نظام يتحقق عند إنتاج المخرجات و تقديمها إلى مستخدميها (كمعلومات)، في حين أن هدف نظام المعلومات المحاسبية لا يتحقق إلا عندما يتم فعلا إستخدام المخرجات (المعلومات) من قبل مستخدميها و تحقيق الفائدة المرجوة منها في إتخاذ القرارات المختلفة، فضلا عن إمكانية تصحيح مسارات القرارات السابقة[3].

إستنادا على ما جئنا به في المحاور السابقة، ترى الباحثة أن أي صفة من الصفات الفرعية لخاصية الملائمة بمفردها قد لا تحقق الملائمة بشكل عام إلا بتفاعل هذه الخصائص مع بعضها بشكل

---

(1)- الجزراوي ابراهيم، عامر الجنابي، **نظم المعلومات المحاسبية**، بغداد، دار الكتب و الوثائق العراقية، 2007، ص 27.

(2)- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، الإطار الفكري و التطبيقات العملية، المرجع السابق، ص 194.

(3)- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري تطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011،ص 218.

متناسق، و أن الملائمة هي قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الحالية (القيمة التنبؤية للمعلومات، Predictive value) أو تصحيح القرارات السابقة أو القرارات المستقبلية (القيمة الارتجاعية للمعلومات، Feedback value) على أن تكون هذه المعلومات متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت الملائم، Timeliness)، إذ يتم بناء تنبؤات مستقبلية وفقا لمدى ملائمة المعلومات لعملية إتخاذ القرار.

ثانيا: الموثوقية.

حسب (FASB) "هي خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة و أنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه"[(1)].

و حسب (AASB) "لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق بها، فجودة و موثوقية المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء المادية و التحيز و يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين"[(2)].

تشكل الموثوقية الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية و التي تعني قدرة المعلومات في التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الإقتصادية بالشكل الذي يمكن المستخدم من الإعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، و لكي تكون المعلومات مفيدة، فلا بد لها من أن تكون محل ثقة المستخدم[(3)]، فالمعلومات المحاسبية تعد موثوقا بها لو أن المستخدمين إستطاعوا الإعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية و الأحداث الخاصة، و لا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي و التقديرات التقريبية قد لا تكون دقيقة و مع ذلك فيجب أن تكون موثوقاً بها لأن الهدف هو تقديم معلومات التي يثق بها المستخدمون.

عرفها الباحثون "يطلق على الموثوقية (بالمعولية) و ترتبط بمدى صدق القياس في التمثيل ما يدعي

---

(1) Financial Accounting Standard Board, (FASB), **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, SFAC No 2, May 1980, p13.

(2) Australian Accounting Standards Board, (AASB), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements,** July 2004, p17.

(3)- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، 2006، ص 109.

أنه يمثله، و من حيث إستخدام المصطلح يمكن النظر إلى الموثوقية من خلال منظورين[1]:

- عندما نقول بأن القياس معول عليه فهذا يعني بأن القياس يمكن أن يعتمد عليه.
- أن القياس ما هو معول عليه إذا كان يمثل وصفا كميا صحيحا لموقف أو حدث أو شيء حقيقي (فعلي) يمثله القياس.

و هذا ما نصت عليه المادة 38 من القانون رقم 07-11 المؤرخ سنة 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74: "يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، و التي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر و الحصول عليها"[2].

و عليه يمكننا القول أن المعلومات المحاسبية التي تتسم بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ و التحيز و عرضها بصورة صادقة، و تعتبر خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات المحاسبية، وفقا لما نصت عليه المادة 10 من نفس قانون النظام المحاسبي المالي: "يجب أن تستوفي المحاسبة إلتزامات الإنتظام و المصداقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها و رقابتها و عرضها و تبليغها".

و لذلك فإن منفعة المعلومات تعتمد بشكل كبير على إجراءات القياس المستخدمة و بسبب وجود صعوبة في ضمان درجة عالية من الموثوقية دائما فقد إختار المحاسبين توظيف مبدأ الموضوعية لتبرير إختيار طريقة أو إجراء قياس، "يفرض مبدأ الموضوعية إلتزاما على جميع المحاسبين المهنيين و مراقبو الحسابات بأن لا يتهاونوا في حكمهم المهني بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المفرط للأخرين"[3].

و بذلك تتطلب هذه الخاصية توافر ثلاثة عناصر أساسية لتتصف بها المعلومات المحاسبية و هي كالآتي:

---

(1)- العبد الله رياض، طلال الججاوي، **نظرية محاسبية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الاردن، 2009، ص 156-160.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، ص 6.

(3)- الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المرجع السابق، ص 65.

1. القابلية للتحقق Verifiability
2. التمثيل الصادق Representational faithfulness
3. الحيادية Neutrality

1. القابلية للتحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس و الذين يستخدمون نفس طريقة القياس، فإذا وصلت أطراف خارجية بإستخدام نفس الطريقة إلى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها و لا يمكن للمدققين إبداء الراي فيها، و تسمح هذه الخاصية للأفراد المؤهلين الذين يعملون بشكل مستقل بعضهم البعض بتطوير قياسات أو نتائج متشابهة من خلال تحليل نفس الدليل أو البيانات أو السجلات فهي إذن تعني بالإجماع خلو القياس من سمة التحيز و هو الأمر الذي يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية موضوعية، و مما لاشك فيه أن توافر الموضوعية يجنبنا عملية الإنحياز و التأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي مع إمكانية التحقق من صحة الشيء بوساطة شخص مستقل.

إستنادا على ما سبق، و بأجماع كل التعاريف السابقة نقول أن: المعلومات الأمينة التي يمكن الإعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها خاصية قابلية التحقق بحيث يمكن التثبت منها و إقامة الدليل على صحتها، إلا أن ليست كل المعلومات التي تستمد من المحاسبة تتصف بأنها في كافة الأحوال معلومات موضوعية بصورة قاطعة، و مع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها، و توافر هذه الخاصية يجنب المعلومات تحيز القائم بالعملية لكن توافرها في المعلومات لا تجنبها تحيز في طريقة القياس، و تجدر الإشارة إلى أن المقاييس المعدة على أساس التكلفة التاريخية أكثر قابلية للتحقق من تلك المقاييس المعدة على أساس التكلفة الجارية، لإعتماد الأولى على مبدأ التحقق المحاسبي الذي يقضي بعدم الإعتراف بأي مصروف أو إيراد إلاّ بعد تحققه فعلاً.

---

(1)- حماد، طارق عبد العال، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان: نظرة حالية و مستقبلية**، الدار الجامعية، 2007، ص50.

(2)- سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 34.

2. التمثيل الصادق:

و يقصد بخاصية التمثيل الصادق "وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات و بين الظواهر المراد التقرير عنها، و المقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون أو الجوهر و ليس مجرد الشكل"، و يقصد به أيضا" الإنتهاء إلى اليقين بعد البدء بالشك"[1]، و هذه الخاصية الفرعية تعد إحدى الركائز التي ترتكز عليها الموثوقية من قبل المستخدم للمعلومات المحاسبية خصوصاً في مجال القياس المحاسبي للأحداث الإقتصادية و تحديد طرق المعالجات المحاسبية، فالمعلومات الموثوقة من الضروري أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث التي تمثلها أو من محتمل أن تمثلها، فمثلاً الميزانية و حساب النتائج يجب أن يعبرا بصدق عن المركز المالي و العمليات المالية و نتائج الأعمال التي تنشأ عنها طبقاً للمعايير و الأعراف بتاريخ إعداد القوائم، و تزداد تلك الأهمية بالذات تجاه الأحداث المحتملة و متوقعة الحدوث و غير المؤكدة، و التي يستوجب تكوين لها مخصصات مناسبة لحجم التمثيل الصادق للواقع[2].

و قد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية بأن "المعلومات المحاسبية هي نتيجة قياسات تقريبية و ليست قياسات دقيقة، فهي تستوجب العديد من التقديرات و التصنيفات و التلخيصات و الأحكام الشخصية و التوزيعات"[3]، و أن الأحداث ماهي إلا تغيرات في قيم الموجودات و المطلوبات و الإيرادات و المصروفات و الأرباح و الخسائر، و قد أثيرت العديد من الأسئلة حول موثوقية المعلومات المحاسبية التي يصعب صياغة أجوبة لها.

أما على المستوى المحلي فقد جاء النظام المحاسبي المالي بصياغة مواد عديدة لضمان مصداقية و موثوقية المعلومات المحاسبية و الذي يظهر جليا و على سبيل المثال من خلال المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ سنة 2008: "تقيد العمليات في المحاسبة و تعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الإقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني"[4].

(1)- احمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

(2)- العبد الله رياض، طلال الججاوي، **نظرية محاسبية**، المرجع السابق، ص 112.

(3)- Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, **Financial Accounting and Reporting**, pearson education, London, 11th edition, 2007, p 106.

(4)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الإقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق إتفاقات تضمن ذلك، فإعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق العملية التي تمت.

إستنادا لما سبق ذكره، نستنتج أن التمثيل الصادق Representational Faithfulness هو العنصر الأكثر الأهمية و يتعلق بمسألة التماثل أو التطابق Correspondence بين قياس أو وصف حدث ما أو الشيء الإقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف أنه يمثله، و يشير أيضا إلى التناظر بين المعلومات المحاسبية و الأحداث التي تستهدف من أن هذه المعلومات المعروضة أن تمثلها، و إذا كانت نتيجة القياس تمثل أو تصور ما تنوي أن تمثله أو تصوره حقيقة فالقياس في هذه الحالة يخلو من التحيز في القياس و يخلو من تحيز من يقوم بعملية تقديم خدمة القياس.

و عليه يتطلب الصدق في العرض تجنب التحيز في عملية القياس، و تجنب تحيز القائم بعملية القياس سواء عن قصد أو غير قصد، و التحرر من التحيز يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الإكتمال، أي عدم إهمال أي من الظواهر المهمة عند القيام بإعداد القوائم المالية، غير إن الإكتمال لا يعني الإكتمال المطلق نظرا لصعوبة تحقيقه مراعاة لأمور متعددة منها أهمية بعض العناصر و الفائدة المتوقعة من الإفصاح عنها مقابل التكلفة المتوقع تحملها.

3. الحيادية (عدم التحيز):

"إن مفهوم الحيادية يعني أنه لا يمكن إنتقاء المعلومات المحاسبية بشكل يتضمن تفضيل أحد الأطراف المستفيدة منها على الأخرى، إذ أن المعلومات الحقيقية و الصادقة ينبغي أن تمثل محل الإهتمام الأولي لمعدي القوائم المالية"[1].

تعني هذه الخاصية أنه لا يمكن تقديم المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يفضل مصلحة إحدى[2]

(1)- Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, Financial Accounting and Reporting, same as previous reference, p 107

(2)- Financial Accounting Standard Board, (FASB), Qualitative Characteristics of Accounting Information, SFAC No 2, May 1980, p17.

الجهات أو الفئات على فئة أخرى، أي المعلومات المحاسبية لا يجب أن تكون منحازة إلى طرف معين، بل يجب أن تكون معدة بشكل عام و شمولي تستفاد منها جميع الفئات المستخدمة دون تميز، و هذا يوجب على المحاسبيين المهنيين إستخدام أسس و أساليب قياس بقصد توفير المعلومات المحاسبية دون الأخذ بنظر أي طرف من الأطراف المستفيدة من عملية القياس و الإفصاح، و لا تعني الحيادية أن المعلومات بدون غرض أو ليس لها تأثير على سلوك المستخدم، لكن المقصود هو تجنب التحيز المعتمد الذي يهدف إلى توصل لنتائج مسبقة أو التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين، فمن واجب المؤسسات الإقتصادية إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام و تقديم معلومات محاسبية شاملة يراعي فيها إحتياجات جميع الأطراف من مستخدمي المعلومات المحاسبية و عدم تحيز نحو طرف على حساب طرف آخر[1].

و للإشارة لقد تعرض مفهوم الحيادية عند وضع المعايير المحاسبية لهجوم متزايد، إذ أعلن البعض أنه لا يجب إصدار المعايير إذا كانت ستؤدي إلى أثار إقتصادية غير مرغوبة بها لمؤسسة معينة، بينما في المقابل أبدى الكثير موافقتهم على إلزامية أن تكون المعايير خالية من التحيز فبدون الثقة بالقوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات التي تتضمنها، فإن كانت المعلومات متحيزة فسوف يفقد الجمهور الثقة بها و يتوقف عن إستخدامها لعملية إتخاذ القرار[2].

الموازنة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية في المعلومة المحاسبية

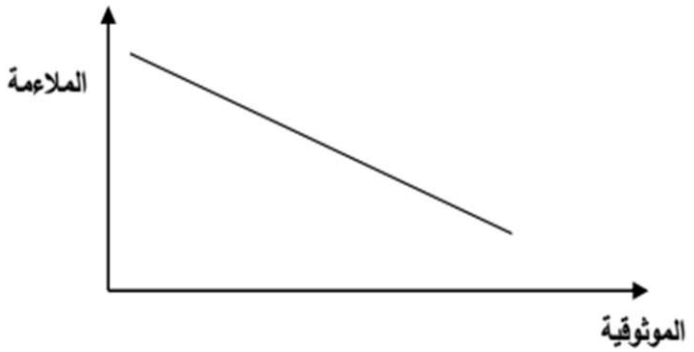
إنه من الضروري إجراء الموازنة ما بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، إذ لا يمكن قبول المعلومات في ظل غياب أحد هاتين الخاصيتين، فالخاصيتان ترتكزان على المستخدمين من ناحية ملاءمة المعلومات لهم و ثقتهم بها إذ أن تلبية حاجات المستخدمين تمثل الأساس في إعداد القوائم المالية، و بالرغم من أهمية توافر هاتين الخاصيتين في المعلومات المحاسبية و إجراء الموازنة و المواءمة بينهما، فإن هناك في الغالب تعارض بينهما، فقد تقل الموثوقية في المعلومات مقابل المزيد من الملاءمة، مثلا قد تقل الثقة بالمعلومات المحاسبية عند توافر خاصية التوقيت الملائم (الوقتية) أي عرض القوائم المالية قبل نهاية السنة المالية، الأمر الذي قد يوحي و يعطي مؤشرا على أن القوائم

(1)- سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الرجع السابق، ص 34.

(2)- الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المرجع السابق، ص 100.

المالية لم تأخذ كفايتها في عملية التدقيق و الفحص من قبل محافظ الحسابات، و يمكن توضيح التعارض القائم بين خاصيتي الموثوقية و الملائمة من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (09): تعارض خاصية الملاءمة و الموثوقية



المصدر: مصطفى عقاري، **مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 108.

نستخلص من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الملاءمة و الموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة إحداهما إنخفضت جودة الأخرى، و لإنشاء حالة التوازن بينهما لابد من إختيار التوليفة المثلى وفقا للطبيعة المعلوماتية و الظروف الإقتصادية السائدة حينها و عليه يصبح أمرا ضروريا التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموضوعية (الثقة) أو العكس، و أنه ليس من المقبول غياب هاتين الخاصيتين أو توافرهما دون المستوى المطلوب بالشكل الذي يثير الشك حول مصداقية القوائم المالية، حيث أن الأصل المتعارف عليه دوليا هو توافر خاصيتي الملاءمة و الموثوقية و بدرجة عالية من التأكد لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً في إتخاذ القرارات، و لكن في الحياة العملية نادرا ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، لأن الأنظمة المحاسبية تركت للمؤسسات حرية التفاضل بين السياسات و التقديرات المحاسبية و لا يوجد تشريع (قياسي) يفرض على المؤسسة توفير هذه الخصائص عند درجة معينة، فأصبحت التقارير المالية للمؤسسات تظهر فيها حالة من المقايضة أو التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع التأكد لدى الخاصية الثانية.

(1)- أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي**، المرجع السابق، ص 44.

و العلاقة العكسية بين هاتين الخاصيتين تبدو واضحة في أكثر من موقع مثلاً: مقياس التكلفة التاريخية للأصول يتوافر له قدر كبير من الموضوعية و بالتالي درجة الوثوق في المعلومات لأنها مؤيدة بثبوتيات و مستندات و تتم معالجتها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من مقياس تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية كأساس لتقييم تلك الأصول أو على أساس الأسعار الجارية لإستبدال الأصول، و لكن من جهة أخرى فإن مقياس القيمة العادلة يعد أكثر إرتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين و بالتالي أكثر ملاءمة من المقياس المعتمد على التكلفة التاريخية.

2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية المنتجة عن الوحدة الإقتصادية لابد أن تتمتع بالخصائص الأساسية للمعلومات كما أسلفنا، و لكن إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مؤسسة أخرى مماثلة (قابلية المقارنة) و مقارنتها بالمعلومات المحاسبية للفترات الزمنية السابقة لنفس المؤسسة (الثبات في التطبيق) تصبح أكثر فائدة للمستخدم و تعطي مدلولاً أكبر، و فيما يلي شرح لكل من هاتين الخاصيتين:

1. القابلية للمقارنة. (Comparability)
2. الثبات. (Consistency)

1. القابلية للمقارنة:

هي خاصية نوعية يمكن أن تنسب إلى مفردتين أو أكثر أو مجموعة من المفردات بحيث يمكن إستنباط ظرف معين أو تحديد إتجاهاتهم، و هذه الخاصية ليست بنفس أهمية خاصيتي الملاءمة و الموثوقية غير أن توافرها في المعلومات يزيد من فائدتها إذ تمكن مستخدم المعلومات من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه و الإختلاف بين أداء الوحدة و أداء الوحدات الأخرى خلال مدة زمنية معينة.[1]

و بالرجوع للنظام المحاسبي المالي نجده ينص صراحة على خاصية القابلية للمقارنة بل و يأكد على تطبيقها في العديد من مواده، منها المادة 29 من قانون 07-11 المؤرخ سنة 2007، و التي تنص:

(1)- السيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الرجع السابق، ص 35.

"توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة".[1]

- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، و حساب النتائج، و جدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي و عددي.
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

"إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب إختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب أخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة".

في محاولة منا لتفسير نص هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري يفرض على المؤسسات الجزائرية توفير هذه الخاصية في قوائمها المالية لإعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية و عن أية تغيرات في هذه السياسات و تفسير آثار هذه التغيرات في الملحق بشكل سرد وصفي و عددي حتى يتمكن المستخدمون من تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى و بين المؤسسات الإقتصادية المختلفة، و لهذه الخاصية جانبان لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة و هما كالآتي:

أ. إمكانية المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس المؤسسة الإقتصادية و نعني بذلك "الثبات و الإستمرارية" و يمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

- إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم، بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، ص 5.

أيضا من فترة لأخرى[1].

- إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، أما إذا إختلفت القوة الشرائية فيجب إعادة إعداد القوائم المالية للفترات السابقة، حسب الأسعار السائدة و ذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد، حسب ما نصت عليه المادة 10 من نفس القانون المنظم للنظام المحاسبي المالي: "يلزم كل كيان بإحترام إتفاقية الوحدة النقدية، يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان"، كما يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية، لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلية للتحديد الكمي و التي يكمن أن تكون ذات أثر مالي[2].
- إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط إستخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.
- إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.
- إمكانية مقارنة طرق القياس و أساليب الإفصاح من فترة زمنية لأخرى بمعنى ثبات هذه الطرق و الأساليب، أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.
- الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب. إمكانية المقارنة بين المؤسسات الإقتصادية المختلفة و خاصة تلك المؤسسات ذات الأنشطة المماثلة (نفس القطاع الإقتصادي)، و يمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية[3]:

- الشروط الست (06) السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس المؤسسة الإقتصادية.
- إلغاء الطرق البديلة للقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة.

---

(1)- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري و التطبيقات العملية**، المرجع السابق، ص 196.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

(3)- Naciri Ahmed et Géd Alim**, La Bourse et la Comptabilité**, la Revue française de la Comptabilité, N0175, Jan 1987, Paris, p61.

إستنادا على ما سبق، نستنتج أن القابلية للمقارنة تعني إستخدام الطريقة ذاتها في العرض المتماثل للقوائم المالية بمرور الزمن من قبل مؤسسة ما، إذ تمكن صفة القابلية للمقارنة في المؤسسات المختلفة من تحديد جوانب الإتفاق و الإختلاف الأساسية في الظواهر الإقتصادية، فمثلا إذا قامت مؤسسة (أ) بإعداد معلوماتها المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم المؤسسة (ب) التكلفة التاريخية المعدلة، فسيكون من الصعب جدا إجراء المقارنة بين قائمتي المركز المالي للمؤسستين لتقييم كل منهما.

و تعد خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية على قدر كبير من الأهمية إذ أن من دونها تصعب الإستفادة من القوائم المالية في مجال تقييم كفاءة الأداء، و لكي تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها قابلة للمقارنة لابد من توافر عنصرين أساسين في القوائم المالية[1].

- التوحيد: و يختص بالأساليب و الطرق المتبعة في إعداد القوائم المالية ليكون بالإمكان مقارنة أداء المؤسسة (أ) بأداء المؤسسة (ب) متماثلة النشاط، إذ يشترط أن تكون الطريقة التي تستخدمها المؤسسة (أ) في مجال الإندثار مثلا هي نفس الطريقة المستخدمة في المؤسسة (ب).
- الإتساق: و هذا العنصر مكمل لما سبقه و يعني ضرورة توافر التماثل في إتباع الأسس و المبادئ على مدار الفترات المالية المتتالية لتكون القوائم المالية المنشورة قابلة للمقارنة.

2. الثبات:

تنص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المرخ سنة 2008، "يقتضي إنسجام المعلومات المحاسبية و قابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات"[2].

"لا يبرر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم".

الثبات في التطبيق يعني قيام المؤسسة بتطبيق نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة مالية إلى أخرى، و يؤدي توافر الثبات في المعلومات إلى زيادة فائدتها للمستخدمين و ذلك بتسهيل

(1)- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري و التطبيقات العملية**، المرجع السابق، ص 196-197.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

تحليل و فهم المعلومات المحاسبية، و يعتبر الثبات في التطبيق عنصر أساسي في عمليات المقارنة إذ يحتاج مستخدمو القوائم المالية لأن يكونوا قادرين على التعرف على الإختلاف في السياسات المحاسبية التي إتبعتها نفس المؤسسة في معالجة العمليات و الأحداث المتشابهة من فترة إلى أخرى، و لكن الثبات لا يعني عدم تغيير طريقة محاسبية معينة عندما يتم تبنيها، فالظروف البيئية قد تفرض تغيير مفضل في السياسة المحاسبية أو الطرائق الفنية و مع ذلك فإن التغيير يكون مقبولاً إذا ما توفرت القناعة بأن البديل سيكون أفضل من السابق و تم تبريره بشكل سليم، و هذا يتطلب بدوره الإفصاح عن طبيعة هذا التغيير و تأثيره على الدخل و كذلك إعطاء التبريرات التي تفسر أن البديل الجديد يتمتع بهذه الأفضلية[1].

و هذا ما نصت عليه المواد التالية من قانون 07-11 النظام المحاسبي المالي[2]:

المادة 37: "يمكن أن يلجا الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية"

المادة 39: "تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ و الأسس و الإتفاقيات و القواعد و الممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد و عرض الكشوف المالية، لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني".

المادة 40: "تحدد كيفيات أخذ تغير التقدير و الطرق المحاسبية، بعين الإعتبار ضمن الكشوف المالية عن طريق التنظيم".

بإستقراء المواد سابقة الذكر يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي يسعى دائما لتطوير مستوى الكشوف المالية عن طريق وضع أسس و قواعد و ممارسات خاصة تفرض على المؤسسات الإقتصادية عند إعداد و عرض القوائم المالية للحصول على معلومات موثوقة، و هذا ما جاءت به المادة 38 من قانون 07-11. و لكن وجدنا ضمن مواده أيضا، أنه إذا تغيرت الظروف التي تم على أساسها التقدير

(1)- المرجع السابق.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، ص 6.

و لزم الأمر تغيير في الطرق المحاسبية المعمول بها سابقا، عليها إختيار البديل الأفضل لغرض تقديم معلومات أكثر جودة إلى متخذ القرار عندها يجب أن تفصح عن هذا التغير و أسباب التحول إلى البديل الجديد في ملحق الكشوف المالية، أي أن التحول يشرط بالآتي:

- إعطاء معلومات إضافية و واضحة و ذات جودة عالية بحيث تكون أكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومة.
- الإفصاح عن أسباب التحول بين البدائل.

و بناءا على ما سبق ذكره نستطيع القول، أن أهمية هذه الخاصية تزداد في ظل تعدد الطرق المحاسبية المقبولة في الوقت الذي يحتاج فيه المستخدمون إلى معلومات تقبل المقارنة، و يتوقع أن تستمر هذه الأهمية مادام الفكر و المهنة المحاسبية عاجزة عن تقديم بديل أو نموذج يكون مفضل و مختار من بين كافة الأساليب و الطرق المتبعة.

الفكرة العامة:

إستنادا إلى ورد أعلاه و في الفقرات السابقة نجد أن هناك عرض للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصادر المعتمدة (مجلس معايير المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي) بشكل و نظام مختلف عن طرح الأخر، أي أن لكل مصدر عرض معين في كيفية تسمية و ترتيب و تفضيل هذه الخصائص يختلف بقدر معين عن الآخر، و هنا يأتي السؤال: ماهي الخصائص التي يجب أن تمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح نافعة و مفيدة؟

و عليه ترى الباحثة أن نقوم بالتوفيق و التجميع و الترتيب حسب الأهمية ما بين المصادر و عرض الخصائص النوعية كالآتي:

الجدول رقم (04): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما تراها الباحثة.

الخواص	البيان
الخصائص الرئيسية: **أ- الملاءمة**	- تكون المعلومات مفيدة لقرار ما إذا كان بإمكانها أن تخفض درجة عدم التأكد المتعلقة بالمتغيرات في عملية صنع القرار و تمتلك المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، و تتضمن خاصية الملاءمة الصفات الفرعية التالية:
أولا: التوقيت الملائم	- قد تفقد المعلومات ملائمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها، و قد تحتاج الإدارة إلى الملاءمة بين التوقيت الملائم من جهة و الحاجة إلى توفير خاصية الاعتماد على المعلومات و الوثوق بها من جهة أخرى.
ثانيا: القيمة التنبؤية	- قيمة المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية و تحسين إمكاناته و قدراته في هذا المجال.
ثالثا: التغذية العكسية	- إحتواء المعلومات لخاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات لتساهم في تحسين و تطوير نوعية المعلومات (مخرجات النظام) و قدرة المستخدم على التكيف في الظروف البيئية المختلفة.
ب- الموثوقية:	- لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوق بها، أي يمكن الاعتماد عليها و أن تكون على درجة عالية من الأمانة، و تعتبر المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية و متحررة من الأخطاء المادية و التحيز و يمكن الاعتماد عليها، و تتضمن خاصية الموثوقية الصفات الفرعية الاتية:
أولا: قابلية التحقق	- تمثل درجة الاتفاق ما بين القائم بعملية القياس و القائم بعملية الفحص و التحقق، بحيث يعمل كل منهم بشكل مستقل مستعملين نفس طرائق القياس.
ثانيا: التمثيل الصادق	- ينبغي أن تمثل المعلومات بصدق العمليات و الأحداث التي تمثلها (الصدق بتمثيل الجوهر و ليس الشكل) بدرجة معقولة، إذ ينبغي أن تمثل الميزانية و حساب النتائج صدق و عدالة العمليات و الأحداث بتاريخها و التي تستوفي معايير التحقق.
ثالثا: الحياد (عدم التحيز)	- هي خلو المعلومات المحاسبية من التحيز، و تعتبر المعلومات المحاسبية غير محايدة إذا كانت تؤثر (عن طريق إختيار أو عرض المعلومات) في عملية إتخاذ قرار أو حكم بهدف الوصول إلى نتيجة محسوسة سالفا.
الخصائص الثانوية: أ- القابلية للمقارنة:	- القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية هي إعلام مستخدمي القوائم المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم و أية تغيرات تحدث في تلك السياسات و كذلك الأثار المترتبة عن تلك التغيرات.
ب- الثبات في التطبيق:	- إن هذه الخاصية متداخلة مع الخاصية السابقة، و هي تعني الانتظام في تطبيق الأساليب و القواعد المحاسبية من فترة الى أخرى لكي تمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة نتائج اعمال المؤسسة على مر الزمن.

المصدر: من إعداد الباحثة

لاحظنا أنفا أن النظام المحاسبي المالي حمل في طاياته العديد من المواد التشريعية التي نصت بصورة صريحة أو ضمنية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و قد عرف المحاسبة المالية في المادة 03: "أنها نظام لتنظيم المعلومات المالية التي تسمح بتخزين معطيات قاعدية، عددية، و تصنيفها، و تقييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، و ممتلكات الكيان، و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية". و أصبح هدفه الأساسي هو عكس الصورة الصحيحة و الصادقة للوضعية المالية عن طريق إجماع أسس المبادئ المحاسبية المتعامل بها في المؤسسات الإقتصادية، وفق ما نصت عليه المادة 06: "يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة و لاسيما:

- محاسبة التعهد.
- إستمرارية الاستغلال.
- قابلية الفهم.
- الدلالة.
- المصداقية.
- قابلية المقارنة.
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني[1].

تحمل هذه المبادئ العديد من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و لكن في بعض الأحيان قد يتطلب الأمر المفاضلة بين تلك الخصائص و يثير ذلك مشكلة عند الحاجة إلى إقامة توازن بين درجة توافر تلك الخصائص في كل صفة من الصفات المختلفة، فمثلا إتصاف مبدأ التكلفة التاريخية بدرجة عالية من إمكانية الوثوق بها و درجة أقل من المواءمة، بينما مبدأ القيمة السوقية توفر قدر كبير من المواءمة و قدر أقل من الموثوقية، و تحتاج المفاضلة بين الصفات المختلفة إلى تقييم تلك الخواص

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، ص 6.

في ضوء أفضلية كل منها في تحقيق الأهداف المرجوة من عرض القوائم المالية، و لكن المفاضلة هنا لا تعني الإستغناء عن خاصية من الخواص أو توفيرها بمستوى متدني عن المستوى المطلوب حتى لا نعطي لإدارة المؤسسات فرصة التلاعب في الأرقام المحاسبية.

كما ترى الباحثة أنه ينبغي النظر إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نظرة شمولية، أي لا يتم تفضيل صفة على الأخرى إذ يمكن أن يؤدي هذا التفضيل إلى تأثير سلبي في المعلومات المحاسبية المعروضة، و بذلك ينبغي أن ينظر إلى هذه الخصائص كوحدة واحدة و أن تطبق على المعلومات بخطوط متوازية و متوائمة لأن هذه الخصائص وجدت من أجل خدمة مستخدم المعلومات المحاسبية لذلك فإن توافرها تغني المستخدم عناء البحث عن معلومات تتمتع بالجودة، و كذلك ترفع من مكانة المؤسسة الإقتصادية من حيث تقديم معلومات ذات جودة عالية و تضمن أن القوائم المالية تفيد جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية على إختلاف أشكالهم و توجهاتهم كما أنها لا تضلل متخذ القرار، و علينا ذكر أن هناك محددات (قيود) و التي تكون عائقاً أمام معدي القوائم المالية عند المفاضلة بين الخصائص النوعية.

المطلب الثالث: محددات على المعلومة المحاسبية.

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في إتخاذ القرارات، فإن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطارها المفاهيمي قد إختارت محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذهما في الاعتبار[1].

- التكلفة / المنفعة.
- الأهمية النسبية.

و هناك آراء من الباحثين في مجال المحاسبة و كذا في النظام المحاسبي المالي أضافوا خاصية سياسة الحيطة و الحذر إلى القيدين السابقين، و عليه في بداية العرض سنتطرق إلى سياسة الحيطة و الحذر بشكل موجز لأنها ليست ضمن هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

(1)- فهيم صالح لوندي، **مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات**، المحاسب القانوني العربي، العدد 107، 1998، ص28.

1- الحيطة و الحذر:

تعد الحيطة و الحذر رد فعل لعدم التأكد و ما تمثله من حيث الجوهر مجرد النصح بالحذر، و الدور المناسب لها في المحاسبة إعطاء الأهمية المناسبة لعدم التأكد و المخاطرة الملازمة لأية حالة معينة في المؤسسة الاقتصادية، فالحيطة و الحذر تعبر عن نمط ذهني أو نوعية من الأحكام أكثر من كونها تقنية للقياس و عليه من الصعب وضعها بشكل معايير، فالحيطة و الحذر الملازمة لقياسات الدخل المحاسبي التقليدي (التكلفة التاريخية) قد تختلف من مؤسسة إقتصادية إلى أخرى بالإعتماد على أنماط ذهنية معينة للمحاسبين و المدراء المعنيين، و قد تطبق بدرجة مختلفة في الوحدات المختلفة فهي تغير من الحقائق و تشويشها بدرجة لا يشار إليها صراحة لذلك لم يتم ذكر الحيطة و الحذر في أي من الأنظمة المحاسبية على أنها عنصر من المعلومات المفيدة، و لكنه معتقد سائد بشكل كبير بحيث يصعب إهماله، و في توضيح من قبل مجلس المبادئ المحاسبية (APB) بأن الموجودات و المطلوبات عادة تقوم ضمن سياق عناصر مهمة من عدم التأكد، و بالتالي فإن المحاسبين قد إستجابوا لهذه الظروف عن طريق إلتزام موقف متحفظ. [1]

و هذا عكس ما جاء به النظام المحاسبي المالي الذي أوجب المؤسسات الإقتصادية على الإستجابة لمبدأ الحيطة وفق ما تنص عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008 المتضمن لتطبيق أحكام القانون 07-11. "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان و نتائجه. [2]

- ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول و المنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء.
- يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها".[3]

(1)- فهيم صالح لوندي، **مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات**، نفس المرجع السابق.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

(3)- محمد طارق يوسف، **الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، بحوث و أوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و أعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007، ص 3.

و بهذا يكون النظام المحاسبي المالي قد واجة بهذا النص القيم غير المؤكدة، و الذين يفضلون أن يكونوا في جانب التخفيض المتعمد للبنود الموجبة (الموجودات، والإيرادات، والأرباح) المغالاة المتعمدة في البنود السالبة (المطلوبات، والمصاريف، والخسائر) و هي الممارسة التقليدية في المحاسبة التي تقضي بتوقع الخسائر و لا تقضي بتوقع الأرباح.

بمعنى آخر إنه، في حالات عدم التأكد عند إختيار بديل معين من بين مجموعة بدائل في القياس ينبغي إختيار البديل الذي لا يسهم في زيادة الربح أو تحسين الوضع المالي طالما هناك نسبة من عدم التأكد أو وجود شك، و ضمن فلسفة التحفظ يراعي في هذه الحالة إختيار الأسلوب الذي يكون أقل بالنسبة للربح أو الوضع المالي و بهذا تعد نوعاً من أنواع التحيز في القياس و هذا يتعارض مع الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية و هي المصداقية، إذ من خلال عرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نجد أنه ليس هناك مكان للتحفظ (الحيطة و الحذر) كأحد الخصائص التي تحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية، و بما أن تطبيقه واسع و شائع بين المحاسبين فينتج عنه بالضرورة تشويه للأرقام المحاسبية و هو ما يتعارض أيضاً مع متطلبات خاصية الملاءمة[1].

1-1 إنتقادات مبدأ الحيطة و الحذر: من خلال المجال العملي و التطبيقي للمحاسبة تم توجيه إنتقادات إلى سياسة الحيطة و الحذر كالآتي[2]:

- عدم التماثل: عدم وجود ترابط منطقي عندما تخفض الموجودات بسبب الإستخدام أو البيع بشكل غير متناسق فإن ذلك يؤدي إلى عدم إظهار الربح السنوي بشكل سليم، أي إذا إعتمد التحفظ لغرض تخفيض الدخل في سنة معينة فإنه يؤدي إلى عدم التماثل لأن الدخل في الفترة المقبلة سوف يرتفع و بالتالي الأمر الذي يتعارض مع الثبات و المقارنة.
- التقلب: إن نطاق التحفظ في الكشوفات المالية أمر مرتبط بسياسة المؤسسة، فالخسائر المتوقعة مثلاً ربما تسجل أو قد لا تسجل و ذلك لأن التوقعات يمكن تعديلها دائماً، (الخسائر المتوقعة في الدعاوي القضائية في مرحلة ما ربما تلغى بواسطة تحليلات متفائلة إذا فضلت المؤسسة الحالة الأخيرة).

(1)- محمد طارق يوسف، **الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات**، نفس المرجع السابق.

(2)- زياد هاشم، نظم المعلومات المحاسبية، المرجع السابق، ص 88.

- الإخفاء: في حالة تخفيض قيم الموجودات يصعب على المستثمر أن يحدد مقدار التخفيض في قيم الموجودات، فالتحفظ يضع المستثمر في موقف تردد و يمنح موقفاً مواتياً لمن هم داخل المؤسسة الإقتصادية.
- التحيز: يؤدي إلى التضليل في القوائم المالية بدلاً من الواقعية، و ذلك يؤدي إلى التضارب مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الصدق في التعبير و الحيادية و القابلية للمقارنة.
- حالة التفكير: التحفظ يأخذ موقفا متحصناً في المحاسبة و الذي أمسى أكثر من موقف و أصبح حالة عقلية أو نمط تفكيري يستخدمه المحاسب لمواجهة عدم التأكد، و هو من المفروض أن يستخدمه فقط عندما تكون هناك شكوك جدية حول تقييم إحدى الفقرات، لكن في الواقع الحالي أصبح التحفظ موقفا تقليديا للمحاسبين تجاه كافة أوجه المحاسبة[1].

2- الأهمية النسبية:

يعد مفهوم الأهمية النسبية جزءاً من حكمة الحياة، و معناها الأساس أنه لا حاجة للإهتمام بما هو غير مهم، فعمل الإنسان مرهق و متعب بما فيه الكفاية فلا ينبغي أن يصرف الأشخاص و خصوصاً المهنيين وقتهم على أمور لا تهم، و هكذا أدخلت الأهمية النسبية إلى مهن المحاسبة و التدقيق و أخذت مكانة هامة في أوساطهما و أعتبرت على أنها الصفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و على الأخص خاصية الملاءمة و مكوناتها الثلاثة (القيمة التنبؤية، التوقيت الملائم، التغذية العكسية)[2].

و تعرف كل من المادية و الملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار حيث يمكن لمعد القوائم المالية أن يتخذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظرا لعدم حاجة المستثمرين إليها (فهي غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جدا لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهي غير مادية) و تعد قيدا لحجم المعلومات المحاسبية المفصح عنها، و حسب أراء الإدارة أن المستخدم ليس بمقدوره التعامل مع كم كبير من المعلومات التفصيلية و ذلك يعني أن المعلومات غير المؤثرة أو

(1)- زياد هاشم، نظم المعلومات المحاسبية، نفس المرجع السابق.

(2)- اكرم ياسمين الدباغ، مجيد منهل العلي، **منهل تطبيق الاهمية النسبية في عمل المحاسبين و مراقبي الحسابات في الوحدات الاقتصادية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 71، الموصل، 2003، ص 210.

غير الجوهرية أو التي ليس لها دلالة مفيدة تعد معلومات غير ذات أهمية و يمكن إستبعادها. و تطبيق الأهمية النسبية يعتمد على إعتبارات كمية أو نوعية أو كلاهما معاً، و حسب الآتي: [1]

هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على قرار مستخدم القوائم المالية؟ يتم تحديد مقدار البند بصورة نسبية أي منسوباً إلى المستوى الذي يعد عاديا أو إلى مجموعة من البنود ذات الصلة، و فيما يتعلق بالجوانب النوعية لإختيار الأهمية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يعد ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الافصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار، و لذلك فإن التطبيق العملي لإختبار الأهمية النسبية يستلزم تحديد المستوى الذي يعد نقطة الفصل بين ما هو مهم و بين ما هو غير مهم و لأجل تحديد الأهمية النسبية لعنصر معين لابد من التعرف على ما يلي: [2]

ما هو معيار الأهمية النسبية؟ لمن توجه المعلومات المهمة؟ علاقة الأهمية النسبية بالإفصاح التام؟ ما هي الخصائص النوعية الوصفية و الكمية؟ النقدية للمعلومات المهمة نسبيا؟ درجة الخبرة المهنية للمحاسب الذي يحدد العناصر المهمة؟ دور المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية في تحديد و قياس الأهمية النسبية لبعض العناصر؟ درجة الموضوعية للمحاسب في حكمه على أهمية العناصر؟ دور التشريعات الحكومية و القوانين في تحديد الأهمية النسبية؟ طبيعة الحدث الإقتصادي المترتب على هذا العنصر المهم؟ نوع التدفقات سواء كانت داخلية أم خارجية؟ دور العنصر المهم في إتخاذ القرارات؟ أثر العنصر المهم على سلوك متخذ القرار؟.[3]

أجوبة الأسئلة السابقة تتطلب الإجابة على إشكالية السؤال الأول الذي طرح أنفا (كيف يتم تحديد الأهمية النسبية؟)، فهذا الموضوع يخضع للتقدير الشخصي، فهل يتم تحديد النسبة قياساً بكميات المعلومات، أم بنوعها، أم بشكلها؟ و تحديدها إذا كانت مفيدة أو غير مفيدة أو تحديد أهميتها النسبية تتوقف على الحكم الشخصي، و هذا يؤدي إلى إختلاف في وجهات النظر، لذلك فالتطبيق العملي يستلزم تحديد المستوى الذي يعد نقطة الفصل بين ما هو مهم و مفيد و بين ما هو غير مهم و غير

---

(1)- زياد هاشم، نظم المعلومات المحاسبية، نفس المرجع السابق.

(2)- اكرم ياسمين الدباغ، مجيد منهل العلي، **منهل تطبيق الاهمية النسبية في عمل المحاسبين و مراقبي الحسابات في الوحدات** الاقتصادية، نفس المرجع السابق.

(3)- كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، المرجع السابق ص 85.

مفيد،[1] و لا شك أن هذا المستوى يعتمد على طبيعة المعلومات المحاسبية و ظروف صانع القرار و مستوى إدراكه و على موضوع القرار أيضا و لاشك أن هذا المستوى الفاصل يعتمد بدوره على طبيعة البند أو الفقرة، و لذلك لا يمكن أن توضع قواعد جامدة يمكن تطبيقها فأقصى ما يمكن الوصول إليه هو أن يقوم الجهاز المسؤول عن وضع المعايير بتعيين الحدود الدنيا للأهمية البند بالنسبة للمعلومات و بالتالي يتحدد مجال الإجتهاد الشخصي في إتجاه واحد[2].

و عليه وفق المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المعدل و المتمم لقانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي أهم النقاط المفروضة للعمل بها محاسبيا لتحقيق مبدأ الأهمية النسبية حسب ما نصت عليه المادة 11.[3]

"بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على عناصر قليلة الأهمية".

بإستقراء نص هذه المادة، نستنتج أنه يقع على عاتق معد القوائم المالية ما يلي:

- تحمل القوائم المالية في طياتها كم كبير من المعلومات الملخصة بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك التقارير.
- عدم عرض بيانات غزيرة بطريقة مضللة، كما هو الحال عند تلخيص البيانات، أي التوازن النسبي في عرض المعلومات المحاسبية.

(1)- كمال عبد العزيز النقيب، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، نفس المرجع السابق.

(2)- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2003، ص 215.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008، ص 12.

- عدم التوسع في العرض للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى معلومات غير ملائمة، ما يجعل المستخدم يبني قراراته على معلومات مضللة.

و مما تقدم ترى الباحثة أن للأهمية النسبية دوراً في تحديد أو تقييد المعلومات المحاسبية و التأثير على جودتها، و ترى أيضا بأن ليس هناك معيار أو مقياس تحدد الأهمية النسبية في إفصاح و توصيل البنود و المعلومات للمستخدمين لأن هذا الأمر تتحكم فيه عدة عوامل من كلا الجانبين (معدي و مستخدمي المعلومات)، لذلك من الصعب أو من المستحيل إيجاد حل معياري لمشكلة المادية و بهذا فعلى المحاسب مراعاة الأهمية إستناداً إلى خبرته الشخصية و كذلك مراعاة بيئة المستخدمين على أن لا تؤدي إلى التحيز في عرض المعلومات و لا إلى تضليل القوائم المالية و المعلومات المحاسبية التي تحويها.

و من المنظور الإيجابي إن للأهمية النسبية علاقة بأهمية المفردة المعلوماتية أو الحدث المعلوماتي الذي يستدعي الإنتباه إليه في العملية المحاسبية، لأن هذه المعلومة تعد مهمة مستخدمي القوائم المالية عند صنعهم للقرار، و من المنظور السلبي فإن الأهمية النسبية حاسمة و إلاّ فإننا سنصرف وقتاً طويلا على مفردات معلوماتية غير مفيدة في العملية المحاسبية أو كمية المعلومات المعروضة على مستخدمي القوائم المالية يمكن أن تكون كبيرة بحيث قد لا يمكن رؤيته أو التعرف على المعلومات المهمة، بتعبير آخر إن مفهوم الأهمية النسبية يتلخص بالآتي:"لم يكن شيئاً معيناً مهماً حقاً فلا تقلق بشأنه"[1].

2-1 مشاكل تطبيق مبدأ الأهمية النسبية[2]:

هناك مشكلات عديدة تواجه المؤسسة الإقتصادية ترتبط بموضوع تطبيق مبدأ الأهمية النسبية، و من أهم هذه المشكلات:

- مشكلة تحديد العناصر التي تدخل في مركز الأهمية النسبية.

---

(1)- العبد الله رياض، **نظرية المحاسبة**، المرجع السابق، ص 70.

(2)- أكرم ياسمين الدباغ، مجيد منهل العلي، **منهل تطبيق الأهمية النسبية في عمل المحاسبين و مراقبي الحسابات في الوحدات الإقتصادية**، المرجع السابق، ص 218.

- مشكلة كمية المعلومات الواجب تقديمها للمستخدمين.
- مشكلة نوعية المستخدمين للقوائم المالية.
- قابلية قياس العناصر من عدمها.
- مشكلة الأحداث المطلوب توصيلها.
- مشكلة إعداد القوائم المالية المتعلقة بتلك الأحداث.
- القدرة على قراءة القوائم المالية و فهمها.

و لذلك حددت أهم العناصر الداخلة في قياس الأهمية النسبية كما يلي: [1]

- كمية البيانات المؤثرة على صافي الدخل و تقييم الأصول.
- حدود تجميع أو تفضيل البيانات الكمية في القوائم الرسمية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة تكفي لإدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص الكمية التي يجب الإفصاح عنها بعبارات أو جمل وصفية.
- العلاقات الخاصة بين الوحدة و الأفراد و الجماعات المعنية و التي تؤثر على حقوق و مصالح أفراد آخرين أو جماعات أخرى.
- الخطط و التوقعات الملائمة للإدارة.

2-2 تحديد مستوى الأهمية النسبية[2]:

في ممارسات المحاسبة هناك مظاهر تطبيق الأهمية النسبية و التي يمكن إعتبارها قياساً للأهمية النسبية، و بهذا الصدد أكد بعض الباحثين عن أهم هذه المظاهر في تطبيق الأهمية النسبية في الممارسات المحاسبية و هي:

- عد بعض النفقات الرأسمالية على أنها إيرادات عند تحميلها إلى حساب النتائج دون حساب الأصل و لاسيما عندما تكون المبالغ ضئيلة.

---

(1)- العبد الله رياض، **نظرية المحاسبة**، نفس المرجع السابق.

(2)- حسين القاضي، مأمون، حمدان، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 381.

- الأخذ بهذا المبدأ عند تبويب عناصر القوائم المالية و إختلاف مجموعاتها من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه.
- الأخذ بهذا المبدأ عند تبويب عناصر المصروفات حسب الوظائف الأساسية للمؤسسة.
- التأثير على بنود حساب النتائج من حيث عد بعض العناصر عادية أو غير العادية.
- طبيعة العنصر يلعب دوراً مهماً في تحديد الأهمية النسبية من حيث الحجم و طبيعة و تأثير العنصر في سلوك متخذ القرار عند استخدامه للمعلومات المحاسبية.

بالإعتماد على ما سبق، يمكن تحديد مستوى الأهمية النسبية من خلال نسب مئوية، و الذي تعد أساس شائع الإستخدام لدى المحاسبين، و أن أفضل مقياس لإعتبار البند أو العنصر ذات أهمية أو ليس ذا أهمية هو الدخل لدورة محاسبية معينة، بمعنى آخر يعد العنصر مهماً على سبيل المثال إذا كان نسبته تتراوح ما بين 5-10% من صافي الدخل بعد الضريبة، و إن لم تتجاوز هذه النسبة يعد عنصراً عادياً و في هذه الحالة تقع ضمن التقدير الشخصي للمحاسب إذا إعتبره ذات أهمية أن تفصح عنه أم لا، و أن أغلب الباحثين يعدون رقم الدخل مهم نسبياً في الحياة العملية.[1]

3- الموازنة بين التكلفة / المنفعة:

تعتبر الموازنة بين التكلفة و المنفعة قيدا متشعب الأثر أكثر من كونه خاصية نوعية فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات أو إنتاجيا، و في وقتنا الحالي أصبح ينظر للمعلومات كإحدى أهم موارد المؤسسة الإقتصادية التي يجب إستخدامها بكفاءة و فاعلية و ذلك عن طريق الموازنة بين تكلفة إنتاجها و المنفعة المتحققة من إستخدامها. [2]

يشكل معيار التكلفة/المنفعة قيداً رئيسياً على إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية و القاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها و توزيعها إلاّ إذا زادت منفعتها على تكاليفها، و يعد المحاسب متخذ للقرار و يقع على عاتقه تحديد بدائل المعلومات ثم تقييم هذه البدائل في ضوء مجموعة محددة من الأهداف و إختيار أفضل هذه البدائل[3]، لذلك أعتبرت المعلومات المحاسبية

(1)- Belkaoui, Ahmed R**, Accounting Theory**, 4th ed., Thomson Learning., 2000, p 140.

(2)- حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا الصيام، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2004، ص 31.

(3)- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبية**، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص 207.

كخدمة إقتصادية مثلها مثل باقي الخدمات الإقتصادية التي تنتج و تقدم للمستفيدين، أي أنها تخضع لدراسة جدوى إقتصادية، بمعنى تخضع لتحليل التكاليف و المنافع المتأتية منها.[1]

إن تحليل التوازن بين التكلفة/المنفعة يمثل بشكل عام أساساً في كافة القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، فمتخذي القرارات يهتمون بمقدار التكاليف التي يتحملونها لقاء الحصول على المنافع المتوقع تدفقها نتيجة القرارات التي إلتزموا بها، و لما كانت كافة التكاليف و المنافع تتحقق في المستقبل فإن عنصر عدم التأكد يلعب دوراً كبيراً في تحديد تلك التكاليف و المنافع المرتبطة بكل قرار، لذلك إعتادت الوحدات و المحاسبون عموماً على الموازنة بين تلك التكاليف و المنافع و ذلك بتطبيق هذا القيد تحت دعوى "النفعية" و"العملية"، إلا أن هذا التطبيق لايزال صعب التطبيق و التنفيذ خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم فهي ترى أن الهيئات المحاسبية المنظمة و الجهات الحكومية المشرفة مثل (FASB) قد أصدرت العديد من المعايير المعقدة و مكلفة التطبيق إلا أن بلغت حداً أصبحت فيه تكاليف التطبيق تفوق كثيراً المنافع المتوقعة، و هذا ما يعرف حالياً بمشكلة تزايد أعباء تطبيق المعايير المحاسبية، و هذا ما دفع العديد من الدول اللجوء إلى تحليل التكلفة/المنفعة و الموازنة بينهما قبل إصدار معاييرها بصفة نهائية.[2]

و عليه لا بد أن ننوه أن خدمة المعلومات المحاسبية (كسلعة) لا تخضع لقانون العرض و الطلب كما في الأسواق السلع العادية في حين أن الخدمات الاقتصادية العادية لا يستفيد منها إلاّ من يتحمل تكاليفها أي تكاليف إنتاجها، إلاّ أن الوضع ليس كذلك بالنسبة للمعلومات المحاسبية، ذلك لأن إقتصاديات إنتاج المعلومات المحاسبية لا تخضع لعوامل العرض السائدة في الأسواق كما أسلفنا الذكر لذلك تتحمل الوحدات المحاسبية بصورة مباشرة تكاليف إنتاج و توصيل المعلومات للمستخدمين، إلا أن المنافع من إستخدام هذه المعلومات تعود في معظمها على المستخدمين الخارجيين.[3]

لذلك، المقصود بإقتصاديات المعلومات هو أن يوازن بين تكلفة إنتاج المعلومات و الحصول عليها و بين المنفعة التي ستعود على الوحدة نتيجة إستخدامها، و هذا يعني أنه يجب إنتاج المعلومات

(1)- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري و التطبيقات العملية**، المرجع السابق، ص 213.

(2)- محمد عباس حجازي، **نظرية المحاسبة**، مركز التعليم المفتوح، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص 49.

(3)- السيد عبد المقصود دبيان، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 19.

المحاسبية إلى الحد الذي تتساوى فيه التكلفة الحدية مع العائد الحدي لتلك المعلومات (نظرية المنفعة)، و بمعنى آخر فإن تحقيق التوازن بين تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية و العائد المتحقق من إستخدامها في إتخاذ القرار كحد أدنى يعد أمراً أساسياً عند إنتاجها. [1]

و تتضمن تكاليف المعلومات المحاسبية عدة عناصر مثل: تكاليف تجميع، تشغيل، تخزين، و إسترجاع المعلومات، تكاليف المراجعة و التدقيق، و تكاليف الإفصاح، بمعنى أن التكاليف تشمل تكلفة الموارد البشرية، و المادية اللازمة لتصميم و تشغيل نظام المعلومات المحاسبي و التي تتمثل فيما يلي:[2]

- تكاليف تصميم النظام المحاسبي: و تشمل التكاليف المتعلقة بمكونات النظام و موارده المختلفة (المكونات المادية، البرمجيات، الموارد المالية و البشرية).
- تكاليف تشغيل النظام: و تشمل على تكاليف الحصول على البيانات و تكلفة التشغيل و الإنتاج و تكلفة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، و تتمثل منافع المعلومات المحاسبية في مدى إسهامها في ترشيد و مساندة القرارات المختلفة، و يؤدي النظام المحاسبي دوراً هاماً و بارزاً في زيادة كفاءة الإنتفاع بالمعلومات المحاسبية و ذلك من خلال تطبيق مفهوم الجدوى الإقتصادية للمعلومات.

كما يمكننا أن نتعمق في شرحها أكثر بتقسيم تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية إلى قسمين رئيسيين و هما كالآتي:[3]

أ- تكلفة المعلومة الأساسية: هي تكلفة لابد منها في سبيل الحصول على الموارد البشرية و المادية اللازمة لتشغيل البيانات و إنتاج المعلومات و المتمثلة في:

- تكلفة التصميم و التحليل: تشمل تكلفة إمداد إجراءات تشغيل البيانات، أما في حالة التشغيل الإلكتروني فتشمل على تكلفة البرامج.
- تكلفة المعدات: هي تكلفة ثابتة ترتفع عند زيادة مستوى التشغيل الآلي للبيانات.

---

(1)- رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري و التطبيقات العملية**، نفس المرجع السابق.

(2)- محمد عباس حجازي، **نظرية المحاسبة**، نفس المرجع السابق.

(3)- زياد هاشم يحي، قاسم محسن الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**، المرجع السابق، ص88.

- تكلفة الحيز و العوامل المناخية: و تشمل على تكلفة الحيز المكاني الذي يشغله نظام المعلومات و وحدات الطاقة و الأمن.
- تكلفة التحويل: هي تكلفة الطرق المتبعة في تشغيل البيانات بالإضافة إلى تكاليف تحويل النظام الآلي الإلكتروني.
- تكلفة التشغيل: هي تكلفة القوة العاملة و صيانة الأجهزة.

ب- تكلفة المعلومات الإضافية:[1]

- تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع و تحليل البيانات و إعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف إتخاذ قرار معين، و يتوقف حدوث هذه التكلفة على القيمة الإضافية للمعلومة و العائد المرتبط بهذه القيمة.
- أما التكاليف التي يتحملها مستخدمو القوائم المالية فتشمل تكاليف الحصول على القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية، و تكاليف الإستشارات الخاصة بخبراء التحليل المالي، إضافة إلى التكاليف الأخرى التي يتحملونها في حالة الإعتماد على معلومات غير ملائمة و غير موثوقة.

و من جهة أخرى، يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة و مع ذلك فهي مكلفة لعملية إنتاجها، لذا يلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات و المنافع التي يمكن الحصول عليها عند إستخدامها و يلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف، إن صعوبة تطبيق هذا القيد المحاسبي تكمن فيما يلي:

- المنافع و التكاليف لا تكون قابلة للقياس دائما، و يعتبر القياس الكمي للمنافع عادة أكثر صعوبة من التكاليف.
- تقييم المنافع و التكاليف عملية إجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير.
- التكاليف لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، فالتكلفة تدفع لجهات معينة بينما تستفيد منها جهات أخرى غير الذين أعدت من أجلهم.

(1)- زياد هاشم يحي، قاسم محسن الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**، نفس المرجع السابق.

المطلب الرابع: أهمية توافر الخصائص النوعية.

إن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يشبه (الفلتر) مهمته تصفية هذه المعلومات لتحديد المعلومات المفيدة و الضرورية و فرزها عن المعلومات غير المفيدة، و لتحقيق النتائج المرجوة من توافر الخصائص النوعية يقع على عاتق محافظي الحسابات التحقق من توافرها وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها لأهميتها في إعطاء المعلومات المحاسبية الصفات المهمة لطمأنة مستخدمي هذه المعلومات عن إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة و التي بدورها ستدعم و تطور من أسواق الأوراق المالية من جهة، و تحقق النمو و الإزدهار للإقتصاد الوطني عن طريق حركة الإستثمارات و الأموال من جهة أخرى.[1]

1- أثر توافر الخصائص النوعية على سوق الأوراق المالية:

إن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في الوقت الحالي أصبح من أهم المقومات لنجاح و تطور أسواق الأوراق المالية فهي تمثل المحرك الأساسي لتوجيه المدخرات نحو الفرص الإستثمارية و تحقيق التخصيص للموارد، كما تستخدم من قبل المستثمرين في إتخاذ قرارات شراء و بيع الأوراق المالية، و تتحدد درجه الثقة بنوعية و كمية المعلومات المتاحة لعموم المستثمرين بأقل تكلفة و أعظم منفعة بشرط أن تعكس هذه المعلومات مؤشرات حقيقية عن واقع الجهات المصدرة للورقة المالية و ظروف السوق تداولها إضافة إلى الوضع الإقتصادي العام في البلد المعني.[2]

كما يسمح توافر الخصائص النوعية للمعلومات القدرة في توقع العائد المبني على أساس المستوى مخاطر معينة لورقة أو محفظة إستثمارية و تمكن المستثمر من تحقيق القيمة المحورية أساس القرار الإستثماري، لكن كون المعلومات متاحة للجميع لا يعني أنهم يصلون إلى توقعات متشابهة في الوقت نفسه إذ أن قرارات بعضهم تكون أدق بسبب الخبرة مقارنة بالأخرين، أو متأخرة بسبب الإعتماد على نتائج الخبير المالي و لكن في الأمد الطويل لا بد أن تعكس أسعار الأوراق المالية مضمون

(1)- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، **اهمية المعلومات المالية و المحاسبية و أثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الاصلاح المحاسبي**، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 234.

(2)- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، ص 182.

المعلومات و تقرب توقعات المستثمرين من القيمة الحقيقية. [1]

ومن الواضح أن المعلومات بمختلف صفاتها و خصائصها تعتبر عاملا أساسيا و حاسما في عملية تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية و من ثم تحديد مستوى كفاءة السوق و بإختلاف درجة كفاءة و نفعية هذه المعلومات تختلف درجة كفاءة سوق الأوراق المالية، و يمكن أن نقسم كفاءة سوق رأس المال إلى نوعين و هما:

أ- الكفاءة الكاملة: يقصد بها عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات المفيدة الواردة إلى السوق المالي و بين الوصول إلى نتائج محددة، و يقع أثر المعلومات خصوصا على سعر السهم حيث يؤدي إلى تغيير فوري في السعر فتوقعات المستثمرين متماثلة و المعلومات متاحة للجميع و بدون تكاليف. [2]

و عليه تتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توفر الشروط التالية: [3]

- ملاءمة و موثوقية المعلومات و سرعة إنتقالها بين الجميع و بدون تكاليف.
- حريه المعاملات من أي قيود كتكاليف المعاملات أو ضرائب، و لا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق أو على بيعه و شراءه لأي كمية من أسهم المؤسسة التي يرغب فيها (أي تحقيق العدالة الاقتصادية في توزيع الفرص).
- تواجد عدد كبير من المستثمرين، أين لا يمكن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده في أسعار الأوراق المالية المتداولة.
- رشاد المستثمرون و إكتسابهم لمعارف فنية و علمية في إستيعاب و سرعة تفسير المعلومات المالية و المحاسبية الواردة في القوائم المالية، و سعي كل منهم نحو تحقيق أعظم منفعة ممكنة.

ب- الكفاءة الإقتصادية: يقوم مفهوم الكفاءة على توقع وجود فاصل زمني بين وصول المعلومات و

(1)- عطا الله وراد خلف، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية**، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية و المالية، المؤتمر العلمي الرابع، الاردن، 2005، ص 216.

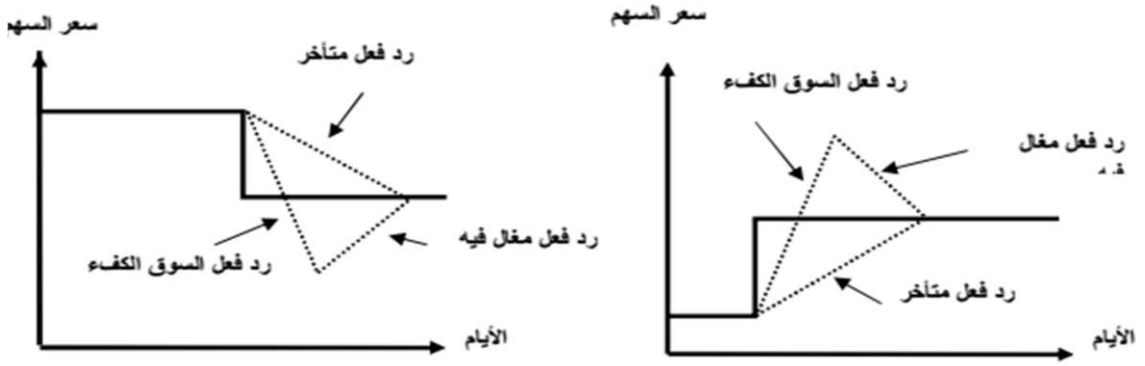
(2)- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية**، المرجع السابق، ص 182.

(3)- محفوظ جبار، **استجابة الاسواق المالية للمعلومات المحاسبية (دراسة حالة بورصة الجزائر خلال فترة ما بين 1999-2004)**، الملتقى الوطني الاول مستجدات الالفية الثالثة المؤسسات على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، المنعقد يومي 21 و 22 نوفمبر سنة 2007، كلية علوم الاقتصاد و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 3.

إنعكاسها على أسعار الأسهم، و ذلك يعني أن القيمة السوقية تكون أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية لبضع من الوقت مما يؤدي إلى فرض تكاليف المعاملات و الضرائب نتيجة الفارق في السعر، و تقوم الكفاءة الإقتصادية أساسا على مبدأ سعي الغالبية من المستثمرين إلى تعظيم ثرواتهم، و الشكل التالي يعكس مفهوم الكفاءة الكاملة و الإقتصادية و يصور حركة الأسعار و إستجاباتها للمعلومات. (1)

الشكل رقم (10): تأثير الخصائص النوعية للمعلومات في الأسواق المالية.

رد فعل السوق المالي بعد وصول معلومات مفيدة (إرتفاع أسعار الأسهم)	رد فعل السوق المالي بعد وصول معلومات مضللة (إنخفاض في أسعار الأسهم)



المصدر: راشد فؤاد التميمي، اسامة عزمي سلام، **الاستثمار بالأوراق المالية تحليل و إدارة**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 137.

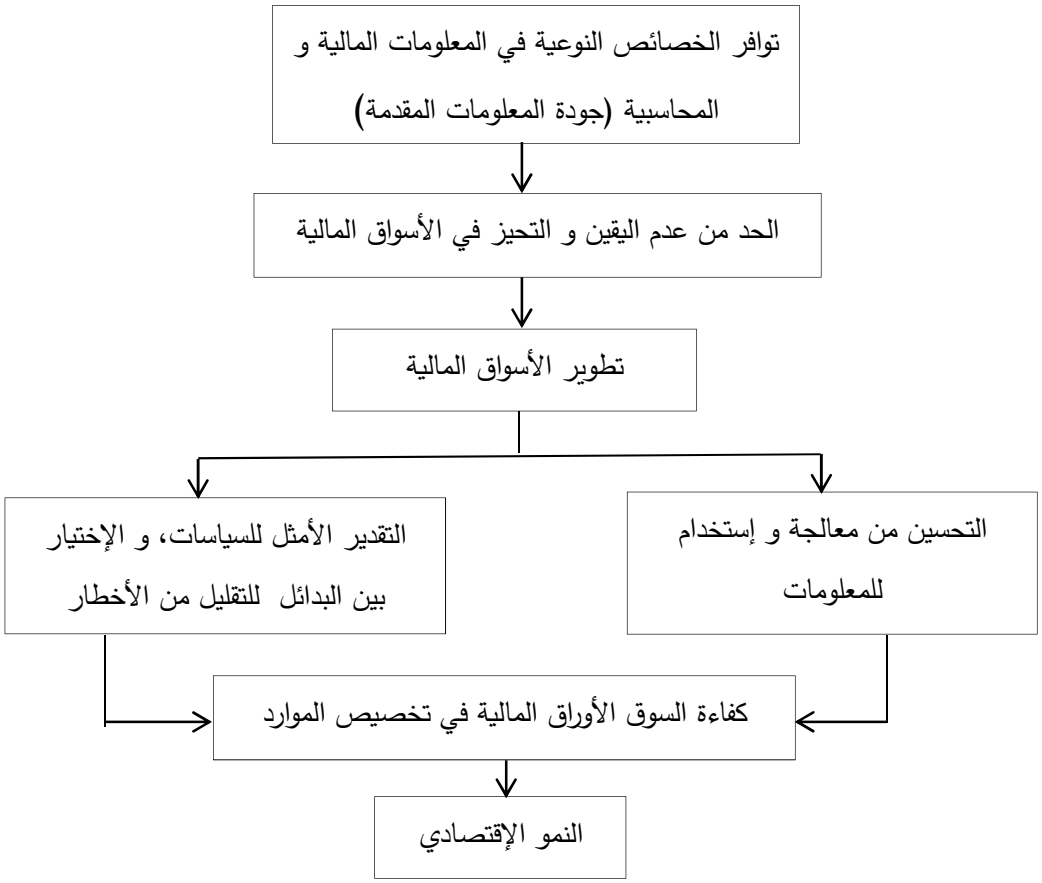
و بالنظر إلى هذه الشروط يتضح أنه من الصعب أن تتوفر في أسواق الأوراق المالية الكفاءة الكاملة لصعوبة تحقق هذه الشروط دفعة واحدة، ففي الواقع العملي تتواجد تكاليف المعاملات كما توجد ضرائب تؤثر على تعاملات السوق إضافة إلى إختلاف الإمكانات المادية و الأهداف الخاصة بالمستثمرين و قدرتهم على إستيعاب و سرعة تفسير المعلومات المالية و المحاسبية الواردة في القوائم المالية، و بالتالي فإن الكفاءة لا تتحقق وعندها يمكن قبول الكفاءة الاقتصادية، حيث يتوقع أن يمضي بعض الوقت بين وصول المعلومات الجديدة إلى السوق و ممارسة تلك المعلومات لتأثيرها على أسعار الأوراق المالية و هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الإسمية لبعض الوقت. (2)

(1)- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، **اهمية المعلومات المالية و المحاسبية و اثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الاصلاح المحاسبي**، المرجع السابق، ص 335.

(2)- M. Wirght & R. Ken, **Venture capitalists, Unquoted Equity Investment Appraisal and the Role of Accounting Information**, Accounting and Business Research, Spring 1996, P 153-168.

و قد أوضح Ndibuzu من خلال كتابه "أساليب الإفصاح المحاسبي و التنمية الاقتصادية" الذي أوضح فيه أن هناك أثار مباشرة ما بين جودة المعلومات المحاسبية و نشاط السوق المالي كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي، و وفقا لهذا المؤلف نتوصل إلى معرفة أن المعلومة المالية و المحاسبية ذات الجودة العالية تساهم إلى حد كبير في الحد من عدم تماثل المعلومات، و بالتالي يصبح السوق المالي يتميز بالكفاءة مما يسمح للمستثمرين و المتعاملين الماليين من تحديد المخاطر و كذا الفرص مما يضمن توجيه الأموال إلى أفضل فرص الإستثمار وبالتالي يحفز النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الشكل أدناه[1]:

الشكل رقم (11): أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للنمو الإقتصادي.



المصدر:

G. A. Ndubizu, **Accounting Disclosure Methods and Economic Development: a criterion for capital markets**. The International Journal of Accounting, 1992,160

(1)- نفس المرجع السابق، ص 151-163.

من خلال الشكل السابق نجد بأن هناك تأثير مباشر و صريح للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين (الحاليين و المرتقبين) في إتخاذ القرارات الإستثمارية الملائمة، مثل الإحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في إستثمارات جديدة أو من جانب تأثير على الأسعار أو العائد على الأسهم أو من جانب تأثيرها على حجم التداول و تنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك. [1]

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones, Selva, Capstaff بأن المعلومات الموجودة في التقارير و القوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الإدارة، مخاطر الأعمال، و أشار أن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يساعد في التنبؤ بهذه المخاطر و التقليل منها، بالإضافة إلى ذلك فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مفاده أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن المؤسسة الإقتصادية مثل العائد المحاسبي و معدل التوزيعات و معدل النمو و بعض النسب المحاسبية. [2]

و عليه تؤثر معلومات المحاسبية المفيدة على سوق الأوراق المالية في شقين أساسيين و هما: [3]

- دور التيسير: و ذلك عن طريق إمداد المستثمرين بمعلومات مفيدة عن المؤسسات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل إتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم و ترشيد ذلك القرار.
- الدور التأثيري: المعلومة المحاسبية المفيدة هي المحرك لوظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بحيث تعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين المخاطر و العوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة و يحفظ للسوق الأوراق المالية التوازن قدر الإمكان.

---

(1)- J,Caps,Taff , **Accounting Information and Investment Risk perception in The U. K** , Journal of International Financial Management and Accounting , Summer 1991, P 189 -200

(2)- K, Kwaku Opong, **The Information Content of Interim Financial Reports**: UK evidence, Journal of Business Finance & Accounting, 1995, PP269-279.

(3)- سليمان محمد مصطفى، **القياس المحاسبي للعلاقة بين اسعار الاسهم و مؤشرات الاداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية**، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة ببنها ،جامعة الزقازيق، العدد الاول، 2000، ص 301.

و عليه يمكن تلخيص نتائج الدراسات السابقة في مجال أثر الخصائص النوعية على سوق الأوراق المالية في جملة النقاط التالية:

- إن معظم دراسات السابقة إهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية و صفاتها مثل: الإعلان عن توزيع الأرباح، و مقاييس الربحية، و مقاييس تدفقات النقدية، و مقاييس السيولة، و المخاطر المالية و علاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية.
- هناك دراسات أخرى إهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة و إنعكاساتها على سوق الأوراق المالية مشيرة إلى أن النظريات المثالية في المحاسبة و التي تعتمد على أن التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى المرونة المعطاة لمدراء المؤسسات الاقتصادية في إختيار الطرق و السياسات المحاسبية البديلة قد تؤدى إلى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية.
- هناك دراسات إهتمت بدور المعلومات المحاسبية في التأثير على سوق الأوراق المالية، مركزين على أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المفيدة في الأوقات المناسبة و بالتكلفة المناسبة و التي تمكن المستثمرين من إختيار أفضل البدائل المتاحة للإستثمار.
- توصلت نتائج أغلب الدراسات أن الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية قد يؤدي إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية و جودتها و بين سوق الأوراق المالية. [1]

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية و تأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية و زيادة حركة تداول و أسعار الأسهم به، و ما لم تتوفر في هذه المعلومات بالمستوى المطلوب من خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح بالمعلومات المحاسبية و أثرها على أسعار الإستثمارات المالية إذ أن التأخير في نشر المعلومات و عدم دقتها و التحيز في عرضها و عدم إعتمادها على مبادئ و معايير محاسبية متفق عليها، يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر و يؤثر في درجة المخاطر التي يستطيع تحملها وفقا لظروفه الإقتصادية. [2]

---

(1)- سليمان محمد مصطفى، **القياس المحاسبي للعلاقة بين اسعار الاسهم و مؤشرات الاداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الايجابية**، نفس المرجع السابق، ص 301.

(2)- Barth, M. E**., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation** 1994, January The Accounting Review, **of Bank**,p 61.

2- كفاءة سوق الأوراق المالية وفقا للإطار المفاهيمي للخصائص النوعية في النظام المحاسبي المالي:

مما لا شك فيه أن هناك إرتباط كبير بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية و المحاسبية و سوق الأوراق المالية من حيث حساسية أسعار الأسهم و تأثرها أثناء إفصاح المؤسسات عن نتائجها السنوية مما يؤدي إلى إرتفاع حجم تداول الأسهم مقارنة مع باقي الفترات، و في ظل دور سوق رأس المال في دفع عجلة التنمية و توجيه إقتصاد الكثير من الدول أدرك المشرع الجزائري ضرورة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعلن عليها في القوائم المالية للمؤسسات المسعرة لتنشيط و النهوض بسوق رأس المال، و التي تم إعتبارها خطوة أساسية للنهوض بالإقتصاد الجزائري فقامت بتنصيب لجنة رقابية مهمتها الأساسية هو تنظيم سوق القيم المنقولة و من بين مهامها أيضا ما نصت عليه المادة 37 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في ماي سنة 1993 و المتعلق ببورصة القيم المنقولة. [1]

"تجري اللجنة عن طريق مداولة خاصة قصد تنفيذ مهمتها في مجال المراقبة و الرقابة تحقيقات لدى الشركات التي تلتجئ إلى التوفير علنا و البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء في عمليات البورصة الأشخاص الذين يقدمون نظرا لنشاطهم المهني مساهمتهم في العمليات الخاصة بالقيم المنقولة أو في المنتوجات المالية المسعرة أو يتولون إدارة مستندات سندات مالية، و يمكن للأعوان المؤهلين أن يطلبوا إمدادهم بأية وثائق أيا كانت دعمتها و أن يحصلوا على نسخه منها و يمكنهم الوصول إلى جميع المجال ذات الإستعمال المهني".

و المادة 41: "يجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر فيها قيم منقولة بالإتجاه إلى التوفير علنا أن تنشر قبل ذلك مذكره لإعلام الجمهور تتضمن البيانات الإجبارية المنصوص عليها في القانون التجاري.

- كما يكمن للجنة أن تطلب أي معلومات أخرى تتعلق بتنظيم الشركة و وضعها المالي و تطورها، يجب أن تؤثر أن نجمع هذه المذكرة قبل نشرها".

(1)- لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ص05.

بناءا على النصوص القانونية السابقة نتأكد من أن المشرع الجزائري قد وضع إجراءات رقابية للمعلومات الواردة في سوق الأوراق المالية للتأكد منها و من مصداقيتها قبل نشرها إلى المستثمر، و هذا ما يظهر جليا من خلال نص المادة رقم 19 الواردة في القانون رقم 03-04 المؤرخ في فيفري سنة 2003، المعدل و المتمم للمادة 60 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في ماي سنة 1993 و المذكور أعلاه.

"يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى خمس (05) سنوات، و بغرامة مالية قدرها 30000دج، و يمكن رفع مبلغ حتى يصل إلى أربعة أضعاف مبلغ الربح المحتمل تحقيقه، دون أن تقل هذه الغرامة عن مبلغ الربح نفسه، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط:

- كل شخص تتوفر له، بمناسبة ممارسته لمهنته أو وظيفته، معلومات إمتيازية عن منظور مصدر سندات أو وضعية، أو منظور تطور قيمة منقولة ما، بذلك عملية أو عدة عمليات في السوق أو يتعمد السماح بإنجازها، إما مباشرة أو عن طريق شخص مسخر لذلك، قبل أن يطلع الجمهور على تلك المعلومات.
- كل شخص يكون قد تعمد خاطئة أو مغالطة وسط الجمهور بطرق و وسائل شتى، عن منظور أو وضعيه مصدر، تكون سنداته محل في البورصة، أو المنظور تطور سند مقبول للتداول في البورصة، من شأنه التأثير على الأسعار.
- كل شخص يكون قد مارس أو حاول أن يمارس، مباشرة أو عن طريق شخص أخر، مناورة ما، بهدف عرقلة السير المنتظم لسوق القيم المنقولة من خلال تضليل الغير.
- تعد العمليات التي تنجز على هذا الأساس عمليات باطلة[1].

بإستقراء نص هذه المادة نجد أن سوق الأوراق المالية تحرص علي تقديم معلومات شفافة و صادقة إلى المستثمر و تضبط جل المعاملات بقوانين صارمة لمحاربة كل الاشخاص الذين يحاولون التلاعب بالمعلومات و إخفاء معلومات و عدم نشرها في التوقيت الازم لفائدة أطراف أخرى للحد من أثر عدم تماثل المعلومات، و ذلك لأن القوائم المالية السنوية المنشورة من قبل المؤسسات المسعرة لا

(1)- لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، القانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003، المعدل و المتمم المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل و المتمم، ص 05.

تحتوي على جميع المعلومات المحاسبية فهناك معلومات محاسبية لا تحتويها القوائم المالية السنوية و هي قادرة على التأثير و بنسب متفاوتة على أسعار الأسهم مثل المعلومات المحاسبية و المالية التي يتم نشرها في التقارير السنوية أو القوائم المالية الدورية و التي يكون لها بدورها إرتباط و تأثير على أسعار الأسهم، و على هذا الأساس تظهر أهمية سوق الأوراق المالية كمستعمل و محدد رئيسي لطبيعة و نوعية المعلومات المحاسبية و المالية التي على المؤسسة الإفصاح عنها و نشرها خدمة لأهداف التنمية و النمو الاقتصادي، و تعرض المعلومات المالية و المحاسبية من خلال عدة عوامل نذكر منها: [1]

- القوائم المالية الختامية، و جداول تفسيرية أخرى تعد على شكل ملاحق تتضمن المعلومات التفصيلية الإضافية.
- التقرير السنوي عن النشاط و الذي يتضمن حوصلة عن نشاط المؤسسة من خلال إبراز تركيبة الحسابات التي تضمنها القوائم المالية.
- الميزانيات التقديرية التي تضمن معلومات متعلقة بالأداء المستقبلي للمؤسسة.

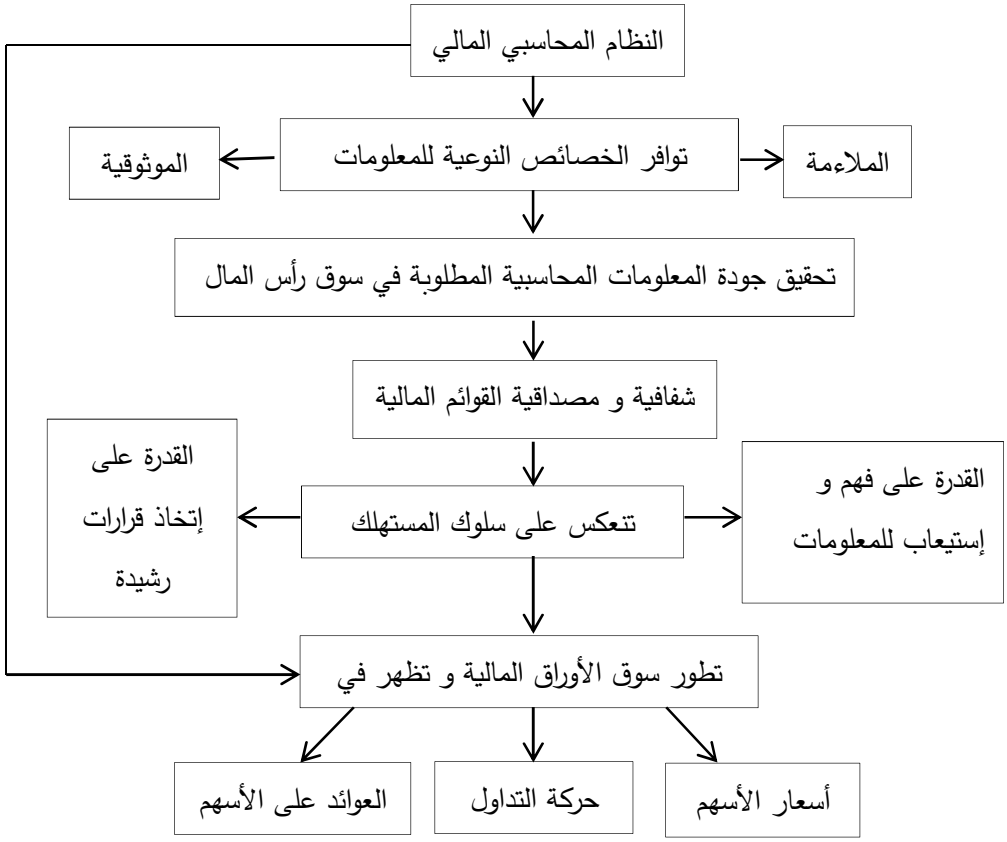
و بهدف تنظيم السوق المالي و ضبط العلاقات التعاقدية التي تربط مختلف المتدخلين فيه، تسعى هيئات مراقبة الأسواق المالية إلى تحديد مجموعة من القواعد المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المسعرة التي تلتزم من خلالها ب:

- تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي على المؤسسات المسعرة نشرها.
- تحديد الفترة الزمنية التي ينبغي أن تنشر فيها هذه المعلومات.
- إجراء مقارنات بين المعلومات التقديرية و المعلومات التي تحققت فعلا.
- إبراز أثر التحول في تطبيق السياسات و الطرق المحاسبية من سنة إلى أخرى على النتيجة.

و الشكل الموالي يوضح العلاقة بين النظام المحاسبي المالي و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و سوق الأوراق المالية.

(1)- مداني بلغيث، **أهمية اصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية**، اطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004. ص 85.

الشكل رقم (12): أهمية الخصائص النوعية وفقا للنظام المحاسبي المالي على سوق الأوراق المالية.



المصدر: من إعداد الباحثة

و يتضح من الشكل السابق الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، كما إتضح أن توفر الجودة في المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء سلبية المعلومات التضليلية و القيام بدورها في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.

نظرا للتطورات التي طرأت على الأسواق المالية و الفضائح التي مست العديد من المؤسسات الكبرى و التي كان سببها عدم دقة المعلومات المحاسبية، فقد توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار العديد من المعايير الدولية لإعداد و عرض القوائم المالية لتحسين جودة و شفافية المعلومات التي تعكس الأداء الفعلي و المركز المالي

(1)- Francois Brochet, Aland.Jagolinzer, Edward J.Riedel,"Mandatory **IFRS Adoption and Financial Statement Comparability**". Contemporary Accounting Research, 2013 .P 30.

الحقيقي للمؤسسة.

كما تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الإهتمام بسبب تأثيرها المباشر على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة منها قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة و التنبؤ بها، كفاءة تخصيص الموارد و مساعدة المستثمرين على إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة، تخفيض تكلفة رأس المال و تحسين من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين و المستثمرين، و تقليل تكاليف الوكالة. (1)

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه المؤسسة الإقتصادية من خدمات و منتجات كالقوائم المالية التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة الإقتصادية، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى قوائم مالية تستخدم في إتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية و الإئتمانية و ذلك بعد دراستها و تحليلها، و على هذا الأساس يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسية للإهتمام بجودة القوائم المالية إعتبارها كمدخلات أساسية لعملية إتخاذ القرارات. (2)

مصطلح الجودة لغويا: يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، و بذلك فالجودة مسألة نسبية و حدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل و من حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل على إثر ذلك إلى تعريف جامع يصفها و يعرفها تعريفا شاملا و هذا بسبب إختلاف المداخل و وجهات النظر

(1)-Francois Brochet, Aland.Jagolinzer, Edward J.Riedel,"**Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability**". Contemporary Accounting Research, 2013 .P 30.

(2)- أحمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر، تاريخ الصدور، 2009/09/28، متوفرة على الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83315&eid=265

الخاصة بها، و عليه سنحاول التطرق لأكثر التعاريف تداولا:

عرفت جودة المعلومات المحاسبية بأنها مفهوم غامض و لا يوجد لها مفهوم واحد متفق عليه حيث ترتبط بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميها، كما إستخدمت توصية المفاهيم رقم (02) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عدة مفاهيم للتعبير عن جودة المعلومات المحاسبية منها: جودة المحاسبة، و جودة المعايير المحاسبية، و جودة القوائم المالية، و جودة الربح. [1]

و قد إعتمدت دراسة أخرى في تحديدها لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية على مدخلين، الأول: منفعة المعلومات لإتخاذ القرارات حيث يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، و الثاني: هو مدخل الحوكمة و يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء المؤسسة. [2]

كما أشارت إحدى الدراسات المحاسبية أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على الخصائص النوعية لهذه المعلومات حيث تؤدي دورين، إحداهما دور تقييمي حيث يستخدم المستثمرين المحتملين التقارير المحاسبية في تقدير التوزيعات المستقبلية المتوقعة، و الأخر دور إشرافي حيث يعتمد حملة الأسهم الحاليين على نفس التقارير لمراقبة تجنب المدير للمخاطر. [3]

كما عرفت جودة المعلومات المحاسبية على أنها المعلومات الملائمة التي تم إعدادها لتلبي إحتياجات مستخدميها في الوقت المناسب في ضوء إلتزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية و التشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية. [4]

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد [5]

---

(1)-Verleun, M.,Georgios, G., Loannis, S., & Konstantions, Z.V., "**The Sarbanes - Oxley Act and Accounting Quality**: A Comprehensive Examination,. The International Journal of Economics and Finance .3 (5), (2011). p 49-54.

(2)- ابو الخير، مدثر طه، **اثر المعايير المحاسبة الدولية و العوامل النظامية على جودة القوائم المالية**، دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، 2008، ص 1-20.

(3)-Ninlaphay,S.&P.Ussahawanitchakit, "**Accounting Professionalism. Financial Reporting Quality and Information Usefulness**: Evidence from Exporting Firms in Thailand" .Journal International Business and Economics.11 (4), (2011). P 155-166.

(4)-Waroonkun, S.,& Ussahawanitchakit,p, "**Accounting Quality Accounting Performance and Firm** Survival: An Empirical Investigation of Thai-List Firms' 'International Journal of Business Research .11(4), (2011).p 118-143

(5)- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، المرجع السابق، ص 195.

الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات، و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية و إعداد القوائم المالية كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة.

تعد جودة المعلومات المحاسبية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله و جودة تصميمه و تكمن جودة المعلومات المحاسبية في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية و ذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على إتخاذ القرارات و التي تحقق أهداف تلك الجهات و تخفض من إحتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات، بمعني أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية و ذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في إتخاذ قراراتهم. [1]

و من المفاهيم السابقة يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين كل من الخصائص النوعية مثل الملاءمة و الموثوقية، و القابلية للفهم، و القابلية للمقارنة و الخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للمستثمرين و الأطراف المستفيدة منها.

المطلب الثاني: طرق قياس جودة المعلومات المحاسبية.

إن قيمة المعلومات تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، و تكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد و تحسين القرارات و تحقيق قدرة أفضل على تخطيط و جدولة الأنشطة، تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية إستعمالها في الوقت الحالي أو توقع إستعمالها في المستقبل، بالإضافة إلى مدى كفاءة و فعالية القرارات المتخذة بناء عليها حيث يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات و يدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة و المنفعة، أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات يتم التمييز بين حالة التأكد التام و حالة عدم التأكد كالآتي: [2]

- في حالة التأكد التام: أي عند توفر معلومات كافية، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين

(1)- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 66.

(2)- أحمد شوقي، **مقياس جودة التقارير المالية**، نفس المرجع السابق.

منفعة المعلومات و تكاليف الحصول عليها، و ذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم إتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لإتخاذ القرار.

- أما في حالة عدم التأكد التام: أي عدم توفر معلومات كافية فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد و بالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الإعتبار عند حساب قيمة المعلومات، و تعبر درجة المخاطرة عن المنافع الناتجة عن البديل مضروبا في إحتمال تحقق هذا البديل، و نخلص من ذلك إلى أن المعلومات تستخدم بهدف التقليل من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار و أن قيمة المعلومات يمكن قياسها و تحديدها من خلال مدى قدرتها على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها.

لهذه الأسباب تعتبر عملية تحديد قيمة المعلومات ليس أمرا سهلا، إذ يصعب تحديد تكاليف و فوائد المعلومات بشكل كمي كما أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها و إستغلالها، و عليه يجب حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل الطرق بحيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها، فقيمة المعلومة تظهر من خلال قدرتها على زيادة الأرباح و التقليل من الخسائر الناتجة عن عملية إتخاذ القرار.

تعددت النماذج المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية و يمكن تصنيف هذه النماذج إلى ثلاثة مداخل هي:[1]

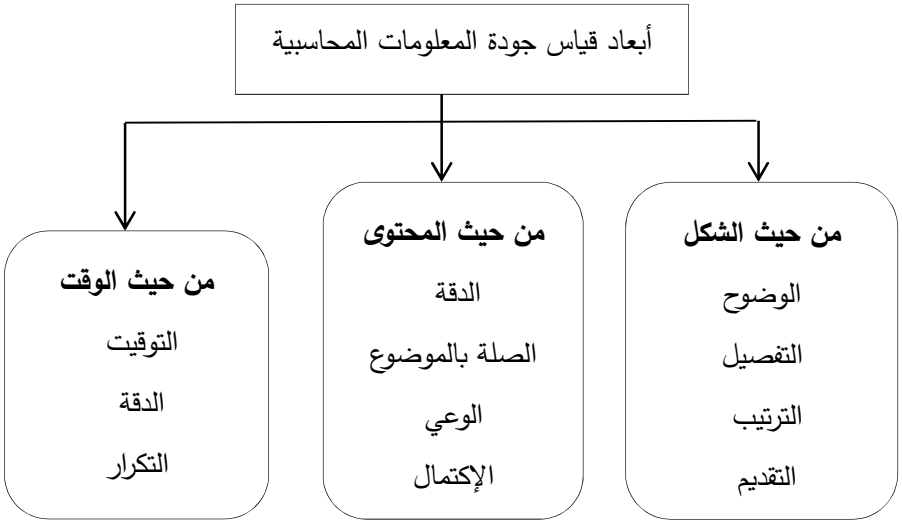
- مدخل جودة الربح: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح و يتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة و مدى كفاءة الإدارة في تشغيلها و الفرص الإقتصادية المتوقعة، و من أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج إنحدار الأرباح الذي وضعه (Kormendi and Lipe) سنة 1987 لقياس إستمرارية الأرباح، و نموذج (Francis et al) في سنة 2003 لقياس القدرة التنبؤية للأرباح. و يعاب علي هذه النماذج إعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة جدا قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر.

(1)- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير**، نفس المرجع السابق.

- مدخل جودة الإستحقاقات: يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الإستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح و التدفق النقدي التشغيلي، و من أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الإستحقاق المعدل بالأداء الذي وضعه جونز في سنة 2001 بإعتباره أكثر النماذج دقة، و قد تم تعديله من طرف Khotari سنة 2005 بإدخال بعض المتغيرات.
- مدخل توقيت الإعتراف بالأرباح و الخسائر: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الإعتراف بالإيرادات أو المصروفات، الأرباح أو الخسائر في التوقيت المناسب يضعف من جودة الربح و من ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، و من نماذج هذا المدخل نموذج البنود الإستثنائية، و نموذج خاصية وقيتة الربح.

و في ضوء ما سبق يتضح للباحثة عدم وجود نموذج موحد متفق عليه لقياس درجة جودة المعلومات المحاسبية حيث يوفر كل نموذج من النماذج السابقة مؤشرات يمكن من خلالها الإستدلال على جودة هذه المعلومات، كما أن كيفية القياس لاتزال تساؤلاً يحتاج الإجابة عليه و لاتزال أحد القضايا الهامة التي تمت مناقشتها في الدراسات السابقة و لم تحل بعد، في حين أن أغلب هذه الدراسات تمحورت طرق قياسهم في ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى و البعد المتعلق بالشكل و البعد المتعلق بالتوقيت، و كل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقق في النهاية جودة المعلومة، و الشكل الموالي يلخص أبعاد قياس جودة المعلومات المحاسبية المعتمدة في الأبحاث السابقة كالآتي:

الشكل رقم (13): أبعاد قياس جودة المعلومات المحاسبية.



المصدر: من إعداد الباحثة

من جهة أخرى، وجدنا أن المؤلف ربحي مصطفى عليان قد عرض سابقا من خلال مؤلفه أن جودة المعلومة تتحقق من خلال مجموعة من الأبعاد، نلخصها فيما يلي:[1]

1- البعد الزمني: يتحدد وفق الخصائص الآتية:

- التوقيت: المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة.
- الآنية: يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث.
- الفترة الزمنية: يتم تقديم المعلومات حول الماضي و الحاضر و التوقعات المستقبلية

2- البعد المتعلق بالمضمون: يشمل العناصر الآتية:

- الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي، الحاضر، و المستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.
- ذات صلة: المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة.
- الإكتمال: كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة.
- الوعي: المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم و تكون مفهومة من طرف متلقيها.
- النطاق: المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي.
- الأداء: المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، و التقدم الذي تم تحقيقه و الموارد المتراكمة.

3- البعد الشكلي : يشمل الخصائص الآتية:

- الوضوح: تقدم المعلومات بشكل سهل ومفهوم.
- التفصيل: يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تفي باحتياجات المستخدمين.
- الترتيب: المعلومات يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقا.
- التقديم: المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، مطبوعة، أو أي شكل آخر. [1]

---

(1)- ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 115-116.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية.

المعلومات المحاسبية هي التي يتم إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعا لمتخذ القرار و ذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي أو للإستخدام المستقبلي، و لكن لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، و على الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية و ذلك لإختلافه تبعا لإختلاف و جهات النظر و أهداف منتجي و مستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:[1]

- معيار الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر، و المستقبل، و لاشك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، و بالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه و ذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل و بالتالي فهي على درجة من التنبؤ و عدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.
- معيار المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبة: و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة إستخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:[2]

أ- المنفعة الشكلية: و تعني أنه كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب-المنفعة الزمنية: و تعنى إرتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة و من ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات.

- معيار المنفعة التقييمية و التصحيحية: و تعني إرتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، و كذا قدرتها على تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

---

(1)- نفس المرجع السابق

(2)- حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 44-45.

- معيار الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسات لأهدافها من خلال موارد محددة، و على ذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال إستخدام موارد محدودة، و من ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف و هذا يعني أن درجة الفاعلية تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة و التي وجدت أصلا للتحقق. [1]
- معيار التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: التنبؤ هو الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل، و أن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط و إتخاذ القرارات، و من ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية و تخفيض حالة عدم التأكد و ذلك عند إستخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ. [2]
- معيار الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تصل المؤسسة إلى أقصى كفاءة ممكنة عندما تحقق أهدافها بأقل إستخدام للموارد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية و البشرية عند القيام بالعمليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها، إضافة إلى ما سبق ذهب أخرون إلى القول بأن التميز في جودة المعلومات المحاسبية يتوقف على جودة التقارير المالية، و التي تتحدد وفق معايير معينة يمكن حصرها فيما يلي:

أ- معيار تكنولوجيا المعلومات: حيث تؤثر التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات على طبيعة و مدخلات القرارات التي تتخذ من طرف الأطراف، و عليه فإن إستخدام هذه التطورات كان له الأثر بالغ الأهمية في المعالجة الألية للبيانات و تقديم المعلومات المحاسبية في توقيت ملائم بما يساهم في تلبية متطلبات المستخدمين المتزايدة من المعلومات، و بالتالي كان لنظم المعلومات الألية دور مهم في تعظيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي: [3]

- المساهمة في جعل المخرجات من المعلومات أكثر قابلية للفهم من قبل متخذي القرار.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص45.

(2)- سعود جايد العمري، **المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية و حلولها**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص65.

(3)- سعود جايد العمري، **المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**، نفس المرجع السابق، ص 66-67.

- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرارات.
- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر مصداقية، حيث تتسم بالصدق و الحيادية و الموضوعية و تتسم بأنها مكتملة و يمكن الإعتماد عليها.
- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للمقارنة، حيث تتسم المخرجات بالإختصار و تشابه هيكلها من سنة لأخرى مما يسهل عملية المقارنة.[1]

ب-المعايير المحاسبية: للمعايير المحاسبية دورا هاما في تطوير القوائم المالية لغرض زيادة إكتمال المحتوى المعلوماتي و زيادة منفعتها لتنمية و دعم المنشآت و أسواق الأوراق المالية و يظهر هذا في القوائم المالية بمختلف أنواعها.

ت-العوامل النظامية: حيث يتوقف التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية على العوامل النظامية التي تحكم النشاط الإقتصادي و الظروف الإقتصادية و السياسية لكل دولة حيث ينتج عنها إختلافات و تباين في جودة التقارير المالية، و ينظر إلى هذه العوامل النظامية من جانبين أساسيين أولها يتعلق بالبيئة القانونية حيث أن هناك إختلاف بين الدول التي تتبع قواعد القانون العام الذي يحكم كافة الممارسات و الأعمال دون تحديد و بين الدول التي تتتبع قواعد القانون الخاص حيث تضع فيه الدول قانونا لكل نشاط معين، أما الجانب الثاني فيتعلق بالنظم المحاسبية حيث أن تطبيق معايير المحاسبة يتطلب ضرورة إدخال تعديلات جذرية على النظم المحاسبية لتلائم متطلبات تطبيق هذه المعايير.

ث-الإجراءات الحوكمة في المؤسسة: ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بجودة الإجراءات الحوكمة في المؤسسات بشكل كبير، أي أن تطبيق المعايير المحاسبية يمكن أن يكون ضروريا لكنه غير كافي لزيادة الشفافية و القابلية للمقارنة، و لعل أكبر دليل ظاهرة إنهيار المؤسسات الأمريكية بسبب القصور في تطبيق إجراءات الحوكمة رغم أنها كانت تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية ذات الجودة العالية، و يعتبر كل من الإفصاح و الشفافية من أهم ضوابط الحوكمة فعلى المؤسسات أن توضح أدوار المدراء و مجالس الإدارة و توفير القدرة على المساءلة.[2]

---

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص 88-91.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.

تعددت وجهات النظر حول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و طرق قياسها قد يرجع إلى مرونة هذا المفهوم و تطوره عبر الزمن و تَأَثره بالعديد من العوامل، و التي سنقوم بعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

العوامل	الأثر على جودة المعلومات المحاسبية
جودة المعايير المحاسبية المطبقة	أشارت دراسة (Jara et al.2011) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف بإختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح و عدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية. و قد حددت البورصة الأمريكية (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية محلية أو دولية (Barth et al،2007) منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، و توافر الموارد البشرية و الفنية عالية المستوي، و الرقابة الفعالة على مدى إلتزام المؤسسات بالمعايير.
دوافع الادارة	المرونة المتاحة أمام الإدارة في الإختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، و عمل التقديرات المحاسبية، و هيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية، و قد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح و هو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
المنظمات و الجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة جودة عملية المراجعة	يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير و تعليمات و قواعد و لوائح تنفيذية جودة إجراءات المراجعة و كفاءة و إستقلال محافظ الحسابات تحد من المخاطر و ممارسات الإدارة الإحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، و هو ما ينعكس إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.
الحوكمة	أشارت العديد من الدراسات المحاسبية (Jean and Haitao,2012) و (Chih and Audrey,2013) إلى أن هناك تأثير إيجابي لأليات الحوكمة (جودة لجان المراجعة، و المراجعة الداخلية ، و مجلس الإدارة) على جودة المعلومات المحاسبية.

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجدول السابق يتضح للباحث أن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يعتمد على وجود منظمات مهنية متخصصة قادرة على إصدار معايير على درجة عالية من الجودة بحيث تحد من تجاوزات

الإدارة، و وجود آليات حوكمة فعالة، فضلاً عن أهمية جودة عملية المراجعة، للتوضيح أكثر سنقوم بشرح النقاط السابقة كما يلي: [1]

1. **جودة المعايير المحاسبية المطبقة:** يعتبر التطبيق السليم للقواعد المحاسبية أحد المنافذ الفعالة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالأنظمة المالية و المحاسبية إرتباطاً وثيقا حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية و المهنية تأثيرا في أو تأثراً بالمعايير و التي تؤتي ثمارها عند سن قوانين و تشريعات التي تضبط هذه المهنة، و النظام المحاسبي المالي ثري من جهة القوانين و قد خصص مواد دستورية للخصائص النوعية و المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لضمان مستوى عالي من الشفافية و المصداقية، و لكن الأنظمة المحاسبية تبقى ناقصة ما لم يتم دعمها بموارد بشرية كفئ و قادرة على تطبيق الأنظمة المحاسبية، و يحتاج تفعيلها أيضا إلى هيئات و أنظمة رقابية و التي تساهم بطريقة أو بأخرى في تفعيل و مراقبة الأنظمة المالية و المحاسبية، مما ينعكس منها بالإيجاب على تقوية هذه الأخيرة و ذلك من خلال: [2]

- توفير إطار لمناقشة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج و توفير معلومات دقيقة بما يتفق مع سياسات الإفصاح و المتطلبات التي تفرضها اللوائح و القوانين المفروضة من قبل الدولة في ضوء المبادئ و المعايير المحاسبية المتبعة.
- قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة و المراجعون الداخليون و الخارجيون بمدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها المؤسسة على أنظمتها المحاسبية و المالية لتجنب أي إمكانية لتحريف التقارير المالية من طرف الإدارات المضللة و المتحايلة لتحقيق أغراضها الشخصية، و ضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع و التبويب و التلخيص التي تجري على البيانات و ضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن. [3]

(1)- عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية (حالة الجزائر)**، نفس المرجع السابق.

(2)-Jara, E.G., A.C.Ebrero., &R.E.Zapata. "**Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality"** .Journal of Financial Reporting Accounting .9(2), 2011, p 176-196.

(3)-Chen.H.Qing. Liang, T.Yihong.j, Zhijum, L, **the Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality:** Evidence from the European Union. Journal of International Financial, 2010, p 165.

- قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية و المحاسبية، و ذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات و التقارير المالية تحتوي على معلومات صحيحة و دقيقة و تقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات و التقارير.
- منح الهيئات الرقابية الإمتيازات اللازمة لقياس و تقييم نتائج أعمال المؤسسة من خلال مخرجات وظيفة المحاسبة، و كذلك تحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل و متوازن مما يساعد في زيادة فعالية و دور الأنظمة المالية و المحاسبية.
- تطبيق الرقابة على المستويين الداخلي و الخارجي سيؤثر على درجة و مستوى الإفصاح عن البيانات المالية و الإدارية للمؤسسة و هذا ما يؤكد تأثر كل من الإفصاح و جودة المعلومات المحاسبية في الأخر، فإذا كان الإفصاح هو أحد و أهم معايير الجودة فان إطار الإجراءات الرقابة للمؤسسات الإقتصادية يجب أن تحقق الإفصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية.
- تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال و تبني منظور إستراتيجي قوي يؤكد الرقابة الجيدة مما يؤدي إلى زيادة فعالية الأنظمة المالية و المحاسبية من خلال التأثير في طبيعتها و توقيتها و نطاقها، و بالتالي ضمان جودة المعلومات المحاسبية و التقارير المالية النهائية.[1]

2. دوافع الإدارة: عندما نتكلم عن الإدارة كجهاز سيتراءى في أذهاننا مجلس الإدارة و الذي يمثل كل من المساهمين و الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، حيث يقوم بإختيار المدراء التنفيذيين الذين توكل إليهم السلطة اليومية للمؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسة العامة للمؤسسة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين، و مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة و هي المسؤول الأول و الأخير عن مراقبة تنفيذ أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، و يعتبر المجلس مسؤولا أمام المساهمين و وكيل عنهم و بالتالي كل أحكام في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة كما أنه مسؤول جنائيا عن كل تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة، و لهذا يستعمل مجلس الإدارة مجموعة من آليات الرقابة الخارجية و الداخلية لضبط و توجيه سلوكيات المسيرين و ذلك على مستويين مستوى الرقابة المالية و مستوى[2]

(1)- عبد القادر عيادي، نفس المرجع السابق.

(2)- ابو الخير مدثر، **اثر المعايير المحاسبية الدولية و العوامل النظامية على جودة القوائم المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول**، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، 2009، ص 21.

الرقابة الإستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المحاسبية و المالية، أما الثانية تتعلق بالإستراتيجية أي الخطط المتبناة من طرف مسيري المؤسسة و مدى تطابقها مع الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الإستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الذين يعيشون داخل المؤسسة أين لا يوجد حالة عدم تماثل المعلومات على إعتبار أنهم هم الذين يحضرون هذه المعلومات على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحرير هذه المعلومات و إنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها و مصداقيتها. [1]

3. **المنظمات و الجهات المسئولة:** إن التطبيق السليم للمعايير و الأنظمة المحاسبية هي نقطة البداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية إذ أن الشفافية المالية و المحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لمهام المحاسبة، لذا لابد من وجود منظمات حكومية و جهات مسئولة من داخل و خارج المؤسسة التي تسهر على تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية و التي يعتمد عليها أيضا لضمان جودة المعلومات المحاسبية. [2]

بناءا على ما سبق يتضح أن هناك إرتباط قوي بين وجود منظمات و جهات مسئولة عن تنظيم المهنة و جودة المعلومات المحاسبية، أي يمكننا القول أنه يوجد علاقة طردية إلى حد معين بقدر الإلتزام بتطبيق القوانين المسننة من طرفها لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية و التي تحرص بكل الطرق الممكنة أن تقدم المؤسسات الإقتصادية التصريح الصادق عن نتيجتها السنوية و وضعها المالي سواء في سوق الأوراق المالية لخدمة المستثمرين أو عند أداء إلتزاماتها أمام السلطات المالية (مثل مصالح الضرائب)، حيث تعد السلطة الضريبية ضمن فئة المستخدمين المباشرين للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المالية، لذلك إن عدم مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة إلى السلطات المالية (و التي نقصد بها كل من: مصالح الضرائب، المؤسسات البنكية و المالية، قطاع التأمينات. إلخ) يؤدي إلى فقدان أهم عوامل النجاح لأي نظام محاسبي متطور ألا و هي خاصية الثقة بين طرفي عملية

(1)- خالد الخطيب، **الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم واحد**، مجلة جامعة دمشق، العدد 02، دمشق، سوريا، 2002، ص 143.

(2)- الرشيدي محمود صادق محمد، **الدور الاعلامي للاستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الاول، 2013، ص 38-41.

التحاسب القانوني، لذا يتضح دور و أهمية المنظمات و الجهات المسؤولة في تحديد مسؤوليات و حقوق المؤسسات في إطار قانوني و وفق معايير محاسبية مقبولة و على مستوى عالي من الإفصاح لإضفاء المزيد من المصداقية للمعلومات المحاسبية. (1)

4. **جودة عملية المراجعة:** إقتصرت المراجعة في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و تسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع التطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير وظيفة المراجعة و توسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفهم و تقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية و إمداد الإدارة بالمعلومات و بهذا أصبحت المراجعة كأداة لتبادل المعلومات و الإتصال بين المستويات الإدارية المختلفة و الإدارة العليا، و بموجب هذا التطور أصبح برنامج المراجعة يتضمن تقويم نواحي النشاطات الأخرى و بالتالي فالمراجعة تشمل على عدة وظائف هما إدارة المخاطر و كذا تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية و الخارجية: (2)

أ. دور المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: المراجعة الداخلية هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة و تعبّر عن نشاط داخلي مستقل وظيفتها إقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة و العمل على حسن إستخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى، و نتيجة لتطور دور المراجعة الداخلية فقد أصبحت عاملا أساسيا في حماية أموال المؤسسة و الخطط الإدارية الموضوعة من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة و المساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية و الرقابية المعتمدة. (3)

في الجزائر، نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 الذي ينص على أنه: "يتعين على المؤسسات الإقتصادية العمومية تنظيم و تدعيم الهياكل الداخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها".

---

(1)- الرشيدي محمود صادق محمد، **الدور الاعلامي للاستحقاقات المحاسبية:** دراسة تحليلية، نفس المرجع السابق.

(2)- احمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الاولى، دار الصفاء، عمان، 2000، ص 61.

(3)- عطا الله محمود شوقي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، مكتب الشباب، القاهرة، مصر، 1994، ص 202.

ب. دور لجان المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: إن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و يأتي دورها الرئيسي في التحقق من كفاية التنفيذ، و تقديم توصيات لمجلس الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسة و حماية حقوق أصحاب المصالح بكفاءة عالية،[1] و لقد عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) بأنها: "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة"، و تعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين و مجلس الإدارة، و تتلخص نشاطاتها في مراجعة نطاق و نتائج التدقيق و كذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة و جميع المعلومات المالية المعدة للنشر.[2]

و لقد أظهرت العديد من الدراسات، أن إنشاء لجان المراجعة داخل المؤسسات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية و التقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و على تدعيم إستقلالية و دور المراجع الخارجي و التأكيد على الإلتزام بتطبيق المعايير و الأحكام المحاسبية، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة الثقة بين المؤسسات و المستثمرين و الأطراف الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية.

العلاقة بين لجان المراجعة و المراجعة الداخلية: إن البحث عن إطار متكامل يضمن بث الثقة في المعلومات المالية و المحاسبية المقدمة يتوقف على درجة التكامل بين المراجعة الخارجية و الداخلية و على درجة الإنسجام و التوافق مع لجنة المراجعة، فكلما إهتمت هذه الأخيرة بالمراجعة الداخلية كلما وفرت آلية رقابية للإدارة على العمليات التشغيلية و إستهدت في النهاية إلى معلومات تعكس الواقع الفعلي للعناصر المقرر عليها لإتخاذ مختلف القرارات الإدارية التي تعمل على تحسين وضعية مسار عمليات المؤسسة، و من أجل تحقيق ذلك تسعى لجان المراجعة توافر الآتي:[3]

---

(1)-Bernard collasse, **Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit**, le journal économique, 2eme Edition, France, 2009, p 128.

(2)- عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 22، العدد 01، 2008، ص19.

(3)-Sarowar Hussein, **Effect of Regulatory Changes on Auditor Independence and Audit Quality**, International Journal of Auditing, 2013, p 1-18.

- توجبه خطة المراجعة الداخلية بما يخدم الأهداف الكلية للمراجعة في المؤسسة.
- فحص برنامج المراجعة الداخلية و الموافقة عليه و التنسيق بين المراجع الداخلي و الخارجي.
- تدعيم استقلال المراجع الداخلي.
- التأهيل البشري و التدعيم المادي لوظيفة المراجعة الداخلية. [1]

أ. دور المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: يعد المراجع الخارجي أول و أهم الآليات الخارجية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، بإعتبار المراجع الخارجي هو الذي يوقع على صحة القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات و خلوها من الأخطاء و التحريفات و نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق و عدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الإقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده و المرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري و فعال في الحكم على شفافية و مصداقية القوائم المالية لأنه يحد من التعارض بين الملاك و إدارة المؤسسات الإقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم التماثل المعلومات و يحد من مشكلة الإنحراف الخلقي في المؤسسات الإقتصادية في ممارسة إدارة الأرباح، و هو الجوهر الرئيسي لهذه الدراسة و الذي سنتوسع في دراسته أكثر في الفصول اللاحقة، و مع ذلك يمكننا أن نعطي أمثلة توضيحية حول دور محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يلي: [2]

1) المشكلة الأساسية و التي دائما تلقى جانب كبير من إهتمام و حرص محافظي الحسابات أثناء تأديتهم لمهامهم داخل المؤسسة ألا و هي الحوافز التي يحصل عليها المسيرين نتيجة إدارتهم لشؤون المؤسسة إذ نحصى هنا نوعين من الحوافز، نقدية يتم إحتسابها عل أساس نسبة مئوية من صافي الربح و على هذا الأساس تقوم الإدارة باختيار بدائل للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الربح بدلا من إختيار تلك البدائل التي تحقق أفضل مقابلة بين النفقات و الإيرادات، فتعمل الإدارة في هذا الشأن بتغير الطرق المتبعة في حساب الإهتلاكات و المخزونات للوصول في النهاية إلى هدف تعظيم الربح على حساب التلاعب في المبادئ المحاسبية، أما النوع الثاني

(1)-Bernard collasse, **Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit**, même source précédente, p 129.

(2)-Sarowar Hussein, **Effect of Regulatory Changes on Auditor Independence and Audit Quality**, same as the previous reference, p 11.

من الحوافز فهو الذي يرتبط بالقيمة السوقية، و في هذا الصدد تلجأ الإدارة إلى عدة وسائل لكي ترفع من القيمة السوقية للمؤسسة منها إخفاء بعض المعلومات التي تسئ للمؤسسة مما يؤدي لعدم إنخفاض قيمة أسهمها المتداولة في البورصة، في هذه الحالة يعمل محافظ الحسابات من خلال الإشارة في تقريره عن كل الممارسات التي تؤثر سلبا في تمثيل عناصر القوائم المالية للمؤسسة للواقع الفعلي لها، و من ثمة تقليل من حدة الصراع الدائر بين حملة الأسهم و المسيرين بإجبار الإدارة على التقيد بما تنص عليه التشريعات المختلفة و ما هو مرسوم في الخطة العامة للمؤسسة مما يسمح من التحديد السليم لحقوق هؤلاء المسيرين و بما يرضي حملة الأسهم بإعتبارهم يهدفون إلى إيجاد الحق الفعلي للمسيرين الذي يتناسب و النتائج المحققة فعلا.

2) المشكلة الثانية و على سبيل المثال الصراع القائم بين حاملي الأسهم و حاملي السندات الذين يمدون المؤسسة بالأموال و لكل منهما منفعة مختلفة عن الأخر، فحملة الأسهم يحصلون على نصيب من أرباح المؤسسة و لهم الحق في عضوية إجتماعات مجلس الإدارة، أما حملة السندات فإنهم يحصلون على سندات ثابتة على أموالهم، كذلك يميل حملة الأسهم إلى إستثمار أموالهم في المشاريع ذات المخاطر العالية و التي بدورها تدر عائدا كبيرا عليهم بعكس حال حملة السندات، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل و صراع بين الطرفين، فعندما يكون للمؤسسة ديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة، يكون لدى حملة الأسهم الدافع للقيام بالأنشطة الإستثمارية و الإنتاجية التي تحقق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة حاملي السندات و الدائنون[1]، في هذه الحالة يعمل محافظ الحسابات على فك الصراع السابق من خلال التأكيد على إستمرارية المؤسسة و مدى التقيد بكل السياسات المرسومة و إبداء الرأي الفني المحايد الذي يصور ربحية كل مشروع من مشاريع المؤسسة لإعطاء الوقت و المعلومات الكافية لمختلف الأطراف لإتخاذ القرارات الممكنة من تعظيم إيراداتهم و من ثم تدنية خسائرهم.

(1)- صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص17.

المبحث الرابع: الجهود الجزائرية في سبيل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

بعد الأزمات المالية المتكررة التي مست بكبريات الإقتصاديات في العالم و التي كان لها تأثير مباشر على إقتصاد الدول النامية بما فيها الجزائر، أصبح العالم بحاجة إلى معايير محاسبية مقبولة عموما تضمن الحقوق و تحدد المسؤوليات لكل من المؤسسات و المستثمرين، فسارعت الجزائر مثلها مثل باقي دول في مسار الإصلاح للأنظمة و القوانين الخاصة بها، و هذا على جميع الأنظمة الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و هذا كله من أجل توفير مخرجات لتلك الأنظمة تتجاوب و إحتياجات مختلف الأطراف المتعاملين بها، و من بين تلك المخرجات هي المعلومات المحاسبية التي سن فيها المشرع الجزائري و إنتهج نهجا واضحا من أجل توفير الظروف الملائمة لإعداد معلومات محاسبية تتسم بالجودة، و من خلال ما يلي سنتعرف على تلك الجهود المبذولة في هذا السياق.

المطلب الأول: الإصلاح المحاسبي كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يعد الإصلاح المحاسبي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني، لتطوير النظام المحاسبي الجزائري و هذا لكي يتواكب مع الإصلاحات الإقتصادية، و الذي جاء كرد فعل من طرف المشرع الجزائري في إحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) من أجل ضمان و تعزيز أنظمتها المحاسبية و المالية بما يتوافق و هذه المعايير، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-156: المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008 الذي عرضنا العديد من مواده في المحاور السابقة و التي خصت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و هو متعلق بالتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية و الإفصاح (IFRS)، و المعايير المحاسبية (IAS) و ذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي شرع في العمل به في سنة 2010.[1]

(1)- براق محمد، قمآن عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي بالجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، يومي 29-30نوفمبر 2011، ص 04.

1- أهداف و أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

جاءت الإصلاحات المحاسبية في الجزائر بالتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من أجل تقليص الفجوة في إعداد التقارير المالية بين الدول و بالشكل الذي يحسن و يسهل عملية المقارنة بين القوائم، و تبرز أهمية هذه الإصلاحات المحاسبية في ظل تعدد الإرتباطات بين الأسواق المالية و الأنشطة التجارية و المالية للمؤسسات في ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، و الإجابة على إحتياجات المستثمرين من المعلومات خاصة في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية المحلية التي أصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار الدولي و مصدر إضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، كما يساعد التوافق الذي جاء به النظام المحاسبي المالي على ضمان مصداقية و ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تقريب شكل القوائم المالية إلى شكلها العالمي ليضفي عليها صفة القبول.

و لقد قام الإصلاح المحاسبي في الجزائر على مجموعة من المبررات تنطلق أساسا من أن النظام الذي كان سائدا لا يخدم تفعيل السوق المالي بشكل عام، لأن هذه الأخيرة تقوم على مصداقية و موضوعية المعلومات المالية و المحاسبية و توفيرها في الوقت و المكان المناسبين و بالكم و الكيف اللازم، و لعل أهم النقاط التي سعي إلى تحقيقها هي كالآتي:[1]

- شفافية المعلومات.
- الإفصاح الفعال في ظل المرجعية الدولية.
- إصدار معلومات مالية أكثر ملائمة و التي تشجع المستثمر المحلي و الأجنبي، و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- توافق القوائم المالية للمؤسسات الوطنية مع الأجنبية لتشجيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي.
- الوفاء بالإحتياجات المعبر عنها من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية وطنيا و دوليا.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و الأجنبية.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي.

(1)- مداني بلغيث، **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص 117-119.

2- أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية:

سبق لنا الذكر، أن النظام المحاسبي المالي ثري بالقوانين التي جاءت لضمان شفافية القوائم المالية فحمل هذا النظام الإطار التصوري الذي يعمل على التقليل من مشاكل إنعدام الثقة و الشفافية في المعلومة المحاسبية، كما تعتبر القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي و المالي، و لتحقيق ذلك قسم القانون رقم 07-11 على سبعة فصول إحتوت الكثير من المفاهيم و التعاريف الجديدة و التي تناولت لأول مرة موضوع التجميع المحاسبي (La Consolidation)، كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة و الذي يسمح بتخزين المعطيات القاعدية العددية عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية الخزينة في نهاية السنة المالية، كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية بإعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تفسيرها و إختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار و ترك حرية الإختيار بين البدائل للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين الذي ينص عليه التنظيم[1]، و عليه يمكن تلخيص المبادئ المحاسبية التي إعتمد عليها النظام المحاسبي المالي لتنظيم هذه المهنة، و التي أعطى بها نظاما تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية، و مدونة الحسابات التي تسمح بإعداد الكشوف المالية و التي جاءت ملخصة في المادة 06 من القانون 07-11 و هي كالآتي: [2]

- محاسبة التعهد: وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسات مسك محاسبة الإلتزام، و هذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الإلتزام بها و عندما ينشأ الحق أو الدين، و هو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي أي أنه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية و الإعتراف بها في القوائم المالية للفترة التي تخصها، و لكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، التعليمة رقم (02) الصادرة بتاريخ 2009/10/29 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 07-11 المؤرخ في 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

تعد طبقا لأساس الإستحقاق، و طبقا لهذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بالإيرادات و النفقات و آثار العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها.

- إستمرارية الإستغلال: حسب ما نصت به المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها و ستبقى كذلك في المستقبل المنظور، و عليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، و لكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، و في مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك كملاحظات في الملحق المرفق للقوائم المالية.[1]
- المعلومة واضحة و سهلة الفهم: حسب ما نصت عليه المادة 08 و التي تحرص على ضرورة تقديم المعلومات قابلة للفهم مباشرة إلى مستعمليها، حتى الذين يملكون الحد الأدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، و المالية، و المحاسبة و الإقتصاد، لتكوين رؤية واضحة على المؤسسة و نشاطاتها و حساباتها. [2]
- الملائمة: الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار مستخدم معين، و عليه يجب أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار، و تعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الإقتصادية لمستعمليها، و ذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحالية، و المستقبلية.
- المعلومات ذات المصداقية: حسب ما جاءت به المادة 10 من القانون 07-11، و التي يقصد بها أن المعلومات ذات مصداقية هي تلك المعلومة المالية و المحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير و طرق علمية و هي خالية من الأخطاء و مدروسة بشكل جيد و موثوق.
- القابلية للمقارنة: حسب المادة 29، و التي يقصد بها أن تعد المعلومات المحاسبية بإستخدام نفس الأساليب و الإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى و لنفس المؤسسات التي تعمل في نفس[3]

---

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، التعليمة رقم (02) الصادرة بتاريخ 2009/10/29 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 07-11 المؤرخ في 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

المجال الإقتصادي و يمكن مقارنة أداء المؤسسة الإقتصادية بأداء المؤسسات الإقتصادية الأخرى، فالمقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني الإستمرارية و الثبات في إستعمال الطرق المحاسبية و تفادي إستعمال الطرق البديلة التي قد تنتهجها الإدارات المتحايلة لتحقيق أغراضها الشخصية و تفضيل مصلحتهم على مصالح المستثمرين، أما المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق.

- التكلفة التاريخية: حسب ما جاءت به نص المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156، وفق النظام المحاسبي المالي و طبيعة و بيئة الإقتصاد و ركود سوق رأس المال الجزائري للعمل بالقيمة العادلة يبقى العمل بالكلفة التاريخية الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للإستثمارات، المحزونات، و طبقا لهذا المبدأ فإن العمليات المسجلة في السابق يجب أن تبقى بقيمتها التاريخية، فمثلا عند شراء إستثمار ما في سنة معينة بمبلغ معين فإن هذه القيمة هي التي تكون الأساس للتسجيل المحاسبي عند تاريخ الشراء و تبقى كذلك مقيدة في الدفاتر لا تتغير مع تغير الظروف الإقتصادية، و يعاب على هذا المبدأ أنه لا يأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم، و بالتالي تظهر ذمة المؤسسة غير صادقة مع مر الزمن أي أن المبالغ لا تمثل الواقع، لذلك ظهرت الحاجة إلى إستعمال القيمة الحالية كأساس للتقييم أو ما يعرف بإعادة تقدير الممتلكات.
- أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني: وفق ما جاءت به المادة 18، و التي يقصد بها أن جميع التعاملات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار الواقع الإقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما يمكن أن تدره هذه التعاملات من منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، و خير دليل على ذلك التأجير التمويلي، و الممتلكات في شكل إمتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية.

وكما سبق لنا الاشارة، أن النظام المحاسبي المالي حدد في القانون 07-11، أربع (04) خصائص للمعلومات المحاسبية (الملائمة، المصداقية، قابلية المقارنة، و الوضوح)، و أضاف المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي المعدل و المتمم لأحكام القانون 07-11 (خاصية الثبات، و الأهمية النسبية) و

نفس المرجع السابق.

عليه يكون بذلك النظام المحاسبي المالي و متكافئ نسبيا لما جاء في المعايير المحاسبية، و إستطاع أن يوفق في ربط العلاقة بين الإطار التصوري للمحاسبة مع جودة المعلومات المحاسبية من الجانب النظري القانوني، و قد إعتبر أن أي تنفيذ جزئي للمعايير المحاسبية غير مقبول و هذا ما أعطى مفاهيم جديدة أيضا من حيث جودة المعلومات المحاسبية المعدة و المعروضة في القوائم المالية، و يبقى الجانب العملي الذي يبقى فيه الصراع قائم بين الإدارة و المساهمين.

المطلب الثاني: تنظيم مهن المحاسبة كآلية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

سارعت الجزائر في مواكبة التطورات العالمية التي مست مهنة المحاسبة و المراجعة من خلال إحداث إصلاحات على المهن المحاسبية بالجزائر من خلال إصدار القانون 10-01 حدد شروط و كيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، و شمل هذا تعديل المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة و المراجعة حيث شهدت هذه الأخيرة تغييرات جذرية في هياكلها، و التي مست المجلس الوطني للمحاسبة و المصف الوطني للمحاسبة و المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و الفصل بين المهن الثلاث، و تعيين هيئة مشرفة على كل من المهن الثلاث يشرف عليها المجلس الوطني للمحاسبة.

1- المجلس الوطني للمحاسبة: حسب المادة 04 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010، "ينشأ المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية و يتولى مهام الإعتماد و التقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية.

أما بالنسبة للمهام المنوطة إلى المجلس وردت في المرسوم التنفيذي رقم 24-11 المؤرخ سنة 2011 من خلال نص المواد رقم (09، 10، 11، 12) و التي و هي كالتالي:

المادة (09): يتولى المجلس طبقا للمادة 4 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010 و المذكور أعلاه، مهام الإعتماد و التقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية".

و عليه يمارس المجلس بعنوان الإعتماد المهام التالية:

ملاحظة: جميع الفقرات السابقة و اللاحقة تم تحريرها بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، القانون رقم 10-01 المؤرخ سنة 2010، و على مجموعة من المراسيم التنفيذية المؤرخة سنة 2011.

- إستقبال طلبات الإعتماد و التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبيين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين و الفصل فيها.
- تقييم صلاحية إجازات و شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الإعتماد و التسجيل في الجدول.
- إعداد و نشر قائمة المهنيين في الجدول و إستقبال كل الشكاوي التأديبية في الحق المهني و الفصل فيها.
- تنظيم مراقبة النوعية المهنية و برمجتها.
- إستقبال و دراسة مشاريع قوانين اخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين و عرضها للموافقة.

يمارس المجلس بعنوان التقييس المحاسبي، المهام الأتية:

- جمع و إستغلال كل المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و تدريسها.
- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات و التحاليل في مجال تطوير و إستعمال الأدوات و المسارات المحاسبية.
- اقتراح كل الاجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات.
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة و إبداء الآراء فيها و تقديم التوصيات بشأنها.
- المساهمة في تطوير أنظمة و برامج التكوين و تحسين المستوى في مجال المحاسبة.
- متابعة و مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية و المعايير الدولية للتدقيق.
- متابعة تطور المناهج و النظم و الأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي و كذا تنظيم التظاهرات و الملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان تنظيم و متابعة المهن المحاسبية، المهام الاتية:

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية.
- المساهمة في تطوير الأنظمة و برامج التكوين و تحسين مستوى المهنيين عن طريق متابعة تطور المناهج و النظم و الأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي.

- إجراء دراسات في المحاسبة من خلال تصوير دعائم بيداغوجية و مراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين من خلال تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات تكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
- القيام بالأبحاث اللازمة التي تسمح لإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبيين.

و من أجل تحقيق هذه المهام بفعالية لخدمة و تطوير المهن المحاسبية، منح المشرع الجزائري مجموعة من الإمتيازات الضرورية تمثلت في تزويد المجلس الوطني للمحاسبة بكل المعلومات الضرورية للقيام بعملها (المادة 14)، و إنشاء فرق عمل متخصصة مكلفة بتحضير مشاريع الآراء و التوصيات في إطار مهامه في مجال التقييس المحاسبي (المادة 13)، إضافة إلى تقسيم المجلس إلى لجان متساوية الأعضاء لتقسيم العمل و تأدية المهام بالكم و الوقت المناسبين.

ينبثق عن هذا التنظيم ثلاث مجالس وطنية (المصف الوطني للخبراء المحاسبين، و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)، و لها علاقة بالمجلس الوطني للمحاسبة و تحت رعاية وزارة المالية حسب ما جاءت به نص المادة 14 من القانون رقم 10-01، كما خص المشرع الجزائري نص المواد (03،04) لتنظيم و تحديد المهام و المسئوليات لكل مجلس.

2- التطور التاريخي لمهنة التدقيق في الجزائر:

تعتبر الجزائر من أواخر الدول التي تبنت معايير التدقيق حيث إتسمت بنوع من اللاتنظيم و عدم وجود ضوابط و حدود لممارسة المهنة، بدليل أنه لم يعاد النظر في النصوص التشريعية المتعلقة بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد من سنة 1991 إلى غاية 2010، فالقوانين المعمول بها سابقا فرنسية منها قانون 1945/09/19 و الذي تضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين و الذي إستمر العمل به حتى بعد الإستقلال، و الجدير بالذكر أن جل القوانين الفرنسية بقيت سارية المفعول الى غاية سنة 1975، و هي السنة إلى صدر فيها القانون التجاري، في مقابل ذلك تم إصدار قوانين سنة 1970 تلزم به المؤسسات الوطنية في ممارسة الرقابة

ملاحظة: المراسيم المذكورة أعلاه هي المراسيم رقم ،24،25،26،27،28 الصادرة بتاريخ 27 يناير 2011.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010.

على حساباتها، أي أن تنظيم التدقيق في الجزائر بدأ منذ سنة 1969 بموجب الأمر 69-107 المؤرخ في 31/12/1969 المتعلق بقانون المالية 1970، حيث أشار إلى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الإقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها، و أوجب على وزير المالية و التخطيط في ذلك الوقت بتعيين محافظي الحسابات في المؤسسات الوطنية و في الهيئات العمومية الوطنية ذات الطابع الصناعي و التجاري بهدف التأكد من صحة حساباتها، ثم جاء مرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 الذي يحدد واجبات و مهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية و المختلطة، و منذ هذا التاريخ توالت التعديلات إلى غاية صدور قانون جديد لينظم مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد كذلك يلغي أحكام القانون 91-08 المنظم للمهنة و هو القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 أكتوبر سنة 2010، و كان الهدف من هذا التغيير هو فرض رقابة على المهنيين الممارسين لهذه المهنة و تحسين أدائهم من خلال إجراء العديد من التربصات المتعلقة بهذا الشأن.

من أجل ضمان جودة المعلومات المحاسبية، أصدر المجلس الوطني للمحاسبة المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية للتأكد من إمتثال المؤسسات الإقتصادية للمعايير و المبادئ المحاسبية، من أجل إرساء الشفافية و المصداقية على بياناتها، و تحديد أشكال جميع المهام و المسؤوليات التدقيقية سواء كانت قانونية أو تعاقدية، و قد تم إصدار معايير التدقيق على ثلاث دفعات، فالإصدارات الأولى تضمنها المقرر رقم 002 والمؤرخ في 04 فيفري 2016، أما الإصدار الثاني تضمنها المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، و الإصدار الثالث و الأخير حسب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017.

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات على الهيئات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.

لم يكن الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر على الهيئات المشرفة على المهني المحاسبية إصلاحا إداريا يرمي إلى تغيير الهيئات المهنية إداريا فحسب، بل تعدى ذلك فهناك الكثير من الدلالات التي تبين أن الإصلاح كان له بعدان إشرافي و رقابي في نفس الوقت، فمن ناحية الإشراف

نفس المرجع السابق.

نظم الإصلاح كل مهنة من المهن المحاسبية الهيئة المشرفة عليها، و من الناحية الرقابية تعتبر الهيئات كسلطة مراقبة لكل الأعمال التي يقوم بها أصحاب المهن، كل هذا من أجل ضمان أداء جيد في الخدمات المحاسبية مما سينعكس إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية، و من بين تلك الدلالات ما يلي: [1]

1- السهر على حسن تطبيق النظام المحاسبي المالي:

بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر بعد تحولها إلى إقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية، و فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص، و تحرير الأسعار و إنشاء بورصة الجزائر، أصبحت بحاجة إلى معايير محاسبية و تدقيقية متوافقة مع المعايير الدولية ليتماشى مع التغيرات على الساحة الدولية، بإعتبار أن النظام المحاسبي المالي جاء من أجل ضمان إطار تصوري يستجيب لمتطلبات السوق و التي تقتضي ضرورة توفير قوائم مالية للأطراف ذات الصلة خاصة منهم المستثمرين و المقرضين، لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية و مالية ذات جودة عالية، أي أنها تكون دقيقة و بصورة واضحة و صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

2- تقييم التقارير المالية الصادرة عن الكيانات:

يعرف التقرير على أنه خلاصة ما توصل إليه المدقق من خلال مراجعة و التعرف على أنشطة المؤسسة و فحص الأدلة و المستندات و الإستفسارات و الملاحظات، و هو عبارة عن وثيقة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد للمدقق على القوائم المالية و يرجع إليها لتحديد مسؤولية المدقق، و عرفت كذلك على أنها المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة و يعمل التقرير لتوصيل رسالة مكتوبة إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة.

و نظرا لأهمية التقارير المالية بإعتبارها الوعاء الحاوي للمعلومات المحاسبية، و حرصا من السلطات على ترسيخ مبدأ الشفافية و مصداقية المعلومات الواردة فيها، حملت الهيئات المشرفة على المهن هذا

(1)- شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواود، الجزائر، 2008، ص 19.

كله في مجرى واحد و هو الحصول على معلومات محاسبية تتسم بالجودة و قابلة للمقارنة بين جموع المؤسسات الإقتصادية الأخرى.

و لقد أصدر المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 2013/06/24 منشور إلى المحاسبين و المراجعين، و الذي حدد فيه أنواع و محتوى التقارير التي تعد من طرف المدقق أثناء قيامه بعملية المراجعة للعمليات المحاسبية، و لقد إحتوى المنشور على (15) فصل و هي كالآتي:[1]

- الفصل الأول: معيار حول تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية.
- الفصل الثاني: معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدمجة.
- الفصل الثالث: معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.
- الفصل الرابع: معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي ل (05) أو (10) تعويضات.
- الفصل الخامس: معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- الفصل السادس: معيار التقرير حول تطور نتيجة الخمس (05) سنوات الأخيرة و النتيجة حسب السهم و حسب الحصة الاجتماعية.
- الفصل السابع: معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- الفصل الثمن: معيار التقرير حول إستمرارية الاستغلال.
- الفصل التاسع: معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.
- الفصل العاشر: معيار التقرير المتعلق حول عملية رفع رأس المال.
- الفصل الحادي عشر: معيار التقرير المتعلق بعملية خفض رأس المال.
- الفصل الثاني عشر: معيار لتقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
- الفصل الثالث عشر: معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.
- الفصل الرابع عشر: معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
- الفصل الخامس عشر: معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.

إن عملية تحديد و توحيد التقارير الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية و حتى محتوى و الشكل العام

(1)- Arrêté du 24 juin 2013, Fixant les Normes des Rapports des Commissaires Aux Comptes, journal n° 24, du 30 Avril 2014.

للتقارير سيسمح بتوحيد الممارسات المحاسبية، و سيسهل أكثر في عملية المقارنة و الإفصاح بين تلك التقارير و يساهم بشكل أكبر في تحقيق معلومات محاسبية تتسم بالجودة، إذ يتمتع مجلس المحاسبة بإختصاصات واسعة في مجال الرقابة و تتمثل مهامه على وجه الخصوص في تدقيق شروط الهيئات، الموارد، و الوسائل المادية، و الأموال العامة التي تدخل في نطاق إختصاصه و في تقييم تسييرها، و في التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية و المحاسبية للتعليمات و القوانين المعمول بها.

المطلب الرابع: تقييم الإصلاحات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.

لقد تناولت أدبيات محاسبية كثيرة على أن النظام المحاسبي المالي قد تبنى المعيار رقم (01) لذلك رأيت أنه من الضروري التطرق إلى هذه النقطة لتغيير كلمة تبني بكلمة توافق و سأحاول من خلال الفقرات التالية من توضيح درجة التوافق، و الإشارة للأثر الذي سيلقيه النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، و توضيح مدى قدرته على تقديم قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية و المصداقية من خلال تحليل مدى توافقه مع معيار المحاسبة رقم (01) القوائم المالية ذات الغرض العام، و كذا مع مدى توافقه مع معيار المحاسبة رقم (07)، المتضمن جدول التدفقات النقدية لما له من أهمية في تقديم معلومات للأطراف ذات المصلحة.[1]

1- مدى التوافق مع المعيار المحاسبي (01):

يغطي معيار المحاسبة رقم (01) القوائم المالية ذات الغرض العام، و يبدأ المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم و طريقة عرضها، و ذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية و إحترامها لخاصية المقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية، و المقارنة بين القوائم المالية مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، و حتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات ملائمة و ذات مصداقية و موثوقية، و نظرا لهذه الأسباب و لأسباب إقتصادية أخرى نجد أن للنظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المنبثقة عن المعايير المحاسبية مع وجود إختلافات في التسمية فقط، و الجدول التالي يوضح أوجه المقارنة بين النظام المحاسبي و معايير المحاسبة.

(1)- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 49-51.

الجدول رقم (06): درجة توافق النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي رقم (01)

البيان	(IAS/IFRS)	SCF
القوائم المالية	قائمة المركز المالي	الميزانية
	قائمة الدخل	حساب النتائج
	قائمة التدفق النقدي	جدول سيولة الخزينة
	قائمة التغير في الحقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
	الإيضاحات و الجداول الإضافية	الملحق (ملاحظات و تفسير الطرق المحاسبية المستعملة)
مستعملو القوائم المالية	المستثمرون	مستثمرون
	المقرضون	مقرضون
	الموردون	
	العملاء	
	الحكومة و المجتمع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي.

بناءا على الدراسات و الأبحاث السابقة التي تبنت معالجة المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة، و الذين أكدوا في نتائجهم أن عرض البيانات المالية وفق ما أقرتها المعايير المحاسبية، يعد أحد أولويات النظام المحاسبي المالي، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي و معروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و إمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة، و هذا ما نجده مثلا في الميزانية و التي أعطت المعايير المحاسبية الحرية في شكل إعدادها مع الحفاظ على الحد الأدنى من العناصر الأساسية، و يشجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على نشر أي معلومات تؤد إلى إفصاح أكثر شفافية و تسهيل قراءة القوائم المالية التي تساعد المستثمرين و غيرهم في إتخاذ القرارات الملائمة، و كذلك الحال حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي و الذي تميز بالعرض المزدوج لنتائج المؤسسات إضافة إلى إحتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي توافق في تخصيص نفس الخصائص الواردة في المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية. [1]

(1)-Salem Naitouabbas**, les normes IAS & IFRS pour une meilleure gestion comptable**. Bulletin Mensuel de la caisse nationale d'assurance chômage, N 33, Janvier/ Février/ Mars 2008, P 06.

2- مدى التوافق مع المعيار المحاسبي (07):

نجد أن النظام المحاسبي المالي توافق في إعداد جدول سيولة الخزينة على غرار باقي القوائم المالية لها من أهمية في تقديم معلومات للأطراف ذات المصلحة، و توفيره للعديد من الإجابات للأسئلة التي تطرح حول نشاط المؤسسة، حيث أصبحت جدول سيولة الخزينة جزءا متمما للقوائم المالية، و مما سبق يمكن إستخلاص أهمية جدول التدفقات النقدية كقائمة مالية أساسية في: [1]

- تقييم الإستثمارات في سوق رأس المال، إذ تؤثر قدرة الوحدة الإقتصادية في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات و الفوائد، و من ثمَّ في القيمة السوقية للإستثمارات.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة و جوهرية لكل من المستثمرين و الدائنين و المقرضين و تمكنهم من تقييم مقدرة المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي في المستقبل.
- التنبؤ بالفشل المالي، تزايدت الطلبات على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي و الإفلاس، خصوصا بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الإعسار و الإفلاس التي لحقت ببعض المؤسسات، خاصة العمومية منها نظرا لدخول الإقتصاد الوطني في حالة من الركود و نقص السيولة في الخزينة العمومية و توقف العديد من مشاريعها و الذي جعل المستثمر يعيش في دوامة اللاتأكد.
- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة.
- تقييم قدرة المؤسسة في خلق تدفقات نقدية إيجابية.
- تقييم قدرة المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها، و مقدرتها على دفع توزيعات الأرباح، و حاجتها إلى التمويل الخارجي.[2]

---

(1)- قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، 2015.

(2)-Salem Naitouabbas, **les normes IAS & IFRS pour une meilleure gestion comptable**, même source précédente, p 09.

خلاصة الفصل الأول:

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها، حجمها، أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات)، و تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الإقتصادي، و بذلك فإن الهدف من توفير و تقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات، و كذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا أو تقليل حجم التباين في الخيارات.

لكي تتحقق جودة المعلومة المحاسبية يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خصائص أساسية و أخرى ثانوية، فالخصائص الأساسية و التي تتمثل في الملاءمة و الموثوقية، فمن خلال الأولى يتحقق التوافق بين معد المعلومة المحاسبية و إحتياجات المستخدمين لها، و من خلال الثانية تصبح المعلومة المحاسبية تتميز بالمصداقية و إمكانية الإعتماد عليها، أما الخصائص الثانوية و التي لها أهمية لا تقل عن سابقتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية فعدم توافر الخصائص النوعية يعتبر من أهم أسباب فشل كثير من القرارات الإدارية و القصور في الموازنات التخطيطية و في الرقابة و تقييم الأداء، حيث يطلب صناع القرار على إختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في عملية إتخاذ القرارات و تنظيم الأنشطة و تخطيطها و الرقابة على التنفيذ، و هناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار و كمية و تكلفة المعلومات التي بجب توفيرها.

المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر إقتصادية و موجهة أكثر نحو قياس الأداء، و تهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما أن إحترام مبدأ أولوية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنموذج المحاسبي لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة، و مفهوم الصورة الصادقة و الحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ و قواعد و سياسات محاسبية سليمة و لا تحتمل الغموض و العيوب، و هذا ما يؤكد الصورة الصادقة و يعكس الجهود الجزائرية المبذولة في سبيل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: مسؤوليات محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية.

تمهيد:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، و تصنيفها، و تقييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية". يجب أن "تعرض الكشوف المالية بصفة وفية للوضعية المالية و نجاعة الكيان و كل تغير يطرأ على حالته المالية و يجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملات الكيان و أثار الأحداث المتعلقة بنشاطه". الأسطر الأولى السابقة عبارة عن نص المادتين (03) و (26) على التوالي من القانون رقم 07-11 المؤرخ سنة 2007 و الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، لنأكد ما سعى إليه المشرع الجزائري منذ سنوات عديدة للإنتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي.

إهتمت الجهات العلمية و المهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي و الذي أخذ حصة الأسد من مواد قانون النظام المحاسبي المالي لما له من أهمية في تحقيق جودة القوائم المالية، بمعنى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى إحداث تغييرات جودة الإفصاح المحاسبي و بالتالي على محتوى و شكل القوائم المالية الأساسية و ملحقاتها لتتوافق مع التغيرات المالية و المحاسبية، و جعل هذه القوائم تتوافر على الخصائص النوعية لتحقيق الفائدة الإعلامية القصوى لمستخدميها القائمة على أساس الموثوقية و المصداقية و على عقد المقارنات الزمانية و المكانية لتحقيق فعالية و كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة و على المستوى الوطني، و في هذا السياق نهدف ضمن هذا الفصل إلى تحليل متطلبات العرض و الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و مسؤوليات محافظ الحسابات في إضفاء صفة الموثوقية في بياناتها، و بالتالي نتناول ضمنه المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثاني: القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: عرض القوائم المالية و متطلبات الإفصاح وفقا للنظام المحاسبي المالي
- المبحث الرابع: تطور الأهداف العامة و مسؤوليات محافظي الحسابات عند تدقيق البيانات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

لاشك أن هناك إتفاق عام بين المحاسبين على أن التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة و أنها ليست غاية في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة لإمداد المستفيدين منها بالمعلومات الملائمة التي تساعدهم على إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، غير أن هذا الإتفاق لا يخلو من الكثير من الفرعيات و الأطروحات التي تتطلب المناقشة و إلقاء الضوء عليها، و لعل من أهم هذه الأطروحات:

- ماهية القوائم المالية، و ما هو الفرق بينها و بين التقارير المالية؟
- ما هي محتويات التقارير المالية؟
- ماهي الطرق المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية؟
- من هم الأطراف المستفيدة من التقارير المالية؟
- ماهي أهداف التقارير المالية ؟ و مدى المنفعة منها؟

و سوف يتناول هذا المبحث الأطروحات السابقة على النحو الوارد في الصفحات التالية:

المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية.

إنّ مصطلح قائمة في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه، و بذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلانا يعتقد بصحته و يتم توصيله بإستخدام القيم النقدية و عندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية و التي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة و العمليات المالية، و تعتبر القوائم المالية السنوية للمؤسسات تلك القوائم المعدة لفترة زمنية مدتها إثنا عشر شهرا (12)، أمّا القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن عام (ثلاثة أو ست شهور) يطلق عليها القوائم المالية المرحلية أو الدورية و تكون ذات فائدة عالية لأن تلك القوائم المالية و التي غالبا ما تعد في صفحات قليلة تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو آلاف الصفحات التي تتكون منها السجلات و الدفاتر المحاسبية التفصيلية،[1] و يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية و هي:

(1)- أمين احمد السيد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 77.

القوائم المالية هي: "الوسائل التي بموجبها تنقل من الإدارة إلى أطراف معنية، صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية"[1]. و تعرف كذلك على أنها: "الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات و تسجيلها لتظهر في النهاية على شكل مجموعة من القوائم، و هذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للحصول على المعلومات و النتائج للإستفادة منها في إتخاذ القرارات و الحكم على نتائج عمليات المؤسسة و تقييم مركزها المالي".[2]

و في تعريف أخر "تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة تمكن من تلبية إحتياجات العديد من المستخدمين، مع التركيز على إحتياجات المستخدمين المباشرين الذين ليس لديهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية و هم المستثمرون و الدائنون".[3]

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، و تشمل حسب ما جاء في نص المادة 25 من القانون رقم 07-11 "تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل، و تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

يحدد محتوى و طرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم".[4]

---

(1)- محمد محمود عبد المجيد، عاطف العوام، **المحاسبة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 132.

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية، محاسبي، مالي، ائتماني**، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 14.

(3)- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص2.

(4)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11، نفس المرجع السابق.

تضاف إلى مجموعة القوائم المالية البعض من المعلومات المالية، و التي يتم تقديمها من خلال التقارير المالية، إما لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية و الحكومية أو لأن إدارة المؤسسة ترغب في الإفصاح عنها إختياريا، فالتقارير المالية تشمل بخلاف القوائم المالية العديد من الأشكال مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة الموجه للمستثمرين المحتملين، أو توقعات و تنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي و المستقبلي، و أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة، و مشاركتها في التنمية الإقتصادية مثل حل المشاكل الإجتماعية من بطالة، مكافحة التلوث، و قضاء إلتزاماتها إتجاه الدولة.

و عليه يوضح الشكل رقم (14)، أن هناك معلومات أخرى بخلاف المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مثل المعلومات التي تنشر عن المؤسسات بالإصدارات المتخصصة و التنبؤات الخاصة بمحللي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية و أسعار الأسهم و كذلك المعلومات عن أسعار الفائدة و غيرها من المتغيرات الإقتصادية، و تعتبر دائرة إختصاص الجهات المهنية منصبة على المعلومات التي تحتويها القوائم المحاسبية سوآءا التي تلتزم المؤسسات بإعدادها أو المعلومات التي تنشرها إدارة المؤسسة إختياريا. [1]

بناء على ما تقدم، نستنتج أن القوائم المالية هي من أكثر التقارير المحاسبية أهمية بإعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية، و تعد هذه القوائم بطريقة موجزة تعكس من خلالها تاريخا مستمرا من العمليات و الأحداث المؤثرة في المؤسسة معبرا عنها بوحدات نقدية، و قد ظهر مفهوم الإستخدام العام للقوائم المالية الذي يقوم على أساس أن كل الأطراف الداخلية و الخارجية تجد حاجاتها من المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات و لم يخص فئة معينة بإمكانية إستخدام البيانات المحاسبية لإتخاذ القرار، و قد غطى هذا المفهوم القصور الذي ظهر في "مفهوم إتخاذ القرار" الذي يخص فئة المستثمرين فقط بإمكانية الحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية التنبؤ بالمستقبل، هذا و يجدر التنبيه أن البعض من المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق التقارير المالية و ليس القوائم المالية، فالتقارير المالية تمثل مفهوم أشمل من القوائم المالية، إذ أنها تشمل بالإضافة إلى القوائم المالية كل من الأشكال الأخرى للإفصاح. [2]

ملاحظة: إعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) مصطلح الكشوف المالية كبديل لمصطلح القوائم المالية.

(1)- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المرجع السابق، ص 13.

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية، محاسبي، مالي، ائتماني**، المرجع السابق ذكره، ص14

1) التفرقة بين التقارير المالية و القوائم المالية:

قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية و التقارير المالية، حيث يمثل كلا منهما مخرجات النظام المحاسبي، فضلا عن أن كليهما يعد وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية، و هذا يعني أن التقارير المالية مكملة للقوائم المالية و مفصلة للمعلومات الواردة بها. [1]

مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية و لكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية، فهي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية و ليس من خلال القوائم المالية الرسمية و السبب في ذلك كون أن القوائم المالية تخضع لقواعد صارمة و تنظيمية، و بالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية فإنها تتخذ أشكالا مختلفة و تتعلق بموضوعات عديدة فهي قد تشمل معلومات مالية و غير مالية، نشرات و تقارير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، و الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، و وصف للخطط و التوقعات، و كذلك التأثير البيئي أو الإجتماعي لأعمال المؤسسة، و منه نصل إلى أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية[2] لأن التقارير المالية تعطي معلومات ذات صلة عن أعمال المؤسسة و أدائها إضافة إلى توقعات الأداء في المستقبل، و يبدأ التقرير عادة بكلمة رئيس مجلس الإدارة يلخص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة الماضية، ثم يورد بعد ذلك التوقعات و الأهداف المستقبلية العامة للمؤسسة في العام المقبل، بخلاف القوائم المالية و التي لا تتعدى محتوياتها لغة الأرقام، فإن التقرير المالي يشتمل على فصول عدة تحتوي على نصوصاً مطولة و صوارٍ و منحنيات توضيحية تشرح أعمال المؤسسة، أخيرا يجدر ذكر أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع خارجي مستقل (محافظ الحسابات) بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة و تحت مسئوليتها.[3]

(1)- Financial Accounting Standard Board (FASB), SFAC, N° 01, p 05.
(2)- Capital Market Authority. Available at: www.cma.org.sa.
(3)- Kieso, D. and J. Weygandt, **Intermediate Accounting**, Ninth edition, John Wiley Sons Inc, New york, 1998, p 35.

و الجدير بالذكر أن ما يمكن الوصول إليه في النصوص المكتوبة في التقارير المالية ربما تختلف عن ما توحي به أرقام القوائم المالية، فعلى سبيل المثال قد تعرض المؤسسة في تقريرها عن قوائمها المالية ما يتضمن تحقيقها لزيادة في الأرباح خلال العام المنصرم، و ستكون هذه بلا شك أخبارا سارة عن المؤسسة،[1] غير أن المستثمر قد يجد من خلال قراءته للنص العام في التقرير المالي أو في بعض الهوامش في آخر التقرير بأن تلك الزيادة كانت بسبب أرباح غير تشغيلية مثل بيع أرض تملكها المؤسسة، أو أسهم مؤسسة أخرى ساهمت المؤسسة في تأسيسها و الذي قد لا يتكرر مرة أخرى في العام المقبل، لذا فإن إحدى فوائد قراءة التقرير المالي معرفة مدى توافق النص مع الأرقام المالية الواردة، و التثبت من أنهما يقدمان صورة واضحة متطابقة حول أداء المؤسسة الحالي و إنعكاسه على توقعاتها المستقبلية، لذا فإن التقرير المالي يشتمل عادة على الجوانب الآتية[2]:

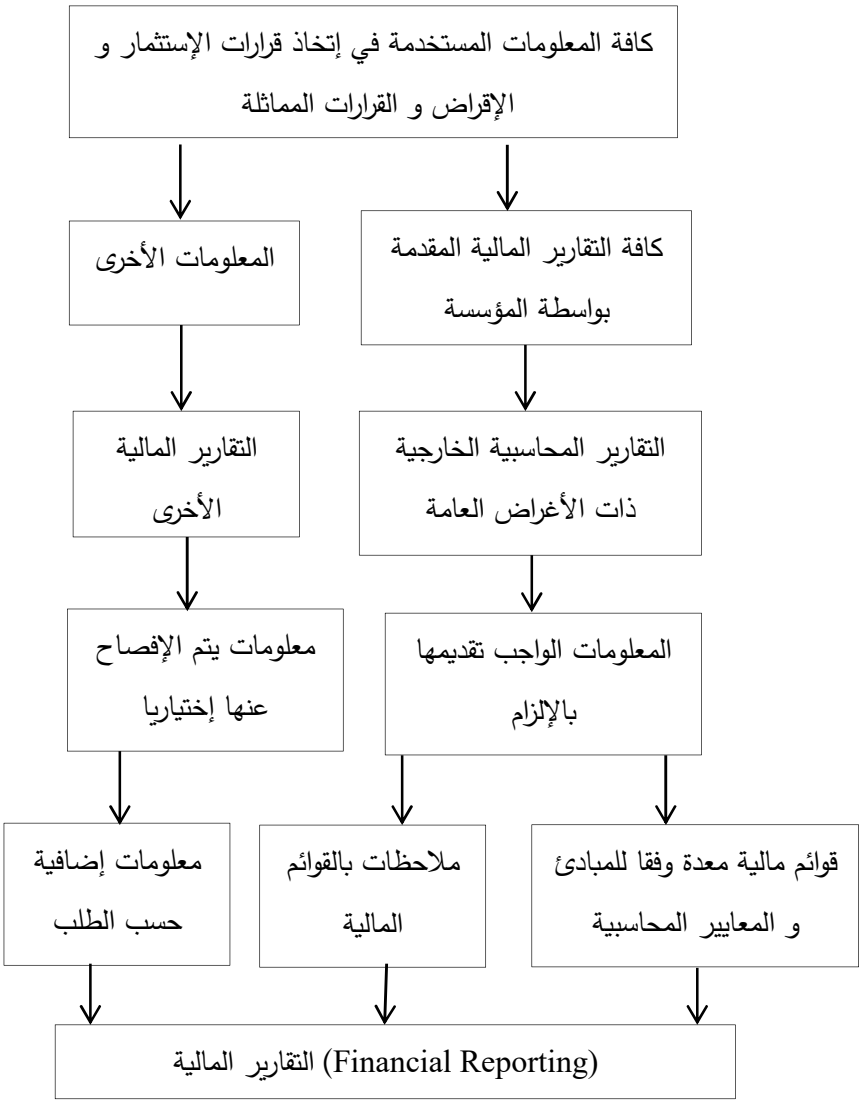
- مقدمة توضح الفلسفة العامة للشركة في إدارتها لنشاطها التجاري.
- نظرة شاملة أو تقارير مفصلة حول كل جزء من عمليات المؤسسة.
- لمحة عن الجوانب المالية للمؤسسة، و تشمل صافي الدخل و المبيعات، و ربح السهم، و القيمة السوقية المؤسسة.
- قائمة الميزانية التي تظهر أصول و خصوم الشركة و حقوق مساهميها في نهاية العام مقارنة بالعام السابق.
- حساب النتائج التي توضح ربحية المؤسسة شاملا ذلك الحديث عن عوائد و مصاريف العام المنصرم مقارنة بالأعوام السابقة.
- جدول سيولة الخزينة التي توضح التدفق النقدي من و إلى المؤسسة خلال العام مقارنة بالأعوام السابقة. [3]

(1)- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، مرجع سابق ذكره، ص21.

(2)- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 15.

(3)- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 39.

شكل رقم (14): القوائم المالية و التقارير المالية



المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ملاحظة: هناك دائما حافزا قويا لإدارة المؤسسات الناجحة لكي تنشر إختياريا معلومات عن الأداء الحالي و المستقبلي، لكي تفصح عن ما يميزها عن المؤسسات المنافسة في نفس القطاع.

و نظرا لوجود عديد من مجموعات المستخدمين الحاليين و المحتملين و الذين يكون لديهم نماذج إتخاذ قرارات مختلفة و متنوعة، فإن إحتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة و متنوعة و هو ما يؤثر على طريقة إعداد القوائم المالية و إختيار بين الطرق المحاسبية، و لهذا السبب، تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية إحتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز

على إحتياجات المستخدمين المباشرين و الذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية و هم المستثمرون و الدائنون. [1]

و عليه يمكن تقسيم التقارير المالية حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

- التقارير الداخلية: معدة للإستخدام الداخلي، توفر معلومات داخلية تفصيلية تخدم الجهات الإدارية العليا بالمؤسسة، مثل قوائم التكاليف التاريخية و المعيارية و بيان الإنحرافات و تحليلها، الموازنات التخطيطية لمختلف الأنشطة، تقارير دورية عن الإنتاج و المبيعات و المصروفات.
- التقارير الخارجية: معدة للإستخدام الخارجي كقائمة الميزانية، و حسابات النتائج، و جدول سيولة الخزينة، و جدول تغير الأموال الخاصة، و الملحق. [2]

2) عناصر التقارير المالية:

كما ذكرنا سابقا، التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات تعتبر مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي و المستفيدون الآخرون، فهي الإطار العام و الأوسع الذي يضم العناصر الآتية:[3]

أ. القوائم المالية: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:

- قوائم مالية أساسية: و هي القوائم التي يتعين على المؤسسات أن تقوم بإعدادها و الإفصاح عنها طبقا لأحكام القانون 07-11 في المادة رقم 25.
- القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية: هي قوائم تعد بشكل إختياري من قبل المؤسسات بناء على ظروف معينة، مثل: القوائم التفصيلية للبنود الإجمالية التي وردت في القوائم الأساسية.

ب. المعلومات الإضافية: تعد المعلومات الإضافية كجزء من البيانات المالية، توضح للمستخدم بشكل تفصيلي بعض المعلومات المفيدة و المتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية، و تشمل المعلومات

(1)- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 297.

(3)- Conseil National de la Comptabilité (CNC), Note méthodologique de première application du SCF, Ministère des finances. Disponible sur le site : http://www.cnc.dz

الإضافية على البنود الآتية: [1]

- السياسات المحاسبية: توضح من خلالها المؤسسة السياسات المحاسبية التي إتبعتها عند إعدادها للقوائم المالية مثلا: طرق الإهتلاكات المستخدمة، طرق تقييم المخزون، السياسات المستخدمة في إستنفاذ الأصول غير الملموسة، و السياسة المتبعة من قبل المؤسسة في إعتبار الإيراد متحققا، كما يجب على المؤسسة أن توضح أثر لكل تغيير يطرأ على هذه السياسات في حال وقوعه.
- الإلتزامات الطارئة أو المحتملة: ترتبط هذه الإلتزامات بأوضاع و ظروف قائمة فعليا كالدعاوى القضائية ضد المؤسسة، أو الخسائر المحتملة عن عقود شراء غير قابلة للإلغاء، حيث يكون إحتمال الحكم على المؤسسة شبه مؤكد، و يجب الإعتراف بهذه الخسائر و تحميلها للفترة المالية في حالة إمكانية حدوث هذه الخسائر بدرجة عالية مع إمكانية قياسها بشكل يمكن الإعتماد عليه، و في حال عدم توفر هذين الشرطين كأن يصاحب هذه الإلتزامات حالة من عدم التأكد حول قيام الإلتزام من عدمه، أو حول قيمة الإلتزام و تاريخه و قياسه، فإن هذه الإلتزامات يتم الإفصاح عنها في شكل ملاحظات ضمن ملحقات القوائم المالية.

ت. تقرير محافظ الحسابات: تحتوى التقارير السنوية للمؤسسات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، حيث يقوم بالإفصاح عن نتيجة فحصه للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات الواردة فيها و مدى تمثيلها لواقع المؤسسة عن فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المدقق بإبداء رأيه حول مدى توافق إعداد القوائم المالية مع المبادئ و المعايير المحاسبية، و عليه يمكن للمستخدمين الوثوق و الإعتماد على التقارير المنشورة بناء على التقرير الذي يقدمه محافظ الحسابات بصفته طرفا محايدا في المؤسسة. [2]

ث. تقرير مجلس الإدارة: يقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، و المركز المالي و التسويقي للمؤسسة، و معلومات حول حجم المبيعات و نموها و تطورها، و المشاريع التي أنجزتها المؤسسة

ملاحظة: ترك المشرع الجزائري حرية تحديد طرق اعداد الكشوف المالية للمؤسسة وفق ما نصت عليه نص المادة 03 من القانون رقم 07-11.

(1)- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، نفس المرجع السابق.

(2)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة**، نفس المرجع السابق.

خلال العام و ما تنوى إنجازه في العام القادم، و بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية.

3) أهداف القوائم المالية:

تشتق أهداف التقارير المالية من إحتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية، و هي غالبا ما تسمى قوائم مالية ذات الغرض العام (General Purpose Financial Statement) نظرا لأنها تعد لخدمة جميع المستخدمين الخارجيين، و هو الأمر الذي يصعب من مهمة وضع أهداف واضحة للتقارير المالية فلا شك أن هذه المهمة قد تكون أيسر فيما لو كان لكل المستخدمين الخارجيين نفس الإهتمامات و المصالح و إن كان ذلك غير ممكن من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال: البنك الذي يقوم بفحص القوائم المالية بغرض الموافقة على منح قرض، تنصب إهتماماته أساسا على العناصر التي تتعلق بإظهار مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، في حين أن المستثمر أو المالك يهتم أساسا بالمقدرة الكسبية للمؤسسة و التي تمكن المؤسسة من القدرة على البقاء و الإستمرار.[1]

و نظرا لهذه الأسباب تعددت محاولات تحديد أهداف القوائم المالية إلى حين إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار رقم (01) مبينا أهداف التقارير المالية، كما أصدر المعيار رقم (02) متضمنا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (و التي سبق لنا شرحها في الفصل السابق)[2]، أما على الصعيد المحلي فقد حدد النظام المحاسبي المالي هذه الأهداف في نص المادة رقم 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 و التي تنص: "يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعيتها و ضمن إحترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة و تغير الوضعية المالية للكيان". لذلك سنحاول التطرق لأهم الأهداف التي سطرت على الصعيدين العالمي و المحلي على النحو الآتي:

أ. **الأهداف الرئيسية للتقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية:** تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

---

(1)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص26.

(2)- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 44-45.

- توفير معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية و الإئتمانية: يجب أن يتم إعداد التقارير المالية بشكل يمكن من خلاله توفير معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين الحاليين و المرتقبين و مختلف المستخدمين التي تعينهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.
- توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: يجب أن تساعد التقارير المالية مختلف المستخدمين على تقدير مقدار و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية و درجة التأكد من حدوثها، و ترتبط التدفقات النقدية إرتباطا وثيقا بقدرة المؤسسة على توفير نقدية من إيراداتها الجارية لمواجهة إلتزاماتها عند إستحقاقها و كذا الإحتياطات النقدية الأخرى.
- توفير معلومات عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة و المتطلبات المترتبة على هذه الموارد: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الإقتصادية للمؤسسة و الإلتزامات التي عليها لمساعدة المستثمرين و الدائنين على تحديد نواحي القوة و الضعف و كذا تحديد المقدرة المالية و إحتمالات مواجهة حالات العسر المالي.[1]

ب. **الأهداف الفرعية للتقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية:** تسعى القوائم المالية إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

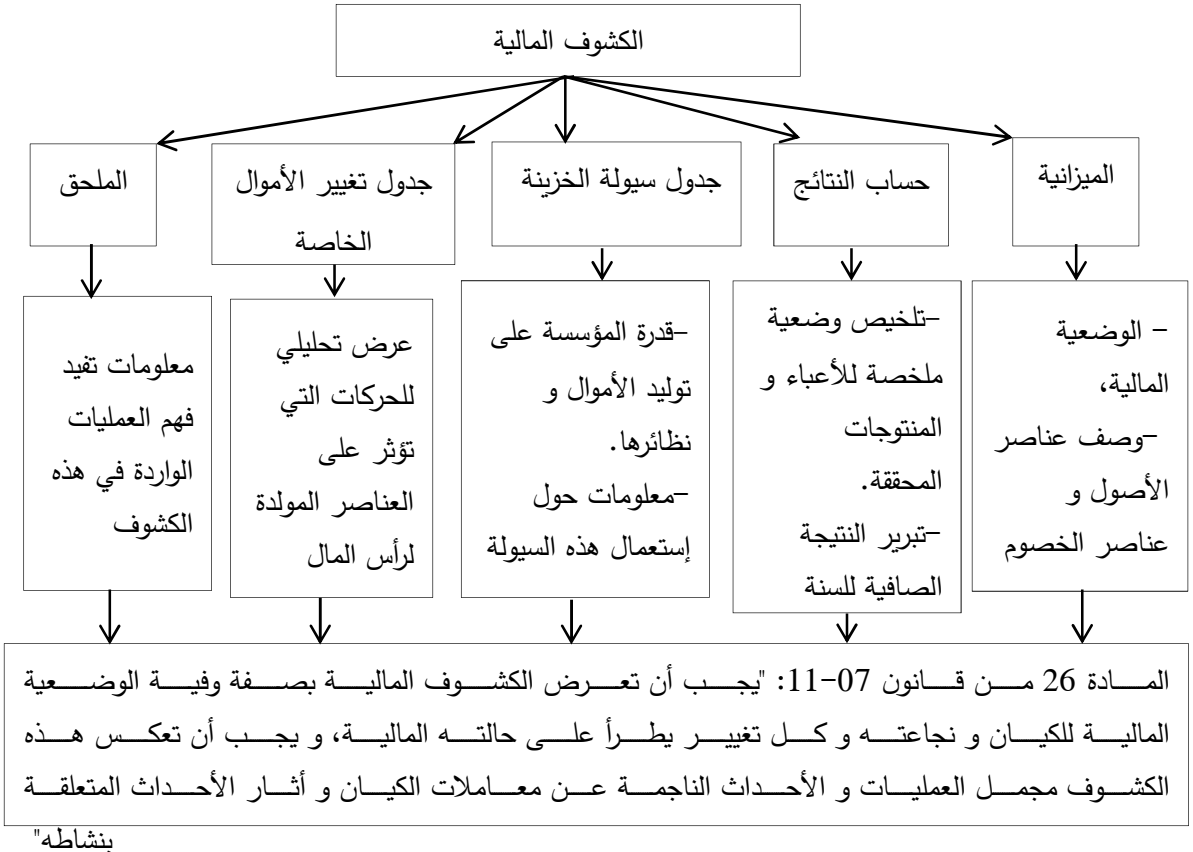
- توفير معلومات حول تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة، و يعتمد هذا التقييم على مقاييس صافي الربح و مكوناته. كما يمكن أن يستخدم المستثمرون و الدائنون المعلومات المحاسبية عن الماضي في تقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة.
- توفير معلومات تساعد على قياس درجة سيولة الأموال، بمعنى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال و أوجه إستخداماتها.
- توفير معلومات تفيد في تقييم درجة الكفاءة الإدارية و تقييم الأداء، و ذلك من خلال تقييم قدرة الإدارة على تنفيذ مسئولياتها التي وكلها لها المساهمون في تخطيط موارد المؤسسة و الرقابة عليها و كيفية إستخدامها الإستخدام الأمثل.
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات و تفسيرات الإدارة، و إيضاح الإفتراضات التي إستخدمت في إعداد الحسابات.

(1)- Qualitative Characteristic of Accounting Information, Statement of financial Accounting Concept N° 2, (Stamford, conn: FASB, May 1980), p 10.

من خلال دراسة أهداف القوائم المالية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB)، نستنتج أن القائمة رقم (SFAC N°1)، تشير إلى أن التقارير المالية هي بمثابة مصدر للمعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات من جهات أخرى، و بناء على ذلك فإن الأهداف التي يقدمها بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (01)، هي أهداف موجهة للغرض العام يتم فيها التركيز على إحتياجات المستخدمين الخارجيين الذين لا تتوافر لديهم سلطة الحصول على المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المؤسسة، كما تساعد هذه الأهداف على تسهيل الإستخدام الكفء للموارد المحدودة و تحقيق كفاءة الأسواق المالية.

ت. **أهداف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي** (SCF): يمكن توضيح أهداف الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (15): أهداف الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF).



المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11، و المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المواد رقم 33.34.35.36.37، و القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 المتعلق بعرض الكشوف المالية.

نلاحظ من الشكل رقم (15) أن النظام المحاسبي المالي (SCF) إهتم بتلبية إحتياجات مختلف المستخدمين و ذلك من خلال إلزام المؤسسات بضرورة إعداد كشوف مالية تعرض بصدق وضعيتها المالية و التصريح عن كل تغيير يطرأ على حالتها المالية، و عرض تحليلي للحركات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالإضافة إلى إعداد الملحق الذي يتضمن كل معلومة ذات أهمية لفهم عمليات الكشوف المالية، و هذا المفهوم يشمل حتى المؤسسات الصغيرة حيث ألزم المشرع الجزائري من خلال المواد (05.22.43)، من هذا النوع من المؤسسات و التي تستجيب لشروط النشاط و رقم الأعمال و عدد المستخدمين إلى محاسبة مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة، و الغرض منها هو إعداد الكشوف المالية و المتمثلة في وضعية نهاية السنة المالية، حساب النتائج السنة المالية، و جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية. و هذا لزرع ثقافة التصريح الصادق حتي في أوساط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حتى و لو لم تكن تخضع هذه المؤسسات لنفس التقييم الذي تعامل به المؤسسات الكبرى المدرجة في بورصة الجزائر.[1]

إستنادا على ما سبق نستنتج أن، المحاسبة المالية تعتبر أداة هامة من أدوات إتخاذ القرارات ترتكز أهميتها على المعلومات التي تقدمها في شكل تقارير و قوائم مالية تهدف إلى توفير معلومات حول الوضعية المالية و الأداء و التدفقات النقدية للمؤسسة، و تمكن كذلك من التعرف على التغيرات في حقوق الملكية. و تعتبر في الوقت الحاضر، وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، ذلك أن الوظيفة الرئيسية للقوائم المالية و طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما تعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم، و عليه يجب تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية و تغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج و توزيع المعلومات المحاسبية

4) مستخدمي القوائم المالية و مجالات الإستخدام:

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة، و يشمل هؤلاء المستخدمين كل من الملاك الحاليين و المستقبليين، و كذلك الدائنين و الموردين، و إدارة المؤسسات، و السلطات الضريبية، و العاملين و المستهلكين، أما

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11، نفس المرجع السابق.

القسم الثاني من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هو مساعدة أو حماية الأطراف الذين لديهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة إستثماراتهم و يشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات المالية، إتحادات العمال و غيرهم.

جدول رقم (07): المستخدمين للقوائم المالية و إحتياجاتهم.

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
ا- المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة.	(1) القياس الشامل للأداء.
	أ- مقاييس مطلقة.
1- المساهمين (الحاليين و المحتملين).	ب-المقارنة مع الأهداف و المعايير.
2- الدائنين (قصيرة و طويلة الاجل).	ج-المقارنة مع المؤسسات الأخرى.
3- المديرين.	(2) تقييم أداء الادارة.
4- العاملين.	أ-الأرباح و الكفاءة في إستخدام الموارد.
5- المستهلكين.	ب-المسؤولية القانونية.
6- الموردين.	(3) التوقعات المستقبلية.
7- المنافسين.	أ- الأرباح.
	ب- التوزيعات و العوائد.
	ج-الإستثمارات.
ب-المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة.	د-التوظيف.
	(4) الحكم على المركز المالي.
1- محللي القوائم المالية و سماسرة البورصة.	أ-تقييم اليسر المالي.
2- اتحادات العمال.	ب-تقييم درجة السيولة.
3- الوكالات و الهيئات الحكومية.	ج-تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد.
4- الجهات المهنية و مصدري المعايير المحاسبية.	(5) تخصيص الموارد.
	(6) تقييم الديون و حقوق الملكية.
	(7) تقييم الإلتزام باللوائح و القوانين.
	(8) تقييم مساهمة المؤسسة الإجتماعية و خدمة البيئة و الإقتصاد القومي.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سابق ذكره، ص 16.

المطلب الثاني: السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

"يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها و إختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل"[1]. تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و المعايير المحاسبية و مدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة لاسيما خاصية المقارنة، و التي لاحظنا أن النظام المحاسبي ركز كثيرا على إلزامية توافر هذه الخاصية في القوائم المالية إذ تظهر أهمية إستخدام القوائم المالية في إجراء المقارنات بين المؤسسات الإقتصادية القائمة و المتشابهة في النشاط الإقتصادي و كذلك المقارنات داخل المؤسسة الإقتصادية نفسها شرط عدم إختلاف أسس القياس المحاسبي سواء كان على مستوى المؤسسات الإقتصادية المختلفة أم على مستوى المؤسسة الإقتصادية الواحدة. [2]

و في تكملة للمادة القانونية و التي سبق لنا عرضها في الفقرة السابقة (المادة 07، قانون 07-11)، و التي تنص أن: "يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم". و لكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس و التقييم المحاسبي و تعدد السياسات و الطرق المحاسبية و ترك الحرية للإدارة في الإختيار بين تلك البدائل المختلفة، و الإختيار بين السياسات و الطرق المحاسبية بما يتناسب و رؤية الإدارة و إمكانية تغييرها أدى ذلك إلى النظر للقوائم المالية بنوع من الشك، و بناءا عليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المؤسسة عبر الزمن و على أساس ثابت بين المؤسسات المختلفة، و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية و أية تغييرات في هذه السياسات و أثار هذه التغييرات، و يجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الإختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى و بين المؤسسات المختلفة.

كما جاء في الفصل السادس من القانون رقم 07-11 بعنوان: " تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية"،

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11، المادة رقم 7، مرجع سابق ذكره.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11، المادة رقم 6، مرجع سابق ذكره.

لوضع الإرشادات التي يجب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية و بشكل يعمل على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنها القوائم و التقارير المالية و بما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، كما حدد المعيار الحالات المسموح فيها للمؤسسة تغيير سياساتها المحاسبية، و أيضا الحالات التي لا تدخل في إطار تغيير السياسات المحاسبية وفقا لما نصت عليه المواد رقم (37-38-39).

1) مفهوم السياسات المحاسبية:

"تتمثل الطرق المحاسبة في المبادئ الإتفاقيات القواعد و التطبيقات الخصوصية المحددة في المواد أدناه، التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى لإعداد و عرض الكشوف المالية"، المادة 05 المرسوم التنفيذي رقم 08-156، و التي تبين أن الطرق المحاسبية (المعايير المحاسبية) هي عبارة عن أسس، إتفاقيات، قواعد، و ممارسات محددة تتبناها المؤسسة في إعداد و عرض القوائم المالية، و هذه المادة متوافقة تماما مع ما جاء به المعيار المحاسبي رقم (08) في الفقرة الخامسة (5).

و بالتالي نجد أن المعيارين المحاسبين يتطلبا أن يتم وصف السياسات المحاسبية المختارة و المطبقة في الإيضاحات المتمة للقوائم المالية، و يجب أن يتم وصف أسس القياس الذي تم إستخدامه و كل سياسة محاسبية قائمة تعتبر ضرورية لأغراض الفهم السليم للقوائم المالية، و إذا ما نظرنا إلى المواد القانونية السابقة نجد أنها لا توفر مزيدا من التوجيه بشأن تعريف المصطلحات الواردة فيه، و بالتالي ينبغي النظر في تحليل أعمق لتحديد طبيعة المصطلحات الواردة و هي كالآتي:

- المبادئ: يشير معنى مبادئ المحاسبة إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعداد و عرض البيانات المالية، كما هو موضح، على سبيل المثال، في الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية المحددة في الفصل الثاني من القانون 07-11، و الموضحة في نص المادة رقم 06.
- الأسس: تعني الأساس الرسمي لعرض المعلومات المالية، و في حالة وجود تقرير أعد بموجب النظام المحاسبي المالي فإنه يفترض أن يكون بالصيغة التي وردت في القرار المؤرخ في 26 يوليو لسنة 2008، الذي يتضمن الإطار الكامل في كيفية عرض الكشوف المالية، و وفقا أيضا

لمواد القانون 07-11 و المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مما يعني الإعتماد على أساس السليم و قواعد المحاسبة المتكاملة على الصعيد المحلي.

- الإتفاقيات: و تعني تفسيرات للمفاهيم أو توجيهات لتطبيق معين من المبادئ بالمسائل المحددة التي أساسا لا تتناول عادة.
- قواعد: تعنى المتطلبات التفصيلية المنبثقة عن المبادئ و الإتفاقيات بالصيغة التي تطبق في حالة الظروف أو مسائل خاصة بأصحاب المؤسسة، أو الأحداث التي يستحيل معالجتها بمعيار محاسبي.
- الممارسات: تنطبق على الإجراءات و المعالم التي يستخدمها الكيان المقدم في تقييم المعلومات الواردة في البيانات المالية، من حيث تطبيقها بصفة منتظمة، و تستخدم هذه الإجراءات في إختيار أسلوب لتحديد معالم الإفتراضات و التقديرات المختارة خلال فترة التقرير على أساس المعلومات المتراكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير و تنطبق على فترة التقرير.[1]

2) السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية:

السياسات المحاسبية هي عبارة عن مبادئ و طرق محاسبية محددة يتم إستخدامها في الممارسة الحالية و تعتبر ملائمة لتقديم قوائم مالية عادلة و صادقة للمؤسسة، و حتى يمكن تقديم صورة واضحة و متكاملة عن السياسات المحاسبية نص مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في الفقرة رقم (22) على ضرورة الإفصاح عن السياسات التي تتبعها المؤسسة[2]، أما على المستوى المحلي ألزم النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الإقتصادية ضرورة تحديد التقديرات و الطرق المحاسبية بعين الإعتبار ضمن الكشوف المالية (المادة 40، قانون 07-11) نظرا لأن المعلومات عن السياسات المحاسبية التي يتبناها و يتبعها التقرير المالي للمؤسسة تكون أساسية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الاقتصادية، [3] و في هذا الصدد توصي المهنة بضرورة تحديد السياسات المحاسبية التي يعتمد عليها في إعداد و عرض القوائم المالية، و أن تقدم بإعتبارها جزءا مكملا للقوائم المالية.

---

(1)- Jacques Tremblay, Document de recherche: **Changement de méthodes comptables en vertu des normes internationales d'information financière (Normes IFRS)**, Institut Canadien des actuaires, Le 25 Juin 2009, P 22.

(2)- Disclosure of Accounting Policies, APB Opinion N° 22, New york, AICPA, 1972, p 5.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07-11، نفس المرجع السابق.

مثل: ما طريقة الإستهلاك المتبعة؟ ما طريقة تقييم المخزون المستخدمة؟ ما سياسة الإستنفاد أو تخفيض القيمة المتبعة بالنسبة للأصول غير الملموسة؟ كيف تعالج تكاليف التسويق بالنسبة لأغراض التقرير المالي؟ يعتبر ملخص السياسات المحاسبية معيارا أساسيا يقاس عليه جودة القوائم المالية من وجهة نظر مستخدميها، إذ يستطيع المستخدمين من خلالها من تقييم الممارسة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة و هل هي متحفظة أو متحررة؟ على سبيل المثال يعتبر الإستنفاد الأصول غير الملموسة خلال 40 سنة (الحد الأقصى)، أو إستهلاك الأصول الثابتة خلال فترة طويلة من الوقت سياسة متحررة، في حين إستخدام المؤسسة طريقة الوارد أخيرا صادر أولا في فترات التضخم أو إرتفاع الأسعار تعتبر ممارسة محاسبية متحفظة، و من أمثلة القياس المستعملة هي:

- التكلفة التاريخية
- التكلفة الحالية القابلة للتحقق.

و هذا ما نصت عليه نص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156. "تقيد عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية لتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية"[1]، إلا أن هناك العديد من الأنشطة التجارية لا يمكن قياسها بدقة و لكن يمكن تقديرها، و التقدير يستلزم الإجتهاد و خبرة القائم بعملية القياس و الذي يعتمد على أحدث المعلومات المتوفرة، و يمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا الديون المعدومة، أو تقادم المخزون، أو تقدير العمر الإنتاجي، أو النمط المتوقع لإستهلاك المنافع الاقتصادية للموجودات القابلة للإستهلاك، فإستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد القوائم المالية و لا يؤثر ذلك على درجة الوثوق بها. [2]

أما التغييرات في التقديرات المحاسبية فيحددها النظام المحاسبي المالي في نص المادة رقم (19) في جزئها الثاني "في الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة [3]

---

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، نفس المرجع السابق.

(2)- محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، محاسبة الاصول، الجزء الاول، بدون ناشر، طنطا، 2013، ص 44.

(3)- Stephan Brun, **Les Normes Comptables Internationales (IAS-IFRS)**, Cualino éditeur, EJA-paris, 2006, p 49-50.

صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية. لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقة أو بكشوف توضيحية أخرى". و حددها أيضا المعيار المحاسبي الدولي رقم (08) على أنها "تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو إلتزام أو تعديل قيمة الإستهلاك الدوري لأي أصل"، و عليه نستنتج أن هذه التغيرات في التقديرات ترتبط بحدوث تعديلات في الموقف الحالي و المنافع المستقبلية المتوقعة و الإلتزامات المرتبطة بالأصول، و بالتالي لا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء و إنما هي تغيير في التقديرات التي تمت على أساس أحسن تجربة أو معلومة جديدة و التي تسمح بتقديم معلومة أكثر مصداقية و موثوقية.[1]

3) آلية إستخدام السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية:

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية و يختار من بينها الطرق و السياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع و الظروف الإقتصادية التي تمر بها المؤسسة، حيث ترك النظام المحاسبي المالي الحرية المطلقة للمؤسسات في إختيار المعايير و الطرق المحاسبية الملائمة شريطة أن تحترم فيها المبادئ المحاسبية و الخصائص النوعية وفق ما جاءت به نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي 08-156، على أن لا تؤدي عملية الإختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على النتيجة و الوضعية المالية و كذا التدفقات النقدية و المعلومات و القرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، و بمعنى آخر قد يلجأ المحاسب إلى إختيار طريقة محاسبية تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و المخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالكيان.[2]

و تعتبر إدارة المؤسسة هي المسئول الوحيد عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير و بدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الإقتصادية، و هذا يعطي لإدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، و يمكن القول أن المرونة المتاحة

---

(1)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: **أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 73.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، نفس المرجع السابق.

للإدارة في الإختيار بين بدائل القياس و التقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها و الخصائص التي تتمتع بها، و لكن ما يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية مدى الإمتثال للمعايير المحاسبية و درجة إلتزام محافظ الحسابات، بالإضافة إلى مدى كفاءة الأسواق المالية و درجة الوعي لدى المستثمرين.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية.

تعد القوائم المالية عادة في ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية و على مفهوم الحفاظ على أرس المال و يمكن أن يكون هناك نماذج أخرى و مفاهيم أكثر ملائمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية، إلا أنه لا يوجد إجماع على التغيير و لقد تم وضع هذا الإطار بحيث يكون قابلا للتطبيق بالنسبة للعديد من النماذج المحاسبية و المفاهيم الخاصة برأس المال و الحفاظ عليه. [1]

1) ماهية الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية:

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال و زيادة الإتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة و تنشيط أسواق المال إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مالية مفيدة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، و لا تقتصر الحاجة إلى المعلومات المالية على ملاك المؤسسة الحاليين فقط و إنما تمتد لتشمل غيرهم من المستفيدين من المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، إذ تسعى المؤسسات المعاصرة إلى إجتذاب أموال جديدة بصورة مستمرة من مصادر متعددة داخل الدولة أو خارجها. [2]

إن مهنة المحاسبة في الواقع العملي تواجه مخاطر الإنحياز و سوء الفهم و عدم الدقة و الغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية لمستخدميها، و حتى تستطيع مهنة المحاسبة التخفيف من تلك المخاطر و في نفس الوقت توفير قوائم مالية يمكن مقارنتها بين الفترات المحاسبية

(1)- ظاهر شاهر القشي، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة والبيئة الاجتماعية**، الشرق الأوسط للدراسات العليا، مجلة المدقق، العدد (81-82)، الاردن، 2009، ص 68.

(2)- هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف و المفاهيم)**، 2003، ص 21.

المختلفة و يمكن مقارنتها بالمؤسسات الأخرى ضمن نفس القطاع فقد حاولت صياغة مجموعة من المبادئ (إطار التصوري حسب النظام المحاسبي المالي) تكون مقبولة قبولا عاما و مطبقة بصفة عامة، و دون وجود هذا الإطار من المبادئ المقبولة قبولا عاما سيستخدم كل محاسب أو كل مؤسسة المبادئ و الإجراءات الخاصة بهما، و يؤدي هذا الوضع إلى جعل عملية مقارنة القوائم المالية في منتهى الصعوبة أو قد تكون مستحيلة، لأن القيام بها سيتطلب البحث عن المبادئ المحاسبية المستخدمة في كل مشروع من المشروعات أو في كل فترة من الفترات. [1]

و في حقيقة الأمر تستخدم كثير من المصطلحات الأخرى للدلالة على المبادئ المحاسبية و أهمها (المعايير المحاسبية، الفروض، الإفتراضات، المفاهيم، المعتقدات)، و يشير تعدد تلك المصطلحات إلى الجهود المبذولة في صياغة إطار مفاهيمي مقبول للمحاسبة و إعداد التقارير، و نظرا لوجود عناصر لم تحدد طرق قياسها محاسبيا أو حتى يصعب قياسها و تحديد قيمتها، فهذه المشاكل أصبحت محل الكثير من الدراسات في الدول المتقدمة كما لا تزال الجهود مستمرة للوصول إلى إطار مفاهيمي محدد و متجانس للمبادئ المحاسبية. [2]

فوجود إطار مفاهيمي متكامل من الأهداف و المفاهيم و المبادئ سيساعد الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية في وضع فروض مفيدة و أكثر اتساقًا، بمعنى أن وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية يؤدي إلى وجود مجموعة متكاملة و متسقة من معايير المحاسبة نظًار لأنها تستند إلى نفس الأساس المفاهيمي، و يؤدي وجود إطار مفاهيمي أيضا إلى زيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على فهمها و الثقة في ما تحتويه من معلومات، بجانب تحقيق إمكانية المقارنة بين التقارير المالية لمختلف المؤسسات الناشطة في نفس القطاع، ومن ناحية أخرى فإن وجود إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية يؤدي إلى توفير مرجع يمكن الإستناد إليه في حل المشكلات العملية التي قد تنشأ في التطبيق المحاسبي.

و لكن الإطار المفاهيمي للقوائم المالية لن يحل كافة المشاكل المحاسبية، فرغم أن هذا الإطار

---

(1)- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص27.

(2)- Heidi Vander Bauwhede, **What Factors Influence Financial Statement Quality?** A Framework and Some Empirical Evidence, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy,20-23 May 2001, p 56.

المفاهيمي يقدم دليل و أساس مرجعي للمحاسبين، إلا أنه لن يسد الحاجة للحكم الشخصي مثل تحديد ما هي المعلومات الواجب تقديمها، و ما هي الطريقة المثلى لإعداد التقارير الخارجية، و ما شكل المعلومات التي يجب تقديمها، ذلك أنه لا يوجد إطار عام واحد محدد لتلك المبادئ المحاسبية في الوقت الحاضر، و لكن يوجد أساسيات أو مبادئ أساسية يقر بها المحاسبون و يطبقونها بإستمرار، و يستخدم أعضاء المهنة تلك المبادئ الأساسية كمرشد لهم فيما يستخدموه من إجراءات و طرق محاسبية، و رغم ما يتعرض له بعض تلك المبادئ الأساسية للمحاسبة من إنتقادات و مناقشات كثيرة إلا أن معظم المحاسبين و المحللين الماليين يعتبرون أن تطبيق هذه المبادئ في مجموعها يعطي صورة عادلة عن عمليات المؤسسة و مركزها المالي، و بدون شك فإن وجود ذلك الإطار المفاهيمي يعتبر ضروريا نتيجة للعوامل التالية:[1]

- وجود إطار مفاهيمي واضح من المفاهيم و الأهداف يكون مفيدا في وضع معايير ترتبط مع جملة المفاهيم و الأهداف الموضوعة، هذا سيشجع المنظمات الدولية المشرفة على عملية وضع معايير محاسبة دولية لإصدار المزيد من المعايير المتناسقة في المستقبل، و بالتالي سيكون هناك معايير و قواعد مترابطة لأنها ستبنى على نفس الأسس.
- وجود إطار مفاهيمي سيكون السبيل لإيجاد حلول للمشاكل التطبيقية الجديدة و الطارئة من خلال الرجوع لهذا الإطار المفاهيمي.
- وجود إطار مفاهيمي يشجع على الثقة و الفهم لدى مستخدمي القوائم المالية و التقارير المالية المعدة وفق هذا الإطار.
- أيضا وجوده يشجع على إجراء مقارنات بين القوائم المالية لمختلف الشركات من حيث أن الأحداث و الظواهر المتشابهة يمكن إيجاد لها معالجة محاسبية متشابهة. [2]

2-عناصر الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية:

إن المبادئ المحاسبية بالشكل الذي هي عليه اليوم لم تنشأ كلها في الوقت ذاته لتمثل إطارا نظريا

(1)- هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الإطار الفكري للمحاسبة المالية** (الأهداف و المفاهيم)، مرجع سابق ذكره، ص 22.

(2)- Ferday VAN BEEST & al, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen centre for Economics (Nice), Nice working paper 09-108, 2009, p 105.

متكاملا يحكم التطبيق العملي و الممارسة المهنية و إنما نشأ كل منها نشأة مستقلة و عند ظهور الحاجة إليها، ثم إنتشر تطبيقها و حازت على القبول العام، مع ملاحظة أن المبادئ لم تشتق علميا بل إستندت إلى فروض لا يمكن التحقق من صحتها و لكنها تصلح للإستدلال المنطقي في الوصول إلى المبادئ المحاسبية، حيث قامت مهنة المحاسبة بتطوير معايير التي أصبحت فيما بعد مقبولة بصفة عامة و يتم تطبيقها عالميا، و لقد أطلق على هذه المجموعة من المعايير إصطلاح المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة، و تتمثل الفرضيات التي يتم بموجبها إعداد القوائم لمالية لكي تحقق أهدافها فيما يلي: [1]

- فرضية الإستمرارية: المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المادة 07 التي تنص على أن يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض أن المؤسسة مستمرة في أعمالها و سوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور، و لذا يفترض بأن المؤسسة لا تنوى و ليست بحاجة لتصفية أنشطتها أو تقليصها بدرجة كبيرة، و في حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فانه قد يكون من الواجب إعداد القوائم المالية طبقا لأساس مختلف حيث تقاس الأصول عادة بالقيمة القابلة للتحقق و يتم الإعتراف بالإلتزامات الإضافية التي تنشأ فقط عند التصفية أو الإفلاس، و في هذا الحالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم، و لا يعني هذا المبدأ أن المؤسسة ستظل موجودة بصفة دائمة و لكنه يعني أنها ستظل قائمة لمدة كافية لتنفيذ الخطط الحالية و لمقابلة إلتزاماتها التعاقدية، و يؤثر هذا المبدأ على تصنيف و تقييم عناصر الأصول و الخصوم و الإلتزامات في الميزانية، فطالما أن المؤسسة مستمرة في أعمالها فإن أصولها ستستخدم في عملياتها و سيتم الوفاء بإلتزاماتها من خلال ممارسة نشاطها، و بناءا على ذلك لا يتم تبويب الأصول على أساس أولويات التصفية النهائية أو الإلتزام على أساس أولوياتها القانونية عند التصفية. [2]
- أساس الاستحقاق: حسب المادة رقم 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156: "تتم محاسبة أثار المعاملات و غيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث و تعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها"، و عليه كي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الإستحقاق، و طبقا لهذا الأساس فإنه يتم الإعتراف بآثار

(1)- Kieso, D. and J, Weygandt**, Intermediate Accounting**, previous source, p 178.

(2)- كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق ذكره، ص 31-38.

العمليات و الأحداث الأخرى عند حدوثها (و ليس عند إستلام أو دفع النقدية و ما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية و التقرير عنها بالقوائم المالية للفترات التي تخصها، و لا تقتصر القوائم المالية المعدة طبقا لأساس الإستحقاق على بيان العمليات التي حدثت في الماضي و ما تضمنته من إستلام و دفع نقدية و لكنها توضح أيضا لمستخدميها الإلتزامات بدفع نقدية في المستقبل و الموارد التي سوف يتم الحصول عليها في صورة نقدية في المستقبل، لذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة و غيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، و يستخدم أساس الإستحقاق لوصف الإجراءات المحاسبية المستخدمة لتخصيص الإيرادات و المصروفات بصورة سليمة على الفترات المحاسبية المختلفة، و لا يمنع إستخدام هذا الأساس في معظم المؤسسات سواء كانت إقتصادية أو التجارية و الصناعية في الوقت الحاضر.[1]

- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: حسب المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156: "إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 7 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في ذي العقدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007:
- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض الكشوف المالية، كالإتفاقيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها و الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.
- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة.
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي." [2]

إستنادا على ما سبق نستنتج أن: يعتبر الإطار المفاهيمي نظام متناسق من الأهداف المترابطة و الأساسية و التي تؤدي إلى معايير متوافقة و تحدد طبيعة و وظيفة و حدود المحاسبة المالية و القوائم المالية. و يهدف الإطار المفاهيمي في مجمله إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشوف المالية.

(1)- كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع السابق.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق ذكره.

- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.[1]

هذا نصت عليه المادة رقم 03 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، التي معناها أن الإطار المفاهيمي السليم يجب أن يساعد في تطوير و إصدار مجموعة متناسقة من المعايير و الممارسات التي تستند إلى أساس واحد، كما أن الإطار المفاهيمي يجب أن يزيد من فهم المستخدمين للقوائم المالية و كذلك يزيد من الثقة فيها و يؤدي إلى تعضيد إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المتماثلة فالأحداث المتماثلة يجب أن يتم المحاسبة عنها بطرقة واحدة، لذلك نرى أن للإطار المفاهيمي ثلاث مستويات، فالمستوى الأول تظهر الأهداف و التي تبين ماهي أغراض القوائم المالية و الأطراف التي تقدم من أجلها، و ماهي المعلومات الواجب أن تتضمنها هذه القوائم المالية، و في المستوى الثاني، تظهر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و كذلك تعريف العناصر الخاصة بالقوائم المالية، و في هذا المستوى تتحدد الخصائص الأساسية الواجب توفرها لتصبح المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات، و كذلك يتحدد في هذا المستوى العناصر التي تحتويها القوائم المالية و كيفية قياس هذه العناصر، أما في المستوى الثالث و الأخير للإطار المفاهيمي، فإنه يحدد أسس القياس و الإعتراف بعناصر القوائم المالية و التي تستخدم لإصدار المعايير المحاسبية، و أخيرا نقول أن الإطار المفاهيمي يقدم حلولا عملية للمشاكل الجديدة التي قد تظهر نتيجة التطور الإقتصادي المستمر.

المطلب الرابع: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

بالرغم من أن عملية قراءة و فهم و تفسير القوائم المالية تتطلب نوعاً خاصاً من الإدراك و الوعي المحاسبي حول المبادئ و الفروض و القواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، إلا أننا سنكتفي بعرض الأساسيات المتعلقة بأهم المؤشرات المالية شائعة الإستخدام و التي جرى العرف على تسميتها بالتحليل المالي (Financial Analysis) حيث أن مجال التحليل المالي أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية، و تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم و تفسير[2]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، نفس المرجع السابق.

(2)- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: **أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية و الأمريكية و البريطانية و العربية و المصرية**، نفس المرجع السابق، ص 97-105.

محتوى تلك القوائم بهدف إستخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الإستثمار أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، و هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، و تفاوت هذه الأدوات فيما بينها يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة و كذلك تفاوتاً في مجالات إستخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت إحتياجات مستخدمي القوائم المالية. [1]

1) التحليل المالي كأداة لفهم و تفسير محتوى القوائم المالية:

بالرغم من أن القوائم المالية تلخص أعمال المؤسسة لفترة أو فترات ماضية و تظهر الأوضاع أو المراكز المالية للمؤسسة في تاريخ إعداد القوائم المالية للفترات المحاسبية المنتهية إلا أنه من المحتمل أن تكون مؤشر جيدا لما يتوقع أن تكون أداء المؤسسة و نتائج أعمالها في الفترات القريبة التالية، و من هنا يمكن القول أن التحليل المالي في معظم الأحيان يهدف إلى رسم صورة مستقبلية للمؤسسة أو أن التحليل المالي يعني دراسة الأداء المالي للمؤسسة و تقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل و يتم هذا عن طريق تحديد التطورات المتوقعة في المؤسسة بالإعتماد على نتائج الماضي عن طريق المقارنة و تقييم و تحليل الإتجاهات، كما عرف التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بإستخدام المؤشرات الكمية و النوعية لإظهار الإرتباط بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات، و إشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية، التمويلية، و تقييم أداءها، و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات السليمة، و بالتالي فإن التحليل المالي هو تقييم المؤسسة من:[2]

- زاوية الإستثمار: قيمة المؤسسة أو أصل ما (العائد).
- زاوية القروض: مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها (الخطر).

و عليه يقصد بالتحليل المالي، على أنه فحص و تحليل مفردات القوائم المالية بغرض تقديم المزيد من

---

(1)- كمال الدين الدهراوي، **اثر تصنيف الوسائل المالية الحديثة على المحتوى المعلوماتي لنسبة الديون\الملكية في القوائم المالية للشركات المساهمة**، مجلة كلية التجارة، جامعة الاسكندرية للبحوث العلمية، العدد الاول، مارس ،2006، ص21.

(2)- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي المتقدم**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص 17.

المعلومات عن أنشطة المؤسسة للأطراف المعنية بمتابعة أنشطتها، و على الرغم من أن التحليل المالي ينصب أساسا على المفردات الظاهرة بالقوائم المالية و يعتمد عليها في إستخراج مؤشراته، إلا أن المعلومات الواردة في القوائم المالية قد لا تكفي لرسم صورة متكاملة لنشاط المؤسسة و مركزها المالي مما يجعل المحلل المالي يستعين ببعض البيانات الإضافية التكميلية حتى يتكن من إستكمال مؤشراته على الوجه الأكمل، و من أمثلة هذه البيانات الإضافية: [1]

- بيانات عن القيادات الإدارية في المؤسسة.
- بيانات عن حالة المؤسسة المالية و معاملاتها السابقة.
- بيانات عن العوامل الخارجية المؤثرة على المؤسسة.
- بيانات عن الأسس و القواعد و المبادئ المحاسبية التي روعيت عند إعداد القوائم المالية.
- بيانات عن الوقائع التي حدثت بعد تاريخ إنتهاء السنة المالية.

أ- أغراض التحليل المالي:[2]

يمكن القول بأن التحليل المالي يعني دراسة الأداء الماضي للمؤسسة و تقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل، و ذلك من خلال تقديم إجابات على ثلاثة أسئلة المتكرر طرحها من مستخدمي القوائم المالية:

- ما مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؟
- ما مدى ما تتميز به المؤسسة من إستقرار مالي؟
- ما هو موقف الربحية للمؤسسة؟

و حتى يكون المركز المالي للمؤسسة سليما فيجب أن تتمكن من الوفاء بإلتزاماتها في تاريخ الإستحقاق و بتحليل القوائم المالية يمكن الحكم على مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة و إمكانية محافظتها على ذلك المركز السليم، إذ ينعكس الإستقرار المالي للمؤسسة على مقدرتها على الوفاء بما

(1)- منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل إسماعيل، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008 ، ص36.

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية، محاسبي-مالي-ائتماني**، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 109.

قد يكون هناك من قروض و ما يرتبط بها من فوائد، أما الربحية فتقاس بمدى نجاح المؤسسة في المحافظة على تنمية حقوق الملكية.[1]

و خلاصة القول يستخدم التحليل المالي لتحقيق العديد من الأغراض، نذكر منها:

- الحكم على المركز المالي و الإئتماني للمؤسسة.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
- تقييم أداء إدارة المؤسسة.
- رقابة السياسات المالية و المساعدة في تخطيطها.

ب-أهمية التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي نظاما لتشغيل المعلومات و البيانات لمساعدة متخذ القرار في التوصيل إلى حقيقة الوضع المالي و الإقتصادي للمؤسسة محل الدراسة، و بالرغم من أن متخذي القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل إلا أن أفضل بداية منطقية لإتخاذ القرارات هي تفهم أحداث الماضي القريب.[2]

و حتى يمكن تحليل تلك القوائم ينبغي أن يجمع المحلل هذه القوائم بالعلاقات الرئيسية بين البيانات المختلفة و بكيفية التدفق الداخلي للبيانات في النظام المحاسبي، حيث تهتم الكثير من الجهات بأعمال المؤسسة و أهم تلك الجهات هي إدارة المؤسسة نفسها، و الدائنون، و المستثمرون، و إتحادات العمال و الحكومة و سلطات المالية المختلفة، و لكن الملاحظ أن كل مجموعة من تلك المجموعات يكون لها إحتياجات مختلفة و كل منها يركز على ناحية واحدة من الصورة العامة للمؤسسة، و بناءا عليه يمكننا التمييز بين مستخدمي مؤشرات التحليل المالي إلى المجموعات التالية:[3]

- **التحليل المالي من وجهة نظر إدارة المؤسسة:** يظهر إهتمام إدارة المؤسسة بالتحليل المالي في مدى كفاءتها من خلال أداء وظائفها و قدرتها على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين، و كذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الإستراتيجي في المدى المتوسط و البعيد، أضف إلى ذلك:

(1)- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي المتقدم**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص 17.

(2)- شحاته السيد شحاته، **المحاسبة لغير الماليين (فهم و تفسير و التحليل المالي للتقارير المالية)، دور المحاسبة في خدمة المديرين التنفيذين**، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص 18.

(3)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية، محاسبي-مالي-ائتماني**، مرجع سابق ذكره، ص 110.

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.
- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية.
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع وضعية المؤسسات المنافسة.
- تقييم منجزات المؤسسة في مجال الإنتاج و التوزيع و التسويق.
- المساعدة على الرقابة المالية و التنبؤ بمستقبلها المالي.[1]

- **التحليل المالي من وجهة نظر الملاك:** ينظر الملاك الحاليين و المحتملين أولا إلى سجل الإيرادات التي يحققها المشروع و طالما أن رأس المال (في شركات المساهمة) سيكون متمثلا في الأسهم فإن أول مؤشر ينظر إليه الملاك هو الإيرادات العائدة من كل سهم بالإضافة إلى باقي المؤشرات الأخرى.
- **التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض قصيرة الأجل:** تهتم البنوك و غيرها من أصحاب القروض قصيرة الأجل بالربحية و الإستقرار المالي في الأجل الطويل شأنهم في ذلك شأن الملاك و أصحاب القروض طويلة الأجل، إلا أن إهتمامهم الرئيسي يكون حول المركز الجاري للمؤسسة أو مقدرتها على توفير السيولة الكافية لمقابلة إحتياجات العمليات الجارية، و لدفع الإلتزامات الجارية أيضا دون تأخير، و نتيجة لذلك فإن التحليل الذي يقوم به البنك ليقرر منح العميل قرض أو الذي يقوم به أحد الموردين لتحديد المركز الإئتماني للعميل سيرتكز غالبا على مركز رأس المال العامل للعميل، حيث يقاس رأس المال العامل بمقدار زيادة الأصول المتداولة الجارية عن الخصوم أو الإلتزامات المتداولة الجارية.[2]
- **التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض طويلة الأجل:** يهتم أصحاب القروض طويلة الأجل بثلاثة مؤشرات رئيسية هي: معدل العائد على إستثماراتهم، مقدرة المؤسسة على مقابلة أو تسديد الفوائد المستحقة عليها و مقدرتها على الوفاء بأصل القرض في ميعاد إستحقاقه.

---

(1)- شحاته السيد شحاته، **المحاسبة لغير الماليين (فهم و تفسير و التحليل المالي للتقارير المالية)-دور المحاسبة في خدمة المديرين التنفيذين-**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2)- شحاته السيد شحاته، **التحليل المالي للتقارير و القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (التحليل المالي الافقي و الراسي-نسب السيولة-نسب الربحية-نسب المديونية-نسب الاستثمار في الاسهم-استخدام النسب المالية في التنبؤ)**، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص 09.

2) طرق و أساليب تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية:

إن الهدف الأساسي للقيام بعملية التحليل المالي للمؤسسة هو توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ مختلف القرارات المالية، و تعد الميزانية المالية أهم مصدر لتوفير هذا النوع من المعلومات، لذا تحرص الإدارة المالية عند إعداد لميزانيتها على تبويب العناصر كعرضها وفقا للمبادئ و الفروض المتعارف عليها في إعداد هذا النوع من الوثائق، و لكن من الضروري عدم الإكتفاء بدراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة و الحكم عليها من خلال دراسة فترة زمنية واحدة (سنة) نظرا لمحدودية المعلومات المتوفرة و الذي يكون نتيجته هو عدم القدرة على كشف حقيقة البيانات الموجودة بها و التي قد تظهر إيجابية و هي سلبية في حقيقة الأمر و العكس صحيح،[1] و من أجل الدراسة الدقيقة للسياسات المالية التي إتبعتها المؤسسة لفترة زمنية تتعدى السنة في أغلب الأحيان يعتمد المحلل المالي على التحليل الديناميكي الذي يقوم على أساس مقارنة الأرقام و البيانات لعدة ميزانيات خاصة بالمؤسسة لفترات متتالية و ذلك بغرض رصد كل الفروقات و التغيرات التي تطرأ عليها من سنة إلى أخرى، و الإستفادة من هذه المقارنة لأجل إتخاذ القرارات، أما المصدر الثاني للمعلومة و الذي يحظى ببالغ الإهتمام من طرف مستخدمي أدوات التحليل المالي و هو حساب النتائج و الذي يعتبر: [2]

- مؤشر مهم يسمح بقياس و مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة.
- يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة إستعمال التسيير التقديري.
- يسمح بقياس الإنتاج الحقيقي للمؤسسة و تحديد مكانتها في الإقتصاد الوطني و هذا من خلال حساب القيمة المضافة. [3]

هناك العديد من الأساليب المستخدمة عادة في مجال تحليل محتوى القوائم المالية، و تفاوت هذه الأساليب فيما بينها إنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة و كذلك تفاوتاً في مجالات إستخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت إحتياجات مستخدمي القوائم المالية، و هنا يمكن لنا تلخيص الأساليب الأساسية في تحليل محتوى القوائم المالية فيما يلي: [4]

---

(1)- رشاد العصار و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 155.

(2)- مؤيد حنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2009، ص 28.

(3)- بن نذير نصر الدين و اخرون، **محاضرات في التحليل المالي**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2013، ص 23.

(4)- شحاته السيد شحاته، نفس المرجع السابق، ص 10-11.

- **التحليل الأفقي:** يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ و نسب التغيرات، و هذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ و نسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات،[1] و يمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم و تفسير الإتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، و يستند هذا التحليل على إستعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على إستنتاجات تستند إلى حالات إستثنائية أو غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة حيث يتم إستخدام المجاميع الرئيسية (التوازنات المالية) و النسب، التي تمثل دعما من أجل تحليل و تقييم:[2]
- المخاطر الرئيسية.
- التغييرات في الهيكل المالي.
- فعالية المؤسسة.

إن التحليل الشامل يسمح بإعطاء صورة عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة من جهة، و من جهة أخرى توقعات التطور مستقبلا، و في الأخير يمكن لنفس الوضع المالي أن يؤدي إلى إستنتاجات مختلفة تماما، إذ يعتمد التحليل المالي بشكل كبير على وجهة نظر المحلل (مسير، شريك، محافظ حسابات) إذ يجب التركيز على الصلابة المالية، توفر الموارد، الملاءمة المالية (القدرة على الوفاء).[3]

- **التحليل الرأسي أو التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية:** يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة التي تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، و على سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى لإجمالي الأصول، و هكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، و يمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي و هو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة

(1)- بن نذير نصر الدين و آخرون، **محاضرات في التحليل المالي**، نفس المرجع السابق، ص 76.

(2)- Hubert De La Bruslerie, **Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation**, Dunod, 4ème Edition, Paris, 2010, P 100

(3)- Hubert De La Bruslerie, **Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation**, même source précédente, p 101-102.

(4)- Claude-Annie Duplat, **Analyser et Maîtriser la Situation Financière de son Entreprise**, Librairie Vuibert, France, septembre 2004, P 12-14.

النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة، و المخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، في حين يتم نسبة العدد و الآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة و هكذا... يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية و لا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الإعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.[1]

كما نستنتج أن التحليل الرأسي يقوم على دراسة الوثائق المحاسبية و المالية خلال سنة مالية واحدة، ذلك أن هذه الوثائق المحاسبية و المالية هي أساس التحليل المالي، حيث يرتكز هذا الأخير خاصة على الميزانية المالية و حساب النتائج.[2]

- **تحليل النسب المالية:** تحليل النسب المالية مصمم لإظهار العلاقة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية، فالنسب أو المعدلات تحول الأرقام إلى نسب أو معدلات ذات معنى أو ذات دلالة، فمثلا إذا بلغت الديون أو الإلتزامات لمؤسسة ما 5 مليون دينار و بلغت الفوائد السنوية 1 مليون دينار، بينما بلغت نفس الأرقام لمؤسسة أخرى 25 مليون دينار ونسبة الفوائد 2.5 مليون دينار على التوالي، هذه الأرقام في حد ذاتها ليست لها دلالة و لكن إذا تم مقارنة نسبة الإلتزامات إلى إجمالي الأصول و كذلك الفائدة إلى صافي الربح فإننا نستطيع إستخلاص معلومات كثيرة عن عبئ الديون الخارجية و مقدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات الناجمة عنها، كما أن هذه المعلومات تصبح أكثر فائدة إذا ما قورنت بنسب مماثلة لمؤسسات أخرى أو بنفس النسب لنفس المؤسسة على مدار السنين لمعرفة مدى تطور هذه النسب على مدار الزمن إلى الأحسن أو الأسوء. .

3) مشاكل تحليل القوائم المالية:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف إلى التشخيص

(1)- Ou, J and S, Penman, **Accounting Measurement, price, Earnings, Ratios, and the Information Content of Security Prices,** Journal of Accounting Research, Supplement, 1989, p 131.

(2)– خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 94.

(3)– نبيل سالم احمد الوقاد، ابراهيم جابر السيد احمد، **تقييم الاداء المالي باستعمال النسب المالية**، سلسلة المحاسبة، العلم و الايمان للنشر و التوزيع، دار الجديد للنشر و التوزيع، دسوق، مصر، 2018، ص 61.

الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة، و يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها و كذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبا و إيجابا في المؤسسات، و مع ذلك فإن هذا التحليل عليه بعض القيود و المحددات و التي يجب أن تؤخذ في الإعتبار و هي كالآتي: [1]

أ- **إفتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:** يتم إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي وفقا لفرض هام و هو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، و رغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسب تغيرات الأسعار و معدلات التضخم، إلا أن الأبحاث و التجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و قد يكون أفضل وصف لهذا الإفتراض هو أنه ليس بثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، و إنما الإعتراف بتغير القوى الشرائية لوحدة النقد إلا أن هذا التغير غير كاف لإحداث تغيير مادي على القوائم المالية، و في نفس الوقت يجب على قارئ القوائم المالية الرشيد أن يكون على علم بوجود بعض التشويش بسبب تغيرات الأسعار و أن الفشل في تعديل القوائم المالية بتلك التغيرات يمثل حدودا لتحليل القوائم المالية.[2]

ب- **التسجيل التاريخي:** تعد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي وفقا للأساس التاريخي للأحداث و العمليات التي تتم خلال الفترة المالية، و غالبا ما يتم إستخدامها لتوقع المستقبل، و من هذا المنطلق فإن التسجيل التاريخي أصبح يمثل حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.[3]

ت-**الحكم و التقدير الشخصي:** تقوم المحاسبة على إفتراض إمكانية تقسيم حياة أي مشروع إقتصادي إلى فترات مالية عادة تكون سنة حتي يتم إضفاء عليها لكل من خاصية الملائمة و الموثوقية بالتوازن، و على الرغم من الدقة التي قد تبدو على القوائم المالية عن أي فترة مالية إلا أنها

---

(1)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، محاسبي، مالي، مرجع سابق ذكره، ص 168.

(2)- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، نفس المرجع السابق، ص 228.

(3)- رشاد العصار و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2007، ص 176.

بطبيعة الحال مؤقتة و غير نهائية و تتطلب المزيد من الحكم و التقدير الشخصي، و بالتالي فإن محاولة تجزئة أي مشروع إقتصادي إلى عدة فترات صغيرة من الوقت مثل السنة و نصف السنة، سيتطلب ذلك المزيد من التقدير و الحكم الشخصي على إحداث المستقبل و نتائج الأحداث السابقة و التي لم تكتمل بعد، و بالرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم مضطرون إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و إهلاكها و تقدير قيم المخزون السلعي و المخصصات ... إلخ.[1]

ث- **عناصر لا تسجل محاسبيا:** لا يمكن لأي نظام المحاسبي كان من أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، و التي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المؤسسة و إعطائها ميزة تنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى، و تعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المؤسسة ذلك أن الإدارة و العمالة قد تمثل في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة و رغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة و تتطلب مبادئ محاسبية متعارف عليها لذلك يجب أن ينظر للقوائم المالية في هذا الإطار و على أنها تمثل جزء و ليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.[2]

ج- **الإختلاف في المعالجة المحاسبية:** يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، و يختار من بينها الطرق و السياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع و الظروف الإقتصادية التي تمر بها المؤسسة و تؤدي عملية الإختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال و المركز المالي و التدفقات النقدية و المعلومات و القرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالوحدة الإقتصادية، ويمكن القول أن المرونة المتاحة للإدارة في الإختيار بين بدائل القياس يجعلها تتحكم في نتيجة الأرباح إلى حد كبير في ضوء أهدافها و الخصائص التي تتمتع بها.[3]

---

(1)- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، دراسة عينة من المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015، ص 74.

(2)- رشاد العصار و آخرون نفس المرجع السابق، ص 177-182.

(3)- كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي.

يرتكز النموذج المحاسبي المعاصر على أربعة ركائز أساسية تساهم جميعا في إمداد المستخدمي المعلومات المالية و المحاسبية بأهم البيانات الازمة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، فبالإضافة إلى كل من المفهوم و شروط الإعتراف بعناصر القوائم المالية و كذلك التسجيل و الإفصاح فإن القياس هو العنصر الذي لم يحدث بشأنه إتفاق تام بين الباحثين في الميدان المحاسبي، و رغم تعدد أساليب هذا التباين من إختلاف أهداف و رغبات المستعملين و ذاتية المهنيين، إلا أن عدم الإستقرار الإقتصادي و عوامل التضخم و تدخل الدول في تحديد الأسعار يدرجان ضمن أهم المحددات للتوافق حول نموذج واحد للقياس يمكن المحاسبة من توفير معلومات تفي بإحتياجات مختلف المستعملين لأن هؤلاء هم الهدف الأساسي لأي نظام محاسبي.[1]

تعد وظيفة القياس المحاسبي من بين أهم الوظائف التي تسعى مهنة المحاسبة إلى تحقيقها، حيث واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لتحديات كبيرة عند إختيار الأساس المناسب للقياس و إختيار طريقة القياس الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، و إشباع حاجات مستخدمي المعلومة، إذ أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في إختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل من بين طرق القياس و التي لكل واحدة منها مؤيدوها و معارضوها.

المطلب الأول: نظرة حول طبيعة القياس المحاسبي.[2]

إتفق العديد من الباحثين في الميدان المحاسبي على أهمية وظيفة القياس في المحاسبة و الذي أعتبر المرحلة الأكثر حسما من مراحل العمليات المحاسبية نظرا لأن ما تعجز المحاسبة عن قياسه لا يدخل ضمن نطاق المعلومات المتعلقة بأداء الوحدات الإقتصادية لأنشطتها المتعددة، و التي تسعى المحاسبة إلى التعبير عن حدوثها و نتيجة تفاعلها مع بعضها سواء كان ذلك بشكل نقدي أو كمي تمهيدا لعرضها و تقديمها بشكل يتيح للمهتمين بتلك المعلومات و نتائج تفاعلها مع بعضها و إمكانية

(1)- حمدان علام، **القياس المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 17.

(2)- الرقي التجاني، مقال بعنوان **القياس في المحاسبة ماهيته و قيوده و مدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 200،العدد 8، ص 58.

إستخدامها في ترشيد القرارات الخاصة بهم، حيث ترتكز عملية القياس المحاسبي على مجموعة من المعايير و الأساليب التي تساعد في عملية القياس.

تعريف القياس المحاسبي:

على الرغم من تعدد طرق القياس المحاسبي المستخدمة و التي كان هناك خلاف في أدبيات النظرية المحاسبية حول التمثيل الصادق لكل منها، إلا أن هذا النزاع قد يكون أقل حدة عندما يتم تعريف القياس المحاسبي و كيفية التعبير عنه عند عرض البيانات المحاسبية إذ كانت تدور هذه التعاريف حول نفس الحلقة، عرف القياس بصورة عامة: "تعبير عن أشياء أو ظواهر و العلاقات بينها عن طريق تعين أعداد أو رموز للأشياء و الظواهر يمكن معها التعرف على العلاقة بين الأشياء و الظواهر عن طريق معرفة العلاقة بين الأعداد و الرموز".[1]

"أما القياس المحاسبي فهو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث إقتصادي يتمثل فيها عنصر معين في مجال معين هو المشروع الإقتصادي، بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي في مجال أخر هو نظام الأعداد الحقيقية و ذلك بإستخدام مقياس معين هو وحدة النقد بموجب قواعد إقتران معينة هي قواعد الإحتساب." [2]

و يأتي تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية للقياس المحاسبي: "القياس هو عملية تحديد المبالغ النقدية لعناصر القوائم المالية ليتم الإعتراف بها و تسجيلها في الميزانية العامة و بيان الدخل، و هذا ينطوي على إختيار أساس معين للقياس".[3]

مما سبق من التعاريف السالفة الذكر يمكن الخروج بتعريف مبسط لعملية القياس المحاسبي هو أن "عملية القياس المحاسبي هي عبارة عن ترجمة للأحداث الإقتصادية للمؤسسة إلى أعداد رقمية متمثلة في النقد، أي التحول من خاصية الحدث الإقتصادي إلى خاصية التعدد النقدي". [4]

---

(1)- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، سنة 2007، ص 100-101.

(2)- Discussion Paper. **International Accounting Standards** p18. November 2005.

(3)- طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، **القياس المحاسبي و محدداته و انعكاسها على راي مراقب الحسابات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 33.

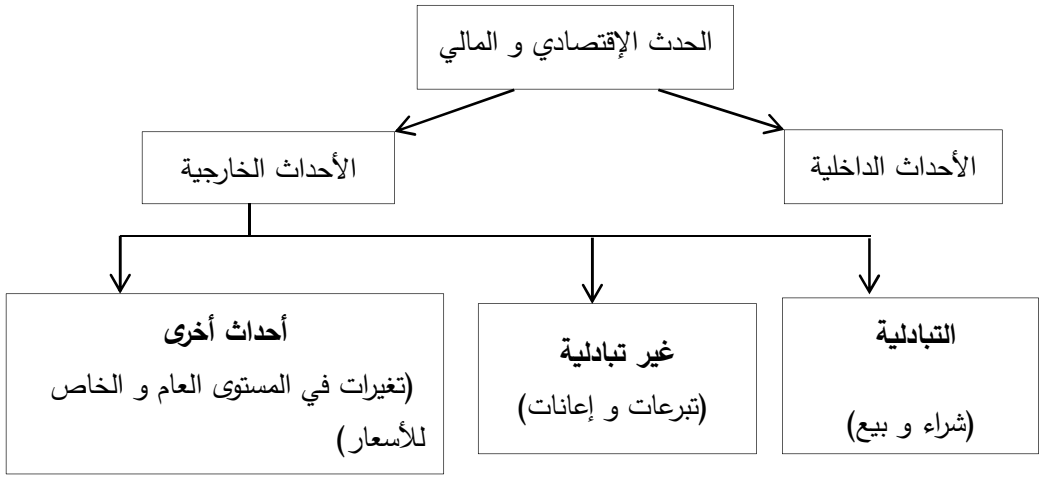
(4)- رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2005، ص 160.

1) خطوات عملية القياس المحاسبي:

تعتبر الأغراض التي سوف تستخدم فيها مخرجات النظام المحاسبي للقياس المحاسبي من بين المحددات الأساسية لطبيعة هذه الخطوات و تعددها، و هذا ما أدى إلى الإختلافات الكبيرة بين مختلف المحاسبين حول عدد هذه الخطوات و الهدف منها و طريقة التي تنفذ بها و ذلك تبعا لتعدد وجهات نظرهم حول الأغراض التي سوف تستخدم فيها مختلف البيانات المحاسبية، و حسب الدراسات المختلفة فإن عملية القياس المحاسبي تتم بإتباع الخطوات التالية:[1]

أ. تحليل الأحداث و المعاملات الإقتصادية: و يقصد بها تحليل جميع العمليات الإقتصادية و المالية التي تقوم بها المؤسسة الإقتصادية مع مختلف الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين و الهيئات المالية و الإدارية، سواء تلك التي تتم مع أطراف خارجية أو تلك التي تتم داخليا، و يمكن إبراز مختلف هذه الأحداث وفق هذا الشكل:

الشكل رقم (16): أنواع الأحداث الإقتصادية القابلة للقياس.



المصدر: رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2005، ص 160.

ب. تبويب أطراف العملية المحاسبية: في هذا الإطار يقول الباحثين أن الحقيقة التي لا يمكن نكرانها، هي أن كل عملية قياس هي في الواقع عبارة عن عملية تبويب أي أن كل من عملية القياس و التبويب حسب أغلبية المحاسبين هما عمليتين مترابطتين بل فيهم من يعتقد أنهما مترادفتين،[2]

(1)- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، نفس المرجع السابق، ص 75.

(2)- حمدان علام، **القياس المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية**: دارسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". مجلة دارسات العلوم الإدارية، عدد 38، سنة 2014، ص 15.

و هو نفس الطرح الذي تبنته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)، في أحد تقاريرها رغم تسجيلها بأن التبويب لا يستخدم الأرقام في هذا القياس، و من خلال تحليل مختلف هذه الأفكار و النقاشات حول كل من القياس و التبويب، و هل هما مترادفتين أم مترابطتين أو يكملان بعضهما البعض، فإننا نستنتج ما يلي:[1]

- تعتبر عملية التبويب خطوة أساسية من خطوات القياس المحاسبي لا يمكن الإستغناء، و شرط أساسي في أدائه بصورة موضوعية و دقيقة.
- تستخدم المقاييس الإسمية في عمليه التبويب، بينما المقاييس النقدية هي المستخدمة في القياس المحاسبي و هو الإختلاف الوحيد بين التبويب و القياس.

ت. عملية تشغيل البيانات المحاسبية: تتمثل عمليات التشغيل في إحتساب و تحميل و تجميع و تحليل الأحداث الإقتصادية، و كل ذلك يدرج في صميم عملية القياس المحاسبي لأنه لا يمكن الوصول إلى مخرجات النظام المحاسبي و التي هي جزء أساسي من عملية القياس دون تشغيل مختلف الأحداث الإقتصادية التي تعد الحلقة الأساسية في هذا النظام و هو ما يطلق عليه بالمدخلات. [2]

بالإضافة إلى تحليل الأحداث الإقتصادية و تبويبها و تشغيلها و أثر ذلك على القياس المحاسبي، فإن هنالك تساؤل أخر حول إمكانية إدخال التقديرات و التنبؤات في إطار عملية القياس، في هذا الإطار سنعرض وجهات نظر لثلاثة رواد في المحاسبة و هم كل من (Chambers)، الذي يعد من أكبر المتحفظين على إدخال هذه التقديرات في القياس المحاسبي بحجة ضرورة حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي كشرط أساسي لصحة عملية القياس، و في هذا الإطار يقول: "عندما يكون هدفنا كمحاسبين تقدير قيمة معينة في المستقبل فلا يجوز القول بأن نقيس هذه القيمة، و إن جاز القول بأننا نتنبأ بهذه القيمة إعتمادا على قياسات جارية، هي حصيلة لعملية قياس في الوقت الحاضر". بينما كان (Moonitz) أقل تحفظا من الباحث الأول حيث يرى أن عملية التقدير و التنبؤ تعتبر جزءا

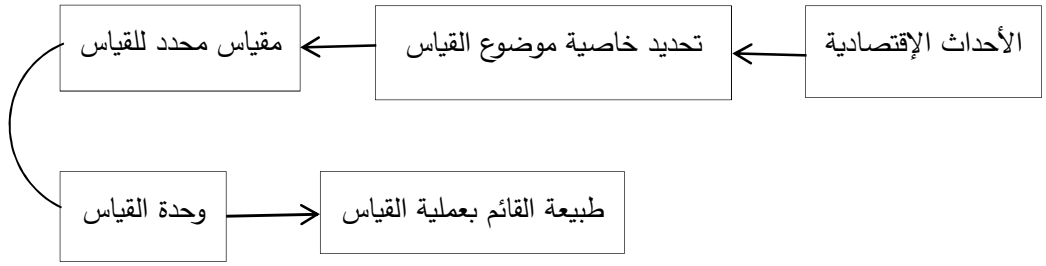
(1)- محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2008، ص 133.

(2)- رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2005، ص 145-159.

من عملية القياس المحاسبي، لأنه يرى بأن حدوث عملية تبادلية مع طرف أجنبي ليس شرطا لصحة عملية القياس و في هذا الإطار يقول: "لا يكون القياس المحاسبي مستحيلا في غياب عملية التبادل، و ليس من الضروري دائما أن يكون القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة أقل دقة، فعملية التبادل لا تكون القيم، و إنما ينحصر دورها في الكشف عن هذه القيم". و في هذا الإتجاه سارت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) بأكثر مرونة إلى الإعتبار التقدير و التنبؤ في المحاسبة الجزء الأساسي من عملية القياس المحاسبي، بشرط توفر مقاييس لتحديد الخطأ المحتمل في هذه التقديرات.[1]

من خلال هذا العرض نستخلص أن خطوات القياس تبدأ أولا من تحليل الحدث الإقتصادي ثم تبويبه و تحديد نظام تشغيله، إنطلاقا من ذلك فإن المحاسبة تعتبر كنظام كامل للمعلومات، و يمكن إبراز ذلك من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم (17): مسار عملية القياس.



المصدر: من إعداد الباحثة.

2) مكونات عمليات القياس المحاسبي:

من بين أهم التعاريف المقدمة للمحاسبة هو الذي يركز على ضرورة مقابلة أحد خصائص مجال معين مع جوانب خصائص مجال أخر و ذلك بإستخدام الأرقام أو الرموز وفقا لقواعد محددة، و إنطلاقا من ذلك فإن مكونات عمليات القياس تتمثل في تحديد هذه الخواص التي تهدف إلى قياسها ثم تحديد نظام القياس و الذي يمثل الجانب الفني لهذه العملية، و تشمل مكونات عمليات القياس الخطوات التالية:[2]

(1)- طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، مرجع سابق ذكره، ص 37.

(2)- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق ذكره، ص 135.

أ. تحديد الخواص التي يراد قياسها: و تتم هذه العملية من خلال تحديد خاصية معينة لتكون موضوعا للقياس شريطة أن يكون إرتباطها قويا بالحدث الإقتصادي موضوع القياس، و يري الشيرازي أن عملية قياس الأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد خصائصها الكمية و إنما موجهة لتحديد منفعتها المتوقعة و بالتالي قيمتها، و من أجل تحديد تلك الخاصية يواجه المحاسبون مجموعة من المشاكل التي تتمثل في عدم إمكانية التحكم فيها و معالجتها عمليا على كل مراحل القياس و بالتالي تؤثر على مصداقية و موضوعية و دقة نتائج هذا القياس، فعدم التحديد و التعريف الجيد لهذه الخاصية يعود إلى تعدد معاني و مفاهيم مختلف الأحداث الإقتصادية، فمثلا خاصية ربح المشروع هل يقصد بها ربح محاسبي أو الإقتصادي أو القانون أو الإداري، و تمتد هذه المشاكل حتى إلى طرق و أساليب قياس الربح. [1]

و ما يجسد صعوبات تحديد الخاصية التي تكون موضوع القياس هو ما ذهب إليه (Devine Carl) في ورقته البحثية المقدمة إلى جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) تحت عنوان "المشاكل المفاهيمي المرتبطة بالقياس المحاسبي"، حيث يقول فيها: "إن الحرص المبالغ فيه من جانب المحاسبين على التمسك بالمفاهيم و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي، ليس سوى وسيلة يدارون بها عدم إتفاقهم حول مفاهيم الخواص أو الأحداث الإقتصادية المطلوبة منهم قياسها لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم و المبادئ إنما يكون لدرء المسؤولية التي قد تترتب عليهم من جراء الأخطار المحتملة في عمليه القياس". و هذا ما يؤكد صعوبة تحديد خاصية تلقى القبول العام من طرف كل المحاسبين من جهة، و أثر عدم التحديد و التعريف الدقيق لهذه الخاصية على القياس السليم و بالتالي على مخرجات هذه العملية ككل، مما يجعل أغلبية المستعملين يعتمدون على معلومات غير دقيقة في إتخاذ قراراتهم، و هذه هي الخطورة الكبيرة التي يخشى منها كل المحاسبين.[2]

ب. تحديد نظام للقياس: و يشمل كل من تحديد وحدة القياس و تحديد قواعد يمكن من التعبير الكمي، و يمكن إبرازها كما يلي:[3]

---

(1)- رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 21.

(2)- محمد مطر و اخرون، **المحاسبة المالية دراسة نظرية و تطبيقات عملية**، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، عمان، 1994، ص 137.

(3)- البستاني شذى محمد رضا، **القياس و الافصاح المحاسبي عن الكلف النوعية**، شهادة محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2005، ص 41.

- تحديد وحدة القياس: يتوقف نوع المقياس المسمى في عملية القياس على طبيعة الخاصية موضوع القياس، بحيث إذا كانت هذه الخاصية ربحا أو دخلا أو إيرادا، فإن وحدة القياس المناسبة هي وحدة النقد التي يجري بها التعامل و الشرط الأساسي الذي يجب مراعاته من وجهه نظر القياس هو أن تكون هذه الوحدة ثابتة و متجانسة، حتى تكون المقاييس الناتجة قابلة للمقارنة و للتجميع، أما إذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، فإن إستخدام عدد الوحدات المنتجة أو ساعات العمل كوحده القياس يكون أكثر ملاءمة من الوحدات النقدية.
- تحديد قواعد للتعبير الكمي: و يقصد بذلك تعيين أرقام للتعبير عن الخصائص المراد قياسها و هنا نجد أن النظام الذي يستخدم في ترتيب الأشياء من حيث خواصها و تحديد مقادير و كمية هذه الخواص هو النظام العددي. [1]

كما سبق لنا الإشارة أن المحاسبة مجال واسع و عميق يشمل على أحداث قابلة للقياس الكمي و أخرى صعبة القياس، لذلك شهدت طرائق القياس المحاسبي تطورا مماثلا إستخدمت طرائق القياس النقدي عندما كان هدف المحاسبة توفير معلومات مالية ملائمة للمالكين و الأطراف الخارجية، إلى طرائق القياس الكمي المتبعة في المحاسبة الإدارية و ذلك عندما تطور هدف المحاسبة إلى توفير معلومات ملائمة للإدارة، إلى طرائق القياس الوصفي المتبعة في المحاسبة عن الأداء الإجتماعي و الذي يلبي هدف المحاسبة في توفير معلومات متعلقة بالجانب الإجتماعي و البيئي و التي تخدم أطراف متعددة و لأغراض مختلفة، و يعد القياس النقدي الطريقة الأساسية التي يتم الإستناد عليها عند تقدير مجالات الأداء البيئي إن أمكن ذلك طبعا، و لكن عند تعذر الحصول على تقديرات معبر عنها نقديا يتم اللجوء إلى طريقة القياس الكمي أي القياس بالوحدات الطبيعية (الكمية) و بخاصة في حالات مثل وصف المواد الملوثة المتدفقة إلى البيئة، و بهذا الصدد أشار تقرير جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) إلى أنه: "لا يوجد أي مبرر يدعو لأن يكون القياس النقدي هو القياس الوحيد الواجب إستخدامه، بل لابد من التوسع بحيث تتعامل المحاسبة مع مقاييس أخرى متى ما دعت الحاجة إلى ذلك".، أما طريقة القياس الوصفي فيمكن اللجوء إليها في حالة تعذر الحصول على[2]

(1)– الشيرازي عباس مهدي، **النظرية المحاسبية**، مرجع سابق ذكره، ص 63.

(2)- Abdel majed Mustafa, **Toward a Better Understanding of the Role of Measurement in Accounting,** the accounting review, April, 1979, vol, liv, N° 2, p 11.

القياس النقدي أو الكمي و خاصة عند قياس الخدمات البيئية، كما هو الحال عند قياس قيمة رأس المال الفكري و تأثيره على جودة القوائم المالية لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، و بناءا على ما تقدم يمكن تحديد متطلبات عملية القياس كالآتي:[1]

- أن يتم تحديد موضوع القياس و المتمثل في بنود القوائم المالية و هي الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، و المصروفات.
- تحديد الخصائص التي تتعلق بموضوع القياس و المتمثلة في التكلفة التاريخية و التكلفة الجارية.
- تحديد وحدة القياس النقدي.
- تحديد التوقيت المناسب للإعتراف بأثر الأحداث الإقتصادية و بما يتفق مع المعايير المحاسبية.

3) قيود القياس المحاسبي:

يوجه القياس في المحاسبة إلى تقديم معلومات ملاءمة لمستخدمين معنيين، و مع ذلك تفرض البيانات المتاحة و الخصائص البيئية قيودا على دقة المقاييس و مدى الثقة فيها، ما يدفعنا إلى هذا القول هو أن وظيفة القياس المحاسبي تخضع لقيود أو محددات لا يمكن تجاوزها و هي كالأتي:[2]

أ. أثر عدم التأكد: إن عدم التأكد واحد من القيود التي تؤثر في جودة عملية القياس المحاسبي و نتيجتها كونوها تتعلق بأحداث إقتصادية مستقبلية، من هنا تكون هذه المعلومات غير موثوقة كونوها غير مؤكدة، و بعد إطلاعنا على عدة تعاريف نتوصل إلى حقيقة، أن عدم التأكد مرتبط بأحداث محتملة تهم المؤسسة ستحصل في المستقبل يشوبها عدم التأكد، و سيتم قياس الأحداث المستقبلية بطريقة تفتقر إلى الموضوعية فلو قام إثنان بقياس النفس الأحداث لتوصلا إلى نتائج مختلفة، و بالتالي عدم التأكد كمفهوم مرافق للزمن المقبل أي يرتبط دائما بالفترة أو الفترات القادمة من حياة المؤسسة و هذا المفهوم يرتبط بالقياس المحاسبي، مثال على ذلك: تخصيص مصروفات للفترة القادمة حيث يؤكد في علم المحاسبة أن المعلومات المحاسبية ترتبط بالمؤسسة التي يتوقع أن تستمر مستقبلا و لما كان التخصيص يتم على الفترات المحاسبية المتعاقبة فإنه يجب إعداد الإفتراضات الخاصة بمنطق عمليات التخصيص و على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل،

(1)- AAA, Report of the Committee on foundation of accounting measurement, the accounting review 1971.

(2)- رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق ذكره، ص 21.

لكن كثيرا من التخصيصات لا يمكن تحقيقها بدرجة تامة، بمعنى بما أن المؤسسة تقوم على فرضية الإستمرارية في مزاولة النشاط إلى أمد غير محدد فإن ما يرتبط مع هذه الفرضية هو أن يقوم المحاسب بتخصيص المصروفات في السنة الحالية لتعكس توقعات الأطراف ذات المصلحة فيها للفترات القادمة، أو بعبارة أخرى إن قسما مهما من مصروفات السنة الحالية قد خصصت لها من سنة أو سنوات سابقة أي تم إقرارها في فترة ماضية و عليه لا تمثل هذه المصروفات حقيقة السنة الحالية التي حملت بها،[1] و هذا ما يؤكد ما نريد أن نذهب إليه فالمعلومات المستنبطة من القوائم المالية و المتمثلة بنتائج النشاط و المركز المالي مضللة و غير عادلة بسبب ظروف عدم التأكد التي ترافق عملية قياس بعض عناصر القوائم المالية خصوصا التقديرات التي يجريها المحاسب لعمر الأصول غير المتداولة مثلا، أو تخصيص بعض المصاريف الإحتمالية كمخصص الإندثار، مخصص الديون المشكوك فيها، فهي تعتمد في الأساس على سلوك المحاسب كونه شخصية متفائلة أو متشائمة.[2]

ب. أثر الموضوعية و قابلية التحقق: الموضوعية هي إحدى الصفات الأصلية للقياس المحاسبي و تكون المعلومات المقاسة موثوقة إذا إتصفت بالموضوعية، و هنالك إختلاف في وجهات نظر المحاسبين حول مفهوم الموضوعية "القياس الموضوعي هو القياس الذي لا يعتمد على شخصية القائم بعملية القياس"، أي عندما يكون باب الإجتهاد مفتوحا فإن الحكم الشخص له حيز في العمل المحاسبي و هذا ما يحصل فعلا أو ما تسمح به البدائل المحاسبية و ما تسمح به مرونة النظام المحاسبي، بحيث تصبح الموضوعية محل شك بإعتبار أن الإنسان أحيانا يغلب مصلحته الشخصية دون أن يشعر، فإذا إفترضنا أن نظام القياس المحاسبي يتمتع بدرجة كاملة من الحيادية و الموضوعية و أن أسباب التحيز في القياس المحاسبي هو القائم بعملية القياس لكونه يستخدم نظام القياس بشكل خاطئ أو مبالغ فيه نتيجة ضعف الخبرة أو الخطأ في تطبيق، كما في إختيار طريقة إهتلاك الموجودات غير المتداولة أو المبالغة في تقدير عمرها الإنتاجي أو تقدير قيمة النفايات، و يبدو من ذلك أن الخطورة تكمن في دليل الإثبات الذي يقع عليه الإختيار فقد يكون [3]

---

(1)- طلال الججاوي، سالم الزوبعي، مرجع سابق ذكره، ص 49.

(2)- حمدان علام، **القياس المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية:** دارسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دارسات العلوم الإدارية، عدد 38، سنة 2014، ص 281.

(3)- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق ذكره، ص 137.

فعلا قابل للتحقق منه، إلا أن إختيار الدليل و تفضيليه على غيره من الأدلة البديلة قد يكون في حد ذاته عمل غير موضوعي، فمثلا ما هو الأساس الذي يستند عليه لتفضيل إتمام مرحلة البيع على إتمام مرحلة الإنتاج كأساس لقياس إيرادات الفترة المحاسبية، لذلك فالقدرة على التحقق من دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس و لا صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، و من هنا فإن القدرة على التحقق من قياس الشيء و القدرة على التحقق من دليل الإثبات شيء أخر، بمعنى أن الدليل الموضوعي المتمثل في المستندات المكتوبة سرعان ما تصبح مخالفة للحقيقة بمرور الزمن و يؤكد أن قيم الأصول الواردة في قائمة الميزانية تمثل تجميعا للأسعار في أوقات مختلفة و هي بهذا مختلفة عن أسعار الوقت الذي تعد فيه قائمة الميزانية، و أن تجميع هذه الأسعار مع بعضها البعض أشبه ما يكون بتجميع عملات مختلفة، بحيث تمثل المجموع الناتج قيمة لا معنى لها.[1]

إستنادا على ما سبق لنا ذكره، نستنتج أنه يجب أن يتوفر الإجماع العام قبل أن نحكم على موضوعية القياس المحاسبي، و مما لا شك فيه أن في أرض الواقع لا يتوفر على مثل هذه الاجماع، إذ أن القياس المحاسبي نتيجة لعمل فرد و هو المحاسب لذا فهو يعكس مدى إجتهاد هذا الفرد و كفاءاته و خبرته، و عليه فإن هذه النتيجة لا تمثل إجماع أو حكما بالحكم الفردي يمثل وجهه نظر فرد واحد، و لو قام محاسب أخر بالقياس لتوصل إلى نتيجة مغايرة، و يعني ذلك إن نتيجة المؤسسة و وضعيتها المالية يعبران عن وجهه نظر القائم بإنتاجها و ليس بالضرورة أن تكون قريبة من الحقيقة طالما كانت هكذا.[2]

ت. أثر حدود الوحدة النقدية: تقاس أغلب المعلومات المالية بوحدة النقد و حدودها هي وسيلة لتوصيل المعلومات و لعل أكثر هذه الحدود خطورة تغير حدي قيمة وحدة النقد على مدار الزمن، و وحدة القياس المحاسبي هي العملة الوطنية (لدينار الجزائري) و كما هو معلوم هناك قيمتان للدينار، قيمة إسمية (قيمة الإصدار) و قيمة حقيقية، أي كمية السلع و الخدمات الممكن مبادلاتها بوحدة النقد، و بسبب عدم تساوي هاتين القيمتين على الدوام، فإن لها قيمة واحدة هي القيمة الإسمية المثبتة على وحدة القياس و لا توجد غيرها (إهمال معدلات التضخم)، و لإن القياس المحاسبي

(1)- طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، مرجع سابق ذكره، ص 55.

(2)- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2004، ص 331.

قياس (بالتكلفة التاريخية) في تاريخ حدوث عناصر القوائم المالية، فأنها تغير هذه القيم لاحقا بمرور الوقت يؤدى إلى أن القياس المحاسبي و نتيجته ستكون بلا شك معرضة لعدم الدقة لإختلاف قيم اليوم عن قيم الأمس، و وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي يعتمد المحاسبين على التكلفة التاريخية في تقويم عناصر قائمة الميزانية و حساب النتائج و تستند التكلفة التاريخية في تسجيل هذه العناصر على أساس إعتماد قيمة النقد المستخدم في تاريخ الإقتناء أو الشراء من دون الأخذ بالحسبان أثر إرتفاع الأسعار و إنخفاض قيمة النقد، و عليه الإستمرار في تسجيل عناصر القوائم المالية تبعا للتكلفة التاريخية يسبب مشاكل في القياس، و توجد عده طرق و أساليب لمعالجة أثار تغيرات الأسعار في البيانات المالية كي تعكس الوضع المالي العادل و تحدد نتائج النشاط بشكل أكثر واقعية و موضوعية.[1]

ث. أثر الحيطة و الحذر (التحفظ): يرى مجلس معايير المحاسبة المالية أن الحيطة و الحذر "بمعنى التعقل في المحاسبة المالية عند إعداد القوائم المالية لكون أن النشاطات الإقتصادية محاطة بعنصر عدم التأكد"، ما يرمي إليه المجلس هو بذل العناية في إستخدام هذا القيد و يعترف بالإيراد عند توفر دليل و لا يوجد ما يبرر الإعتراف بالخسائر قبل أن يتوفر دليل حدوثها، حتى تكون القوائم المالية تمثل فعلا حقيقة ما حصل في أرض الواقع.[2] بمعنى آخر إن مبدأ الحيطة و الحذر يمثل القاعدة الأكثر أهمية في المحاسبة، إذ أن مجلس معايير المحاسبة المالية لا يميل إلى تطبيق التحفظ بشكل متطلب خصوصا إذا كان التخفيض يمس صافي موجودات أو الدخل، و لكن الذي يحصل الآن هو أن إستخدام هذا النوع من التحفظ أصبح جزء من مبادئ المقبولة قبولا عاما، و بذلك تظهر أثاره على نتائج النشاط و المركز المالي للمؤسسة فتكون غير معبرة بصدق و عدالة و ينعكس سلبا على قرارات المستخدم للقوائم المالية سواء بالتخطيط أو في إتخاذ القرارات الإستثمارية أو التمويلية، و لقد تعرض معتقد الحيطة و الحذر من قبل المحاسبين و تأثيراته على القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية إلى إنتقادات عديدة و هي كالآتي:[3]

---

(1)- زهير خضر ياسين، مقال بعنوان **القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية و القيمة العادلة**، مجلة المنصور، العدد خاص 14، الجزء الثاني، سنة 2010، ص174.

(2)- طلال الججاوي، سالم الزوبعي، مرجع سابق ذكره، ص 67.

(3)- الانصاري عبد الرسول صالح المهدي، **القياس المحاسبي و اثره في اهداف المحاسبة**، اطروحة دكتوراه، الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 131.

- عدم الثبات (عدم الإستقامة): تخفيض قيمة الموجود عن قصد سيؤدي إلى المغالاة في الدخل عندما يستخدم الموجود أو يباع، بمعنى المبلغ الذي يخفض به الدخل في سنة معينة من خلال تطبيق الكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل مقارنة مع إستخدام الكلفة فهو في الحقيقة يضاف إلى الدخل في الفترة اللاحقة، فإذا ما كان التحفظ مبنيا على تفضيل تخفيض الدخل قصدا فإن هذا غير متسق لأن دخل الفترة المستقبلية سنغالي فيه بقصد.[1]
- التقلب: إن المدى الذي يأخذه التحفظ في القوائم المالية مسألة تعتمد على سياسة المؤسسة، فقد يكون كبيرا أو صغيرا فعلى سبيل المثال: قد يتم أو لا يتم تسجيل الخسائر المتوقعة لأن التوقعات يمكن أن تعدل بإستمرار و أن الخسائر الناجمة عن الدعاوى القضائية يمكن أن تبطل (تلغى) من خلال تحليل أكثر تفاؤلا إذا ما مالت المؤسسة بإتجاه تحليل من هذا النوع.
- الإخفاء (الحجب): بالرغم من ما هو معروف بأن الطرق المحاسبية مختلفة إلا أن من الصعب على المستثمرين أن يحددوا مقدار التخفيض في قيم الموجودات، فمعتقد الحيطة و الحذر يضع المستثمر العادي موقف سيئ و يمنح موقفا مواتيا من هم داخل المؤسسة.
- تناقض المبادئ: يعرف بأنه متى ما تضارب مبدأ الحيطة و الحذر مع مبدأ محاسبي فإن معتقد الحيطة و الحذر هو الذي يهيمن.
- التحيز: يؤدي معتقد الحيطة و الحذر إلى تحيز منظم في القوائم المالية و ليس تقويم حقيقي، و لهذا السبب فقد أشهر مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن التحفظ يميل إلى تضارب مع خصائص نوعية مهمة مثل: التمثيل الصادق و الحيادية و إمكانية المقارنة، و وجود التحيز ربما يخدم حاجات مجموعة واحدة من مستخدمي القوائم المالية فلا يمكن أن يفترض على أنه يساعد مصالح الأخرين أو حتى يترك مصالح الأخرين بدون ضرر، أصبح مبدأ الحيطة و الحذر نمط فكري مترسخ جدا في المحاسبة الحالية بحيث أصبح موقفا أو حالة عقلية للمحاسبين أكثر مما هو ألية تستخدم لمواجهة عدم التأكد، فمن المفروض أن يتم إستخدام الحيطة و الحذر عندما تكون هنالك شكوك جدية حول تقديم بند ما، و لكن واقع الحال لا يبدو كذلك فقد أصبح التحفظ موقفا تقليديا للمحاسبة إتجاه كافة أوجه المحاسبة.[2]

---

(1)- الانصاري عبد الرسول صالح المهدي، **القياس المحاسبي و اثره في اهداف المحاسبة**، نفس المرجع السابق.

(2)- Ljiri, Yuji, **the Foundations of Accounting Measurement**, A Mathematical Economic and Behavioral Enquiry, prentice, hall, Inc, 2000, p 57.

المطلب الثاني: تصنيف الأحداث الرئيسية المعنية بالقياس المحاسبي.

إن الأحداث الإقتصادية تعد بمثابة الأساس أو المادة الخام في العمل المحاسبي، حيث يعمل القياس المحاسبي على تقييم الأحداث الإقتصادية سواء كانت منفردة (حدث إقتصادي واحد)، أو مجتمعة (عدة أحداث اقتصادية من طبيعة واحدة)، و كذلك يتم قياس نتائج الأحداث الإقتصادية و تأثيرها على المشروع، و يجري تصنيف هذه الأحداث عادة وفق:

1) تصنيف الأحداث الإقتصادية حسب معيار قابليتها للقياس الكمي بوحدات النقد:

- الأحداث الإقتصادية غير المالية: هي نشاطات داخلية أو خارجية تؤثر على أعمال المؤسسة أو على مقدرته في تحقيق الأرباح و بالتالي تؤثر على مركزه المالي، إلا أنه لا يمكن قياسها بقيم مالية محددة مثل النشاطات الإجتماعية التي لا يمكن للمؤسسة قياس المنافع الإجتماعية و التعبير عنها بقيم مالية محددة و هي الفوائد التي تحقق للمجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة للأنشطة الإجتماعية، كذلك محاسبة الموارد البشرية التي لا يمكن قياس أي بيانات تتعلق بالموارد البشرية في المؤسسة من حيث درجة كفايتها أو مدى تطور هذه الكفاية من فترة لأخرى و التعبير عنها بوحدات نقدية محددة، ما يشكل نقصا في المعلومات لدى مستخدمي القوائم المالية إلا أنه هناك بدائل متعددة لقياس تلك الموارد البشرية و هي التكلفة التاريخية، و التكلفة الإستبدالية، و القيمة الجارية للرواتب و الأجور.[1]
- الأحداث الاقتصادية المالية: و هي النشاطات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على أعمال المشروع و مركزه المالي و يمكن التعبير عنها بقيم مالية محددة، أي أنه يمكن إجراء القياس المحاسبي لها بإستخدام وحدة قياس محددة، فعندما يكون الهدف من عملية القياس هو القياس الكمي لخاصية معينة حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس، فمثلا لو كانت قيمة أرباح المؤسسة هي محل القياس، ففي هذه الحالة بالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم و هو مقياس مالي (وحدة النقد) لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس المميزة لهذه القيمة، دينار أو دولار ...إلخ.[2]

(1)- الشمام ماهر علي حسين، **القياس و الافصاح للأنشطة خارج الميزانية**، دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و القانونية، جامعة بغداد، 2009، ص 125.

(2)- محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق ذكره، ص 139.

2) تصنيف الأحداث الإقتصادية حسب معيار الغرض منها:

يندرج ضمن هذا التصنيف الأحداث الإقتصادية المالية فقط، فهي أحداث قابلة للقياس الكمي بوحدة النقد لذا تعتبر موضع إهتمام التقييم المحاسبي، و يمكن أن تقسم حسب معيار الغرض منها إلى:

- **الأحداث التمويلية:** و هي تلك الأحداث التي تهدف إلى الحصول على الأموال، و تتمثل في مختلف عمليات التمويل و العمليات المرتبطة بها و التي تهدف إلى حصول المؤسسة على الأموال الضرورية لتمويل نشاطاتها الإستثمارية و نشاطات الإستغلال.[1]
- **الأحداث الرأسمالية:** تمثل مختلف الأحداث التي تهدف إلى حصول المؤسسة على الأصول غير الجارية الضرورية لنشاطها بغرض إستخدامها لتحقيق الإيرادات و ليس بغرض البيع في الأجل القصير لكن قد يتم بيعها في حالات معينة مما يؤدي إلى ظهور مفهومي المكاسب و الخسائر الرأسمالية.[2]
- **الإنفاق الرأسمالي:** يمثل تكاليف الحصول على الأصول غير الجارية التي تستفيد المؤسسة من منافعها خلال عدة دورات، بالإضافة إلى المصاريف التي تتحملها المؤسسة بعد الحصول عليها و التي تؤدي إلى زيادة قيمتها من خلال زيادة المنافع الإقتصادية المتوقعة منها.
- **المكاسب و الخسائر الرأسمالية:** تعتبر أحداث ذات طبيعة غير عادية لأنها لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة، و تظهر نتيجة التنازل عن الأصول غير الجارية، و يتم تحديدها بالمقارنة بين قيمة التنازل و القيمة الدفترية، و هناك عدة آراء حول المعالجة المحاسبية لها.[3]
- **الأحداث الإيرادية:** تنتج عن ممارسة النشاط العادي الذي يهدف إلى تحقيق الأرباح، و يمكن التمييز بين المصاريف الإيرادية التي تمثل الأحداث التي تتصل بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، و يكون الغرض منها تحقيق الإيرادات و تمثل مقدار الزيادة في خصوم المؤسسة أو النقص في أصولها، و بين الإيرادات الإيرادية التي تنشأ من النشاط العادي للمؤسسة و تمثل مقدار الزيادة في أصول المؤسسة أو النقص في خصومها.[4]

---

(1)- الجاوي، طلال محمد، **اساسيات المعرفة المحاسبية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 61.

(2)- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، مرجع سابق ذكره، ص 75.

(3)- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سابق ذكره، ص 69.

(4)- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، **مشاكل الاعتراف و القياس و الافصاح**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، 2007، ص 57.

3) تصنيف الأحداث الإقتصادية حسب معيار طبيعتها:

- الأحداث الإقتصادية التي تؤدي إلى تغير في الأصول و الخصوم و لا يصاحبها أي تغيير في حقوق الملكية، و تعكس حقيقة هامة و هي أن الإيراد يتم إكتسابه مع إضافة قيم جديدة نتيجة عملية أو نشاط داخلي.
- الأحداث الإقتصادية التي تؤدي إلى تغير في الأصول و الخصوم، و يصاحبها تغيير في حقوق الملكية.
- الأحداث الإقتصادية التي لا تؤثر على الأصول و الخصوم، و بالتالي لا تؤثر على صافي حقوق الملكية و لكن تؤثر داخليا على العناصر المكونة لهذه الحقوق مثل إصدار أسهم مجانية أو تجزئة الأسهم. [1]

المطلب الثالث: واقع القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية.

يعد مبدأ التكلفة التاريخية و القيمة العادلة من أبرز المبادئ المحاسبية المهمة في عملية القياس المحاسبي من خلال هذا المنطلق جاء النظام المحاسبي المالي الجديد بجملة من القوانين و المراسيم على غرار القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن نظام المحاسبة المالية (SCF) و الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من سنة 2010، و جاء بعده المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 ليعزز القانون السابق حيث تضمن هذا المرسوم تطبيق أحكام القانون 07-11، بالإضافة إلى إصدار القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبي و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها الصادر في 25 مارس 2009، العدد رقم 19 للجريدة الرسمية، و يعتبر هذا الإطار المرجع القانوني للمعالجة المحاسبية وفقاً للنظام المحاسبي المالي SCF و قد تضمن هذا النظام كيفية القياس و التقييم لكل من عناصر القوائم المالية سواء عند الحيازة لأول مرة أو التقييم في أية الفترة، و قد تبنى هذا النظام الرؤية الإقتصادية بدلاً من الرؤية القانونية أي أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني التي كانت سائدة و لها الأولوية في النظام السابق، فوفقاً لمبادئ النظام المحاسبي المالي الذي تمت الإشارة له في الفصل

(1)- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، **مشاكل الاعتراف و القياس و الافصاح**، نفس المرجع السابق.

الثاني "الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية في المادة 6" إلى أن أحد المبادئ الأساسية و التي إعتبرت الأساس في عملية إعداد الكشوف المالية هو مبدأ التكلفة التاريخية، و هذا ما أكدته أيضا المادة 16: "تقيّد في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة"، في حين خصت نفس الفقرة بعض الأصول و الخصوم مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيّم بقيمتها الحقيقية" (القيمة الحالية)، بمعنى هناك بعض الشروط و الطرق الخاصة في التقييم و التي تستند إلى حالات خاصة كالأصول البيولوجية و الأدوات المالية في عملية القياس و التقييم.[1]

كما جاء في نص الفقرة 1121 في القسم الثاني للنظام المحاسبي المالي الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على إتفاقية التكاليف التاريخية في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم و بالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالإستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة).
- قيمة الإنجاز.
- القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة).

كما جاءت المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، لتؤكد ضرورة تقيّد العمليات في المحاسبة و عرضها ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الإقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.[2]

---

(1)- لعروسي احمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 135.

(2)- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 9-56.

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة العادلة و هي السوق النشطة و ضرورة توفرها بتوفر شروطها:

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق.
- يمكن أن يوجد عادة في كل وقت مشترون و باعة متفقون.
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.[1]

من خلال ما سبق يمكننا القول، أن النظام المحاسبي المالي تبنى كلا المنهجين و ذلك حسب الحاجة للمنهج، و حسب بعض الشروط التي أشار لها في لب و صلب الموضوع المتعلق بعمليات القياس و الإدراج و التقييم.

كما أورد المشرع الجزائري مصطلح التقييم بدل القياس، و هذا منطقي كون أن النموذج المحاسبي الجزائري يعتمد على القياس الكمي لمعالجة الأحداث الإقتصادية في الوقت الحالي، و ليس هناك مجال في التطبيق العملي لإستخدام القياس النوعي مثل قياس التأثيرات البيئية أو المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، و بالرغم من أن القياس و التقييم يستخدمان للتعبير عن نفس المفهوم، فالقياس هو عملية المطابقة بين خصائص مجال و مجال آخر (جانب كمي و نوعي)، أما التقييم فهو قياس الخواص المالية (الجانب الكمي فقط للقياس)، و بهذا يعتبر القياس مفهوما أوسع من التقييم إذ يمكن أن يكون للقياس العديد من الخواص، هذه الأخيرة يمكن أن تكون كمية أو نوعية عكس التقييم الذي يهتم بالخواص الكمية فقط، لذا سوف يتم إستبدال مصطلح القياس بالتقييم تقيدا بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

المطلب الرابع: قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

تحديد الوضعية المالية و الأداء المالي للمؤسسة له أهمية خاصة لدى مستخدمي القوائم المالية، و لإظهار الوضعية المالية و الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة يتطلب تحديد كل الأسس التي يعتمد عليها للإعتراف بكل عنصر من عناصر الميزانية و حساب النتائج، و من ثم تحديد الأساليب الموضوعية[2]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 9-56.

(2)- حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: **معايير إعداد التقارير المالية، عرض البيانات المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 85.

لقياس قيم هذه العناصر و تختلف خصائص هذه العناصر و لكن يتم إدراجها على أساس رئيسي هو أساس الإستحقاق، و من خلال ما سبق سنتناول في هذا المطلب قياس عناصر قائمة الميزانية و عناصر حساب النتيجة.

1) الإعتراف بعناصر القوائم المالية:

الإعتراف أو الإقرار (Recognition)، هو عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما أو لحدث إقتصادي ما، و عرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الإعتراف و تعريف العنصر، أي يتم تسجيل عناصر الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في الحسابات عندما يحتمل أن يعود من هذه العناصر منفعة إقتصادية مستقبلية (تدفقات نقدية) مرتبطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى شرط إمكانية تقييمها بطريقة صادقة، حيث تعرف عناصر الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات كالآتي:[1]

- **الأصول:** حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، "تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لأن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية" و أضافت الفقرة الثانية "مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع إقتصادية مستقلة توفرها هذه الأصول".
- **الخصوم:** حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، "تتكون الخصوم من الإلتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل إنقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مماثلة لمنافع إقتصادية".
- **الإيرادات:** تتمثل الإيرادات في زيادة المنافع الإقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في شكل زيادة الأصول أو نقصان الخصوم التي تؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة غير الزيادات المتأتية من حصص الملاك حسب ما جاءت به المادة رقم 25: "تتمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو إنخفاض

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، المتضمن قواعد ادراج الاصول و الخصوم و الاعباء و المنتوجات في الحسابات.

في الخصوم، كما تمثل المنتوجات إستعادة خسارة في القيمة و الإحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

- **الأعباء:** عرفتها المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156: "تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو إنخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، و تشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الإحتياطات و خسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

"إن المعاملات التي تخص الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و المنتوجات و الأعباء كما هي محددة في هذا النظام يجب أن تقيد في المحاسبة، و لا يمكن تبرير عدم إدراجها في الحسابات أو تصحيحه بمعلومة سردية أو عددية من طبيعة أخرى"، هذا ما نصت عليه المادة 1.111 من القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 و الذي يتضمن قواعد تقييم الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات و إدراجها في الحسابات، نستنتج مما سبق أن النظام المحاسبي المالي وضع قواعد مقبولة يتم العمل بها لإقرار عناصر الأصول و الخصوم و إدراجها في الحسابات بطريقة تسمح من مقارنة الأداء المالي للمؤسسة خلال سنوات متعاقبة، و كذا مقارنة ميزانية المؤسسة مع ميزانية المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع، و أضاف المشرع الجزائري في الفقرة الأولى لنفس المادة القانونية المذكورة أعلاه شروط الإعتراف بالأصول و الخصوم كما يلي:

"يدرج عنصر الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات في الحسابات عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان.
- للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة."

بناءا على ما سبق يمكن تلخيص أهم شروط الإقرار حتى يتم إدراج عناصر الميزانية و حساب النتيجة كالآتي:

- إحتمال المنفعة الإقتصادية المستقبلية: و يستخدم مفهوم الإحتمال في نطاق شروط الإقرار ليشير إلى درجة عدم التأكد المتعلقة بتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة ببند ما إلى أو من

نفس المرجع السابق.

المؤسسة، و يتم تقدير درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية بناء على القرائن المتاحة عند إعداد البيانات المالية.

- مدى ثقة القياس: أن يكون إستخدام التقديرات المعقولة يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إعداد البيانات المالية، فعندما لا يكون بالإمكان تقدير تكلفة البند أو قيمته بقدر من المعقولية فلا يجوز حينئذ إثبات هذا البند في الميزانية أو حساب النتائج.
- الإقرار بالموجودات: يقر بالأصل في الميزانية عندما تكون المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة منه للمؤسسة محتملة الحدوث حين يمكن قياس تكلفته أو قيمته بصورة موثوق بها، و لا يمكن منها الإقرار بالأصل في الميزانية عند تكبد نفقة تكون المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة للمؤسسة غير محتملة الحدوث لفترة تتعدى الفترة المالية الجارية.
- الإقرار بالمطلوبات: و يقر بالمطلوبات في الميزانية متى كان محتملا أن تؤدي إلى تدفق الموارد مقابل المنافع الاقتصادية إلى خارج المؤسسة.
- الإقرار بالدخل: يقر بعناصر الدخل في حساب النتائج عندما تحدث زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية تنتج عن زيادة في أصل أو نقص في مطلوب ما، و عندما يكون بالإمكان قياس هذه الزيادة بصورة موثوق بها.
- الإقرار بالمصاريف: يقر بالمصاريف في حساب النتائج عندما يحدث نقص في المنافع الإقتصادية المستقبلية بسبب نقص يحدث في أصل ما أو زيادة مطلوب ما، و يكون قياس هذا النقص في المنافع بقدر معقول من الموثوقية.[1]

المبحث الثالث: العرض العادل للقوائم المالية و متطلبات الإمتثال لمعايير النظام المحاسبي المالي.

إهتمت الجهات العلمية و المهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي و على نحو خاص بعد ظهور مؤسسات المساهمة و تطور المحاسبة و إرتباط هذا التطور بالقوائم المالية التي تتضمن بيانات و معلومات و أسس قياس يمكن إستخدامها كأساس لإتخاذ قرارات الإستثمار و الإئتمان، إضافة إلى تحقيق الفائدة الإعلامية القصوى لمستخدميها، و توفير الموثوقية و المصداقية، عقد المقارنات الزمانية

(1)- Benaibouche Mohamed Cid, **la Comptabilité Générale aux Normes du Nouveau System Comptable Financier (SCF)**, 2eme Edition, Office des Publication Universitaire, Algérie, 2012, p 26.

و المكانية، و تحقيق فعالية و كفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة، و على المستوى القومي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العرض و الإفصاح في القوائم المالية

كما سبق لنا أن تناولنا أهداف التقارير المالية، و إتضح لنا من مجملها أهمية التقارير المالية في مدى توفيرها للمعلومات المالية للمستفيدين منها و خاصة ذوي المصالح المتباينة، غير أنه لا شك فيه أن فعالية مثل هذه التقارير تتوقف على محتويات هذه التقارير من المعلومات المالية و كمية هذه المعلومات و أيضا نوعية المعلومات المالية فضلا على المشكلات الخاصة باللغة التي كتبت بها هذه التقارير و أخيرا طريقة عرض هذه المعلومات في تقارير المالية، و للوقوف على فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات المفيدة للمستخدمين ظهر العديد من المؤشرات مثل:[1]

- مدى شمول التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
- مدى إعتماد المستفيدين على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات.
- مدى قابلية القراءة (Releability) للتقارير المالية من جانب المستفيدين منها أو المستخدمين لها.
- مدى القابلية للفهم (understandability) للمعلومات التي تتضمنها.

من جهة أخرى، أولى النظام المحاسبي المالي كذلك أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية و هذا من خلال كمية المعلومات التي نص على ضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية و ملحقاتها، بمعنى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى إحداث تغييرات على محتوى و شكل القوائم المالية الأساسية و ملحقاتها لتتوافق مع التغيرات المالية و المحاسبية الدولية و جعل هذه القوائم تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدميها،و من ثم بات من الضروري التعرف إلى بعض التساؤلات التي تتناول فاعلية التقارير المالية و التي من أهمها:[2]

أ. ما هي كمية و نوعية المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية؟

ب. ماهية الإفصاح في التقارير المالية و أهميته؟

---

(1)- محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق ذكره، ص 31.

(2)- Gyan Chandra, **A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accountants and Security Analysis,** the Accounting Review, vol.49 (4), 1974, p 733-742.

ت. ماهي العوامل التي تؤثر في درجة و نوعية الإفصاح؟

ث. ما هي المتطلبات العامة للإفصاح؟

ج. ما هي مؤشرات فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات المفيدة للمستخدمين؟

بناءا على ما سبق، ستتناول الفقرات اللاحقة الإجابة عن التساؤلات السابقة على النحو التالي:

أ. كمية و نوعية المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية: هناك الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا الصدد و التي إنتهت إلى بعض الملاحظات الجديرة بالإهتمام مثل:[1]

- إن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ليست عاملا مستقلا و لكنها تتأثر بعدد من المتغيرات أهمها حجم أصول المؤسسة، و عدد المساهمين و عائد الربح، هذا فضلا عن تأثيرها بمتطلبات الجهات الرسمية ذات العلاقة أثناء إعداد التقارير المالية.
- فيما يتعلق بمحاولة التوصل إلى دليل عملي يتعلق بمدى كفاية المعلومات المعلن عنها من وجهة نظر من يقومون بفحص التقارير المالية (المحاسبون و المراجعون) و كذلك من يستخدمون هذه التقارير المالية (المستفيدون)، فقد إتضح وجود إختلاف بين المحاسبين و المحللين الماليين في درجه أهمية المعلومات التي ينبغي الافصاح عنها في التقارير المالية، و قد أظهرت بعض الدراسات أن ذلك راجع إلى نقص في وسائل الإتصال بين المستخدمين للمعلومات المالية و بين من يقومون بإعدادها.
- في تحقيق المعلومات الكافية التي يتطلبها الإفصاح الشامل، يقوم المحاسب بمفاضلة بين أحد الأمرين يختصان بتحديد نوعية و كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها و هما:
  - الإفصاح عن قدر كافي من التفاصيل المختلفة.
  - إختصار و تركيز المعلومات حتى يتيسر فهمها و إستيعابها.

و لا شك أن التفصيل الشديد في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية قد يترتب عليه صعوبة الإستيعاب أو يتسبب أحيانا في بعض اللبس.[2]

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- نفس المرجع السابق.

ب. أهمية الإفصاح في تقارير المالية كمحدد لفاعليتها في الإمداد بالمعلومات: يوجد العديد من المتناولات لماهية الإفصاح و أهميته فمنها من يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة لمستخدمي التقارير المالية، المستفيدين منها من مستثمرين و دائنين و غيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح المستقبلية و كذلك قدرتها على سداد إلتزاماتها[1]، كما أن هنالك من يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال النشر كل المعلومات الإقتصادية ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى، و التي من شأنها أن تساعد المستثمر على إتخاذ قراراته، و تخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الإقتصادية المستقبلية.[2]

- مستويات الإفصاح في القوائم المالية: بغية تحديد كمية و نوعية المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية، فقد جرى العرف على أن تشتمل القوائم المالية على المعلومات الكافية الملائمة لترشيد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بهم، و لتحقيق القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها يتم الإفصاح على ثلاث مستويات و هي: الإفصاح الكافي (Adequate)، الإفصاح العادل (Fair)، و الإفصاح الكامل (Full).

و في هذا الصدد يعتبر الإفصاح الكافي أكثر هذه المستويات شيوعا في الإستخدام حيث تشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها، و الذي من شأنه أن يجعل القوائم المالية غير مضللة، في حين أن الإفصاح العادل يشير إلى تقديم المعلومات التي تفي بإحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة، و بذلك ينطوي على هدف أخلاقي يتم بمقتضاه تطبيق معاملة متساوية لجميع المستخدمين القوائم المالية سواء الحاليين منهم أو المحتملين، أما الإفصاح الكامل فيشير إلى مدى شمولية القوائم المالية في عرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية، و لا شك أن مستوى الإفصاح العادل و الإفصاح الكامل يعتبران أكثر إيجابية من مستوى الإفصاح الكافي، و أحيانا يتم التعبير عن المستويات الإفصاح بتقسيم الإفصاح إلى مستويين و هما: الإفصاح الوقائي و الإفصاح الإعلامي، و يعني الإفصاح الوقائي (protective Disclosure)، أن يتم الإفصاح في القوائم

---

(1)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 33.

(2)- البستاني شذى محمد رضا، **القياس و الافصاح المحاسبي عن الكلف النوعية**، مرجع سابق ذكره، ص 111.

(3)- محمد سامي راضي، **أسس إعداد القوائم المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 37-39.

المالية عن كل ما من شأنه جعلها غير مضللة لمستخدميها، و بذلك فإن الإفصاح الوقائي كما يستدل من إسمه يهدف إلى توفير الحماية لمستخدمي القوائم المالية، بينما يعني الإفصاح الإعلامي (Informative Disclosure)، إتجاها للإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية و التي من شأنها أن تساعدهم في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، و من أمثلة تلك المعلومات التقارير المالية القطاعية (Reporting Segmental)، و التقارير الدورية أو المرحلية (Interim Reporting) و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة و تحليلات الإدارة و تنبؤاتها...إلخ.[1]

و يلاحظ مما سبق أن الإفصاح الوقائي يمثل مستوى الإفصاح الكافي، في حين أن الإفصاح الإعلامي يمثل مستوى أكثر إيجابية من الإفصاح في طياته كلا من مستوى الإفصاح العادل و الكامل.

- تزايد متطلبات الإفصاح: إزدادت متطلبات الإفصاح بشكل جوهري في السنوات الأخيرة، فقد أظهرت نتائج أحد الإستقصاءات التي شملت 10 مؤسسات صناعية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، أن متوسط عدد صفحات المرفق بالقوائم المالية زاد من 2 صفحة إلى 8 صفحة، و أن متوسط عدد صفحات المعلومات المالية زاد من 9 إلى 18 صفحة خلال فترة السنوات العشر الأخيرة، و لعل أهم مبررات تزايد متطلبات الإفصاح في السنوات الأخيرة هي:[2]
- تعقد المعاملات المالية: عانى المحاسبون خلال قيامهم بالإفصاح من مشكلة تركيز الكثير من الأحداث الإقتصادية في تقارير موجزة، و الذي ضاعف من حدة التعقيدات في أنشطة المؤسسة في مجالات مثل: عقود الإيجار طويلة الأجل، و الإندماج، و المنح، و المعاشات، و الترتيبات التمويلية، و هو الأمر الذي ترتب عليه كثافة إستخدام الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لهذه المعاملات و أثارها المستقبلية.
- الحاجة إلى معلومات وقتية: أصبح الطلب على المعلومات الوقتية و ذات القدرة التنبؤية أكثر إلحاحا اليوم و أكثر من أي وقت مضى، على سبيل المثال البيانات الدورية المرحلية

---

(1)- محمد سامي راضي، **أسس و إعداد القوائم المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 37-39

(2)- سالم النعيمي، **تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، بحث الحصول على شهادة محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، بغداد، 2004، ص 109.

(Interim Data)، أصبحت متطلبا من متطلبات الإفصاح، كما أن التنبؤات و تقديرات المالية المنشورة و التي طالما تجنبها المحاسبون أوصت بها هيئة الرقابة و الإشراف على البورصة.

- المحاسبة وسيلة للتوجيه و الرقابة: ترغب الحكومات في الآونة الأخيرة في الحصول على معلومات أكثر و إفصاح عام عن العديد من الظواهر مثل، مكافآت الإدارة و حوافزها و التلوث البيئي و المعاملات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة و الأخطاء و المخالفات و التصرفات غير قانونية....الخ، و هي تلك المعلومات التي يمكن أن تفيد الحكومات في رسم مختلف السياسات و متابعة تطبيقها و تعتمد في ذلك على خدمات المحاسبة و المراجعة.[1]

ت. العوامل التي تؤثر في الإفصاح: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة و نوعية الإفصاح في التقارير المالية و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل هي:

- عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية.
- عوامل تتعلق بالمعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها.
- عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية ذاتها.[2]

- أولا: العوامل البيئية، حيث تختلف التقارير المالية من دولة إلى أخرى لأسباب إقتصادية و إجتماعية و سياسية نتيجة حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية على التغيرات البيئية و أثرها على المؤسسة، و ذلك بغية المقارنة بين المؤسسات المختلفة و بعضها البعض و تحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها، و مدى وفائها بمسؤولياتها إتجاه المجتمع، و ربما من أوضح الأمثلة على هذه العوامل البيئية هو الإختلاف بين التقارير المالية و المعلومات الواردة فيها بكل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية، و التي مرجعها إختلاف السلطة التي تشرف على هذه المؤسسات و تراقبها، و مدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية برقم صافي الدخل، في حين يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة و مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها في المستقبل.

---

(1)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 36.

(2)- محمد سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق ذكره، ص 125.

(3)- سالم النعيمي، **تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، نفس المرجع السابق.

- ثانيا: عوامل تتعلق بالمعلومات المالية، تتأثر درجة الافصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الافصاح عنها و مدى توافر عدد من الخصائص للحكم على مدى كفاءتها و تشمل هذه الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية و التي سبق لنا عرضها في الفصل السابق.[1]
- ثالثا: عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية ذاتها، و ترتبط هذه العوامل بالمؤسسة مثل حجمها، عدد المساهمين فيها، و صافي الربح...إلخ، حيث يمكن أن تؤثر مثل هذه العوامل في درجة الإفصاح و يمكن التعرض لأهم هذه العوامل كما يلي:[2]

- حجم المؤسسة (إجمالي الأصول): حيث أظهرت العديد من الدراسات الميدانية أيضا، وجود علاقة بين حجم المؤسسة أو إجمالي الأصول المملوكة و درجة الإفصاح في التقارير المالية، و هذا راجع للعديد من الأسباب مثل تكلفة إعداد المعلومات و الإفصاح عنها و كذلك القدرة على المنافسة و إمتلاك الميزة التنافسية...إلخ
- عدد المساهمين في المؤسسة: أظهرت دراسات ميدانية أيضا وجود علاقة موجبة بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها.
- صافي الربح: حيث أنه كلما زاد صافي الربح كلما كان هنالك رغبة من قبل إدارة المؤسسة في الإفصاح.
- دور الأجهزة الرقابية و الإشرافية في المتابعة و التوجيه.
- كفاية و فعالية أداء المراجع الخارجي.[3]

ث. المتطلبات و كيفيه الإفصاح: تعارف المحاسبون فيما مضى على محاولة تقديم كافة المعلومات الأساسية عن المؤسسة في القوائم المالية الأساسية الأمر الذي كان يمثل صعوبة بالغة إذ كيف يمكن تركيز الأحداث الإقتصادية الكثيرة و المتنوعة في تقارير موجزة، و هو ما أدركته الهيئات و

(1)- محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، نفس المرجع السابق.

(2)- Singhri, Surendra, and Desai, H. **An Empirical Analysis of the Quality of Corporate Financial Disclosure,** the Accounting Review, Vol.46 (1), 1971, p 131.

(3)- Ibid, p129.

المجاميع المهنية بل أدركه المحاسبون أنفسهم، و بما أن الأهداف الأساسية لكل من التقارير المالية و القوائم المالية هي نفسها قد يكون من الأفضل عرضه في أقسام التقرير المالي الأخرى خلافا للقوائم المالية، فعلى سبيل المثال يتم عرض المكاسب و التدفقات النقدية في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة و الأخطاء و المخالفات و التصرفات غير قانونية في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.[1]

و هو الأمر الذي تم تأكيده سابقا من القول، أن نطاق التقرير المالي يتسع ليشمل إلى جوار القوائم المالية معلومات أخرى كمية و وصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية:

- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية: و التي تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية و تشمل:

أ. الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: بناء على ما سبق نستطيع القول أن الملاحظات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية في منشئات الأعمال، غير أنها غالبا لا يولى لها أهمية كبيرة في إعدادها نظرا لأنها تكون ذات طابع فني عالي، فضلا عن طريقة عرضها في القوائم المالية التي غالبا ما تكون في طباعة صغيرة قد يصعب قراءتها، كما يمكن تقديم البيانات الإضافية التكميلية ذات الطبيعة الوصفية بوصفها إمتدادا للمعلومات الواردة في القوائم المالية، بالإضافة إلى أن القيود المفروضة بواسطة الترتيبات المالية أو الإتفاقات التعاقدية يمكن وضعها أيضا في شكل ملاحظات، و أخيرا رغم أن الملاحظات قد تكون فنية و أحيانا صعبة الفهم و الإستيعاب إلا أنها تقدم معلومات ذات معنى و دلالة لمستخدمي القوائم المالية.[2]

ب. السياسات المحاسبية: السياسات المحاسبية لمؤسسة عبارة عن مبادئ و طرق محاسبية محددة يتم إستخدامها في الممارسة الحالية، و تعتبر ملائمة لتقديم قوائم مالية عادلة و صادقة عن المؤسسة، و لتعزيز الموثوقية في القوائم المالية فإنه من الضروري الإفصاح عن هذه السياسات نظرا لأن المعلومات عن السياسات المحاسبية التي يتبناها و يتبعها التقرير المالي للمؤسسة تكون أساسية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية.

ت. الإفصاح عن الأحداث و العمليات الخاصة: هناك بعض الأحداث أو العمليات التي تثير حساسية خاصة، بل و مشاكل صعبة بالنسبة للمحاسب، لعل من أهم هذه الأحداث هي معاملات الأطراف

(1)- سالم النعيمي، **تقييم الافصاح في القوائم المالية على ضوء المعايير المحاسبية المعتمدة**، مرجع سابق ذكره، ص 113.

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 41.

ذات العلاقة و الأخطاء و المخالفات و التصرفات غير القانونية، و لاشك أن الصعوبات التي يواجهها المحاسب أنه في حالة الإفصاح عن تلك الأنواع من المعاملات يجب أن يبدي الإهتمام الكبير و وقت معتبر للوقوف على التوازن الملائم بين متطلبات الإفصاح للمؤسسة و إحتياجات مستخدمي القوائم المالية، و يمكن تناول الإفصاح عن هذه الأنواع في إيجاز على النحو التالي:[1]

1. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: (Transaction Related Party) تنشأ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عندما ترتبط المؤسسة بمعاملة مع أحد الأطراف ذات القدرة على التأثير الفعال في سياسات الطرف الأخر، أو يكون لطرف أخر من غير المشاركين في المعاملة القدرة على التأثير الفعال في سياسة الطرفين المشتركين في المعاملة، و من أمثلة تلك المعاملات الآتي:[2]

- المعاملات التي تنشأ بين المؤسسة الأم و مؤسساتها التابعة.
- المعاملات التي تتم بين المؤسسات التابعة و بعضها البعض.
- المعاملات التي تتم بين المؤسسة و ملاكها أو مديريها أو المنتمين لهم.

و لعل الحكمة من إعطاء إهتمام خاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة نابع من أن مثل هذه المعاملات لا يمكن إفتراض حدوثها على أسس عادلة و متوازنة، نظرا لأنها عادة ما تكون مقيدة و غير مطلقة حيث لا تخضع لظروف المنافسة العادية الناتجة من التعامل في سوق حر، فمثلا الإقتراض أو الإقراض بمعدلات فائدة منخفضة أو مرتفعة بشكل غير عادي، أو بيع ممتلكات بقيمة تختلف بشكل جوهري عن قيمتها المقدرة أو الحقيقية، و نظرا لأن المتوقع من المحاسب الإعتراف بالجوهر الإقتصادي للمعاملة بدلا من الشكل القانوني لها كان من الضروري إزاء ذلك أن يقوم بالإفصاح الملائم عن مثل هذه المعاملات، و الإفصاح عن المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة على النحو التالي:

- طبيعة العلاقة أو العلاقات القائمة.

---

(1)- أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية و المصرية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 75.

(2)- حميدات جمعة، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات بيئة الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004، ص 90.

- وصف المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة من حيث المبالغ أو المعلومات المتعلقة بها الضرورية لفهم أثار تلك المعاملات بالنسبة للفترة التي يعبر عنها حساب النتائج.
- المبالغ المتعلقة بكل معاملة للفترة التي تعد عنها حساب النتائج و أثر تحديد شروطها إذا إختلفت عن الفترات السابقة.
- قيم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة و المبالغ القابلة للتحصيل أو سداد المتعلقة بهذه المعاملات و المبالغ المدفوعة أو المحصلة إلى أو من الأطراف ذات العلاقة في تاريخ إعداد القوائم المالية.[1]

2. الأخطاء و المخالفات: (Errors and Irregularities) تشير كل من الأخطاء و المخالفات إلى وقوع أخطاء في المعالجة المحاسبية لبند ما أو بعض البنود، و كما أشرنا من قبل فإنه في حالة إكتشاف الأخطاء يجب تصحيحها و تصحيح القوائم المالية، و هو نفس الأمر الذي يتطلب إجراءه للمخالفات، غير أن إكتشاف المخالفات يلقي الضوء على مجموعة مختلفة من الشكوك و الإجراءات و المسؤوليات من جانب المحاسب و المراجع، و لعل من أهم هذه المسؤوليات ضرورة الإفصاح عن مثل هذه الأخطاء إذا كان الجوهرية بالإضافة إلى المخالفات.[2]
3. التصرفات غير القانونية: (Illegal Acts) تشمل التصرفات غير القانونية على تلك البنود، مثل الرشاوى و الإبتزازات و الإنتهاكات الأخرى للأنظمة و القوانين و اللوائح، و في مثل هذه الحالات يجب على المحاسب أو المراجع تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

أخيرا، فلا شك أن الإفصاح عن الأحداث و العمليات الخاصة السابق عرضها يعتبر أمرا بالغ الصعوبة بإعتبار أنها تمثل مجالات يغلب عليها طابع الوصفي أكثر من الكمي، فضلا عن أنها تخضع للكثير من التقييم الشخصي.[3]

2) **وسائل الإفصاح الأخرى:** إن القوائم المالية الأساسية، و الملاحظات المرفقة بها، و المعلومات الإضافية في شكل جداول أو ملاحق مرفقة، يجب أن تتضمن جميع البيانات المالية الهامة التي

(1)- **Related Party Disclosures, Statement of Financial Accounting Standards**, N°57, (Stamford, Conn, FASB, 1982.

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، نفس المرجع السابق، ص 51.

(3)- Illegal Acts by Clients, statement on auditing standards, N° 54, (New York: AICPA, 1988).

تظهر المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد القوائم المالية، و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية، و التغييرات حقوق الملكية، عن الفترة المحاسبية التي تعد عنها تلك القوائم المالية، غير أنه مازالت هناك وسائل أخرى للتقرير المالي يتم الإفصاح عن بعض المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية على أن يكون واضحا بأن مثل هذه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خارج نطاق القوائم المالية هي تلك المعلومات التي لا يمكن إخضاعها للإثبات المحاسبي، و لعل أهم هذه الوسائل هي:[1]

أ. خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.

ب. تحليلات الإدارة و مناقشاتها.

ت. مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية.

ث. المسؤولية الإجتماعية.

ج. تقرير المراجع الخارجي.

يمكن التعرض لمثل هذه الوسائل كما يلي: [2]

أ. خطاب مجلس الإدارة الى المساهمين: قد يحتوي خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين بعض المعلومات الإضافية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية مثل:

- التوقعات الخاصة بالوضع الإقتصادي و بمستقبل الصناعة و أثر ذلك على مستقبل المؤسسة.
- خطط النمو خلال الفترة و تطورها و أثارها على الفترات التالية.
- الموازنة الرأسمالية من حيث مقدارها و أهدافها و أثارها المرتقب في التوسعات سواء في النشاط أو الإنتاج.
- التغيرات في سياسات المؤسسة و في أساليب الإنتاج و تقنياته.
- التغييرات في المراكز الإدارية العليا في المؤسسة. [3]

---

(1)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، نفس المرجع السابق.

(2)- أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية و المصرية**، نفس المرجع السابق، ص 95.

(3)- حميدات جمعة، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات بيئة الأوراق المالية**، نفس المرجع السابق، ص 83-87.

و رغم أهمية مثل هذه المعلومات غير المالية لمستخدمي القوائم المالية غير أنه ينبغي الأخذ في الحسبان الإعتبارين التاليين:

- إذا ما ثبت أن أيا من المعلومات غير المالية السابقة يمكن أن تؤثر جوهريا على قيم الأصول أو الإلتزامات في نهاية الفترة، أو حتى على دخل الفترات المستقبلية فمن الضروري أن يتم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية، و هو الأمر الذي يعني عدم ترك الإفصاح عنه إختياريا في تقرير مجلس الإدارة.
- كما أنه نظرا لصعوبة عمل التوقعات و تقييم الأثار المترتبة عليها، فيجب الحذر من إتجاه الإدارة إلى الإفصاح عن تلك التوقعات أو الأثار الإيجابية أو الملائمة من وجهه نظرها فقط. [1]

ب. تحليلات الإدارة و مناقشاتها: (Management Discussion and Analysis) يغطى الجزء الخاص بتحليلات الإدارة و مناقشاتها بإعتبارها وسيلة للإفصاح المالي ثلاث جوانب مالية لأنشطة المؤسسة هي: السيولة، مصادر رأس مال العامل، و نتائج التشغيل حيث تقوم الإدارة بإلقاء الضوء على الأحداث السلبية و الإيجابية و تحديد الأحداث الجوهرية و ظروف عدم التأكد المصاحبة التي تؤثر على تلك الجوانب الثلاث، و رغم أن هذا المدخل يتضمن بوضوح العديد من التقديرات، الآراء، و الإتجاهات الشخصية إلا أن هيئة الرقابة و الإشراف على البورصات في الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب الإفصاح عن تلك المعلومات إعتقادا منها بمدى ملائمة هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية و الذي يقرر أن الإدارة تعرف الكثير عن المؤسسة مقارنة عن ما يعرفه مستخدمي القوائم المالية و لذلك فإنه من الممكن زيادة فائدة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المؤسسة و شرح تأثيرها المالي[2].

ت. مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية: تبنت هيئة الرقابة و الإشراف على البورصات مشروع يتطلب من المؤسسات أن تفصح عن مسؤوليات الإدارة في وضع و تقييم نظام للرقابة الداخلية، و عليه في الآونة الأولى بدأت بعض المؤسسات بتقديم مثل هذا النوع من المعلومات، غير أن المتطلبات المقترحة من قبل هيئة الرقابة و الإشراف على البورصات تتطلب تفاصيل أكثر عن إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها و مدى فاعليتها، و أشارت العديد من الدراسات السابقة أن مثل هذا

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises, Statement of Financial Accounting Concepts, N° 1, (Stamford, Conn; FASB, 1978).

النوع من المعلومات تؤدي إلى زيادة إدراك المستثمر لدور كل من الإدارة و المراجع في إعداد القوائم المالية، كما تعمق من وعي الإدارة العليا بمسؤولياتها عن أنظمة الرقابة الداخلية و المالية للمؤسسة.

ث. المسؤولية الاجتماعية: (Social Responsibility) منذ عدة عقود خلت، تجاهلت المؤسسات الإقتصادية المصلحة العامة حيث فشلت في إجراء أي مهمة مؤثرة في توصيل وجهات نظرها للمجتمع العام، و نتيجة لذلك فقد طالب المجتمع من منشئات الأعمال بأن تتصرف بطريقة أكثر مسؤولية و أن تعطي إستجابة كافية للجوانب الإجتماعية و البيئية المحيطة بها، من منطلق رغبة كافة الفئات في معرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في البيئات التي تعمل فيها، و ذلك لتعديل أدائها من خلال قراراتهم المختلفة مثل قرارات الإستثمار و قرارات منح القروض...إلخ تجاه مؤسسات معينة، و خلاصة ذلك أن ظهرت حاجة ملحة لمستخدمي القوائم المالية إلى مثل هذه المعلومات الإجتماعية التي تعكس مدى تصرف المؤسسة بطريقة مسؤولة تجاه البيئة التي تعمل فيها.[1]

و نظرا لمثل هذه الإحتياجات الجديدة في الحصول على المعلومات الإجتماعية فإن هنالك مجالا جديدا في المحاسبة نما و إزدهر و هو التقرير عن المسؤوليات الإجتماعية أو الإفصاح عن الأداء الإجتماعي للمؤسسة، الذي يعكس المسؤولية الإجتماعية لها إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه و لا شك أن الأغراض الرئيسية من وراء تقرير المسئوليات الاجتماعية هي توثيق مسؤوليات المؤسسة نحو المشاكل و الظروف المحيطة، مثل المسؤولية تجاه التلوث البيئي، و الموارد البشرية، و التفاعل مع المجتمع ...إلخ، و الافصاح العام عن مثل هذه المعلومات. [2]

و رغم عدم صدور أي معيار أو مقترحات بخصوص القياس و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية غير أنه بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية و خاصة المستثمرين فإنها مسألة غاية الأهمية إذا كانت المؤسسة تتبنى سياسات إيجابية إتجاه البيئة و المجتمع التي تعمل فيه، الأمر الذي يظهر أهمية الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية.

---

(1)- Darrough, M**, Disclosure Policy and Competition**, cournout vs. Berrand, the Accounting Review, July, 1993, p 722.

(2)– حميدات جمعة، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات بيئة الأوراق المالية**، نفس المرجع السابق، ص 93.

ج. المراجع الخارجي: (External Auditor's) يعتبر تقرير المراجع أحد مصادر المعلومات الهامة فالمراجع شخص مهني يقوم بالفحص المستقل للبيانات المحاسبية المقدمة بواسطة المؤسسة و إذا ما توصل المراجع إلى قناعة بأن القوائم المالية للمؤسسة تعبر بصدق و عدالة عن المركز المالي في تاريخ إعدادها و عن نتائج الأعمال، و التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في التاريخ نفسه، فإنه يقوم بإصدار رأي غير متحفظ أو إيجابي، و عليه يجب أن يتبع المراجع الخارجي في إعداد تقريره للمعايير التالية:[1]

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها و عرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- يجب أن يحدد التقرير تلك الظروف التي أدت إلى الخروج عن معيار الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة.
- يجب أن يشتمل التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية ككل، أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية، و في حالة عدم التمكن من إبداء الرأي يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك.[2]

يصدر المراجع في معظم الحالات تقرير غير متحفظ، و هو الذي يعبر فيه عن رأيه بأن القوائم المالية تظهر بعدالة في كل الجوانب الجوهرية للمركز المالي، و نتائج الأعمال و التدفقات النقدية للمؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، غير أن هناك بعض الظروف التي قد تتطلب من المراجع إضافة فقرة إيضاحية في تقريره، كما أن هناك بعض الحالات تحول دون إبداء المراجع التقرير النمطي أو النظيف، حيث يكون أمامه واحد من الآراء الثلاثة الآتية:

1. الرأي المتحفظ او المقيد (Qualified): حيث يوجد سببان أساسيان قد يدفعان المراجع لأبداء هذا الرأي المتحفظ و هما:

- عدم كفاية نطاق عمليات الفحص أو محدوديته بسبب بعض الظروف أو القيود الداخلية التي تمارسها الإدارة.

---

(1)- **Reports on Audited Financial Statement**, statement on Auditing Standards N°58, (New York: AICPA, 1988).

(2)- محمد سامي راضي، **تحليل التقارير المالية**، مرجع سابق ذكره، ص 59.

- أن القوائم المالية لا تعبر بعدالة عن المركز المالي و نتائج الأعمال بسبب:
  - أولا: إتباع أساليب محاسبية معينة لا تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
  - ثانيا: عدم كفاية الإفصاح.

2. الرأي السلبي أو المعارض (Adverse): يتم إبداء هذا الرأي عندما تكون الإستثناءات الواردة على التمثيل العادل القوائم المالية جوهرية للغاية، بحيث تمثل مخالفات جسمية عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، و ذلك للدرجة التي لا يمكن في ظلها تبرير إصدار الرأي متحفظ.
3. الإمتناع عن إبداء الرأي (Disclamer): و يكون مناسبا عندما يكون نطاق الفحص غير كاف للدرجة التي لا تمكن المراجع من إظهار أي رأي في القوائم المالية، أو أحيانا قد يكون لظروف عدم التأكد تأثير كبير على القوائم المالية بحيث يرفض المراجع إبداء الرأي فيها، كما تتطلب المهنة من المراجع في الوقت الحالي أن يقيم ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المؤسسة على الإستمرار، و في حال إستنتاجه وجود شك جوهري فلابد من إضافة فقرة إيضاحية في التقرير لوصف المشاكل المحتملة.[1]

و بالرغم من أن تقرير المراجع ليس مكان للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة غير أنه يزود مستخدمي القوائم المالية و خاصة المستثمرين بمعلومات نافعة مثل:

- الأثر الجوهري الناتج عن إستخدام طريقة محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة قبولا عاما.
- الأثر الناتج عن تغيير المبادئ السياسات المحاسبية.
- الإختلافات في الرأي بين المراجع و إدارة المؤسسة حول بعض المعالجات المحاسبية المستخدمة في التقرير المالي.

و أخيرا فبالإضافة إلى دور تقرير المراجع الخارجي في الإفصاح عن نوعيه المعلومات السابقة، فإنه يؤدي إلى زيادة الثقة و المصداقية في القوائم المالية التي دققت و يعطي الثقة و التأكيد على صحة الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.[2]

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 60.

(2)- The auditor's consideration of an entity's Ability to continue as a going concern, statement on auditing standards, N° 59, (new york: AICPA, 1988)

3) تطور التقارير المالية: لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا في التقارير المالية من حيث نوعيتها، كمية المعلومات التي تحتويها و طريقة عرضها للبيانات، و يبدو أن التطور جاء نتيجة زيادة حاجة المستفيدين للمعلومات سواء في الدرجة أو النوعية، و أيضا في رغبة التنظيمات المهنية المسئولة عن المهنة في تطوير مستوى تقديم المعلومات المالية و المحاسبية.

و لقد ظهر هذا التطور جليا في ظهور العديد من التقارير مثل:[1]

أ. القوائم القطاعية. Segmental Reporting

ب. القوائم المالية الدورية (المرحلية). Interim Reporting

ت. القوائم المالية المستقبلية (التنبؤية). Forecast Financial Statement

ث. القوائم المالية الموجزة. Simplified Financial Statement

ج. قوائم مالية الاجتماعية. Social Responsibility Statements

ح. القوائم المالية بالقيمة المضافة. Value Added Statement

أ. التقارير القطاعية: يعني الإفصاح القطاعي أي قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها المؤسسة، و التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم قطاع رئيسي من حيث الربحية، درجة المخاطرة المرتبطة، و فرص النمو الخاصة به. و لا شك أن مثل هذا الإفصاح يمد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء التنبؤات و تقييم الأداء السابق للمؤسسة ككل و لقطاعاتها الرئيسية، و وضع التصورات المستقبلية بخصوصها.[2]

ب. التقارير المالية الدورية (المرحلية): يطلق إصطلاح التقارير المالية الدورية على التقارير المالية التي تتعلق بفترة زمنية تقل عن سنة، غير أنه عادة ما تكون ربع سنوية، و لعل الهدف الأساسي من إعدادها هو تقديم معلومات محاسبية في الوقت المناسب حتى تتسم بخاصية الوقتية، و من ثم خاصية الملاءمة التي هي إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فضلا عن الإفصاح عن الإتجاهات المختلفة لعناصر القوائم المالية التي لا تظهرها القوائم المالية التي تعد في نهاية

(1) Financial Reporting for Segment of a Business Enterprises, Statement of Financial Accounting Standards N° 14, (Stamford, Conn: 1976).

(2) Reporting Financial Information by Segment, International Accounting Standards N° 14, (London, England, IASC, 1994).

السنة، و لقد عرف هذا النوع من التقارير للعديد من المشاكل المرتبطة بإعدادها و لعل أهم هذه المشاكل الآتي:[1]

- استخدام المؤسسات إجراءات محاسبية و أساليب تقديرية مختلفة عند إعداد هذه التقارير، إعتمادا على إعتقاد فحواه أن أي خطأ في التقارير المالية الدورية يمكن تصحيحه عند إعداد القوائم المالية السنوية.
- قد تكون نتائج العمليات التي تفصح عنها التقارير المالية الدورية غير قابلة للمقارنة على مدى السنة المالية بسبب التقلبات الموسمية في الإيرادات وعدم إنتظام حدوث التكاليف و المصروفات.

و نظرا للطبيعة قصيرة الأجل لهذه التقارير فهي تتضمن الحد الأدنى من البيانات التي ينبغي الإفصاح عنها في التقارير المالية الدورية و ذلك على النحو التالي:[2]

- المبيعات أو إجمالي الايرادات، مخصص الضرائب، البنود الاستثنائية، الاثر التراكمي الناتج عن تغيير المبادئ المحاسبية.
- ربحية الأسهم.
- الإيرادات، التكاليف و المصروفات الموسمية.
- التغييرات الجوهرية التي طرأت على تقدير مخصص ضرائب الدخل.
- التخلص من أحد القطاعات المؤسسة و البنود غير العادية و الإستثنائية.
- الإلتزامات الشرطية.
- التغييرات في المبادئ المحاسبية و التقديرات.
- التغييرات الجوهرية في المركز المالي.

كما أنه من الجدير بالذكر القول أن المهنة أيضا تشجع المؤسسات على إصدار قائمة الميزانية و حساب النتائج عن الفترة الدورية، كما أنه في حالة عدم حدوث ذلك يجب على الأقل الإفصاح عن

---

(1)– حميدات جمعة، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات بيئة الأوراق المالية**، نفس المرجع السابق، ص 115.

(2)- Ross, S., **Disclosure Regulation in Financial Markets**, in Edwards, ed., Issue in Financial Regulation (New York: McGraw-Hill, 1979), p 221

التغييرات الجوهرية في بعض بنودها الهامة، مثل الأصول السائلة، و رأس المال العامل، و الإلتزامات طويلة الأجل، و حقوق المساهمين. [1]

هذا و يجدر التنبيه، إلى أن النظام المحاسبي المالي أشار للقوائم المالية المرحلية في المادة 5.260 من القرار المحدد لقواعد التقييم و محتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى أنه: "يتعين على المؤسسة الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الإقتضاء، نفس المضمون و نفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية،" إلا أنه لم يشر إلى كيفية إعدادها و المعلومات التي يجب أن تشملها و تفصح عنها هذه التقارير.

ت. القوائم المالية المستقبلية (التنبؤية): تعرف القوائم المالية المستقبلية بأنها التنبؤات المالية و هي عبارة عن قوائم مالية مستقبلية تعرض أفضل ما يعلمه و يعتقده الطرف المسؤول عن إعدادها بشأن الوضعية المالية المتوقعة للمؤسسة و نتائج العمليات و التغيرات في المركز المالي، و ترتكز التنبؤات المالية على فروض الطرف المسؤول عنها بشأن الظروف المتوقع حدوثها و ردود الأفعال المتوقع إتخاذها للتعامل مع هذه الظروف، مع ملاحظة أن نتيجة التنبؤ قد تعرض في صورة مقدار محدد من الوحدات النقدية كقيمة واحدة أو قد تعرض في صورة مدى. [2]

ث. القوائم المالية الموجزة: هناك بعض وجهات النظر التي أشارت إلى صعوبة قراءة التقارير المالية و فهم محتوياتها من جانب عدد كبير من مستخدمي هذه التقارير، و هو الأمر الذي أدى إلى صعوبة إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة، و هو ذات الأمر الذي أدى إلى ظهور دعوة على أهمية إعداد مجموعة من القوائم المالية الموجزة، و التي تظم بعض المعلومات المهمة و الضرورية لمتخذي القرارات مثل الأرباح المحققة و الجزء الموزع منها، و الأرباح المحتجزة، و الإستثمارات بأنواعها، و القروض بأنواعها، و أثر ما سبق على حقوق الملكية و ربحية السهم، و غير ذلك من المعلومات ذات الأهمية المباشرة لمتخذي القرارات و يجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الموجزة مأخوذة من القوائم المالية السنوية، و المعتمدة من

(1)- Lev. B, and S. Penman. **Voluntary Forecast Disclosure**, Nondisclosure, and Stock Prices, Journal of Accounting Research, spring, 1990, p 55.

(2)- نفس المرجع السابق، ص 82.

المراجع الخارجي الأمر الذي يضفي عليها المزيد من الثقة و المصداقية.[1]

ج. قوائم المحاسبة الاجتماعية: أظهرت الممارسة المحاسبية مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى إحتياجات جديدة من المعلومات، مثل تلك المعلومات الإجتماعية التي تعكس مدى تصرف المؤسسة بطريقة مسؤولة إتجاه البيئة التي تعمل فيها، و من ثم ظهر مجالا جديدا الذي أصبحت تتسابق عليه الأدبيات المحاسبية لتطويره و إزدهاره، و هو التقرير الإجتماعي أو الإفصاح عن الأداء الإجتماعي للمؤسسة، والأغراض الرئيسية من وراء التقرير الإجتماعي هي توثيق المسؤولية الإجتماعية مثل المسؤولية تجاه التلوث البيئي، و الموارد البشرية، و التفاعل مع المجتمع...إلخ.

ح. القوائم المالية للقيمة المضافة: حيث تقوم الوحدات الإقتصادية بإعداد قائمة القيمة المضافة تتضمن معلومات عن الدخل المحقق خلال فترة زمنية معينة و قنوات توزيعه على عوائد الإنتاج المختلفة من أجور و إيجار و فوائد و أرباح، من منطلق حاجة المستفيدين إلى تقييم نتيجة المؤسسة ليس على أساس ما حققته من أرباح فقط، و لكن أيضا على أساس ما قامت بتحويله من خامات و منتجات وسيطة إلى منتجات نهائية و خدمات.[2]

لاشك أن مثل هذه القوائم تفيد أيضا في التعرف على مدى مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في الدخل المحقق، الأمر الذي يحقق منفعة للكثير من المستفيدين مثل العاملين و الأجهزة الحكومية.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه رغم مزايا و فوائد الإفصاح المحاسبي و خاصة من حيث مقدار الملاءمة و الثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين و الخارجيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه سواء السياسية أو تكاليف التنفيذ أو تكاليف الدعاوى القضائية، لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

---

(1)- Hakansson, Nils H, **Interim Disclosure and Public Forecasts:** an Economic Analysis and Framework for Choice, the Accounting Review; April, 1999, p 398.

(2)– زكريا محمد الصادق، إبراهيم السيد عبيد، **قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية**، المؤتمر السنوي الرابع حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة و المراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية و التكنولوجية، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 15–22.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح بالنسبة لقائمة الميزانية.

تعتبر الميزانية مرآة تعكس الوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة و هي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، و مطالب و إلتزامات المؤسسة من جهة أخرى، فهي قائمة تبين موارد المشروع "الأصول" و الإلتزامات المترتبة على هذه الموارد "الخصوم" و كذلك حقوق الملكية "حقوق أصحاب المشروع" في لحظة زمنية معينة، و هناك إصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الميزانية منها قائمة المركز المالي.

1) **تعرف الميزانية:** تعتبر الميزانية أو الميزانية الختامية القائمة الرئيسية ضمن القوائم المالية لما تقدمه من معلومات و بيانات تفصيلية عن محتويات المؤسسة المتكونة من الأصول (الموجودات أو الإستخدامات) و الخصوم (المطلوبات أو الموارد)، تعرف الميزانية على أنها قائمة من جانبين تظهر أصول المؤسسة في الجانب الأيمن، و خصوم المؤسسة كحقوق الملكية أو رأس المال في الجانب الأيسر. حيث تحقق الميزانية المعادلة المحاسبية التالية:[1]

الأصول = الخصوم (الجارية + غير الجارية) + رأس المال

يرجع الهدف من إعداد الميزانية إلى توفير معلومات عن طبيعة و مقدار الإستثمارات في أصول المؤسسة، و إلتزامات المؤسسة لدائنيها، و حق الملاك على صافي أصولها، حيث يتمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول و ما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، و ذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية.[2]

و تعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية و معرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، لذلك ينبغي تصنيف بنود أصول و خصوم المؤسسة بشكل يؤدي إلى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالي للمؤسسة من ناحية كفاءة إستخدام الموارد، و دراسة هيكل الملكية، و تقييم مركز السيولة، و اليسر المالي للمؤسسة.[3]

---

(1)- بن نذير نصر الدين ،و اخرون، **محاضرات في التحليل المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 23.

(2)- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 42.

(3)- Catherine Deffains Crapsky, **Comptabilité Générale : Principes, Opérations de Régularisation, Etats Financiers Anglo-Saxon,** Bréal, France, 4éme Edition, 2006, P 32.

2) **عرض عناصر الميزانية:** حسب ما ورد في نص المادة 1.220 من القرار المؤرخ سنة 2008 و المتضمن لقواعد عرض القوائم المالية، تصف فيها الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الأتية عند وجود عمليات تتعلق بالفصول.[1]

- تصنيف الأصول ضمن الميزانية: تظهر الأصول ضمن الميزانية مع التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية، حيث تشكل عناصر الأصول أصولا غير جارية إذا:
- أعدت لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة كالتثبيتات المادية و غير المادية.
- إمتلكتها المؤسسة من أجل توظيفها على المدى الطويل أو التي لن تتحقق في فترة تقل عن 12شهر إنطلاقا من تاريخ إقفال الميزانية كالتثبيتات المالية. أما الأصول المالية التي ليست لها إحدى هذه الخاصيات بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا مالية جارية.[2]
- و تشتمل الأصول الجارية على ما يأتي: الأصول التي تتوقع الوحدة تحقيقها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دورة الإستغلال العادية للمؤسسة كالمخزونات.
- الأصول التي تتم حيازتها لمدة قصيرة و تتوقع الوحدة تحقيقها خلال فترة لا تتعدى 12شهر كالحقوق على الزبائن.
- السيولة أو شبه السيولة التي لا يخضع إستعمالها لقيود كالحسابات النقدية.[3]
- تصنيف الخصوم ضمن الميزانية: تصنف الخصوم في الميزانية ضمن ثلاث مجموعات: رؤوس الأموال الخاصة، خصوم غير جارية و خصوم جارية. و تصنف الإلتزامات المالية للمؤسسة كخصوم جارية عندما:

- يتوقع أن يتم تسويتها في إطار دورة الاستغلال العادية كالديون لدى الموردين، الديون الضريبية و الإجتماعية.
- أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال كالأقساط السنوية للقروض المتحصل عليها.

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، و المتضمن عرض الكشوف المالية، العدد 19، ص 23.

(2)- بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، ص 122.

(3)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة-**، نفس المرجع السابق، ص 304.

أما الخصوم الأخرى فإنها تصنف كخصوم غير جارية مع مراعاة أن الخصوم ذات الأمد الطويل و التي تنتج عنها فوائد تصنف في شكل خصوم غير جارية حتى و لو كان تسديدها يتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:[1]

- إستحقاقها الأصلي محددا لأكثر من أثني عشر شهرا كالقروض الطويلة.
- إذا كانت الوحدة تنوي إعادة تمويل الإلتزام على الأمد الطويل.
- و كانت هذه النية مؤكدة بإتفاق إعادة تدويل أو إعادة جدولة للمدفوعات قبل تاريخ الإقفال.

تمثل رؤوس الأموال الخاصة إلتزامات المؤسسة تجاه أصحابها (المساهمين) و تعرف على أنها فائض أصول الوحدة عن خصومها الجارية و غير الجارية.[2]

3) الإفصاحات الواجب مراعاتها في قائمة الميزانية: بين النظام المحاسبي المالي كذلك شكل الميزانية (قائمة المركز المالي) و المعلومات التي يجب إدراجها في متنها، حيث قدمت القائمة كشف ملخص لأصول و خصوم المؤسسة مع التمييز بين الأصول الجارية و غير الجارية و الخصوم الجارية و غير الجارية، كما إحتوت على عمودين العمود الأول خاص بمبالغ العناصر المدرجة في القائمة للسنة الحالية، و العمود الثاني خاص بمبالغ العناصر للسنة السابقة ذلك بهدف إجراء عملية المقارنة، و تظهر أهمية إعداد و عرض قائمة الميزانية أساسا في توفير معلومات حول المركز المالي، السيولة، و القدرة على السداد. و يوجد نوعين من الإفصاح في الميزانية، الأول يتعلق بالأمور العامة و الآخر يتعلق بكل نوع من أنواع الحساب المدرج في قائمة المركز المالي، أما بالنسبة للأمور عامة التي يجب الإفصاح عنها فهي تتضمن ما يلي:[3]

- القيود على ملكية الأصول.
- الرهونات كتأمين مقابل الإلتزامات، يجب الإفصاح على الضمانات التي قدمتها المؤسسة كضمان للإلتزامات المستحقة كقيمة الأصول الثابتة أو المخزون المرهون كضمان للقروض المستحقة على المؤسسة.

(1)- عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2007، ص 197.

(2)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة-**، مرجع سابق ذكره، ص 304.

(3)- عبد الناصر ابراهيم نور، و اخرون، **اصول المحاسبة المالية**، الجزء الاول، دار الميسرة، الاردن، 2015، ص 66.

- الالتزامات التعاقدية: للحصول على أصول ثابتة يجب الإفصاح على هذه الإلتزامات و من أمثلتها حالة تعاقد المؤسسة مع جهة معينة لتوريد أصول رأس مالية حيث يتم توريد جزء من تلك الأصول حتى تاريخ إعداد الميزانية و الباقي يتم لاحقا لتاريخ الميزانية.
- الإلتزامات و الأصول المحتملة: مع بيان قيمة كل منها حيث يجب الإفصاح على الأصول المحتملة الممكن الحصول عليها، مثلا في حالة ما كان الحكم لصالح المؤسسة بإسترداد هذا الأصل، كما يجب الإفصاح على الإلتزام المحتمل في حالة صدور حكم يترتب عليه إلتزام المؤسسة بالتعويض كالتنازل على أصل.

- الإفصاح عن بنود المركز المالي: يجب على كل مؤسسة أن تعرض الأصول المتداولة و غير المتداولة و الإلتزامات المتداولة و غير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة الميزانية، إلا إذا كان العرض حسب درجة السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملاءمة (المؤسسات المالية)، و عند قيام المؤسسة بعمليات بيع السلع أو تقديم خدمات (مؤسسة إقتصادية) خلال دورة التشغيل، فيكون من الأفضل تبويب منفصل للأصول و الإلتزامات المتداولة و غير متداولة في صلب قائمة الميزانية.[1] أما بالنسبة لكل نوع من أسهم رأس المال يتم الإفصاح عن:
  - عدد الأسهم المصرح بها.
  - القيمة الإسمية لكل سهم.
  - مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية و في نهايتها.
  - الحقوق و الإمتيازات و القيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم و إعادة تسديد رأس المال.
  - الأسهم التي تمتلكها المؤسسة نفسها أو مؤسساتها الفرعية أو الزميلة.
  - الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات و عقود البيع متضمنة شروط الإصدار و قيمتها.
  - وصف لطبيعة و غرض كل إحتياطي ضمن حقوق الملكية و مبلغ أرباح الأسهم المتراكمة التي لم يتم الاعتراف بها.[2]

(1)- بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، نفس المرجع السابق، ص 124.

(2)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، نفس المرجع السابق، ص 302-306.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح لحساب النتائج.

حسب المادة رقم (1.230) من القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، التي عرفت حساب النتائج على أنه، بيان للأعباء و الإيرادات المحققة خلال دورة ما، مما يسمح بالمقارنة بينها و إستخلاص مستويات مختلفة من النتائج الذي من شأنه إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر. بالإضافة إلى تقييم فعالية نشاط المؤسسة، و توضيح كيفية تكوين النتيجة.[1]

يعد حساب النتائج على أساس مبدأ محاسبة الإلتزام، و يحتوى على أرصدة السنة الماضية و السنة الحالية لإمكانية إجراء عملية المقارنة. بالإضافة إلى أنه يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم نشاط المؤسسة من خلال إظهاره للنتيجة الصافية للدورة، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الإستثنائية، ويوفر كذلك معلومات تساعد على حساب النسب المالية، وتقييم الأداء.[2]

و يرجع الهدف من إعداد حساب النتائج هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة و قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في إستغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، كما يهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الإقتصادية للوحدة، و كذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.[3]

و عليه، يتم قياس قيمة الربح على أساس الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة (مجموع الأصول، مجموع الخصوم) و بين صافي الأصول في نهاية الفترة بعد تعديله بمقدار الإستثمارات الإضافية خلال تلك الفترة، و هذا الأسلوب يعرف بأسلوب التغير في حقوق الملكية أو المحافظة على أرس المال، لكن يعاب على هذا الأسلوب عدم إظهاره بدقة عناصر هذا الدخل الإيرادات و المصروفات و التي تعد ذات أهمية في تقييم القدرة الكسبية للمؤسسة و قياس أدائها، لذا يتم إستخدام مدخل تحليل

---

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

(2)- طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2009، ص 74.

(3)- بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، نفس المرجع السابق، ص 127.

العمليات الذي يوفر بيانات تفصيلية عن الإيرادات و المصاريف المرتبطة بأنشطة المؤسسة.[1]

يسمح حساب النتائج بتحديد ثلاث مستويات من النتائج المرتبطة بالأنشطة الرئيسية للمؤسسة و المتمثلة في كل من:

- النتيجة العملياتية المرتبطة بالنشاط الإقتصادي أو الإستغلالي للمؤسسة.
- النتيجة المالية المرتبطة بالنشاط المالي للمؤسسة.
- نتيجة الأنشطة غير العادية المرتبطة بالنشاط الإستثنائي الذي تقوم به المؤسسة.

و على إثر ذلك قدم النظام المحاسبي المالي نموذجين لعرض جدول حساب النتيجة بالتوافق مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1)، حيث يتم إعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة (الأكثر استخداما)، أين يتم تصنيف المصروف بناء على طبيعته (المواد الأولية، مصاريف الأجور، الإهتلاكات...)، بهدف تحديد النتائج الوسيطية، مع إمكانية الإعتماد إختياريا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة أين يتم تصنيف المصروف بناء على وظيفته (مصاريف البيع، المصاريف الإدارية...)، بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء و الإنتاج الإجمالي المباع.[2]

1) : يتضمن حساب النتائج على العناصر التالية:

أ. الإيرادات: إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية و الناشئة ضمن النشاط العادي للمؤسسة و التي ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك الزيادة الناتجة عن مساهمات الملاك أنفسهم، يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات: [3]

- الإيرادات الرأسمالية: هي إيرادات غير مرتبطة بالنشاط و لكنها ترتبط بعناصر الأصول، و كذلك الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات طويلة الأجل. [4]

---

(1)- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 129.

(2)- بن نذير نصر الدين ،و اخرون، **محاضرات في التحليل المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 71.

(3)- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق و التأكيد و فقا للمعايير الدولية للتدقيق**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 62.

(4)- كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر، ص 47.

- الإيرادات الجارية (الإيرادية): و هي إيرادات مرتبطة بالنشاط العادي أي العمليات الإعتيادية كبيع السلع و الخدمات خلال الفترة المحاسبية، و كذلك الإيرادات الناتجة عن بعض الأنشطة الطارئة في المؤسسة خلال نفس الفترة.

ب. المصروفات: هي المبالغ المدفوعة أو التي تتعهد المؤسسة بدفعها نظير الحصول على موارد أو منافع أو خدمات، كما تعرف على أنها التكلفة الواجب دفعها الآن للإستحواذ على خدمة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من ذلك الأصل. و بناءا على ما تقدم تقسم النفقات لأغراض المعالجة المحاسبية السليمة إلى ثلاث مجموعات و هي:[1]

- النفقة الإيرادية: و تعرف بأنها النفقات الحادثة لصيانة الأصول الثابتة و لحيازة أصول بغرض تحويلها إلى نقدية، و لإنتاج مثل هذه الأصول، و كذلك لأغراض البيع و التوزيع و الإدارة، و هي تساهم مرة واحدة فقط في كسب الربح و تستنفذ بالكامل فيما عدا المخزون غير المباع و المدفوعات المقدمة بتاريخ الميزانية و يستبعد فورا من الدفاتر.
- النفقة الإيرادية المؤجلة: و تعرف بأنها نفقات ذات طبيعة إيرادية و لكنها لم تستنفذ بالكامل خلال الفترة المحاسبية الحالية، حيث أنها تغطي أكثر من فترة محاسبية و لذلك تعتبر بقدر المبلغ المنقول الى الفترة التالية إنفاقا إيراديا مؤجلا، و من بين هذه النفقات مصاريف الدعاية و الإعلان، تكاليف البحوث و التجارب و التطوير، نفقات فترة التكوين.
- النفقة الرأسمالية: و تعرف هذه النفقات بأنها المبالغ المستغرقة في شراء الأصول الثابتة للإستخدام في المؤسسة (ليست للبيع)، أو لزيادة الطاقة الكسبية لهذه الأصول و بالتالي إطالة فترة منفعتها للمؤسسة، و لذلك تستبعد هذه المبالغ من الدفاتر على إمتداد العمر المقدر و المفيد للأصول، و ترحل صافي القيمة الدفترية الباقية بإعتبارها جزء من رأس المال المستخدم.

و من هذه النفقات الأصول المشتراة من الغير، أو الأصول التي يتم تصنيعها بمعرفة المؤسسة، و تكاليف الغير بإنشاء الأصل، بعض نفقات الإصلاح و نفقات التحسين و التجديد و نفقات الإضافة و التوسع، و نفقات التعديل و نفقات إعادة الإنشاء و كذلك نفقات الإحلال و إستبدال الأصول.

---

(1)- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق و التأكيد و فقا للمعايير الدولية للتدقيق**، نفس المرجع السابق، ص 26-27.

و من العرض المتقدم نخلص إلى أن النفقات يمكن تعريفها كمايلي:

النفقات الإيرادية: هي النفقات التي تعد عبئ على الإيرادات التي تنفق في سبيل تسيير أعمال المؤسسة في سبيل تسيير أعمال المؤسسة أو في سبيل المحافظة على الطاقة الإنتاجية لأصوله الثابتة و لذلك يجب خصمها من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي ربح الفترة المحاسبية.

النفقات الرأسمالية: و هي المبالغ التي تنفق في سبيل الحصول على الأصول الثابتة التي تتصف بصفة الدوام النسبي أو تصرف لزيادة الطاقة الإنتاجية للأصول الثابتة القديمة، مع ملاحظة أن المبالغ الأخيرة تضاف إلى قيمة الأصل الثابت.[1]

- المكاسب: هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للمؤسسة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو إستثمار الملاك، في حالة الربح توزع في فترات لاحقة لتاريخ إقفال الميزانية حسب قرارات الجمعية العامة للمؤسسة بإقتراح من مجلس الإدارة، بحيث يضم جزء إلى الإحتياطات و يعتبر من الأموال الخاصة، و جزء يوّزع على أصحاب المؤسسة و العمال و يعتبر من الديون القصيرة الأجل.[2]
- الخسائر: هي ذلك الجزء من الإنفاق أو ذلك الجزء المستنفذ من موارد المؤسسة (الأصول) دون أن يكون له قدرة حالية أو مستقبلية على تحقيق الإيرادات، و تعبر الخسائر عن قيم أنفقت أو تنفق دون مقابل و لم تتوقع المؤسسة وقوعها، و بالتالي لا يمكن تجنبها أو حسابها مسبقا، كما يمكن تعريفها على أنها الإنخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) من صفقات طارئة أو عرضية للمؤسسة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات و التوزيعات على الملاك، و في حالة الخسارة تضم لحساب الترحيل من جديد و تنقص من رؤوس الأموال الخاصة.

2) **عرض عناصر حساب النتائج:** يظهر حسابات النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحا أو خسارة و يحتوي هذا الجدول على المعلومات حسب ما نصت عليه المادة 2.230 من القرار المؤرخ ي 26 يوليو سنة 2008، "المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي":[3]

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص 27.

(2)- كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق**، نفس المرجع السابق.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال).
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية، و الأعباء المالية.
- أعباء العاملين
- الضرائب، و الرسوم، و التسديدات المماثلة.
- المخصصات الإهتلاكات، و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات، و أعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

كما نص النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 8.230، على أن تحتسب نتيجة الأعباء أو المنتوجات والتي نشأت خلال السنة المالية بين تاريخ إقفال السنة المالية و تاريخ إعداد القوائم المالية، أما الحوادث التي تقع بعد تاريخ الإقفال و تكون لها صلة بالأحداث القائمة قبل تاريخ الإقفال، تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير أفضل للأصول و الخصوم القائمة عند إقفال السنة المالية، و هناك طريقتان لتقديم جدول حسابات النتائج هما:

- عن طريق توزيع النفقات حسب الطبيعة (المواد المستهلكة، أعباء الموظفين، ..إلخ).
- أو تجميعها حسب الوظيفة (نفقات التوزيع، و المصروفات الإدارية، إلخ...).

3- الإفصاحات الواجب مراعاتها في حساب النتائج: كما سبق لنا الإشارة أنه، يتم تبويب المصروفات التشغيلية و غيرها وفقا لنظام المحاسبي المالي بإحدى الطريقتين الأولى التصنيف حسب الطبيعة و الثانية التصنيف الوظيفي، حيث في ظل التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف ، يتم تصنيفها حسب نوعها مثل الأجور، المواد الأولية المستخدمة، و إهتلاك الأصول الثابتة، أما الطريقة الثانية فيتم تصنيف التكاليف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية، المصروفات البيعية، المصروفات

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

الإدارية و المصروفات التمويلية، وفقا لما جاءت به نص المادة 3.230، للنظام المحاسبي المالي، كما منح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات إمكانية تقديم حساب النتيجة حسب الوظيفة في الملحق، فتستعمل زيادة على مدونة حسابات الأعباء و المنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها و إحتياجاتها.[1]

بناء على ما تقدم، يتضح لنا أن حساب النتائج كقائمة يمكن إعتبارها من أكثر القوائم المالية إستخداما من قبل الأطراف المرتبطة بالمؤسسة ذلك لأنها تعكس الربح أو الخسارة الصافية خلال دورة مالية محددة، و تبين مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار في تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى أنها تمكن المستثمرين من تحديد العائد من وراء إستثماراتهم، و تساعد الدائنين و البنوك في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة و طويلة الأجل، هذا و يجدر بنا التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول (01) الخاص بعرض القوائم المالية فيما يتعلق بالمعلومات الواجب إدراجها في الجدول أو في الملحق.[2]

المطلب الرابع: متطلبات الافصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة.

سبق لنا أن عرفنا في محور تحليل القوائم المالية، أن أحد أهداف القوائم المالية تقديم المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين و المحتملين و كذلك الدائنين و المستخدمين الأخرين في تحديد كمية، و عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات و الفوائد، و كذلك تدفقات البيع، أو تحصيل، أو إستحقاق الإستثمارات المالية، و القروض.

و نظرا لأن قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية الملائمة تؤثر على قدرته على سداد التوزيعات و الفوائد و بالتالي على القيمة السوقية للأسهم، فإن التدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين و الدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة الذي قام هؤلاء بإستثمار أموالهم فيه سواء في صورة أسهم أو قروض، و لذلك يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية حصول المؤسسة على النقدية و كيفية التصرف فيها، و كذلك حول القروض التي يحصل عليها و كيفية سدادها، كما أن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات عن التوزيعات النقدية و العوامل الأخرى التي تؤثر على درجة السيولة،

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- Robert Obert, **Pratique Des Normes IFRS**, 3eme édition, Dunod, Paris, France, 2006, P 63.

و اليسر المالي للمؤسسة.[1]

و قد كان المتبع و المعمول به سابقا، هو إعداد قائمة الدخل و التي كانت الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ و إتخاذ القرارات، و ذلك بإعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المؤسسة و نتائج الوظائف المختلفة التي تقوم بها، إلا أن تلك الأرباح قد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمؤسسة من خلال إختيار سياسات و طرق محاسبية مختلفة و مقبولة من الناحيتين العملية و العلمية، مثل طرق الإهتلاك و تسعير المخزون ... إلخ.

كما تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء إستخدام المؤسسة لطرق و سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح و أسعار الأسهم، و زيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة أو الربحية و ذلك لأغراض مختلفة، كما قد تختار المؤسسة الطرق المحاسبية التي تخفض صافي الربح مثلا: تخفيض الضرائب التي تسددها تجنبا للتكاليف المفروضة عليها[2]، و يعني ذلك أن الدخل الصافي أو الخسارة بما في ذلك الأثر التراكمي لمتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الجوهرية، و سوف يضاف للبنود الأخرى الدخل و المصروفات و المكاسب و الخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية، مع عرض مجموع هذه البنود كمبلغ نهائي في قائمة المكاسب و الخسائر المعترف بها (في حالة إستخدام الأسلوب الثاني يتم تقديم التغيرات الحاصلة في حسابات رأس المال الأخرى، والناتجة عن التعاملات مع الملاك و كذا التغيرات الحاصلة في الأرباح المحتجزة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية). إلا أن قائمتي المركز المالي و الدخل لم تقدما كل الإستفسارات و الأجوبة لمستخدمي القوائم المالية مثلا:

- كيف يمكن للمؤسسة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون نتائج أعمالها خسارة خلال سنة؟
- ما هي كمية النقود التي حصلتها المؤسسة من أنشطتها ؟ و كيف تصرفت المؤسسة بالنقدية المتاحة في أنشطتها؟ ..إلخ.

---

(1)- الدهراوي كمال الدين، **دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتي لمؤشرات التدفقات النقدية**، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول 1996، ص 31.

(2)- طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير محاسبية دولية و المعايير العربية المتوافقة معها**، (حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01-31)، الجزء الاول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 68.

و الأسئلة التي لم يتم إيجاد إجابة عليها في قائمة المركز المالي بشكل مباشر تجيب عليها قائمة التدفقات النقدية التي تركز على أمرين، الأول يتضمن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و الأمر الثاني يرتكز على تبويب التدفقات النقدية حيث يتم تبويب المتحصلات و المدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية، و الإستثمارية، و التمويلية بالمؤسسة.[1]

يحتاج مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى معلومات التدفقات النقدية بسبب القيود المفروضة على محاسبة الإستحقاق، و قد بينت الدراسات السابقة أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية تستند إلى معلومات محاسبية تاريخية، و هي لا تعكس مفهوم المحافظة على رأس المال و الدخل، كما أن تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية بشكل شامل يعيق مرونة تطبيق مبدأ الإستحقاق المحاسبي،[2] فقد تعرضت تلك المرونة لإنتقادات تتمثل في صعوبة المقارنة بين درجة الربحية و المركز المالي، نتيجة الإختلاف في الطرائق و السياسات المحاسبية المتبعة و إنعكاس ذلك على إمكانية المقارنة بين المؤسسات المماثلة أو بين المؤسسة الواحدة لسنوات متتالية، و من جهة أخرى فإن قائمة التدفقات النقدية تساهم في توليد معلومات متعددة مفيدة، كونها تتجنب إتباع إجراءات محاسبية مثال: نظام مسك الدفاتر و الإهتلاكات و المخصصات و المستحقات و القيود العكسية،[3] و هناك إنتقاد آخر تعرضت له محاسبة الإستحقاق كونها لا تأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية للنقود، و بشكل واضح تفترض بنود التكلفة التاريخية ثبات وحدة القياس النقدية، و بالمقابل تقوم قوائم التدفقات النقدية بتحديد جميع بيانات التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة إستنادًا إلى القوة الشرائية الجارية مع بيان التغيرات الحالية في القوة الشرائية للنقود في تلك القائمة، و من ثم فإن معظم مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى قوائم التدفقات النقدية و إجراء التسويات المناسبة، و يمكن القول أن معلومات التدفقات النقدية مفيدة في مساعدة المستخدمين لتحليل ما وراء الأرقام المعدة إستنادًا إلى أساس الإستحقاق المحاسبي.

---

(1)- طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص 68-69.

(2)- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 228-230.

(3)- نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار و الاقتراض في الشركات الخاصة السورية**، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، للمعلومات الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الاول، 2006، ص 215.

1) تعريف قائمة سيولة الخزينة: يعتبر جدول سيولة الخزينة حديث العهد نسبيا مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى، و قد شهدت هذه القائمة منذ ظهورها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من حيث المداخل المتبعة في إعددها أو من حيث صور أو نماذج عرضها، كما إهتم النظام المحاسبي المالي بهذه القائمة، حيث تناول طريقة إعدادها و عرضها و مختلف المفاهيم المتعلقة بها في الفصل الرابع (جدول سيولة الخزينة، الطريقة المباشرة و غير المباشرة) من القرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008. و عليه، تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: أحد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة عن الفترة المحاسبية تقدم ملخصا بالمتحصلات و المدفوعات النقدية عن هذه الفترة كما تعطي صورة عن أنشطة المؤسسة في مجال الإستثمار و التمويل[1]، و عرفت أيضا: قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة.[2]

فحسب ما جاءت به المادة 1.240، "الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها، و كذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية"[3] و عليه، يمكن أن نستنتج أن قائمة سيولة الخزينة هي أحد القوائم الأساسية تقوم بتقديم معلومات لا يقدمها حساب النتائج و قائمة الميزانية، حيث توفر معلومات عن كل بند من بنود النقدية و تقدم إجابات واضحة عن مصادرها و أوجه إستخداماتها و مقدار التغير الذي طرأ عليها خلال الفترة المالية، بالإضافة إلى أنها تمكن المستثمرين و الدائنين و غيرهم من المستخدمين من تحليل النقدية و تقدير قيمة التدفقات المستقبلية.

يمكن توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية في النقاط الآتية:[4]

- التدفق النقد: يمثل النقدية و ما في حكمها الداخلة و الخارجة من و إلى المؤسسة و تتضمن النقدية المتاحة و الودائع الجارية.

---

(1)- عقاري مصطفى، **المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2007، ص 198-199.

(2)- بوشاشي بوعلام، **المنير في المحاسبة العامة**، نفس المرجع السابق، ص124.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

(4)- خالد وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 41.

ما في حكم النقدية: هي الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة و التي يسهل تحويلها إلى نقدية، و لا تخضع لمخاطر كبيرة عند تغيير قيمتها.

و بناءا على ما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- إن قائمة الميزانية لوحدها لا تقدم أساسا للمقارنة السليمة بين المؤسسات و المعلومات المستقاة منها غير مفيدة للمستثمرين و المستخدمين الأخرين.
- قائمة سيولة الخزينة تقدم معلومات هامة حول قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها، و سداد التوزيعات و الفوائد و هو ما ينعكس على أسعار الأسهم و قيمة المؤسسة السوقية.
- قائمة سيولة الخزينة لوحدها و بدون القوائم المالية الاخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين و الدائنين و المستخدمين الأخرين، بمعنى أن قائمة سيولة الخزينة ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى، و قد أثبتت أدبيات محاسبية سابقة أن المؤشرات الناتجة عن قائمة سيولة الخزينة بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بقائمة حسابات النتائج لها محتوى معلوماتي بالنسبة للمستثمرين.[1]

2) تبويب قائمة التدفقات النقدية: تنبع أهمية قائمة سيولة الخزينة في المؤسسة، من الأهمية الحيوية في توفير النقدية لدفع مستحقاتها و إلتزاماتها، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة و الربحية بإعتبارهما هدفين متعارضين في المؤسسة، فهي تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، أي تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة و الصادرة منها أثناء القيام بالأنشطة التشغيلية، الإستثمارية، و التمويلية خلال الدورة المالية للمؤسسة.[2]

إن الأنظمة و اللوائح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتطلب تقديم جدول سيولة الخزينة في إطار ثلاث فئات تمثل أنشطة المؤسسة وهي: تدفقات من الأنشطة التشغيلية (الإستغلال)، و الأنشطة الإستثمارية، والأنشطة التمويلية، وتصنيف التدفقات النقدية في كل من الفئات الثلاثة تأخذ المفاهيم الدقيقة المعروضة في نص المادة 2.240، "يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات

(1)- خالد وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي**، نفس المرجع السابق، ص 39.

(2)- الدهراوي كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، نفس المرجع السابق، ص 155.

المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):

- "التدفقات التي تولدها الانشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها المنتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالإستثمار ولا بالتمويل)"، و التي يطلق علها عادة بالأنشطة التشغيلية (أو الإستغلال) و هي من بين الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل، و التي لا تعتبر من النشاطات الإستثمارية أو التمويلية، أي تشمل التدفقات النقدية في هذه الفئة، الأموال المستلمة من العملاء أو التي دفعت للموردين، بما في ذلك الموردين الداخليين للخدمات و هم العمال.
- "التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات سحب الأموال عن إقتناء، و تحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأجل)"، و التي يطلق عليها أيضا بالأنشطة الإستثمارية وهي ناتجة (كما جاء في نص المادة السابقة) عن النشاطات المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، و غيرها من الإستثمارات (الأصول المالية) التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
- "التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة و القروض)" والتي تسمى بالأنشطة التمويلية، وهي تلك الناتجة عن تغير الأموال الخاصة أو الأموال المقترضة (الإكتتاب في الأسهم، و تسديد القروض)، و كذلك تدفقات الأموال المتأتية من الفوائد و حصص الأسهم، بحيث تقدم كلا على حدى و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للإستثمار و التمويل.[1]

هذا التقسيم لتدفقات النقدية يسمح بالحصول على تفسير تغير في النقدية بين بداية و نهاية الدورة المالية، كما لا ننسى أن الملحق يقدم المزيد من المعلومات المفيدة اللازمة لإستكمال تحليل جدول تدفقات النقدية.[2]

و يتم عرض جدول سيولة الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير أموالها و ما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية، حيث تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة

(1)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

(2)– الدهراوي كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، نفس المرجع السابق.

الإستثمارية و الأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين.

خلافا لقائمتي الميزانية و حساب النتائج اللتان تعدان إستنادا إلى أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية وفق لأساس الاستحقاق، فإن قائمة سيولة الخزينة يتم إعدادها من خلال إتباع الخطوات الآتية:[1]

- تحديد التغير في النقدية و ذلك بطرح رصيد النقدية في أول الفترة من آخرها، و ذلك بإجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.
- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، و يتطلب هذا تحليل حساب النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب مقارنة الميزانيتين و تحديد بيانات من عمليات مقتناة.
- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية و الأنشطة التمويلية، من خلال تحليل بقية التغيرات الأخرى في حسابات الميزانية لمعرفة أثرهم على النقدية.
- يتم تحليل المعلومات الإضافية المفصح عنها خارج الميزانية و قائمة الدخل.
- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة أو غير المباشرة.[2]

أوصى النظام المحاسبي المالي بإستخدام الطريقة المباشرة لعرض جدول سيولة الخزينة، إلا أنه لم يمانع بإستخدام الطريقة غير المباشرة. و عليه سيتم تناول الطريقتين في النقاط الآتية:

أ- الطريقة المباشرة: وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي من خلال المادة رقم 3.240 (الفصل الرابع الخاص بجدول سيولة خزينة)."تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (العملياتية) إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

الطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

---

(1)- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، نفس المرجع السابق، ص 272.

(2)- دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة احمد حامد حجاج، نفس المرجع السابق، ص 248-249.

- تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.[1]

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية الحاصلة من العملاء) و تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي، (مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) و بشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما و هو يمثل صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب،...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة لفترة معنية، من جهة أخرى، نجد أن النظام المحاسبي المالي تطرق كذلك لشكل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة و قسمها إلى تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال، تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة الإستثمار و تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.

ب-الطريقة غير المباشرة: كما جاء في الفقرة الثانية من نفس المادة السابقة رقم 3.240 "الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة للسنة المالية". وعليه، وفق هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح المحاسبي بتحويله إلى صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، و ذلك بإستبعاد الإيرادات و المصاريف التي تؤثر في صافي الربح و لا تمثل عناصر نقدية، أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة و لا بالنقصان، و بعبارة أخرى فإنه يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعد وفق أساس الإستحقاق بأثر العمليات غير النقدية لأن قائمة التدفقات النقدية تعد وفقا للأساس النقدي، و بذلك فهي تأخذ البنود النقدية المدفوعة و المقبوضة بغض النظر إن كانت تخص السنة المالية الحالية أو غيرها.[2]

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي وضح كذلك شكل قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الملحق رقم (05-06)، الخاص بجدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة و غير المباشرة، العدد 19، و المنشورة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 35-36.

(2)- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سابق ذكره، ص 268.

الطريقة غير المباشرة التي تعتمد أساسا على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- آثار المعاملات التي لا تؤثر في الخزينة (الإهتلاكات، تغيرات الزبائن، تغيرات الموردين، المخزونات...).
- التسويات كالضرائب المؤجلة.
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل.

إن جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية كما تم توضيحه في الطريقة المباشرة، إلا أن الاختلاف يظهر في كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال.[1]

أما من حيث تقييم أي من الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة أفضل، نجد أن الطريقة المباشرة تلقى تشجيعا و تأييدا من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، و ذلك نظرا لسهولة فهمها و استيعابها من قبل مستخدمي القوائم المالية، و كذلك وضوح مصادر التدفقات النقدية لكل من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية بشكل ثابت من فترة لأخرى، غير أن بعض المستخدمين خاصة المحللين الماليين يهتمون في المقام الأول بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية عن طريق تقدير الدخل المستقبلي، ثم تعديله أو الخصم لبنود الإيرادات و النفقات غير النقدية، لذا فهم يفضلون الطريقة غير المباشرة لأنها تتماشى مع نموذج التنبؤ الذي يستخدمونه، و يتركز الإختلاف بين الطريقتين المباشرة و غير المباشرة في أنشطة التشغيل، لأن في الطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما تكون نقطة البداية في إعداد قائمة التدفقات بالطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل و الذي يتم قياسه وفقا لأساس الاستحقاق في المحاسبة.[2]

3) الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول سيولة الخزينة: قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى توصيل المعلومات لمستخدميها بصفة خاصة عن اليسر المالي و السيولة لدى مستخدمي القوائم

---

(1)- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سابق ذكره، ص 268.

(2)- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 208.

المالية عامة، و قائمة التدفق النقدي خاصة، و تلك المعلومات يتم توصيلها من خلال إفصاح إجباري و أخرى إختياري، أما الأول فيتمثل في عرض بنود قائمة التدفقات النقدية، و كذلك الأخذ بعين الإعتبار تبويب الفوائد المدفوعة، و التوزيعات المحصلة كالتدفقات النقدية من أنشطة التمويل و يتم الإفصاح على البنود التالية:[1]

- مكونات النقدية و ما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية و التسويات مع البنود المعادلة لها في الميزانية.
- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل.
- مقدار النقدية و ما في حكمها التي لا تكون متاحة للإستخدام بواسطة المجموعة.
- مقدار تسهيلات القروض غير المسحوبة و المتاحة لأنشطة التشغيل في المستقبل و تسوية الإرتباطات الرأسمالية.
- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من أقسام التشغيل، الإستثمار و التمويل بالنسبة لنصيبه في المؤسسات المشتركة.
- مقدار التدفقات النقدية الناشئة عن كل نشاط من أنشطة الإستثمار، التشغيل و التمويل بالنسبة لكل قطاع جغرافي في حالة إمكانية تقسيم المؤسسة إلى قطاعات.
- التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، و ذلك حتى يتمكن مستخدم قائمة التدفقات النقدية من الإطلاع على كافة النشاطات النقدية في المؤسسة. [2]

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أو غيرها لا يوجد إلزام للمؤسسات بالإفصاح على التدفق النقدي للسهم إلا أنه يعتبر مؤشر جيد على أداء المؤسسة فيما يتعلق بقدرتها على التمويل الذاتي و تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع لا يتعارض مع، أو يلغي الإفصاح عن عائد السهم من صافي الدخل و كملاحظة أساسية يجب أن يعد الفرع الأجنبي أو المؤسسة التابعة الأجنبية قائمة سيولة الخزينة الخاصة بها و يتم ترجمتها بعملة التقرير، و ذلك بإستخدام سعر الصرف الساري بين العملة المستخدمة في عرض القائمة و العملة الأجنبية في تاريخ حدوث التدفق فعلا.[3]

---

(1)- المعيار المحاسبي الدولي رقم 7، الفقرة 22-23، ص 9.

(2)- Obile Barbe Dandon & Laurent Didelot**, Les Normes Comptables Internationaux IAS/IFRS,** Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006, P 583.

(3)- Laid Rouabhi, **Tableaux des flux de trésorerie (IAS 7),** Formation SCF, MBI, Sétif, Alegria, 2010, P7.

المطلب الخامس: متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة و الملحق المتمم للقوائم المالية.

من الضروري عدم الإكتفاء بدراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة و الحكم عليها من خلال دراسة فترة زمنية واحدة (سنة) نظرا لمحدودية المعلومات المتوفرة و عدم القدرة على كشف حقيقة البيانات الموجودة بها و التي قد تظهر إيجابية و هي سلبية في حقيقة الأمر و العكس صحيح.[1]

و من أجل الدراسة الدقيقة للسياسات المالية التي إتبعتها المؤسسة لفترة زمنية تتعدى السنة في أغلب الأحيان، سنعتمد على التحليل الذي توفره كل من قائمة جدول تغير الأموال الخاصة و ملحق القوائم المالية و الذي يقوم على أساس مقارنة الأرقام و البيانات لعدة ميزانيات خاصة بالمؤسسة و لفترات متتالية، و ذلك بغرض رصد كل الفروقات و التغيرات التي تطرأ عليها من سنة إلى أخرى، و الإستفادة من هذه المقارنة لأجل إتخاذ القرارات، و يعتمد هذا التحليل في الأساس على نسب التغيرات في كل حساب من الحسابات، و محاولة إعطاء تفسير من الواقع لهذه التغيرات سواء كانت إيجابية أو سلبية.[2]

1) متطلبات الافصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة: يعرف النظام المحاسبي المالي قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال المادة رقم (1.250) كالآتي: "يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".[3] بإستقراء نص المادة السابقة نستطيع تعريف هذه القائمة على أنها جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها، و تعتبر هذه القائمة حلقة وصل بين قائمتي الميزانية و حسابات النتائج، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، و كذلك الأعباء و النتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذا هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطرق المنتهجة على الدورة المالية، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات (الأرباح[4]

(1)- عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي رقم (01)، "**عرض القوائم المالية**"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد 01، جوان ،2007، ص 20.

(2)- بن نذير نصر الدين و اخرون، **محاضرات في التحليل المالي**، مرجع سابق ذكره، ص 83.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 25 مارس 2009، نفس المرجع السابق، ص 26.

(4)- بالعروسي احمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، نفس المرجع السابق، ص 177.

المحتجزة)، و قسائم و حصص و تغيرات رأس المال، هذا يسمح بمقاربة بين القيم المحاسبية في بداية و نهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال و كل الإحتياط ليشير إلى مختلف العناصر المتغيرة.

تناول النظام المحاسبي المالي (SCF) شكل جدول تغير الأموال الخاصة في الملحق رقم (04) و العناصر التي يجب الإفصاح عنها كما وردت في الفقرة الثانية من نص المادة السابقة رقم (1.250) "المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[1]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة على رؤوس الأموال.
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...)
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

بناءا على ما سبق نستنتج، أن جدول تغير الأموال الخاصة يساعد على معرفة عمليات توزيع الحصص، الأعباء، النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال، التغيرات في الطرق المحاسبية و مختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

2) متطلبات الافصاح بالنسبة لملحق الكشوف المالية: يعرف الملحق حسب النظام المحاسبي المالي في الفصل الثامن (08) و المتضمن لمحتوى ملحق الكشوف المالية "الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية.، و هو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و حساب النتائج فهما أفضل، و يتمم كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، و تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ و حسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية. بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية".

هكذا عرف النظام المحاسبي المالي ملحق الكشوف المالية و حدد شروطه، و كما عرفته العديد من

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 25 مارس 2009، نفس المرجع السابق، ص 38.

الأدبيات المحاسبية على المستوى العالمي و المحلي على أنه جزء من القوائم المالية السنوية و التي تهدف إلى تكملة المعلومات الواردة في هذه القوائم و التعليق عليها، فهي تحتوي على كافة التصريحات الضرورية بطريقة أكثر تفصيلا، و اللازمة لمزيد من الفهم للوثائق الملخصة و المعروضة.، كما تحتوي على الطرق و المعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حساب النتيجة، جدول سيولة الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء و المساهمين، أسهم الوحدات، و الفروع و المؤسسة الأم، و التحويلات ما بين الفروع و المؤسسة الأم.[1]

و عليه يمكن القول، أن ملحق القوائم المالية هي من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات، حيث تقدم معلومات إضافية مهمة و تكميلية لعناصر القوائم المالية و تقوم بشرح و تفسير مختلف البنود المتعلقة بهذه القوائم و الكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف المالية عن ممتلكات المؤسسة، و نجاعتها، و وضعيتها المالية، و نتيجة نشاطها.

3) **العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في ملحقات القوائم المالية:** كما ذكرنا سابقا، إن ملحق القوائم المالية هو وثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية و المعايير الرئيسية التي تسمح بتحديد ما هي المعلومات التي تدرج في الملحق حسب الخصائص المتعلقة بالمعلومات و أهميتها النسبية، و في الواقع يجب أن يتضمن الملحق فقط المعلومات الهامة التي من المرجح أن تؤثر على الحكم المستفيدين من هذه المعلومات فيما يتعلق بممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية و نتائجها، حيث يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر، و يشتمل كذلك معلومات تطلبها و تشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، و الإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل و الصورة الصادقة لحالة المؤسسة.[2]

و يمكن أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية بكثير من الطرق سواء باستخدام الأقواس أو الهوامش أو قوائم و جداول متممة، خطابات لحملة الأسهم، تقرير المديرين، تقرير مدقق الحسابات، و خطاب رئيس مجلس الإدارة، و هناك مصادر أخرى للمعلومات أيضا على سبيل المثال تقارير المحللين و

---

(1)- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، مرجع سابق ذكره، ص 173.

(2)- Véronique Collard, **Dictionnaire comptable et financier**, Groupe revue fiduciaire, 9eme édition, p113.

الإحصائيات. و تشمل ملحقات القوائم المالية البنود الآتية حسب ما جاءت به المادة (1.260):

"يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الأتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما، أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الموضحة و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج، و جدول سيولة الخزينة، و جدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و المؤسسات المشتركة، و الفروع أو الشركة الأم و كذلك المعاملات التي تتم عند الإقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم و مبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية".

و حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام.
- أهميته النسبية.

كما حدد النظام المحاسبي المالي شروط لابد التقيد بها عند إعداد الملحق، و الذي يجب أن يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة، و وضعيتها المالية، و نتيجتها.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك عدة نماذج لجداول يمكن إدراجها في ملحقات القوائم المالية مثل جدول تطور التثبيتات و الأصول المالية غير الجارية، جدول الإهتلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات، و الأصول الأخرى غير الجارية، و كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة.[1]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 25 مارس 2009، نفس المرجع السابق، ص 38.

هذا و يجدر التنبيه إلى ضرورة أن تقدم إيضاحات القوائم المالية بأسلوب منظم، كما يجب الربط بين كل بند في متن الميزانية، قائمة حساب النتائج، قائمة سيولة الخزينة، و قائمة تغير الأموال الخاصة مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات المتممة. و على هذا الأساس فإيضاحات القوائم المالية يجب أن تتضمن الأوصاف السردية و التحليلات المفصلة للمبالغ المبينة في متن القوائم المالية لتحقيق العرض العادل، وفقا ما جاءت به نص المادة 5.210 "يشمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي".

المبحث الرابع: تطور الأهداف العامة و مسؤوليات محافظي الحسابات.

لم تعد المحاسبة المالية عبارة عن تسجيلات و وثائق محاسبية، بل أصبحت نظام معلومات محاسبي محسوب، تعمل في بيئة تكنولوجيا المعلومات، و هذا ما أكده المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المحدد لشروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الألي، و بذلك يجب أن يكون لدى المدقق معرفة كافية ببيئة أنظمة المعلومات من أجل التخطيط، التسيير، التوجيه و الإشراف على عملية التدقيق. كما أن هناك درجة من الارتباط بين كل من المحاسبة و التدقيق، إذ أن عمل المدقق ذو طبيعة رقابية تحليلية و يهدف إلى إعطاء رأي فني محايد، و يبدأ عمله من حيث ينتهي عمل المحاسب. فالمحاسبة تتميز بطبيعة إنشائية ناتجها النهائي يتمثل في القوائم المالية، أما التدقيق فإنه يتصف بطبيعة إنتقادية تحليلية تتمثل في فحص و قياس ما أعدته المحاسبة لزيادة الثقة في القوائم المالية، و مدى تعبيرها في تمثيل الواقع لنتائج الأعمال و المركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، و الوصول إلى هذه النتيجة يتطلب الإلمام بالمفاهيم الأساسية للتدقيق و التي لا يتم التوصل إليها إلا عن طريق نظرية المحاسبة مع إعترافنا بوجود إطار لنظرية التدقيق، و إتجاهات بحثية معاصرة لوضع نظرية للرقابة على الحسابات و التي تستند على مدخلين هما:

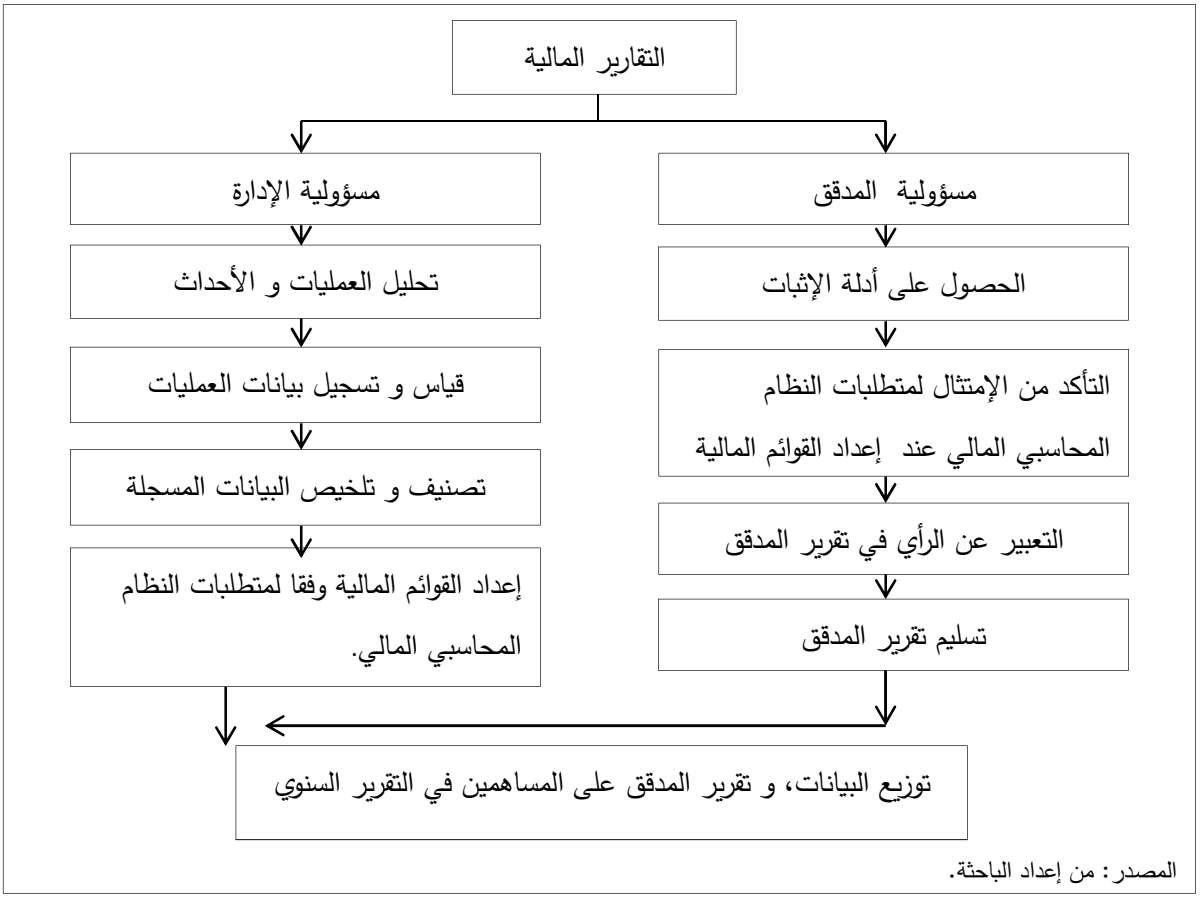
- المدخل الكمي.
- المدخل السلوكي.

لذلك توجد علاقة وطيدة بين المحاسبة و التدقيق غير أن طبيعة كل منهما له ما يميزه عن الآخر، و اليوم تشير الإتجاهات البحثية إلى أن التدقيق أصبح له إطارا نظريا يتضمن مجموعة من

المصطلحات و الأساليب و إجراءات الرقابة(المستندية، الحسابية و الفنية...و غير ذلك) و مستويات للرقابة على الجودة.

إن هذا الإرتباط بين المحاسبة و التدقيق، كان له أثره في الجزائر، فقد أثر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مهنة التدقيق، الذي إستوجب تعديل القانون رقم 91-08 الصادر سنة 1991، و ألغي بقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29جوان سنة 2010، و الذي يجبر إعداد تقارير محافظي الحسابات وفق معايير محددة تتوافق و المعايير الدولية للتدقيق، مما يستوجب أهمية تبني المعايير الدولية للتدقيق في ظل الاصلاح المحاسبي، لكن هذا لا يعني أن هناك علاقة بين المعايير الدولية للتقارير المالية و المعايير الدولية للتدقيق، فلا نجد مثلا معيار تدقيق يتكلم عن تدقيق المخزونات، و الذي يمثل أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أن محافظ الحسابات ليس مجبرا على تطبيق المعايير الدولية للتدقيق لعدم وجود أي قانون جزائري يجبره على ذلك، حيث أنه مجبر فقط على تطبيق مجموع النصوص القانونية و التشريعية المتعلقة بضبط مهنة المحاسبة و الصادرة عن وزارة المالية.

الشكل رقم (18): العلاقة بين المحاسبة و التدقيق.



المصدر: من إعداد الباحثة.

و تأسيسا على هدف الجانب النظري لهذه الدراسة و إعتباراته، فقد قسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، تناولنا في المطلب الأول معايير التدقيق و المسئوليات القانونية لمحافظي الحسابات، إذ لا يمكن أن تترك أي مهنة دون تنظيم أو ضبط وفق للإجراءات و القوانين التي يكون لها من القوة مما يوجب الإلتزام بها و تطبيقها، و أن تكون هذه الإجراءات و الأسس التدقيقية موحدة في التطبيق، كما أدرجنا من خلال هذا المطلب معايير التدقيق لأهميتها في ضمان قيام محافظي الحسابات بتحقيق أعلى مستويات الأداء المهني المطلوبة و لتحديد مسئولياتهم المهنية، فضلا عن كونها مرجع لمحافظي الحسابات و أساسا يعتمد عليه عند إتهامه بالتقصير أو الإهمال و تدعمه عند إقامة دعوى قضائية ضده، و عليه سنعرض في المطالب الأولى أهم أسس التدقيق التي يتبعها محافظو الحسابات لتوفير مستوى الثقة العالية أي إلزام التحقق من توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية في التقرير النظيف.

أما المطلب الأخير فقد فضلنا أن نتطرق إلى مشاكل الرأي المهني لمحافظي الحسابات و هي الشغل الشاغل لهم و التي تؤثر في الحفاظ على رأس المال السليم (التلاعب في الأرباح) مع التركيز بشكل رئيسي على عناصر بيان حساب النتيجة، إستنادا إلى أن صحة و عدالة قائمة حسابات النتيجة تعني صحة و عدالة المركز المالي، و بالتالي تجنب المدقق المسؤوليات (المدنية العقدية و التقصيرية، الجنائية، التأديبية) و المصادمات مع الإدارة أو المساهمين. لذلك سنستعرض من خلال المباحث اللاحقة مشاكل الرأي المهني المتعلقة بالنفقات و الإيرادات، المخصصات، الإحتياطات، الإستهلاك، تحديد الربح و توزيعه، مع التركيز على المسئوليات القانونية لمحافظي الحسابات، و إعتبارات العرض العادل للقوائم المالية.

المطلب الأول: المرجعية القانونية و التنظيمية لمهنة التدقيق.

عرف القانون الأساسي لمهنة محافظ الحسابات (قانون 01/10) محافظ الحسابات أنه كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و إنتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.[1]

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، العدد 42، بتاريخ 11 جويلية 2010، ص 06.

تعد مهنة التدقيق من المهن ذات الأهمية البالغة في الجزائر لما كان لها من أثر على الساحة الإقتصادية، و هذا ما جعلها تحظى بترسانة من القوانين و النصوص التي تنظمها خاصة في الآونة الأخيرة. و سنعرض فيما يلي لأهم النصوص التنظيمية التي تشكل المرجعية القانونية للمهنة، الذي كان ينظمها القانون 08/91 الصادر سنة 1991، و تم إلغاؤه بصدور قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010، و الذي يهدف إلى تنظيم مهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد. إضافة إلى هذا القانون (قانون 01/10) فإن هناك بعض النصوص المرجعية ذات الصلة بالموضوع، نذكر منها ما يلي:[1]

- القانون التجاري الجزائري: و الذي يحدد شروط و كيفيات ممارسة مهنة محافظ الحسابات في شركات المساهمة (SPA)، من خلال المواد 600 و 609 تحت قسم تأسيس شركات المساهمة، و المواد من 715 مكرر 14 تحت قسم مراقبة شركات المساهمة.[2]
- الأمر رقم 05/05 الصادر في 25 جويلية سنة 2005: والذي يلزم الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، في المادة 12 على تعيين محافظ الحسابات أو أكثر إبتداءا من 2006.[3]
- المرسوم التنفيذي رقم 354/06 الصادر في 9 أكتوبر سنة 2006: و الذي يحدد شروط و كيفيات ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، حيث تم إسنادها إلى تلك المطبقة في شركات المساهمة و المبينة في القانون التجاري.[4]
- قانون رقم 09/09 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2009: و الذي يعدل المادة 12 من الأمر رقم 05/05 في المادة 44 منه على أن، لا تخضع المؤسسات ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة و الشركات التي يقل رقم أعمالها عن عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) إلى التصديق على حساباتها من طرف محافظي الحسابات.[5]

---

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010، نفس المرجع السابق.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الامانة العامة، القانون التجاري، سنة 2007، ص 188-191.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، الامر رقم 05/05 الصادر في 25 جويلية سنة 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي 2005، العدد 52، بتاريخ 26 جويلية سنة 2005، المادة 12، ص 04.

(4)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 354/06 الصادر في 09 اكتوبر سنة 2006، يحدد كيفيات تعيين محافظي الحسابات لدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة، العدد 64، بتاريخ 11 اكتوبر 2006، ص 04.

(5)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، القانون رقم 09/ 09 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية 2009، العدد 78، بتاريخ 31 ديسمبر 2009، المادة 44، ص 16.

- المرسوم التنفيذي رقم 32/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011: يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية العدد 07 بتاريخ 02 فيفري سنة 2011.
- المرسوم التنفيذي رقم 202/11 المؤرخ في 26 ماي 2011: يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و أجال إرسالها، و الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 30 بتاريخ 01 جوان سنة 2011.
- المرسوم التنفيذي رقم 10/13 المؤرخ في 13 جانفي 2013: يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد خلال ممارسة وظيفتهم و كذا العقوبات التي تقابلها، الجريدة الرسمية عدد 03 بتاريخ 16 جانفي 2013.
- قرار 24 يونيو 2013: و المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، و الذي إتبع بقرار 12 يناير 2014، و المحدد لكيفيات تسليم هذه التقارير.[1]
- المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر عن وزارة المالية.
- المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 اكتوبر 2016: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر عن وزارة المالية.
- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر عن وزارة المالية.

يتم تعين محافظ الحسابات في القانون الأساسي للهيئة أو المؤسسة، و هذا ضمن الجمعية العامة التأسيسية، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة يتم إختيارهم من بين المهنيين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات[2]، و في حالة عهدتين متتاليتين لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات إلا بعد مضي ثلاث سنوات[3]. أما بالنسبة للتعيين البعدي يتم خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ الحسابات، حيث يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير

(1)– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قرار 24 يونيو 2013 و المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، قرار 12 يناير 2014 و المحدد لكيفيات تسليم هذه التقارير، العدد 24، بتاريخ 30 افريل 2014، ص 10–19.

(2)– القانون التجاري، مرجع سابق ذكره، المواد 600 و 609 و 715 مكرر 7، ص 282–326.

(3)–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 354/06، مرجع سبق ذكره، ص 06.

أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ الحسابات أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة العادية.[1]

المطلب الثاني: المهام المنوطة بمحافظي الحسابات.

دون الإخلال بمبدأ عدم التدخل في التسيير يتمتع محافظ الحسابات بمهام واسعة و التي تتمثل في إثبات شرعية و صدق الحسابات تحرير و إعداد تقارير ثم المصادقة عليها، إعلام كل الجهات التي يخصها أمر المراقبة بأية معلومة يجدها ضرورية و التي تحدث الفارق في مصداقية القوائم المالية.

أ- تعريف محافظ الحسابات: حسب المادة 22 من القانون 10-01 محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية، بإسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و إنتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

ب- مهام محافظ الحسابات: يتضمن القانون 10-01 مهام و وظائف محافظي الحسابات لا سيما في المواد 23، 24، 25 منه، و تتمثل هذه المهام في النقاط التالية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة. [2]

---

(1)-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم11-32، مؤرخ في 27 جانفي 2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07، بتاريخ 02 فيفري 2011، المادة 03، ص 20.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، ص 7.

- يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، و من طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة أو الهيئة.
- بالإضافة إلى ما سبق فعندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات على صحة و إنتظام الحسابات المدمجة و المدعمة و صورتها الصحيحة، و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

و يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، و النتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الإجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على إستمرار الإستغلال.[1]

ج- شروط و كيفيات تعيين و عمل محافظي الحسابات:

- يتم تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، و لا يعفي وجود هياكل داخلية للمراجعة، الشركة أو الهيئة من الإلزامية القانونية لتعيين محافظ حسابات. [2]

(1)-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم11-202، مؤرخ في 26 مايو سنة 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و أشكال و آجال إرسالها، المادة رقم02.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010، نفس المرجع السابق.

- تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و لا يمكن تعيين نفس المحافظ بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.
- في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك، وفي هذه الحالة لا يجرى تجديد عهدة محافظ الحسابات.
- عندما تعين شركة أو هيئة، شركة محافظة الحسابات بصفة محافظ حسابات فإن هذه الأخيرة تعين من بين أعضائها المسجلين في الغرفة الوطنية محافظا للحسابات يتصرف بإسمها، و يتعين على محافظ الحسابات أو مسير شركة أو تجمع محافظي حسابات إبلاغ لجنة مراقبة النوعية، بتعينه بصفة محافظ حسابات عن طريق رسالة موصى عليها في أجل أقصاه خمسة عشر يوما.
- يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من إلتزاماته القانونية، و يجب أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاث أشهر، و يقدم تقريرا عن المراقبات و الإثباتات الحاصلة.

و يمارس محافظ الحسابات مهامه بالطرق و الكيفيات الآتية:

- يمكن لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت و في عين المكان على السجلات المحاسبية و الموازنات و المراسلات و المحاضر، و بصفة عامة كل الوثائق و الكتابات التابعة للهيئة أو الشركة.
- يمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة و الأعوان و التابعين للشركة أو الهيئة كل التوضيحات و المعلومات، و أن يقوم بكل التحقيقات التي يراها لازمة.
- يمكنه أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.
- يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة (06) أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب مخطط الحصيلة و الوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون.
- يعلم محافظ الحسابات كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.

نفس المرجع السابق.

- مراعاة معايير التدقيق و الواجبات المهنية الموافق عليها من طرف الوزير المكلف بالمالية، يحدد محافظ الحسابات مدى و كيفيات أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات و سيرورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط الذي تعهد بشأنه.
- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، و يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.
- يتعين على محافظ الحسابات الإحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر (10) سنوات إبتداءا من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.
- يتعين على محافظ الحسابات كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 من قانون العقوبات، و يخضع لنفس الإلتزامات محافظي الحسابات المتربصون، و كذا الشركاء في الشركات المنصوص عليها في المواد 47، 48، 49 و 52 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، و لا يتقيد محافظ الحسابات بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها قانونا ولا سيما الحالات التالية:
  - بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين.
  - بمقتضى واجب إطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة.
  - بناء على إرادة موكليهم عندما يتم إستدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الانضباط و التحكيم.[1]

المطلب الثالث: تطور الأهداف العامة و المسؤوليات.

قبل التطرق للأهداف العامة و مسؤوليات محافظ الحسابات عند تدقيق البيانات المالية، سنقوم بعرض الفروض العلمية و العملية للتدقيق و التأكيد لما لها من أهمية بالغة في حل المشاكل و ترشيد سلوك القائمين بالمهنة، و التي حظيت بإهتمام العديد من الباحثين لوضع إطار نظري أو نظرية لتدقيق الحسابات، إلا أن هذه المحاولات لم ترقى إلى المستوى الأمثل حتى الآن، و لكن يوجد إتفاق بين الباحثين على أن هناك فروض علمية يمكن أن يبنى عليها تدقيق الحسابات، و فيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق و هي:[2]

(1)- نفس المرجع السابق.

(1)- جمعة أحمد حلمي، **تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة**، سلسلة الكتب المهنية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 75.

- فرض عدم التأكد: و يبرز هذا الفرض الحاجة الى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد و يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:
  - الإستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.
  - عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات.
  - عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.[1]
- فرض إستقلال محافظ الحسابات: و ذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، و يعتمد فرض إستقلال المدقق على نوعين أساسين من المقومات هما:
- المقومات الذاتية: و هي التي تتعلق بشخص المدقق و توكينه العلمي و الخلقي و خبرته العلمية.
- المقومات الموضوعية: و هي ما تتضمنه التشريعات، و ما تصدره الهيئات المهنية من أحكام و قواعد و ضمانات.
- فرض توافر تأهيل خاص للمدقق: و ذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، و في ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية كل هذا يتطلب قدر علمي و عملي و الإلمام بمتطلبات النظام المحاسبي المالي لأداء مهمته.
- فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: تشير الرقابة الداخلية إلى نظام هيكل يتكون من بيئة الرقابة ،و تقدير المخاطر، و أنشطة الرقابة، و المعلومات و الإتصال، و مما لاشك فيه أن فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لمهنة التدقيق و التأكيد الخارجي.
- فرض الصدق في محتويات التقرير: و يفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق و لا يستطيع نقله إلى الإدارة، و ينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق بإعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة و خارجها.[2]

---

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- لطفي، أمين السيد أحمد، **مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة**، نفس المرجع السابق، ص 37-40.

المبادئ العلمية للتدقيق و التأكيد: يوجد إتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبادئ العلمية للتدقيق، و ترتبط هذه المبادئ العلمية بكل ركن من أركانه (التأكيد، التقرير)، و بناء على ذلك فإن العلمية للتدقيق يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:[1]

أ. المبادئ المرتبطة بركن التحقق (الفحص)

- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: و يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة و أثارها الفعلية و المحتملة على المؤسسة و علاقتها بالأطراف الأخرى من جهة و الوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الأثار من جهة أخرى.
- مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري: و يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص لجميع أهداف المؤسسة الرئيسية و الفرعية و كذلك جميع القوائم المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف و تلك القوائم.
- مبدأ الموضوعية في الفحص: و يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص و ذلك بالإستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق و تدعمه خصوصا تجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، و تلك التي يكون إحتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

ب. المبادئ المرتبطة بركن التقرير.

- مبدأ كفاية الإتصال: و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير المدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الإقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- مبدأ الإفصاح: و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، و إظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، و إبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر و السجلات.
- مبدأ الإنصاف: و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، و كذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية. [2]

---

(1)- Kohler, E,I , A Dictionary For Accountants, 4th ed, prentice-Hall, inc, 1970, p 100.

(2)– لطفي، أمين السيد أحمد، نفس المرجع السابق.

- مبدأ السببية: و يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، و أن تبنى تحفظاته و مقترحاته على أسباب حقيقية و موضوعية.

1) الأهداف العامة للمدقق:

تتلخص الأهداف الكلية للمدقق لدى إجراء عملية تدقيق للبيانات المالية في ما يلي:

1- الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن غش أو خطأ، مما يمكن للمدقق من التعبير عن الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

2- الإبلاغ عن البيانات المالية و الإتصال بشأنها حسب ما تفتضيه معايير التدقيق و وفقا للنتائج التي توصل إليها المدقق.

- عملية تدقيق البيانات المالية:

إن الهدف من إجراء عملية تدقيق هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، و يتم تحقيق ذلك من خلال الإمتثال لمعايير التدقيق و متطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة تمكن المدقق من تكوين ذلك الرأي حول ما إذا كانت بيانات المالية معدة من كافة النواحي الهامة وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به، و بالتالي لا يؤكد رأي المدقق على إستمرارية المؤسسة في المستقبل أو الكفاءة أو الفعالية التي نفذت بها الإدارة شؤون المؤسسة، و بالتالي يتم إجراء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق على إفتراض أن الإدارة يقرون و يدركون بأنهم يتحملون المسؤوليات التالية:

أ- إعداد البيانات المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول بها، بما في ذلك العرض العادل لهذه البيانات.

ب- الرقابة الداخلية حسب ما تراها الإدارة و حيث يكون مناسبا، لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ.

---

(1)- لطفي، أمين السيد أحمد، نفس المرجع السابق.

(2)- لطفي، أمين السيد أحمد، **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات**، المؤسسة الفنية للطباعة، القاهرة، 2005، ص 61.

ج- تزويد المدقق بما يلي:

- الوصول إلى كافة المعلومات المرتبطة بإعداد البيانات المالية مثل السجلات الوثائق.
- المعلومات الإضافية التي يطلبها المدقق من الإدارة لهدف عملية التدقيق.
- وصول غير مقيد إلى الأشخاص يعملون داخل المؤسسة و يرى المدقق بأنه من الضروري الحصول على أدلة التدقيق منهم. (1)

تقتضي معايير التدقيق، أن يحصل المدقق على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خاليه من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ، و إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، و يتم الحصول عليه عندما يحصل المدقق على أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للحد من مخاطر التدقيق، أي مخاطر أن يعبر المدقق عن رأي غير مناسب عندما تحتوي البيانات المالية على أخطاء الجوهرية إلى أدنى مستوى مقبول، و مع ذلك لا يعتبر التأكيد المعقول مستوى مطلق من التأكيد بسبب وجود قيود كامنة لعملية التدقيق ينتج عنها معظم أدلة التدقيق التي يستخلص منها المدقق الاستنتاجات و يستند إليها في تكوين رأيه ليكون مقنعا أكثر من كونه قاطعا. بالإضافة إلى ذلك يجب على المدقق أن يطبق مفهوم الأهمية النسبية في كل من التخطيط و أداء عملية التدقيق، و في تقييم تأثير الأخطاء المحددة في عملية التدقيق و الأخطاء الغير مصححة إن وجدت على البيانات المالية، كما تقتضي معايير التدقيق من المدقق ممارسة الحكم المهني و الإلتزام بالحذر المهني أثناء التخطيط و إجراء عملية التدقيق و أن يقوم بما يلي: (2)

- تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ بالاستناد الى فهم المؤسسة و بيئتها، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية لديها.
- الحصول على أدلة التدقيق الكافية و المناسبة حول ما إذا كانت الأخطاء موجودة أم لا، و ذلك من خلال تصميم و تطبيق إجراءات إستجابة مناسبة للمخاطر المقيمة.
- تكوين رأي حول البيانات المالية بالإستناد إلى الإستنتاجات التي تم التوصل إليها من أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.

---

(1)- لطفي، أمين السيد أحمد، **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات**، نفس المرجع السابق.

(2)- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق و التأكيد، نفس المرجع السابق، ص 137.

- يجب على المدقق أن يمتثل لمتطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة، بما في ذلك تلك المتطلبات المعنية بالإستقلالية.[1]

يجب على المدقق أن يخطط و يجري التدقيق مع ممارسة الحذر المهني مدركا أن الظروف قد تكون موجودة بحيث تؤدي إلى وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، و يتضمن الحذر المهني أن يكون المدقق متيقظا لما يلي:

- أدلة التدقيق التي تتعارض مع أدلة التدقيق الأخرى التي تم الحصول عليها.
- المعلومات التي تؤدي إلى التساؤل حول مدى موثوقية الوثائق و إجراءات الإستجابة للإستفسارات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق.
- الحالات التي قد تدل على وجود غش محتمل.
- الظروف التي تشير إلى الحاجة إلى وضع إجراءات تدقيق أخرى بالإضافة إلى تلك الإجراءات التي تفتضيها معايير التدقيق.

و عليه نستنتج أن مراعاة الإلتزام بالحذر المهني أثناء عملية التدقيق ضروري للحد من مخاطر:[2]

- الإغفال عن ظروف غير عادية.
- المبالغة في التعميم عند إستخلاص الإستنتاجات من ملاحظات المدقق.
- إستخدام إفتراضات غير مناسبة في تحديد طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات التدقيق.

كما يجدر بنا التنبيه، إعتقاد المدقق بأن الإدارة تتمتع بالصدق و النزاهة، لا يعفيه من الحاجة إلى الإلتزام بالحذر المهني أو يسمح له أن يرضى بأدلة التدقيق أقل من المقنعة عند الحصول على تأكيد معقول.

- **الحكم المهني:** يجب على المدقق أن يمارس الحكم المهني عند تخطيط و إجراء عملية تدقيق البيانات المالية، حيث يعتبر الحكم المهني مهما لإجراء عملية تدقيق بالشكل المناسب، و يعود ذلك

(1)- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق و التأكيد، نفس المرجع السابق.

(2)- أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ض 116.

إلى أنه لا يمكن تفسير متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة و معايير تدقيق المدروسة و المطلوبة خلال عمليه التدقيق دون تطبيق المعرفة و الخبرة ذات العلاقة على الحقائق و الظروف، و بالتالي يعد الحكم المهني ضروريا على وجه الخصوص فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بما يلي:

- الأهمية النسبية و مخاطر التدقيق.
- طبيعة، توقيف، و نطاق إجراءات التدقيق المستخدمة لتحقيق متطلبات معايير التدقيق و جمع أدلة التدقيق.
- تقييم ما إذا تم الحصول على أدلة التدقيق الكافية و المناسبة، و ما إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من أجل تحقيق أهداف معايير تدقيق و بالتالي تحقيق الأهداف العامة للمدقق.
- تقييم أحكام الإدارة في تطبيق إطار إعداد التقارير المالية المعمول به خاص بالمؤسسة.
- إستخلاص الإستنتاجات بالإستناد إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها مثل تقييم مدى معقوليه التقديرات المحاسبية التي تضعها الإدارة عند إعداد البيانات المالية.

– **أدلة التدقيق الكافية و المناسبة و مخاطر التدقيق:** يجب على المدقق في سبيل الحصول على تأكيد معقول، أن يحصل على أدلة تدقيق كافية و مناسبة للحد من مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، و بالتالي تمكين المدقق من التوصل إلى إستنتاجات معقول ليبني عليها رأيه، و لذلك يجب على المدقق مراعاه ما يلي:

1. **كفاية و مناسبة أدلة التدقيق: إن** أدلة تدقيق ضرورية لدعم رأي و تقرير المدقق، و هي تراكمية من حيث طبيعتها و يتم الحصول عليها بشكل أساسي من إجراءات التدقيق المؤداة أثناء سير عمليه التدقيق، و مع ذلك قد تتضمن أيضا المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى مثل عمليات التدقيق السابقة شريطة أن يحدد المدقق ما إذا طرأ التغييرات منذ عملية التدقيق السابقة قد تؤثر على مدى إرتباطها بعملية التدقيق الحالية. و تشمل أدلة التدقيق المعلومات التي تدعم و تثبت تأكيدات الإدارة، كما يستخدم في بعض الحالات غياب المعلومات التي ترفض الإدارة تقديمها كأدلة التدقيق، لأن معظم عمل المدقق يتألف من الحصول على أدلة التدقيق و تقييمها.

نفس المرجع السابق.

إضافة إلى ما تقدم إن كفاية و مناسبة أدلة التدقيق مرتبطتان ببعضهما البعض، حيث أن الكفاية هي قياس حجم أدلة التدقيق، و يتأثر حجم أدلة التدقيق المطلوبة بتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء أي كلما كانت المخاطر مقيمة أكثر كلما زادت الحاجة إلى أدلة تدقيق أكثر، كما تتأثر بنوعية هذه الأدلة أي كلما كانت نوعية هذه الأدلة عالية كلما قلت الحاجة إلى الأدلة و مع ذلك فإن الحصول على أدلة التدقيق أكثر لا يعوض عن نوعيتها السيئة.[1]

عموما إن مناسبة أدلة التدقيق هو قياس نوعية الأدلة، أي مدى إرتباطها و موثوقيتها في توفير و دعم للإستنتاجات يستند إليها رأي المدقق، و تتأثر مدى موثوقية الأدلة بمصدرها و طبيعتها و تعتمد على الظروف المختلفة التي يتم فيها الحصول عليها، لذلك فإن تحديد ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة لتخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض و مقبول، و بالتالي تمكين المدقق من التوصل إلى إستنتاجات معقولة يبني عليها رأيه و الذي يعتبر حكم مهني.

2. **مخاطر التدقيق:** مخاطر التدقيق هي مصطلح فني يتعلق بعمليه التدقيق، فلا يشير إلى مخاطر أعمال المدقق مثل الخسارة في مقاضاة أو دعاية سلبية أو غيرها من الأحداث الناشئة فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية، لذلك فإن مخاطر التدقيق هي دالة على مخاطر الأخطاء الجوهرية، و بناء عليه تشمل مخاطر التدقيق ما يلي:[2]

- **مخاطر الأخطاء الجوهرية:** تشير مخاطر الأخطاء الجوهرية عند المستوى الكلي للبيانات المالية إلى مخاطر الأخطاء التي تتعلق بشكل شامل بالبيانات المالية ككل و التي من المحتمل أن تؤثر على عدة إثباتات، أما المستوى الثاني من مخاطر الأخطاء لإثبات المعاملات و أرصدة الحسابات و الإفصاحات. و بشكل عام تتألف مخاطر الأخطاء الجوهرية من مكونين يظهران بشكل مستقل عن عملية تدقيق البيانات المالية هما:

- المخاطر الذاتية: إن نسبة حدوث المخاطر الذاتية أعلى في بعض التأكيدات و فئات المعاملات و

-

(1)- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق و التأكيد، نفس المرجع السابق.

(2)- أمين السيد لطفي، **مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير غن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة**، المؤسسة الفنية للطباعة،2005، ص 123.

أرصدة الحسابات ذات العلاقة من غيرها من التأكيدات، على سبيل المثال:

- قد تكون نسبه حدوثها أعلى في العمليات الحسابية المعقدة او الحسابات التي تتألف من مبالغ مشتقة من التقديرات المحاسبية تخضع لشكوك الهامة في التقدير.
- قد تجعل التطورات التكنولوجية من منتج معين قديما، و بالتالي تجعل المخزون عرضة للمبالغة.
- الإفتقار إلى رأس مال عامل كاف لإستمرارية العمليات أو وجود قطاع متدهور يتصف بعدد كبير من الإخفاقات في الأعمال. (1)

- **مخاطر الرقابة:** إن مخاطر الرقابة دالة على فعالية تصميم و تطبيق الرقابة الداخلية و الإلتزام بها من قبل الإدارة في سبيل التعامل مع المخاطر المحددة التي تهدد تحديد أهداف المؤسسة، و مع ذلك يمكن أن تقلل الرقابة الداخلية مهما كان تصميمها و تشغيلها الجيد، من مخاطر أخطاء الجوهرية في البيانات المالية دون أن تتخلص منها، و ذلك بسبب القيود الكامنة للرقابة الداخلية و يتضمن ذلك على سبيل المثال:
  - إمكانية حدوث أخطاء أو سوء فهم بشرية.
  - التحايل على أنظمة الرقابة عن طريق التآمر.
  - التجاوز غير الملائم من قبل الإدارة. (2)

و بالتالي، إن بعض مخاطر الرقابة قائمة دائما، لذلك تحدد معايير التدقيق الظروف التي يتعين فيها على المدقق، إختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة في تحديد طبيعة و توقيف و نطاق الإجراءات الجوهرية التي ينبغي أدائها، و يجري المدقق تقييمات منفصلة أو موحدة للمخاطر الذاتية و مخاطر الرقابة بالإعتماد على أساليب أو منهجيات التدقيق المفضلة و إعتبارات علمية و عملية، و يتم التعبير عن تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية بإستخدام المصطلحات الكمية مثل النسب المئوية أو مصطلحات غير كمية، و في أي حالة من هذه الحالات تعد حاجة المدقق لإجراء تقييمات مناسبة للمخاطر أكثر أهمية من الأساليب المختلفة التي قد يتم إستخدامها في التقييم. (3)

(1)- أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق و التأكيد، نفس المرجع السابق.

(2)- أمين السيد لطفي، **مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير غن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة**، نفس المرجع السابق، ص150.

(3)- أشرف محمد عبد البديع، **دراسات متقدمة في المراجعة**، الليثي للطباعة، أسيوط، مصر، 2004، ص 119-125.

3. **القيود الكامنة لعمليه التدقيق:** إنه ليس من المتوقع، أن يستطيع المدقق الحد من مخاطر التدقيق تماما لأنه لا يستطيع الحصول على تأكيد مطلق حول خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الغش أو الخطأ، و يعود ذلك إلى وجود قيود كامنة لعملية التدقيق تنتج عنها معظم أدلة التدقيق التي يستخدمها المدقق في التوصل إلى إستنتاجات، و بناء رأيه عليها ليكون مقنعا أكثر منه قاطعا، و تنشأ القيود الكامنة لعملية التدقيق من: [1]

- طبيعة التقارير المالية: ينطوي إعداد البيانات المالية على حكم الإدارة المتعلق بتطبيق متطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به على حقائق و ظروف المؤسسة، و بالإضافة إلى ذلك، تحتوي العديد من بنود البيانات المالية على قرارات أو تقييمات ذاتية أو درجة من الشك، و قد يكون هناك مجموعة من التفسيرات أو الأحكام المقبولة التي قد يتم إصدارها.
- طبيعة إجراءات التدقيق: هناك قيود عملية و قانوني على قدره المدقق في الحصول على أدلة التدقيق، نذكر منها على سبيل المثال: [2]

أ. هناك إحتمالية لا توفر الإدارة، سواء بشكل متعمد أو غير متعمد المعلومات الكاملة المرتبطة بإعداد البيانات المالية أو تلك المعلومات التي قد طلبها المدقق، و بالتالي لا يستطيع المدقق أن يكون متأكدا من إكتمال المعلومات، رغم أدائه لإجراءات التدقيق من أجل الحصول على تأكيد حول استوفاء كافة المعلومات ذات العلاقة.

ب. قد ينطوي الغش على خطط معقدة و منظمة بعناية تم تصميمها من أجل إخفاءه، و بالتالي تكون إجراءات التدقيق المستخدمة في جمع أدلة التدقيق غير فعالة في الكشف عن خطأ مقصود ينطوي مثلا على تآمر من أجل تزييف الوثائق، الأمر الذي قد يجعل المدقق يعتقد بأن أدلة التدقيق صحيحة بينما هي ليست كذلك.

ت. لا يعد التدقيق تحقيق رسمي في السلوكيات الخاطئة المزعومة، و بالتالي لا يمنح المدقق صلاحيات قانونية خاصة، مثل صلاحيات البحث التي قد تكون ضرورية لمثل هذا النوع من التحقيق.

- إصدار التقارير المالية في مواعيدها و الموازنة بين المنفعة و التكلفة: إن مسالة الصعوبة،

(1)- أشرف محمد عبد البديع، **دراسات متقدمة في المراجعة**، نفس المرجع السابق، ص 119-125.

(2)- أمين السيد لطفي، **مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير غن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة**، نفس المرجع السابق، ص150.

الوقت، أو التكلفة لا تشكل بحد ذاتها أساسا مشروعا ليتجاهل المدقق القيام بإجراء تدقيق معين لا بديل عنه أو يكتفي بأدلة تدقيق غير مقنعة تماما، حيث يساعد التخطيط المناسب في توفير الوقت و الموارد الكافية لإجراء عملية التدقيق، فهناك توازن ينبغي تحقيقه بين مدى موثوقية المعلومات و تكلفتها و يتم تحقيق ذلك في أطر معينة لإعداد التقارير المالية، حيث يتوقع مستخدمو المعلومات المحاسبية بأن يكون المدقق رأيا حول البيانات المالية خلال فترة زمنية معقولة و بتكلفة معقولة أيضا، و مدركين أنه من غير الممكن تناول كافة المعلومات التي قد تكون متوفرة أو متابعة كل مسألة بشكل شامل على إفتراض أن المعلومات قد تحتوي على خطأ أو غش حتى يتم إثبات عكس ذلك، وبناء على ذلك يقوم المدقق بما يلي:

- تخطيط عملية التدقيق بحيث يتم أدائها بطريقة فعالة.
- بذل جهد مباشر و العناية اللازمة في المجالات التي من المتوقع أن تحتوي على خطأ جوهري أكثر من غيرها، سواء كان ناجما عن غش أو خطأ و بالمقابل بذل جهد أقل في المجالات الأخرى.
- إستخدام وسائل الإختبار و غيرها من وسائل البحث عن الأخطاء في مجموعة بيانات معينة.

4. مسائل أخرى تؤثر على القيود الكامنة لعملية التدقيق: تعتبر التأثيرات المحتملة للقيود الكامنة على قدره المدقق في الكشف عن الأخطاء الجوهرية الهامة بشكل خاص، و تتضمن مثل هذه التأكيدات و المواضيع ما يلي:

- الغش، و خاصة الغش الذي تتورط فيه الإدارة العليا أو التآمر.
- وجود و إكتمال علاقات و معاملات الطرف ذي العلاقة.
- حدوث عدم إمتثال للقوانين و الأنظمة.
- الأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تجعل المؤسسة تتوقف عن العمل. [1]

3) مسؤولية المدقق عند تدقيق القوائم المالية: تقر جميع المنظمات المهنية على أن الإدارة هي[2]

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- ملاحظة: أسطر الفرع رقم (3) و جميع الفقرات المكتوبة و الواردة في الصفحات اللاحقة، بما في ذلك المطلب الرابع المخصص لأسس تدقيق القوائم المالية، ليس لها مرجع محدد من الكتب أو الرسائل، أو المقالات، و إنما هي مستوحاة من خلال مقابلاتنا الشخصية مع محافظي الحسابات للمؤسسات المبحوثة و كذا البعض من محافظي الحسابات العاملين بكل من ولاية الجزائر العاصمة، و تيبازة و الموضحة أسماءهم في الملحق رقم (03)، و تعتبر بمثابة أجوبة عن الأسئلة المطروحة في ملحق مؤشر الالتزام الخاص بمحافظي الحسابات.

المسؤولة عن الخطأ و الغش، كما يعد المدقق مسؤولا عن ما يكتشفه من الأخطاء و الغش أثناء فحصه العادي لمستندات الدفاتر و السجلات المؤسسة، و على إثر ذلك تمثل الأخطاء و الغش الهدف الثانوي للمدقق و لا شك أن أفضل وسيلة لتجنب الأخطاء و الغش هو وضع نظام سليم للرقابة الداخلية، و لما كانت المحاسبة هي فن التسجيل، التبويب، التلخيص، و التحليل، فإن حدوث الخطأ يعتبر أمر حتمي، إلا أن المجتمع المالي لا يزال يرفض عدم مسؤولية المدقق عنه.

1- أنواع الخطأ أو الغش: يمكن تقسيم الأخطاء في ظل إتباع الأنظمة المحاسبية اليدوية أو الإلكترونية إلى الأنواع التالية:

- أخطاء الحذف: و هي الأخطاء الناتجة من عدم تسجيل عملية بأكملها، و مثل هذا الخطأ لا يخل بتوازن ميزان التدقيق، مقارنة من عدم تسجيل أحد طرفي القيد و الذي يخل بتوازن ميزان التدقيق، و عليه فإن أخطاء الحذف نوعان الأول حذف كلي و الثاني حذف جزئي.
- الأخطاء الإرتكابيه: و هي الأخطاء الناتجة من العمليات الحسابية، و تتم من خلال النقل من المستندات أو تجميع القيود في الصفحات المختلفة، و لا شك أن إستخدام الحاسوب يقلل من هذه الأخطاء.
- الأخطاء المتكافئة: و هذه الأخطاء تتطلب عناية كبيرة من المدقق، و ذلك لعدم تأثيرها في توازن ميزان التدقيق، ملاحظ أن الخطأ المتكافئ قد يكون في الحساب واحد و هذا الخطأ ليس له تأثير كبير، أما الخطأ المتكافئ من جانبين مختلفين فينتج عن ذلك إختلاف أو خطأ في صحة أرصدة الحسابين، و يترتب على ذلك تأثير في الحسابات الختامية للمؤسسة.
- الأخطاء الفنية: و هي الأخطاء الناتجة من عدم صحة التوجيه المحاسبي أو المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة، و تعد هذه الأخطاء من أخطر أنواع الأخطاء المحاسبة لأنها تؤثر تأثيرا شديدا على عدالة و صدق نتائج الأعمال و المركز المالي (الخطأ في السياسة المحاسبية).

و الجدير بالذكر أن تصحيح الأخطاء يتوقف على مدى أهميتها النسبية و تأثيرها على نتائج الأعمال و المركز المالي، و تقسم قيود التصحيح من حيث التأثير إلى نوعين: النوع الأول، قيود تؤثر على أرباح المدة الحالية مثل الخلط بين النفقات، أما النوع الثاني، تؤثر على التبويب فقط مثل تحميل

مصروف إيرادي معين على مصروف إيرادي آخر، و بناء على ما تقدم فإن قيود التصحيح تجري للنوع الأول فقط.

أما الغش أو التلاعب أو الاحتيال فإنه يعني: تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تظليل طرف أخر أو تحميله بما يزيد عن إلتزاماته أو الحصول على أصول و ممتلكات المؤسسة لإستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المعتمد للمعلومات المالية من قبل موظفي المؤسسة. المفهوم السابق يمكن القول أن الغش أو التلاعب عادة يتم لتحقيق هدفين، الأول لإخفاء العجز أو إختلاس أو سوء إستعمال الأصل من أصول المؤسسة، أما الثاني التأثير على مدى دلالة القوائم المالية (عدم تطبيق السياسات المحاسبية بصورة صحيحة).

و من بين أساليب و أهداف إحداث الخطأ أو الغش، نذكر منها ما يلي:

- عدم إثبات مبيعات نقدية.
- عدم إثبات بضائع واردة إلى المخازن.
- إثبات مصروفات وهمية أو بأعلى من قيمتها بدون أدلة.
- إثبات تشغيل عمال وهميين (تواطؤ) و إثبات تشغيل عمال وقت إضافي.
- عدم حساب المخصصات أو الإستهلاكات الكافية للأصول.
- تسجيل المصاريف الإيرادية كمصروفات رأسمالية.
- تضخم المبيعات أو المخزون السلعي.
- المبالغة في مخصصات و الإحتياطات و الإستهلاكات.
- تضخم المشتريات بإحتساب بضاعة متعاقد عليها.
- مبالغة في قيمة الأصول الثابتة.
- تخفيض الإلتزامات الواقعة على المؤسسة.
- عدم خصم الديون المعدومة من رصيد المدنيين.
- عدم خصم أوراق القبض المرفوضة من رصيد أوراق القبض.
- عدم إظهار فوائد القروض التي لم تدفع من جانب الخصوم.

و مما لا شك فيه أن عدم إكتشاف المدقق للوسائل السابقة يترتب عليها تضخيم أو تخفيض أرباح المؤسسة و بالتالي إظهار النتائج الأعمال و المركز المالي بصورة غير صحيحة و غير عادلة.

لذلك قد تلجأ بعض المؤسسات إلى مثل هذه الأساليب لتحقيق الأهداف التالية:

1- تضخيم الأرباح (تكوين أرباح صورية):

- إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرين و أعضاء مجلس الإدارة من بيع أسهمهم بأسعار مرتفعة.
- زيادة نصيب المديرين من الربح. (المكافآت)
- ترغيب مؤسسة أخرى في شراء المؤسسة، و إعطاء أصحابها مبلغا كبيرا مقابل شهرة المحل إذا قدرت على أساس عدد معين من السنوات.
- سهولة الحصول على قرض بنكي.
- ترغيب شريك جديد في الإنضمام إلى المؤسسة.

2- بالنسبة لتخفيض الأرباح:

- شراء أسهم المؤسسة من سوق الأوراق المالية.
- تكوين إحتياطات سرية.
- التهرب من الضرائب.
- الحصول على إعانة من الدولة.
- بيع المؤسسة بقيمة مرتفعة إذا تم البيع على أساس صافي قيمة الأصول الظاهرة ببيان المركز المالي.

و ما هو جدير بالذكر أنه من الصعب إكتشاف العديد من وسائل الغش و التلاعب، لذا يحتاج المدقق إلى درجة عالية من الدقة، الحرص، و العناية المهنية عند فحص دفاتر و سجلات و مستندات المؤسسة، كما يتطلب منه الدراية التامة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما يعد حدوث هذا النوع من الغش أو التلاعب دليل على ضعف نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمؤسسة، و هذا يتطلب من المدقق توسيع نطاق التدقيق في العمليات أو المراحل التي يتضح لها وجود ضعف فيها.

و أثناء قيامنا بدراسة الجانب التطبيقي للإجابة على إشكالية الدراسة، و من خلال المقابلات الشخصية التي أجريناها مع محافظي الحسابات إستطعنا حصر الحالات التي يواجهها المدقق و التي تدل على إمكانية حدوث الغش، أو إمكانية إحتواء البيانات على أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش، و هي كالآتي:

1- الإختلاف في السجلات المحاسبية، أمثلة على ذلك تشمل:

- حالات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة بشكل غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو التصنيف أو سياسة المؤسسة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في آخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة و السجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.
- تلميحات أو شكاوي إلى المدقق بشأن الإحتيال.

2- الأدلة المتعارضة أو الناقصة، و الأمثلة على ذلك تشمل:

- مستندات ناقصة.
- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير بها.
- عدم توفر مستندات عدا عن المستندات المصورة أو المرسلة إلكترونيا عندما يتوقع وجود مستندات بالشكل الأصلي.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.
- تغييرات غير عادية في الميزانية أو تغييرات في الإتجاهات أو النسب البيانات المالية و العلاقة بينها، مثل الذمم المدينة تبدو بشكل أسرع من الإيرادات.
- إختلافات غير عادية بين سجلات المؤسسة و المصادقات و التأكيدات.
- أعداد كبيرة من القيود الدائنة و التعديلات الأخرى في سجلات حسابات الذمم المدينة.
- فروق غير مفسرة أو مفسرة بشكل غير مناسب بين بيانات العميل و دفتر الأستاذ المساعد لحسابات الذمم المدينة، مثل شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المؤسسة مع بيان بنكي.

- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.
- أداة إلكترونية غير متوفرة أو ناقصة غير متفقة مع ممارسات أو سياسات المؤسسة الخاصة بالإحتفاظ بالسجلات.
- إستجابات للمصادقات أو التأكيدات أقل من ما هو متوقع.
- عدم القدرة على تقديم أدلة لإختبار تطور الأنظمة الرئيسية و التغير في البرنامج و أنشطة التنفيذ للتغييرات و التطورات في نظام السنه الحالية.

3- علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق و الإدارة، و أمثلة على ذلك تشمل:

- منع الوصول إلى السجلات أو المرافق أو الموظفين معينين أو العملاء أو البائعين الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.
- تأخيرات غير عادية من قبل إدارة المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في تسهيل وصول المدقق إلى الملفات الإلكترونية من أجل فحصها من خلال إستخدام أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب.
- منع الوصول إلى الموظفين الرئيسيين بما في ذلك موظفي الأمن و عمليات تطوير الأنظمة.
- عدم الرغبة في إضافة أو تعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر إكتمالا و قابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

4- البنود الأخرى، و أمثلة على ذلك تشمل:

- مراوغات الإدارة لمنع المدقق من الإجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.
- السياسات المحاسبية التي تبدو أنها تختلف عن معايير إعداد القوائم المالية.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغيرات في الظروف.
- التسامح لإنتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمؤسسة.

و إستنادا على ما سبق، سنقوم بحصر مسؤوليات محافظ الحسابات وفق ما جاء بها القانون 10-01 الذي حدد مسؤوليات الخبير المحاسب و محافظ الحسابات في الفصل الثامن منه كالآتي:

- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته و يلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.
- يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، و يعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.
- لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته و أنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، و إن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد إطلاعه عليها، و في حالة معاينة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.
- يتحمل محافظ المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد إستقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي و حسب خطورتها في:

- الإنذار.
- التوبيخ.
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر.
- الشطب من الجدول.

أما بالنسبة إلى إكتشاف الغش و التحايل التي تعد من بين أهم وظائف محافظي الحسابات و شغلهم الشاغل، نستنتج أن مسؤولية محافظي الحسابات تنحصر في النقاط الآتية:

- يجب على المدقق عند التخطيط و أداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، أن يأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإنحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

- إن المسؤولية الرئيسية لمنع و إكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المؤسسة و إدارتها، و المسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة و الإدارة يمكن أن تختلف حسب المؤسسة و من بلد لأخر.

- إن عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق تصمم بحيث توفر ضمان معقول بأن البيانات المالية خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة لغش أو خطا، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على تأكيد مطلق بأنه سيتم إكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، وذلك لعدة عوامل مثل إستخدام الحكم الشخصي و إستخدام الإختبار و التحديدات الذاتية لنظام الرقابة الداخلية.
- إن مخاطر عدم إكتشاف تحريف مادي ناتج عن الغش هي أكبر من مخاطر عدم إكتشاف تحريف مادي ناتج عن الخطأ، و ذلك لأن الغش يتضمن خطة متقنة و منظمة بعناية بغرض إخفاء هذا الغش، مثل التزوير و الإخفاء المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء التمثيل المقصود الذي يتم إجراؤه للمدقق، و قد تكون محاولات الإخفاء هذه أكثر صعوبة في إكتشافها إذا ما صاحبها التواطؤ، و من شأن التواطؤ أن يجعل المدقق يعتقد أن الدليل المتوفر أمامه مقنع في حين أنه مزيف، تعتمد قدره المدقق على إكتشاف الغش على عوامل مثل مدى مهارة مرتكب هذا الغش و تكرار التلاعب و كذلك حجم المبالغ التي تم التلاعب بها، و المكانة الإدارية للأشخاص الذين لهم علاقة.
- إن المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم إكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم إكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين، و ذلك لأن الأشخاص المكلفين بالمالية و المحاسبة غالبا ما يكونون في وضع يفترض أمانتهم و يسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية. و هناك مستويات معينة من الإدارة يمكنهم فيه تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع الغش، فيقومون بإصدار توجيهات لمرؤوسيهم بأن يسجل معاملات على نحو الخاطئ أو أن يخفوها، و نظرا لوضع الإدارة الذي يعطيها السلطة في المؤسسة فإنها قادرة إما على إصدار تعليمات للعاملين للقيام بشيء ما، أو طلب مساعدتهم في الغش بعلمهم أو بدون علمهم بذلك.
- يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة التي تعترف فيها بمسؤولياتها عن تصميم و تنفيذ الرقابة الداخلية لمنع و إكتشاف الغش، كما تلتزم في الإفصاح للمدقق عن معرفتها بأية إدعاءات بالغش أو الغش المشتبه فيه، و الذي له تأثير على البيانات المالية للمؤسسة، و الذي تم إيصاله بواسطة الموظفين، الموظفين لرئيسيين، و المحللين.

- إن الواجب مهني للمدقق في المحافظة على سرية معلومات العميل و لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف أخر خارج المؤسسة، و مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد إلى آخر، و لكن في ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون.

المطلب الرابع: مشاكل الرأي و المسؤوليات القانونية.

كما ذكرنا آنفا، سنتطرق في هذا المطلب الى مشاكل الرأي المهني لمحافظي الحسابات التي تؤثر في الحفاظ على رأس المال السليم (التلاعب في الأرباح) مع التركيز بشكل رئيسي على عناصر بيان حساب النتيجة، إستنادا إلى أن صحة و عدالة حساب النتائج تعني صحة و عدالة المركز المالي، و بالتالي تجنب المدقق المسؤوليات (المدنية العقدية و التقصيرية، الجنائية، التأديبية) و المصادمات مع الإدارة و المساهمين. لذلك سيخصص هذا المطلب إلى مشاكل الرأي المهني المتعلقة بالنفقات و الإيرادات، المخصصات، الإحتياطات، الإستهلاك، تحديد الربح و توزيعه، مع التركيز على المسئوليات القانونية لمحافظي الحسابات، و إعتبارات العرض العادل للقوائم المالية.

1) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي للنفقات:

يواجه المدقق العديد من المشاكل و المسؤوليات بشأن التوجيه الفني المحاسبي للنفقات، حيث أن عدم التوجيه الفني المحاسبي صحيح للنفقات قد يؤدي إلى عدم تمثيل البيانات المالية للمركز المالي و الأداء المالي بسبب إما توزيع أرباح صورية أو تكوين إحتياطي سري فضلا عن إحتمال التهرب الضريبي و كلها تعد جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات فضلا عن الإضرار بالإقتصاد القومي للبلاد.

1. أهمية التمييز بين النفقات:

يؤدي عدم التمييز بين النفقات الإيرادية و الرأسمالية إلى العديد من الأخطاء الفنية التي يترتب عليها النتائج التالية:

أ. تضخيم أرباح المؤسسة: يتحقق ذلك من خلال إعتبار نفقة إيرادية على أنها نفقة رأسمالية و التي يترتب عليها الآتي:

- عند توزيع الأرباح على أصحاب الأموال فإن هذه الأرباح تتضمن أرباح صورية.

- إن توزيعات الأرباح تمثل إقتطاعا من رأس المال و هذا يؤدي إلى عدم المحافظة عليه، كما أنه يعتبر مخالفة صريحة للمفهوم المحاسبي الذي يقضي بضرورة المحافظة على رأس المال السليم.
- خضوع الأرباح الصورية للضرائب مما يؤدي إلى الإضرار بالمركز المالي للمؤسسة خصوصا إذا كانت في حالة نمو و في حاجة إلى الأموال، و بالتالي إهدار مبدأ من مبادئ الضريبة ، و هو أن الضريبة تسري على الأرباح الحقيقية التي تحققها المؤسسة.

ب. تكوين الإحتياطات السرية: يتحقق ذلك من خلال إعتبار نفقة رأسمالية على أنها نفقه إيرادية، و يترتب على ذلك النتائج التالية:

- ظهور أرباح أقل من الحقيقة.
- التهرب من الضرائب.
- إعطاء إدارة المؤسسة سلاحا قد تسيء إستخدامه بعيدا عن أعين أصحاب الأموال.

ت. الإضرار بالاقتصاد الوطني: حيث أن إظهار أرباح صورية لبعض المؤسسات، إذا رحلت النفقات الإيرادية إلى نفقات رأسمالية قد يؤدي ذلك إلى إساءة توجيه الإستثمار في مشروعات ظاهرها ربح و باطنها خسارة.

2. موقف المدقق من الإعتراف و قياس النفقات و حدود مسؤوليته:

يترتب على عدم التفرقة بين النفقات الإيرادية و الرأسمالية نتائج سيئة سواء بالنسبة لنتيجة الأعمال أو المركز المالي، بالنسبة لنتيجة الأعمال فإن الخلط يؤدي إلى عدم تعبيرها عن نتيجة الأعمال العادلة من ربح أو خسارة في الفترات المحاسبية المختلفة، أما بالنسبة للمركز المالي فإن الخلط يؤدي إلى ظهور أصول بأكثر من قيمتها العادلة، في جميع الأحوال فإن المركز المالي لا يعبر عن المركز المالي العادل للمؤسسة، الأمر الذي يجعل البيانات المالية تفقد مصداقيتها بالنسبة لمستخدميها من الطوائف المختلفة.

و لما كان المدقق يشير في النهاية، إلى التقرير عن عدالة نتائج الأعمال و المركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، لذلك يجب على المدقق التأكد من الآتي:

- قد راعت المؤسسة بكل دقة التفرقة بين النفقات.

- أن يستعين المدقق بأقصى قدر من أدلة التدقيق للتحقق من أن إدارة المؤسسة راعت ما يلي:
- الإعتراف بالنفقات عندما يحدث نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية بسبب نقص يحدث في الأصل أو زيادة في مطلوب ما.
- الإعتراف بالنفقات عندما يمكن قياس النقص في المنافع الاقتصادية بقدر معقول من الموثوقية.
- الإعتراف بالنفقات على أساس الربط المباشر بين التكاليف المتكبدة و الحصول على إيرادات معينة ناتجة عن هذه التكاليف (المقابلة).
- الإعتراف بالنفقات في حالة نشوء الإلتزام المترتب عن الضمانات المعطاة للعملاء عن البضاعة المباعة.

و من البديهي أن الخطأ في إعتبار بعض النفقات الإيرادية على أنها نفقات رأسمالية يعني إهمال أو تقصير المدقق في الحصول على أدلة التدقيق (داخلية و خارجية)، و معالجة المحاسبية لهذه الأخطاء تكون من خلال إجراء التسويات المحاسبية أو قيد التصحيح، و تنقسم المسؤولية القانونية إلى ثلاثة فروع رئيسية و هي:

- المسؤولية المدنية (عقدية و تقصيرية).
- مسؤولية الجنائية.
- المسؤولية التأديبية

لذلك يجب على المدقق أن يبذل في تنفيذ عملية التدقيق عناية الرجل الحريص و هذا هو معيار الأداء المطلوب، و لقد خلصت العديد من الأحكام القضائية إلى أن المدقق يعتبر مسؤولا عن الوقائع التالية:

- عدم الإطلاع على النظام الداخلي للمؤسسة.
- عدم التحقق البضاعة قيد التشغيل.
- عدم إرسال المصادقات للدائنين.
- إعتماد كشوف و شهادات الإدارة بدون فحص.
- قبول شهادات من شخص غير مختص.

- قبول شهادة الجرد من الإدارة بدون الاختبارات التي تطمئنه لسلامة الجرد.
- عدم الفحص الدقيق للبيانات المقدمة له من الإدارة.
- الإكتفاء بمطابقة الميزانية مع الدفاتر.
- عدم توجيه نظر الإدارة إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- عدم التحقق من كفاية مخصص الديون المعدومة.
- عدم الفحص الدقيق لمستندات المدفوعات لإكتشاف الإختلاس أو التزوير.
- عدم التحقق من القياس الدقيق للأرباح.
- عدم التحقق من كفاية ضمانات القروض.
- عدم إكتشاف الأخطاء في الدفاتر و تضخم بضاعة الجرد (المخزون) بلا مبرر.

2) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي للإيرادات:

يواجه المدقق بشأن الإعتراف و القياس المحاسبي للإيرادات العديد من المشاكل و المسؤوليات، و تعد المشكلة الأساسية للإيراد في: متى يتحقق؟ و متى يثبت في الدفاتر؟ لذا يجب على المدقق التعرف أولا على طبيعة المؤسسة و نشاطها، و تشير طبيعة المؤسسة إلى عمليات المؤسسة و رقبتها و أنواع الإستثمارات التي تقوم بها و تخطط لإجرائها و طريقة هيكلة المؤسسة و كيفية تمويلها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن فهم طبيعة المؤسسة يتيح للمدقق فهم فئات المعاملات و أرصد الحسابات و الإفصاحات التي ستكون متوقعة في البيانات المالية.

بالإضافة إلى الحصول على فهم لإختيار و تطبيق المؤسسة سياسات محاسبية و إعتبار ما إذا كانت مناسبة لعملها و تتفق مع إطار إعداد القوائم المالية المطبق و السياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع المناسب، و كذلك فهم الأساليب التي تستخدمها المؤسسة لمحاسبة المعاملات الهامة و غير العادية، و أثر السياسات المحاسبية و التغيرات في السياسات المحاسبية.

3) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي بشأن المخصصات.

المخصصات هي فكرة إصطنعها المحاسب للتغلب على مشكلة القياس، و نتيجة ضمنية إقتضتها ضرورة قياس نتيجة أعمال المؤسسة في نهاية فترة من فترات حياتها الإنتاجية، و كذلك نتيجة لفرضية الإستمرارية.

1. أهمية تكوين المخصص:

ترجع أهمية تكوين المخصصات سواء من حيث الهدف، المفهوم، و السياسات المحاسبية إلى تحقيق الآتي:

- التحديد الدقيق لنتائج الأعمال، حيث أن عدم تكوينها يؤدي إلى تضخم الأرباح، و بالتالي توزيع أرباح صورية.
- عدالة المركز المالي، حيث أن عدم تكوين المخصصات يؤدي إلى إظهار بعض الأصول بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية و من ثم الإضرار برأسمال المؤسسة، و تصبح النتيجة النهائية لعدم التكوين هو عدم تعبير نتائج الأعمال و المركز المالي عن صحة و عدالة نتائج الأعمال و المركز المالي للمؤسسة.
- تدعيم قدرة المؤسسة على مقابلة الأحداث المفاجئة أو مقابلة الأخطار التي قد تحل بالمؤسسة.

و لذلك يقع على عاتق المدقق التأكد من أن المؤسسة قد كونت المخصصات الكافية حتى تظهر البيانات المالية نتيجة النشاط و المركز المالي بعدالة، و إلا أصبح مسؤولا عن عدم صحة النتيجة التي تظهرها البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة، و لذلك ينص القانون على أنه من واجب المدقق إبداء الرأي فيما إذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية كافة الإلتزامات و الخسائر المحتملة ، و بالتالي يجب على المدقق أن يستفسر عن دقتها و أن يقتنع بمعقوليتها، و بناءا على ما تقدم نتناول النقاط التالية:

- تكوين المخصصات اللازمة.
- دقة إحتساب المخصصات.
- كفايته للأغراض التي كون من أجلها.
- إستخدام المخصصات في الأغراض التي كونت من أجلها.
- الإفصاح عن ظهور المخصصات في البيانات المالية.

كما يجب الإشارة إلى أن هناك بعض المشاكل التي تواجه المدقق و هي:

- إعتماد إعداد و تكوين مخصصات على التقدير الشخصي.
- نقص الخبرة الفنية للقائمين على إعداد القوائم المالية لتقدير قيمة المخصصات.

و للتغلب على المشاكل السابقة عمليا، يمكن للمدقق الإعتماد على الأساليب الفنية التالية:

- الشهادات التي تعدها إدارة المؤسسة.
- فحص و إختبار بعض المخصصات.
- الدراسة الإنتقادية للمخصصات و ذلك من خلال المستندات و الإيضاحات و البيانات التي تقدم له و خبرته في هذا الشأن.
- التأكد من ثبات سياسة المؤسسة من سنة إلى أخرى ما لم تظهر ظروف جديدة تبرر إجراء تعديل في الأساس المتبع.

و من مسؤوليات المدقق إذا كان يعتمد على ما يقدمه له من موظفو المؤسسة من بيانات، فإنه واجب عليه أن يكون أمينا، و ألا يشهد بصحة ما لا يعتقد في صدقه من البيانات، و أن يبذل قصارى جهده قبل أن يعتقد بأن ما يشهد بصحته حقيقي.

4) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي بشأن الإحتياطات.

تعتبر الإحتياطات من البنود الهامة التي تدعم المؤسسة و تقوي مركزها المالي حيث تظهر هذه الإحتياطات في الميزانية، و على ذلك فإنها تعد إستعمالا للربح و ليست عبئا عليه، أي لا مجال للتكوين الإحتياطات ما لم تكون هناك أرباح تسمح بذلك.

1. أهمية تكوين الإحتياطات:

سبق القول عند وضع تعريف للفظ الإحتياطات أنه يعد من أهم الموارد الداخلية، كما أنه يعد لأغراض معينة و من بين هذه الأغراض ما يلي:

- تدعيم المركز المالي للمؤسسة و تقويته.
- زيادة ضمان للدائنين.
- زيادة القيمة الحقيقية للأسهم عن قيمتها الإسمية.
- تحقيق التوازن للأرباح الموزعة من سنة إلى أخرى.
- تغطية خسائر المؤسسة في سنه ما، أو الأخطار المفاجئة.

ينحصر موقف المدقق بالنسبة للإحتياطات في التأكد من مراعاة النصوص و القوانين المختلفة المنظمة لتوزيع الأرباح و كذلك النظام الداخلي للمؤسسة. و يمكن في هذا الصدد التفرقة بين:

أ. موقف المدقق من الإحتياطات الظاهرة: كما سبق لنا القول أن الإحتياطات الظاهرة إما إلزامية أو إختيارية، لذلك تنحصر واجبات المدقق تجاه هذه الأنواع من الإحتياطات في النقاط التالية:

- بالإضافة إلى ما سبق قوله بخصوص النصوص القانونية و النظام الداخلي للمؤسسة يجب على المدقق الإطلاع على قرارات الجمعية العامة للمساهمين في حالة الإحتياطات الإختيارية.
- التأكد من إستخدام الإحتياطات في الأغراض التي كونت من أجلها.
- إذا تطلب القانون أو قررت إدارة المؤسسة إستثمار مقابل بعض الإحتياطات خارج المؤسسة يجب على المدقق:
  - أن يتأكد من تنفيذ ذلك.
  - يجب على المدقق أن يتأكد من صحة تبويب الإحتياطات في الميزانية وفقا للقوانين.
  - يجب على المدقق يجب على المدقق أن يتحقق من كفاية الإحتياطات السابقة لمقابلة ما أعدت من أجله، فإذا تبين عدم كفايتها كان عليه أن يلفت نظر إدارة المؤسسة إلى ذلك، فإذا إمتنعت المؤسسة عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره.

موقف المدقق من الإحتياطات غير الظاهرة: إلتزمت العديد من الدول في أخذ التدابير اللازمة للحد من تكوين مثل هذه النوع من الإحتياطات، و لذلك ينحصر موقف المدقق في القيام بما يلي:

- الإهتمام بتدقيق النفقات المختلفة و التي تمت خلال الفترة المحاسبية.
- التحقق من صحة جرد المخزون السلعي و التأكد من ثبات عملية التقويم.
- فحص المخصصات المرتبطة بالأصول و الإلتزامات و التأكد من كفايتها.
- التأكد من سلامة تبويب الإحتياطات في حساب النتائج و الميزانية.

5) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي بشأن الإستهلاك:

يعرف الإستهلاك من الناحية المحاسبية على أنه القيد المحاسبي الذي يجري لإثبات النقص التدريجي و الذي يتعرض له الأصل الثابت، أو هو تكلفة الخدمات المستنفذة من الخدمات المتجمعة للأصل، لذلك يتطلب الحساب السليم للإستهلاك توزيع تكلفة الأصول على السنوات المالية و خلال حياتها الإنتاجية بقدر ما تستفيده كل سنة من هذه الأصول و ذلك على أساس عادل يتناسب مع الفائدة التي

تجنيها المؤسسة من إستخدام الأصل في العملية الإنتاجية، و لذلك فأن حساب الإستهلاك و تحميل حسابات النتيجة بمقداره الملائم و المناسب و إظهاره في المركز المالي يحقق ما يلي:

- تحديد تكلفة المنتجات على أساس سليم.
- التطبيق المقارن لمفهوم مقابلة النفقات بالإيرادات.
- تقويم الأصول الثابتة تقويما صحيحا و عادلا.
- توفير مصدر من مصادر التمويل الداخلي.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة تحديدا صحيحا و عادلا.
- المقارنة بين التكاليف الحقيقية للأصل الحالي و التكاليف الخاصة بأصل جديد يراد إحلاله
- على أساس علمي سليم.
- تعبير حساب النتائج و الميزانية عن الأداء و المركز المالي العادل للمؤسسة.

و من أجل تحقيق ذلك يجب على المدقق يحصل على أدلة التدقيق الكافية و المناسبة فيما يتعلق بعبء الإستهلاك من خلال أداء الواجبات الأتية:

- التأكد من صحة تحديد المبلغ القابل للإستهلاك.
- التأكد من معادلات الإستهلاك المستخدمة إذا كانت كافية لجعل تكلفة الأصل تساوي الصفر في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصل.
- التأكد من أن المعدلات المحددة هي المطبقة بالنسبة لكل أصل.
- التأكد من أن هذه المعدلات يعاد النظر فيها دوريا لضمان كفايتها.
- التأكد من مراجعة المؤسسة لطريقة الإستهلاك، و العمر الإنتاجي، و القيمة المتبقية مرة واحدة على الأقل في السنة، و إعتبار التغير فيهما تغيرا في التقديرات المحاسبية.

بالإضافة إلى ما تقدم، قد يواجه المدقق الحالات التالية:

الحالة الأولى: مغالاة المؤسسة في حساب الإستهلاك السنوي لبعض الأصول و بالتالي إستهلاك هذه الأصول دفتريا قبل وقت طويل من نهاية عمرها الإنتاجي، و يترتب على ذلك:

أ. إستهلاك الأصل دفتريا و يستمر في الإنتاج بطريقة غير منتظمة و غير دائمة.

ب. إستهلاك الأصل دفتريا و يستمر في الإنتاج بطريقة منتظمة و دائمة.

و هنا يجب على المدقق أن يقيم كل حالة على حدى، ففي الحالة الأخيرة (ب) التي يولي لها المدقق الاهتمام لأنها تعني:

- أن تكلفة الأصل لم توزع بطريقة عادلة على السنوات المختلفة التي إستفادت من تكلفة الأصل.
- أن هنالك إحتياطي سري قد تكون.

و بالتالي فإن المعالجة الصحيحة لهذا الوضع تتطلب إظهار هذا الإحتياطي و إذا لم توافق الإدارة، يجب الإشارة إلى ذلك في تقريره مع مراعاه إعادة تقييم العمر المتبقي للأصل و تخفيض قيمة الإستهلاك المتراكم.

6) موقف المدقق من الإعتراف و القياس المحاسبي بشأن الأداء و المركز المالي:

تجدر الإشارة إلى أن المحاسبون قد إختلفوا عند وضع تعريف محدد للأداء أو الربح أو الدخل، إلا أنهم إتفقوا على أن الربح الحقيقي لا يمكن معرفته إلا بعد إنتهاء حياة المؤسسة أو تصفيتها.

1. أهمية قياس الأداء:

بالرغم ما يثيره الربح الدوري من مشاكل، إلا أن قياسه له أهمية لكل أصحاب المصالح في المؤسسة داخلها أو خارجها، و ذلك لما يلي:

- الحكم على كفاءة الإدارة في ضوء الأرباح التي حققتها و الأهداف التي توصلت إليها و مدى توصلها إلى التقديرات و الخطط المرسومة في الموازنة التخطيطية للمؤسسة.
- إجراء التوزيعات على أصحاب الحقوق في المؤسسة من المساهمين و العاملين.
- إستناد أصحاب المصالح إليه في إتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.
- تحديد الضرائب المستحقة على المؤسسة.
- القيد و الإستمرار في بورصة الأوراق المالية.

2. موقف المدقق من حساب النتائج (الأداء المالي):

بالإضافة إلى ما سبق عرضه يجب أن يتأكد المدقق من واقع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة من الآتي:

- إثبات جميع النفقات و الإيرادات.
- أن جميع الإيرادات قد تحققت بالفعل أثناء الفترة موضوع التدقيق.

3. موقف المدقق من بيان المركز المالي (الميزانية): يجب أن يتأكد المدقق من واقع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة من الآتي:

- تسجيل جميع الأصول و الإلتزامات.
- أن الأصول و الإلتزامات الواردة في الميزانية موجودة و أن المؤسسة تمتلك الأصول المذكورة، كما تلتزم فعلا بالإلتزامات المشار إليها.
- أن الوصول إلى أرصدة الأصول و الإلتزامات المسجلة بالميزانية قد تم طبقا لإعداد التقارير المالية، و ذلك بصفة مستمرة و ثابتة خلال السنوات السابقة.
- أن رأس المال و الإحتياطات و المخصصات و كافة الأصول و الإلتزامات قد تم تبويبها بطريقة سليمة.

7) موقف المدقق من توزيع الربح و العرض العادل للبيانات المالية:

بادئ ذي البدء، يجب أن نفرق بين قياس الربح و توزيعه، فالأول يتوقف على وجهة النظر المحاسبية، و الثاني على وجهتي النظر القانونية و الإدارية، و لهذا نجد أن قوانين المؤسسات لا تتعرض لكيفية توزيع الربح إلا فيما يتعلق بضرورة حجز بعض الإحتياطات و توزيع مكافآت مجلس الإدارة و العاملين و الباقي متروك لأحكام العقد و النظام الداخلي للمؤسسة و سياستها المالية.

و تتوقف عملية توزيع الأرباح و مستوى الإهتمام بها على نوع المؤسسة، ففي المؤسسات الفردية و الاشخاص ليس هناك مانع من قيام الشركاء بسحب كل الأرباح المحققة، و لا يؤثر ذلك على حقوق الدائنين الذين يستطيعون إستيفاء حقوقهم من أموالهم الخاصة.

أما في مؤسسات المساهمة حيث تعدد المصالح و تتضارب، فالمساهمون يريدون أقصى الأرباح، و أعضاء مجلس الإدارة أعلى المكافآت و التأكيد على نجاح المؤسسة بأعلى الأرباح، و لكن الدائنين و

غيرهم يخشون على حقوقهم التي يضمنها رأس مال المؤسسة، فإذا وزعت أرباح من رأس المال أضير بذللك الدائنون و حملة الإسناد و غيرهم.

1. موقف المدقق من توزيع الأرباح:

إختيار مفهوم الربح و رأس المال يخضع للظروف العملية للمؤسسة حيث لا يوجد مفهوم واحد يناسب جميع الظروف، كما أنه ليس من واجب المدقق مناقشة الإدارة في المفهوم المتبع، و لكن عليه أن يتأكد من ثبات على المفهوم الذي تتبعه من سنة إلى أخرى، و إذا غيرت المؤسسة المفهوم فعلى المدقق أن يشير صراحة في تقريره عن ذلك لما في ذلك من أثار على الأداء و المركز المالي، و من ناحية أخرى لما كان الربح هو الفرق بين النفقات و الإيرادات يجب على المدقق أن يوليهما إهتماما خاصا لما لهما من أثار على الأداء و المركز المالي. و عموما يجب على المدقق عند توزيع الأرباح في ظل ثبات الأسعار الإهتمام بما يلي:

- إلتزام مجلس الإدارة المقترح و الجمعية العامة المصادقة على الأرباح و توزيعها بالنصوص التشريعية أو التعليمات و الأنظمة الداخلية و معايير المحاسبة و التدقيق.
- إذا كان القانون أو النظام الأساسي للمؤسسة لا يلزمان إتباع أمور معينة، و لكن معايير المحاسبة تقضي بوجوب إتباعها فعليه أن يلفت نظر المسؤولين و القائمين على إعداد القوائم المالية، و أن يذكر ذلك في تقريره لكي يدرأ عن نفسه ما يثار من مساءلته مستقبلا.
- التأكد من إحتفاظ المؤسسة برأس مال سليم حيث أنه الضمان العام للدائنين (أي عدم توزيع أرباح صورية).
- التأكد من أن الأرباح الرأسمالية تمثل فائضا حقيقيا إذا رغبت المؤسسة في توزيع ما حققته من ربح رأسمالي، و عليه أن يقرر مدى كفاية ما ينبغي من ناتج بيع الأصل أو التعويض عنه لإعادة أصول المؤسسة.
- التحقق من تقييم المؤسسة لأصولها و خصومها.
- الإطمئنان إلى تغطية المؤسسة لما قد تكون تكبدته من خسائر في السنوات السابقة قبل إعتماد توزيع الأرباح في السنة الحالية.
- إعلام المساهمين بمصادر إيرادات أرباح المؤسسة سواء كانت عادية أو رأسمالية أو طارئة من خلال إظهارها مستقلة في ملحق الكشوف المالية.

- إطمئنان المدقق إلى وجود نقدية سائلة كافية لسداد التوزيعات النقدية، و في حالة وجود عجز عليه أن يتأكد من أنه طارئ سرعان ما يزول أسبابه.
- إذا رغبت المؤسسة في إجراء توزيع مؤقت، يجب على المدقق الرجوع إلى:
- النظام الداخلي للتأكد من نصه الصريح في ذلك، و أن يتحقق من سلامة الأداء المالي، و دقة تحديد الأرباح الواردة به، و إتخاذ المؤسسة لكافة الإحتياطات للمستقبل.
- أما إذا لم تعد المؤسسة بيانات مالية مرحلية عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره، أو ينصح الإدارة بتوزيع معدل المعقول حتى لا تقع في إرتباك مالي أو تعجز عن الإستمرار في إجراء التوزيعات المؤقتة و بالتالي تعرض سمعتها للضرر.
- تدقيق التوزيعات حسابيا و مستنديا، و تدقيق سدادها بالكامل للمستفيدين و التأكد من صرفها قبل حلول التقادم وفقا لنظرية الوكالة.

2. موقف المدقق من العرض العادل للبيانات المالية:

بعد قيام المدقق بتدقيق حساب النتائج و الميزانية و توزيع الأرباح في المؤسسة فإن عليه بعد ذلك تدقيق التغيرات في المركز المالي و جدول سيوله الخزينة، على أن يأخذ في الإعتبار ما يلي:

- إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول و الخصوم و حقوق الملكية، و يفترض فيها قدرتها على تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية من و إلى المؤسسة، كما تعتمد القيمة التي تدرج بها الحقوق الملكية في الميزانية على قياس الأصول و الخصوم و على فرضية الإستمرار.
- يعترف بالأصل في الميزانية عندما:
  - تكون المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة منه للمؤسسة محتملة الحدوث.
  - قياس تكلفته أو قيمته بقدر من الموثوقية.
- يعترف بالمطلوبات في الميزانية متى كان محتملا أن تؤدي العملية إلى تدفق الموارد مقابل المنافع الإقتصادية إلى خارج المؤسسة.
- أن التكلفة التاريخية هي أكثر أسس القياس إستخداما من قبل المؤسسة في إعداد بياناتها المالية.

خلاصة الفصل الثالث:

إستهدف هذا الفصل دراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالقوائم المالية، و كذا طرق إعداد، و عرض، و متطلبات الإفصاح لكل قائمة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، لذا يجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ملائمة و موثوقة يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، حتى يكون المستثمرون الحاليون و المرتقبون و المقرضون على بينة بالحقائق الموضحة لأوضاع المؤسسة. و بناءا على ذلك، إهتمت العديد من الدراسات بتطوير طرق قياس جودة القوائم المالية بإعتبارها المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية فهي تربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية و مفاهيم الإعتراف و القياس من ناحية أخرى.

عد ذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى ملاءمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير التقارير المالية لإنتاج و تقديم قوائم مالية عالية الجودة موحدة و قابلة للمقارنة هذا من جهة، و من جهة أخرى أثبتنا من خلال العديد من الدراسات، إلى أهمية تطبيق هذه المعايير على تحسين جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى دورها في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث أن الأرباح المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تعتبر من أهم المعلومات بالنسبة للمتعاملين الداخليين و الخارجيين، كما تعد مقياسا ملخصا لكافة عمليات المؤسسة و التي تقيد بشكل كبير من قدرة المؤسسات على إساءة إستعمال المرونة التي تسمح بها المبادئ و السياسات المحاسبية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

و باعتبار أن الإصلاح المحاسبي على الهيئات المشرفة على المهنة المحاسبية لم يكن إصلاحا إداريا يرمي إلى تغيير الهيئات المهنية إداريا فحسب، بل تعدى ذلك و أصبح له بعدان (إشرافي و رقابي)، فمن ناحية الإشراف نظم الإصلاح كل مهنة من المهن المحاسبية الهيئة المشرفة عليها، و من الناحية الرقابية تعتبر الهيئات كسلطة مراقبة لكل الأعمال التي يقوم بها محافظي الحسابات، كل هذا من أجل ضمان أداء جيد في الخدمات المحاسبية من عرض و إفصاح، مما سينعكس إيجابا على جودة القوائم المالية.

كما توصلنا و نحن بصدد تجميع المعلومات لبناء هذا الفصل، إلى العديد من الدراسات المحاسبية التي حاولت قياس جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، و مازالت هذه الدراسات المحاسبية مستمرة نتيجة زيادة حجم أسواق المال، بالإضافة إلى الإهتمام المتزايد من جانب المستثمرين بسبب تأثير هذه الجودة على منفعة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات و بالتالي فإن الأمر يتطلب التحقق بإستمرار من إلتزام المؤسسات المتداولة في البورصة الجزائرية بجودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

لذلك أعتبر أن للمحاسبة وظيفتان هما وظيفة القياس و وظيفة الافصاح، و تعد الأولى الوظيفة المهمة و الأساسية و تتوقف عليها الوظيفة الثانية و عليها تكون محل الإعتماد أو موضع ثقة لمستخدمي القوائم المالية، و من ناحية أخرى إن الدقة المتناهية غير مطلوبة بل إن الدقة المجردة لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليها. إذ تخضع وظيفة القياس المحاسبي لقيود لا يمكن لها تجاوزها، لذا فإن القوائم المالية التي تصدرها الشركات و تمثل نتيجة النشاط و المركز المالي بعد إنتهاء الفترة المالية و يعتقد معظم الناس بأن القوائم المالية تعكس الواقع و الحقيقة إلا أن ذلك ليس بقريب منه كونها تخضع لمثل هذه القيود.

و هنا يأتي الدور الإيجابي و الجهد الذي يبذله محافظي الحسابات من التدقيق و التأكيد بضوء المعايير المطلوبة و بذل العناية المهنية، حتى تستفيد المؤسسات المتعاقدة معهم من خلال تقديم النصائح و المشورة، و إكتشاف الأخطاء و المخالفات و تصحيحها، كما أنهم يمارسون الرقابة على مدى تطبيق القوانين، و التي تخلص القوائم المالية من المشاكل و القيود موروثة التي تؤثر في نتائج النشاط و المركز المالي للمؤسسة، لذلك تبقى مسألة الصدق و العدالة التي يقرها محافظ الحسابات في رأيه محل الإهتمام الواسع لمستخدمي القوائم المالية. و هنا يأتي المسئولية المهنية لمحافظي الحسابات أمام المجتمع المالي، من خلال الربط بين الإعتراف و القياس لعناصر القوائم المالية و فق لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، و بين الإفصاح عن الأثر الذي تركته على نتائج النشاط و المركز المالي للمؤسسة.

الفصل الرابع: النموذج المقترح لقياس جودة القوائم المالية بناءاً على مدى إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF

مقدمة:

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية جانبا هاما من جوانب الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، و هي بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية من ناحية و مفاهيم الإعتراف و القياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات و المزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية و تجعلها أكثر فائدة و ذات جدوى إقتصادية لإتخاذ القرارات الإقتصادية من قبل المستخدمين و بالتالي ترشيد قراراتهم.

و على الرغم من أهمية توافر تلك الخصائص في المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية حتى تتسم بالجودة المناسبة، إلا أنه في بعض الأحيان يتم عرض التقارير المالية بشكل يفتقر إلى توافر هذه الخصائص بالمعلومات المفصح عنها، كما أن شكل و محتوى التقرير يختلف من مؤسسة لأخرى مما يؤدي إلى صعوبة الإعتماد على هذه التقارير، و ترى الباحثة أن السبب في ذلك عدم وجود نماذج تقيس مدى إلتزام المؤسسات بتوفير هذه الخصائص بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية، فالنظام المحاسبي المالي أشار إلى أهميتها و وجوب توافرها عند القيام بإعداد القوائم المالية، إلا أنه لم يحدد طريقة لقياس مدى الإلتزام بها.

و لبناء أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية تعتمد الباحثة على المقياس الذي ستقدمه الدراسة، و الذي من خلاله سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة و إختبار مدى صدق و صحة الفرضيات التي قامت عليها هذا الدراسة، و في الأخير سنحاول الخروج ببعض الإستنتاجات و إقتراح مجموعة من التوصيات و المواضيع التي يمكن أن تكون منطلقا لدراسات مستقبلية. و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام للسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) و مؤسسات الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور النموذج.

المبحث الرابع: عرض، تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام للسوق الأوراق المالية (بورصة الجزائر) و مؤسسات الدراسة.

سوق الأوراق المالية هو وسيلة جديدة من وسائل تمويل الإقتصاد و الدعامة الثانية لتمويل المؤسسات الإقتصادية بعد التمويل المصرفي، و قد شهدت دورة حياة بورصة الجزائر ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى 1990-1992: بدأت فكرة تأسيس بورصة الجزائر تظهر عليا في الأفق، و ما ميز هذه الفترة هو إمضاء العقد التأسيسي لشركة القيم المنقولة (S.V.M) من خلال صناديق المساهمة الثمانية التي تم إنشاءها سنة 1992، و قد سبقت هذه الخطوة بخطوة أخرى بالغة الأهمية و هي سن مجموعة من المراسيم التي تنظم عمليات البورصة في 28 ماي من سنة 1991، و هي:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-169، و المتضمن تنظيم المعاملات الخاصة بالقيم المنقولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-170، و الذي حدد أنواع و أشكال القيم المنقولة، و كذا شروط و صيغ إصدارها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-171، و الذي يتعلق بلجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة.

المرحلة الثانية 1992-1993: هي مرحلة ضعف البورصة نتيجة لضعف رأسمالها الاجتماعي و غموض الدور الذي يجب أن تلعبه، و في فيفري 1992 تم رفع رأس مال الشركة الى (9.320.000 دج)، و بدأت معها مرحلة الخوصصة و أفتتح الإكتتاب لعموم الجمهور لإقتناء أسهم المؤسسات بعدما كانت صناديق المساهمة هي الوحيدة التي تمتلك الاسهم المطروحة.

المرحلة الثالثة 1993-1995: شهدت هذه المرحلة اصدار المراسيم التالية:

- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 03 ماي 1993، و الذي تغير على إثره إسم الشركة و أصبح بورصة القيم المنقولة و الذي تم تعديله بالقانون رقم 04/03 الصادر في 17 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-175: المتعلق بتنظيم لجنة تنظيم البورصة و شروط تعيين أعضاء اللجنة و كذا الوضع القانوني.

- المرسوم التنفيذي رقم 49-176: تحديد فئات الأشخاص المعنويين و التي يمكن أن تعتمدها لجنة تنظيم البورصة و مراقبتها بصفة إنتقالية كوسطاء في عملية البورصة.
- كما أدرج القانون رقم 95-22 بتاريخ 26 أوت 1995 و المتعلق بميكانزيم البورصة كأسلوب للخوصصة.
- الأمر رقم 96-08 بتاريخ 10 جانفي 1996: و المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و حدد قواعد تشكيل و تشغيل تلك الهيئات.

المطلب الأول: الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة.

فيما يتمثل بالهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة فتتمثل في الهيئتين التاليتين:

أ- لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB) و هي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة.

ب- لجنة تسيير القيم (SGBV) المكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة.

أ-لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB): باشرت مهامها سنة 1996 و المتمثلة في:

- تنظيم العمل لإدخال القيم المنقولة في البورصة.
- التنظيم المادي لجلسات التداول.
- تسجيل عمليات التداول.
- تنظيم عمليات مقاصة الصفقات على القيم المنقولة.
- نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات.
- طبع نشرة رسمية لجدول التسعيرة.

ب-لجنة تسيير القيم المنقولة (SGBV): في 25 ماي 1997 تم إنشاء شركة تسيير القيم المنقولة، و هي شركة ذات أسهم تقوم بتسيير المعاملات التي تجري حول القيم المنقولة في البورصة يتمثل رأسمالها في الأسهم المخصصة لوسطاء في عملية البورصة، و لا يعتمد أي وسيط إعتمادا كليا إلا

بعد أن يكتب في قسط من رأس المال هذه الشركة و التي تتلقى عمولات من العمليات التي تجرى في البورصة، و من بين مهامها:

- تقوم هذه اللجنة بتنظيم سير سوق القيم المنقولة بسن تقنيات لهم على الخصوص.
- تحديد رؤوس الأموال التي يمكن إستثمارها في عمليات البورصة.
- إعتماد الوسطاء في عمليات البورصة و القواعد المهنية التي تضبطهم.
- تنظيم عمليات المقاصة.
- العروض العمومية لشراء القيم المنقولة.
- التفاوض بشأن القيم المنقولة و تحديد أسعارها.

و بتاريخ 07 فيفري 2004 أصدر قانون رقم 03-04 الذي أعطى هذه اللجنة الإستقلالية المالية و الشخصية المعنوية كما توسع نشاط وسطاء البورصة ليشمل عدة مجالات مثل تقديم النصيحة للمستثمرين. كما أدخل عبر هذا القانون مؤتمن مركزي (Algérie Clearing) كهيئة جديدة للبورصة، حيث يفتح المؤتمن و يدير السندات الجارية لصالح ماسكي الحساب و يسهل عملية توصيلها بين الوسطاء من خلال القيام بتحويلات من حساب إلى حساب، كما ينفذ العمليات على السندات التي تقررها المؤسسات المصدرة.

المطلب الثاني: أسواق بورصة الجزائر.

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال و سوقا لسندات الدين.

ا. تتكون سوق سندات رأس المال من:

أ- **السوق الرئيسية:** الموجهة للمؤسسات الكبرى و يوجد حاليا ستة (06) مؤسسات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية و تشمل:

- مجمع صيدال Groupe SAIDAL، الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي EGH EL-AURASSI، الناشطة في قطاع السياحة.
- أليانس للتأمينات Alliance Assurances، الناشطة في قطاع التأمينات.

- مؤسسة رويبة NCA Rouiba، الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية.
- مجمع بيوفارم Biopharm، الناشطة في المنتجات الصيدلانية.
- مؤسسة AOM، المتخصصة في دراسات و تطوير سياحة المنتجعات الصحية.

ب- **سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد تم إنشاء هذه السوق سنة 2012 بموجب قرار رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المعدل و المتمم للنظام رقم 97-03 المؤرخ في 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، و يمكن هذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل تنظيم استثماراتهم.

رمز ISIN	الرمز في البورصة	اسم المؤسسة	القطاع/الفئة	القيمة الاسمية دج	عدد الاسهم
DZ0000010037	ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5 804 511
DZ0000010045	ROUI	أن سي أ رويبة	الصناعة الغذائية	100	8 491 950
DZ0000010029	AUR	م.ت.ف الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000
DZ0000010003	SAI	صيدال	الصناعة الصيدلانية	250	10 000 000
DZ0000010052	BIO	بيوفارم	الصناعة الصيدلانية	200	25 521 875
DZ0000010060	AOM	أوم انفست	سياحة	100	1 159 300

II. تتكون سوق سندات الدين من:

أ- **سوق سندات الدين:** التي تصدرها المؤسسات ذات الأسهم و الهيئات الحكومية و الدولة.

ب-سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT):المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية و تأسست هذه السوق في سنة 2008 و تضم 29 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 486 مليار جزائري، و يتم التداول على سندات الخزينة التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاما، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة و شركات التأمين التي تحوز "صفة المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

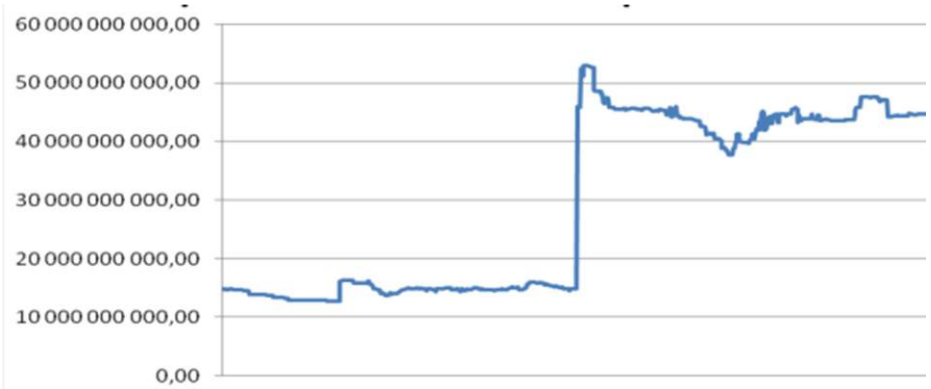
المطلب الثالث: تحليل تطور نشاط بورصة الجزائر.

أ- السوق الرئيسية:

إرتفعت القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأوراق المالية في الجزائر في نهاية سنة 2018 بنسبة 8.25% من 40.587 مليار دينار إلى مليار دينار43.935، سجل هذا التحسن بعد الإنتعاش التدريجي بين سنة 2017-2018 الذي حقق مكسب قرابة 3 مليار دينار بعد قبول مؤسسة AOM الإستثمار في سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي ساهمت ب 347.790 مليون دينار. و مع ذلك فإن المكاسب المسجلة في سنة 2018 لا يمكن أن تغطي الخسائر التي سجلت بين سنتي 2016-2017 و التي قدرت ب 5.120 مليار دينار.

و مع نهاية سنة 2019، إرتفعت القيمة السوقية الإجمالية لبورصة الجزائر ب 44.777 مليار دينار بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2018، بزيادة قدرت ب 1.91٪ و تعكس هذه الأرقام استقرار السوق منذ سنة 2018. ومع ذلك، تمثل القيمة السوقية الإجمالية أقل من 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

الشكل رقم (19): القيمة السوقية الاجمالية لبورصة الجزائر منذ سنة 2012



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB)

قيم التداول: استأنف تداول الأسهم في الإتجاه التصاعدي (+ 21٪ في سنة واحدة) بعد أن شهد سوق الأوراق المالية ثلاث سنوات من تراجع للنشاط. و يعود إستئناف النشاط بشكل عام إلى أداء مستثمرين على مستوى المؤسسات المدرجة في نهاية السنة المالية لسنة 2018، إضافة الى المكسب الذي جاءت به مؤسسة بيوفارم و التي أمضت عقد السيولة في أواخر سنة 2018.

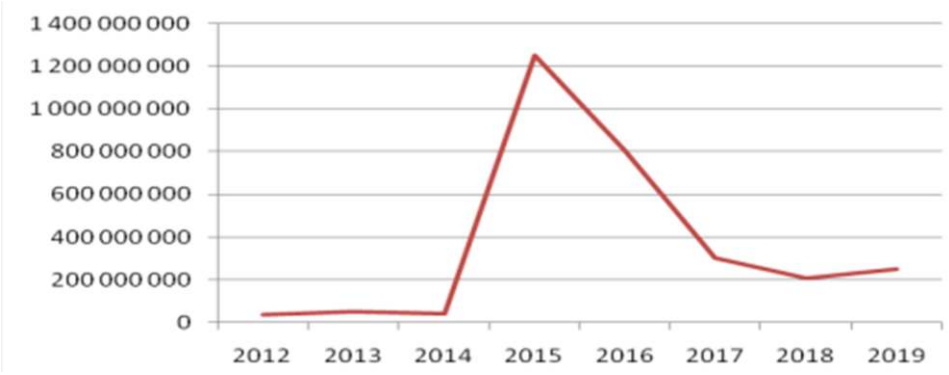
و فيمايلي عرض لتداول الأوراق المالية في الجدول أدناه:

الجدول رقم (08): تطور القيم المتداولة خلال الفترة (2014-2019)

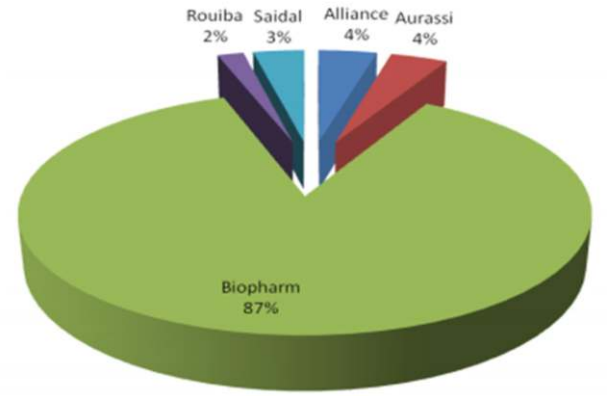
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيم المتداولة	41.410.340	1.251.956.825	805.500.430	302.261.260	205.797.271	248.990.023

يوضح الرسم البياني أدناه تطور القيم المتداولة:

الشكل رقم (20): تطور القيم المتداولة خلال الفترة (2014-2019)



فيما يلي تفاصيل قيم التداول بالنسب وفقا لكل مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر:



أخذت مؤسسة Biopharm حصة الأسد من قيمة التداولات الاسهم في البورصة الذي شغل وحده 87٪ من قيمة التداول في السوق بإضافة ثلاث (03) نقاط في سنة واحدة، و بذلك تجاوزت أسهمها في التداول باقي المؤسسات المدرجة و يليها في الترتيب مباشرة كل من Alliance Assurances و EGH El Aurassi بقيمة 4 % لكل منها

نلاحظ مما سبق، أن القيم المتداولة لا تتبع تغير ثابت بل هي متغيرة من سنة الى أخرى، فإذا ما قارنا نسبها على مدار السنوات الماضية يمكننا القول أن ما يميز القيم المتداولة في بورصة الجزائر هي أنها تتغير تغير عشوائي منذ سنة 2010، و أن هذا التغير مرتبط أساسا بدخول متعامل جديد في السوق أو تسجيل عقد سيولة جديد.

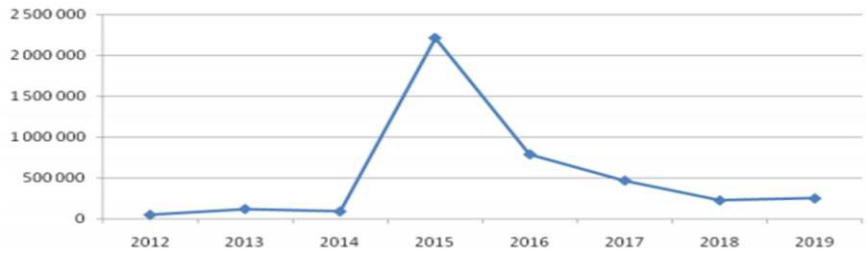
- **حجم التداول:** مع أواخر سنة 2018 شهد سوق الأوراق المالية انتعاشا في السوق الثانوي و إستئناف النشاط فيه بعد ثلاث سنوات من الركود. فسجل إرتفاع في حجم التداول بمقدار 10.77٪ خلال سنة واحدة.

جدول رقم (09): تطور حجم التداول خلال الفترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التداول	90.111	2.213.143	788.860	468.145	225.405	249.696

يوضح الرسم البياني أدناه تطور حجم التداول. و تبقى سنة 2015 لحد الآن أفضل سنة مرت بها سوق الأواق المالية، حيث تجاوز حجم التداول 2.2 مليون سهم.

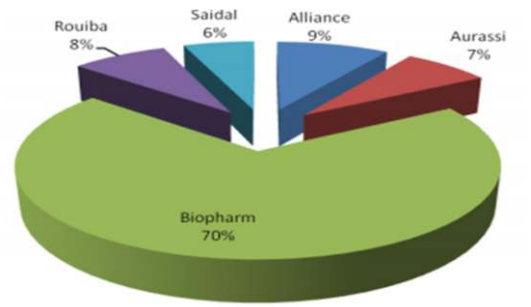
الشكل رقم (21): تطور حجم التداول خلال الفترة (2014-2019)



حجم التداول في البورصة للفترة الممتدة من 2012-2019.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB)

و فيمايلي توزيع كميات التداول حسب الملكية:



نلاحظ أن أسهم مؤسسة Biopharm اخذت حصة الاسد بمقدار 70% من حجم التداول مدعمة على عقد الانضمام و الاداء المتميز للمؤسسة، تأتي Alliance Assurance في المركز الثاني بنسبة 9٪، يليها كل من NCA Rouiba و EGH الأوراسي بنسبة8% و 7% على التوالي من حجم التداول.

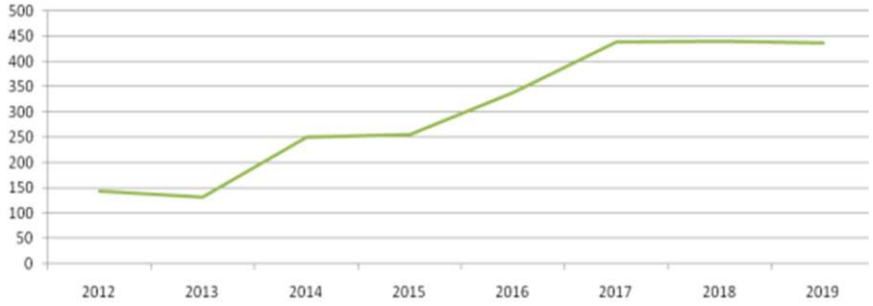
- **عدد المعاملات:** عدد المعاملات يؤكد إستقرار حجم التداول للسنوات السابقة. و الجدول الموالي يوضح تطور عدد المعاملات للسنوات الستة (06) السابقة:

جدول رقم (10): تطور عدد المعاملات خلال الفترة (2014-2019)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المعاملات	251	256	339	438	440	434

و الرسم البياني أدناه يوضح تطور عدد المعاملات للسنوات الست (06) السابقة:

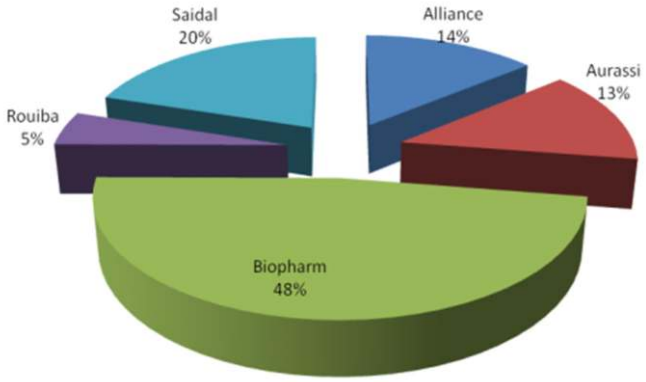
الشكل رقم (22): تطور عدد المعاملات خلال الفترة (2014-2019)



عدد المعاملات للفترة الممتدة من 2012-2019.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB)

فيما يلي تفاصيل عدد المعاملات حسب الملكية:



إحتل سهم بيوفارم المركز الأول من حيث عدد المعاملات بـ (48٪) من معاملات السوق، يليها مجمع صيدال (20٪) و Alliance Assurance بـ (14٪) من عدد المعاملات داخل سوق الأوراق المالية.

تطور سعر السهم:

1) **مؤسسة EGH Aurassi:** إرتفعت أسهم مؤسسة EGH Aurassi بمقدار 4٪ في سنة واحدة بمقدار زيادة (+ 10.10٪ خلال سنتين) من 525 دينار بداية السنة إلى 545 دج بنهاية السنة فمسحت بذلك خسارة 30 دينار جزائري بسبب إعادة تنقيط الأرباح السابقة، و في 11 جوان 2019 يوم توزيع الأرباح على حملة الأسهم بلغ سعر السهم ذروته ب 550 دج سعر لم يسبق الوصول إليه في السنوات السابقة.

الشكل رقم (23): إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة الأوراسي.



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB)

2) **مؤسسة Alliance Assurances:** ما يميز سهم Alliance Assurances أنه يشهد انخفاض حاد منذ سنة 2012 مقارنة مع سعر الاكتتاب (830 دج)، و منذ هذا التاريخ هو تقلب بين زيادات طفيفة و إنهيار حاد ليصل سعر السهم إلى أعلى مستوى 472 دج في 26 فبراير 2019 بعد توزيع الأرباح. ليعود في الإنخفاض إلى 394 دج و إستقر هذا السعر قرابة الشهرين (02)، قبل إستئناف في الإرتفاع من جديد. و سجل هذا التذبذب في الأسعار خسارة طفيفة بنسبة (-0.21 ٪) في سنة واحدة.



الشكل رقم (24): إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة Alliance Assurances.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB)

3) **مؤسسة NCA Rouiba:** تعاني مؤسسة رويبة من إنخفاض متتالي لسعر السهم مقارنة مع سعر الإكتتاب منذ سنة 2014، فخلال سنة 2019 إنخفض من 266 دج إلى 218 دج في نهاية السنة بخسارة مقدارها 14.28% في سنة واحدة.



الشكل رقم (25): إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة NCA ROUIBA.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB).

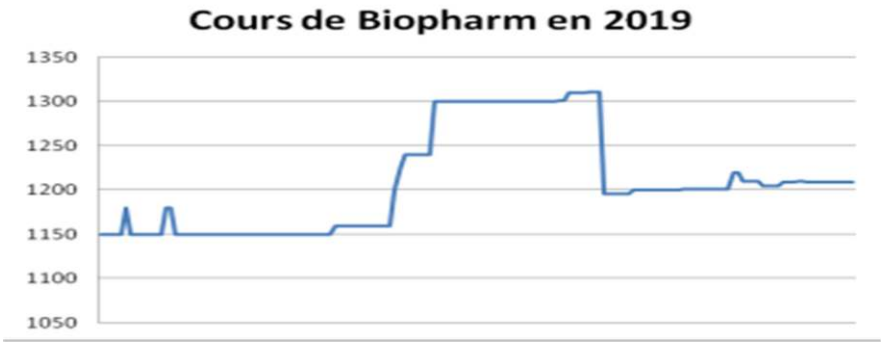
4) **مجمع صيدال:** شهد سعر سهم مجمع صيدال إتجاهًا تنازليًا في2019 خاصة بعد توزيع أرباح نتيجة السنة المالية 2018. اذ تراجع سعر السهم ب 55دج في سنة واحدة، الذي كان 635 دج في بداية سنة 2019 ليصل السعر الى 580 دج في نهاية السنة.



الشكل رقم (26): إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة SAIDAL.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB).

5) **مؤسسة Biopharm:** عرف سعر أسهم مؤسسة Biopharm اتجاهًا تصاعديا متزايدًا في الارباح. وصل السهم إلى سعر 1311دج في اليوم توزيع الأرباح. إكتسب زيادة في السعر قدرها 5.13٪ في سنة واحدة.



الشكل رقم (27): إتجاهات أسعار الأسهم لمؤسسة Biopharm.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB).

ب- سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يوجد في فرع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بورصة الجزائر مؤسسة واحدة وقعت عقد إنضمامها في 12 ديسمبر 2018، و إعترفت مؤسسة AOM بالتسجيل المباشر بعد طرح 10٪ من رأسمالها مع المستثمرين المؤسسيين. كما سجلت مؤسسة AOM خلال سنة 2019، ثلاث (03) معاملات فقط من مجموع 280 بمبلغ 117.200 دج.

سوق سندات الدين:

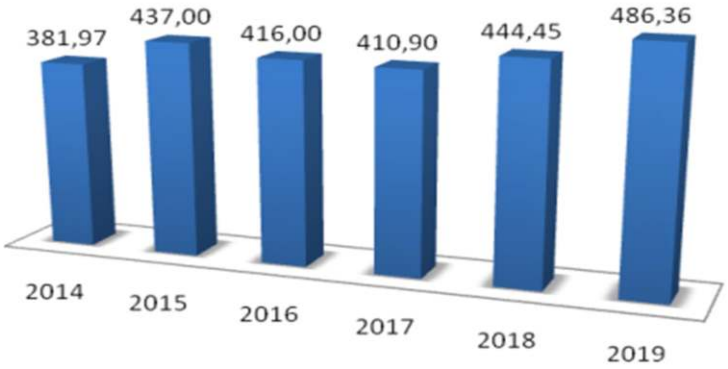
أ) سوق السندات:

لم يشهد سوق السندات في بورصة الجزائر أي قوائم جديدة خلال سنة 2019 حيث إستمر هذا الوضع لعدة سنوات، و يعود تاريخ إصدار السندات الأخيرة إلى عام 2009 بتاريخ إستحقاق لآخر قرض سندات في سنة 2016.

في سوق السندات المؤسسية (خارج سوق الأوراق المالية) ، يتم تداول ستة قروض سندات قرضين من الصندوق الوطني للإستثمار (FNI)، من المقرر أن تستحق في عام 2024 بمجموع 160 مليار دينار جزائري، و قرضان متعدد الأطراف تم تحديد مواعيد إستحقاقهما على التوالي في 2020 و 2022 بمبلغ إجمالي 1.6 مليار دينار، منها قرض SNL من المقرر إستحقاق عام 2020 بمبلغ 400 مليون دينار، و القرض الثاني بموعد الإستحقاق في عام 2023 بمبلغ 4 مليار دج.

ب) سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT):

في نهاية عام 2019، تم تداول تسعة و عشرين (29) سند للتداول العام. و بلغ إجمالي 486.362 مليار دينار بزيادة 41.912 مليار دينار مقارنة بسنة 2018، أي بارتفاع + 9.43٪ في سنة واحدة و بزيادة + 18.36٪ مقارنة بالمبلغ المستحق المسجل في 2017، فخلال سنة 2019 تم إصدار مبلغ 52.312 مليار دينار أما المبلغ المستحق لنفس السنة هو 38.9 مليار دينار.



الشكل رقم (28): تطور سوق سندات الخزينة العمومية.

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2019 الصادر من قبل لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB).

تم تلخيص النشاط في السوق الثانوي OAT في الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): تطور سوق سندات الخزينة العمومية

السنة	حجم التداول	قيم التداول دج	عدد التداول
2014	8.215	8.246.328.000	17
2015	16.822	16.978.870.360	29
2016	11.835	11.604.764.510	26
2017	26.263	23.746.484.050	46
2018	40.972	33.491.954.480	56
2019	44.658	41.055.554.357	51

نلاحظ أن عدد المعاملات يتزايد بإستمرار و لكنه لا يزال محدودًا للغاية. إذ سجلت القيم المتداولة إرتفاعا في سنة 2019 بنسبة 9٪ مقارنة بسنة 2018، إلا أن نسب الدوران بقيت مستقرة نسبيا على مر السنين.

على العموم توفر هذه المؤشرات معلومات عن عدم وجود ديناميكية في السوق الثانوي خصوصا و على مستوى البورصة، لأن الطابع العائلي الذي يسود المؤسسات الخاصة الجزائرية و الشفافية المطلوبة للولوج للبورصة و سهولة الإستفادة من القروض البنكية، كلها عوامل حالت دون بروز بورصة جزائرية نشطة على غرار البورصات العربية الأخرى مع أن دورها بالغ الأهمية في الظروف الاقتصادية الحالية التي تشهدها الجزائر، من ظروف سياسية متقلبة و إنخفاض أسعار البترول التي ستجبر السلطات العمومية إعتماد حلولا بديلة تساهم في تمويل الاستثمارات العمومية و بالتالي ستكون سوق البورصة "محور تمويل الإقتصاد الوطني."

المطلب الرابع: تقديم و توطئة عامة حول المؤسسات محل الدراسة المدرجة ببورصة الجزائر.

i. مجمع صيدال:

تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان إحتكار الدولة لإستيراد و تصنيع و تسويق المواد الصيدلانية ذات الإستخدام البشري. و في إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش، وحدتي "بيوتيك و فارمال سنتي 1971 و 1975 على التوالي.

و في أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يُسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982. و كانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني هي ضمان إحتكار إنتاج و توزيع الأدوية و المواد الشبيهة و التفاعلية، و هدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف و منتظم.

في سنة 1985 غيرت الشركة إسمها لتصبح صيدال. و في أعقاب تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية لعام 1989، صارت صيدال مؤسسة إقتصادية عامة تملك إستقلالية الإدارة و أختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم.

وفي سنة 1993، تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكّنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة.

في فبراير 1999: قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع. و إنصب مبلغ العرض على 20 ٪ من رأس مال المجمع، أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم.

في سبتمبر 1999 : و بعد إستيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية . (و قُدر مبلغ الإدراج ب 800 دينار جزائري).

الجدول رقم (12): البطاقة الفنية لمجمع صيدال GROUPE SAIDAL:

إسم المؤسسة:	المجمع الصناعي صيدال.
المنشئ:	القابضة العامة للكيمياء و الصيدلة.
رأس المال الاجتماعي:	2.500.000.000 دج أي ما يعادل 10.000.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دج.
الكمية المعروضة:	2.000.000 سهم تمثل 20% من رأس المال الاجتماعي.
سعر العرض:	800 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 15 فيفري 1999 الى 15 مارس 1999.
الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع اوامر الشراء:	المؤسسة المالية العامة Sogefi، الراشد المالي، المؤسسة المالية للإرشاد و التوظيف Soficop، و شركة توظيف القيم المنقولة SPDM.
تاريخ الدخول الى البورصة:	17 جويلية 1999.

ii. مؤسسة تسيير فندق الأوراسي EGH EL-Aurassi:

تم إفتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 5 نجوم بتاريخ 2 ماي 1975، و كانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة و الثقافة. و قد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة و الفندقة حتى سنة 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة و الفندقة حتى سنة 1979، و أخيراً

سيرتمن طرف الديوان الوطني للندوات و المؤتمرات حتى سنة 1983. و ضمن إطار عملية إعادة الهيكلة التنظيمية، تم توصيف الفندق كمؤسسة إشتراكية و أنشئت مؤسسة التسيير الفندقي (EGH) في المرسوم رقم 83-226 المؤرخ في 2 أفريل 1983.

في 12 فيفري 1991، عدّل الفندق وضعه القانوني و أصبح مؤسسة إقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار و صار إسمه الإجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي، و لكن تمشيا مع توجّهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الإرتباط الكلي بالدولة، من خلال مختلف القوانين التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالخوصصة الكلية أو الجزئية، أختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فيفري 1998 لإدراجها في البورصة و طرح ما لا يتجاوز 20٪ من رأس مالها للإكتتاب العام.

الجدول رقم (13): البطاقة الفنية لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي .

اسم المؤسسة:	مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي.
المنشئ:	المؤسسة القابضة العامة للخدمات.
رأس المال الاجتماعي:	1.500.000.000 دج أي ما يعادل 6.000.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دج.
الكمية المعروضة:	1.200.000 سهم تمثل 20% من رأس المال الاجتماعي.
سعر العرض:	400 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 15 جوان 1999 الى 15 جويلية 1999.
الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع اوامر الشراء:	المؤسسة المالية العامة Sogefi، الراشد المالي، المؤسسة المالية للإرشاد و التوظيف Soficop، و شركة توظيف القيم المنقولة SPDM.
تاريخ الدخول الى البورصة:	20 جانفي 2000.

iii. مؤسسة أليانس للتأمينات Alliance Assurances:

أليانس للتأمينات هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين المحليين، و تم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال سنة 2009، و زيادة أخرى في رأسمالها سنة 2010 ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لأعمال التأمين على الأضرار، و تحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني

للادخار ومكنّت الشركة من الإمتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 10/30/ 1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، و في نوفمبر 2010 قامت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للإكتتاب بعرض31 ٪ من رأس مالها الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم.

الجدول رقم (14): البطاقة الفنية لمؤسسة أليانس للتأمينات:

اسم المؤسسة:	أليانس للتأمينات.
رأس المال الاجتماعي:	2.205.714.180 دج أي ما يعادل 5.804.511 سهم بقيمة اسمية قدرها 380 دينار جزائري.
الكمية المعروضة:	1.804.511 سهم، تمثل 31% من رأس المال.
سعر العرض:	830 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 02 نوفمبر 2010 الى 01 ديسمبر 2010.
الوسيط المرافق في عمليات البورصة:	القرض الشعبي الجزائري(CPA)
الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع اوامر الشراء:	البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بي إن بي باريبا الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر
تاريخ الدخول الى البورصة:	07 مارس 2011.

iv. مؤسسة NCA Rouiba:

تعتبر أن.سي.أ رويبة شركة المصبرات الجديدة الجزائرية المتخصصة في الصناعات الغذائية و العصائر أول شركة عائلية تدخل بورصة الجزائر، و هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري ذات رأسمال قدره 849195000 دينار جزائري، و قد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ م م)، و في سنة 2003 غيّرت الشركة شكلها القانوني و أصبحت شركة ذات أسهم..

في سنة 2006 إرتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري من قبل مستثمر اجنبي غير مقيم لمؤسسة رأس المال الاستثماري "افريسينفست المحدودة" و على إثرها تم

تمديد فترة حياة الشركة لمدة 99 سنة، و بعدها مباشرة تغير الإسم السابق للشركة من "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية" إلى " أن سي أ رويبة ش.ذ.أ.

في سنة 2011 صدر قرار مجلس الإدارة في 27 ماي 2011، بإدراج الشركة في البورصة و صادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 جانفي 2012.

الجدول رقم (15): البطاقة الفنية لمؤسسة NCA Rouiba:

اسم المؤسسة:	أن سي أ رويبة –ش.ذ.أ.
رأس المال الاجتماعي:	849.195.000 دج أي ما يعادل 8.491.950 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار جزائري.
الكمية المعروضة:	2.122.988 سهم، تمثل 25% من رأس المال.
سعر العرض:	400 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 07 افريل الى 09 ماي 2013.
الوسيط المرافق في عمليات البورصة:	بي إن بي باريبا الجزائر.
الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع اوامر الشراء:	البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بي إن بي باريبا الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر.
تاريخ الدخول الى البورصة:	03 جوان 2013.

٧. مؤسسة بيوفارم Biopharm:

تتمثل الشركة ذات الأسهم بيوفارم في مجمع متكامل يعمل في مجال تطوير و إنتاج الأدوية و توزيعها و الإعلام الطبي و الخدمات اللوجستية برأس مال قدره 5.104.375.000 دج، تأسست شركة بيوفارم سنة 1991 و حققت سنة 2014 رقم أعمال بلغ 49 مليار دينار و هو ما يمثل 13% من حجم سوق الأدوية حسب إحصائيات مؤسسة Business Monitor International (مؤسسة متخصصة تابعة لمجمع Fitch)، و حققت خلال هذه السنة ناتجا خاما موحدا قيمته 3.8 مليار دينار، أي ما يعادل ربح صافي بقيمة 151 دج لكل سهم، و خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، سلمت الوكالة الفرنسية الوطنية لتأمين الأدوية و المنتجات الصحية (ANSM) شهادة مطابقة للممارسات الجيدة في الانتاج لأحدى خطوط الانتاج التابعة لشركة بيوفارم. و في إطار مواصلة المسار الرامي إلى إعادة

هيكلة حيازة الأسهم و إدارة الشركة الذي تم إطلاقه منذ سنة 2013 من خلال فتح رأس المال للمستثمرين الأجانب بغية ضمان التنمية المستدامة للمجمع، و عليه قامت الجمعية العامة للمساهمين إجتماعا إستثنائيا بتاريخ 28 جويلية 2015 و رخصت بيع أسهم بعض المساهمين بسوق بورصة الجزائر مع طلب قبول تداول الأسهم في السوق الرئيسي لبورصة الجزائر.

الجدول رقم (16): البطاقة الفنية لمؤسسة بيوفارم:

اسم المؤسسة:	المجمع الصيدلاني بيوفارم.
رأس المال الاجتماعي:	5.104.375.000 دج متمثل في25.521.875 سهم عادي. و تمثل القيمة الإسمية للسهم 200 دينار جزائري.
الكمية المعروضة:	5.104.375 سهم، تمثل 20.002% من رأس المال ل 3.309 مكتتب.
سعر العرض:	1225 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 13 مارس الى 07 افريل 2016.
الوسيط المرافق في عمليات البورصة:	البنك الخارجي BEA
الوسطاء في عمليات البورصة المكلفون بجمع اوامر الشراء:	البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بي إن بي باريبا الجزائر، سوسيتيه جنرال الجزائر، تل ماركتس
تاريخ الدخول الى البورصة:	20 أفريل 2016.

vi. مؤسسة أ.و.م أنفست AOM Invest:

أ.و.م أنفست هي شركة مساهمة متخصصة في دراسة و تطوير و إستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية، و تتشارك أوم أنفست مع مراكز دولية أخرى للتنمية و تطوير دراسات لبناء الوجهات السياحية بإمتياز و لتطوير قطاع السياحة في الجزائر.

أنشئت في سنة 2011، مع الحافز و تصميم على المشاركة في تطوير قطاع السياحة في الجزائر، و قد شرعت إبتداءا من عام 2013 بإعادة الهيكلة الذي يعد مرحلة تاريخية لمجموعة أوم أنفست من خلال فتح رأس مالها في صندوق ولاية معسكر التي يديرها البنك الوطني الجزائري لتنفيذ أول مشروع لها من سلسلة فنادق المجموعة من منتجع بوحنيفة الصحي بولاية معسكر. و حسب خطتها الإستراتيجية، ستكون هذه المؤسسة هي الأولى في سلسلة من المؤسسات ذات الخدمات المماثلة

للعلاج بالمياه المعدنية في البلاد. إذ قامت شركة أوم أنفست في الثلاثي الأول من سنة 2016، بتطوير و إعتماد خطة التنمية الاستراتيجية متوسطة و طويلة الأجل لتلبية إحتياجات و توقعات آفاق السياحية بحلول سنة 2030.

الجدول رقم (17): البطاقة الفنية لمؤسسة AOM Invest:

اسم المؤسسة:	AOM INVEST SPA.
رأس المال الاجتماعي:	115.930.000دج و تمثل القيمة الإسمية للسهم 100 دينار جزائري.
الكمية المعروضة:	1.159.300سهم، تمثل 10% من رأس المال ل 520.000 مكتتب .
سعر العرض:	297 دينار جزائري.
فترة العرض:	من 12 مارس 2018.
الوسيط المرافق في عمليات البورصة:	البنك الوطني الجزائري BNA
سوق الادراج	سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
تاريخ الدخول الى البورصة:	12 ديسمبر 2018.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

تدعيما للدراسة النظرية التي قمنا بها، و إتباعا لمتطلبات إعداد هذه الدراسة سنتناول الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية الذي يتضمن التعريف بميدان الدراسة، أهداف الدراسة، أدوات جمع البيانات و المعلومات اللازمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بميدان الدراسة.

شمل مجال الدراسة، شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر بالفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، تم التركيز على المؤسسات المساهمة لتكون محل الدراسة نظرا لحجمها و إعتبارها كأحد أهم أنواع المؤسسات من حيث الشكل القانوني، حيث أولاها المشرع الجزائري إهتماما بالغا لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها تتبع سياسات و إستراتيجيات واضحة المعالم تهدف في مجملها إلى توفير الإنضباط و الشفافية و النزاهة في العمل. أضف الى ذلك، المزايا و شروط

الإدراج و القبول في بورصة الجزائر كان سببا رئيسيا من وراء إختيارنا لمجموعة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر لأن تكون حقلا لدراستنا الميدانية.

المطلب الثاني: أهداف الدراسة التطبيقية.

تساهم الدراسة في بناء نموذج لإختبار مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و أثرها على جودة القوائم المالية (خاصة في ظل تعدد نماذج قياسهما) من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التي سبق و قدمتها الدراسات السابقة، مما يعكس أن هناك بنود جديدة ذات دلالة في تفسير علاقة بجودة القوائم المالية.

- إن الهدف الأساسي للدراسة هو تقديم نموذج لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية المراجعة و المدققة من قبل محافظي الحسابات لمساعدة الجمعية العامة (الملاك و المساهمين)، هيئات الرقابة المالية (الدولة، الضرائب، البورصة)، و المستثمرين الحاليين و المرتقبين، على قياس مستوى توافر الخصائص النوعية بالتقارير المالية و الإفصاحات الدورية المنشورة على موقع البورصة الجزائر إعتمادا على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية الأساسية، الثانوية و السلوكية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.
- دراسة تحليلية لتقارير محافظي الحسابات لقياس مدى مساهمة محافظي الحسابات في تحقيق الخصائص النوعية في القوائم المالية لمؤسسات محل الدراسة.
- دراسة مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات و المعلومات.

سنحاول من خلال الجدول الموالي إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع مختلف البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني، فضلا عن تبيان النموذج المتبع لتقييم إشكالية الدراسة.

جدول رقم (18): أساليب جمع البيانات و المعلومات

أساليب جمع البيانات و المعلومات		
	نموذج الدراسة	طريقة جمع المعلومات
الفرضية الأولى الفرضية الثانية الفرضية الثالثة الفرضية الرابعة	أ- تصميم نموذج مقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية.	-التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة. -المقابلة الشخصية مع مديرين المالية و المحاسبة و مجموعة من المدققين الداخليين للمؤسسات محل الدراسة.
الفرضية الخامسة	ب- تصميم مؤشر الإلتزام.	-تقارير محافظي الحسابات. -المقابلة الشخصية مع محافظي الحسابات للمؤسسات محل الدراسة.
الفرضية السادسة	ت-ممارسة إدارة الأرباح عن طريق تطبيق أبرز مؤشر مستخدم لقياس المستحقات الإختيارية، و هو نموذج khotari، 2005.	-التقارير المالية لمؤسسات محل الدراسة للفترة الممتدة من 2014-2019.

المصدر: من إعداد الباحثة.

و من هنا نكون قد تمكنا من ضبط جميع جوانب إشكالية الدراسة للتوصل إلى نتائج جيدة من وجهة نظر المساهمين بإعتبارهم المستفيد الأول من جودة التقارير و القوائم المالية، و كذا من وجهة نظر محافظي الحسابات بإعتبارهم مزاولي المهنة، و كذا تحليل واقع علاقة الوكالة الناشئة بين الإدارة و المساهمين داخل شركات المساهمة بإختلاف هياكل الملكية، بإعتبار عينة الدراسة تتكون من شركتين تملك الدولة أكبر حصة من رأس مالها (مجمع صيدال، و مؤسسة التسيير الفندقي سلسلة الأوراسي)، و أربع (04) شركات مملوكة للقطاع الخاص(أليانس للتأمينات، أن سي أ رويبة، بيوفارم، أوم أنفست للسياحة)، و سنقوم بعرض أدوات جمع البيانات و المعلومات فيما يلي:

المطلب الرابع: تصميم أدوات الدراسة.

أ- تصميم نموذج مقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية:

لبناء أداة شاملة لقياس جودة التقارير و القوائم المالية تعتمد الباحثة على المقياس الذي قدمته دراسة قامت بها مجموعة مكونة من أساتذة جامعة هاربين في الصين و على رأسهم الأستاذة Handongpin

(مديرة المالية و المحاسبة لنفس الجامعة) و مديرين تنفيذين آخرون (العاملين في بورصة Shanghai) في سنة 2008، و التي تناولت تحليل المحتوى الإلكتروني لقياس جودة التقارير المالية من خلال إجراء مقارنة بين التقارير التي تصدرها الشركات الصينية، و التقارير التي تصدرها الشركات الأمريكية إعتمادا على US GAAP.

و بالتالي يمكن الإعتماد على هذا النموذج عند قياس جودة القوائم المالية إعتمادا على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية مع مراعاة متطلبات النظام المحاسبي المالي، و أخذت الباحثة من خلال هذه الدراسة بعين الإعتبار ممارسات الإدارات الجزائرية و حالة بورصة الجزائر غير النشطة، بإضافة مجموعة من الخصائص السلوكية إلى هذا النموذج المعتمد، لدراسة مستوى إدراك معدي و مستخدمي القوائم المالية بضرورة توافر الخصائص النوعية لتحسين جودة القوائم المالية، و تعتمد الباحثة على (25) بند في قياس مدى توافر الخصائص (الأساسية، الثانوية و السلوكية) بالتقارير و القوائم المالية، و سيتم قياسه كل بند من خلال 5 درجات، و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

- أولا: ست (06) بنود لقياس خاصية الملائمة.
- ثانيا: خمس (05) بنود لقياس خاصية الموثوقية.
- ثالثا: بندين (02) بند لقياس خاصية القابلية للمقارنة.
- رابعا: أربعة (04) بنود لقياس خاصية الثبات.
- خامسا: ست (06) بنود لقياس خاصية القابلية للفهم (الإيصال).
- سادسا: بندين (02) لقياس خاصية الإدراك.

1- قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص الأساسية:

تتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في خاصيتي الملائمة و الموثوقية، و كل خاصية يمكن قياسها من خلال خصائصها الفرعية كالآتي:

1-1 قياس خاصية الملائمة:

الملائمة تشير إلى القدرة على إحداث تغيير في القرارات التي تتخذ من قبل المستخدمين بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال، فالمعلومات المالية قادرة على إحداث فروق في إتخاذ القرارات إذا كانت لديها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما. و يمكن قياس خاصية الملائمة من خلال الخصائص الفرعية الثلاثة، إذ كل خاصية تحتوي على بنود (أسئلة) و كل بند يقيم من خلال خمسة (05) نقاط، القيمة التنبؤية (ثلاث بنود)، القيمة الإسترجاعية (بند واحد)، و التوقيت الملائم (02 بند).

1-1-1 القيمة التنبؤية: يكون للمعلومات قيمة تنبؤية إذا تمكن صناع القرار من إستخدامها كمدخل للعمليات لتوقع النتائج المستقبلية، لذلك فإن القيمة التنبؤية تعتبر أهم مؤشر للتعبير عن خاصية الملائمة، لأنها تشمل قياس المعلومات المالية و المعلومات غير المالية، حيث يمكن إستخدام القيمة التنبؤية للأرباح الماضية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية. و يمكن قياس القيمة التنبؤية من خلال ثلاثة بنود هي:

البند الأول: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة معلومات عن الأحداث المستقبلية في تقاريرها المالية، و التي تساعد في توقع النتائج، لأن المساهمين و مستخدمي التقارير و القوائم المالية يتأكدون من توافر خاصية الملائمة إذا إستطاع المديرون توفير معلومات تتعلق بالنظرة المستقبلية و التي لم تكن متوفرة لهم من قبل.

البند الثاني: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة بيانات عن المعلومات غير المالية المرتبطة بالفرص و المخاطر المتعلقة بعملياتها و حسب طبيعة نشاطها، و ذلك لتوفير نظرة شاملة عن المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة و الأحداث المتوقع حدوثها مستقبلا.

البند الثالث: بما أن مؤسسات محل الدراسة هي شركات مساهمة مدرجة في بورصة الجزائر، طورنا البند الثالث لمعرفة إلى أي مدى تستخدم المؤسسة القيمة العادلة، ذلك لأنها تقدم معلومات أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية، و هي واحدة من أهم الطرق للوصول إلى خاصية الملائمة.

1-1-2 القيمة الإسترجاعية: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة المعلومات في تقاريرها المالية التي تتميز بإزدواجية الدور، أي لها قيمة تنبؤية و لها القدرة على التغذية العكسية لنتائج القرارات الماضية، و بالتالي يشير البند المرتبط بمفهوم القيمة الإسترجاعية إلى قدرة المؤسسة على الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمعاملات و الأحداث الحالية و السابقة بالشكل الذي يساعد على تصحيح توقعات المستخدمين.

إن القيمة التنبؤية و القيمة الإسترجاعية للمعلومات المالية مترابطة، فالمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في كثير من الأحيان أيضاً لها قيمة تأكيدية، فمثلاً المعلومات عن إيرادات العام الحالي، يمكن إستخدامها كأساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المقبلة، كما يمكن مقارنتها مع توقعات الإيرادات في السنوات الماضية، و نتائج تلك المقارنات يمكن أن تساعد المستخدم في تصحيح العمليات التي إستخدمت لعمل تلك التوقعات السابقة.

1-1-3 التوقيت الملائم: التوقيت الملائم هو أن تكون المعلومات متوافرة لدى صناع القرار قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها في التأثير على القرارات، حيث تعتبر المعلومات القديمة قليلة الفائدة و غير ملائمة، و يمكن قياسها من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام التي يستغرقها محافظ الحسابات للتوقيع على تقرير المراجعة بعد إنتهاء السنة المالية، و عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بنشر دورياتها عل وسائل الإتصال القانونية و الإختيارية.

1-2 قياس خاصية الموثوقية:

تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الأخطاء و التحيز و عرضها بصورة صادقة، و هذه الخاصية لابد من توافرها بمستوى عال خاصة بالنسبة للأفراد ذوي الخبرة المحدودة في تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، و يمكن قياس خاصية الموثوقية من خلال الخصائص الفرعية الثلاثة، إذ كل خاصية تحتوي على بنود (أسئلة) و كل بند يقيم من خلال خمسة (05) نقاط، التمثيل الصادق (02 بنود)، القابلية للتحقق (02 بنود)، و خاصية الحياد (بند واحد).

1-2-1 قياس خاصية التمثيل الصادق: هي الخاصية المعبرة عن تمثيل الظواهر الإقتصادية و المعلومات بالتقارير المالية بعدالة، و لكي تكون المعلومات المالية مفيدة و ذات مصداقية فيجب أن تكون محايدة و خالية من الأخطاء الجوهرية، و ذلك فيما يتعلق بالموارد الإقتصادية و الأصول و الإلتزامات و العمليات و الأحداث و الظروف الأخرى الهامة التي تؤثر فيها، و يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير صعوبة في القياس لاعتماده بدرجة كبيرة على الإفصاح في التقارير المالية. بناءا على ما سبق فإن خاصية التمثيل الصادق يمكن قياسها من خلال (02) بنود (تساؤلات)، و لكل بند يمكن تقييمه ب (5) نقاط و ذلك على النحو التالي:

البند الأول: فيتعلق بنوع التقرير الذي يصدره محافظ الحسابات، فالتقرير غير المتحفظ شرط ضروري للإعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية و التأكد من أنها تمثل العمليات الاقتصادية بأمانة.

البند الثاني: فيتعلق بأساسيات حوكمة الشركات لأن المعلومات عنها تضيف قيمة للتقارير المالية، و تعيد الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، بإعتبار أن هذه المعلومات هي من أهم الركائز التي يعتمد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة.

2-2-1 قياس خاصية قابلية التحقق: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة معلومات أمينة تتوفر على مستوى عال من خاصية قابلية التحقق، بحيث يمكن التثبت منها و إقامة الدليل على صحتها، فإذا إستعمل المساهمين نفس أدوات القياس المستخدمة لإعداد تلك المعلومات سيحصل على نفس النتائج، و يمكن قياس هذه الخاصية من خلال (02) بنود (تساؤلات)، و لكل بند يمكن تقييمه ب (5) نقاط و ذلك على النحو التالي:

البند الأول: دراسة الحجج المقدمة من قبل الإدارة للتأكد من تدعيمها للتقديرات المحاسبية التي قدمتها. لأن الأحداث الإقتصادية التي يتم التعبير عنها في التقارير المالية يتم قياسها في ظل ظروف عدم التأكد، كما أن بعض التقديرات و الإفتراضات لابد من القيام بها لبعض البنود بالتقارير المالية، و على الرغم من إحتمال وجود تحيز عند التعبير عنها، إلا أنه من الضروري وجود مستوى معين من الدقة عند القيام بهذه التقديرات و الإفتراضات بالتقارير المالية، و بالتالي لابد من إختبار الحجج

المقدمة من قبل الإدارة لمختلف التقديرات و الإفتراضات الواردة في التقرير السنوي، فإذا كانت المبررات و الحجج في صالح التقديرات المقدمة، فمن المرجح أن تكون هذه التقديرات ممثلة فعلا للظواهر الإقتصادية دون تحيز.

البند الثاني: التأكد من الحجج و المبررات المقدمة من قبل الإدارة، لها مرجع و أساس في المبادئ المحاسبية، للتخفيض من إحتمال وجود أخطاء جوهرية و متعمدة في التقرير المالي. و التأكد من الإفصاح عن سبب الإختيار بين بدائل الطرق المحاسبية مع تقديم مبررات إختيارها بالإعتماد على المبادئ المحاسبية لأن هذا سيزيد من إحتمال الكشف عن الأخطاء إن وجدت من قبل محافظ الحسابات و مستخدمي التقارير و القوائم المالية.

1-2-3 قياس خاصية الحياد: إلزامية أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز، تعتبر كمبدأ يعتمد عليه لتحقيق و قياس الخصائص السابقة لأن إذا كانت المعلومات متحيزة سيفقد الجمهور الثقة بها و يتوقف عن إستخدامها في عمليات إتخاذ القرار. و سنقيس هذه الخاصية من خلال البند التالي:

البند: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة معلومات حيادية من دون التمييز لأحد الأطراف المستفيدة منها على أخرى، و يعرف الحياد بأنه الغياب التام للتحيز الذي يهدف إلى تحقيق نتائج محددة سلفاً، أو التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين من قبل معدي القوائم المالية و ذلك من خلال قيامه بتقييم موضوعي للأحداث من خلال الإشارة إلى الأحداث الإيجابية و السلبية، بدلاً من التركيز فقط على الأحداث الإيجابية التي تحدث دون الإشارة للأحداث السلبية.

1- قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص الثانوية:

من أجل تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لابد أن نستطيع مقارنة المعلومات المحاسبية للفترة الحالية بالفترات الزمنية السابقة لنفس المؤسسة (الثبات)، و مقارنتها مع معلومات مؤسسة أخرى (قابلة المقارنة)، فتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة لمستخدميها و تعطي مدلولا أكبر.

2-1 قياس خاصية الثبات: و يمكن التعبير عنها من خلال 4 بنود (تساؤلات) و كل بند يمكن تقييمه بـ (05) نقاط. و ترتكز على الإتساق في إستخدام نفس السياسات و الإجراءات المحاسبية من فترة لأخرى داخل نفس المؤسسة.

البند الأول: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة ملاحظات و إلى أي مدى تم التعمق في تفسير الملاحظات المتعلقة بالتغيير أو ديمومة في السياسات المحاسبية التي أفصحت عنها الإدارة و الآثار المترتبة على هذا التغيير، لأن النظام المحاسبي المالي يلزم دوام تطبيق السياسات و التقديرات و القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات، و لا يبرر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق. يقاس هذا البند من خلال حجم المعلومات التي يجب أن تفصح عن السياسات المحاسبية و عن الديمومة أو التغير و أسباب التحول الى البديل الجديد في ملحق الكشوف المالية.

البند الثاني: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة ملاحظات تفسيرية للأحكام و التقديرات المحاسبية التي أفصحت عنها الإدارة و الآثار المترتبة على هذا التغيير، لأن النظام المحاسبي المالي يلزم دوام تطبيق السياسات و التقديرات و القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات، ولا يبرر أي إستثناء عن مبدأ الديمومة. و يقاس هذا البند من خلال حجم المعلومات التي يجب أن تفصح عن السياسات المحاسبية و عن الديمومة أو التغير و أسباب التحول إلى البديل الجديد في ملحق الكشوف المالية.

البند الثالث: معرفة إلى أي مدى تقدم المؤسسات محل الدراسة ملاحظات تفسيرية متعلقة بمراجعة الأحكام و التقديرات المحاسبية بأثر رجعي. و يقاس هذا البند من خلال حجم المعلومات المصرح عنها في ملحق الكشوف المالية عن أسباب التحول إلى البديل الجديد و تأثيره في الدخل و النتائج للسنوات السابقة، حتى تبقى عملية المقارنة للقوائم المالية قائمة.

البند الرابع: إلى أي مدى توفر مؤسسات محل الدراسة، المقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع نتائج الفترات المحاسبية السابقة.

2-2 قياس خاصية قابلية المقارنة: تشير هذه الخاصية إلى جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها لابد أن تمكن المستخدمين من تحديد أوجه الشبه و الإختلاف بين مجموعتين من الأحداث الإقتصادية، فالمعلومات عن المؤسسات العارضة للقوائم المالية تكون أكثر فائدة إذا كان يمكن مقارنتها مع معلومات مماثلة لمؤسسات أخرى، و بمعلومات مماثلة عن نفس المؤسسة لفترة أخرى أو في تاريخ سابق، فالمواقف المتشابهة يجب أن يتم عرضها بطريقة واحدة، أما المواقف المختلفة فيتم عرضها و الإفصاح عنها بطريقة مختلفة.

و يمكن التعبير عنها من خلال 2 بنود (سؤالين) و كل بند يمكن تقييمه من خلال بـ (5) نقاط. و يقاس هاذين البندين من خلال مقارنة السياسات المحاسبية المستخدمة و هيكل التقرير السنوي، و شرح المعاملات و الأحداث ذات الأهمية النسبية المرتفعة، فإن النسب و المؤشرات المالية تكون مفيدة عند مقارنة أداء الشركات ببعضها البعض.

2- قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص السلوكية:

تساعد الخصائص السلوكية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في حل المشكلات المحاسبية الناتجة عن صعوبة تحديد المعلومات المحاسبية الواجب تقديمها إلى متخذي القرارات، و هي ما تسمى مشكلة الموائمة بين المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي و تلك الملاءمة لإتخاذ القرارات. و يمكن قياس الخصائص السلوكية عن طريق الخاصيتين (الإدراك و الإتصال).

3-1 قياس خاصية الإدراك: و يمكن التعبير عنها من خلال 2 بنود (سؤالين) و كل بند يمكن تقييمه من خلال بـ (5) نقاط، و يقاس هاذين البندين من خلال قياس مدى كفاية المعلومات الواجب تقديمها، و درجة المنعة النسبية للمعلومات.

3-2 قياس خاصية الإتصال: و يمكن التعبير عنها من خلال 2 بنود (سؤالين) و كل بند يمكن تقييمه بـ (5) نقاط، و يقاس هاذين البندين من خلال قياس كمية المعلومات الواجب تقديمها، و قياس مدى قابلية القوائم المالية للقراءة و الفهم.

3- كيفية تطبيق النموذج المقترح:

نبدأ بقراءة القوائم و التقارير المالية و خاصة تقارير مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الإفصاحات الدورية المنشورة على موقع بورصة الجزائر للمؤسسات المتداولة، و من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) للبيانات الواردة بها يمكن قياس مدى توفير المعلومات بالجودة المناسبة وفقا لكل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية الأساسية و الثانوية و حتى السلوكية، و إعطاء درجات من (1) إلى غاية الدرجة (5) على أساس مدى إلتزام معدي القوائم المالية في توفير مستوى عال من الخصائص النوعية لتحسين جودة القوائم المالية، و هو ما يمكن أن تقوم به الجمعية العامة، و مستخدمي القوائم المالية و حتى هيئات الرقابة المالية (الدولة، البورصة)، عند قياس مستوى إمتثال المؤسسات لمتطلبات النظام المحاسبي المالي في توفير الخصائص النوعية في قوائمها المالية، إعتمادا على النموذج المقدم لكل خاصية من خلال هذه الدراسة.

ب- تصميم مؤشر لقياس مستوى إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية:

يعتبر المؤشر المقترح أداة بحثية لقياس مدى إلتزام محافظي الحسابات بإجراءات التدقيق وفق القوانين و الأنظمة، و التعليمات، و القواعد المحاسبية، و أدلة التدقيق الجزائرية، في التحقق فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية ذات العلاقة بشكل يتماشى مع الاطار الذي حدده النظام المحاسبي المالي لإعداد القوائم المالية، و صمم هذا المؤشر على أساس بنود تحتوي على قائمة من العناصر المحددة من المعلومات التي ترتكز أساسا على مشاكل الرأي المهني حول الإعتراف و القياس، مع التركيز بشكل رئيسي عند تشكيل البنود على عناصر الميزانية و حساب النتائج، إستنادا إلى أن صحة و عدالة حساب النتائج و الميزانية تعني صحة و عدالة المركز المالي و بالتالي تجنب محافظ الحسابات مسئوليات (المدنية، العقدية، تقصيرية، جنائية، و تأديبية) و المصدامات مع الإدارة و المساهمين. إعتمدنا في دراسة المؤشر المقترح للمؤسسات محل الدراسة على تقارير محافظي الحسابات المتعلقة بالسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019) و يرجع سبب إختيار هذه السنوات لإرتفاع حجم التداول في سوق الأوراق المالية و الذي تجاوز 2.2 مليون سهم و إرتفاع القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأوراق المالية، و من ثم تم إعداد المؤشر المقترح

لقياس مستوى بذل محافظي الحسابات العناية المهنية اللازمة في التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية. بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات طورها باحثون و مؤسسات و هيئات عالمية معروفة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنود التي تتناسب و طبيعة نشاط المؤسسات محل الدراسة. تجدر الإشارة، إلى أنه تم الاعتماد كذلك على المقابلة الشخصية مع محافظي الحسابات للتأكد من بعض البنود.

1-أسلوب تصميم المؤشر المقترح:

عملية تصميم المؤشر المستخدم في الدراسة تمت على خطوتين أساسيتين هما:

الخطوة الأولى: إعداد قائمة تتضمن بندا (معلومة) مطلوب التعرف على ما إذا تم الالتزام بها عند مراجعة القوائم المالية السنوية المعدة من طرف المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر خلال فترة الدراسة. و تم إشتقاق المؤشر بناء على البيانات الواجب التحقق من صحتها وفقا لمتطلبات معايير التدقيق الجزائرية و قواعد الإعتراف و القياس الواردة في النظام المحاسبي المالي. أما الهدف من إختيار بنود تلك القائمة هو أن الباحثة ركزت على أهم المعايير المتعلقة بالمعلومات المالية، بالإضافة إلى أنها ترى أن تلك القائمة تحتوى على مجموعة من البنود الهامة تطرح مشكلة الرأي المهني التي تؤثر في الحفاظ على رأس المال سليم (التلاعب في الأرباح)، مما يجعلها شاملة و تحتوي على جميع العناصر التي تهدف الدراسة إلى قياسها.

يوضح الجدول الموالي عدد البنود التي يتضمنها كل محور من محاور المؤشر المقترح، بالإضافة إلى نسبتها من إجمالي البنود كما يلي:

جدول رقم (19): عدد و نسبة بنود المؤشر

المحاور	عدد البنود	النسبة
المحور الاول: تدقيق عناصر الميزانية	217	%63.26
المحور الثاني: تدقيق عناصر حساب النتائج	65	%18.95
المحور الثالث: تدقيق عناصر سيولة الخزينة	6	%1.74
المحور الرابع: تدقيق عناصر تغير الأموال الخاصة	18	%5.24
المحور الخامس: تدقيق عناصر الملحق	16	%4.66
المحور السادس: تدقيق الالتزامات المحتملة	8	%2.33
المحور السابع: تدقيق الاحداث اللاحقة	13	%3.79
المجموع	343	%100

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تحليل البيانات عبر نظام EXCEL

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19)، أن معظم بنود نموذج الدراسة إرتكزت حول عناصر قائمة الميزانية و حسابات النتائج نظرا لحرص محافظ الحسابات على تدقيق عناصرها تدقيق مفصل لأن صحة و خلو حساب النتائج و الميزانية من الأخطاء و الغش تعني صحة و عدالة المركز المالي، كما إتفق مجموع محافظي الحسابات على فكرة أن القوائم المالية الأخرى (جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة) هي مخرجات أنظمة تكنولوجيا المعلومات فالإدخال الصحيح لحسابات الميزانية خاصة و حساب النتائج يعني الحصول على مخرجات سليمة من الأخطاء هذا من جهة. من جهة أخرى قصر فترة التدقيق (ثلاثة أشهر) مقارنة بكبر حجم المؤسسة و تعقد حسابات، و خلال هذه المدة القصيرة مقارنة بحجم المسؤولية التي تقع على عاتق محافظ الحسابات يتعين عليه أن يقدم تقريره حول صحة و عدالة القوائم المالية، فكل هذه العوامل مجتمعة جعلت محافظ الحسابات يركز في تدقيقه على صحة و سلامة قائمة الميزانية و حساب النتائج لتقليل من فجوت التوقعات و لتجنب المسئوليات (المدنية، العقدية، تقصيرية، جنائية، و تأديبية) و المصدامات مع الإدارة و المساهمين. و عليه جاء توزيع بنود هذا المؤشر بالتوافق مع إجراءات التدقيق المتبعة من قبل مجموع محافظي الحسابات التي خصتهم هذه الدراسة.

الخطوة الثانية: بعد تصميم المؤشر المقترح لقياس مدى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود، سيتم مقابلة هذه البنود بتقارير محافظي الحسابات لمؤسسات محل الدراسة، أين يتم إعطاء درجة تتراوح بين 1-5 لكل بند من بنود المؤشر و ذلك حسب إلتزام هذا البند في تقارير محافظي الحسابات، و من ثَم تم جمع هذه الدرجات لكل بند و قسمتها على عدد المشاهدات للحصول على متوسط الإلتزام بالبند.

فحص كل بند من بنود المؤشر لأن بعض البنود قد لا تنطبق على بعض المؤسسات بسبب طبيعة نشاطها أو حجمها أو طبيعة الأصول الموجودة لديها. فإذا إلتزم محافظ الحسابات بالمراجعة البند سيأخذ الدرجة الموافقة لمستوى الإلتزام، في حين يعطى الدرجة صفر في حال عدم الإلتزام في التحقق من البند لفترات متتالية طيلة سنوات دراسة هذا النموذج، و هذه الدرجة مستبعدة نظرا للمسؤولية القانونية و المهنية التي تقع على عاتق محافظ الحسابات.

يتطلب إختبار هذه العلاقة إحتساب نسبة الإلتزام لكل بند على حدة، وذلك من خلال إعطاء البند القيم من (1 الى 5)، و سنقوم إعداد كشف تتضمن أعمدته جميع مؤسسات العينة(عمود لكل شركة) و تتضمن صفوفه جميع بنود المعلومات(سطر لكل بند)، ثم يتم إحتساب نسبة الإلتزام للبند الواحد بقسمة عدد البنود الفعلي التي إلتزم بها على إجمالي عدد البنود القابلة للتطبيق و التي يجب الإلتزام بها.

بما أن دراسة هذا المؤشر تعتمد على تقارير محافظي الحسابات للمؤسسات الست خلال الست سنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019) تم التوصل إلى 36 تقرير و سيتم الإعتماد على الدرجات الموضحة في الجدول الموالي لكل مؤسسة كمايلي:

جدول رقم (20): الدرجة المعتمدة لحساب المؤشر.

	1	2	3	4	5
الدرجة	إذا لم يتم التحقق من البند لأكثر من 3 سنوات.	إذا تم التحقق من البند لسنة واحدة فقط.	إذا تم التحقق من البند لسنتين.	إذا تم التحقق من البند لثلاث سنوات.	إذا تم التحقق من البند لأكثر من 3 سنوات.

المصدر: من إعداد الباحثة

- بناء على ما سبق نميز 4 مستويات مختلفة للإلتزام كمايلي:

- [1-2[مستوى منخفض جدا للإلتزام مع وجود فجوة في التوقعات إذا كانت نسبة الإلتزام ما بين [20%-40%[.
- [2-3[مستوى منخفض للإلتزام (إمتثال منخفض) إذا كانت النسبة تتراوح بين [40%-60%[.
- [3-4[مستوى متوسط للإلتزام (إمتثال متوسط) إذا كانت النسبة تتراوح بين [60%-80%[
- [4 – 5] مستوى مرتفع للإلتزام (إمتثال مرتفع) إذا كانت نسبة الالتزام أكثر من 80%.

ت-إستخدام نموذج جونز المعدل بالأداء(Jones Model Performance-Matched Modified)

طورت دراسة Jones نموذج يمكن من خلاله الفصل بين المستحقات الإختيارية و غير الإختيارية، و الذي طور لاحقا سنة 2005 من طرف Kothari & al و بذلك أصبح أهم النماذج المستخدمة في قياس المستحقات الإختيارية، و قد تم الأخذ بالحسبان المتغيرات لاحقة الذكر عند إدخال التعديلات على هذا النموذج و هي:

- إن كل التغيرات في المبيعات على الحساب خلال فترة الدراسة ناتجة من عملية إدارة الأرباح، لأنه من السهل على الإدارة التلاعب بعملية الإعتراف بالمبيعات على الحساب، مقارنة بالمبيعات النقدية.
- إدخال حجم التغير في الذمم المدينة بعد خصمها من حجم التغير في إيرادات المؤسسة على النموذج كعامل ضابط لمستوى المستحقات الطبيعية.
- التغير في العقارات و الممتلكات و الآلات يمثل ضابطة لمستوى إهتلاك الأصول.

- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أداء الشركة في الماضي عند قياس المستحقات الإختيارية، حيثّ تم قياس أداء الشركة بإستخدام معدل العائد على الأصول ROA الذي تم إدخاله على نموذج جونز المعدل.

يمثل نموذج الإنحدار التالي، العلاقة بين تسويات الإستحقاق المستحقات الإختيارية و العوامل المؤثرة عليها:

$$DACC = \alpha_0 + \beta_1 ROE_{i;t} + \beta_2 DR_{i;t} + \beta_3 DividPS_{i;t} + \beta_4 MRP + \beta_5 LNSize_{I;t} + \beta_6 LNShare_{i;t} + \beta_7 CFO/TA_{i;t} + \varepsilon$$

و لتطبيق هذا النموذج نتبع الخطوات الآتية:

– قياس المستحقات الكلية TACC نقوم بقياس المستحقات الكلية بإستخدام طريقة التدفقات النقدية و ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث إن:

- $TACC_{i,t}$ المستحقات الكلية للمؤسسة خلال الفترة (i)
- $ONI_{i,t}$ صافي الربح التشغيلي للمؤسسة خلال الفترة (i)
- $OCF_{i,t}$ التدفق النقدي من العمليات التشغيلية خلال الفترة (i)

2– بناء نموذج الإنحدار الذي يتم من خلاله تقدير معاملات النموذج، لإستخدامها لاحقا لغايات إحتساب المستحقات غير الإختيارية ($NDACC_{i,t}$) و يتكون هذا النموذج من المعادلة التالية التي ستطبق على مجموع المؤسسات المكونة لعينة الدراسة و في كل سنة على حدة.

$$TACC_{i.t}/TA_{i.t-1} = \alpha_1 (1/TA_{i.t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i.t} - \Delta REC_{i.t}/TA_{i.t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i.t}/TA_{i.t-1}) + \alpha_4 ROA_{i.t-1} + \varepsilon$$

حيث أن:

- $TACC_{i.t}$ المستحقات الكلية للمؤسسة خلال الفترة (i).
- $REV_{i.t}$ التغير في إيرادات المؤسسة خلال الفترة (i).
- $\Delta REC_{i.t}$ التغير في حسابات تحت التحصيل للمؤسسة خلال الفترة (i).
- $PPE_{i.t}$ قيمة العقارات و الممتلكات و الآلات للمؤسسة خلال الفترة (i).
- $TA_{i.t-1}$ إجمالي الأصول للمؤسسة خلال الفترة (t -1).
- $ROA_{i.t-1}$ العائد على الأصول للمؤسسة خلال الفترة (t -1).
- ε الخطأ العشوائي.

3- قياس المستحقات غير الإختيارية ($NDTACC_{i,t}$) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدى، و لكل سنة من سنوات الدراسة، و ذلك من خلال النموذج الآتي:

$$NDTACC_{i.t} / TA_{i.t-1} = \hat{a}_1 (1 / TA_{i.t-1}) + \hat{a}_2 (\Delta REV_{i.t} - \Delta REC_{i.t} / TA_{i.t-1}) + \hat{a}_3 (PPE_{i.t} / TA_{i.t-1}) + \hat{a}_4 ROA_{i.t-1} + \varepsilon$$

4- يتم إحتساب المستحقات الإختيارية ($DACC_{i,t}$) لكل مؤسسة، و ذلك من خلال الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية:

$$DACC_{i,t} = (TACC_{i,t} / TA_{i,t-1}) - NDTACC_{i,t} / TA_{i,t-1}$$

5- متغيرات النموذج:

و تتمثل المتغيرات المستقلة بالعوامل الآتية:

- العائد على حقوق المساهمين، يقاس من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب و الفوائد و حقوق الأقلية على متوسط إجمالي حقوق المساهمين.
- نسبة المديونية، يقاس من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول.

- القيمة الموزعة للسهم، يقاس من خلال قسمة الأرباح النقدية الموزعة على عدد الأسهم العادية المصدرة
- القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية، تقاس من خلال قسمة السعر السوقي للسهم العادي على القيمة الدفترية للسهم العادي.
- حجم المؤسسة، و تم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريثم الطبيعي لمجموع الأصول، و يعد هذا المقياس الأكثر إستخداما في الدراسات السابقة.
- عدد الأسهم المتداولة، يقاس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريثم الطبيعي لعدد الأسهم المتداولة خلال العام داخل السوق المالي.
- التدفقات النقدية التشغيلية، يقاس هذا المتغير من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على مجموع الأصول

تجدر الإشارة إلى أنه عند تقدير المستحقات الكلية يمكن إستخدام طريقة الميزانية العامة أو طريقة جدول سيولة الخزينة، لكن عند استخدام طريقة الميزانية العامة من المحتمل الحصول على نتائج متحيزة و غير دقيقة بسبب وجود أخطاء في القياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية، لذلك فإن إعتماد جدول سيولة الخزينة يكون أكثر دقة و خاصة عند توفر معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمحاور النماذج.

إعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على أربع مراحل بدأت في إحصاء عدد المشاهدات للقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة و تقارير محافظي الحسابات للفترة الممتدة من 2014-2019، ثم التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، و وصف لبيانات الدراسة، و إنتهاء بتقدير نماذجها، و فيما يلى تحليل لهذه المراحل.

المطلب الأول: الدراسة العملية.

و كما سبق لنا ذكره، للقيام بهذه الدراسة إعتمدنا على ست (06) مؤسسات مدرجة في سوق الأوراق المالية (Alliance Assurances. Groupe Aurassi. NCA Rouiba. Groupe Saidal. Biophrm.AOM Invest)، حيث تم تشكيل سلسلة من البنود التي تم بناؤها إنطلاقا من القوائم المالية للمؤسسات موضوع الدراسة، و الواقع إن إختيار هذه البنود في الدراسة لم يكن عشوائيا، بل أختير بما يخدم أهداف الدراسة إنطلاقا من الدراسات السابقة حيث تم إختيار أهم البنود التي تساعد على إختبار الفرضيات.

إلا أن الباحثة واجهت مشكلة في عينة الدارسة المختارة، إذ اعتمدنا في دراستنا على أسلوب الحصر الشامل و عدد المؤسسات الجزائرية الكلية المدرجة في البورصة يبلغ 6 مؤسسات، و إذا ما تم إستبعاد أي مؤسسة ستكون العينة صغيرة. و من هنا حاولت الباحثة تحديد أكبر عينة ممكنة بشكل لا يؤثر على فترة تغطية الدارسِة، و إعتمدت على فترة ست سنوات ليصبح لدينا في الأخير(36) مشاهدة، و هي مجموع القوائم التي تم تحليل محتواها (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق+ محضر إجتماع الجمعية العامة) لمجموع المؤسسات موضوع الدراسة للفترة الممتدة من 2014-2019، و هي نسبة مقبولة بشكل عام.

و المشكلة الثانية التي واجهت الباحثة، هو الرجوع إلى جميع المؤسسات للحصول على جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة، لأن الطريقة المباشرة لا توفر بيانات عن التغير في المخزون و المدينون و الدائنون و الإهلاك ، و بالطبع بدون توافر تلك البيانات لا يمكن تطبيق نموذج جونز المعدل بالأداء.

و بعد حصولنا على قائمة سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة من عند جميع مؤسسات مجتمع الدراسة، لم يتم إستبعاد أي مؤسسة ليبقى في الأخير مجتمع الدراسة مكون من ست مؤسسات، و تم تثبيت العينة النهائية و المستخدمة في التحليل الإحصائي إلى 216 قائمة مالية أي 36 مشاهدة.

المطلب الثاني: توصيف و قياس متغيرات الدراسة.

المتغير التـــابع:

يتمثل في جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality، و يتم قياسه من خلال القيمة المطلقة للأخطاء المتحصل عليها من نموذج جونز المعدل بالأداء. و التي تتطلب توافر بيانات سنتين لكل مؤسسة من مؤسسات عينة الدراسة مقيدة و يتوافر لها (6) قوائم مالية، و تقارير محافظي الحسابات إضافة إلى محاضر إجتماع الجمعية العامة لسنتي (2014-2015)، سنتي (2016-2017)، و سنتي (2018-2019) على التوالي. و ذلك بإستخدام نتائج المقارنة البعدية تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و هو (جودة القوائم المالية) بإختلاف فترات الدراسة.

المتغيرات المستقلة:

- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية تم تصميم نموذج لإختبار مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و أثرها على جودة القوائم المالية من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التي سبق و قدمتها الدراسات السابقة (خصائص أساسية، خصائص ثانوية، و خصائص سلوكية) و سيتم قياسه من خلال الإعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS v23) و برنامج EXCEL.
- **إلتزام محافظي الحسابات:** تصميم المؤشر المقترح لقياس مدى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود و سيتم مقابلة هذه البنود بتقارير محافظي الحسابات للمؤسسات محل الدراسة خلال ست (06) سنوات تم التوصل إلى 36 تقرير.

متغيرات الرقابة:

تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، و لكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، و تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و من أهم هذه المتغيرات (القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية، نسبة المديونية، العائد على حقوق المساهمين، نصيب السهم من الأرباح الموزعة، حجم المؤسسة، عدد الأسهم المتداولة، التدفقات النقدية التشغيلية).

- **القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:** يستخدم هذا المقياس كمؤشر على كفاءة أداء الشركة في السوق المالي، و يدل على عدد مرات نمو سعر السهم السوقي إلى قيمته الدفترية، و يتم قياسها من خلال قسمة السعر السوقي للسهم العادي على القيمة الدفترية للسهم العادي.
- **الرفع المالي:** يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حجم المديونية داخل المؤسسة، و يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الأصول.
- **العائد على حقوق المساهمين:** يستخدم هذا المقياس كمؤشر على ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسة، و كلما إرتفع نسبة العائد على حقوق المساهمين كلما دل ذلك على الإستغلال و الإستثمار الأمثل لموارد المؤسسة، و تم قياسه من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب و الفوائد و حقوق الأقلية على متوسط إجمالي لحقوق المساهمين.
- **نصيب السهم من الأرباح الموزعة:** يستخدم هذا المقياس كمؤشر على حصة السهم من الأرباح الموزعة، و تعد أداة مهمة لمساعدة متخذي القرارات الإقتصادية عند إتخاذ قراراتهم الخاصة بالشركة، لذلك، نجد أن بعض المؤسسات تقوم بتوزيع نسب معينة من الأرباح سنويا و بشكل متساوي تقريبا من أجل المحافظة على سمعتها الجيدة داخل السوق المالي، و يتم قياسها من خلال قسمة الأرباح النقدية الموزعة على عدد الأسهم العادية المصدرة.
- **حجم المؤسسة:** و يتم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريثم الطبيعي لمجموع الأصول، و يعد هذا المقياس الأكثر إستخداما في الدراسات السابقة.

- **عدد الأسهم المتداولة:** و يتم قياس هذا المتغير من خلال أخذ اللوغاريثم الطبيعي لعدد الأسهم المتداولة خلال السنة داخل السوق المالي.
- **التدفقات النقدية التشغيلية:** و يتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على مجموع الأصول.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS و برنامج EXCEL، و إختيار الأساليب الملائمة في التحليل التي تعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها. و يمكن تلخيص الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة فيما يلي:

أولا: صدق الإتساق الداخلي، المقصود بالإتساق الداخلي قياس مدى ترابط كل بند من بنود النموذج مع المجال الذي تنتمي إليه، من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل بند من بنود المحور و الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه عند مستوى المعنوية (α= 0.05).

ثانيا: التكرارات المطلقة و النسبية، تم إستخدام التكرارات المطلقة و النسب المئوية لوصف و معرفة مدى توافر القوائم المالية على البنود الواردة في النموذج، و كذلك من أجل تحديد الأهمية النسبية الخاصة بالخصائص النوعية.

ثالثا: المتوسطات و الإنحرافات المعيارية، تم إستخدامها بهدف تحليل إجابات عن أسئلة النموذج حول مدى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و تحديد في أي مجال من مجالات سلم ليكارت تنتمي، كما تم إستخدام المتوسطات في تحديد متوسط المستحقات الإختيارية للحكم على مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بإدارة أرباحها. أما الإنحراف المعياري فيوضح مدى تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي فهو إذا يقيس التجانس في الإجابات.

رابعا: إختبار (One sample T-test) للتحقق فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي و سيتم تطبيق هذا الإختبار على كل من الفرضية الرئيسية الأولى و فرضياتها الفرعية.

خامسا: إختبار الإنحدار الخطي البسط، لقياس أثر من المتغير المستقل على المتغير التابع لكل فرضية من الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية، بالإضافة إلى تحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط لكل منها و الذي يمكن ترجمته من خلال معادلة رياضية يمكن بها قياس أثر أحد المتغيرين على الآخر وفق التالي:

$$Y=B_0+B_1X+e$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع.

X= المتغير المستقل.

B_0= ثابت الإنحدار.

B_1= معامل الإنحدار.

e = البواقي.

سادسا: إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، الهدف من هذا الإختبار التحقق من دلالة الفروق بين متوسطات عدد من المجموعات يفوق عددها ثلاثة مع متوسط متغير تابع واحد، و سيتم تطبيق هذا الإختبار على الفرضية الرئيسية الثالثة.

سابعا: معامل الإرتباط، يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع، حيث أنه كلما كانت العلاقة قوية بين المتغيرين كلما إقترب معامل الارتباط من (1+) أو (1−)، و كلما كانت العلاقة ضعيفة كلما إقترب معامل الإرتباط من الصفر، فإذا وصلت قيمة المعامل إلى الصفر كان الإرتباط منعدما بين المتغيرين. و يمكن تمثيل قوة العلاقة بين المتغيرين في الجدول الآتي:

جدول رقم (21): مقياس قوة الإرتباط

إرتباط طردي					إرتباط عكسي				
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
1	0.9	0.7	0.5	0.3	0	−0.3	−0.5	−0.7	−0.9 −1

ثامنا: تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple Regression)، لتطبيق إختبار الإنحدار لابد أن نتحقق أولاً من عدم وقوع نماذج الإنحدار في مشاكل القياس، من خلال التأكد من أنها تتبع التوزيع الطبيعي

(Normal P-P Plot) و إستخراج معامل إرتباط سبيرمان بين القيم المطلقة للأخطاء (البواقي)، و القيم التقديرية للمتغيرات التابعة في نماذج الإنحدار المقدرة، و سيتم تطبيق هذا الإختبار للإجابة على الفرضية الرئيسية الرابعة.

المبحث الرابع: عرض و تحليل النتائج.

فيما يلي سيتم عرض الإختبارات و تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، نتائج النموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و نتائج مؤشر إلتزام محافظي الحسابات، و نتائج ممارسات إدارة الأرباح، و بعد تحليل كل نموذج سيتم إختبار الفرضية المتعلقة به.

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

كأول خطوة سنقوم بتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية من أجل حساب مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية لمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019، و ذلك بتقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية: محور الخصاص الأساسية، محور الخصائص الثانوية و محور خاص بالخصائص السلوكية. ليتم بعدها قبول أو رفض الفرضية الرئيسية الأولى.

1- الإختبارات المرتبطة بأداة الدراسة:

1-1 إختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

1-1-1 صدق النموذج:

قبل إستخدام بنود النموذج في جمع البيانات قمنا بعملية إختبار أولي لها، عن طريق عرضها على محكمين و الطلب إليهم التعليق عليها و تبيان الأسئلة الغامضة أو غير المفهومة إن وجدت، و مدى تغطية النموذج لموضوع الدراسة، و قد مكنت هذه الخطوة من معرفة بأن البنود في عمومها جاءت بلغة سهلة و مفهومة من معظم الباحثين و شاملة لجميع جوانب الدراسة.

2-1-1 صدق الاتساق الداخلي:

المقصود بالإتساق الداخلي قياس مدى ترابط كل بند من بنود النموذج مع المحور الذي تنتمي إليه، من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل بند من بنود المحور و الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى المعنوية (α =0.01)، و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS إصدار 23 و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (22): معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج

معامل الارتباط لبيرسون	الخصائص الأساسية	الخصائص الثانوية	الخصائص السلوكية
الخصائص الأساسية	1	.372**	.238**
مستوى المعنوية		.000	.000
الخصائص الثانوية	.372**	1	.314**
مستوى المعنوية	.000		.000
الخصائص السلوكية	.238**	.314**	1
مستوى المعنوية	.000	.000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 عند α=0.01 . ملحق رقم (04).

من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد إتساق داخلي بين محاور النموذج الثلاث حيث أن معامل الإرتباط بيرسون بين درجة كل محور له دالة عند مستوى معنوية α =0.01، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الإرتباط (0.238) فيما كان الحد الأعلى (0.372) و بهذا يعتبر النموذج صادقا لما وضع لقياسه.

2-1 تحليل الإنحدار:

للتحقق أولا من مدى وقوع نماذج الإنحدار في مشاكل القياس، قامت الباحثة بالتحقق من عدم وجود مشكلة في ثبات التباينات، و ذلك بإستخدام معامل إرتباط سبيرمان بين القيم المطلقة للأخطاء (البواقي) و القيم التقديرية للمتغيرات التابعة في نماذج الإنحدار المقدرة، حيث وجد أن جميعها غير دالة إحصائياً (Sig أقل من 0.05) مما يعني عدم وقوع النماذج المقدرة في مشكلة إختلاف التباينات (عدم ثبات التباينات).

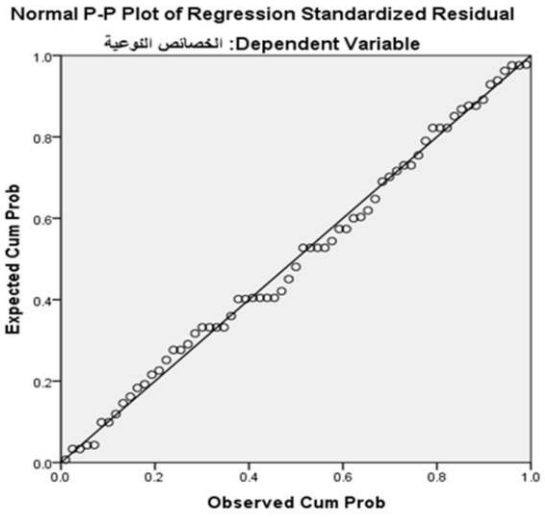
جدول رقم (23): معامل إرتباط سبيرمان لمحاور النموذج.

معامل ارتباط سبيرمان Spearman's rho		الخصائص الأساسية	الخصائص الثانوية	الخصائص السلوكية
الخصائص الأساسية	معامل الارتباط	1.000	.416**	.369**
	معنوية Sig	.	.001	.002
	المجموع	36	36	36
الخصائص الثانوية	معامل الارتباط	.416**	1.000	.382**
	معنوية Sig	.001	.	.012
	المجموع	36	36	36
الخصائص السلوكية	معامل الارتباط	.369**	.382**	1.000
	معنوية Sig	.002	.012	.
	المجموع	36	36	36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 عند α=0.01 , ملحق رقم (04)

و بذلك تتحقق أهم شروط استخدام نموذج الإنحدار دون مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه، و يمثل الرسم البياني رقم (23) Normal P-P Plot، و عليه نستنتج أن النقاط تتجمع إلى حد ما حول الخط و منه يمكن الوصول إلى أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي مما يدل على تحقق الفرض الخاص بالتوزيع الطبيعي للأخطاء.

الشكل رقم (29): التوزيع الطبيعي للخصائص النوعية



المصدر: مخرجات SPSS, ملحق رقم (04).

2- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يتعلق بالحدود التي إعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، فقد حددت الباحثة ثلاث مستويات (ضعيف، متوسط، مرتفع) و ذلك بناءا على المعادلة الأتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات.

طول الفئة = (5-1)/3 = 1.33 و بذلك تكون المستويات كالتالي:

- ✓ مستوى ضعيف: من 1 إلى أقل من 2.33، و أهمية نسبية أقل من 46.5%.
- ✓ مستوى متوسط: من 2.33 إلى أقل من 3.56، و أهمية نسبية محصورة بين 46.6 الى 73%.
- ✓ مستوى مرتفع: من 3.56 إلى أقل من 5، و أهمية نسبية محصورة أكبر من 73%.

2-1 محور الأول: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

إن الخصائص الأساسية للمعلومات تمثلها الفقرات (1،2،3،4،5،6،7،8،9،10،11) و الجدول رقم (24) يبين المتوسطات الإنحرافات المعيارية و الأوزان النسبية لهذا المحور.

أولا: خاصية الملائمة.

جدول رقم (24): الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الأساسية (الملائمة).

رقم البنود	مجمع صيدال				م.ت.ف الأوراسي				أليانس للتأمينات			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
1	3.833	مرتفع	0.959	%76.6	3.666	مرتفع	1.102	73.3 %	3.818	مرتفع	0.965	76.3 %
2	3.601	مرتفع	1.178	%72.1	3.557	متوسط	0.913	%71	3.584	مرتفع	1.171	71.6 %
3	2.423	متوسط	0.623	%48.8	1.965	ضعيف	0.816	39.8 %	2.100	ضعيف	0.742	%42
4	4.111	مرتفع	0.734	%82.2	4.000	مرتفع	1.001	%80	4.001	مرتفع	0.933	%80

5	2.660	متوسط	0.536	%53.3	2.030	ضعيف	0.911	%40	2.545	ضعيف	0.871	50.9 %
6	4.636	مرتفع	0.675	%92.7	3.833	مرتفع	0.814	76.6 %	4.500	مرتفع	0.682	%90
المحور	3.544	**متوسط**	1.002	70.88 %	3.175	**متوسط**	0.965	63.5 %	3.424	**متوسط**	0.712	68.4 %9
رقم البنود	**أن.سي.أ رويبة**				**بيوفارم**				**أ.و.م أنفست**			
	المتوسط الحسابي	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**	**المتوسط الحسابي**	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**	**المتوسط الحسابي**	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**
1	4.010	مرتفع	0.700	%80.2	4.636	مرتفع	0.626	92.7 %	3.545	متوسط	0.911	70.9 %
2	3.845	مرتفع	0.909	%76.8	4.121	مرتفع	0.725	82.4 %	3.577	مرتفع	0.915	71.3 %
3	2.664	متوسط	0.501	%53.3	2.833	متوسط	0.542	56.6 %	1.996	ضعيف	0.692	40.5 %
4	4.005	مرتفع	0.956	%80	4.777	مرتفع	1.041	95.5 %	3.881	مرتفع	1.200	77.9 %
5	2.701	متوسط	0.930	%54	3.000	متوسط	0.852	%60	2.120	ضعيف	0.763	42.5 %
6	4.777	مرتفع	0.609	%95.5	4.874	مرتفع	0.611	96.4 %	4.333	مرتفع	0.712	86.6 %
المحور	3.667	**مرتفع**	0.842	73.34 %	4.040	**مرتفع**	0.781	80.8 %	3.240	**متوسط**	0.963	64.8 %4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23.

من خلال النظر الى الجدول رقم (24) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

-رغم وجود تقارب بين نسب المتوسطات الحسابية للمؤسسات محل الدراسة و التي كانت محصورة في الفئة ما بين[3.175 – 4.040]، إلا أننا لاحظنا وجود تفاوت في نسبة توافر خاصية الملائمة في القوائم المالية المصدرة و التي قدرت بين (مرتفع و متوسط)، و هذا ما يؤكد مشكلة الدراسة القائمة على وجود فروقات بين مؤسسات محل الدراسة في نسبة توافر خاصية الملائمة في قوائمها المالية. إذ إستطاعت مؤسسة بيوفارم توفير مستوى مرتفع من هذه الخاصية في قوائمها المالية بمتوسط 4.040

و أهمية نسبية 80.80%، و بذلك تحتل الصدارة من حيث نسبة توافر خاصية الملائمة عن المؤسسات الأخرى، يليها في المرتبة الثانية مؤسسة أن.سي.أ رويبة بمتوسط حسابي 3.667 و أهمية نسبية 73.34%، و في المرتبة الثالثة مجمع صيدال بمتوسط حسابي 3.544 و أهمية نسبية 70.88%، في المرتبة الرابعة أليانس للتأمينات بمتوسط حسابي 3.424 و أهمية نسبية 68.49%، في المرتبة الخامسة أ.و.م أنفست بمتوسط حسابي 3.240 و أهمية نسبية 64.84%، و أخيرا إحتلت مؤسسة م.ت.ف الأوراسي المرتبة الأخيرة بين مؤسسات محل الدراسة بمتوسط 3.175 و أهمية نسبية 63.5%.

-كما لاحظنا من خلال الجدول أن البنود التي صنعت هذا التفاوت في نسب المتوسطات الحسابية لمؤسسات الدراسة تتعلق بالخاصية الفرعية (القيمة التنبؤية)، إذ أن بعض المؤسسات تتحفظ في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و المعلومات غير المالية و التي تساعد في تقدير الفرص و المخاطر. أما من ناحية القياس فلاحظنا أن معظم المؤسسات تعتمد على طريقة التكلفة التاريخية بشكل واسع دون الأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم و التي يترتب عنها عدم ملائمة المعلومات المحاسبية، كما لمسنا عند تحليل القوائم المالية عدم كفاية القوائم الإضافية في الإفصاح عن بعض البنود بالتكلفة الجارية. و هذا يعني قصور في قابلية المعلومات في تغير موقف المستخدم عند إتخاذ القرارات و الذي يدل بأن المعلومات المحاسبية عند الحصول عليها أو توافرها لن تكون كافية و قادرة على إعطاء صورة واضحة، كما أنها لن تعطي متخذ القرار الفرصة في إختيار البديل الأمثل.

- نلاحظ أن الخاصية الفرعية للملائمة و هي التوقيت الملائم قد حصلت على متوسطات حسابية متقاربة جدا بين مؤسسات الدراسة، و هذا ما يؤكد درجة إهتمام و إدراك الإدارة و محافظي الحسابات بعامل الوقت في إستخدام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مهم جدا لدرجة أنه حصل على نسبة 66.38% من تكرارات الإجابة عن أسئلة البنود لفترة ست سنوات لمؤسسات محل الدراسة، و ترى الباحثة بأنه من العوامل المهمة لجودة القوائم المالية.

- أما بالنسبة للخاصية الفرعية التغذية العكسية لاحظنا إرتفاع مستوى توافرها بين جميع مؤسسات محل الدراسة، و التي تعطي صورة عن الرقابة الداخلية للمؤسسة و الذي يدل أيضا على درجة إهتمام

الإدارة في تعزيز المعلومات عن طريق إعادة النظر في الخطط السابقة و كذلك تصحيح الإنحرافات الموجودة، و هذا بدوره يؤدي إلى إظهار نتائج جيدة و إيجابية من خلال القوائم المالية المعدة بعد التصحيح.

ثانيا: خاصية الموثوقية.

جدول رقم (25): الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الأساسية (الموثوقية).

رقم البنود	مجمع صيدال				م.ت.ف الأوراسي				أليانس للتأمينات			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
7	4.030	مرتفع	0.770	%80.6	3.764	مرتفع	0.863	75.2 %	3.627	مرتفع	1.065	72.4 %
8	3.936	مرتفع	0.857	%78.6	3.261	متوسط	1.023	65.6 %	3.127	متوسط	1.460	62.4 %
9	3.335	متوسط	1.002	%67	2.654	متوسط	0.895	%53	2.745	متوسط	0.930	54.1 %
10	3.500	متوسط	0.841	%70	2.600	متوسط	1.002	%52	2.833	متوسط	1.000	56.6 %
11	3.459	متوسط	0.699	%69.2	3.000	متوسط	1.000	%60	3.005	متوسط	1.000	%60
المحور	3.652	**مرتفع**	0.775	73.04 %	3.055	**متوسط**	0.957	61.1 %1	3.067	**متوسط**	1.091	61.3 %4

رقم البنود	أن.سي.أ روبية				بيوفارم				أ.و.م أنفست			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
7	3.752	مرتفع	0.906	%74.8	3.891	مرتفع	0.852	77.8 %	3.875	مرتفع	0.885	77.4 %
8	3.934	مرتفع	0.794	%78.6	3.957	مرتفع	0.651	79.1 %	3.315	متوسط	1.034	62.4 %
9	3.100	متوسط	1.160	%61.4	3.632	مرتفع	0.909	72.6 %	2.319	ضعيف	0.747	46.2 %
10	2.818	متوسط	1.011	%56.3	3.416	متوسط	0.912	68.3 %	3.200	متوسط	0.816	%62

11	3.548	متوسط	0.995	%71	4.000	مرتفع	0.782	%80	3.222	متوسط	0.915	64.4 %
المحور	3.430	**متوسط**	0.973	68.60 %	3.779	**مرتفع**	0.821	75.5 %8	3.186	**متوسط**	0.879	63.7 %2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (25) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

-إن إتجاه إجابات عينة الدراسة لم تكن معظمها إيجابية، فمعظم المتوسطات الحسابية كانت عند متوسط الدراسة المقدر ب (3.56) و أقل منه درجة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.319، 4.030) بين درجة (ضعيف و مرتفع) و الذي يدل على وجود تفاوت في نسبة توافر خاصية الموثوقية في القوائم المالية المصدرة، و هذا ما يؤكد مشكلة الدراسة القائمة على وجود فروقات بين مؤسسات محل الدراسة في إلتزامها نحو مستخدمي القوائم المالية بتوفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية. و عليه توصلنا من تحليل محتوى القوائم المالية إلى النتائج التي جاءت لصالح مؤسسة بيوفارم التي إستطاعت توفير مستوى مرتفع من الموثوقية في قوائمها المالية بمتوسط 3.779 و أهمية نسبية 75.58%، و بذلك تحتل الصدارة من حيث نسبة توافر خاصية الموثوقية عن المؤسسات الأخرى، يليها في المرتبة الثانية مجمع صيدال بمتوسط حسابي 3.652 و أهمية نسبية 73.04%، و عليه تعتبران المؤسستان الوحيدتان من بين ست مؤسسات التي سعت جاهدة في توفير مستوى عال من الثقة في قوائمها المالية، بينما باقي المؤسسات وفرت الحد الأدنى من الموثوقية في معلوماتها المحاسبية و الذي ترجم في متوسطات حسابية أقل من (3.563) بدرجة (متوسط)، و هذا ما يمكن أن يثير شكوك حول مصداقية و موثوقية قوائمها المالية.

- كما أننا لاحظنا من خلال معطيات الجدول، أنه يوجد فروقات بين مستوى توافر خاصية الموثوقية في القوائم المالية لمؤسسات الدراسة، و غالبية المؤسسات تحصلت على تقرير متحفظ من قبل محافظ الحسابات و لكن بنسب متفاوتة من مؤسسة لأخرى، و الذي يدل على أن هناك قصور في إهتمام بعض المؤسسات بمسألة التحقق من المعلومات بغرض التأكيد من أن العميات و الإجراءات صحيحة و أن القوائم المالية غير مضللة، بمعنى أن درجة بذل العناية المهنية كانت مختلفة من إدارة إلى

أخرى لأن المؤسسات التي تحصلت على درجة متوسط في نسبة توافر خاصية الموثوقية إلتزمت بإفصاح الحد القانوني وفقا لمعايير إعداد و عرض القوائم المالية، بينما المؤسسة بيوفارم و مجمع صيدال قدما شرح تفصيلي للتقديرات و السياسات المحاسبية مدعمة بالحجج و المبررات و هذا ما سمح لهما أخذ درجة عالية من التقييم في هذا النموذج

– نلاحظ من خلال الجدول، أن المتوسطات الحسابية لبند حوكمة الشركات كان في حدود (3) بدرجة تقدير متوسط لأغلبية مؤسسات الدراسة، و هذا ما يعطينا إنطباع أن وظيفة الإشراف لا تمارس بشكل فعال و بالتالي نظام رقابة دون المستوى المرتفع و المطلوب لمثل هذه المؤسسات و الذي سيؤثر بشكل أو بآخر على كفاءة المراجعة من خلال التأثير على طبيعتها و توقيتها و نطاقها، لأن تطبيق حوكمة الشركات طور للتأثير على درجة و مستوى الإفصاح عن البيانات المالية و الإدارية للمؤسسة، و هذا ما يؤكد تأثر الإفصاح لأنه من أهم مبادئ الحوكمة التي تقوم على أساس التزام المؤسسات بالإفصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية.

– أما بالنسبة للخاصية الفرعية (الحياد) قد جاءت معظم المتوسطات الحسابية ما بين (3.055 – 3.652) بدرجة تقدير متوسط و أهمية نسبية بين (60% – 71%)، إذ تنتهج معظم المؤسسات أسلوب التركيز في الإفصاح عن الأحداث الإيجابية، أما الأحداث السلبية يتم الإشارة إليها بشكل مختصر في الهوامش أو يتم الإفصاح عن عدم وجود أحداث سلبية. و هذا لن يخدم مصلحة مستخدم المعلومة المحاسبية في معرفة و فهم محيط المؤسسة من جانب فرضية الإستمرار و بالتالي التأثير في تقدير النتائج المستقبلية.

2-2 محور الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.

إن الخصائص الثانوية للمعلومات تمثلها الفقرات (12،13،14،15،16،17) و الجدول رقم (26) يبين المتوسطات الإنحرافات المعيارية و الأوزان النسبية لهذا المحور.

جدول رقم (26): الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص الثانوية.

رقم البنود	مجمع صيدال				م.ت.ف الأوراسي				أليانس للتأمينات			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
12	4.221	مرتفع	0.581	%84.4	3.630	مرتفع	0.882	72.6 %	3.978	مرتفع	0.699	79.4 %
13	4.270	مرتفع	0.670	%85.4	3.000	متوسط	0.912	%62	3.120	متوسط	1.460	62.4 %
14	3.148	متوسط	0.681	%62.5	2.800	متوسط	1.000	%56	2.818	متوسط	1.002	56.3 %
15	4.000	مرتفع	0.732	%80	2.985	متوسط	1.005	61.7 %	2.900	متوسط	1.005	61.7 %
16	4.012	مرتفع	0.700	%80	3.750	مرتفع	0.900	%75	3.727	مرتفع	1.000	74.5 %
17	3.000	متوسط	0.651	%62	2.800	متوسط	1.000	%56	2.981	متوسط	1.005	61.7 %
المحور	3.775	**مرتفع**	0.669	75.50 %	3.160	**متوسط**	0.949	63.2 %	3.254	**متوسط**	1.028	65.0 %8
رقم البنود	**أن.سي.أ رويبة**				**بيوفارم**				**أ.و.م أنفست**			
	المتوسط الحسابي	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**	**المتوسط الحسابي**	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**	**المتوسط الحسابي**	**الدرجة**	**الانحراف معياري**	**الوزن النسبي**
12	3.731	مرتفع	1.190	%74.3	4.311	مرتفع	0.566	86.2 %	3.737	مرتفع	1.111	%74
13	4.030	مرتفع	0.770	%80.6	4.300	مرتفع	0.611	%86	3.100	متوسط	1.000	62.4 %
14	3.001	متوسط	0.911	%62	3.111	متوسط	0.539	62.2 %	2.330	ضعيف	0.741	46.2 %
15	4.090	مرتفع	0.813	%81.8	4.000	مرتفع	0.732	%80	3.330	متوسط	0.982	%66
16	3.777	مرتفع	0.856	%75.5	3.833	مرتفع	0.698	76.6 %	3.636	مرتفع	1.000	72.7 %
17	3.000	متوسط	0.651	%62	3.750	مرتفع	0.675	%75	3.750	مرتفع	0.901	%75
المحور	3.604	**مرتفع**	0.865	72.09 %	3.884	**مرتفع**	0.636	77.6 %8	3.314	**متوسط**	0.955	66.2 %9

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (26) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

-نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع بنود المحور الثاني المتعلق بمستوى توافر الخصائص الثانوية في القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر من حيث تحقيق خصائصها الفرعية (الثبات و القابلية للمقارنة)، محصور بين (3.160 و 3.884) و هو في حدود المجال المقبول بأهمية نسبية (63.2% - 77.6%) و التي تعكس درجة تفاوت متباعدة نسبيا بين (متوسط و مرتفع). حيث سجلت مؤسسة بيوفارم و مجمع صيدال أعلى قيمة للمتوسطات الحسابية (3.884) و (3.775) على التوالي و بأهمية نسبية تقدر ب (77.6%) و (75.5%) و بالتالي تضمن لمستخدمي قوائمها المالية درجة مرتفعة من الثبات و القابلية للمقارنة، و هذا يدل على أن إدارة المؤسسة تؤيد بإستمرار الوحدة على الطرق و السياسات و الأساليب المحاسبية من فترة إلى أخرى و ذلك لغرض تقليل الشكوك و زيادة الثقة بقوائمها. و بالترتيب الثالث جاءت مؤسسة أن.سي.أ رويبة بمتوسط حسابي 3.604 و أهمية نسبية 72.09% و درجة توافر (مرتفعة)، و هي نسبة متقاربة جدا مع المؤسستين السابقتين و هذا ما يدل أن ادارة مؤسسة رويبة تهتم بموضوع المقارنة في قوائمها المالية بشكل واضح و مفهوم لغرض التوصل إلى كفاءة و فعالية المؤسسة في إستخدام الموارد و نتائجها، و ذلك من خلال مقارنة نتائج نشاطها مع نشاط مماثل في المؤسسات الأخرى أو مقارنة نتائج أعمالها لهذه الفترة مع الفترات السابقة.

بينما سجلت المؤسسات الثلاث المتبقية (أ.و.م أنفست، أليانس للتأمينات، و م.ت.ف الأوراسي)، متوسطات حسابية بنسب دنيا أقل من 3.65 و أهمية نسبية أقل من 70% لأنها التزمت في الإفصاح عن السياسات و التقديرات المحاسبية الحد القانوني و أشارت في ملحق كشوفها المالية، عن تغيير أو الإستمرار في إستعمال نفس أدوات القياس بشكل مختصر مقارنة بالمؤسسات الأولى و هذا ما يجعل قوائمها المالية صعبة المقارنة نوعا ما مع مؤسسات أخرى أو حتى للمؤسسة نفسها لفترات مالية متتالية، بالنسبة للمستخدم المعلومة العادي.

2-3 محور الثالث: الخصائص السلوكية للمعلومات المحاسبية.

إن الخصائص السلوكية للمعلومات تمثلها الفقرات (18،19،20،21،22، 23،24،25) و الجدول رقم (27) يبين المتوسطات الإنحرافات المعيارية و الأوزان النسبية لهذا المحور.

جدول رقم (27): الإحصاء الوصفي لمحور الخصائص السلوكية.

رقم البنود	مجمع صيدال				م.ت.ف الأوراسي				أليانس للتأمينات			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
18	3.005	متوسط	0.913	%60	3.010	متوسط	0.915	%62	3.160	متوسط	0.960	63.3 %
19	2.891	متوسط	0.878	%56.5	1.600	ضعيف	0.486	%32	1.658	ضعيف	0.504	32.3 %
20	1.995	ضعيف	0.606	%39.9	1.060	ضعيف	0.322	%20	1.833	ضعيف	0.577	36.6 %
21	3.500	متوسط	1.064	%70	3.000	متوسط	0.912	%60	3.000	متوسط	0.912	%60
22	3.451	متوسط	1.049	69.02 %	3.000	متوسط	0.912	%60	3.120	متوسط	0.948	62.4 %
23	4.000	مرتفع	1.216	%80	2.981	متوسط	0.906	59.6 %2	2.901	متوسط	0.881	58.0 %2
24	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20
25	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20
المحور	2.605	**متوسط**	0.791	52.10 %	2.081	**ضعيف**	0.632	41.6 %2	2.209	**ضعيف**	0.671	44.1 %8
رقم البنود	**أن.سي.أ رويبة**				**بيوفارم**				**أ.و.م أنفست**			
	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الدرجة	الانحراف معياري	الوزن النسبي
18	3.111	متوسط	0.945	%62.2	3.000	متوسط	0.912	%60	3.100	متوسط	0.942	%62
19	2.800	متوسط	0.851	%56.2	3.250	متوسط	0.988	%65	2.000	ضعيف	0.608	%40
20	1.800	ضعيف	0.547	%36	2.000	ضعيف	0.600	%40	1.090	ضعيف	0.331	21.8 %
21	3.500	متوسط	1.064	%70	3.500	متوسط	1.064	%70	3.000	متوسط	0.912	%60
22	3.501	متوسط	1.064	70.02 %	3.500	متوسط	1.064	%70	3.010	متوسط	0.915	60.2 %

23	3.901	مرتفع	1.185	78.02 %	4.000	مرتفع	1.216	%80	3.000	متوسط	0912	%60
24	1.500	ضعيف	0.456	%30	1.500	ضعيف	0.456	%30	1.000	ضعيف	0.304	%20
25	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20	1.000	ضعيف	0.304	%20
المحور	2.639	**متوسط**	0.802	52.78 %	2.710	**متوسط**	0.823	54.2 %	2.150	**ضعيف**	0.653	%43

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

من خلال النظر إلى الجدول رقم (27) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

-نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع بنود المحور الثالث المتعلق بمستوى توافر الخصائص السلوكية و أثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر من حيث تحقيق خصائصها الفرعية (الإدراك و الإتصال)، محصورة بين (2.081 و 2.710) بأهمية نسبية (41.6% - 54.2%) و هي أقل بكثير من الحد المقبول و الذي قدر في هذه الدراسة ب (3.65)، حيث جاءت في صدارة الترتيب مؤسسة بيوفارم بمتوسط حسابي 2.710 و أهمية نسبية 54.2% بدرجة تقدير متوسط، تليها في الترتيب مؤسسة أن.سي.أ رويبة بمتوسط حسابي 2.639 و أهمية نسبية 52.78% بدرجة تقدير متوسط، و في المرتبة الثالثة مجمع صيدال بمتوسط حسابي 2.605 و أهمية نسبية 52.10% بدرجة تقدير متوسط، أما المؤسسات الثلاث المتبقية (أ.و.م أنفست، م.ت.ف الأوراسي، أليانس للتأمينات) متوسطاتها الحسابية ضعيفة و التي تعكس قصور الإدارة في أداء واجباتها لمساعدة الآخرين (مستخدمي المعلومات) في تفهم الأمور المعقدة و المتشابكة في المعلومات، عدا عن ذلك تشابك عملية توصيل المعلومات المالية و غير المالية إلى من يحتاج إليها بالشكل، الوقت، الدقة، و الملائمة المتوقعة، و كذا نقلها من سجلات و القوائم بصورة دقيقة إلى كل من يحتاج إليها، و بالشكل الذي يسهل به التعرف على مضمون هذه المعلومات لتكوين فكرة شاملة، و رأي واضح عن نشاط و مناخ المؤسسة في الماضي، الحاضر، و المستقبل. إذ أن تجاهل الخصائص السلوكية قد يؤدي إلى تضخم أثار قيود القياس المحاسبي و بالتالي الإضرار بالمعلومات المحاسبية بشكل عام، و الإضرار بدرجة مصداقية القوائم المالية على وجه خاص، فالخصاص السلوكية تتعلق بالشخص القائم بعملية

إتخاذ القرارات و مدى فائدة المعلومات المحاسبية المتاحة له، و تتعلق أيضا بالجانب المحاسبي أي القائمين على إعداد المعلومات المحاسبية و دراسة سلوكهم و تحليله لكي تكون معلومات المحاسبية ملائمة في عملية إتخاذ القرارات.

-من خلال إستقراء معطيات الجدول وجدنا أن معظم المؤسسات محل الدراسة لا تولي درجة عالية من الإهتمام بخاصية المنفعة النسبية للمعلومات المقدمة إذ تراوح المتوسطات الحسابية في حدود (3) بدرجة متوسط، و هي ليست الدرجة المتوقعة من مستخدم المعلومة لأنها تعكس صريحا قصور الإدارة في تحديد المستفيدين من المعلومات المحاسبية، و التعرف على البيانات و المعلومات التي من الممكن أن تحقق لهم الفائدة وفق الأسلوب و الصيغة التي من الممكن أن تؤثر في سلوكهم عند إتخاذ القرارات المختلفة، لأنه كلما إرتفع إدراك معدي المعلومات بضرورة الوقوف على درجة المنفعة النسبية لمحتويات التقارير لدى متخذ القرار كلما إرتفعت صلاحية المعلومات للإستخدام، نضرا لأن التقارير و القوائم و المعلومات المحاسبية يمكن أن تأثر بدرجة كبيرة على القرارات المختلفة بسبب الإختلاف في الإدراك بين متخذي القرارات، و من ناحية أخرى الغرض من توافر المنفعة النسبية المعلومات هو التأثير في سلوك متخذي القرارات و تجنيب الإدارة تجميع المعلومات غير الضرورية التي يترتب عليها الزيادة في التكاليف و ضياع في الوقت و الجهد.

-أما بالنسبة لبند الاكتمال (خاصية فرعية للإدراك المحاسبي) فلاحظنا أن جل المتوسطات الحسابية في حدود (2) درجة بين المتوسط و الضعيف و الذي يؤكد و يفسر النتائج المتوصل إليها سابقا، المتمثلة في قصور الإدارة في بذل أقصى مجهوداتها لخدمة و إشباع حاجات مستخدم المعلومة لأن عدم كفاية المعلومات عن الشيء موضوع الإدراك قد يؤدي إلى أخطاء في عملية الإدراك، و هذا ما يثير شكوكنا حول تعمد الإدارة في توجيه إنتباه الفرد إلى جانب معين من الموقف الكلي و إهمال الجوانب الأخرى، لأنه كلما كان الموضوع المدرك له صفات و مميزات ثابتة و واضحة و بسيطة كلما ساعد ذلك على إدراكه بدرجة كبيرة، فكفاية المعلومات ترتبط بإدراك معدي هذه المعلومات بمدى كفاية المعلومات المحاسبية للهدف المطلوب و الآثار الفعلية و المحتملة للأهداف و الوقوف على إحتياجات الأفراد المختلفة للمعلومات المحاسبية.

– بالنسبة لبند إيصال المعلومات إلى مستخدميها، فلاحظنا أن جل المؤسسات تعتمد على الطرق القانونية لنشر قوائمها المالية و في الحد القانوني عن طريق الإشهار القانوني عبر المركز الوطني للسجل التجاري و بورصة الأوراق المالية، ماعدا مؤسسة بيوفارم التي إستخدمت وسائل إيصال أخرى عبر موقعها الالكتروني، إلا أن هناك إجماع بين جل المؤسسات بالإكتفاء بالحد القانوني في الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية، مما توجب علينا الإنتقال إلى مؤسسات محل الدراسة للحصول على المعلومات و التأكد من توافر بعض البنود لإكمال تطبيق هذا النموذج.

– أخذت خاصية القابلية للفهم شكلها القانوني وفق لمعايير إعداد و عرض القوائم المالية دون الإجتهاد و العمل عليها أكثر لرفع من مستوى توافرها، لأن معظم المؤسسات حققت متوسطات حسابية في حدود (1 – 1.5) و هي درجة ضعيفة في نسبة التوافر و الأهمية لهذه الخاصية، فمعظم المؤسسات تقوم بعرض قوائمها بشكلها القانوني و باللغة الفرنسية دون الإجتهاد على وضع قاموس للمصطلحات المحاسبية أو ترجمة القوائم المالية كلها إلى لغة أخرى بما يخدم توسيع دائرة المستخدمين و بالتالي المستثمرين. ما عدا مؤسسة أن.سي.أ رويبة التي ترجمت كشوفها المالية للغة العربية و لكن ليست لفترات متتالية.

و فيما يلي جدول نوضح فيه التغيرات في نسب توافر الخصائص النوعية لعينة الدراسة للفترة الممتدة من (2014–2019):

جدول رقم (28): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة وفقا لفترة الدراسة (2014–2019).

السنة	المتغيرات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
2014	القدرة التنبؤية	2.600	2.850	2.560	0.7662	%51.2	متوسط
	القيمة الاسترجاعية	2.000	2.700	2.035	0.7144	%40.7	ضعيف
	التوقيت الملائم	2.500	3.000	2.505	0.8236	%50.1	متوسط
	التمثيل الصادق	1.000	3.000	2.570	0.7812	%51.4	متوسط
	قابلية التحقق	1.000	2.000	1.860	0.5654	%37.2	ضعيف
	الحياد	1.000	3.000	1.725	0.5254	%34.5	ضعيف
	الثبات	1.000	2.000	1.861	0.5657	%37.22	ضعيف

	قابلية المقارنة	1.000	3.000	1.700	0.5268	%34	ضعيف
	الادراك	1.000	1.500	1.050	0.3192	%21	ضعيف
	الاتصال	1.000	1.500	1.109	0.3371	%22.18	ضعيف
	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**3.000**	**1.898**	**0.5925**	**%37.96**	**ضعيف**
2015	القدرة التنبؤية	2.000	2.800	2.391	0.7260	%47.82	متوسط
	القيمة الاسترجاعية	1.950	2.500	2.250	0.6741	%45	ضعيف
	التوقيت الملائم	2.500	3.000	2.500	0.8361	%50	متوسط
	التمثيل الصادق	1.000	3.000	1.575	0.4788	%31.5	ضعيف
	قابلية التحقق	1.000	2.000	1.250	0.3818	%25	ضعيف
	الحياد	1.000	2.000	1.570	0.4772	%31.4	ضعيف
	الثبات	1.000	2.000	1.750	0.5321	%35	ضعيف
	قابلية المقارنة	1.000	2.000	1.611	0.4897	%32.22	ضعيف
	الادراك	1.000	1.500	1.050	0.3100	%21	ضعيف
	الاتصال	1.000	1.500	1.100	0.3344	%22	ضعيف
	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**3.000**	**1.704**	**0.5772**	**%34.08**	**ضعيف**
2016	القدرة التنبؤية	2.300	2.900	2.605	0.7983	%52.1	متوسط
	القيمة الاسترجاعية	2.000	2.825	2.458	0.7334	%49.16	متوسط
	التوقيت الملائم	2500	3.000	2.500	0.8361	%50	متوسط
	التمثيل الصادق	1.000	3.000	2.651	0.8059	%53.02	متوسط
	قابلية التحقق	1.000	3.000	1.725	0.5244	%34.5	ضعيف
	الحياد	1.000	2.555	1.698	0.5169	%33.96	ضعيف
	الثبات	1.000	2.000	1.680	0.5107	%33.6	ضعيف
	قابلية المقارنة	2.500	3.000	2.918	0.8877	%58.36	متوسط
	الادراك	1.000	1.500	1.061	0.3225	%21.22	ضعيف
	الاتصال	1.000	1.500	1.111	0.3377	%22.22	ضعيف
	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**3.000**	**2.032**	**0.6179**	**%40.64**	**ضعيف**
2017	القدرة التنبؤية	2.851	3.200	3.005	0.8471	%60.1	متوسط
	القيمة الاسترجاعية	2.500	3.000	2.800	0.9121	%40	متوسط
	التوقيت الملائم	3.000	3.500	3.215	0.9773	%64.3	متوسط

	التمثيل الصادق	1.000	4.000	2.825	0.8588	%56.5	متوسط
	قابلية التحقق	1.000	3.000	1.725	0.5244	%34.5	ضعيف
	الحياد	1.000	3.500	3.000	0.9123	%60	متوسط
	الثبات	2.000	2.825	2.688	0.7958	%53.76	متوسط
	قابلية المقارنة	1.000	3.555	3.010	0.9154	%60.2	متوسط
	الادراك	1.000	1.500	1.367	0.4155	%27.34	ضعيف
	الاتصال	1.000	1.500	1.100	0.3345	%22	ضعيف
	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**4.000**	**2.473**	**0.7519**	**%49.46**	**متوسط**
2018	القدرة التنبؤية	3.000	3.555	3.200	0.9871	%64	متوسط
	القيمة الاسترجاعية	2.900	3.500	3.250	0.9728	%65	متوسط
	التوقيت الملائم	3.000	3.500	3.215	0.9773	%64.3	متوسط
	التمثيل الصادق	1.000	5.000	4.450	1.0488	%89	مرتفع
	قابلية التحقق	1.000	3.000	2.861	0.8697	%57.22	متوسط
	الحياد	1.000	3.700	3.500	1.0640	%70	متوسط
	الثبات	1.000	3.500	3.000	0.9001	%60	متوسط
	قابلية المقارنة	2.000	3.500	2.850	0.8664	%57	متوسط
	الادراك	1.000	1.500	1.471	0.4479	%29.42	ضعيف
	الاتصال	1.000	1.500	1.301	0.3956	%26.02	ضعيف
	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**5.000**	**2.874**	**0.8793**	**%57.48**	**متوسط**
2019	القدرة التنبؤية	3.000	4.500	3.625	1.1002	%72.5	مرتفع
	القيمة الاسترجاعية	3.000	5.000	3.918	1.1910	%78.36	مرتفع
	التوقيت الملائم	2.000	5.000	4.180	1.2707	%83.6	مرتفع
	التمثيل الصادق	1.000	5.000	3.750	1.1400	%75	مرتفع
	قابلية التحقق	1.000	4.000	2.715	0.8253	%54.3	متوسط
	الحياد	2.000	5.000	4.513	1.3711	%90.26	مرتفع
	الثبات	3.500	4.000	4.015	1.2205	%80.3	مرتفع
	قابلية المقارنة	2.000	5.000	3.978	1.2018	%79.56	مرتفع
	الادراك	1.000	3.000	2.300	0.6992	%46	متوسط
	الاتصال	1.000	2.000	1.330	0.4043	%26.6	ضعيف

	مستوى توافر الخصائص النوعية	**1.000**	**5.000**	**3.703**	**1.0226**	**%74.07**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

يلاحظ من خلال الجدول (28) تذبذب في متوسط توافر الخصائص النوعية لفترات الدراسة ما بين الارتفاع و الانخفاض، إذ بلغ المتوسط الحسابي لسنة 2014 ب (1.898) و أهمية نسبية 37.96% و بدرجة ضعيف، و بالرغم من هذه الدرجة المقلقة و غير المطمئنة لمستخدم القوائم المالية إلا أن سنة 2015 سجلت إنخفاضا في نسبة توافر الخصائص النوعية بمتوسط حسابي (1.704) و أهمية نسبية 34.08% بدرجة ضعيف، لتعود المتوسطات بعد ذلك في الإرتفاع من جديد مع بداية سنة 2016 بمتوسط حسابي (2.032) و أهمية نسبية 40.64% و لكن بدرجة ضعيف، أما في سنة 2017-2018 تحسن مستوى توافر الخصائص النوعية حيث شهدت جميع الخصائص إرتفاعا محسوسا في المتوسطات الحسابية و الأهمية النسبية بما في ذلك الخصائص السلوكية و التي يمكن أن نترجمها، بإرتفاع إدراك معد و مستخدم المعلومات المحاسبية بضرورة توفير الخصائص النوعية للرفع من فائدتها، أما سنة 2019 فتعتبر السنة الوحيدة (ضمن فترة الدراسة) التي توافرت الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بالمستوى المطلوب، و يرجع السبب من وجهة نظر الباحثة الوضع السياسي التي تمر به الجزائر منذ سنة 2018 و الإجراءات الصارمة المتخذة منذ ذلك الوقت في محاربة الفساد المالي، ضف إلى ذلك إنخفاض أسعار البترول دون المستوى الأدنى، كلها عوامل تسارعت أمام المؤسسات الاقتصادية و جعلتها تحسن من مستوى تقديمها للمعلومات المالية و المحاسبية إذ أصبحت سوق الأوراق المالية المصدر البديل للتمويل. لذلك و في ظل غياب الإطار التشريعي الإلزامي بتوافر مستوى معين و محدد بالأرقام للخصائص النوعية يبقى لنا هذا هو التفسير الوحيد لترجمة هذا التغير في الأرقام.

و الجدول الموالي يوضح ترتيب الخصائص النوعية حسب نسب توافرها في القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسات محل الدراسة في ضوء النتائج التي أفرزها التحليل الإحصائي كالتالي:

جدول رقم (29): ترتيب الخصائص النوعية وفقا لنسب توافرها في القوائم المالية

الخصائص النوعية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
القدرة التنبؤية	2.287	0.6952	%45.74	السادسة
القيمة الاسترجاعية	2.300	0.7083	%46	الخامسة
التوقيت الملائم	3.019	0.9178	%60.38	الأولى
التمثيل الصادق	2.970	0.9029	%59.4	الثانية
قابلية التحقق	2.022	0.6148	%40.44	الثامنة
الحياد	2.181	0.6630	%43.62	السابعة
الثبات	2.319	0.7292	%46.38	الرابعة
قابلية المقارنة	2.677	0.8140	%53.54	الثالثة
الادراك	1.383	0.4204	%27.66	التاسعة
الاتصال	1.175	0.3572	%23.5	العاشرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

و هنا نلاحظ التباين بين الفئات عينة الدراسة في إهتماماتهم بخصائص المعلومات المحاسبية و بنود النموذج، و كل فئة من العينة ترى بأن نوع معين من الخصائص تعبر عن الجودة و تأتي في أولويات إهتماماتها، و كذلك نلاحظ بأن الخصائص الثانوية كانت لها حصة كبيرة من حصولها على الترتيب الأول و من ثم تأتي بعدها الخصائص الأساسية للمعلومات في القوائم المالية و بقية الخصائص تأتي متفاوتة بين الفئات.

المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج إختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج المقترح.

إستخدمت الباحثة عددا من أساليب الإحصاء الإستدلالي لتحليل النتائج و إختبار الفرضيات التي إستندت عليها الدراسة، و تبيين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في إختبار الفرضيات:

1- إختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

و تنص هذه الفرضية على أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من الخصائص النوعية.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر الخصائص النوعية للمعلومات الحسابية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (30): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى بإستخدام T-test

الخصائص	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
النوعية	1.353	1.6448	0.451	34	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (05).

نلاحظ من الجدول رقم (30) أن قيمة T المحسوبة (1.353) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.451) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من الخصائص النوعية.

و لمعرفة أي من الخصائص الفرعية أثرت على نتيجة الفرضية الرئيسية سنقوم باختبار الخصائص الأساسية و الثانوية و السلوكية كل واحدة على حدى كالتالي:

1-1 إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية القدرة التنبؤية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (31): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام T-test

خاصية القدرة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
التنبؤية	1.327	1.6448	0.300	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (06).

نلاحظ من الجدول رقم (31) أن قيمة T المحسوبة (1.327) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.300) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية.

1-2 إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الاسترجاعية.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الإسترجاعية.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية القيمة الإسترجاعية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن

طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (32): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بإستخدام T-test

خاصية القيمة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
الاسترجاعية	1.585	1.6448	0.067	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (07).

نلاحظ من الجدول رقم (32) أن قيمة T المحسوبة (1.585) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.067) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الإسترجاعية.

1-3 إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التوقيت الملائم.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التوقيت الملائم.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية التوقيت الملائم في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (33): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test

خاصية التوقيت الملائم	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
	17.722	1.6448	0.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (08).

نلاحظ من الجدول رقم (33) أن قيمة T المحسوبة (17.722) أكبر من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التوقيت الملائم.

4-1 إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التمثيل الصادق.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التمثيل الصادق.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية التمثيل الصادق في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (34): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام T-test

خاصية التمثيل الصادق	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
	18.252	1.6448	0.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (09).

نلاحظ من الجدول رقم (34) أن قيمة T المحسوبة (18.252) أكبر من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التمثيل الصادق.

1-5 إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية قابلية التحقق في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (35): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية قابلية التحقق	1.622	1.6448	0.201	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (10).

نلاحظ من الجدول رقم (35) أن قيمة T المحسوبة (1.622) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.201) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق.

1-6 إختبار الفرضية الفرعية السادسة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية الحياد في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (36): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة باستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية الحياد	1.624	1.6448	0.110	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (11).

نلاحظ من الجدول رقم (36) أن قيمة T المحسوبة (1.624) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.110) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد.

1-7 إختبار الفرضية الفرعية السابعة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الثبات.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الثبات.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية الثبات في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (37): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية الثبات	6.422	1.6448	0.002	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (12).

نلاحظ من الجدول رقم (37) أن قيمة T المحسوبة (6.422) أكبر من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.002) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الثبات.

1-8 إختبار الفرضية الفرعية الثامنة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية المقارنة.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية المقارنة.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية قابلية المقارنة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (38): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثامنة بإستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية قابلية المقارنة	6.835	1.6448	0.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (13).

نلاحظ من الجدول رقم (38) أن قيمة T المحسوبة (6.835) أكبر من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية المقارنة.

1-9 إختبار الفرضية الفرعية التاسعة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الادراك.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الادراك.

و لاختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية الادراك في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق اختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (39): نتائج إختبار الفرضية الفرعية التاسعة بإستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية الإدراك	1.410	1.6448	0.090	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (14).

نلاحظ من الجدول رقم (39) أن قيمة T المحسوبة (1.410) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.09) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإدراك.

1-10 إختبار الفرضية الفرعية العاشرة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإتصال.
- الفرضية العدمية (H_0): القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإتصال.

و لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر خاصية الإتصال في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (40): نتائج إختبار الفرضية الفرعية العاشرة بإستخدام T-test

	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
خاصية الإتصال	1.397	1.6448	0.157	35	رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (15).

نلاحظ من الجدول رقم (40) أن قيمة T المحسوبة (1.397) أقل من قيمتها الجدولية (1.6448) و أن مستوى الدلالة (0.157) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الاتصال.

2- إختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

سنقوم بإختبار الفرضية الثانية و التي تنص على أنه: توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند مستوى المعنوية (α= 0.05). و لقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين و كانت نتائج إختبارهما مبينة كالآتي:

2-1 إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

و التي جاء في نصها H_1 أنه: توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الأساسية عند مستوى المعنوية (α= 0.05).

بما أن الفرضية تدرس أثر زيادة الإهتمام بالخصائص السلوكية لتحقيق مستوى مرتفع من الخصائص الأساسية، إعتمدنا على تحليل علاقة الإرتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الأولى و كذا تحديد معاملات الإنحدار الخاصة بالنموذج و كانت النتائج كالآتي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

يوضح جدول Model Summary القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الأولى، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (41): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى (Model Summary)

النموذج	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2
1	.779[a]	.708	.691

a. الثابت، الخصائص السلوكية. ذات دلالة عند مستوى معنوية 005.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم ().

يوضح الجدولModel Summary قيم معاملات الإرتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة R (0.779) و معامل التحديد R^2 بلغ (.708)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} بلغ (.691) ما يعني أنه: توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.779، و حسب مقياس قوة الإرتباط لهذا النموذج فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7-0.9[و عليه فالإرتباط بين الخصائص السلوكية و الخصائص الأساسية قوي.

-النموذج يفسر70.8% من الإختلافات في قيم المتغير التابع، بمعنى أن الاهتمام بالخصائص السلوكية يساهم بـ 70.8% في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الأساسية، و 29.2% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

-لمعرفة طبيعة العلاقة بين الخصائص الأساسية و الخصائص السلوكية إعتمدنا على لوحة الانتشار المبينة في الملحق رقم (16)، نلاحظ أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، و عليه فالعلاقة خطية تدل على وجود إرتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (الخصائص السلوكية) و المتغير التابع (الخصائص الأساسية).

ب- التأكد من صلاحية نموذج الإنحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

لإختبار معنوية الإنحدار الخطي البسيط تم إستخدام تحليل التباين ANOVA و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (42): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى معنوية Sig.
الانحدار	2.725	1	2.725	17.528	4.1709	.000[b]
البواقي	1.760	35	.028			
المجموع	4.485	36				

a. الثابت، الخصائص السلوكية. ذات دلالة عند مستوى معنوية 005.

b. المتغير التابع: الخصائص الأساسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (17).

بلغت قيمة (F) المحسوبة (17.528) و هي أكبر من (F) قيمة الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (4.1709) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الانحدار يتمتع بقوة تفسيرية عالية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (.000) و هي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة للإختبار.0,05 = α، بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع، و بالتالي نموذج الإنحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة و الإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط و إختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إعتمدنا على جدول Coefficients و الذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (43): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية

Coefficients

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	t	المعنوية Sig
الثابت	2.243	.332		3.748	.000
الخصائص السلوكية	.726	.073	.779	9.876	.000

a. المتغير التابع: الخصائص الأساسية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (17).

يحتوي جدول المعاملات Coefficients على تقديرات لمعالم النموذج حيث كانت قيمة $B_0 = 2.243$ و قيمة $B_1=0.726$، و بناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$Y = 2.243 + 0.726\ X + e$$

– يتضح من المعادلة السابقة أن قيمة الميل كانت موجبة $B_1=0.726$، مما يعني وجود علاقة طردية و أثر إيجابي بين الخصائص السلوكية و الخصائص الأساسية، و يمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد إهتمام معدي و مستخدمي القوائم المالية بالخصائص السلوكية بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الأساسية بما يعادل (.726) أي بنسبة 72.6%.

–من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig = 0.000) أقل من مستوى المعنوية (α = 0,05) و بناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة الذي ينص على أنه: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الأساسية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)".

2-2 إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

و التي جاء في نصها H_1 أنه: توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الثانوية عند مستوى المعنوية (α= 0.05).

بما أن الفرضية تدرس أثر زيادة الإهتمام بالخصائص السلوكية لتحقيق مستوى مرتفع من الخصائص الثانوية، إعتمدنا على تحليل علاقة الإرتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثانية و كذا تحديد معاملات الإنحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

يوضح جدول Model Summary القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الثانية، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (44): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية (Model Summary)

النموذج	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2
1	.764[a]	.683	.677

b. الثابت، الخصائص السلوكية. ذات دلالة عند مستوى معنوية 005.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (18).

يوضح الجدولModel Summary قيم معاملات الإرتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة R (.764) و معامل التحديدR^2 بلغ (.583) ، بينما بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} بلغ (.677) ما يعني أنه: توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.764، و حسب مقياس قوة الارتباط لهذا النموذج فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7-0.9[و عليه فالإرتباط بين الخصائص السلوكية و الخصائص الثانوية قوي.

-النموذج يفسر 68.3% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، بمعنى أن الإهتمام بالخصائص السلوكية يساهم بـ 68.3% في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الثانوية، و 31.7% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

-لمعرفة طبيعة العلاقة بين الخصائص الثانوية و الخصائص السلوكية إعتمدنا على لوحة الإنتشار المبينة في الملحق رقم (18)، نلاحظ أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، و عليه فالعلاقة خطية تدل

على وجود إرتباط طردي قوي بين المتغير المستقل (الخصائص السلوكية) و المتغير التابع (الخصائص الثانوية).

ب- التأكد من صلاحية نموذج الإنحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية:

لإختبار معنوية الإنحدار الخطي البسيط تم إستخدام تحليل التباين ANOVA و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (45): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى معنوية Sig.
الانحدار	3.284	1	3.284	18.243	4.1709	.000[b]
البواقي	2.345	35	.037			
المجموع	5.629	36				

a. الثابت، الخصائص السلوكية. ذات دلالة عند مستوى معنوية 005.

b. المتغير التابع: الخصائص الثانوية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (19).

بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.243) و هي أكبر من (F) قيمة الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (4.1709) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الإنحدار يتمتع بقوة تفسيرية عالية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (.000) و هي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة للإختبار $\alpha = 0,05$، بمعنى أدق تأثير المتغير المستقل معنوي على المتغير التابع، و بالتالي نموذج الإنحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة و الإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط و إختبار الفرضية الفرعية الثانوية من الفرضية الرئيسية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إعتمدنا على جدول Coefficients و الذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (46): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية

Coefficients

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	t	المعنوية Sig
الثابت	1.916	.395		4.853	.000
الخصائص السلوكية	.577	.088	.638	6.575	.000

a. المتغير التابع: الخصائص الأساسية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم ().

يحتوي جدول المعاملات Coefficients على تقديرات لمعالم النموذج حيث كانت قيمة $B_0 = 1.916$ و قيمة $B_1=0.577$، و بناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$Y = 1.916 + 0.577\ X + e$$

- يتضح من المعادلة السابقة أن قيمة الميل كانت موجبة $B_1=0.577$، مما يعني وجود علاقة طردية و أثر إيجابي بين الخصائص السلوكية و الخصائص الثانوية، و يمكن تفسير ذلك بأنه كلما زاد إهتمام معدي و مستخدمي القوائم المالية بالخصائص السلوكية بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسبن جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الثانوية بما يعادل (.577) أي بنسبة 57.7%.

-من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (Sig = 0.000) أقل من مستوى المعنوية (α = 0,05) و بناء على ذلك نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الثانوية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)".

3- إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لإختبار الفرضية الثالثة التي تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للمؤسسات محل الدراسة بإختلاف عدد السنوات، سنستخدم إختبار تحليل التباين أحادي الإتجاه (One Way ANOVA). و تنص قاعدة القرار على "رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية و مستوى المعنوية .Sig أقل من 05."

و تنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات محل الدراسة في تحسين مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019.

جدول رقم (47): نتائج تحليل تباين أحادي الإتجاه (One Way ANOVA) للفروق بين توافر الخصائص النوعية وفقا لمؤسسات عينة الدراسة.

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	المعنوية Sig	النتيجة
مجمع صيدال	بين المجموعات	4.886	2	2.443	14.136	3.3158	.000	توجد فروقات
	في المجموعات	10.714	34	.173				
	المجموع	15.600	36					
م.ت.ف الاوراسي	بين المجموعات	3.125	2	1.576	6.679	3.3158	.002	توجد فروقات
	في المجموعات	14.632	34	.236				
	المجموع	17.785	36					
بيوفارم	بين المجموعات	4.278	2	2.139	9.514	3.3158	.000	توجد فروقات
	في المجموعات	13.938	34	.225				
	المجموع	18.215	36					
أن.سي.أ رويبة	بين المجموعات	5.320	2	2.660	15.355	3.3158	.000	توجد فروقات
	في المجموعات	10.741	34	.173				
	المجموع	16.062	36					
أليانس للتأمينات	بين المجموعات	2.510	2	1.255	5.043	3.3158	.009	توجد
	في المجموعات	15.429	34	.249				

	المجموع	17.935	36					فروقات
أ.و.م أنفست	بين المجموعات	6.333	2	3.166	23.019	3.3158	.000	توجد فروقات
	في المجموعات	8.529	34	.138				
	المجموع	14.862	36					

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (20).

نلاحظ من الجدول رقم (47) أن قيمة F المحسوبة لجميع مؤسسات محل الدراسة مجمع صيدال (14.136)، م.ت.ف الأوراسي (6.679)، بيوفارم (9.514)، أن.سي.أ رويبة (15.355)، أليانس للتأمينات (5.043)، أ.و.م انفست (23.019) كانت كلها أكبر من قيمة F الجدولية (3.3158)، و بما أن قاعدة القرار تنص على "رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة اذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية و مستوى المعنوية .Sig أقل من 0.05"، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أنه: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مؤسسات محل الدراسة في تحسين مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 الى سنة 2019، و هذا ما تؤكده مستويات المعنوية (0.000، 0.002، 0.000، 0.009، 0.000) و هي أقل من 0.05، و لمعرفة لصالح أي من الخصائص النوعية جاءت هذه الفروقات، قمنا باختبار Tukey HSD الذي يوضح نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لكل مؤسسة.

جدول رقم (48): نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لعينة الدراسة. Tukey HSD

مجمع صيدال	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية
1.الخصائص الأساسية		-.10714-	-.75000-*
2.الخصائص الثانوية	.10714		-.64286-*
3.الخصائص السلوكية	.75000*	.64286*	
م.ت.ف.الأوراسي	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية
1.الخصائص الأساسية		-.28929-	-.27500-*
2.الخصائص الثانوية	.28929		-.28571-*
3.الخصائص السلوكية	.27500*	.28571	
بيوفارم	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية

1.الخصائص الأساسية		-.02857-	-.69091-*
2.الخصائص الثانوية	.02857		-.66234-*
3.الخصائص السلوكية	.69091*	.66234*	
أن.سي.أ رويبة	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية
1.الخصائص الأساسية		-.48929-*	-.68409-*
2.الخصائص الثانوية	.48929*		-.19481-
3.الخصائص السلوكية	.68409*	.19481	
أليانس للتأمينات	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية
1.الخصائص الأساسية		.07143	-.50000-*
2.الخصائص الثانوية	-.07143-		-.57143-*
3.الخصائص السلوكية	.50000*	.57143*	
أ.و.م.أنفست	1.الخصائص الأساسية	2.الخصائص الثانوية	3.الخصائص السلوكية
1.الخصائص الأساسية		-.27857-*	.55000*
2.الخصائص الثانوية	.27857*		-.57143-*
3.الخصائص السلوكية	.55000*	.57143*	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (20).

نلاحظ من خلال الجدول (48) أنه توجد فروقات في المجموعة الثالثة لجميع مؤسسات العينة بين نسبة توافر الخصائص الأساسية، الثانوية، و السلوكية، و تميل الفروقات لصالح الخصائص الأساسية بالنسبة لمجمع صيدال، بيوفارم، و أن.سي.أ رويبة بنسبة (-.75000-*، -.69091-*، -.68409-*) على التوالي كما هي مبينة في الجدول رقم (48). بينما مؤسسة م.ت.ف الأوراسي، أليانس للتأمينات، و مؤسسة أ.و.م انفست فكانت الفروقات تميل لصالح الخصائص الثانوية كما هي مبينة في الملحق رقم (20)، بينما الخصائص السلوكية فلم نجد لها أي فروقات بين المؤسسات محل الدراسة و الذي يفسر بأن جميع المؤسسات محل لدراسة لا تولي الإهتمام الأكبر لتوفير هذه الخصائص عند إعداد قوائمها المالية، و هذا ما يؤكد النتائج السابقة التي تحصلنا عليها و لعل أهمها أن كل فئة من العينة ترى بأن نوع معين إما من الخصائص الأساسية أو الثانوية هي التي تعبر عن الجودة و تأتي في أولويات إهتماماتها.

و فيما يلي سنقوم بإختبار آخر لنرى كيف توزعت هذه الفروقات بين سنوات الدراسة .و التي قسمت إلى ثلاث مراحل زمنية من (2014-2015)، (2016-2017)، (2018-2019) و تم قياسها عن طريق تجميع المتوسطات الحسابية المتحصل عليها لكل خاصية لكل سنتين متتاليتين، إذ سيتم الإعتماد على المتغير المجمع الجديد لعدد السنوات لاحقا للمقارنة مع نتائج إختبار فرضية إدارة الأرباح، لأن تطبيق نموذج جونز المعدل بالأداء يشترط فترتين زمنيتين فقط.

جدول رقم (49): نتائج تحليل تباين أحادي الإتجاه (One Way ANOVA) للفروق بين توافر الخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	المعنوية Sig	النتيجة
فترات الدراسة	الإنحدار	4.069	2	2.035	113.896	3.3158	.000	توجد فروقات
	البواقي	1.108	34	.018				
	المجموع	5.177	36					

a. المتغير التابع: الخصائص النوعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (21).

نلاحظ من خلال الجدول (49) أن قيمة F المحسوبة (113.896) أكبر من قيمتها الجدولية (3.3158)، و بما أن قاعدة القرار تنص على "رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى المعنوية .Sig اقل من 0.05"، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 الى سنة 2019. و لمعرفة لصالح أي مرحلة زمنية جاءت هذه الفروقات، قمنا بإختبار Tukey HSD الذي يوضح نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا للفترات الزمنية الثلاث.

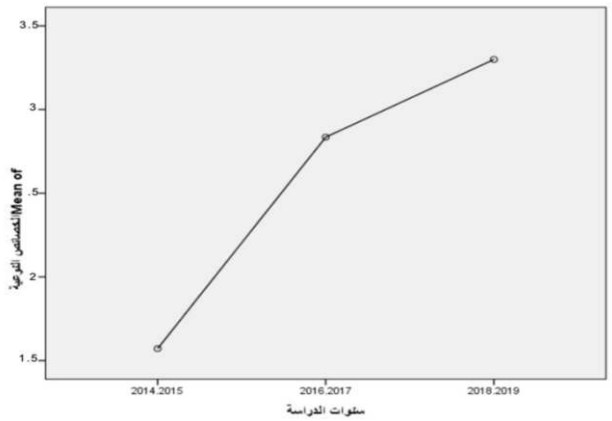
جدول رقم (50): نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة. Tukey HSD

المراحل الزمنية	2015.2014/1	2017.2016/2	2019-2018/3
2015.2014/1		.06939	.68117*
2017.2016/2	-.06939-*		.61178*
2019-2018/3	-.68117-*	.61178*	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (22).

نلاحظ من خلال الجدول (50) انه توجد فروقات في المجموعة الأولى بين الفترتين الزمنيتين (2016-2017) و (2018-2019)، و تميل الفروقات لصالح الفترة الزمنية (2018-2019) بنسبة (*-68117.-)، و هذا يعني ان مستوى توافر الخصائص النوعية ارتفع في الفترة الزمنية (2018-2019) مقارنة بالفترات الاخرى، و طبقا لنتائج اختبار الفرضية الأولى نستنتج أن هذا الارتفاع في توافر الخصائص النوعية لهذه المرحلة لا يعود لزيادة الاهتمام بالخصائص السلوكية و إنما لمتغيرات أخرى. و الشكل الموالي يضح التغيرات في توافر الخصائص النوعية للمراحل الزمنية الثلاث:

الشكل رقم (30): نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة.



4- إختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

سنقوم بإختبار الفرضية الرابعة و التي تنص على أن: تحقق محافظي الحسابات من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية.

للإجابة على الفرضية الرابعة التي سنقوم من خلالها بتحديد نوع الأثر (إيجابا أو سلبا) ما بين مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، سنبدأ بالخطوة الأولى و هي قياس المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية بإستخدام نموذج جودة الإستحقاق المعدل Barth.et all 2001 و بعد ذلك سنقوم بدراسة أثر المتغيرات المستقلة على نتائج النموذج السابق لتحديد نوع الأثر بينهما.

و تجدر بنا الإشارة أن التأثير الإيجابي للدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي سيكون بأثر عكسي (أي بإشارة سالبة) لأن جودة المعلومات المحاسبية ستقاس بإستخدام نموذج جودة الإستحقاق المعدل و الذي فرض أساسا على مبدأ "انخفاض قيمة المستحقات يؤدي إلى إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية"، لذلك جاءت هذه الفرضية بمعتقد أن: "الإمتثال للنظام المحاسبي المالي، و إلتزام محافظ الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية كلها متغيرات إذا توافرت بالمستوى المرتفع ستؤدي إلى خفض المستحقات، و بالتالي الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

و حتى نقوم بدراسة جميع جوانب الإشكالية و إستنادا لنتائج مجموعة من الدراسات السابقة، تم إضافة مجموعة من متغيرات الرقابة إلى النموذج. و عليه سنقوم بإعادة مجموعة من الإختبارات على جميع المتغيرات المضافة للنموذج للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي. و الجدول الموالي سنوضح فيه متغيرات الدراسة، طريقة قياسها، و علاقاتها بجودة المعلومات المحاسبية كالآتي:

جدول رقم (51): طريقة قياس متغيرات الدراسة و علاقتها المتوقعة بجودة المعلومات المحاسبية.

نوع المتغير	الرمز	اسم المتغير	طريقة القياس	العلاقة المتوقعة
متغير تابع	QAI	جودة المعلومات المحاسبية (انخفاض المستحقات)	نموذج جودة الاستحقاق المعدل Barth 2001.	
المتغيرات المستقلة	SCF	الامتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي	متغير وهمي يأخذ قيمة 1 بالنسبة للمؤسسات التي تطبق معايير اعداد و عرض القوائم المالية و يأخذ قيمة 0 بخلاف ذلك.	أثر معنوي موجب (+)، يعني كلما ارتفت نسبة الامتثال SCF ترتفع القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية و تنخفض قيمة المستحقات و بالتالي ترتفع جودة المعلومات المحاسبية.
	OCAC	رأي محافظ الحسابات	متغير تجميعي يأخذ قيمة: 1=عند الامتناع عن ابداء الرأي. 2= للرأي المتحفظ. 3= للرأي النظيف.	أثر معنوي موجب (+)، يعني كلما أدلى محافظ الحسابات برأي نظيف تحسنت القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية فتنخفض قيمة المستحقات و بالتالي ترتفع جودة المعلومات المحاسبية.
	QC	الخصائص النوعية	نستخدم بنود النموذج المقترح لقياس نسبة توافر الخصائص النوعية و يقاس كل بند بدرجات من 1 الى 5.	أثر معنوي موجب (+)، يعني كلما توافر مستوى مرتفع من الخصائص النوعية ترتفع القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية فتنخفض قيمة المستحقات و بالتالي ترتفع جودة المعلومات المحاسبية.
متغيرات الرقابة	CSIZE	حجم المؤسسة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	أثر معنوي موجب (+) مع جودة المعلومات المحاسبية و بالتالي اثر معنوي سالب مع المستحقات.
	LEV	الرفع المالي	إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.	أثر معنوي موجب (+) مع المستحقات و أثر معنوي سالب مع جودة المعلومات المحاسبية

نموذج الانحدار لقياس جودة المعلومات المحاسبية:

$$QAI = B_0 + B_1\ SCF + B_2\ OCAC + B_3\ QC + B_4\ CSIZE + B_5\ LEV + e$$

بغية وضع قاعدة للبيانات و الجداول يمكن الإعتماد عليها في عملية التحليل، تم جمع البيانات اللازمة و تبويبها بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS و برنامج إكسال EXCEL. قسمت مراحل الإجابة على هذه الفرضية على ثلاث خطوات أساسية و هي كالاتي:

4-1 تطبيق نموذج جودة الإستحقاق المعدل لقياس جودة المعلومات المحاسبية.

4-2 إختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

4-3 إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression.

4-1 تطبيق نموذج جودة الإستحقاق المعدل لقياس جودة المعلومات المحاسبية.

كانت بنود النموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية كلها قائمة على تحسين القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار المرونة و حرية التصرف المسموح بها في الإختيار بين التقديرات و السياسات المحاسبية، إذ يعتمد تطبيق هذا النموذج على المؤسسات التي لديها هدف تعظيم قيمتها المتوقعة و تقوم بنشر تقرير الأرباح السنوي الذي تم مراجعته، و يستخدم إجمالي أرباح الفترة السابقة و عناصرها (التدفقات النقدية التشغيلية و الإستحقاقات) أطراف مختلفة كالعملاء و الموردين و المنافسين الحاليين و المرتقبين، للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويتم تفسير تلك الدقة من خلال تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال الدقة المرتفعة لجودة نتائج الأعمال المرتفعة المعلن عنها، و لقياس مستوى الدقة عمليا، يتم التركيز على البواقي التي يتم الحصول عليها من إنحدار التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة. و يعتبر نموذج Barth et al., 2001 دقة المعلومات المالية معيار لقياس الجودة. و لقد تم إستخدام هذا النموذج لقياس جودة التقارير المالية كما يلي:

$$CFO_{i,t+1} = B_0 + B_1\, CFO_{i,t} + B_2\, \Delta AR_{i,t} + B_3\, \Delta INV_{i,t} + B_4\, \Delta AP_{i,t} + B_5\, DEPR_{i,t} + B_6\, OTHER_{i,t} + e_{it-1} \quad (1)$$

حيث أن:

B_0: ثابت الإنحدار.

$B_1 - B_6$: معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة.

$CFO_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة $t+1$.

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t .

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في الحسابات المدينة بواسطة قائمة التدفقات النقدية للشركة i في السنة t .

$\Delta INV_{i,t}$: التغير في المخزون بواسطة قائمة التدفقات النقدية للشركة i في السنة t.

$\Delta AP_{i,t}$: التغير في الإلتزامات المستحقة و الحسابات الدائنة بواسطة قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة i في السنة t.

$DEPR_{i,t}$: مصروف الإهلاك للشركة i في السنة t.

$OTHER_{i,t}$: صافي الإستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t ، ويُحسب بـ $(EARN_{i,t} - (CFO_{i,t} + \Delta AR_{i,t} + \Delta INV_{i,t} - \Delta AP_{i,t} - DEPR_{i,t}))$ حيث أن EARN هو الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقفة.

$e_{i,t+1}$: الخطأ العشوائي.

و للحصول على مقياس جودة التقارير المالية يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الإنحدار السابق للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة من المعادلة (1)، و تمثل القيمة المطلقة لهذه البواقي $|e_{i,t+1}|$ أول مقياس عملي لجودة المعلومات المحاسبية .

و في التحليل العملي (بالنسبة للمتغيرات المستقلة) يتم تفسير (إنخفاض) القيمة المطلقة، بجودة المعلومات المحاسبية (مرتفعة) و الذي يقابله مستوى (أعلى) من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية، أي الإنحراف المعياري الأكبر للبواقي للمؤسسة $(e_i)_t$ محسوب على مدى السنوات الأربعة السابقة حتى السنة الحالية يشير إلى إنخفاض جودة نتائج الأعمال المعلن عنها (جودة المعلومات المحاسبية). أما متغيرات الرقابة فيتم تفسيرها مباشرة مع معامل الإنحدار للقيمة المطلقة للبواقي.

4-1-1 القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد الخاص ببنود بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

يوضح جدول Model Summary القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار المعتمد في دراسة العوامل المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (52): نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد (Model Summary)

النموذج	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2
1	.905[a]	.820	.801

a.الثابت،التدفقات النقدية التشغيلية الحالية، التغير في الحسابات المدينة، التغير في المخزون، التغير في الحسابات الدائنة، الإهتلاك، صافي الإستحقاقات الإجمالية الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (23).

يوضح الجدولModel Summary قيم معاملات الارتباط، حيث بلغت قيمة R (.905) و معامل التحديد R^2 بلغ (.820)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} بلغ (.801) ما يعني أنه: توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ 0.905، و حسب مقياس قوة الإرتباط لهذا النموذج فالقيمة تقع في حدود المجال]0.9-1[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستخدمة في قياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية قوي جدا.

النموذج يفسر82% من الإختلافات في قيم المتغير التابع، بمعنى أن المتغيرات المستخدمة في قياس التدفقات النقدية التشغيلية تساعد بنسبة 82% في تحسين القدرة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية و بالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية بإعتبارها مقياس للجودة، و 18% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا النموذج.

قبل إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد المعياري Standard Multiple Regression و الذي من ضمن مخرجاته معاملات الإنحدار لتقدير معالم النموذج نحتاج أولا التأكد من صلاحية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد و أنه جيد لقياس الفرض.

4-1-2 التأكد من صلاحية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

لإختبار معنوية الإنحدار الخطي المتعدد تم إستخدام تحليل التباين ANOVA و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (53): نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد (ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى معنوية Sig.
الانحدار	104081291.0	6	8672970.975	43.904	2.4324	.000[b]
البواقي	754633823.7	29	47761649.42			
المجموع	858715114.7	35				

a. الثابت، التدفقات النقدية التشغيلية الحالية، التغير في الحسابات المدينة، التغير في المخزون، التغير في الحسابات الدائنة، الاهتلاك، صافي الإستحقاقات الإجمالية الأخرى (X1, X2, X3, X4, X5, X6).

b. المتغير التابع: التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (CFO).

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (24).

النموذج دال معنويا حيث أن Sig تساوي 0.000 و هي معنوية عند $\alpha = 0,05$، بمعنى أدق تأثير المتغيرات المستقلة معنوي على المتغير التابع، و بناء على ذلك فإن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد جيد للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية و يمكن الإعتماد عليه لتحليل الفرضية المطروحة و الإجابة عليها.

4-1-3 تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

لتقدير معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد إعتمدنا على جدول Coefficients و الذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (54): نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد Coefficients

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	t	المعنوية Sig
الثابت	5128.472	125.199		3.588	.001
التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية (x1)	.718	.077	.416	9.395	.000
التغير في الحسابات المدينة (x2)	.362	.100	.155	3.097	.040
التغير في المخزون (x3)	−.166	.229	−.045	−.7877	.051
التغير في الالتزامات المستحقة (x4)	−.353	.270	−.123	−1.844	.035
الاهتلاك (x5)	.598	.164.	285	3.131	.000
صافي الاستحقاقات الاجمالية (x5)	.392	.089	.482	3.650	.000

b. المتغير التابع: : التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (CFO).

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (25).

يحتوي جدول المعاملات Coefficients على تقديرات لمعالم النموذج حيث كانت قيمة، و بناء على ذلك فإن النموذج المقدر التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية هو:

$$CFO_{it+1} = 5128.472 + 0.718\ CFO_{it} + 0.362\ \Delta AR_{i,t} - 0.166\ \Delta INV_{i,t} - 0.353\ \Delta AP_{i,t} + 0.598\ DEPR_{i,t} + 0.392\ OTHER_{i,t} + e_{i,t+1}$$

و بتقدير النموذج المتحصل عليه على كل مؤسسة ضمن عينة الدراسة، يمكن الحصول علي القيمة المطلقة للأخطاء $|e_{i,t+1}|$ بإعتبارها مقياس جودة التقارير المالية و الذي سنعيد إدخاله إلى نموذج الدراسة الحالية كمتغير تابع و عمل إختبار إنحدار متعدد آخر على نموذج الدراسة الحالية لبيان علاقة الإمتثال للنظام المحاسبي المالي، و إبداء محافظ الحسابات الرأي النظيف، و مستوى توافر الخصائص النوعية على جودة المعلومات المحاسبية.

4-2 إختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

لإختبار الفرضية الرابعة سنقوم بإستخدام إختبار الإنحدار المتعدد و الذي يشترط التحقق من توافر

مجموعة الشروط و فيما يلي سنقوم بعرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة:

- ✓ التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي عن طريق إختبارات التوزيع الطبيعي التداخل الخطي، و إختبار الإرتباط الذاتي للتأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس.
- ✓ حساب معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و بين المتغيرات المستقلة متغيرات الرقابة و المتغير التابع، و إختبار معنوية معاملات الإرتباط بإستخدام Person Correlation Test.
- ✓ حساب معادلة الإنحدار الخطى المتعدد للمتغيرات المستقلة المؤثرة تأثيراً معنوياً على المتغير التابع.
- ✓ دراسة معنوية معادلة الإنحدار، و ذلك بإستخدام إختباري T.Test, F.Test مع تحديد قيمة معامل التحديد (R^2) المرتبطة بنموذج الإنحدار، و ذلك عند درجة ثقة 95% حيث أن:
  - معامل التحديد R^2: يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع، و تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح. و لذلك كلما إقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.
  - إختبار (F-Test): و هو يحدد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الإنحدار، و كلما إقتربت معنوية F من الصفر كلما أكد ذلك على وجود علاقة إنحدار بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و يجب ألا تزيد هذه القيمة عن 5%.
  - إختبار (T-Test): ويتم من خلاله إختبار معنوية كل معامل إنحدار على حدة، لمعرفة أي المتغيرات ذات دلالة إحصائية بمعنى أي المتغيرات المفسرة ذات تأثير على المتغير التابع، و يعد المتغير المستقل مؤثراً على المتغير التابع حينما تقل قيمة دلالة إختبار T عن 0.05 .
- ✓ **إختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):**

إستخدمت الباحثة إختبار(Kolmogorov-Smimov) ضمن حزمة برنامج (SPSS) للتأكد من أن نمط التوزيع الذى تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي، و ذلك بالنسبة لمتغيرات المتمثلة في الإمتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، رأي محافظ الحسابات، الخصائص النوعية، حجم المؤسسة، و الرفع المالي.

جدول رقم (55): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Kolmogorov-Smimov).

إسم المتغير	إختبار Kolmogorov-Smimov			إختبار Shapiro-Wilk		
	الاحصاء	درجة الحرية	المعنوية Sig	الاحصاء	درجة الحرية	المعنوية Sig
SCF	.340	36	.191	.705	36	.109
OCAC	.361	36	.121	.677	36	.129
QC	.359	36	.201	.634	36	.189
CSIZE	.354	36	.093	.684	36	.501
LEV	.438	36	.200	.580	36	.410

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (27).

يتضح من الجدول رقم (55) أن القيم الإحتمالية للمتغيرات و فق إختبار (Kolmogorov-Smimov) كانت كلها أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و نستطيع تطبيق إختبار T-testعليها.

- ✓ **إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):**

تم فحص التداخل الخطى من خلال إحتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، و متغيرات الرقابة، و من ثَم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يعد بمثابة مقياسا لتأثير الإرتباط بين المتغيرات المستقلة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (56): إختبار(Variance Inflation Test) للتداخل الخطي.

إسم المتغير	النموذج	
	Tolerance	VIF
SCF	.866	1.151
OCAC	.949	1.054
QC	.687	1.455
CSIZE	.680	1.568
LEV	.268	1.736

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23.

يتضح من الجدول رقم (56) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (10) و لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى، و هذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع و تحديده.

✓ **إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation Test):**

و من المشاكل المحتملة في نماذج الإنحدار المتعدد و التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، مشكلة الإرتباط الذاتي، و غالباً ما يتم إستخدام إختبار (Durbin Watson) للتحقق من وجود مثل هذه المشكلة و تتراوح نتيجة هذا الإختبار ما بين (0-4) و كلما كانت نتيجة هذا الإختبار قريبة من العدد (2) كلما قلت حدة الإرتباط الذاتي داخل نموذج الإنحدار، و قد بلغت قيمة إختبار (D-W) المحسوبة (1.65) و هي تقع بين الحدين الأدنى و الأعلى، و تقترب من قيمتها المثلى، و هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي في نماذج الدراسة يؤثر على صحة النتائج.

4-3 إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression:

4-3-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (57) وصف لمتغيرات الدراسة (الإمتثال للنظام المحاسبي المالي، رأي محافظ الحسابات، الخصائص النوعية، حجم المؤسسة، و الرفع المالي)

جدول رقم (57): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

السنة	المتغيرات	أدنى قيمة	أقصى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2014	QAI	.1870	2.9138	.402750	.3661098
	SCF	0.000	1.000	0.7750	0.51081
	OCAC	1.000	2.000	1.66	0.54588
	QC	1.000	3	1.8981	0.59250
	CSIZE	19.1513434	24.1760338	23.1933194	1.2496392
	LEV	0.20198	0.46547	0.35192	0.3518

.4369784	.480711	3.2830	.1980	QAI	2015
0.7555	0.6151	1.000	0.000	SCF	
0.4812	1.33	2.000	1.000	OCAC	
0.5772	1.7040	3.000	1.000	QC	
1.2011138	23.7669405	24.27638	19.2433006	CSIZE	
0.34850	0.34517	0.44350	0.25713	LEV	
.0804351	.309711	.4980	.1870	QAI	2016
0.8571	0.8981	1.000	0.000	SCF	
0.5048	1.83	2.000	1.000	OCAC	
0.6179	2.0322	3.000	1.000	QC	
1.9083567	23.6815465	24.5603613	19.2476838	CSIZE	
0.30150	0.27715	0.30125	0.11954	LEV	
.0969894	.272778	.4751	.1530	QAI	2017
0.8596	0.8500	1.000	0.000	SCF	
0.6147	2.00	3.000	1.000	OCAC	
0.7512	2.4731	4.000	1.000	QC	
1.9142446	23.5601706	24.6067414	19.4051743	CSIZE	
0.31000	0.35070	0.37729	0.11079	LEV	
.1047636	.234844	.3970	.1059	QAI	2018
0.8925	0.9321	1.000	0.000	SCF	
0.6694	2.16	3.000	1.000	OCAC	
0.8793	2.8747	5.000	1.000	QC	
1.6715218	23.7684057	24.7376107	19.7006746	CSIZE	
0.41803	0.52018	0.56390	0.25189	LEV	
.1269000	.050923	.2540	.0001	QAI	2019
0.8905	0.9912	1.000	0.000	SCF	
0.8742	2.33	3.000	1.000	OCAC	
1.0266	3.7035	5.000	1.000	QC	
1.7392978	23.5917324	24.68170302	19.7034483	CSIZE	
0.5535	0.55818	0.57832	0.31025	LEV	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، و برنامج Exel.

يلاحظ من الجدول (57) إرتفاع متوسط الإستحقاقات (QAI) ما بين سنة 2014 و 2015 التي سجلت أعلى (480711.) متوسط حسابي مقارنة بالمتوسطات الحسابية لسنوات الدراسة الأخرى، ليعود متوسط الإستحقاقات في الإنخفاض ما بين السنوات (2016، 2017، 2018، 2019) على التوالي حيث سجلت سنة 2019 أقل متوسط حسابي للإستحقاقات، و هذا ما يشير إلى إنخفاض جودة القوائم المالية في السنوات الأولى خصوصا سنة 2015 التي سجلت أعلى متوسط حسابي للإستحقاقات لتعود جودة المعلومات في تحسن إبتداءا من سنة 2016.

أما بالنسبة للمتوسطات الحسابية للمتغيرات المستقلة (الإمتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي و رأي محافظ الحسابات) نلاحظ أنها كانت تتماشى بنسب متساوية تقريبا و بعلاقة طرية فيما بينها بين جميع سنوات الدراسة، و هذا ما يشير أنه كلما كان معدل المتوسطات الحسابات لرأي محافظ الحسابات أكبر من إثنان (2) أي رأي نظيف، كلما عبرت القوائم المالية بمصداقية و شفافية عن واقع المؤسسة و بالتالي إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية.

فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فقد إرتفع متوسط إجمالي الأصول بين سنوات الدراسة بعد ما كان ثابت نسبيا بين سنتي 2014 و 2015، بينما شهدت الرافعة المالية إرتفاعا محسوسا في المتوسطات الحسابية بين سنتي 2014 و 2015 لتعود المتوسطات الحسابية في الإنخفاض بداية من سنة 2016 لتصل إلى أقل قيمة في سنة 2019 ب (3.8795).

4-3-2 نتائج تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression:

أولا: نتائج تحليل الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

تهدف فروض الدراسة مبدئيا إلى إختبار أثر المتغيرات المستقلة على جودة المعلومات المحاسبية و بالتالي جودة القوائم المالية، لذلك فضلنا أولا دراسة قوة الإرتباط و القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة فقط على المتغير التابع لمعرفة ما إذا كانت كافية لوحدها على تفسير الإختلافات في قيم المتغير التابع أو يحتاج هذا النموذج إلى متغيرات أخرى للرفع من القوة التفسيرية للنموذج، و الجدول الموالي يظهر وصفا أوليا لمتغيرات الدراسة المستقلة.

جدول رقم (58): الإحصائيات الوصفية.

المتغيرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متغير تابع	QAI	.290195	.4681661
متغيرات مستقلة	SCF	.8435	.7578
	OCAC	1.885	.7554
	QC	2.4476	.6784

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 و برنامج Exel.

يعرض الجدول السابق بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة المستخدمة في عينة الدراسة حيث **لاحظت** الباحثة أن :

- متوسط جودة التقارير المالية يساوي (.308619) بإنحراف معياري (.4681661).
- متوسط الامتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي يساوي (.8435) بإنحراف معياري (.7578).
- متوسط رأي محافظ الحسابات يساوي (1.885) بإنحراف معياري (.7554).
- متوسط الخصائص النوعية يساوي (2.4476) بإنحراف معياري (.6784).

للتحقق من وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد أو عدمها، يتم الإعتماد على الإختبار معامل بيرسون Pearson correlation الذي يدل على وجود هذه المشكلة إذا كان معامل بيرسون يساوي أو يزيد عن 80%.

جدول رقم (59): معامل إرتباط لبيرسون.

المتغيرات		معامل ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية (Sig)
المتغيرات المستقلة	SCF	.436**	.000
	OCAC	.340**	.000
	QC	.340**	.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (28).

تظهر مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الإنحدار و نلاحظ عدم وجود إرتباط خطي عال بين المتغيرات المستقلة، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الإرتباط (0.340) فيما كان الحد الأعلى (0.436)، و هذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الإرتباط الخطي و صادقا لما وضع لقياسه.

و في المرحلة الأخيرة من دراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، سنقوم بإستعراض جميع القيم المتحصل عليها من إختبار الإنحدار المتعدد في الجدول التالي:

جدول رقم (60): إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression.

المتغيرات المستقلة	قيمة المعاملات	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية (Sig)	VIF	Tolerance
الثابت	9.125	0.74930	4.659	.000		
SCF	.781	0.05648	0.453	.001	1.178	.849
OCAC	.598	0.05250	0.183	.005	1.271	.787
QC	1.145	0.06075	0.019	.000	1.336	.748
قيمة D –W	1.661					
R	.661					
R^2	.437					
Adjusted R^2	.379					
قيمة F	7.512					
دلالة اختبار F	.000					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (29).

- يتضح من الجدول رقم (60) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات المستقلة لم تتجاوز (10) و لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى، و هذا يدل على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير الأثر على المتغير التابع و تحديده.

- نلاحظ أن قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة للمتغيرات ككل (1.661)، و هي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5−2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.
- نلاحظ من خلال لوحة الإنتشار المبينة في الملحق رقم (29)، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، و عليه فالعلاقة خطية تدل على وجود إرتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة و بذلك نستطيع إستخدام إختبار T-test.
- النموذج الخاص بالمتغيرات المستقلة دال معنويا حيث أن Sig مستوى المعنوية أقل من 0.05 بمعنى أن المتغيرات المستقلة تأثر معنويا على المتغير التابع، و بناء على ذلك فإن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد جيد لتحليل الفرضية المطروحة و الإجابة عليها.
- نلاحظ أن قيمة المعاملات كانت كلها موجبة أي ميل موجب، و بالتالي علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و أثر ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية.
- نلاحظ من خلال جدولModel Summary أن قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.661) و معامل التحديدR^2 بلغ (.437)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} بلغ (.379) ما يعني أنه: توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.661)، و حسب مقياس قوة الإرتباط لهذا النموذج فالقيمة تقع في حدود المجال]0.5−0.7[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع متوسط.
- النموذج يفسر 43.7% من الإختلافات في قيم المتغير التابع، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تساهم بـ 43.7% في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا أمام النسبة المتوقعة و التي بنيت عليها فرضيات الدراسة، لأن الإمتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي و إستنادا على الرأي النظيف لمحافظ الحسابات كلها متغيرات من المفروض أن تضمن توافر مستوى عال من الخصائص النوعية و بالتالي مستوى مرتفع من جودة المعلومات المحاسبية و مستوى منخفض جدا من المستحقات، لأننا وجدنا أن هناك نسبة 56.3% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا النموذج و التي سنحاول التركيز عليها أكثر في خطوات الدراسة اللاحقة.

ثانيا: نتائج تحليل الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة، متغيرات الرقابة، و المتغير التابع.

لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة و متغيرات الرقابة و جودة المعلومات المحاسبية تم إجراء تحليل الارتباط لبيرسون، و قد ظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (61): مصفوفة الإرتباط لبيرسون.

معامل الارتباط لبيرسون		QAI	SCF	OCAC	QC	CSIZE	LEV
QAI	معامل الارتباط	1					
	معنوية Sig						
SCF	معامل الارتباط	.063	1				
	معنوية Sig	.006					
OCAC	معامل الارتباط	.397**	.053	1			
	معنوية Sig	.001	.000				
QC	معامل الارتباط	.300*	.112	.292*	1		
	معنوية Sig	.005	.001	.008			
CSIZE	معامل الارتباط	.305*	.056	.184	.142	1	
	معنوية Sig	.003	.004	.001	.009		
LEV	معامل الارتباط	-.142	.030	.189	.299*	.201	1
	معنوية Sig	.008	.001	.001	.006	.009	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (30).

- نلاحظ عدم وجود إرتباط خطي عال بين متغيرات الدراسة، حيث بلغ أعلى إرتباط بين أي متغيرين من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و الذي يمثل الإرتباط بين رأي محافظ الحسابات و جودة القوائم المالية بنسبة 39.7% و هي أقل من النسبة المحددة في هذا الإختبار(80%)، و هذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الإرتباط الخطي.
- يتضح من الملحق رقم (30) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات المستقلة لم تتجاوز (10) و لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى، و هذا يدل على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير الأثر على المتغير التابع و تحديده.

- يتضح من الملحق رقم (30) أن قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة للمتغيرات ككل (1.664)، و هي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5−2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.
- بعد القيام بحزمة من الإختبارات الإحصائية للتحقق من صلاحية و قدرة البيانات للإجابة على الفرضية الرابعة التي تدرس "إلتزام محافظي الحسابات في تحقق من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية"، إعتمدنا على تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الفرضية و كذا تحديد معاملات الإنحدار الخاصة بالنموذج و كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

لإثبات أو نفي فرضية الدراسة، لابد أولا من تطبيق نموذج الإنحدار الذي يعكس العلاقة جودة المعلومات المحاسبية كعامل تابع و مجموع المتغيرات المستقلة و الرقابة، لمعرفة مدى ملاءمة و كفاءة النموذج المقترح، تم إستخدام توزيع فيشر (F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل و مدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

جدول رقم (62): نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة (Model Summary)

النموذج	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
1	.847[a]	.717	.688	24.549	2.4205	.000

a. الثابت، SCF, OCAC, QC, CSIZE, LEV.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (31).

- بلغت قيمة (F) المحسوبة (24.549) و هي أكبر من (F) قيمة الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (2.4205) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الإنحدار يتمتع بقوة

تفسيرية عالية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (.000) و هي أقل من مستوى المعنوية المعتمدة للإختبار 5%.

- كما يتضح من نفس الجدول، أن قيمة R بلغت (.847) أي يوجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ 0.847، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7-0.9[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات قوي.
- كما نلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغت (.688) و قيمة معامل التحديد (R-squared) بلغت (.717) مما يعني أن 68.8% من المتغيرات المستقلة و الرقابة إستطاعت أن تفسر ما نسبته 71.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.

و الآن بعد إختبار ملاءمة النموذج و قوته التفسيرية، يمكننا مناقشة نتائج إختبار الفرضية الرابعة و هي كالآتي:

رابعا: تقدير نموذج الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة.

لتقدير معاملات نموذج الإنحدار المتعدد إعتمدنا على جدول Coefficients و الذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (63): نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة Coefficients

النموذج	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	المعامل المعياري Beta	t	مستوى المعنوية Sig	تفسير المعاملات عند مستوى معنوية (0.05)
الثابت	3.042	.245		10.421	.000	
SCF	.260	.037	.326	4.203	.000	ذات تأثير معنوي موجب
OCAC	.429	.037	.255	3.232	.025	ذات تأثير معنوي موجب
QC	.381	.038	.267	3.484	.001	ذات تأثير معنوي موجب
CSIZE	9.180	.000	.341	4.379	.048	ذات تأثير معنوي

						موجب
LEV	-.012	.029	-.025	-.296	.039	ذات تأثير معنوي سالب

a. المتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية QAI.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (32).

يحتوي جدول المعاملات Coefficients على تقديرات لمعالم النموذج حيث كانت:

- قيمة الثابت B_0 بلغت (3.042).
- قيمة معامل الإمتثال للنظام المحاسبي المالي بلغت(B_1= 0.260) عند مستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير معنوي موجب و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن الإمتثال للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية، و بمعنى أدق كلما إرتفعت نسبة الإمتثال للنظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى الرفع من جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 26% و بنفس النسبة ستتحسن القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية و بالتالي إنخفاض في قيمة المستحقات، و لكن في الواقع هي نسبة منخفضة على العموم عكس النسبة المتوقعة و لكن نتائج إختبار الإنحدار أكدت أن لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.
- قيمة معامل إبداء محافظ الحسابات للرأي النظيف أي القوائم المالية أعدت بكل شفافية و مصداقية بلغت (B_2 = 0.429) عند مستوى معنوية (0.025) أقل من (0.05) أي ذات تأثير معنوي موجب، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن "إبداء محافظ الحسابات بالرأي النظيف (صدق القوائم المالية) يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية"، و بمعنى أدق كلما تكرر إبداء الرأي النظيف بدون تحفظات على مدار السنوات بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 42.9% و بنفس النسبة ستنخفض قيمة المستحقات، و هي نسبة غير مرتفعة و لكن لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.

- قيمة معامل توافر الخصائص النوعية بلغت (B_3 = 0.381) عند مستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير موجب و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن "توافر الخصائص النوعية بالمستوى المرتفع يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية"، و بمعنى أدق كلما إرتفعت نسبة توافر الخصائص النوعية بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 38.1% و تنخفض في قيمة المستحقات أيضا بنفس بنسبة. من وجهة نظر الباحثة هذه النتيجة غير مقبولة لأن نسبة توافر الخصائص النوعية قليلة جدا مع النسبة المتوقعة في هذا النموذج (أي نسبة التأثير العكسي على قيمة المستحقات صغيرة مقارنة بالمتوقعة) و لكن حسب نتائج هذا الإختبار كان لهذه النسبة تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.
- قيمة معامل حجم المؤسسة بلغ (B_4 = 9.180) عند مستوى معنوية (0.048) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير معنوي موجب مع قيمة المستحقات (لأن حجم المؤسسة متغير رقابي يترجم مباشرة مع قيمة المستحقات) أي كلما إرتفع حجم المؤسسة تتجه أكثر نحو المستحقات للتقليل من تكاليفها و هذا يطابق ما جاء به جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة فكلما كبر حجم المؤسسة إنخفضت قيمة (QAI) جودة المعلومات المحاسبية، و بتطبيق الأثر العكسي بين المستحقات و جودة المعلومات المحاسبية نرفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص "على أن كبر حجم المؤسسة يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية".
- قيمة معامل الرافعة المالية بلغ (B_5 = −0.012) عند مستوى معنوية (0.039) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير معنوي سالب (الإشارة السالبة هي إشارة معامل الإرتباط) مع قيمة المستحقات بمعنى أن إدارة المؤسسة لا تحفزها نسبة الرافعة المالية للإتجاه نحو المستحقات لما تحمله شروط الدين من قيود تفرض على المؤسسة، و بالتالي علاقة الرافعة المالية مع المستحقات هي علاقة عكسية بينما علاقة الرافعة المالية مع جودة المعلومات المحاسبية هي علاقة طردية، و هذا ينفي صحة الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أن "إرتفاع قيمة الرافعة المالية يؤثر سلبيا في جودة المعلومات المحاسبية".

و مما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الإنحدار كمايلي:

$$\mathbf{QAI} = 3.042 + 0.26\ SCF + 0.429\ OCAC + 0.381\ QC + 9.180\ CSIZE - 0.12\ LEV$$

و بتقدير النموذج المتحصل عليه على كل مؤسسة ضمن عينة الدراسة، يمكن الحصول علي قيمة جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: عرض و تحليل نتائج مؤشر الإلتزام و إختبار الفرضية الخامسة.

تقوم هذه الدراسة على تحليل البيانات الواردة في تقارير محافظي الحسابات و المقابلة الشخصية مع محافظي الحسابات للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 الى سنة 2019، و ذلك بتقسيمه إلى سبعة (7) محاور أساسية: محور لتدقيق عناصر الميزانية، تدقيق عناصر حسابات النتائج، تدقيق جدول سيولة الخزينة، تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة، تدقيق عناصر الملحق، التحقق من الإلتزامات المحتملة، التحقق من الأحداث اللاحقة، ليتم بعدها قبول أو رفض الفرضية الرئيسية الخامسة و التي تنص على أن: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع".

و قد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية حسب محاور الدراسة و هي كالآتي:

- الفرضية الفرعية الأولى: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الميزانية مرتفع".
- الفرضية الفرعية الثانية: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر حسابات النتائج مرتفع".
- الفرضية الفرعية الثالثة: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة مرتفع".
- الفرضية الفرعية الرابعة: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة مرتفع".

- الفرضية الفرعية الخامسة: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الملحق مرتفع".
- الفرضية الفرعية السادسة: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الإلتزامات المحتملة مرتفع".
- الفرضية الفرعية السابعة: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الأحداث اللاحقة مرتفع".

1- عرض و تحليل نتائج مؤشر الإلتزام:

سيتم تحليل نتائج القائمة المعيارية التي تتضمن (343) بندا و التي تم تقسيمها إلى سبعة محاور ليتم بعدها التحقق من البنود لكل مؤسسة على حدى على مدى فترات الدراسة و إعطاء درجة التي توافق نسبة التحقق، و لكن نظرا لكبر حجم مؤشر الإفصاح هذا من جهة، و وجود التشريع القانوني الذي ينظم مهنة محافظي الحسابات من جهة أخرى، و إلتماسنا تقارب في ما بين الدرجات الممنوحة للبنود لذلك سنقوم بعرض نتائج المؤشر لفترة الدراسة ككل.

1-1 إختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

1-1-1 الصدق و الثبات:

لإطفاء مصداقية على نتائج دراسة هذا النموذج بإعتبار أن التحقق من بعض البنود توجب علينا المقابلة الشخصية مع محافظي و إستقصائهم لإعطاء الدرجات المناسبة لذلك لابد من إجراء بعض الإختبارات للتأكد من ثبات أداة الدراسة بمعنى لابد أن تعطي هذه الأداة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، و عدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. و للتأكد من ثبات أداة الدراسة كخطوة أولى تم إستخراج معامل الثبات آلفا كرونباخ Cronbach's Alpha و كانت النتائج لمحاور أداة الدراسة و بنود النموذج ككل كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (64): صدق و ثبات نموذج الدراسة

المحاور	معامل ألفا كرونباخ	اختبار فيشر (F المحسوبة)	F الجدولية	مستوى معنوية Sig
المحور الأول: تدقيق عناصر الميزانية	.912	2.044	1.644854	.000
المحور الثاني: تدقيق حسابات النتائج	.764	2.447	1.644854	.013
المحور الثالث: تدقيق جدول سيولة الخزينة	.813	2.192	1.644854	.005
المحور الرابع: تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة	.861	3.073	1.644854	.000
المحور الخامس: تدقيق الملحق	.858	2.589	1.644854	.002
المحور السادس: تدقيق الالتزامات المحتملة	.814	2.297	1.644854	.002
المحور السابع: تدقيق الأحداث اللاحقة	.914	2.394	1.644854	.004
ثبات النموذج ككل	.920	2.137	1.644854	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، الملاحق رقم (33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40).

نلاحظ من خلال الجدول (64) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة في كل محاور نموذج الدراسة إذ تجاوزت 0.6 و هو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، حيث تراوحت بين (0.764 و 0.914) لمحاور النموذج بينما بلغت نسبة ثبات النموذج ككل (92%) و هي نسبة مرتفعة تزيد كثيرا عن النسبة المقبولة 60% و هذا يدل على أن الأداة تتمتع بثبات مقبول و جيد لتبرير إستخدامها لأغراض هذه الدراسة.

و من ضمن إختبارات دراسة الصدق و الثبات إستخدامنا توزيع فيشر(F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل و مدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المحاور، حيث بلغت قيمة F المحسوبة لجميع محاور النموذج (2.137) و هي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (1.644854) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الدراسة يتمتع بقوة

تفسيرية عالية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (.000) و هي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للإختبار).

1-1-2 درجة الإتساق الداخلي بين محاور نموذج الدراسة:

و من ضمن إختبارات صلاحية النموذج لأغراض الدراسة و إمكانية تطبيق إختبارات فروض الدراسة لا بد أن نتأكد أولا من أن النموذج خال من مشكلة الإرتباط، لذلك إستخدامنا معامل بيرسون Pearson correlation الذي يدل على وجود هذه المشكلة، إذا كان معامل بيرسون يساوي أو أكبر من (80%)، و الجدول رقم (65) يظهر مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الإنحدار، و نتائج هذا الإختبار مبينة في الجدول التالي.

جدول رقم (65): معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج

معاملات بيرسون	محور1	محور2	محور3	محور4	محور5	محور6	محور7
محور1	1						
مستوى المعنوية							
محور2	.638**	1					
مستوى المعنوية	.000						
محور3	.584**	.428**	1				
مستوى المعنوية	.000	.000					
محور4	.314	.210	.153	1			
مستوى المعنوية	.062	.009	.004				
محور5	.431**	.278	.224	.263	1		
مستوى المعنوية	.009	.001	.008	.022			
محور6	.571**	.358*	.583**	.046	.306	1	
مستوى المعنوية	.000	.032	.000	.009	.029		
محور7	.339*	.246	.382*	.124	.400*	.527**	1
مستوى المعنوية	.003	.049	.022	.018	.016	.001	

*معامل المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

** معامل المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (41).

نلاحظ عدم وجود إرتباط خطي عال بين محاور الدراسة، حيث بلغ أعلى إرتباط (.638) و الذي يمثل الإرتباط بين المحور الأول و المحور الثاني و هي أقل من النسبة المحددة في هذا الإختبار (80%)، و هذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الإرتباط الخطي. و بذلك تتحقق أهم شروط إستخدام بيانات النموذج دون مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه، وكما نلاحظ من خلال الرسم البياني الموضح في الملحق رقم (42) Normal P-P Plot، أن النقاط تتجمع إلى حد ما حول الخط و منه يمكن الوصول إلى أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي مما يدل على تحقق الفرض الخاص بالتوزيع الطبيعي للأخطاء، و بالتالي إمكانية إستخدام باقي الإختبارات لقياس فروض الدراسة.

2- الإحصاء الوصفي لمحاور نموذج الدراسة:

2-1 عرض و تحليل نتائج المحور الأول:

يحتوي الجدول رقم (66) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور الأول التي يتضمن تدقيق عناصر قائمة الميزانية، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (66): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الأول.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
التدقيق الأولي	3.86	4.64	4.2071	.02459	.14757	%84.14	مرتفع
الأراضي	3.64	4.50	4.0238	.03427	.20561	%80.47	مرتفع
المباني	3.55	4.60	4.1444	.03601	.21606	%82.88	مرتفع
الآلات	3.25	4.63	4.0694	.05839	.35031	%81.38	مرتفع
السيارات	3.40	4.80	4.0278	.05413	.32480	%80.55	مرتفع
الأثاث	2.86	4.43	4.0119	.05645	.33871	%80.23	مرتفع
النقدية	3.79	4.79	4.1865	.03821	.22926	%83.73	مرتفع
الاستثمارات	3.25	4.63	4.0694	.05556	.33333	%81.38	مرتفع
أوراق القبض	3.00	4.88	4.0590	.06597	.39583	%81.18	مرتفع
المدينين	3.50	4.75	4.0833	.07387	.44320	%81.66	مرتفع

المخزون	2.87	4.73	4.0944	.06674	.40044	%81.88	مرتفع
الشهرة	2.40	4.80	3.9722	.07439	.44633	%79.44	متوسط
العلامة التجارية	3.50	5.00	4.3264	.06125	.36752	%86.52	مرتفع
حق الاختراع	3.33	5.00	4.2130	.07761	.46566	%84.26	مرتفع
الأرصدة المدينة الأخرى	3.20	5.00	4.2278	.06024	.36143	%84.55	مرتفع
حقوق الملكية	3.75	4.63	4.2604	.03739	.22435	%85.20	مرتفع
خصوم طويلة الأجل	3.43	4.71	4.2540	.05094	.30565	%85.08	مرتفع
قروض طويلة الأجل	3.50	4.67	4.2454	.05332	.31994	%84.90	مرتفع
الاحتياطات و الأرباح الموزعة	3.80	4.53	4.1759	.02591	.15545	%83.51	مرتفع
المخصصات	3.45	4.64	4.1768	.04065	.24388	%83.53	مرتفع
الدائنين	3.50	4.67	4.1944	.05496	.32974	%83.88	مرتفع
أوراق الدفع	3.50	4.75	4.1736	.05961	.35767	%83.47	مرتفع
البنك	3.50	4.63	4.1597	.03813	.22876	%83.19	مرتفع
الأرصدة الدائنة الأخرى	3.25	4.50	4.0833	.05634	.33806	%81.66	مرتفع
ضرائب الاصول و الخصوم	3.50	4.50	4.1111	.04719	.28312	%82.22	مرتفع
تدقيق عناصر الميزانية	3.59	4.29	4.1391	.02556	.15337	%82.78	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (43).

من خلال النظر إلى الجدول رقم (66) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

– وجود تقارب كبير بين نسب المتوسطات الحسابية و الأوزان النسبية لمحور تدقيق عناصر الميزانية و التي كانت محصورة في الفئة ما بين[3.9722 – 4.3264]، و أوزان نسبية تتراوح بين [79.44%–86.52%]. أما بالنسبة لأقل متوسط حسابي تم تسجيله يعود إلى بند الشهرة (Good Well) بمقدار (3.9722) و وزن نسبي ب (79.44%) و بالرغم من إرتفاع هذه القيمة و إقترابها من الحد الأعلى في التصنيف إلا أنها أخذت درجة متوسط، و هذا راجع لطبيعة البند التي تعد أحد الأصول الثابتة غير الملموسة و كما نعلم إن عناصر الأصول الثابتة تعتبر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة لأنها تتميز بالدوام لعدة سنوات داخلها، عدا تسجيل الإستهلاكات السنوية المقابلة لإستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها و عليه التحقق من هذه العناصر و فحص العمليات خلال الدورة يعتبر بالنسبة لمحافظ الحسابات سهلا مقارنة ببقية العناصر الأخرى. و

الشهرة بالرغم من أنها لا تظهر في ميزانيات مؤسسات محل الدراسة إلا أن محافظ الحسابات يلتزم بمراجعتها و النظر في قيمتها ليس دوريا و لكن كلما قامت شواهد على إنخفاضها، و قد إتفق في الرأي و في العمل مجموع محافظي الحسابات أن قياس قيمة الشهرة تبقى صعبة التقدير لأنه لا توجد طريقة مثلى للقياس نظرا لتأثرها بمجموعة من الموارد غير الملموسة مرتبطة بكفاءة الوحدة الاقتصادية و مما يعقد الأمور هو إنعدام وجود سعر سوقي متداول للشهرة، كما أن من بين خطوات قياس الشهرة هو إحتساب القيمة العادلة الضمنية للشهرة بواسطة القيمة العادلة لصافي الأصول الأخرى و هذا الأمر يصعب تحقيقه في سوق مالي غير نشط. و لكن بالمقابل يقوم عمل محافظ الحسابات في التحقق من أنه تم الإفصاح عن المبلغ التجميعي للشهرة كبند منفصل في الميزانية، و الإفصاح عن أي إنخفاض مؤقت في القيمة عند التغيير في المبادئ المحاسبية، و كذا التحقق من خسائر الإنخفاض السنوي للقيمة قد تم الإفصاح عنه كبند مستقل في حساب النتائج، و التأكد من الحقائق و الظروف التي أدت إلى إنخفاض القيمة.

– كما نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لجميع عناصر الأصول و الخصوم كلها إنحصرت في الفئة العليا للتصنيف و أوزانها الحسابية أكثر من 80% و هي نسبة مرتفعة و مطمئنة لأنها تدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من حسابات المؤسسة و هذا ما يبينه المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.1391) بإنحراف معياري (.15337) و وزن نسبي 82.78% و عليه نستنتج من قراءة هذه النتائج بالنسبة لمحور تدقيق عناصر الميزانية أن:

- الأحداث و المعاملات التي تم الإفصاح عنها وقعت و تخص المؤسسة.
- كافة الإفصاحات التي كان يجب إدخالها في البيانات المالية قد تم إدخالها.
- المعلومات المالية معروضة و مبينة بشكل مناسب و الإفصاحات معبر عنها بوضوح.
- المعلومات المالية و غير المالية قد تم الإفصاح عنها بعدالة و بالمبالغ المناسبة.

2-2 عرض و تحليل نتائج المحور الثاني:

يحتوي الجدول رقم (67) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور الثاني التي يتضمن تدقيق عناصر حسابات النتائج، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (67): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثاني.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
المبيعات	3.73	4.36	4.0960	.02685	.16108	%81.92	مرتفع
تغيرات المخزون	3.63	4.63	4.0660	.03049	.18295	%81.32	مرتفع
الخدمات و المشتريات المستهلكة	3.80	4.50	4.1028	.03073	.18437	%82.05	مرتفع
أعباء المستخدمين	4.13	5.13	4.6667	.03953	.23717	%93.33	مرتفع
المنتجات و الأعباء العملياتية	3.20	5.00	4.0667	.06947	.41679	%81.33	مرتفع
الاستهلاك	3.75	4.75	4.2569	.04165	.24990	%85.13	مرتفع
المؤونات	3.50	4.67	4.1806	.04666	.27995	%83.61	مرتفع
المنتجات و الأعباء المالية	3.57	4.71	4.2222	.04811	.28865	%84.44	مرتفع
الضرائب	3.00	5.00	4.3889	.09153	.54917	%87.77	مرتفع
تدقيق حسابات النتائج	3.92	4.37	4.1440	.01710	.10259	%82.88	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (44).

من خلال النظر إلى الجدول رقم (67) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

- وجود تقارب كبير بين نسب المتوسطات الحسابية و الأوزان النسبية لمحور تدقيق حسابات النتائج و التي كانت محصورة في الفئة ما بين[4.0660 – 4.6667]، و الأوزان النسبية تتراوح بين [81.32%-93.33%].

- سجلت مجموع بنود أعباء المستخدمين أعلى متوسط حسابي (4.6667) بإنحراف معياري (.23717) و وزن نسبي (93.33%) و هذا راجع لطبيعة البند الذي يشهد حركة كبيرة في التعينات الموظفين الجدد و كذا الذين إنتهت خدمتهم لذلك يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية القصوى في

التحقق من صحة إدخال القيد الشهري للأجور و المرتبات طبقا للكشوف المعدة و المعتمدة، كما لاحظنا أن ثاني أعلى متوسط حسابي سجل بمقدار (4.3889) كان لبنود تدقيق الضرائب بإنحراف معياري (.54917) و وزن نسبي (87.77%) إذ يحرص محافظ الحسابات على التدقيق التفصيلي للحسابات و الحصيلة الجبائية المقدمة من طرف الإدارة خصوصا مع الجدول رقم (09) لتفادي أي منازعات مع مصالح الضرائب.

– بلغ المتوسط الحسابي لمحور تدقيق حسابات النتائج (4.1440) بإنحراف معياري (.10259) و وزن نسبي 82.88% و هي نسبة مرتفعة، إذ لاحظنا أن محافظي الحسابات يبذلون العناية المهنية القصوى و يحرصون على التدقيق التفصيلي لعناصر حسابات النتائج مقارنة بالقوائم المالية الأخرى نظرا للمشاكل و المسؤوليات التي تواجههم بشأن التوجيه الفني المحاسبي للنفقات و الإيرادات، حيث أن عدم التوجيه الفني المحاسبي الصحيح يؤدي إلى عدم تمثيل البيانات المالية للمركز المالي و الأداء المالي بسبب إما لتضخيم الأرباح و توزيع أرباح صورية أو تكوين إحتياطي سري فضلا عن إحتمال التهرب الضريبي.

2-3 عرض و تحليل نتائج المحور الثالث:

يحتوي الجدول رقم (68) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور الثالث التي يتضمن تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الإنحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (68): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثالث.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
البند رقم 283	2.00	5.00	4.0556	.12564	.75383	%81.11	مرتفع
البند رقم 284	3.00	5.00	4.1667	.10157	.60945	%83.33	مرتفع
البند رقم 285	3.00	5.00	4.1389	.10655	.63932	%82.77	مرتفع
البند رقم 286	3.00	5.00	4.1389	.09044	.54263	%82.77	مرتفع
البند رقم 287	2.00	5.00	4.1111	.12458	.74748	%82.22	مرتفع

البند رقم 288	3.00	5.00	4.0556	.08859	.53154	%81.11	مرتفع
تدقيق جدول سيولة الخزينة	3.50	4.67	4.1111	.04600	.27603	%82.22	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (45).

من خلال النظر إلى الجدول رقم (68) يتبين لنا أن النتائج كانت على النحو التالي:

– وجود تقارب كبير بين نسب المتوسطات الحسابية و الأوزان النسبية لمحور تدقيق جدول سيولة الخزينة و التي كانت محصورة في الفئة ما بين[4.0556 – 4.1389]، و الأوزان النسبية تتراوح بين [81.11%–83.33%[و هي نسب مرتفعة حسب تصنيف فئات الدراسة و التي تدل حصول محافظي الحسابات على الأدلة المناسبة لتكون الأساس لإبداء الرأي حول سلامة و صحة البيانات الواردة في قائمة سيولة الخزينة و التأكد من صحة الإجراءات التي إتبعتها المؤسسة في إعداد هذه القائمة و كذا التأكد من موثوقية نظام المؤسسة لإصدار هذه المعلومات و بالتالي تزويد مستخدمي البيانات بأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد و معدلات السيولة و إحتياجات المؤسسة لإستخدام هذه التدفقات و هذا ما تؤكده نتائج المحور ككل حيث قدر المتوسط الحسابي (4.1111) بإنحراف معياري (27603.) و وزن نسبي 82.22% .

2-4 عرض و تحليل نتائج المحور الرابع:

يحتوي الجدول رقم (69) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور الرابع التي يتضمن تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الإنحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (69): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الرابع.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
البند رقم 289	3.00	5.00	4.3056	.10404	.62425	%86.11	مرتفع
البند رقم 290	3.00	5.00	4.1111	.11804	.70823	%82.22	مرتفع
البند رقم 291	3.00	5.00	3.9444	.09714	.58282	%78.88	متوسط

البند رقم 292	3.00	5.00	4.0833	.10820	.64918	%81.66	مرتفع
البند رقم 293	3.00	5.00	4.1389	.11376	.68255	%82.77	مرتفع
البند رقم 294	3.00	5.00	4.3333	.08909	.53452	%86.66	مرتفع
البند رقم 295	3.00	5.00	4.1944	.08746	.52478	%83.88	مرتفع
البند رقم 296	3.00	5.00	4.0833	.10059	.60356	%81.66	مرتفع
البند رقم 297	3.00	5.00	4.4444	.10114	.60684	%88.88	مرتفع
البند رقم 298	3.00	5.00	4.4167	.09237	.55420	%88.33	مرتفع
البند رقم 299	4.00	5.00	4.6389	.08119	.48714	%92.77	مرتفع
البند رقم 300	3.00	5.00	4.5833	.09237	.55420	%91.66	مرتفع
البند رقم 301	3.00	5.00	4.1667	.09344	.56061	%83.33	مرتفع
البند رقم 302	3.00	5.00	4.2778	.11691	.70147	%85.55	مرتفع
البند رقم 303	3.00	5.00	4.1667	.09344	.56061	%83.33	مرتفع
البند رقم 304	3.00	5.00	4.3056	.11832	.70991	%86.11	مرتفع
البند رقم 305	3.00	5.00	4.2500	.10820	.64918	%85	مرتفع
البند رقم 306	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845	%86.11	مرتفع
تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة	3.83	4.56	4.2639	.02613	.15678	%85.27	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (46).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (69) وجود تقارب كبير بين نسب المتوسطات الحسابية و الأوزان النسبية لمحور تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة و التي كانت محصورة في الفئة ما بين[4.0833 – 4.6389]، و الأوزان النسبية تتراوح بين [81.66%–92.77%]، و هي نسب مرتفعة و تعني أن محافظ الحسابات يخص في تدقيق هذه البيانات العناية اللازمة و حرص كبير لأن أي تغيير قد يؤثر على سلامة القوائم المالية و حقوق المالكين و الشركاء و الأقلية. و هذا ما تؤكده نتائج المحور ككل اذ بلغ متوسطها الحسابي (4.2639) بإنحراف معياري (.15678) و وزن نسبي (85.27%).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أقل متوسط حسابي قدر ب (3.9444) بانحراف معياري (.58282) و وزن نسبي (78.88%) للبند رقم (291)الذي ينص على أن "يتحقق محافظ الحسابات من أن إدارة المؤسسة راعت عند تغيير السياسات المحاسبية بشكل طوعي تطبيق التغيير بأثر

مستقبلي"، و بالرغم من أن المتوسط الحسابي مرتفع إلا أنه يقع في الفئة ما بين [3-4] بدرجة متوسط، و هذا راجع لثبات الطرق و الممارسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة لإعداد و تقديم القوائم المالية فيبقى عمل محافظ الحسابات في هذه الحالة التحقق من تصحيح الأخطاء الرئيسية إذا كان لها تأثير على نتائج السنة القادمة.

2-5 عرض و تحليل نتائج المحور الخامس:

يحتوي الجدول رقم (70) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور الخامس التي يتضمن تدقيق الملحق، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (70): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الخامس.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
البند رقم 307	3.00	5.00	4.2778	.10244	.61464	%85.55	مرتفع
البند رقم 308	3.00	5.00	4.5278	.10147	.60880	%90.55	مرتفع
البند رقم 309	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991	%83.88	مرتفع
البند رقم 310	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991	%83.88	مرتفع
البند رقم 311	3.00	5.00	4.4167	.12199	.73193	%88.33	مرتفع
البند رقم 312	3.00	5.00	4.5556	.09296	.55777	%91.11	مرتفع
البند رقم 313	3.00	5.00	4.4444	.10114	.60684	%88.88	مرتفع
البند رقم 314	3.00	5.00	4.1389	.11376	.68255	%82.77	مرتفع
البند رقم 315	3.00	5.00	4.2778	.13576	.81455	%85.55	مرتفع
البند رقم 316	3.00	5.00	4.3056	.10404	.62425	%86.11	مرتفع
البند رقم 317	3.00	5.00	4.2778	.11691	.70147	%85.55	مرتفع
البند رقم 318	3.00	5.00	4.0556	.08859	.53154	%81.11	مرتفع
البند رقم 319	3.00	5.00	4.3889	.10748	.64488	%87.77	مرتفع
البند رقم 320	3.00	5.00	4.3611	.11376	.68255	%87.22	مرتفع
البند رقم 321	3.00	5.00	4.3611	.12053	.82320	%87.22	مرتفع
البند رقم 322	3.00	5.00	4.5000	.12280	.73679	%90	مرتفع

تدقيق الملحق	3.94	4.63	4.3299	.02510	.15060	%86.59	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (47).

يتضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (70) أن محافظ الحسابات بذل العناية المهنية القصوى في تدقيق البيانات المقدمة في ملحق القوائم المالية لما لها من أهمية لا تقل عن أهمية المعلومات المعروضة في القوائم السابقة لأن الإيضاحات تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول أساس إعداد القوائم المالية و السياسات المحاسبية، إذ إنحصرت المتوسطات الحسابية لجميع البنود في الفئة ما بين [4.0556-4.5556] و أوزان نسبية ما بين [81.11%-91.11%] و درجات مرتفعة، و تجدر الإشارة أن مسؤولية محافظ الحسابات عند تدقيق الملحق ليس توفير الإفصاح المناسب الذي هو من مسؤولية الإدارة و إنما تنحصر مسؤوليته في إبداء الرأي حولها على ضوء الإختبارات التي تشمل من:

- توافر النص الذي يؤكد الإمتثال للمعايير إعداد القوائم المالية.
- التحقق من توافر ملخص هام للسياسات المحاسبية المطبقة.
- التحقق ترتيب بنود معينة ضمن الإيضاحات بنفس الترتيب للبنود المعروضة في صلب الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، و جدول سيولة الخزينة، للحفاظ بهيكل منتظم للإيضاحات إلى الحد الممكن عمليا.
- التحقق من الإلتزامات الطارئة و الإلتزامات التعاقدية و كذا التحقق من المعلومات غير المالية للتأكد من سياسات إدارة المخاطر المنتهجة من قبل المؤسسة.

2-6 عرض و تحليل نتائج المحور السادس:

يحتوي الجدول رقم (71) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور السادس التي يتضمن تدقيق الإلتزامات المحتملة، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الإنحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (71): الإحصاء الوصفي لبنود المحور السادس.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
البند رقم 323	3.00	5.00	4.3611	.11376	.68255	%87.22	مرتفع
البند رقم 324	3.00	5.00	4.1944	.12485	.74907	%83.88	مرتفع
البند رقم 325	2.00	5.00	4.2222	.12669	.76012	%84.44	مرتفع
البند رقم 326	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991	%83.88	مرتفع
البند رقم 327	2.00	5.00	4.1389	.12695	.76168	%82.77	مرتفع
البند رقم 328	3.00	5.00	4.3333	.11269	.67612	%86.66	مرتفع
البند رقم 329	3.00	5.00	4.5278	.10147	.60880	%90.55	مرتفع
البند رقم 330	3.00	5.00	4.3611	.10655	.63932	%87.22	مرتفع
تدقيق الإلتزامات المحتملة	3.63	4.88	4.2917	.05054	.30326	%85.83	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (48).

بالرغم من أن الإلتزامات المحتملة لا يترتب عليها عملية مالية تغير في قيم الأصول و الخصوم إلا أنها من المحتمل أن تخلق حقوقا على المؤسسة للغير أي أنها قد تؤثر على الحالة المالية العامة مستقبلا، و بما أن مستخدمي المعلومة المحاسبية يعتمدون في إتخاذ قراراتهم على رأي محافظ الحسابات فإنه يلتزم بمراجعة هذه الإلتزامات خصوصا المسببة للخسائر. و بالرجوع إلى الجدول رقم (71) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية كانت محصورة في الفئة ما بين [4.1389-4.5278] و أوزان نسبية محصورة بين [82.77%-90.55%]، بينما المتوسط الحسابي للمحور السادس قدر ب (4.2917) بإنحراف معياري (.30326) و وزن نسبي (85.83%)، و هذا ما يؤكد إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من هذه الإلتزامات المحتملة و التي يتم تصنيفاتها إلى:

- إلتزامات مسببة للخسارة فيتحقق محافظ الحسابات من أنه تم الاشارة إليها في الميزانية من حيث القيمة و الوجود.
- الإلتزامات التي يمكن أن يتسبب عنها خسارة (قضايا التعويض، مقاولة لم تتم بعد) فيتحقق محافظ الحسابات من قيمتها في الميزانية و أنه تم تكوين مخصص بقيمتها.

- الإلتزامات المحتملة التي يقابلها أصول جديدة يتحقق محافظ الحسابات من أقساط الدين المسددة، فإذا كانت هذه الأقساط أكبر من قيمة الدين المتبقية فيتأكد من أنه تم الإشارة إلى الأصل في الميزانية و تكوين مخصص خاص لمواجهة الخسارة المنتظرة.

2-7 عرض و تحليل نتائج المحور السابع:

يحتوي الجدول رقم (72) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمحور السابع التي يتضمن تدقيق الأحداث اللاحقة، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الإنحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة و الوزن النسبي لكل بند من بنود المحور.

جدول رقم (72): الإحصاء الوصفي لبنود المحور السابع.

البنود	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
البند رقم 331	3.00	5.00	4.0556	.11230	.67377	%81.11	مرتفع
البند رقم 332	3.00	5.00	4.3333	.08909	.53452	%86.66	مرتفع
البند رقم 333	3.00	5.00	4.3611	.09882	.59295	%87.22	مرتفع
البند رقم 334	4.00	5.00	4.5278	.08438	.50631	%90.55	مرتفع
البند رقم 335	3.00	5.00	4.3611	.09882	.59295	%87.22	مرتفع
البند رقم 336	3.00	5.00	4.4167	.10059	.60356	%88.33	مرتفع
البند رقم 337	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845	%86.11	مرتفع
البند رقم 338	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845	%86.11	مرتفع
البند رقم 339	3.00	5.00	4.3333	.09759	.58554	%86.66	مرتفع
البند رقم 340	3.00	5.00	4.2778	.10991	.65949	%85.55	مرتفع
البند رقم 341	3.00	5.00	4.1667	.11616	.69693	%83.33	مرتفع
البند رقم 342	3.00	5.00	4.3889	.09982	.59894	%87.77	مرتفع
البند رقم 343	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845	%86.11	مرتفع
تدقيق الأحداث اللاحقة	4.00	4.62	4.3184	.02530	.15180	%86.36	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23 الملحق رقم (49).

يأخذ محافظ الحسابات بعين الإعتبار تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية و بالتالي يقوم بالإجراءات اللازمة للحصول على أدلة التدقيق كافية و مناسبة لغاية تاريخ كتابة تقريره، لا يتحمل محافظ الحسابات أية مسئولية عن القيام بإجراءات لمعرفة الأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ تقريره، إلا أن النتائج التي تحصلنا عليها و المبينة في الجدول رقم (72) تؤكد مدى حرص محافظ الحسابات في التحقق من و الإستفسار عن بعض الحقائق التي يتم إكتشافها بين نهاية الفترة المالية و تاريخ تقرير محافظ الحسابات و كذا الحقائق المكتشفة بعد تاريخ كتابة تقريره، حيث قدرت المتوسطات الحسابية لكل بند من بنود القائمة بين [4.0556–4.5278] بأوزان نسبية مقدرة بين [81.11%–90.55%]، بينما المتوسط الحسابي للمحور السابع قدر ب (4.3184) بإنحراف معياري (15180.) و وزن نسبي يقدر ب (86.36%). إلا أننا لاحظنا أن محافظي الحسابات قاموا بمناقشة هذه الأحداث مع الإدارة دون إصدار تقرير جديد لتبيان تلك الظروف و الأسباب بالتفصيل في إنتظار موعد التدقيق اللاحق. و على إثر هذه الأسباب تم إلغاء المتغير الوهمي الذي كان مزعم إجراءه من خلال نموذج هذه الدراسة لقياس مستوى إدراك و تعاون إدارة المؤسسة مع محافظي الحسابات بإعتبار أن الإدارة هي المسئولة عن إعلامه عن أية أحداث قد تؤثر على البيانات المالية و مدى إلتزام محافظي الحسابات بالقيام بالإستفسارات عن الحقائق التي يتم إكتشافها بعد إغلاق الحسابات و صدور تقريره، و بالرغم من عدم إلزامية ذلك إلا أن المسئولية المهنية لمحافظ الحسابات تلزمه من مناقشة الأحداث اللاحقة مع الإدارة إذا كانت تؤثر ماديا على نتيجة المؤسسة و مركزها المالي.

3- نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

إختبار (One sample T-test) للتحقق فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي و سيتم تطبيق هذا الإختبار على كل من الفرضية الرئيسية الخامسة و فرضياتها الفرعية.

3-1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

و تنص هذه الفرضية على أن: "مستوى التزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع".

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (73): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة بإستخدام T-test

تدقيق القوائم	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
المالية	196.881	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (50).

نلاحظ من الجدول رقم (73) أن قيمة T المحسوبة (196.881) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: مستوى التزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع.

و بالرغم من النتيجة المطمئنة التي تحصلنا عليها من إختبار الفرضية الخامسة، يبقى لنا الأن التأكد من خلو النموذج من الإنحرافات بين المحاور لذلك سنقوم بإختبار مستوى إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية المطلوبة عند تدقيق كل محور على حدى، و تحصلنا على النتائج التالية:

3-1-1 إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الميزانية بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الميزانية بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق قائمة الميزانية للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (74): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بإستخدام T-test

تدقيق قائمة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
الميزانية	159.976	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (51).

نلاحظ من الجدول رقم (74) أن قيمة T المحسوبة (159.976) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق قائمة الميزانية بالمستوى مرتفع.

3-1-2 إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر حساب النتائج بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر حساب النتائج بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق قائمة حساب النتائج للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (75): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بإستخدام T-test

تدقيق قائمة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
حساب النتائج	239.442	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (52).

نلاحظ من الجدول رقم (75) أن قيمة T المحسوبة (239.442) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق قائمة حساب النتائج بالمستوى مرتفع.

3-1-3 إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق جدول سيولة الخزينة للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (76): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test

تدقيق جدول	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
سيولة الخزينة	88.277	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (53).

نلاحظ من الجدول رقم (76) أن قيمة T المحسوبة (88.277) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق جدول سيولة الخزينة بالمستوى مرتفع.

3-1-4 إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة بالمستوى مرتفع.

- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (77): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة بإستخدام T-test

تدقيق جدول	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
تغير الأموال الخاصة	161.263	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (54).

نلاحظ من الجدول رقم (77) أن قيمة T المحسوبة (161.263) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة بالمستوى مرتفع.

3-1-5 إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الملحق بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الملحق بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق الملحق للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (78): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة بإستخدام T-test

تدقيق الملحق	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
	170.510	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (55).

نلاحظ من الجدول رقم (78) أن قيمة T المحسوبة (170.510) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الملحق بالمستوى مرتفع.

3-1-6 إختبار الفرضية الفرعية السادسة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الالتزامات المحتملة بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الالتزامات المحتملة بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق الإلتزامات المحتملة للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (79): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة بإستخدام T-test

تدقيق الالتزامات المحتملة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
	83.922	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (56).

نلاحظ من الجدول رقم (79) أن قيمة T المحسوبة (83.922) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الإلتزامات المحتملة بالمستوى مرتفع.

3-1-7 إختبار الفرضية الفرعية السابعة:

يمكن صياغة الفرضية العدمية و الفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية البديلة (H_1): يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الأحداث اللاحقة بالمستوى مرتفع.
- الفرضية العدمية (H_0): لا يلتزم محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الأحداث اللاحقة بالمستوى المرتفع.

و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإستخدام (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط مستوى بذل محافظي الحسابات للعناية المهنية عند تدقيق الأحداث اللاحقة للمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة.

الجدول رقم (80): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test

تدقيق الالتزامات المحتملة	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	القرار
	186.708	1.644854	.000	35	رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (57).

نلاحظ من الجدول رقم (80) أن قيمة T المحسوبة (186.708) أكبر من قيمتها الجدولية (1.644854) و أن مستوى الدلالة (.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية، و رفضها إذا كانت القيمة T المحسوبة أكبر من T القيمة الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الالتزامات المحتملة بالمستوى مرتفع.

المطلب الرابع: عرض و تحليل نتائج ممارسات إدارة الأرباح و إختبار الفرضية الرئيسية السادسة.

الدراسة الأولى: بالنظر إلى نتائج إختبار الفرضيات الخاصة بالنموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية و درجة تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، نرى أننا تحصلنا على نتائج و نسب غير مرضية مقارنة بالنسب المتوقعة في فرضيات الدراسة (بالرغم من أن كل النسب المتحصل عليها كان لها دلالة معنوية)، كما لاحظنا من خلال إختبار الفروقات البعدية أنها جاءت لصالح المجموعة الثالثة أي كان دوران النسب بين الخصائص الأساسية و الخصائص الثانوية، فإستنتجنا أن كل مؤسسات عينة الدراسة لا تولي الإهتمام بالخصائص السلوكية (الإدراك: و هو إدراك معدي و مستخدمي القوائم المالية بضرورة توافر الخصائص النوعية، و الإتصال: و هو تسهيل إيصال كل المعلومات بدون التقيد بهاجس السرية حتى تصبح القوائم المالية سهلة للقراءة و الفهم)، و كانت نتائج قيم معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي على المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) و لكنها منخفضة مقارنة بالنسب المتوقعة و التي من المفروض أن تكون عليه في الواقع العملي. و عليه نستخلص من خلال نتائج إختبار فرضيات الجزء الأول من الدراسة العملية أن

إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية سببه الإدارة، فإنخفاض نسبة توافر خاصية الإدراك و الإتصال توحي لنا أن ادارة المؤسسة لها دافع ما من وراء إخفاءها لبعض الأرقام المحاسبية.

الدراسة الثانية: حتى نتأكد فعلا من أن ممارسات إدارة المؤسسة هي سبب إنخفاض جودة المعلومات المحاسبية عن المستوى المرتفع الذي يجب أن تكون عليه، قمنا بدراسة نموذج أخر و من زاوية أخرى و هو قياس درجة إلتزام محافظي الحسابات في التحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. و لتفسير النتائج المتحصل عليها سابقا من خلال النموذج المقترح بعيدا عن ممارسات الإدارة، توقعنا في هذا النموذج الثاني و من خلال الفرضية الخامسة أن سبب عدم توافر المستوى المرتفع لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر قد يكون سببها تقصير محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية الواجبة عند إدارة عملية التدقيق خاصة و أن محافظ الحسابات ليس معصوما من الخطأ، و كذلك توقعنا أن مدة عمل محافظ الحسابات لدى المؤسسة (ثلاث سنوات قابلة للتجديد) قد تؤدي به إلى إتباع أساليب تدقيق روتينية أقل صرامة. و لكن نتائج إختبار الفرضيات جاءت عكس المتوقع و بهذا سنعود إلى النتيجة المتحصل عليها في النموذج الأول على أن ممارسات الإدارة تسببت في تخفيض جودة المعلومات المحاسبية.

الدراسة الثالثة: قمنا بتلخيص النتائج المتحصل عليها سابقا (و هي خطوة سابقة لأوانها) لأن صياغة فرضيات الجزء الثالث من هذه الدراسة العملية يعتمد على نتائج النموذجين السابقين، إذ ستجيب هذه الفرضيات على أسئلة فيما إذا كانت المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة أرباحها مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل المؤثرة فيها وفقا لعينة الدراسة.

و يقصد بممارسات الإدارة أو سلوك الإدارة هو تفضيل مصالحها الشخصية على مصلحة الأطراف الأخرى، و ذلك من خلال مداخل عديدة متاحة أمام الإدارة و التي من أهمها الأرباح المحاسبية المبنية على أساس المستحقات الإختيارية، و الذي يتطلب تطبيقه تبني معايير محاسبية و أنظمة و تعليمات تمتاز بالمرونة الكافية و ذلك من أجل رفع جودة المعلومات و الأرقام المحاسبية، و إذا ما إستغلت الإدارة هذه المرونة و بصورة غير عادلة و خصوصا المتعلقة بإختيار السياسات المحاسبية و عمل

التقديرات المحاسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى إعطاء الإدارة الخيار في التأثير على النتائج المالية، و إظهار المرغوب بها و التي تتفق مع أهدافها و تحقق مصالحها و غاياتها الخاصة.

تتشكل الأرباح المحاسبية بجزئها الأكبر من أرباح تعتمد على المستحقات غير إختيارية و التي تتكون بشكل عام من مستحقات طبيعية لا تخضع لسيطرة الإدارة و تكون ناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمؤسسة، أما المستحقات غير طبيعية (مستحقات إختيارية) ناجمة عن تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي و التي تعتمد عليها الإدارة في التأثير على الأرقام المحاسبية لتحقيق أهداف عديدة يتمثل أهمها في التأثير على قرارات الفئات الخارجية المستخدمة للمعلومات المالية، أو تلبية شروط عقود الدين و عقود مكافآت الإدارة، أو تلبية متطلبات التنظيمات الصناعية، أو للتخفيف من العبء الضريبي... الخ.

و عليه إستنادا إلى مشكلة الدراسة و أهدافها و بالرجوع إلى نتائج إختبار فرضيات النموذجين السابقين، نستطيع الأن صياغة مجموعة من الفرضيات بصيغها العدمية و هي كالآتي:

الفرضية الرئيسية السادسة: لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على أن ادارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

و قد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية حسب العوامل المؤثرة في المستحقات الإختيارية و وفقا لعينة الدراسة و هي كالآتي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نسبة الرفع المالي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** H_0= لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة الإسمية للسهم إلى القيمة الدفترية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة.
- **الفرضية الفرعية السادسة:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة.
- **الفرضية الفرعية السابعة:** H_0= لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة احصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية.

و حتى نستطيع من مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسة الأولى (النموذج المقترح)، و التأكد من أن المؤسسة فعلا لها دافع لإخفاء بعض المعلومات المالية و غير المالية المهمة لممارسة إدارة الأرباح مثلما جاءت به نتائج الدراسة الأولى، سنقوم بإختبار فرضية السادسة و فرضياتها الفرعية على كل سنة من سنوات الدراسة لأن الدراسة الأولى أكدت على وجود فروقات بين سنوات الدراسة، و هذا ما ستؤكده أو تنفيه نتائج إختبار هذه الفرضية.

1- عرض و تحليل نتائج المستحقات الإختيارية:

للتعرف على مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها من عدمه، سنقوم بحساب المستحقات الإختيارية و التي تتطلب المرور بثلاث مراحل و هي:

- لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية يجب أولا إحتساب مجموع المستحقات الكلية (الإختيارية و غير الإختيارية) عن طريق طرح صافي الربح التشغيلي للمؤسسة من التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسسة الصافي و فق المعادلة التالية: $TACC_{it} = ONI_{it} - OCF_{it} / TA_{it-1}$
- حساب المستحقات غير الإختيارية ($NDACC_{it}$) و يتكون هذا النموذج من المعادلة التالية التي ستطبق على مجموع المؤسسات المكونة لعينة الدراسة و في كل سنة على حدة.

$$TACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/TA_{it}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it}/TA_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it-1} + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/TA_{it}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it}/TA_{it-1}) + \alpha_4 ROA_{it-1} + e \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

- يتم حساب المستحقات الإختيارية ($DACC_{it}$) من خلال الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية وفق العلاقة التالية: $DACC_{it} = (TACC_{it} - NDTACC_{it}) / TA_{it-1}$

1-1 تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية:

سنقوم في هذه الخطوة ببناء نموذج الإنحدار الذي يتم من خلاله تقدير معاملات النموذج، لإستخدامها لاحقا لغايات إحتساب المستحقات غير الإختيارية لكل سنة من سنوات الدراسة، ليتم بعدها تطبيق هذا النموذج على كل مؤسسة على حدى حتى نتمكن من إحتساب المستحقات الإختيارية لكل مؤسسة و في كل سنة من سنوات الدراسة.

1-1-1 تقدير نماذج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الاختيارية لسنوات الدراسة:

بالإعتماد على معاملات الإنحدار الخطي المتعدد (B) المستخرجة من جداول (Coefficients) وفقا للملاحق رقم (58، 59، 60، 61، 62، 63)، سيتم إعداد و عرض نماذج الإنحدار الخطي المتعدد لكل سنة من سنوات الدراسة، و الذي سيتم تطبيقه على بيانات كل مؤسسة من مؤسسات عينة الدراسة لإستخراج قيمة المستحقات غير الإختيارية كمايلي:

1-1-1-1 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة2014.

جدول رقم (81): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2014.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	1.050	.810	1.297	.620	.470	.422	7.558	2.5336	.001
X1	8.305	.638	2.600						
X2	-.374	.125	-2.983						
X3	-.021	.058	-.175						
X4	.063	.123	.511						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (58).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الإنحدار لسنة 2014 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = 1.050 + 8.305\,(1/TA_{it}) - 0.374\,(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) - 0.021\,(PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.063\,ROA_{it-1} + e$$

1-1-1-2 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2015.

جدول رقم (82): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2015.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	-1.376	1.006	-1.368	.655	.467	.454	7.914	2.5336	.007
X1	5.076	.144	.529						
X2	-.066	.124	-.539						
X3	-.216	.137	-1.578						
X4	.326	.125	2.601						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (59).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الانحدار لسنة 2015 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = - 1.376 + 5.076\ (1/TA_{it}) - 0.066\ (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) - 0.216\ (PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.326\ ROA_{it-1} + e$$

1-1-1-3 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2016.

جدول رقم (83): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2016.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	-2.501	.926	-2.702	.669	.472	.410	7.169	2.5336	.034
X1	-2.124	.124	-1.003						
X2	-.063	.135	-.470						
X3	.149	.141	1.061						
X4	.100	.133	.748						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (60).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الانحدار لسنة 2016 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = - 2.501 - 2.124\ (1/TA_{it}) - 0.063\ (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) + 0.149\ (PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.100\ ROA_{it-1} + e$$

1-1-1-4 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة2017.

جدول رقم (84): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2017.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	-1.735	.823	-2.107	.593	.343	.313	8.815	2.5336	.002
X1	9.292	.117	2.500						
X2	.054	.130	.414						
X3	-.026	.122	-.210						
X4	.311	.129	2.408						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (61).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الانحدار لسنة 2017 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = -1.735 + 9.292\ (1/TA_{it}) + 0.054\ (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) - 0.026\ (PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.311\ ROA_{it-1} + e$$

1-1-1-5 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2018.

جدول رقم (85): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2018.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	1.860	.270	6.895	.787	.620	.595	24.477	2.5336	.000
X1	14.151	.048	3.169						
X2	.131	.053	2.461						
X3	.115	.060	1.907						
X4	.174	.062	2.802						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (62).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الإنحدار لسنة 2018 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = 1.860 + 14.151\ (1/TA_{it}) + 0.131\ (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) + 0.115\ (PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.174\ ROA_{it-1} + e$$

1-1-1-6 الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2019.

جدول رقم (86): نتائج الإنحدار الخطي المتعدد للمستحقات غير الإختيارية لسنة 2019.

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	T	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية (Sig)
الثابت	1.573	.266	5.922	.822	.675	.654	31.216	2.5336	.000
X1	18.105	.046	2.292						
X2	.278	.041	6.840						
X3	.143	.040	3.540						
X4	.126	.046	2.715						

a. المتغير التابع: $TACC_{it}/TA_{it-1}$.

b. المعاملات: $X1= 1/TA_{it}$, $X2= \Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}/TA_{it-1}$, $X3= PPE_{it}/TA_{it-1}$, $X4= ROA_{it-1}$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (63).

بناءا على ما سبق يمكن للباحثة صياغة نموذج الإنحدار لسنة 2019 كمايلي:

$$NDTACC_{it}/TA_{it-1} = 1.573 + 18.105\ (1/TA_{it}) + 0.278\ (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}/TA_{it-1}) + 0.143\ (PPE_{it}/TA_{it-1}) + 0.126\ ROA_{it-1} + e$$

1-2 الإحصاء الوصفي للمستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة:

الجدول التالي يبين لنا قيمة المستحقات الإختيارية لمؤسسات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية سنة 2019 لإختبار مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح بمفهومها المطلق، حيث تم إحتساب المستحقات الإختيارية للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة على حدة و بقيم تتراوح حدودها بين (0^-، 0^+)، و تعد المؤسسة ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها الإختيارية أكبر من صفر أو أقل من صفر، بينما تعد غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة مستحقاتها تساوي صفر، أي أنه كلما ابتعدت قيمة المستحقات عن الصفر سواء للأعلى أو الأدنى، تزيد ممارسة إدارة الأرباح و لإختبار هذه الفرضية الرئيسية السادسة، تم إستخدام الإحصاء الوصفي الممثل بالوسط الحسابي و الإنحراف المعياري أقل قيمة و أعلى قيمة، و إختبار (T-test) للمستحقات الإختيارية المطلقة خلال فترة الدراسة، و هذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي إعتمدت على القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية عند قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح، دون التمييز بين المستحقات الإختيارية الموجبة و السالبة لتسهيل عملية القياس.

جدول رقم (87): الإحصاء الوصفي للمستحقات لمؤسسات محل الدراسة.

السنوات	إسم المؤسسة	المستحقات الكلية	المستحقات غير الإختيارية	المستحقات الإختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية /إجمالي أصول سنة (t-1)
2014	م.ت.ف الأوراسي	905415897	-1048733889.44	1954149786.44	0.15574813
	أليانس للتأمينات	-4009851024	-395112917	-3614738107	0.49123038
	أن.سي.أ رويبة	-3985486887	-1102898104.2	-2882588783	0.39982232
	مجمع صيدال	8910984609	3164595542.43	5746389067	0.18191854
	بيوفارم	2553034961	889918845.4	1663116116	0.13255239
	أ.و.م أنفست	-88991845.4	-34068398	-54923447.4	0.26450570
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.27096291					

2015	م.ت.ف الأوراسي	708704806	-4550572292.5	5259277099	0.43744323
	أليانس للتأمينات	954461608	3408818601	-2454356993	0.34087885
	أن.سي.أ رويبة	-3907581342	-1238137480	-2669443862	0.37075167
	مجمع صيدال	17154714696	8904303528	8250411168	0.23625321
	بيوفارم	5658576640	2983940542	2674636098	0.19600895
	أ.و.م أنفست	-84098131	-23548712.6	-60549418.4	0.26598100
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.30788615					
2016	م.ت.ف الأوراسي	5403552378	1673253259	3730299119	0.31799761
	أليانس للتأمينات	-728028139	1679637607	-2407665746	0.31331055
	أن.سي.أ رويبة	-3431381702	-888716836	-2542664866	0.27398247
	مجمع صيدال	7524700362	2558318781	4966381581	0.10705592
	بيوفارم	9195806200	5169833592	4025972608	0.10001129
	أ.و.م أنفست	-50326911.3	24498493.3	-74825404.6	0.29041987
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.23379628					
2017	م.ت.ف الأوراسي	4309875513	968047511	3341828002	0.28854655
	أليانس للتأمينات	-364906296	858650127	-1223556423	0.14915427
	أن.سي.أ رويبة	-1230045612	-1082237064	-147808548	0.01699972
	مجمع صيدال	4551171600	3962312005	588859595	0.01218693
	بيوفارم	5016354128	4375257028	641097100	0.01319325
	أ.و.م أنفست	334981976.3	281048750	53933226.7	0.20150985
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.13187882					
2018	م.ت.ف الأوراسي	4065230141	3940262821	124967320	0.01099806
	أليانس للتأمينات	-77042513	17548418	-94590931.6	0.01119364
	أن.سي.أ رويبة	-6587945.23	2411027.4	-8998972.63	0.00089371
	مجمع صيدال	4002187036	4001468762	718274.343	0.00001815
	بيوفارم	6123004711	6122292988	711722.95	0.00001285
	أ.و.م أنفست	5823019.5	1902303.66	3920715.84	0.01090112
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.02216668					
2019	م.ت.ف الأوراسي	4005125671	4004861007	264664.023	0.0001375
	أليانس للتأمينات	955002856	954802285	200570.544	0.0001355
	أن.سي.أ رويبة	1230145.86	842900.729	387245.131	0.0001384

	مجمع صيدال	3856214652	3856140875	73776.506	0.0001080
	بيوفارم	6100811653	6100748182	63470.91	0.0001053
	أ.و.م أنفست	320401626	320391544	10082.1148	0.0001501
متوسط المستحقات الإختيارية: 0.0001290833					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، و برنامج Exel.

تأسيسا على ما تقدم سنقوم بتلخيص الجدول السابق عن طريق أخذ أهم القيم التي سنحتاج إليها لاحقا في إختبار الفرضيات كالآتي:

جدول رقم (88): الإحصاء الوصفي للمستحقات الإختيارية.

السنوات	أدنى قيمة	أقصى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2014	0.132552	0.491230	0.270962	0.312629
2015	0.196008	0.437443	0.307886	0.411491
2016	0.100011	0.317997	0.233796	0.359488
2017	0.012186	0.288546	0.131878	0.144072
2018	0.000012	0.010998	0.022166	0.091326
2019	0.000105	0.000150	0.000129	0.055166
فترة الدراسة ككل	0.000105	0.491230	0.161136	0.199029

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

نستخلص من الجدول أعلاه النتائج الأتية:

- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2014 قدرت ب (0.270962) بإنحراف معياري قدره (0.312629)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (0.491230) و هي تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة أليانس للتأمينات، أما أدنى قيمة بلغت (0.132552) و تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم.
- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2015 قدرت ب (0.30788615) بإنحراف معياري قدره (0.359488)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات

الإختيارية (0.437443) و هي تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة .م.ت.ف الأوراسي، أما أدنى قيمة بلغت (0.196008) و تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم.

- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2016 قدرت ب (0.233796) بإنحراف معياري قدره (0.411491)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (0.317997) و هي تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة .م.ت.ف الأوراسي، أما أدنى قيمة بلغت (0.100011) و تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم.
- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2017 قدرت ب (0.131878) بانحراف معياري قدره (0.144072)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.288546) و هي تعبر عن المستحقات الاختيارية لمؤسسة م.ت.ف الأوراسي، أما أدنى قيمة بلغت (0.012186) و تعبر عن المستحقات الاختيارية لمجمع صيدال.
- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2018 قدرت ب (0.022166) بانحراف معياري قدره (0.091326)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية (0.011193) و هي تعبر عن المستحقات الاختيارية لمؤسسة أليانس للتأمينات، أما أدنى قيمة بلغت (0.000012) و تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم.
- متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2019 قدرت ب (0.000129) بانحراف معياري قدره (0.055166)، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (0.000150) و هي تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة أ.و.م أنفست، أما أدنى قيمة بلغت (0.000105) و تعبر عن المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم.
- مما سبق، يتضح لنا أن المؤسسات محل الدراسة قامت بإدارة أرباحها و ذلك بإستخدام المستحقات الإختيارية، حيث بلغت قيمة المستحقات الإختيارية للمؤسسات محل الدراسة على مدى ست سنوات (0.161136) بإنحراف معياري قدره (0.199029) في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة (0.491230) و تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية لمؤسسة أليانس للتأمينات خلال سنة 2014، أما أدنى قيمة للمستحقات الإختيارية فقد بلغت (0.000105) و تمثل المستحقات الإختيارية لمؤسسة بيوفارم و ذلك خلال سنة 2019.

- يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هناك إختلاف في ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح على مدى فترة الدراسة، حيث ظهر أعلى متوسط للمؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح في سنة 2015 بنسبة (0.307886) بإنحراف معياري قدره (0.411491) في حين سجلنا تراجع كبير في متوسط المستحقات الإختيارية للمؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح في سنة 2019 مقارنة مع سنوات الدراسة الأخرى بنسبة (0.000129) بإنحراف معياري قدره (0.055166).
- بناء على نتائج الجدول رقم (87) يتضح أن بعض المؤسسات تميل إلى إدارة أرباحها بشكل سالب (المؤسسات التي جاء الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية سالب) بهدف تخفيض الربح المفصح عنه، و يفسر ذلك رغبة المؤسسات في تجنب الزيادات في أجور العمال و تخفيض نسبة الضريبة المستحقة، كما قد تتجه هذه المؤسسات نحو إحتجاز جزء من الأرباح المحققة لتغطية الخسارة التي يمكن أن تنتج في فترات لاحقة لتعكس صورة مستقرة لوضعيتها المالية، عن طريق تأجيل جزء منها للفترات المستقبلية لزيادة المكافآت مستقبلا و هذا في حالة ما إذا كانت الأرباح المحققة تفوق الحد الأقصى لسقف الحوافز، لأن أي زيادة في الأرباح الحالية لا يحقق زيادة في المكافآت. بالإضافة إلى ذلك قد ترغب المؤسسات في تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها كالزيادة في معدل الضريبة أو تحمل أعباء إجتماعية إضافية.
- بينما مؤسسات أخرى محل الدراسة تميل إلى إدارة أرباحها بشكل موجب (المؤسسات التي جاء الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية موجب) بهدف تضخيم الربح المفصح عنه، و يرجع ذلك ربما إلى رغبة المؤسسات في تحسين قيمة المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة كمؤشر الربحية و السيولة (إظهار كفاءة المؤسسة)، تحقيق الربح لثلاث سنوات متتالية للإندماج إلى سوق الأوراق المالية، الرغبة في زيادة قيمة المكافآت و الحوافز المالية، أو للتأثير على مستخدمي القوائم المالية عن طريق موافقة توقعات الأطراف ذات المصلحة بشأن تنبؤات الإدارة بالأرباح المتوقعة و إكتساب السمعة المهنية الحسنة، بالإضافة إلى التوافق مع شروط عقود الدين مع البنوك و الموردين و تحقيق الأمن الوظيفي.

2-إختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

بما أن متغيرات الدراسة لهذا الجزء تختلف عن متغيرات الأجزاء السابقة فسنقوم بمجموعة من الإختبارات قبل تحليل البيانات و إختبار فرضيات الدراسة للتعرف إلى صلاحية و ملاءمة البيانات للتحليل من خلال إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، و الإرتباط الخطي المتعدد، و الإرتباط الذاتي، حيث توصل علم الإحصاء إلى عدة إفتراضات و قواعد يضمن تحققها الحصول على توزيع طبيعي لبيانات الدراسة، و من أهمها نظرية الحد المركزية Central Limit Theorem و التي تنص على أننا نستطيع إفتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي و قد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة (36) قائمة مالية.

و للتحقق من وجود مشكلة الإرتباط الخطي المتعدد تم الإعتماد على عدد من الإختبارات الإحصائية و التي من أهمها إستخدام معامل بيرسون Pearson correlation الذي يدل على وجود هذه المشكلة، إذا كان معامل بيرسون يساوي أو أكبر من (80%)، و الجدول رقم (89) يظهر مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات نموذج الإنحدار.

جدول رقم (89): مصفوفة الإرتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة.

معامل الارتباط لبيرسون		الرفع المالي	الارباح الموزعة للسهم	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	العائد على حقوق المساهمين	حجم المؤسسة	حجم الاسهم المتداولة	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول
الرفع المالي	معامل الارتباط	1						
	معنوية Sig							
الارباح الموزعة للسهم	معامل الارتباط	-.112	1					
	معنوية Sig	.024						
القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	معامل الارتباط	-.083	.396**	1				
	معنوية Sig	.011	.001					

العائد على حقوق المساهمين	معامل الارتباط	-.277*	.200	-.382*	1			
	معنوية Sig	.025	.055	.023				
حجم المؤسسة	معامل الارتباط	.250*	.280*	.302*	.436**	1		
	معنوية Sig	.045	.024	.014	.000			
حجم الاسهم المتداولة	معامل الارتباط	.476**	.047	-.157	.140**	.213**	1	
	معنوية Sig	.000	.042	.018	.006	.001		
التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	معامل الارتباط	-.108**	.347	.048	.040**	.483**	-.638**	1
	معنوية Sig	.000	.012	.003	.001	.000	.000	

*معامل المتغير له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05.

** معامل المتغير له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (64).

نلاحظ عدم وجود ارتباط خطي عال بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ أعلى إرتباط بين أي متغيرين من المتغيرات المستقلة و الذي يمثل الإرتباط بين حجم الأسهم المتداولة و الرفع المالي بنسبة 47.6% و هي أقل من النسبة المحددة في هذا الإختبار(80%)، و هذا يدل على سلامة نموذج الدراسة من مشكلة الإرتباط الخطي.

3- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يحتوي الجدول رقم (90) على أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الإنحدار، حيث تم التركيز على الوسط الحسابي، و الإنحراف المعياري، أعلى و أقل قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (90): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

السنوات	المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2014	المستحقات الاختيارية	0.132552	0.491230	0.270962	0.312629
	الرفع المالي	0.20198	0.46547	0.35192	0.3518
	الارباح الموزعة للسهم	0.000	51.750	19.150	1.0005
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	-20.16	32.00	1.9518	1.2018
	العائد على حقوق المساهمين	-0.5987	7.8503	1.4903	1.1135
	حجم المؤسسة	19.151343	24.176033	23.193319	1.249639
	حجم الاسهم المتداولة	8.402187	15.000815	14.4948123	1.114285
	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	-0.5089	0.3213	0.3000	0.2166
2015	المستحقات الاختيارية	0.196008	0.437443	0.307886	0.411491
	الرفع المالي	0.25713	0.4435	0.3451	0.34850
	الارباح الموزعة للسهم	0.00	53.180	50.080	1.0218
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	-24.22	38.00	1.9563	1.3823
	العائد على حقوق المساهمين	-0.5187	8.125	1.5112	1.0250
	حجم المؤسسة	19.243300	24.276380	23.766940	1.201138
	حجم الاسهم المتداولة	8.501041	15.218534	14.846438	1.001174
	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	-0.6997	0.4943	0.30081	0.2860
2016	المستحقات الاختيارية	0.100011	0.317997	0.233796	0.359488
	الرفع المالي	0.11954	0.30125	0.27715	0.30150
	الارباح الموزعة للسهم	0.00	51.255	49.025	1.000
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	-14.22	12.68	1.6503	1.3223
	العائد على حقوق المساهمين	-1.83515	6.98105	1.30252	1.1083
	حجم المؤسسة	19.247683	24.560361	23.681546	1.908356
	حجم الاسهم المتداولة	8.032715	15.647816	14.494812	1.311014
	التدفقات النقدية التشغيلية	-0.6943	0.54801	0.30272	0.3480

2017	المستحقات الاختيارية	0.012186	0.288546	0.131878	0.144072
	الرفع المالي	0.11079	0.37729	0.35070	0.31000
	الارباح الموزعة للسهم	0.00	50.725	48.955	1.0060
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	−25.12	12.50	1.6054	1.0358
	العائد على حقوق المساهمين	−2.5113	6.7318	1.2895	1.2028
	حجم المؤسسة	19.405174	24.606741	23.560170	1.914244
	حجم الاسهم المتداولة	8.735212	15.909118	15.291912	1.502104
	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	0.1875	0.4180	0.39711	0.08043
2018	المستحقات الاختيارية	0.000012	0.010998	0.022166	0.091326
	الرفع المالي	0.25189	0.56390	0.52018	0.41803
	الارباح الموزعة للسهم	0.00	50.5	48.075	1.0218
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	−35.5	12.00	1.5918	1.0301
	العائد على حقوق المساهمين	−2.00	5.4571	1.1919	1.2180
	حجم المؤسسة	19.700674	24.737610	23.768405	1.671521
	حجم الاسهم المتداولة	9.000875	16.1851320	15.736640	1.532010
	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	0.1925	0.4518	0.4027	0.36610
2019	المستحقات الاختيارية	0.000011	0.000209	0.000129	0.055166
	الرفع المالي	0.31025	0.55832	0.49818	0.55358
	الارباح الموزعة للسهم	0.00	50.540	47.725	1.00315
	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	−35.0	11.90	1.3815	1.0002
	العائد على حقوق المساهمين	−2.1271	5.3663	1.0937	1.0787
	حجم المؤسسة	17.703448	24.681703	23.691732	1.739297
	حجم الاسهم المتداولة	9.1453791	16.646432	15.722784	1.771302
	التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	0.2985	0.5070	0.4827	0.43697

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، و برنامج Exel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (90) أن:

- المستحقات الإختيارية إرتفعت ما بين سنتي 2014 و 2015 بمتوسطة حسابي يقدر ب (0.270962) لتعود في الإنخفاض إبتداءا من سنة 2016 لتصل إلى أقل قيمة لها في سنة 2019 بمتوسط حسابي يقدر ب (0.000129).
- بالنسبة للرفع المالي فكانت قيم المتوسطات الحسابية متذبذبة لفترة الدراسة بين الإرتفاع و الإنخفاض.
- بالنسبة للأرباح الموزعة للسهم نلاحظ إرتفاع قيمة المتوسط الحسابي بين سنة 2014 و 2015 إلى (50.080) و مع بداية سنة 2016 بدأ المتوسط الحسابي للأرباح الموزعة للسهم في تناقص ليصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2019 بمقدار (47.725).
- بالنسبة للقيمة الموزعة للسهم إلى القيمة الدفترية إرتفع متوسط الحسابي في سنة 2015 بمقدار (1.9563)، و مع بداية سنة 2016 بدأ المتوسط الحسابي للقيمة الموزعة للسهم إلى القيمة الدفترية في تناقص ليصل إلى أدنى مستوى له في سنة 2019 بمقدار (1.3815).
- بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين قدر متوسط الحسابي لسنة 2014 ب (1.4903)، فإرتفع في سنة 2015 إلى مقدار (1.5112) ليستمر في الإنخفاض بين سنوات الدراسة ليصل إلى أقل قيمة له في سنة 2019 بمتوسط حسابي (1.0937).
- بالنسبة لحجم المؤسسة إرتفع المتوسط الحسابي بين سنتي 2014 و 2015 بمقدار (23.766940)، لينخفض بعدها المتوسط الحسابي بين سنتي 2016 و 2017 إلى (23.560170) بسبب إنخفاض إجمالي الأصول لمؤسسة الأوراسي، مجمع صيدال، مؤسسة رويبة.
- بالنسبة لحجم الأسهم المتداولة فنلاحظ إرتفاع في المتوسط الحسابي بين سنتي 2014 و 2015، و شهد سوق الأوراق المالية رواجا بداية من سنة 2017 ليصل أعلى قيمة التداول في سنة 2018 بمتوسط حسابي (15.736640).
- بالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول سجلت المتوسطات الحسابية إرتفاعا بين فترة الدراسة منذ سنة 2014 بمقدار (0.3000) ليصل في سنة 2019 إلى (0.4827).

4- عرض و تحليل نتائج إختبار الفرضيات:

بعد عرض نتائج الإحصاء الوصفي و التحقق من صلاحية البيانات للتحليل، أصبح بالإمكان إستخدام كافة الإختبارات المعلمية لإختبار الفرضيات الدراسة كالآتي:

4-1 إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2014:

H_{06}: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط المستحقات الإختيارية لمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (91): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-test بالنسبة لسنة 2014.

المستحقات الاختيارية	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	القرار
	17.529	1.697261	.000	30	قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (65).

نلاحظ من الجدول رقم (91) أن قيمة T المحسوبة (17.529) أكبر من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

4-1-1 إختبار الفرضيات الفرعية (الأولى- السابعة).

لإثبات أو نفي باقي الفرضيات الفرعية للدراسة، لا بد أولا من تطبيق نموذج الإنحدار الذي يعكس العلاقة بين المستحقات الإختيارية كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة، لمعرفة مدى ملاءمة و كفاءة النموذج المقترح، و الجدول رقم (92) يظهر نتائج تطبيق نموذج الإنحدار.

جدول رقم (92): إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression.

المتغيرات المستقلة	قيمة المعاملات B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية (Sig)	VIF	Tolerance
الرفع المالي	-.126	.104	-2.218	.128	1.250	.606
الارباح الموزعة للسهم	.136	.102	3.697	.016	1.390	.719
القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.150	.192	3.216	.009	1.280	.781
العائد على حقوق المساهمين	.025	.105	2.233	.006	1.430	.578
حجم المؤسسة	.109	.100	8.088	.002	1.374	.728
حجم الاسهم المتداولة	-.020	.092	-1.676	.012	1.561	.641
التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول	-.459	.117	-1.606	.000	1.609	.621
قيمة D –W	1.879					
R	.720					
R^2	.619					
Adjusted R^2	.560					
قيمة F	38.773					
دلالة اختبار F	2.5336					
مستوى المعنويةF (Sig)	.000					

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (66).

يتضح من الجدول رقم (92) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات المستقلة لم تتجاوز (10) و لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى، و هذا يدل على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير الأثر على المتغير التابع و تحديده. كما نلاحظ من خلال جدول رقم (92) أن قيمة (D-W)

المحسوبة بالنسبة للمتغيرات ككل (1.879)، و هي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

تم إستخدام توزيع فيشر(F) للحكم على القوة التفسيرية للنموذج ككل و مدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (38.773) و هي أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (2.5336) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الإنحدار يتمتع بقوة تفسيرية عالية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig F=0.000) و هي أقل من 5% (مستوى المعنوية المعتمد للإختبار)، كما يتضح من نفس الجدول، أن قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.720) و معامل التحديد R^2 بلغ (.619)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح(Adjusted R-squared) بلغ (.560) ما يعني أنه توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.720)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7-0.9[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع قوي. كما أن قيمة معامل التحديد (R-Squared) تساوي (.619) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (61.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.

و بعد إختبار ملاءمة النموذج و قوته التفسيرية، يمكن الآن إختبار الفرضيات الفرعية و هي كالآتي:

1- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نسبة الرفع المالي، حيث بلغت قيمة t المحسوبة لمقياس نسبة الرفع المالي (2.218-) و هي أقل من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261-) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أنه لا يوجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (.128) و هي أكبر من 5%، و هذا يعني أن إدارات

المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا تحفزها نسب الرفع المالي لكي تتجه إلى المستحقات الإختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، و يرجع ذلك لما تحمله إتفاقيات الدين من شروط و قيود معينة تفرض على الإدارة قبل الدائنين أو البنوك.

2- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (3.697) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح الموزعة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.016) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ إلى المستحقات الإختيارية لزيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة لما لهذا المؤشر من أهمية بالغة عند المستثمرين الحاليين و المستقبليين.

3- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (3.216) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.009) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر كلما قابل ذلك إرتفاع المستحقات الإختيارية، إذ يدل هذا المؤشر على تطورات القيمة السوقية و هو مصدر ضغط كبير على إدارة المؤسسة لتحقيق الأرباح عند مستويات معينة للمحافظة على القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم مقارنة بالسنوات السابقة.

4- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.233) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى دلالة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و

ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق المساهمين و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.006) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ للمستحقات الإختيارية للرفع من الأرباح المعلن عنها للتأثير على قيمة العائد على حقوق المساهمين بغرض المحافظة على المستثمرين الحاليين و جذب مستثمرين جدد.

5- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (8.088) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.002) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات كبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكثر من المؤسسات صغيرة الحجم و هي محط أنظار أطراف عديدة و بإستمرار لذلك قد تلجأ إدارتها إلى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات للتخفيف من هذه التكاليف.

6- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.676-) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261-) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسهم المتداولة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.012) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أنه كلما إنخفض حجم التداول على أسهم المؤسسة كلما إرتفعت بالمقابل المستحقات الإختيارية لأن إحدى محفزات إرتفاع حجم التداول هي الإعلان عن تحقيق أرباح عند مستويات معينة وفقا لتوقعات الأطراف ذات العلاقة، و للوصول إلى هذه المستويات بالضبط تضطر الإدارة إلى التحكم بالأرباح من خلال إستخدام المستحقات الإختيارية.

7- يظهر الجدول رقم (92) نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة التي تنص على أنه: (H_0) "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة"، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.606-) و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261-) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و مهمة إحصائيا بين التدفقات النقدية التشغيلية و المستحقات الاختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (0.000) و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات التي تحقق تدفقات نقدية منخفضة قد يكون للإدارة حافز أكبر لممارسة إدارة الأرباح بإستخدام المستحقات من خلال زيادة الأرباح و تخفيض الأعباء لإعطاء صورة حسنة أمام الأطراف ذات العلاقة.

4-2 إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018):

H_{06}: لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على أن ادارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط المستحقات الإختيارية لمؤسسات محل الدراسة لكل سنة من سنوات الدراسة على حدى.

و نظرا لتقارب نتائج إختبار الفرضية السادسة بين سنوات الدراسة (2015، 2016، 2017، 2018) سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها مجتمعة في الشكل الموالي، ماعدا نتائج إختبار الفرضية السادسة بالنسبة لسنة 2019 التي جاءت نتائجها مختلفة تماما عن باقي سنوات الدراسة لذلك سنقوم بعرض نتائجها منفردة:

الجدول رقم (93): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-test بالنسبة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018).

السنوات		T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة Sig	القرار
2015	المستحقات الاختيارية	13.412	1.697261	.000	قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية
2016		12.722	1.697261	.000	قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية
2017		18.333	1.697261	.000	قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية
2018		13.802	1.697261	.000	قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (67، 68، 69، 70، 71).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (93) أن:

- بالنسبة لسنة 2015: أن قيمة T المحسوبة (13.412) أكبر من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.
- بالنسبة لسنة 2016: أن قيمة T المحسوبة (12.722) أكبر من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

- بالنسبة لسنة 2017: أن قيمة T المحسوبة (18.333) أكبر من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.
- بالنسبة لسنة 2018: أن قيمة T المحسوبة (13.802) أكبر من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.000) Sig أقل من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

4-2-1 إختبار الفرضيات الفرعية (الأولى- السابعة):

لإثبات أو نفي باقي الفرضيات الفرعية سنقوم تطبيق نموذج الإنحدار المتعدد الذي يعكس العلاقة بين المستحقات الإختيارية كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة، و ذلك لمعرفة مدى ملاءمة و كفاءة النموذج المقترح، و الجدول رقم (94) يظهر نتائج تطبيق نموذج الإنحدار المتعدد للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018).

جدول رقم (94): إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018).

السنوات	المتغيرات المستقلة	قيمة المعاملات B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية (Sig)	VIF	Tolerance
2015	X1	−.159	0.35	−4.450	.139	.696	1.037
	X2	.089	.031	2.878	.006	.781	1.281
	X3	.163	.032	5.101	.000	.724	1.381
	X4	.082	.034	2.430	.018	.728	1.131
	X5	.071	.038	9.890	.044	.632	1.383
	X6	−.129	0.44	−1.605	.007	.491	1.037
	X7	−.977	0.44	−1.693	.031	.494	1.025
	قيمة D –W	1.567					
	R	.911					
	R^2	.829					
	Adjusted R^2	.809					
	قيمة F	39.609					
	دلالة اختبار F	2.5336					
	مستوى المعنويةSig	.000					
2016	X1	−.133	.136	−2.977	.084	.745	1.342
	X2	.241	.042	3.973	.034	.603	1.658
	X3	.180	.045	3.146	.003	.555	1.200
	X4	098	.048	2.056	.044	.494	1.025
	X5	.270	.087	9.117	.003	.404	1.476
	X6	−.142	.089	−1.598	.015	.348	1.073
	X7	−.137	.081	−1.686	.017	.374	1.271
	قيمة D –W	1.752					
	R	.895					
	R^2	.801					
	Adjusted R^2	.776					
	قيمة F	32.764					

	دلالة اختبار F	2.5336					
	مستوى المعنويةSig	.000					
2017	X1	-.020	.110	-2.185	.853	.881	1.135
	X2	.224	.115	3.946	.037	.724	1.382
	X3	.200	.113	2.762	.013	.759	1.318
	X4	.003	.119	2.023	.002	.750	1.334
	X5	.169	.102	8.667	.001	.954	1.048
	X6	-.033	.116	-1.478	.001	.793	1.261
	X7	-.111	.111	-1.002	.020	.781	1.280
	قيمة D –W	1.514					
	R	.816					
	R^2	.666					
	Adjusted R^2	.626					
	قيمة F	22.092					
	دلالة اختبار F	2.5336					
	مستوى المعنويةSig	.049					
	X1	-.133	.110	-1.883	.610	.659	1.1018
	X2	.194	.115	1.841	.007	.859	1.166
	X3	.184	.102	1.962	.004	.723	1.386
2018	X4	.076	.119	1.738	.019	.703	1.425
	X5	.169	.102	7.919	.001	.734	1.364
	X6	-.033	.116	-1.288	.010	.862	1.161
	X7	-.081	.111	-1.002	.000	.677	1.179
	قيمة D –W	2.171					
	R	.802					
	R^2	.644					
	Adjusted R^2	.600					
	قيمة F	14.717					
	دلالة اختبار F	2.5336					
	مستوى المعنويةSig	.000					

X1=الرفع المالي، X2=الارباح الموزعة للسهم، X3=القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية، X4=العائد على حقوق

المساهمين، X5=حجم المؤسسة، X6=حجم الاسهم المتداولة، X7=التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الاصول.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، الملاحق رقم (67، 68، 69، 70، 71).

يتضح من الجدول رقم (94): أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات المستقلة عبر مراحل سنوات الدراسة الأربعة لم تتجاوز (10) و لذلك فإن نموذج الدراسة لا يعانى من مشكلة التداخل الخطى، و هذا يدل على قوة المتغيرات المستقلة في تفسير الأثر على المتغير التابع و تحديده. كما نلاحظ من خلال جدول رقم (94) أن قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة للمتغيرات ككل تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكلة للإرتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

إختبار توزيع فيشر(F) إستخدم للحكم على القوة التفسيرية و مدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع للنموذج ككل و لكل سنة، حيث لاحظنا أن قيمة F المحسوبة لجميع سنوات الدراسة كانت أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (2.5336) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي مفادها أن نموذج الإنحدار يتمتع بقوة تفسيرية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig) و هي أقل من 5% (لجميع سنوات الدراسة).

يتضح من نفس الجدول أن:

- بالنسبة لسنة 2015: بلغت قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.911) و معامل التحديد R^2 بلغ (.829)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغ (.809) ما يعني أنه توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.911)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.9-1[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع قوي جدا. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي (.829) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (82.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.

- بالنسبة لسنة 2016: بلغت قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.895) و معامل التحديد R^2 بلغ (.801)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح(Adjusted R-squared) بلغ (.776) ما يعني أنه توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.895)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7–0.9[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع قوي. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي (.801) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (80.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.
- بالنسبة لسنة 2017: بلغت قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.816) و معامل التحديد R^2 بلغ (.666)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغ (.626) ما يعني أنه توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.816)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7–0.9[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع قوي. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي (.666) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (66.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.
- بالنسبة لسنة 2018: بلغت قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.802) و معامل التحديد R^2 بلغ (.644)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغ (.600) ما يعني أنه توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات بمعامل يقدر بـ (.802)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0.7–0.9[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع قوي. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي (.644) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (64.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و هذه نتيجة جيدة.

و بعد إختبار ملاءمة النموذج و قوته التفسيرية، يمكن الآن إختبار الفرضيات الفرعية و هي كالآتي:

1- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نسبة الرفع المالي، حيث بلغت قيمة t المحسوبة لمقياس نسبة الرفع المالي (4.540-، 2.977-، 2.185-، 1.883-) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أقل من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95% مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أنه لا يوجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (139.، 084.، 853.، 610.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من 5%، و هذا يعني أن إدارات المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا تحفزها نسب الرفع المالي لكي تتجه إلى المستحقات الإختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة.

2- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.878، 3.973، 3.946، 1.841) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح الموزعة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (006.، 034.، 037.، 007.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ إلى المستحقات الإختيارية لزيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة.

3- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (5.101، 3.146، 2762، 1.962) للسنوات (2015،

2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (000.، 003.، 013.، 004.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أقل من 5%، و هذا يعني أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر كلما قابل ذلك إرتفاع المستحقات الإختيارية.

4- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (2.430، 2.056، 2.023، 1.738) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى دلالة 95% مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق المساهمين و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (018.، 044.، 002.، 019.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ للمستحقات الإختيارية للرفع من الأرباح المعلن عنها للتأثير على قيمة العائد على حقوق المساهمين.

5- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (9.890، 9.117، 8.667، 7.919) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (044.، 003.، 001.، 001.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي،

و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات كبيرة الحجم تلجأ إدارتها الى ممارسة إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الإختيارية.

6- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.605-، 1.598-، 1.478-، 1.288-) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261-) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسهم المتداولة و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (007.، 015.، 001.، 010.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي و هي أقل من 5%، و هذا يعني أنه كلما إنخفض حجم التداول على أسهم المؤسسة كلما إرتفعت بالمقابل المستحقات الإختيارية. و بالتالي تضطر الإدارة إلى التحكم بالأرباح من خلال إستخدام المستحقات الإختيارية.

7- يظهر الجدول رقم (94) نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة التي تنص على أنه: (H_0) لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.693-، 1.686-، 1.002-، 1.002-) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، و هي أكبر من قيمتها الجدولية و البالغة (1.697261-) عند مستوى ثقة 95%، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و مهمة إحصائيا بين التدفقات النقدية التشغيلية و المستحقات الإختيارية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية لهذا المتغير و البالغة (031.، 017.، 020.، 000.) للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي و هي أقل من 5%، و هذا يعني أن المؤسسات التي تحقق تدفقات نقدية منخفضة قد يكون للإدارة حافز أكبر لممارسة إدارة الأرباح بإستخدام المستحقات من خلال زيادة الأرباح و تخفيض الأعباء لإعطاء صورة حسنة أمام الأطراف ذات العلاقة.

4-3 إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2019:

H_{06}: لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

لإختبار هذه الفرضية سنستخدم (One sample T-test) للتحقق من وجود فرق بين متوسط المستحقات الإختيارية لمؤسسات محل الدراسة، و ذلك عن طريق إختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين متوسط المجتمع و القيمة المفترضة التي تمثل رقما ثابتا للبيانات التي تقاس وفق المستوى النسبي.

الجدول رقم (95): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بإستخدام T-test بالنسبة لسنة 2019.

المستحقات الاختيارية	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة Sig	درجات الحرية	القرار
	1.022	1.697261	.316	30	قبول الفرضية العدمية و رفض الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (71).

نلاحظ من الجدول رقم (95) أن قيمة T المحسوبة (1.022) أقل من قيمتها الجدولية (1.697261) و أن مستوى الدلالة (0.316) Sig أكبر من (0.05)، و بما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة T المحسوبة أقل من القيمة T الجدولية و رفضها خلاف ذلك، فإنه يتم قبول الفرضية العدمية و رفض الفرضية البديلة مما يعني أنه: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

و على إثر هذه النتيجة نحن لا نحتاج لإثبات أو نفي باقي الفرضيات الفرعية، و لكن سنقوم بقياس القوة التفسيرية لهذا النموذج و مدى ملاءمة النموذج المقترح في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (96):

الجدول رقم (96): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية السادسة (Model Summary).

النموذج	R	R^2	معامل الانحدار المصحح	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى الدلالة Sig
1	.152	.061	.012	1.092	2.5336	.249

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج Spss v.23، ملحق رقم (71).

لاحظنا من خلال الجدول رقم (96) أن قيمة F المحسوبة لسنة 2019 بلغت (1.092) و هي أقل من قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% و التي تساوي (2.5336) و بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية (النموذج غير ملائم) و قبول الفرضية البديلة (النموذج ملائم) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية، و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية و التي مفادها أن نموذج الإنحدار لا يتمتع بقوة تفسيرية، و يؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig= 0.249) و هي أكبر من 5%.

بلغت قيم معاملات الإرتباط الثلاثة بلغت R (.152) و معامل التحديد R^2 بلغ (.061)، بينما بلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) بلغ (.012) ما يعني أنه لا توجد علاقة إرتباط معنوية بين المتغيرات حيث بلغ معامل الارتباط (.152)، و حسب مقياس قوة الإرتباط فالقيمة تقع في حدود المجال]0-0.3[و عليه فالإرتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ضعيف جدا. كما أن قيمة معامل التحديد (R-squared) تساوي (.061) مما يعني أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر ما نسبته (6.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، و 93.9% تعزي لمتغيرات أخرى و التي نرجح غالبيتها إلى عوامل سياسية تشهدها البلاد منذ سنة 2018 و إزدياد المسؤولية على محافظ الحسابات التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة و إعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية المفصح عنها.

خلاصة الفصل الرابع:

مما سبق عرضه في هذه الدراسة خلصنا إلى أن توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية ذات الجودة ما هو إلا وسيلة لإيصال المعلومات المحاسبية المدرجة ضمنها للجهات المختصة بمختلف تفرعاتها و إحتياجاتها، و كلما كان مستوى التوافر مرتفع و مبرمج و يتماشى مع أسس العمل المحاسبي و إحتياجات المستخدمين كلما زاد من أهمية و جودة المعلومات المفصح عنها، هذه الأخيرة التي تساهم في تعزيز و ترشيد مختلف القرارات المتخذة على مستوى المؤسسة الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية التي تعد عصب القرارات الإستراتيجية بعيدة المدى في المؤسسة.

لذلك الإهتمام بالأبعاد السلوكية و الجوانب الإنسانية يعتبر أحد المتطلبات الهامة و الضرورية لعملية إتخاذ القرار، من حيث إيجاد نقاط التوافق بين معدي القوائم المالية و رغبات مستخدميها للوصول إلى درجة مقبولة من حقيقة إحتياجاتهم، لأن الإهتمام بها ينمي روح التفاهم و التعاون كما يخلق إطارا شفافا عن عمل الإدارة و يخرجها من حلقة السرية و الكتمان التي عاشت و لازالت منغمسة فيها لحد الساعة تحت شعار "تقديم هذا النوع من المعلومات و من الوثائق يفوق صلاحياتي" أو مقولة "هذه المعلومات سرية تخص المؤسسة لا يجوز الإطلاع عليها خصوصا في هذه الفترة لأنها ستضر مصلحة المؤسسة أمام منافسيها.

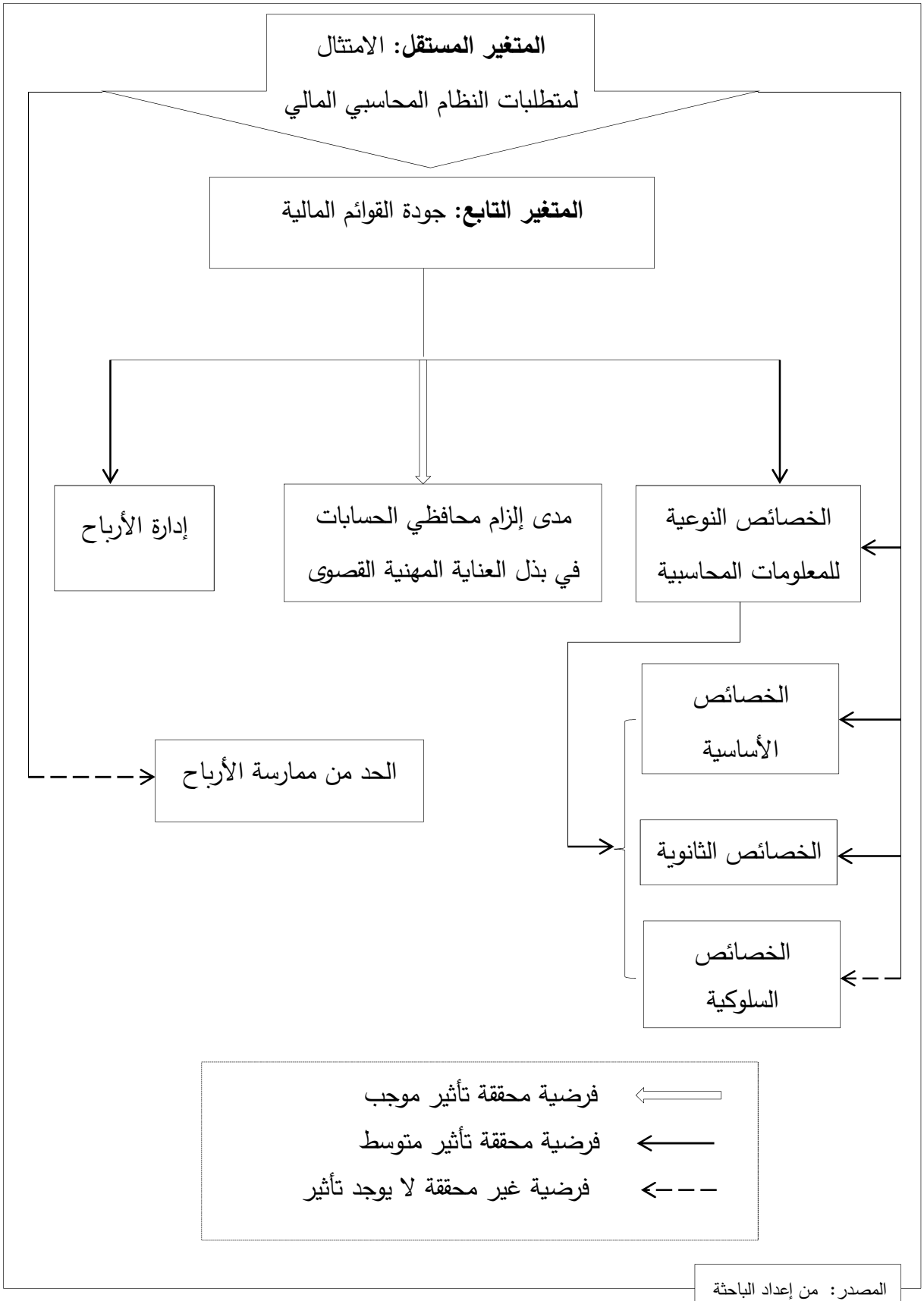
و على إثر ذلك، ينبغي النظر إلى الخصائص النوعية (أساسية، ثانوية، و سلوكية) للمعلومات المحاسبية نظرة شمولية، أي لا يتم تفضيل خاصية على أخرى و لا تهمل الخصائص السلوكية، و كما توصلنا في نتائج الدراسة الأولى أن هذا التفضيل أدى إلى تأثير سلبي على جودة القوائم المالية، و شكوك حول ممارسات الإدارة من وراء إخفاءها لبعض المعلومات المالية و غير المالية عن مستخدميها، فضلا عن وجود فروقات كبيرة في نسبة توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعروضة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر على مدار الفترة الزمنية محل الدراسة، و بذلك ينبغي أن ينظر إلى هذه الخصائص كوحدة واحدة و تطبق على المعلومات بخطوط متوازية و متوائمة مكملة إحداها الأخرى.

و تبعا للنتائج المتوصل إليها في النماذج الثلاث لهذه الدراسة، و لكي لا يتم الإنقاص من حق محافظي الحسابات أو إتهامهم بالتقصير في أداء مهامهم، و لأنه لا يوجد تشريع أو معيار محاسبي أو معايير التدقيق المحلية أو حتى الدولية تلزم المؤسسات المنظمة لقوائمها المالية أن تراعي توافر تلك الخصائص فيها و بنسب محددة، لذلك ينحصر عمل محافظ الحسابات الأساسي في إبداء رأيه الفني المحايد بأن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة (الصدق في التمثيل) عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة في 12/31 و نتيجة نشاطها و تدفقاتها النقدية بذلك التاريخ دون وجود تصريح ضمني يؤكد فيه محافظ الحسابات توافر الخصائص النوعية في القوائم المدققة.

و بالرغم من ذلك فان هناك العديد من الإفصاحات الغائبة في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل مؤسسات محل الدراسة و التي يساعد وجودها على توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية و التي تم إثبات ضرورة توافرها بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، و هنا نقسم هذه المسؤوليات ما بين الادارة و محافظ الحسابات، فبالرغم من إلمام محافظي الحسابات بأدلة التدقيق الكافية و المناسبة لتدقيق حسابات المؤسسة إلا أن في بعض الحالات المدة الزمنية بين إمضاء عقد التكليف و البدء في فهم طبيعة المؤسسة و جمع الأدلة للتدقيق الكافية و كتابة تقريره تبقى قصيرة جدا إذا ما قورنت بحجم المؤسسة لذلك يلجأ محافظي الحسابات لتدقيق الحسابات عن طريق العينات و هي طريقة معتمدة و قانونية، و لكنها تبقى غير كافية إذا ما كان للإدارة نوايا أخرى و ربما غير مشروعة كممارسة إدارة الأرباح هذا من جهة، و من جهة الإدارة، يتوافر للمدراء التنفيذيين و مدراء المالية و المحاسبة بحكم طيلة سنوات عملهم في المؤسسة الدراية الكاملة بقاعدة عملاء مؤسساتهم و ظروف و أحوال السوق و حرية الإختيار بين البدائل و الطرق المحاسبية و لديهم قدرة إدارية قوية في التعامل مع الأحداث المستقبلية غير المؤكدة و هو الأمر الذي من شأنه التأثير على جودة المعلومات المحاسبية و بالتالي على جودة الأرباح المحاسبية.

من العرض المقدم في الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى الإجابة على فرضيات الدراسة يمكن إستنتاج ملخص حول النتائج التي تم التوصل إليها كما هو موضح في الشكل رقم (31):

الشكل رقم (31): نتائج إختبار الفرضيات



المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الخامس: الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى حوصلة يمكننا إعتبارها كنتيجة رئيسية مفادها أن نماذج التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تحتاج إلى إعادة النظر في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، و عليها التعرف أكثر على إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للإلمام بالجوانب التي تحتاج التوسع أكثر في الافصاح المحاسبي لتلبية إحتياجات السوق من المعلومات اللازمة و لتعزيز الشفافية و المسائلة.

تقوم فروض هذه الدراسة على مبدأ توافر الخصائص النوعية بالمستوى المرتفع تساهم في القضاء على عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المديرين و المساهمين مما يؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، و تخفيض تكاليف رأس المال. و بالنظر إلى فحوى الدراسات السابقة وجدنا تعدد الأبحاث و الدراسات المحاسبية التي حاولت التوصل إلى قياس جودة الإفصاح المحاسبي، كما قدمت الهيئات العلمية و المهنية المزيد من الجهود لتحقيق تلك الجودة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى معيار موحد يمكن الإعتماد عليه كنموذج لقياس جودة القوائم المالية توافق جميع البيئات و الأنظمة المحاسبية المعتمدة، و بالتالي فقد قدمنا من خلال هذه الدراسة نموذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإعتماد على الإطار المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي للفترة زمنية ممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، و قسم هذا النموذج على 25 بند لقياس مدى توافر الخصائص الأساسية، الثانوية، و السلوكية بالتقارير المالية و على إثر النتائج التي توصلنا إليها نستطيع القول أن استخدام هذا النموذج يساعد في قياس مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المتعلقة بالأحداث الإقتصادية و المالية بدرجة عالية من الجودة و بالشكل الذي يساعد جميع فئات مستخدمي القوائم المالية مع تعدد توجهاتهم و إختلاف إحتياجاتهم.

إنطلاقا من طريقة المعالجة التي إعتمدتها الباحثة و التي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة، و محاولة تقييم الواقع من خلال الدراسة الميدانية، التي واجهنا فيها العديد من الصعوبات و المشاكل الميدانية، توصلت الباحثة على إثر كل ذلك إلى أهم الإستنتاجات التي يمكن عرضها من خلال النقاط الأتية:

1- نتائج الدراسة.

2- التوصيات.

3- أفاق الدراسة.

4- صعوبات الدراسة.

1- نتائج الدراسة:

قسمت الباحثة نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية، نتائج تطبيقية و مناقشة نتائج إختبار الفرضيات كالآتي:

1-1 إستنتاجات من الجانب النظري:

بناءا على ما تقدم من محاور فصول الجانب النظري، تم التوصل الى:

1. تعد القوائم المالية أهم مصدر يعتمد عليه مختلف المستخدمين في إتخاذ قراراتهم، و نجاح هذه القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة و ملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية، و من جهة أخرى فإن تأمين و ضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على مدى توفر عرض عادل للمعلومات المفيدة و الضرورية لإتخاذ مختلف القرارات.
2. على الرغم من أن هذا النظام المحاسبي المالي لم يتبنى نصوص المعايير الدولية صراحة غير أن الطرق و السياسات المتبعة لإعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تتفق و متطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، مما يساعد على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة المحاسبية العالمية.
3. حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالقابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الموثوقية و الملاءمة.
4. تلتزم إدارة المؤسسة بإعداد و عرض القوائم المالية وفق متطلبات و ممارسات محاسبية ملاءمة و رقابة داخلية جيدة حددها النظام المحاسبي المالي و هي رسالة ذات محتوى إخباري و تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين.
5. تضفي المعايير المحاسبية إطار لعرض القوائم المالية و تساعد المعايير التدقيق في إضفاء الثقة على تلك المعلومات عن طريق رأي محافظ الحسابات.
6. عند إعداد و عرض القوائم المالية تحرص إدارة المؤسسة أن تتوافر فيها خاصية الملائمة بعناصرها الثلاثة، أي عليها أن تقوم بإعداد و عرض القوائم المالية في التوقيت الملائم بما لا يتجاوز المدة المحددة (تستغرق المؤسسة المدة القانونية لإعداد قوائمها المالية المتمثلة في "جانفي، فيفري، مارس" و المصادقة على الحسابات المقفلة من قبل مجلس الإدارة قبل نهاية شهر أفريل و تقديمها

لمصلحة الضرائب، ثم مصادقة الجمعية العامة العادية على الحسابات المصادق عليها سابقا من قبل مجلس الإدارة في شهر جوان لتقديمها إلى المركز الوطني للسجل التجاري قبل نهاية شهر جويلية للإشهار القانوني).

7. يرغب مستخدمو المعلومات المحاسبية في سرعة الحصول عليها، و عليه لا تعد العوامل المستمرة سببا كافيا لعدم تقديم القوائم المالية في وقتها المحدد.

8. تكمن مسؤولية ادارة المؤسسة في عرض المعلومات المحاسبية الكافية و التي تتوافر فيها خاصية القيمة التنبؤية و التي تفي لغرض التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة لتوجيه مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما تحرص الإدارة بتوفير خاصية القيمة الإسترجاعية (التغذية العكسية) لتدعيم خاصية الملائمة بالإلتزام بتعليمات النظام المحاسبي المالي، ليس هذا فقط بل ينبغي عليها أيضا أن تمكن جمهور مستخدمي قوائمها من إجراء عملية المقارنة و كذا توفير الثبات و الإتساق في عرض القوائم المالية من سنة إلى أخرى و إتباع نفس السياسات المحاسبية و إلا على المؤسسة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في ملحق القوائم المالية.

9. تكمن مسؤولية محافظي الحسابات في القيام بتدقيق نظام الرقابة الداخلية و حسابات المؤسسة و فحص القوائم المالية فور إستلام البيانات المالية و الحسابات الختامية للمؤسسة موضوعة التدقيق، و إضفاء عليها خاصية الموثوقية بعناصرها الثلاثة إلى المعلومات المحاسبية بدءا من التحقق من توافر خاصية قابلية التحقق عن طريق التأكد من أن النتائج التي سيتم التوصل إليها في عملية التدقيق هي نفسها النتائج التي سيم التوصل إليها من قبل محافظ حسابات أخر لو إستخدم نفس الإجراءات التدقيقية.

10. أما ما ينتظره كل من الإدارة و مستخدمي القوائم المالية من محافظ الحسابات هو إبداء رأيه الفني المحايد حول مصداقية و عدالة القوائم المالية (الصدق في التمثيل) عن حقيقة الوضع المالي و نتيجة النشاط و كذا تدفقاتها النقدية عند تاريخ إقفال الحسابات، كما يختتم محافظ الحسابات عمله بالتأكد من توافر صفة الحياد في عرض كافة المعلومات المحاسبية المهمة لتفادي تضليل مستخدم المعلومات المحاسبية.

11. الإستعانة بمحافظ الحسابات لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.

12.تتميز مهنة التدقيق من خلال عموميتها و جمهورها، و محافظ الحسابات شخص مهني يعتمد على المصلحة العامة في مهنته، و يلتزم أثناء تأدية خدماته المهنية بالمعايير الفنية و المهنية اللازمة من واقع تأهيله العلمي و خبرته العملية بما يتفق مع متطلبات النزاهة و قواعد السلوك المهني، و يظهر مهاراته الذاتية و العمل المنتظم في ميدان الأعمال للتأكد من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و بالمستوى المقبول.

13.تزداد أهمية المعلومات لدى مستخدم المعلومات كلما امتازت بالجودة.

14.يقصد بالجودة أن تتمتع المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل القائمين على النظام المحاسبي و أن تتمتع بالدقة و المنفعة تساعد مستخدم المعلومات في تقليل حالة عدم التأكد لديه و ترشيده نحو القرارات الصائبة.

15.تلعب الخصائص النوعية دور المصفاة مهمتها تصفية المعلومات لتحديد المعلومات المفيدة و الضرورية و فرزها عن المعلومات غير المفيدة و إعطاءها الصفات المهمة لطمأنة مستخدمي هذه المعلومات عن إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصادية و التي في النهاية تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني عن طريق حركة الأموال و الإستثمارات.

16.جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الخصائص النوعية) بل تتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمو المعلومات) لأن العملية القرارية من بدايتها إلى نهايتها هي عملية تفاعل إنساني و جهد بشري، و فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتحدد على أساس معرفة العديد من الشروط لعل أهمها تلك التي تتعلق بمجال الإستخدام كطبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة و مصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار و نوعية المعلومات المتوفرة، المقدرة على تحليل المعلومات و مستوى الفهم و الإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.

17.توصيل المعلومات إلى الأطراف المستفيدة بالشكل الذي ييسر عليهم فهمها فيه نوع من الصعوبة لأنه من غير المتوقع أن يكون لدى كافة تلك الأطراف المعرفة بالقواعد و المعايير المحاسبية.

18.فجوة المعلومات و هي الفرق بين ما هو متوقع من وجهة نظر مستخدم المعلومات من ما يقدمه المحاسب أو نظام المعلومات المحاسبية من معلومات و بين ما يحتاجه مستخدم المعلومة، بمعنى أن مستخدم المعلومات في ذهنه نوعية معينة من المعلومات يتوقع من المحاسب أن يقدمها و لكن المعلومات المقدمة قد لا تكون على ما هو في ذهن المستخدم و هنا تقع فجوة بين توقعات المستخدم و المعلومات المقدمة. لذلك الإهتمام بالخصائص السلوكية تضفي المقدرة على إعطاء المستخدم

إنطباع جيد حول الوحدة الإقتصادية، إذ تزداد قيمة المعلومات كلما زادت درجة إشباعها لحاجات المستخدمين، و تظهر هنا أهمية تقنية المعلومات بشكل بارز من خلال الدور الذي تلعبه في توفير المعلومات بالخصائص النوعية (الجودة المطلوبة).

19. يعكس مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص (أساسية، ثانوية، و سلوكية) و مدي مصداقيتها و قدرتها على تحقيق إحتياجات مستخدميها، و يعتمد تحقيقها على جودة المعايير المحاسبية المطبقة، دوافع الإدارة، و مدي توافر منظمات مهنية قوية، و جودة عملية المراجعة.

20. لا يوجد أي تشريع أو معيار محاسبي أو معايير تدقيق محلية أو دولية تلزم المؤسسات المنظمة لقوائمها المالية أن تراعي توافر تلك الخصائص فيها بمستوى محدد.

21. تتصف الخصائص النوعية بالمرونة، أي أنها تتأثر بالظروف الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي تقدم فيها تلك المعلومات. أما الفائدة الرئيسية هو الموازنة في مستوى التوافر بين خاصية الملائمة و الموثوقية لضمان جودة المعلومات المحاسبية و إعداد إطار من المعايير يتصف بالشمول.

22. أن التوسع في تقديم المعلومات غير المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين و اختلاف إحتياجاتهم، و خاصة من جانب إعداد و عرض قوائم مالية تكميلية، قطاعية، مرحلية و إستخدام شبكة الإنترنت لغرض نشر و توزيع هذه القوائم المالية و توصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، مع ضرورة تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها و إعتبارها أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها، تدقيقها و المحافظة عليها.

23. جودة القوائم المالية تتأثر بالعديد من العوامل البيئية (العوامل القانونية والتشريعية، العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، العوامل الثقافية الإجتماعية) العوامل المتعلقة بالمعلومات، جودة التدقيق و مدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

24. أن قيمة المعلومة تشير إلى إمكانية القياس الكمي للمنفعة المترتبة عن إستخدام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار، أي الفرق بين القيمة المتوقعة للقرار و تكلفته.

25. هناك عدة طرق لقياس جودة القوائم المالية كطريقة الخصائص النوعية، نماذج الإستحقاق، توقيت الإعتراف بالأرباح و الخسائر.

2-1 إستنتاجات من الجانب التطبيقي:

بناءا على ما تقدم من محاور فصول الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى:

1. لوحظ وجود تفاوت في نسبة توافر خاصية الملائمة في القوائم المالية المصدرة، و هذا ما يؤكد وجود فروقات بين مؤسسات محل الدراسة في نسبة توافر خاصية الملائمة في قوائمها المالية. و البنود التي تسببت في هذه الفروقات كانت تتعلق بالخاصية الفرعية (القيمة التنبؤية)، لأن بعض المؤسسات تتحفظ في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و المعلومات غير المالية و التي تساعد في تقدير الفرص و المخاطر.
2. أما من ناحية القياس فلاحظنا أن معظم المؤسسات لازال يسود محاسبتها منهج التكلفة التاريخية من خلال التزامها بالفواتير و القيم التاريخية في تسجيلاتها المحاسبية، و بالتالي فإن غالبية هذه المؤسسات لا تعيد تقييم أصولها حسب القيم العادلة السوقية وفق طريقة إعادة التقييم التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، لأن السوق غير نشطة و لا يوجد نص قانوني يلزمها بذلك في نهاية كل سنة.
3. لوحظ أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على طريقة التكلفة التاريخية فقط دون الأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم و الذي يعتبر من أهم العوامل الإقتصادية التي تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، و هذا يعني قصور في قابلية المعلومات في تغير موقف المستخدم عند إتخاذ القرارات و الذي يدل بأن المعلومات المحاسبية عند الحصول عليها أو توافرها لن تكون كافية و قادرة على إعطاء صورة واضحة، كما أنها لن تعطي متخذ القرار الفرصة في إختيار البديل الأمثل.
4. لوحظ ان هناك درجة مرتفعة من الإهتمام و إدراك الإدارة و محافظي الحسابات بعامل الوقت في إصدار و إستخدام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات مهم جدا، لدرجة أنه حصل على نسبة 66.38% من تكرارات الاجابة عن أسئلة البنود لفترة ست سنوات لمؤسسات محل الدراسة.
5. أما بالنسبة للخاصية الفرعية التغذية العكسية، لوحظ إرتفاع مستوى توافرها بين جميع مؤسسات محل الدراسة، حيث تضمنت أغلبية تقارير الإدارة بالموازنات التخطيطية السنوية التي تتلاءم مع الأنشطة الأساسية، و بيان نسب التنفيذ لتلك الموازنات التخطيطية للسنة المالية مبينا فيها المبالغ

المخططة المبالغ الفعلية المتحققة الإنحرافات نسب التنفيذ مع بيان أسباب تلك الإنحرافات. إلا أن تقرير مجلس الإدارة التي يتضمن هذه التوضيحات لم يكن متاح على موقع سوق الأوراق المالية فتوجب علينا الإنتقال إلى إدارة المؤسسات للحصول عليه.

6. لوحظ عدم تضمين أغلبية تقارير مجالس الإدارة جدول توضيحي يبين معدل سعر التداول السهم الواحد و عدد الأسهم المتداولة القيمة الإسمية و الدفترية و تغيراتها على المستوى الشهري أو الفصلي على مدار السنة المالية.

7. لوحظ وجود تفاوت في نسبة توافر خاصية الموثوقية في القوائم المالية المصدرة، و هذا ما يؤكد وجود فروقات بين مؤسسات محل الدراسة في نسبة توافر خاصية الموثوقية في قوائمها المالية، و معظم المؤسسات محل الدراسة تحصلت على تقرير متحفظ من قبل محافظ الحسابات و لكن بنسب متفاوتة من مؤسسة لأخرى، الأمر الذي ألزمهم بذل العناية المهنية القصوى و الحرص الدائم للتحقق من المعلومات بغرض التأكيد من أن العميات و الإجراءات صحيحة في القوائم المالية الختامية و مناقشة نتائج التدقيق أولا مع إدارة المؤسسة للتأكد من أن القوائم المالية غير مضللة و الإنحرافات قد صححت قبل إصدارها لمجموع الجمهور المستخدم للمعلومات المحاسبية.

8. لوحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن حوكمة الشركات كانت في حدود متوسط لأغلبية مؤسسات الدراسة، أي أن وظيفة الإشراف لا تمارس بشكل فعال و بالتالي نظام رقابة دون المستوى المرتفع و المطلوب لمثل هذه المؤسسات و الذي سيؤثر بشكل أو بآخر على كفاءة المراجعة من خلال التأثير على طبيعتها و توقيتها و نطاقها، لأن تطبيق حوكمة الشركات طور للتأثير على درجة و مستوى الإفصاح عن البيانات المالية و الإدارية للمؤسسة، و هذا ما يؤكد تأثر الإفصاح لأنه من أهم مبادئ الحوكمة التي تقوم على أساس إلتزام المؤسسات بالإفصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية.

9. لوحظ أن معظم المؤسسات تنتهج أسلوب التركيز في الإفصاح عن الأحداث الإيجابية، أما الأحداث السلبية يتم الإشارة إليها بشكل مختصر في الهوامش أو يتم الإفصاح عن عدم وجود أحداث سلبية، و هذا ما يؤثر على درجة توافر خاصية الحياد و لن يخدم مصلحة مستخدم المعلومة المحاسبية في معرفة و فهم محيط المؤسسة من جانب فرضية الإستمرار و بالتالي التأثير في تقدير النتائج المستقبلية.

10.دلت نتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي وجود تفاوتات متباعدة نسبيا بين مؤسسات محل الدراسة في توفير خاصيتي (الثبات و القابلية للمقارنة) فهناك من تؤيد بإستمرار الوحدة على الطرق و السياسات و الأساليب المحاسبية من فترة إلى أخرى و ذلك لغرض تقليل الشكوك، و مؤسسات أخرى إلتزمت في الإفصاح عن السياسات و التقديرات المحاسبية عند الحد القانوني و أشارت في ملحق كشوفها المالية عن تغيير أو الإستمرار في إستعمال نفس أدوات القياس بشكل مختصر مقارنة بالمؤسسات الأولى، و هذا ما يجعل قوائمها المالية صعبة المقارنة نوعا ما مع مؤسسات أخرى أو حتى للمؤسسة نفسها لفترات مالية متتالية.

11.دلت نتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لبنود الخصائص السلوكية و أثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر من حيث تحقيق خصائصها الفرعية (الإدراك و الإتصال)، كانت محصورة بين (2.081 و 2.710) و أهمية نسبية بين (41.6% – 54.2%) و هي نسبة متدنية مقارنة بالنتائج المتحصل عليها للخصائص الأساسية و الثانوية، و هذا يدل على قصور الإدارة في أداء واجباتها لمساعدة الآخرين (مستخدمي المعلومات) في تفهم الأمور المعقدة و المتشابكة في المعلومات، عدا عن ذلك تشابك عملية توصيل المعلومات المالية و غير المالية إلى من يحتاج إليها بالشكل، الوقت، الدقة، و الملائمة المتوقعة.

12.كما لاحظنا قصور الإدارة في تحديد المستفيدين من المعلومات المحاسبية، و التعرف على البيانات و المعلومات التي من الممكن أن تحقق لهم الفائدة وفق الأسلوب و الصيغة التي من الممكن أن تؤثر في سلوكهم عند إتخاذ القرارات المختلفة (عدم كفاية المعلومات)، أضف إلى ذلك أن معظم القوائم المالية أخذت الشكل القانوني وفق لمعايير إعداد و عرض القوائم المالية دون الإجتهاد و العمل عليها أكثر لرفع من مستوى كفاءتها، فمعظم المؤسسات تقوم بعرض قوائمها بشكلها القانوني و باللغة الفرنسية دون الإجتهاد على وضع قاموس للمصطلحات المحاسبية، فالمعلومات و البيانات الغير واضحة (في صورة خام) تحتاج إلى تحليل عميق، من أجل الوصول إلى إستنتاجات واضحة، تمكن المؤسسة و المستثمرين من إتخاذ مختلف القرارات.

13.ثمة تطور في مستوى توافر الخصائص النوعية في المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات قيد الدراسة للأعوام (2014، 2015، 2017، 2018)، إذ بلغ مستوى توافر الخصائص النوعية الخاص بها (37.96%، 34.08%، 40.64%، 49.46%، 57.48%) إلا أن هذه النسب تبقى أدنى من الحد المقبول (73%)، أما النتائج المتحصل عليها لسنة 2019 كانت أحسن من نتائج

السنوات السابقة من حيث توافر الخصائص النوعية بنسبة 74.07%، و حسب بيئة الأعمال في الجزائر نرجح أن هذا الإرتفاع في هذه السنة بالذات لا يعود فقط لإرتفاع نسب توافر الخصائص السلوكية و إنما هو وليد تفاعل مجموعة من العوامل في أن واحد (كالعوامل القانونية، العوامل السياسية، العوامل الإقتصادية، و مدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات) حيث أن أهداف المحاسبة و معاييرها و سياستها و أساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل السائدة في كل دولة، و المحاسبة ليست علما مجردا يعمل بمعزل عن بيئته و إنما هي نتاج للبيئة التي تعمل بها تتأثر و تؤثر فيها.

14. تباينت مستويات إهتمام إدارة المؤسسات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و يستند توافرها في قوائمها المالية وفقا إلى سلم الأولويات، و كل فئة من العينة ترى بأن نوع معين من الخصائص تعبر عن الجودة.

15. هناك قصور في نسبة توافر الخصائص النوعية، أي أن مستوى توافر المعلومات المالية و غير المالية التي جاءت بها القوائم المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا تفي بإحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية على المدى الواسع.

16. دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الاحصائي للنموذج الثاني الذي إعتمدنا عليه في هذه الدراسة أن محافظي الحسابات إلتزموا ببذل العناية المهنية المطلوبة لتدقيق القوائم المالية لمؤسسات محل الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019.

17. محافظو الحسابات لم يفصحوا في تقاريرهم بأنهم قاموا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و لم تتضمن تقاريرهم على نتائج التقييم، بداعي أنه لا يوجد قانون يجبر محافظ الحسابات على إعداد تقرير خاص حول إجراءات التدقيق الداخلي.

18. لم تفصح المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر عن وجود أحداث لاحقة بعد إقفال الحسابات كما لم يشر محافظو الحسابات الى ذلك في تقاريرهم بالرغم من إستفسارهم عنها من الإدارة.

19. دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للمستحقات الإختيارية على وجود تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها، حيث إرتفعت المستحقات الإختيارية في سنة (2014، 2015)، في حين تعتبر سنة 2019 الأقل ممارسة أو تكاد تنعدم فيه ممارسة إدارة الأرباح.

20.توصلت الدراسة إلى أن أغلب المؤسسات تقوم بإستخدام المستحقات الإختيارية بشكل موجب بهدف تضخيم الربح المحاسبي بينما مؤسسة (أن.سي.أ رويبة، أليانس للتأمينات) قامت بإستخدام المستحقات الإختيارية بشكل سالب.

21.توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها وجود توافق كبير بين نتائج النموذج الأول و الذي كان مقترح لقياس نسبة توافر الخصائص النوعية و تأثيرها على جودة القوائم المالية و بين نتائج النموذج الثالث و الذي كان يستهدف معرفة إذا كانت مؤسسات محل الدراسة قامت بإدارة أرباحها من عدمه، و بناءا على النتائج المتحصل عليها من الدراسة الأخيرة نستطيع القول أن النموذج المقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية أثبت نجاعته في عملية القياس و يمكن الإعتماد عليه، شرط أن تسهل هذه المؤسسات من عملية الحصول على المعلومات للباحثين للدراسة و تذليل العقبات أمامهم، فقد أكدت النتائج أن القوائم المالية المنشورة عبر الموقع الرسمي لبورصة الجزائر و الموجهة لجمهور مستخدمي المعلومات المحاسبية تفتقر إلى الكثير من المعلومات المالية و غير المالية، كما أن بعض القوائم المالية المنشورة كانت دون الحد القانوني لعرض القوائم المالية بمعنى أن هذه المؤسسات ينقصها الإدراك بإحتياجات مستخدمي قوائمها المالية و تفرض عليه اللجوء إليها للإستفسار عن المعلومات المطلوبة الذي يكلفه جهد، تكلفة، و وقت للحصول عليها و هذا ما يضعف خاصية الايصال المعلومات و يمس خاصية التوقيت الملائم و خاصية الموثوقية، فإخفاء أو عدم الإفصاح و صعوبة الحصول على المعلومات المحاسبية المهمة يولد شكوك في نفسية مستخدم المعلومة المحاسبية حول مصداقية القوائم المالية.

22.كما نستخلص من خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك إتفاق بين عينة المؤسسات المبحوثة على الإلتزام في توفير الخصائص (الملاءمة و الموثوقية، القابلية للمقارنة، و القابلية للفهم) في قوائمها المالية عند إعدادها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابقها مع متطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، و ذلك ما توضح للباحثة من خلال الإطلاع على التقارير المالية للمؤسسات المبحوثة عند إجراء المقابلات الشخصية، الأمر الذي يلزم ضرورة توحيد متطلبات الإفصاح وفق النصوص القانونية في هذا المجال و ليس بما تطبقه هذه المؤسسات و تراه مناسبا لها، و ترجح الباحثة سبب ذلك هو عدم الإلمام الكافي من قبل هذه المؤسسات بمتطلبات المعايير المحاسبية و الإطلاع عليها، و ما هو حاصل يعد فقط إجتهادا من قبل الإدارة المالية للمؤسسات و

يرجع إلى السياسية الخاصة لكل مؤسسة ترى فيها المصلحة الذاتية دون البحث عن إطار فكري يحكم هذه السياسة.

23.في نفس السياق، دلت النتائج المتحصل عليها في النموذج الأول المعتمد في هذه الدراسة على وجود تباين بين سنوات الدراسة حيث أن توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية خلال السنوات الأولى كان محصور بين المستوى الضعيف و المتوسط أي أن القوائم المالية خلال هذه السنوات إفتقرت إلى الكثير من الخصائص النوعية، في حين تحسن مستوى توافر الخصائص الأساسية، الثانوية، و السلوكية بداية من سنة 2017، 2018 بينما تعتبر سنة 2019 أحسن سنة من حيث توافر هذه الخصائص (مستوى مرتفع)، و هذا ما توافق تماما مع نتائج الدراسة الثالثة فالسنوات الأولى (2014، 2015، 2016) التي تراجع فيها توافر الخصائص النوعية كان سببه سلوك الإدارة التي تعمدت في إخفاء بعض المعلومات المحاسبية لغرض ممارسة إدارة الأرباح حيث إرتفعت قيمة المستحقات الإختيارية كثيرا في هذه السنوات مقارنة بسنوات الدراسة الأخرى، في حين تراجعت قيمة المستحقات الإختيارية (أي إدارة الأرباح) خلال سنة 2019 التي تميزت بتوافر مستوى مرتفع من الخصائص النوعية، و هذا ما يعزز تأكيد صلاحية النموذج المقترح للقياس.

24.بناءا على النتائج المقدمة، نستخلص أن إهمال الخصائص السلوكية سيضعف من جودة القوائم المالية من جهة، و من جهة أخرى يأكد لنا وجود نوايا للتلاعب بالأرقام المحاسبية.

25.في بيئة الأعمال الجزائرية، عملية التدقيق الخارجي لا توفر ضمانا كافيا و كاملا للكشف عن ممارسات الإدارة اللامشروعة حتى في ظل بذل أقصى أداء من قبل محافظ الحسابات. و بشكل عام يشير الواقع الميداني أن برنامج التدقيق المتبع من قبل محافظي الحسابات هو التدقيق الثابت الذي يعتبر قرينة على قيام محافظ الحسابات بالمهمة طبقا لمعيار بذل العناية المهنية اللازمة إذا ما وضع موضع المساءلة عن الإهمال أو التقصير الأمر الذي يتسبب في عدم إبداع محافظي الحسابات و روتينية أو ألية الأداء.

3-1 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأساسية الأولى: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من الخصائص النوعية، عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ و بعد إختبار للفرضيات الفرعية العشر (10) المكونة للفرضية الرئيسية الأولى توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية القدرة التنبؤية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.300$) و هي ($\alpha > 0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية القدرة التنبؤية دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القدرة التنبؤية.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الإسترجاعية". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية القيمة الإسترجاعية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.067$) و هي ($\alpha > 0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية القيمة الإسترجاعية دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية القيمة الإسترجاعية.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التوقيت الملائم". توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية التوقيت الملائم في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية (α

0.000 =) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على توافر خاصية التوقيت الملائم بالمستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية التمثيل الصادق". توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية التمثيل الصادق في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية (α 0.000 =) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على توافر خاصية التمثيل الصادق بالمستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية قابلية التحقق في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية (α = 0.201) و هي (α>0.05)، و هذا يدل على توافر خاصية قابلية التحقق دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية التحقق.
- بالنسبة للفرضية الفرعية السادسة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية الحياد في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية (α = 0.110) و هي (α>0.05)، و هذا يدل على توافر خاصية الحياد دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الحياد.
- بالنسبة للفرضية الفرعية السابعة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الثبات". توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية التمثيل الصادق في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية (α = 0.002) و هي

($\alpha<0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية الثبات بالمستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثامنة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية قابلية المقارنة". توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية قابلية المقارنة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.000$) و هي ($\alpha<0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية قابلية المقارنة بالمستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية التاسعة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإدراك". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية الإدراك في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.090$) و هي ($\alpha>0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية الإدراك دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإدراك.
- بالنسبة للفرضية الفرعية العاشرة: التي تنص على أنه "القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإتصال". توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمستوى توافر خاصية الإتصال في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.157$) و هي ($\alpha>0.05$)، و هذا يدل على توافر خاصية الإتصال دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من خاصية الإتصال.

إستنادا إلى نتائج الفرضيات الفرعية السابقة، و نتائج المتحصل عليها من إختبار (One T-test sample) للتحقق من وجود فرق بين متوسط توافر الخصائص النوعية للمعلومات الحسابية في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة، التي أظهرت أن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.451$) و

هي (α>0.05)، و هذا يدل على توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية دون المستوى المرتفع و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية مما يعني أن: القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الإقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لا تتوافر على مستوى مرتفع من الخصائص النوعية.

2. الفرضية الأساسية الثانية: التي تنص على أنه "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)" و بعد إختبار الفرضيتين الفرعيتين المكونة للفرضية الرئيسية الثانية توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الأساسية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)". بينت نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط أن هناك علاقة إرتباط قوية بين الخصائص السلوكية و الخصائص الأساسية كما أن الخصائص السلوكية يساهم ب . 70.8% في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الأساسية، و 29.2% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا النموذج. و هذا يدل على وجود تأثير معنوي بين المتغيرين، حيث تحصلنا على قيمة ميل معادلة نموذج الإنحدار موجب B_1=0.726، الذي يأكد على وجود علاقة طردية و أثر إيجابي بين الخصائص السلوكية و الخصائص الأساسية، فإذا زاد إهتمام إدارة المؤسسة بالخصائص السلوكية عند إعداداها لقوائمها المالية بوحدة إنحراف معياري واحدة ستحسن جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الأساسية بما يعادل 72.6%. لذلك و بناءا على ما سبق ترفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الأساسية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)".
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الثانوية عند مستوى المعنوية (α= 0.05). بينت نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط أن هناك علاقة إرتباط قوية بين الخصائص السلوكية و الخصائص الثانوية كما أن الخصائص السلوكية يساهم ب . 68.3% في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الثانوية، و 31.7% تعزى لمتغيرات أخرى خارج هذا

النموذج. و هذا يدل على وجود تأثير معنوي بين المتغيرين، حيث تحصلنا على قيمة ميل معادلة نموذج الإنحدار موجب B_1=0.577، الذي يأكد على وجود علاقة طردية و أثر إيجابي بين الخصائص السلوكية و الخصائص الثانوية، فإذا زاد إهتمام إدارة المؤسسة بالخصائص السلوكية عند إعداداها لقوائمها المالية بوحدة إنحراف معياري واحدة ستحسن جودة المعلومات المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص الثانوية بما يعادل 57.7%.

لذلك و إستنادا إلى نتائج الفرضيات الفرعية السابقة سيتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "توجد علاقة إرتباط قوية بين الإهتمام بالخصائص السلوكية و مستوى توافر الخصائص الثانوية عند مستوى المعنوية (α= 0.05)".

3. **الفرضية الأساسية الثالثة:** و التي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات محل الدراسة في تحسين مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 الى سنة 2019". تحصلنا من خلال نتائج إختبار تحليل تباين أحادي الإتجاه للفروق بين توافر الخصائص النوعية وفقا لمؤسسات عينة الدراسة على مستوى معنوية أقل من (α= 0.05)، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤسسات محل الدراسة في تحسين مستوى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019"، و إستنادا إلى هذه النتيجة قمنا بإختبار نتائج المقارنات البعدية لمعرفة لصالح أي نوع من الخصائص النوعية رجحت هذه الفروقات، فوجدنا أنها تميل لصالح الخصائص الأساسية بالنسبة لمجمع صيدال، بيوفارم، و أن.سي.أ رويبة، بينما مؤسسة م.ت.ف الأوراسي، أليانس للتأمينات، و مؤسسة أ.و.م أنفست فكانت الفروقات تميل لصالح الخصائص الثانوية، أما الخصائص السلوكية فلم نجد لها أي فروقات بين المؤسسات محل الدراسة و الذي يفسر بأن جميع المؤسسات محل لدراسة لا تولي الإهتمام بها عند إعدادها لقوائمها المالية. كما أظهرت نتائج إختبار الفروق البعدية بين سنوات الدراسة لمعرفة لصالح أي مرحلة زمنية جاءت هذه الفروقات، التي كانت تميل لصالح الفترة الزمنية 2018–2019 و هذا يعني أن مستوى توافر الخصائص النوعية إرتفع في هذه الفترة مقارنة بالفترات الأخرى.

4. **الفرضية الأساسية الرابعة:** و التي تنص على أنه "تحقق محافظي الحسابات من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات

المحاسبية". كان الغرض من إختبار هذه الفرضية هو إستخراج معادلة لنموذج الإختبار متعدد الإنحدار لذلك شملت هذه الفرضية على جميع متغيرات الدراسة و لا نستطيع إختبار مدى تحقق محافظي الحسابات من توافر الخصائص النوعية بمعزل عن باقي المتغيرات الأخرى، لذلك تم إضافة متغير "درجة الإمتثال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي"، "مستوى توافر الخصائص النوعية"، و مجموعة من متغيرات الرقابة و قد تم إستخدام نموذج جدودة الإستحقاق المعدل لقياس جودة القوائم المالية. و بعد إختبار الفرضيات الفرعية الخمس (05) المكونة للفرضية الرئيسية الرابعة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "الامتثال للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية"، تحصلنا على قيمة معامل الانحدار (B_1= 0.260) عند مستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05)، ذات تأثير معنوي موجب و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى إذا إرتفعت نسبة الإمتثال للنظام المحاسبي المالي بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى الرفع من جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 26% و بنفس النسبة ستتحسن القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية و بالتالي إنخفاض في قيمة المستحقات، و على الرغم من أن هذه النسبة منخفضة إلا أن نتائج إختبار الإنحدار أكدت أن لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "إبداء محافظ الحسابات بالرأي النظيف (صدق القوائم المالية) يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية"، تحصلنا على قيمة معامل الإنحدار أي قيمة معامل إبداء محافظ الحسابات للرأي النظيف (القوائم المالية أعدت بكل شفافية و مصداقية) بلغت (B_2 = 0.429) عند مستوى معنوية (0.025) أقل من (0.05) أي ذات تأثير معنوي موجب، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية و الذي يعني أنه كلما تكرر إبداء الرأي النظيف في القوائم المالية للمؤسسات المبحوثة و بدون تحفظات على مدار السنوات بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 42.9% و التي كان لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه "توافر الخصائص النوعية بالمستوى المرتفع يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية"، تحصلنا على قيمة معامل الإنحدار (B_3 = 0.381) عند مستوى معنوية (0.001) أقل من (0.05) أي ذات تأثير موجب و هذا ما يؤكد صحة

الفرضية الفرعية الثالثة، و الذي يدل على أنه كلما إرتفعت نسبة توافر الخصائص النوعية بمقدار وحدة إنحراف معياري واحدة كلما أدى إلى إرتفاع جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 38.1% و تنخفض في قيمة المستحقات الإختيارية أيضا بنفس بنسبة و أي إنخفاض عن المستوى المرتفع سيؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، و بالرغم من أن هذه النسبة منخفضة عن المستوى المطلوب إلا أنه كان لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة 95%.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "كبر حجم المؤسسة يؤثر إيجابا في جودة المعلومات المحاسبية"، تحصلنا على قيمة معامل الإنحدار (B_4 = 9.180) عند مستوى معنوية (0.048) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير معنوي موجب مع قيمة المستحقات و بما أن العلاقة بين المستحقات الإختيارية و جودة المعلومات المحاسبية علاقة سالبة حسب نموذج جودة الإستحقاق المعدل فإن حجم المؤسسة له تأثير معنوي سالب مع جودة المعلومات المحاسبية، بمعنى كلما كبر حجم المؤسسة إرتفعت قيمة المستحقات الإختيارية و إنخفضت جودة المعلومات المحاسبية و هذا ينفي صحة الفرضية الرابعة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة: التي تنص على أنه "إرتفاع قيمة الرافعة المالية يؤثر سلبيا في جودة المعلومات المحاسبية"، تحصلنا على قيمة معامل الإنحدار (B_5 = −0.012) عند مستوى معنوية (0.039) أقل من (0.05)، أي ذات تأثير معنوي سالب مع المستحقات الإختيارية و بما أن العلاقة بين المستحقات الإختيارية و جودة المعلومات المحاسبية علاقة سالبة حسب نموذج جودة الإستحقاق المعدل فإن قيمة الرافعة المالية لها تأثير معنوي موجب مع جودة المعلومات المحاسبية، بمعنى أن إدارة المؤسسة لا تحفزها نسبة الرافعة المالية للإتجاه نحو المستحقات لما تحمله شروط الدين من قيود تفرض على المؤسسة، و هذا ينفي صحة الفرضية الفرعية الخامسة.

إستنادا إلى نتائج الفرضيات الفرعية السابقة نتوصل إلى نموذج الإنحدار و الذي يمكن صياغته بالشكل الآتي:

(QAI=3.042+0.26 SCF + 0.429 OCAC + 0.381 QC + 9.180 CSIZE – 0.12 LEV)

و عليه سيتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "تحقق محافظي الحسابات من توافر الخصائص النوعية وفقا للإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يؤثر إيجابا على جودة المعلومات المحاسبية".

5. الفرضية الأساسية الخامسة: و التي تنص على أنه "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع". عند مستوى المعنوية $\alpha= 0.05$ و بعد إختبار للفرضيات الفرعية السبع (07) المكونة للفرضية الرئيسية الخامسة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الميزانية بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية $\alpha= 0.05$، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى ($\alpha = 0.000$) و هي ($\alpha<0.05$)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من حسابات المؤسسة بمعنى أن:
  - الأحداث و المعاملات التي تم تسجيلها قد وقعت و تخص المؤسسة.
  - جميع الأحداث و المعاملات التي كان يجب تسجيلها قد تم تسجيلها.
  - المبالغ و البيانات الأخرى المتعلقة بالمعاملات و الأحداث المسجلة تم تسجيلها بشكل مناسب.
  - المعاملات و الأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
  - المعاملات و الأحداث تم تسجيلها بالحسابات المناسبة.

بناءا على ما سبق، يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر حساب النتائج بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية $\alpha= 0.05$، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى ($\alpha = 0.000$) و هي ($\alpha<0.05$)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من صحة و عدالة حساب النتائج، و بالتالي تجنب محافظ الحسابات للمسؤوليات التقصيرية، الجنائية و التأديبية، و المصادمات مع الإدارة أو المساهمين، و إستنادا للنتائج المتوصل إليها يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول سيولة الخزينة بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية α= 0.05، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من العمليات النقدية لأنها تنطوي بطبيعتها على درجة كبيرة من إحتمال تعرضها للغش أو الخطأ فإنها تتطلب الدقة و العناية في تدقيقها لتقييم القدرة الفعلية للمؤسسة على توليد النقد، و إستنادا للنتائج المتوصل إليها يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر جدول تغير الأموال الخاصة بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية α= 0.05، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من سلامة البيانات لأن أي تغيير في الطرق و السياسات المحاسبية يؤثر على سلامة القوائم المالية و حقوق المالكين و الشركاء و الأقلية، و إستنادا للنتائج المتوصل إليها يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق عناصر الملحق بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية α= 0.05، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة للتحقق من سلامة البيانات و الإيضاحات المقدمة من طرف الإدارة في ملحق القوائم المالية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.
- بالنسبة للفرضية الفرعية السادسة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الإلتزامات المحتملة بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية α= 0.05، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية للتحقق من أن إدارة المؤسسة قامت بإظهار الإلتزامات المحتملة في

الملحق في صورة قائمة لأنها تؤثر على الحالة المالية العامة و التأكد من تكوين مخصص لها لمواجهة أي خسارة محتملة، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية السابعة: التي تنص على أنه "يلتزم محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق الأحداث اللاحقة بالمستوى مرتفع. عند مستوى المعنوية 0.05 =α، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند المستوى (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع لمحافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة و جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة و لغاية تاريخ التقرير للتحقق من مدى تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية. و بالرغم من أن محافظ الحسابات لا يتحمل أية مسئولية عن القيام بإجراءات لمعرفة الأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ تقريره، إلا أن نتائج إختبار الفرضية تؤكد مدى حرص محافظ الحسابات في التحقق و الإستفسار عن بعض الحقائق التي يتم إكتشافها بين نهاية الفترة المالية و تاريخ تقرير محافظ الحسابات و كذا الحقائق المكتشفة بعد تاريخ كتابة تقريره، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.

إستنادا إلى نتائج الفرضيات الفرعية السابقة، و نتائج المتحصل عليها من إختبار (One T-test sample) للتحقق من وجود فرق بين متوسط إلتزام محافظي الحسابات في بذل العناية المهنية اللازمة عند تدقيق القوائم المالية للمؤسسات المبحوثة، التي أظهرت أن مستوى المعنوية (α = 0.000) و هي (α<0.05)، و هذا يدل على الأداء المرتفع في جمع أدلة التدقيق الكافية و المناسبة وفقا لطبيعة كل حساب، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني أن: "مستوى إلتزام محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية القصوى عند تدقيق القوائم المالية مرتفع".

6. **الفرضية الأساسية السادسة:** و التي تنص على أنه "لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح". و بعد إختبار للفرضيات الفرعية السبعة (07) المكونة للفرضية الرئيسية السادسة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نسبة الرفع المالي"، توصلنا إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند (α>0.05) و بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير نسبة الرفع المالي (2.218−، 4.540−، 2.977−، 2.185−، 1.883−) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على

التوالي عند مستوى ثقة 95% أي أنه لا يوجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أن إدارات المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا تحفزها نسب الرفع المالي لكي تتجه إلى المستحقات الإختيارية للتأثير على الأرباح المعلنة، و عليه يتم رفض الفرضية البديلة و قبول الفرضية العدمية.

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين المستحقات الاختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة"، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير نصيب السهم من الأرباح الموزعة (3.697، 2.878، 3.973، 3.946، 1.841) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى ثقة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم من الأرباح الموزعة و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ إلى المستحقات الإختيارية لزيادة نصيب السهم من الأرباح الموزعة، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني " توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و نصيب السهم من الأرباح الموزعة".
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية"، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية (3.216، 5.101، 3.146، 2762، 1.962) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى ثقة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر كلما قابل ذلك إرتفاع المستحقات الاختيارية، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني "توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية".
- بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة

معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير العائد على حقوق المساهمين (2.233، 2.430، 2.056، 2.023، 1.738) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى دلالة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق المساهمين و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أن المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تلجأ للمستحقات الإختيارية للرفع من الأرباح المعلن عنها للتأثير على قيمة العائد على حقوق المساهمين، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني "توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و العائد على حقوق المساهمين".

- بالنسبة للفرضية الفرعية الخامسة: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة"، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير حجم المؤسسة (8.088 ،9.890، 9.117 ، 8.667، 7.919) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى دلالة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط موجبة و ذات دلالة إحصائية بين بين حجم المؤسسة و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أن المؤسسات كبيرة الحجم تلجأ إدارتها الى ممارسة إدارة الأرباح بإستخدام المستحقات الإختيارية للتخفيف من التكاليف، و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني "توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم المؤسسة".
- بالنسبة للفرضية الفرعية السادسة: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة"، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير حجم الأسهم المتداولة (1.676- ، 1.605-، 1.598-، 1.478-، 1.288-) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى ثقة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم الأسهم المتداولة و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أنه كلما إنخفض حجم التداول على أسهم المؤسسة كلما إرتفعت بالمقابل المستحقات الإختيارية. و بالتالي تضطر الإدارة إلى التحكم بالأرباح من خلال إستخدام المستحقات الإختيارية، و عليه يتم رفض الفرضية

العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني "توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و حجم الأسهم المتداولة.

- بالنسبة للفرضية الفرعية السابعة: التي تنص على أنه "لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة"، توصلنا إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) و بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة (1.606- ، 1.693-، 1.686-، 1.002-،-1.002) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي عند مستوى ثقة 95%، أي أنه توجد علاقة إرتباط سالبة و مهمة إحصائيا بين التدفقات النقدية التشغيلية و المستحقات الإختيارية، و هذا يعني أن المؤسسات التي تحقق تدفقات نقدية منخفضة يكون لها حافز أكبر لممارسة إدارة الأرباح بإستخدام المستحقات من خلال زيادة الأرباح و تخفيض الأعباء لإعطاء صورة حسنة أمام الأطراف ذات العلاقة و عليه يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني "توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الإختيارية و التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي أصول المؤسسة".

إستنادا إلى نتائج الفرضيات الفرعية السابقة، و نتائج المتحصل عليها من إختبار (One T-test sample) للتحقق من وجود فرق بين متوسط إستخدام المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح، التي أظهرت أن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.000$) و هي ($\alpha<0.05$) للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018) على التوالي، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية العدمية مما يعني أنه: "توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح" بالنسبة للسنوات المذكورة سابقا. أما سنة 2019 تحصلنا على نتائج مختلفة حيث بلغت مستوى المعنوية ($\alpha = 0.316$) و هي ($\alpha>0.05$)، و عليه يتم قبول الفرضية العدمية و رفض الفرضية البديلة مما يعني أنه: لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن إدارة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر تستخدم المستحقات الإختيارية لممارسة إدارة الأرباح.

بشكل عام يمكن القول، أنه رغم أهمية النتائج المتوصل إليها تبقى هناك نقائص نابعة أساسا من بيئة الأعمال التي تمت معالجة الدراسة في إطارها، فالمؤسسات الجزائرية لا تزال منغلقة بعض

الشيء، كما أن الموضوع و بالنظر لكونه يركز أساسا على جودة القوائم المالية و مدى إعتمادها من قبل متخذي القرار خاصة منهم المستثمرين فإن أهميته تزداد في بيئة تمتاز بسوق مالي نشط و صدور قوانين أكثر صرامة لضبط مستوى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية، مما يجعل البحث قابلا للتحديث تزامنا مع تطور بورصة الجزائر.

2-التوصيات:

1. الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في تقرير مجلس الإدارة، لأنه يفضل إستخدام أسلوب الرسومات البيانية و المخططات و الجداول التحليلية للوصول إلى فئة أوسع من مستخدمي القوائم المالية.
2. إضفاء مسؤولية لإدارة المؤسسة بتقديم الموازنات التخطيطية للموجودات و المطلوبات، الإيرادات و المصروفات، و تنظيم جدول بنسب تنفيذ تلك الموازنات التخطيطية للسنة المالية موضحا فيها مبالغ الموازنات المخططة و المبالغ المتحققة خلال تلك السنة و الإنحرافات فيها و أسبابها، مع تقديم رأي محافظ الحسابات حولها.
3. تضمين تقارير مجلس الإدارة لجدول توضيحي يبين معدل دوران الأسهم بالمبالغ و العدد، و تقديمه لجمهور مستخدم المعلومات المالية بصفة دورية على مدار السنة المالية، و هذه الخطوة ستعزز من خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومات المحاسبية.
4. التشريعات المحاسبية الجزائرية توضح أن الإدارة يقع على عاتقها مسؤولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة لحجمها و طبيعة نشاطها، و توفير نظام رقابة داخلية جيد، و إعداد القوائم المالية. و بذلك فان صياغة قواعد محاسبية ملزمة سيؤدي إلى توحيد طرق القياس و تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية كما أن إلزام المؤسسات في الإبتعاد عن السرية و إخفاء المعلومة المالية سيؤدي إلى تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي.
5. الإستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية و طريقة تكييفها مع بيئتها، و القيام بدورات تكوينية لمحافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين، في مجال إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح و تدريبهم على مختلف الوسائل و التقنيات المستخدمة للحد من هذه الممارسات.

6. الإهتمام بالتشريعات و الأنظمة المحددة للإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني للمعلومات المالية.

7. إلزام المؤسسات بنشر قوائم مالية قطاعية و دورية على فترات قصيرة، حتى يمكن توفير معلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات.

8. الإهتمام بالخصائص السلوكية يعتبر أحد المتطلبات الهامة و الضرورية لإيجاد نقاط التوافق بين معدي القوائم المالية و مستخدميها، للتقليل من فجوة التوقعات.

9. توجيه إهتمام المستثمرين نحو المعلومات الواردة في التقارير المالية بما يرشد من قراراتهم الإستثمارية، و ذلك من خلال توعيتهم بضرورة توجيه إهتمامهم إلى كافة البنود الواردة في التقارير المالية و عدم تركيزهم على بعض المؤشرات فقط، إذ إن البيانات الواردة في التقارير المالية من شأنها إعطاء المستخدم صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

10. ضرورة إهتمام المؤسسات بالمستجدات في معايير التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي، و ذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية و تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للمؤسسة، و زيادة ثقتهم بالقوائم المالية.

11. ضرورة إفصاح محافظي الحسابات عن نتائج تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية مع إبراز مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات ضمن تقاريرهم.

12. ضرورة العمل على تفعيل الدور الرقابي المناط بهيئة الأوراق المالية في مجال وضع أنظمة و تعليمات أكثر تحفظاً و بما يتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، للحد من درجة ممارسة إدارة الأرباح بإستخدام المستحقات الإختيارية في المؤسسات الصناعية المساهمة الجزائرية.

13. نظراً لوجود علاقة إرتباط بين المستحقات الإختيارية و بعض النسب و المؤشرات المالية المتناولة في درستنا الحالية، توصي الدراسة بضرورة إلزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بالإفصاح الدوري عن أهم هذه النسب و المؤشرات لثلاث سنوات كحد أدنى، مع بيان أسباب التغيرات التي تطرأ عليها سواء بالزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى مع شرح مفصل لمجموع الإنحرافات إيجابا أو سلبا، لخدمة متخذي القرارات الإقتصادية المختلفة.

14. وضع ضوابط لتخفيف من حدة قيام المدراء التنفيذيين بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية و ذلك من خلال قيام الجهات المعنية المختصة كسوق الأوراق المالية بسن قانون يقتضى بتحديد مستويات

مختلفة للإفصاح الإلزامي عن الإستحقاقات التشغيلية للشركات لضمان عدم مغالاة المدراء التنفيذيين في تقدير الإستحقاقات التشغيلية و إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

15. تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية و الخارجية للحد من قدرة المدراء التنفيذيين على القيام بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية و من ثم إنخفاض جودة الأرباح المحاسبية و ذلك من خلال زيادة التأكيد على الفصل بين وظيفة إتخاذ القرارات الإدارية و الرقابة عليها، و التأكيد على إستقلالية محافظ للحسابات.

16. تفعيل الجانب الإعلامي و الإستثماري للمحاسبة لما له من فائدة في تمكين المستعملين للمحاسبة من التعرف على المستجدات و الأهمية التي يكتسيها الموضوع.

17. فرض عقوبات على مختلف المؤسسات التي لا تلتزم بنشر قوائم حقيقية و غير شفافة.

18. التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية و الكفاءة في الميدان المحاسبي، كما يجب الإشارة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد، تعهد إليه مهمة تخريج المحاسبين المعتمدين، و خبراء المحاسبة و مدققين للحسابات، إضافة إلى محافظي الحسابات.

19. تحديد إستراتيجية خاصة للرفع من مستوى تدريس المحاسبة و القضاء على ضعف المستوى الذي كان و لازال مبني على الجانب الفلسفي و الإطار المفاهيمي للمحاسبة و التركيز أكثر على الجوانب التقنية، اللذين من شأنهما إختصار الوقت و تنمية الإبداع لدى الطلبة.

20. تنظيم مهنة المحاسبة و جعلها أكثر فعالية، و تمتين التواصل مع الوصاية وزارة المالية.

21. لا بد من تغيير المفاهيم، و توفير مناخ إستثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، و الديمقراطية، و الشفافية في المعلومات المالية، و في النظم القانونية و الجبائية و الإستثمارية، بالشكل الذي يساعد على جلب الإستثمارات الأجنبية.

22. تفعيل بورصة الجزائر و دفع المؤسسات إلى الإدراج فيها.

23. إجراء دراسات و أبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي قطاعات.

24. إجراء دراسات و أبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل عوامل مالية و محاسبية أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة، و ربطها بعلاقة مع تسويات الإستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة.

3- أفاق الدراسة المستقبلية:

1. توسيع عينة الدراسة لتشمل المقارنة بين القطاعات المطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية، و القطاعات الأُخرى المطبقة لمعايير المحاسبية الجزائرية، أو المقارنة مع إحدى دول المغرب العربي ذات الظروف المتشابهة من أجل تأكيد أو نفي نتائج هذه الدراسة.
2. إستخدام مقاييس بديلة لجودة المعلومات المحاسبية في ظل تعدد نماذج قياسها مثل: نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، و نموذج التوقيت غير المتماثل، و قيمة الشركة، القيمة السوقية، و قرارات و توجهات المستثمرين.
3. دراسة العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية و بعض الجوانب الأُخرى مثل: أتعاب المراجعة في ضوء تأثيرها على جهد المراجع، و على جودة التقارير المالية، و جودة الأرباح المحاسبية، و خصائص الشركة.
4. تحليل إنعكاسات جودة القوائم المالية على تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.
5. دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية الناتجة عن جودة القوائم المالية و أثرها على تكلفة رأس المال.
6. دور الشفافية و المساءلة في تعزيز الثقة و المصداقية في القوائم المالية.
7. دور لغة تقارير الأعمال الموسعة في تحسين جودة القوائم المالية.

4- صعوبات الدراسة:

نظرًا لحساسية التعامل مع هذا الكم و النوع من المعلومات المحاسبية، فلقد تم التعرض لمجموعة من الصعوبات تمثلت أهمها في التالي:

1. صعوبة الحصول على المعلومات في الجانب الميداني نظرا لحساسية الموضوع و لم له من خلفيات أمنية و سياسية.
2. غياب الوعي الاستجوابي لدى الأفراد و هذا لتجنب الكثير من المسؤولين القيام بمقابلة شخصية حول موضوع الدراسة.
3. صعوبة الحصول على تقارير الجمعية العامة خاصة و تقارير محافظي الحسابات خاصة تقارير الرأي و تقيد مديري المؤسسات المبحوثة بالسرية على أساس أن هذه التقارير تخص المؤسسة و لا يوجد قانون يلزم المؤسسات تقديم هذا النوع من التقارير لجمهور مستخدم المعلومة المحاسبية.

و في الأخير، نتمنى أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقنا للإجابة عن تساؤلات كثيرة أثيرت في هذا الموضوع، و تسمح لباحثين آخرين بالتعمق أكثر و إكمال الجوانب التي لم نتطرق إليها، خاصة و أن هذا المجال ينقصه الكثير من المراجع و التسهيلات على المستوى الوطني. و سيتم الأخذ بكل إنتقادات ممن إطلع على مضمون الدراسة من المشرف، الممتحنين و من القراء الأعزاء و سيتم تحسين محتوى المحاور بإستمرار تبعا، و نعتذر مسبقا عن كل غموض أو خطأ في الصياغة أو في التدقيق الإملائي، فإن أصبت فمن عند الله و إن أخطأت فمن نفسي.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-1 الكتب:

1) الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير المحاسبة الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، عمان، 2008.
2) أحمد حلمي جمعة ، تطور معايير التدقيق و التأكيد الدولية و قواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
3) أحمد حلمي جمعة، آخرون، نظم المعلومات المحاسبية، عمان، دار المعلومات للنشر، 2003.
4) أحمد حلمي جمعة، التدقيق و التأكيد و فقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
5) احمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الاولى، دار الصفاء، عمان، 2000.
6) أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
7) أحمد عبد المالك محمد، أصول المحاسبة المالية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
8) أسامة العامري، إتجاهات إدارة المعلومات، دار أسامة، عمان، الطبعة الاولى، الأردن،2010.
9) أشرف محمد عبد البديع، دراسات متقدمة في المراجعة، الليثي للطباعة، أسيوط، مصر، 2004.
10) أمين أحمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
11) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
12) أمين السيد لطفي، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
13) أمين السيد لطفي، مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير غن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة، المؤسسة الفنية للطباعة،2005.
14) برهان محمد نور، آخرون، نظم المعلومات المحوسبة، دار المربخ للنشر، عمان، 2001.
15) بن نذير نصر الدين و أخرون، محاضرات في التحليل المالي، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2013.
16) بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
17) الجزراوي ابراهيم، عامر الجنابي، نظم المعلومات المحاسبية، بغداد، دار الكتب و الوثائق العراقية، 2007.
18) الجزراوي ابراهيم، و عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2009.
19) حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا الصيام، أصول المحاسبة المالية، الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان،الاردن،2004.
20) حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالي، عرض البيانات المالية، الجزء الاول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
21) حماد، طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الإئتمان، نظرة حالية و مستقبلية ، الدار الجامعية، 2007.

22) حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
23) خالد أمين عبد الله، في أصول المحاسبة، دار جوان وايلي وأبنائه، الأردن، 1998.
24) خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
25) خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
26) الدهراوي كمال الدين، دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتي لمؤشرات التدفقات النقدية، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول 1996.
27) الدون س اندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005.
28) دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 1998.
29) ربحي مصطفي عليان، إقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
30) رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
31) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2003.
32) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، 2006.
33) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2009.
34) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الاردن، 2013.
35) رضوان حلوة حنان، نزار فلاح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
36) زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل ابو زلطه، تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
37) سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
38) سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2008.
39) السيد عبدالمقصود ديبان، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
40) سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

41) شحاته السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير و القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (التحليل المالي الأفقي و الرأسي–نسب السيولة–نسب الربحية–نسب المديونية–نسب الإستثمار في الأسهم–إستخدام النسب المالية في التنبؤ)، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.

42) شحاته السيد شحاته، المحاسبة لغير الماليين (فهم و تفسير و التحليل المالي للتقارير المالية)–دور المحاسبة في خدمة المديرين التنفيذين، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

43) صلاح الدين عبدالمنعم، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية الإدارية، ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2001.

44) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

45) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

46) طارق عبد العال حماد، دليل إستخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2009.

47) طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

48) طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير محاسبية دولية و المعايير العربية المتوافقة معها، (حالات عملية محلولة، معايير المحاسبة الدولية من 01–31)، الجزء الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

49) طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي و محدداته و إنعكاسها على رأي مراقب الحسابات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014.

50) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1990.

51) عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

52) عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

53) العبد الله رياض، طلال الجحاوي، نظرية محاسبية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

54) العبد الله رياض، نظرية المحاسبة، كتاب مترجم عن (Vernon Cam)، جامعة الموصل، دار الكتب و الوثائق، بغداد، العراق، 2000.

55) عبد الناصر إبراهيم نور، و أخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الميسرة، الاردن، 2015.

56) عبد الوهاب نصر علي، الاتجاهات الحديثة في مجالات المراجعة المتقدمة و مسئوليات مراقب الحسابات، دار الجامعة، الاسكندرية، 2002.

57) عبدالوهاب نصر علي، المراجعة الحديثة لحسابات الشركات المقيدة بالبورصة وفقا لمدخل الأهمية و خطر المراجعة و دورات العمليات، الجزء الأول، دار الجامعة، الاسكندرية، 2001.

58) عبدالوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال المتطلبات و مشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية و الأمريكية، الجزء الثاني، دار الجامعة، الاسكندرية، 2000.

59) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الجزء الاول، عمان، الاردن، 2009.

60) عطا الله محمود شوقي، دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، مصر، 1994.
61) فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة: النظرية و التطبيق في القوائم المالية و الأصول، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
62) فريد فهمي زيارة ، المقدمة في تحليل النظم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
63) فهيم صالح لوندي، مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات، المحاسب القانوني العربي، العدد 107، 1998.
64) قاسيمي. م. ابراهيم الحوبيتي، زياد. ح. يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة و النشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003.
65) القاضي و آخرون، تصميم نظم المعلومات الإدارية و المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
66) كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
67) كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر.
68) كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
69) كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبة، عمان، دار وائل للنشر، 2004.
70) لطفي، أمين السيد أحمد، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات، المؤسسة الفنية للطباعة، القاهرة، 2005.
71) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
72) محمد سامي راضي، تحليل التقارير المالية، محاسبي، مالي، ائتماني، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
73) محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للاتصال و أساس لاتخاذ القرارات، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1977.
74) محمد محمود عبد المجيد، عاطف العوام، المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
75) محمد هادي محمد، تكنولوجيا المعلومات و شبكات المعلومات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2000.
76) معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات– مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
77) منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، اسماعيل اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
78) مؤيد حنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2009.
79) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية:مدخل نظري تطبيقي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،2011.

80) نبيل سالم احمد الوقاد، ابراهيم جابر السيد احمد، تقييم الاداء المالي باستعمال النسب المالية، سلسلة المحاسبة، العلم و الايمان للنشر و التوزيع، دار الجديد للنشر و التوزيع، دسوق، مصر، 2018.
81) الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، الخرطوم: جي تاون، 2003.
82) هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
83) وليد ناجي الحيالي ومجدي أحمد السيد الجعبري، الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
84) وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي المتقدم، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010.
85) وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، سنة 2007.

1-2 المجلات و الدوريات:

86) أبو الخير، مدثر طه، اثر المعايير المحاسبة الدولية و العوامل النظامية على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، 2008.
87) أحمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر، تاريخ الصدور2009/09/28، تاريخ الاطلاع ،2012/12/16متوفرة على الموقع الإلكتروني:
88) http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83315&eid=265
89) اكرم ياسمين الدباغ، مجيد منهل العلي، منهل تطبيق الاهمية النسبية في عمل المحاسبين و مراقبي الحسابات في الوحدات الاقتصادية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 71، الموصل، 2003.
90) بالرقي التجاني، مقال بعنوان القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر ،200،العدد 8.
91) خالد الخطيب، الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم واحد، مجلة جامعة دمشق، العدد 02، دمشق، سوريا، 2002.
92) خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
93) الرشيدي محمود صادق محمد، الدور الاعلامي للإستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الاول، 2013.
94) عبد الناصر السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، مجلة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، فلسطين، 2008.
95) عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) عرض القوائم المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، 2007.
96) عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، المجلد 22، العدد 01، 2008.

97) كاظم حسن رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 7،العدد 23، 2011.

98) محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007.

99) محمود عنبر، التحول الناجح في الاعمال الالكترونية، مجلة المعلوماتي، العدد 93، سوريا، دمشق، 1999.

100) محمد بن سليمان العقيل، محمود القيعي، جودة المعلومات المحاسبية، الرياض: معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، العدد 3، 2011.

101) مهدي عطية موحي، جودة المعلومات وأثرها في فاعلية القرار، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية و اقتصادية، العدد 11، جامعة القادسية، 2009.

102) نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ قرارات الإستثمار و الإقتراض في الشركات الخاصة السورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق، للمعلومات الاقتصادية و القانونية، المجلد 22، العدد الاول، 2006.

103) هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف و المفاهيم)،2003.

1-3 الملتقيات و الندوات و التظاهرات العلمية:

104) زكريا محمد الصادق، إبراهيم السيد عبيد، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية، المؤتمر السنوي الرابع حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

105) شارف خوجه الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 28 و 29 نوفمبر، 2007.

106) محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007.

107) هوام جمعة، حديدي آدم، مداخلة بعنوان أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 11/09 سبتمبر 2013 ،اسطنبول، تركيا.

1-4 مذكرات و أطروحات دكتوراه:

108) أسماء سلمان الجبوري، مدى كفاية التقارير المالية الحالية في الإبلاغ المالي عن اداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2002.

109) حيدر علوان كاظم الشمري، دراسة للإبلاغ المالي الحكومي المركزي والإدارات المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003.

110) خضير بشرى فاضل، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و دورها في حوكمة الشركات و أليتها الداخلية، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2009.

111) زهرة حسن العامري، أثر بعض المتغيرات البيئية في نظام المعلومات المحاسبي و انعكاساتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2003.

112) سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015.

113) صديقي مسعود، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

114) ظاهر شاهر القشي، الإطار المفاهيمي للمحاسبة والبيئة الاجتماعية، الشرق الأوسط للدراسات العليا، مجلة المدقق، العدد (81-82)، الاردن، 2009.

115) عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سعر الأسهم، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة-الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

116) عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

117) عبد الوهاب موسى الجعلي، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2010.

118) مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

119) منير شاكر محمد، عبد الناصر نور، إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.

120) نبيل سالم احمد الوقاد، ابراهيم جابر السيد احمد، تقييم الاداء المالي باستعمال النسب المالية، سلسلة المحاسبة، العلم و الايمان للنشر و التوزيع، دار الجديد للنشر و التوزيع، دسوق، مصر، 2018.

121) وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي المتقدم، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010.

1-5 القوانين و التشريعات:

122) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، الامر رقم 05/05 الصادر في 25 جويلية سنة 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي 2005، العدد 52، بتاريخ 26 جويلية سنة 2005، المادة 12.

123) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، القانون رقم 09/ 09 الصادر في 30 ديسمبر سنة 2009، يتضمن قانون المالية 2009، العدد 78، بتاريخ 31 ديسمبر 2009، المادة 44.
124) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم11-32، مؤرخ في 27 جانفي 2011، يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، العدد 07، بتاريخ 02 فيفري 2011.
125) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 354/06 الصادر في 09 اكتوبر سنة 2006، يحدد كيفيات تعيين محافظي الحسابات لدى الشركات ذات المسؤولية المحدودة، العدد 64، بتاريخ 11 اكتوبر 2006.
126) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 ، المؤرخ 25 نوفمبر سنة 2007،يتضمن النظام المحاسبي المالي.
127) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 10-01، المؤرخ في 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.
128) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الملحق رقم (05-06)، الخاص بجدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة و غير المباشرة، العدد 19، و المنشورة بتاريخ 25 مارس 2009.
129) الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة، القانون التجاري، سنة 2007.
130) قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003، المعدل و المتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 و المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل و المتمم.
131) قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
132) قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها.
133) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429، الموافق ل 26 مايو سنة 2008، تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، و المتضمن النظام المحاسبي المالي.
134) المرسوم التنفيذي رقم 11- 202 مؤرخ في 16 مايو سنة 2011، يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات و آشكال و آجال إرسالها.
135) المرسوم التنفيذي رقم 11-26 مؤرخ في 27 يناير سنة 2011، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و صلاحياته و قواعد سيره.
136) المرسوم التنفيذي رقم 96-136 مؤرخ في 15 أفريل سنة 1996، يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.
137) المعدل بالأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008.
138) نظام رقم 2000-02 مؤرخ في 14 شوال عام 1420 الموافق لـ 20يناير سنة 2000 والمتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة بالبورصة.

2- المراجع باللغة الأجنبية.

139) Ali TAZDAIT, Maitrisé du system comptable financier, ACG, Alger, 1ere édition, 2009

140) Australian Accounting Standards Board,AASB, Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements, July 2004.

141) Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, financial accounting and reporting, pearson education, London, 11th edition 2007.

142) Barth, M. E., Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market The Accounting Review, January 1994.

143) Barth, M.E., W.R.Landsman, and M.H.Lang. International Accounting Standards and Accounting Quality.Journal of Accounting Research .46 (3), 2007.

144) Belkaoui, Ahmed R, Accounting Theory, 4th ed., Thomson Learning., 2000.

145) Bernard collasse, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit, le journal économique, 2eme Edition, France, 2009.

146) Bernard collasse, Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de Gestion et Audit, le journal économique, 2eme Edition, France, 2009

147) Catherine Deffains Crapsky, Comptabilité Générale : Principes, Opérations de Régularisation Etats Financiers Anglo-Saxon, Bréal, France, 4éme Edition, 2006.

148) Charles Hofeman and. Raynier Van Egmond, Digital Financial Reporting: using an XBRL- based. model, DRAFT, version8, 2012

149) Claude-Annie Duplat, Analyser et Maîtriser la Situation Financière de son Entreprise, Librairie Vuibert, France, septembre 2004.

150) Conseil National de la Comptabilité (CNC), Note méthodologique de première application du SCF, Ministère des finances. Disponible sur le site : http://www.cnc.dz

151) COSOB, Op-Cit. (Consulté du : 12/04/2014, sur le lien : http://www.cosob.org).

152) Discussion Paper. International Accounting Standards p18. November 2005.

153) Ferday VAN BEEST & al, Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics, Nijmegen centre for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009.

154) Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of financial accounting concepts N°2,Qualitative characteristics of accounting information, 1980. Available at https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjn7YCMgcTjAhUeDWMBHTwvAmcQFjAAegQIARAC&url=http%3A%2F%2Fwww.fasb.org%2Fcs%2FBlobServer%253Fblobcol%253Durldata%2526blobtable%253DMungoBlobs%2526blobkey%253Did%2526blobwhere%253D1175820900526%2526blobheader%253Dapplication%25252Fpdf&usg=AOvVaw2vBBgchqwRyBhiWIZRT7fL

155) Francois Brochet, Aland.Jagolinzer, Edward J.Riedel,"Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability". Contemporary Accounting Research, 2013.

156) G. A. Ndubizu, Accounting Disclosure Methods and Economic Development: a criterion globalizing for capital markets. The International Journal of Accounting, 1992.

157) Hakansson, Nils H, Interim Disclosure and Public Forecasts: an Economic Analysis and Framework for Choice, the Accounting Review; April, 1999.

158) Hang Dong Pin. Li, XBRL: A Research Perspective, Chinese Accounting Review, Vol 54, n°12, 2009.

159) Heidi Vander BAUWHEDE, What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence, Prepared for The Euro conference on

Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy,20-23 May 2001.
160) Hubert De La Bruslerie, Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation, Dunod, 4ème Edition, Paris, 2010.
161) IAS Plus 05/03/2015 à 15,15 http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13 21 Association d'économie financière 21/03/2015 à 11,45 http://www.aef.asso.fr/parution.jsp?prm=18694.
162) IFRS AT A GLANCE IFRS 13 Fair Value Measurement LBDO 2014.
163) J,Caps,Taff , Accounting Information and Investment Risk perception in The U. K , Journal of International Financial Management and Accounting , Summer 1991.
164) Jacques Tremblay, Document de recherche : Changement de méthodes comptables en vertu des normes internationales d'information financière (Normes IFRS), Institut Canadien des actuaires, Le 25 Juin 2009.
165) Jara, E.G., A.C.Ebrero., &R.E.Zapata. "Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality" .Journal of Financial Reporting Accounting .9(2), 2008.
166) K, Kwaku Opong,Journal of The Information Content of Interim Financial Reports: UK evidence, Business Finance & Accounting, 1995.
167) Kohler, E,I , A Dictionary For Accountants, 4th ed, prentice-Hall, inc, 1970.
168) Laid Rouabhi, Tableaux des flux de trésorerie (IAS 7), Formation SCF, MBI, Sétif, Alegria, 2010.
169) Lev. B, and S. Penman. Voluntary Forecast Disclosure, Nondisclosure, and Stock Prices, Journal of Accounting Research, spring, 1990.
170) Lionel Escafre, Réda Sefsaf, L'impact Comptable de la Crise Financière sur la Volatilité des Titres Bancaires : Cas de la France, l'Italie, et l'Allemagne, HAL Id: hal-00481105. Centre de recherche LARGO, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, 5 May 2010.
171) Lymer Andrew, and al, Business Reporting on the Internet: A Report Prepared for the International Accounting Standard Committee, 1999.
172) M. Wirght& R. Ken, Venture capitalists, Role of Unquoted Equity Investment Appraisal and the Accounting Information, Accounting and Business Research, Spring 1996.
173) Naciri Ahmed et Géd Alim, La bourse et la comptabilité, la Revue française de la Comptabilité, N0175, Jan 1987.Paris.
174) Ninlaphay,S.&P.Ussaha wanit chakit, "Accounting Professionalism. Financial Reporting Quality and Information Usefulness: Evidence from Exporting Firms in Thailand" .Journal International Business and Economics.11 (4), (2011).
175) Obile Barbe Dandon& Laurent Didelot, Les Normes Comptables Internationaux IAS/IFRS, Gualinoéditeur, Paris, France, 2édition, 2006.
176) Ou, J and S, Penman, Accounting Measurement, price, Earnings, Ratios, and the Information Content of Security Prices, Journal of Accounting Research, Supplement, 1989.
177) Qing. Liang, H Chen,T.Yihong.j, Zhijum,L, The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence From The European Union. Journal of International Financial, 2010.
178) Robert Obert, Pratique Des Normes IFRS, 3eme édition, Dunod, Paris, France, 2006.
179) Romney, Marshall B. & stein Bart, Paul john, "Accounting Information System", 8th, prentice Hall International, Inc., USA, 2000.

180) Ross, S., Disclosure Regulation in Financial Markets, in Edwards, ed., Issue in Financial Regulation (New York: McGraw-Hill, 1979.
181) Sarowar Hussein, Effect of Regulatory Changes on Auditor Independence and AuditQuality, International Journal of Auditing, 2013
182) Stephan Brun, Les Normes Comptables Internationales (IAS-IFRS), Cualino éditeur, EJA-paris, 2006.
183) Terry LUCEY, Management information systems , High Holboen, London, Ninth edition, 2005.
184) Verleun, M.,Georgios, G., Loannis, S., &Konstantions, Z.V., "The Sarbanes - Oxley Act and Accounting Quality: AComrehensive Examination,".The International Journal of Economics and Finance .3 (5), (2011).
185) Véronique Collard, Dictionnaire comptable et financier, Groupe revue fiduciaire, 9eme édition.
186) Waroonkun, S.,&Ussaha wanit chakit,p, "Accounting Quality Accounting Performance and Firm Survival: An Empirical Investigation of Thai-List Firms' 'International Journal of Business Research .11(4), (2011).

الملحق رقم (01): نموذج الدراسة الأولى.

– أ –

تصميم نموذج مقترح لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لقياس جودة القوائم المالية يعتمد على الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، و ذلك وفق 25 بندا لقياس الجودة إعتمادا على الخصائص الأساسية (الملائمة و الموثوقية)، و الخصائص الثانوية (القابلية للمقارنة، الثبات)، و الخصائص السلوكية (الإدراك، و الإتصال). إستهدفنا هذه الطريقة نظرا لتعدد الطرق المستخدمة لقياس جودة القوائم المالية، و تعدد الجهود المبذولة من قبل الهيئات العلمية و المهنية من أجل تحقيق تلك الجودة بالتقارير المالية، إلا أن النموذج المقترح يعتبر نموذجا شاملا لقياس مستوى توافر الخصائص النوعية في التقارير و القوائم المالية يمكن إستخدامه من قبل مجموع مستخدمي القوائم (مساهمين، ملاك، الهيئات للرقابة المالية) و ذلك لقياس تلك الجودة لمؤسسات المتداولة ببورصة الجزائر، و ذلك من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى للمعلومات الواردة بالتقارير و القوائم المالية، و التأكد من توافر الخصائص بالمعلومات المفصح عنها و بالجودة المناسبة وفق للنموذج المقترح.

1- المحور الأول: قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص الأساسية:

خاصية الملائمة			
رمز البند	**البند**	**تقييم جودة القوائم المالية**	**الخصائص الفرعية**
Q1	ما هو مستوى توافر المعلومات غير المالية المتعلقة بالفرص و المخاطر؟	1=لا توجد إفصاح عن المعلومات غير المالية. 2= إفصاح قليل عن المعلومات غير المالية. 3= إفصاح عن المعلومات غير مالية و لا تفيد في التنبؤ. 4= إفصاح عن المعلومات غير مالية تفيد في تحسين عملية التنبؤ بالأحداث المستقبلية. 5= إفصاح شامل عن المعلومات غير المالية تساعد في توفير معلومات اخرى تفيد بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية.	القيمة التنبؤية

Q2	ما هو مستوى توافر معلومات عن الاحداث المستقبلية في التقارير المالية؟	1= لا توجد أي معلومات عن الأحداث المستقبلية أو تساعد في التنبؤ بها. 2= توجد المعلومات المستقبلية في جزء منفصل و محدود. 3= توجد المعلومات المستقبلية في جزء منفصل. 4= توازن نسبي في إفصاح عن المعلومات المستقبلية. 5= إفصاح شامل عن المعلومات المستقبلية يساعد في اتخاذ القرارات.	القيمة التنبؤية
Q3	ما هو مستوى استعمال المؤسسة للقيمة العادلة أو التكلفة التاريخية في تقييم اصولها؟	1= تستخدم المؤسسة التكلفة التاريخية فقط لكل بنود القوائم المالية. 2=تستخدم المؤسسة التكلفة التاريخية لأغلب البنود بالقوائم المالية. 3= تستخدم المؤسسة القيمة العادلة لأغلب البنود بالقوائم المالية. 4= توازن المؤسسة بين استخدام التكلفة التاريخية و القيمة العادلة عند التقييم. 5=تستخدم المؤسسة فقط القيمة العادلة عند تقييم البنود بالقوائم المالية.	القيمة التنبؤية
Q4	كم عدد الايام التي يستغرقها محافظ الحسابات لإتمام و إبداء رأيه حول مصداقية و عدالة القوائم المالية؟	استعمال اللوغاريتم الطبيعي لعدد الايام. 1= 3.64 – 4.29 (الامتناع عن إبداء الرأي و اللجوء الى القضاء) 2= 3.63 –2.98 (الامتناع عن إبداء الرأي مع انتظار جمع أدلة التأكيد) 3= 2.97 –2.32 (التأخر في إبداء الرأي لأكثر من شهرين) 4= 2.31 – 1.66 (تقديم تقرير في المدة القانونية 45 يوم) 5= 1.65– 1 (اتمام و تقديم التقرير في مدة أقل من 45 يوم)	التوقيت الملائم
Q5	كم عدد المرات التي يتم فيها نشر القوائم و التقارير المالية عبر مواقع الاتصال الاجبارية و الاختيارية (البورصة و الموقع الإلكتروني للمؤسسة)؟	1= سنوية. 2= نصف سنوية. 3= ثلث سنوية. 4=ربع سنوية. 5=شهرية.	التوقيت الملائم
Q6	إلى أي مدى توفر التقارير المالية التغذية العكسية عن معلومات الأحداث و المعاملات الهامة السابقة و الحالية؟	1=لا توفر التقارير المالية أي تغذية عكسية عن المعاملات و الأحداث السابقة. 2=يتم توفير التغذية العكسية حول المعاملات و الأحداث السابقة فقط. 3=يتم توفير التغذية العكسية حول المعاملات و الأحداث الحالية فقط. 4=التغذية العكسية تساعد في فهم كيف تؤثر الأحداث و المعاملات على المؤسسة. 5=توفر التقارير المالية تغذية عكسية شاملة.	القيمة الاسترجاعية
خاصية الموثوقية			
رمز البند	**البند**	**تقييم جودة القوائم المالية**	**الخصائص الفرعية**

Q7	ما هو نوع تقرير محافظ الحسابات فيما يتعلق بالقوائم المالية؟	1=تقرير يتضمن رأي سلبي عن القوائم المالية. 2= الامتناع عن إبداء الرأي. 3= تقرير يتضمن رأي متحفظ. 4= تقرير غير متحفظ مع التوضيح بالأرقام المالية. 5=تقرير نظيف و نظام قوي للرقابة الداخلية مع التوضيح بالأرقام.	التمثيل الصادق
Q8	ما هو مستوى توافر معلومات عن حوكمة الشركات؟	1=لا توجد أي معلومات عن حوكمة الشركات 2= معلومات محدودة عن حوكمة الشركات. 3= توجد معلومات محدودة عن حوكمة الشركات في جزء منفصل. 4= توازن نسبي في إفصاح عن معلومات تتعلق بحوكمة الشركات في جزء منفصل. 5= إفصاح بشكل تفصيلي و شامل عن حوكمة الشركات.	التمثيل الصادق
Q9	ما هو مستوى التزام المؤسسة بتدعيم اختياراتها بين البدائل المحاسبية بالحجج و المبررات؟	1= يتم وضع التقديرات المحاسبية فقط دون تقديم الحجج و المبررات. 2= يتم وضع التقديرات المحاسبية مع تقديم مبررات عامة للتقديرات المحاسبية. 3= يتم وضع التقديرات المحاسبية مع شرح المبررات لكل تقدير محاسبي على حدى. 4= شرح المبررات لكل تقدير محاسبي مع التوضيح بالأرقام و المعادلات. 5=شرح تفصيلي شامل للمبررات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.	القابلية للتحقق
Q10	إلى أي مدى تتفق السياسات المحاسبية التي اختارتها المؤسسة وفقا للحجج التي اعتمدت عليها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؟	1=هناك تغييرات في السياسة المحاسبية المتبعة و لكن غير موضحة. 2=شرح مبسط لأسباب تغيير السياسة المحاسبية المتبعة. 3=شرح أسباب تغيير السياسات المحاسبية من قبل الإدارة من دون شرح للنتائج المترتبة عن هذا التغيير. 4=شرح أسباب تغيير السياسات المحاسبية مع شرح النتائج المترتبة على ذلك. 5=شرح شامل لأسباب تغيير السياسات المحاسبية أو افصاح عن ديمومة استخدام نفس السياسات المحاسبية.	القابلية للتحقق
Q11	إلى أي مدى التزمت المؤسسة بالإفصاح عن النتائج المالية المتعلقة بالأحداث الإيجابية و السلبية؟	1=لا يتم الافصاح عن الاحداث السلبية في التقارير المالية. 2= يتم تركيز الإفصاح عن الأحداث الإيجابية. 3= يتم الإفصاح عن الأحداث السلبية بشكل مختصر جداً في الهوامش. 4=يتم تركيز الإفصاح عن الأحداث الإيجابية أما الأحداث السلبية يتم الإشارة إليها أو الإفصاح عن عدم وجود أحداث سلبية. 5=الإفصاح بشكل متوازن عن الأحداث الإيجابية والأحداث السلبية.	الحياد

2- المحور الثاني: قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص الثانوية:

الخصائص الثانوية

رمز البند	البند	تقييم جودة القوائم المالية	الخصائص الفرعية
Q12	ما هو مستوى التزام المؤسسات بتوفير معلومات عن السياسات المحاسبية في ملحق الكشوف المالية ؟	1= لا يوجد أي معلومات عن السياسات المحاسبية المتبعة. 2=شرح مبسط للسياسات المحاسبية المتبعة للسنة الحالية فقط. 3=قدمت المؤسسة إفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة الحالية و السنة السابقة. 4= قدمت المؤسسة إفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة الحالية و السنتين السابقتين. 5= لا يوجد تغيير في السياسات المحاسبية مع تقديم شرح شامل و وافي للأسباب و الآثار المترتبة على التغيير إذا وجد.	الثبات
Q13	ما هو مستوى التزام المؤسسات بتوفير معلومات عن التقديرات المحاسبية و الاثار المترتبة في ملحق الكشوف المالية ؟	1=تغيير و مراجعة التقديرات المحاسبية دون كتابة ملاحظات توضح الآثار المترتبة على ذلك. 2=مراجعة التقديرات المحاسبية مع كتابة ملاحظات محدودة. 3=لم تقم الإدارة بتغيير التقديرات المحاسبية، و لم تقدم ملاحظات واضحة تبين أثر ذلك على النتائج. 4=توازن نسبي في تقديم ملاحظات عن أثر مراجعة التقديرات المحاسبية على النتائج الحالية و السابقة. 5=ملاحظات شاملة توضح الآثار المترتب على مراجعة التقديرات المحاسبية على النتائج الحالية و السابقة	الثبات
Q14	ما هو مستوى التزام المؤسسة بتعديل أرقام الفترة المحاسبية السابقة بسبب تغيير السياسات المحاسبية أو مراجعة التقديرات المحاسبية (تطبيق البدائل بأثر رجعي)؟	1=لم تقم المؤسسة بأي تعديلات. 2=قيام المؤسسة بوصف مختصر للتعديلات. 3=قيام المؤسسة بالتعديلات للسنة سابقة. 4= قيام المؤسسة بالتعديلات للسنتين سابقتين. 5=قيام المؤسسة بالتعديلات عن أكثر من سنتين مع التوضيح بملاحظات.	الثبات
Q15	ما هو مستوى التزام المؤسسة بالمقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع نتائج الفترات المحاسبية السابقة؟	1=لا توجد مقارنة مطلقا. 2=المقارنة فقط بين السنة الحالية و السنة السابقة. 3=المقارنة بين السنة الحالية و الثلاث (3) سنوات السابقة. 4=المقارنة بين السنة الحالية و الثلاث (3) سنوات السابقة مع شرح آثار مقارنة على النتائج. 5=المقارنة بين السنة الحالية و الخمس (5) سنوات السابقة مع شرح آثار مقارنة على النتائج.	الثبات
Q16	إلى أي مدى كانت المعلومات المقدمة في التقرير السنوي قابلة	1= لا توجد امكانية المقارنة مطلقا بين المؤسسات. 2=لا يوجد اتساق في اتباع الاسس و المبادئ غلى مدار الفترات المالية المتتالية.	

	للمقارنة مع المعلومات المقدمة من الشركات الأخرى؟	3=امكانية المقارنة بين المؤسسات متماثلة النشاط. 4=هناك اتساق و توحيد في نماذج العرض بين مؤسسات محل الدراسة للسنة الحالية فقط. 5= هناك اتساق و توحيد في نماذج العرض بين مؤسسات محل الدراسة للفترات السابقة.	قابلية المقارنة
Q17	ما هو مستوى التزام المؤسسة بالإفصاح عن المؤشرات و النسب المالية عن ادائها المالي في تقاريرها السنوية؟	1=لا توجد أي نسب أو مؤشرات. 2= توجد نسبة أو نسبتين. 3=يوجد من 3 الى 5 نسب مالية. 4=يوجد من 6 الى 10 نسب مالية. 5=يوجد أكثر من 10 نسب مالية	قابلية المقارنة

3- المحور الثالث: قياس جودة القوائم المالية بناءا على الخصائص السلوكية:

رمز البند	البند	تقييم جودة القوائم المالية	الخصائص الفرعية
Q18	إلى أي مدى تم التصوير الكامل من وصف للعنصر، التصوير رقمي له، و شرح ما يمثله التصوير الرقمي للمعلومات ذات الأهمية النسبية المرتفعة بالقوائم المالية للمؤسسة؟	1= وصف للعناصر ذات الأهمية النسبية دون التصوير الرقمي. 2= وصف للعناصر ذات الأهمية النسبية مع التصوير الرقمي، من دون توضيح ما يمثله التصوير الرقمي. 3=التحديد الرقمي فقط للبنود ذات الأهمية النسبية مع توضيح ما يمثله التصوير الرقمي و لكن دون وصف لهذه العناصر في جزء منفصل. 4=شرح تفصيلي و رقمي، مع شرح ما يمثله التصوير الرقمي للبنود ذات الأهمية النسبية بشكل مجمع في التقرير. 5=شرح تفصيلي و رقمي، مع شرح ما يمثله التصوير الرقمي للبنود ذات الأهمية النسبية في جزء منفصل لكل بند على حدة.	الادراك (المنفعة النسبية)
Q19	ما هو مستوى ادراك المؤسسات بإلزامية اكتمال المعلومات الواجب تقديمها المستخدمين ؟	1= لا تتوسع المؤسسة في عرضها المعلومات المالية، بينما المعلومات غير المالية لا تقوم بالإفصاح عنها مطلقا. 2=تلتزم المؤسسة بالتوازن النسبي في عرض المعلومات المحاسبية لتتجنب تضليل مستخدم المعلومة. 3=تقوم المؤسسة بتلخيص كم كبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدم القوائم المالية من دون شرح للتغيرات. 4=تقدم المؤسسة ملخص تفسيري لجميع المعلومات المالية و غير المالية. 5=تتوسع المؤسسة بعرض كاف و شرح واف للمعلومات المالية و غير المالية، و النسب و المؤشرات المالية في كشوفها و التي يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها اتجاه المؤسسة.	الادراك (الاكتمال)
Q20	ما هو مستوى ادراك المؤسسات بإلزامية كفاية المعلومات الواجب تقديمها و	1= تقوم المؤسسة بالإشهار القانوني فقط، لقوائمها المالية عبر المركز الوطني للسجل التجاري و سوق الاوراق المالية. 2=تلتزم المؤسسة بنشر المعلومات المالية فقط عبر قنوات الاتصال القانونية و عبر موقعها الالكتروني.	الإيصال (كمية)

	ضرورة استغلال قنوات الاتصال القانونية و الاختيارية لوصول مستخدم المعلومة المحاسبية لقوائمها المالية؟	3= تلتزم المؤسسة بنشر المعلومات المالية عبر قنوات الاتصال القانونية و المعلومات المالية و غير المالية عبر موقعها الالكتروني. 4=تتوسع المؤسسة في نشر المعلومات عبر جميع قنوات الاتصال المتاحة لتشمل حتى المعلومات عن النظام الرقابة الداخلية و قرارات مجلس الادارة. 5=تلتزم المؤسسة بنشر القوائم و التقارير المالية و تقارير محافظي الحسابات التي يعبر فيها عن رأيه حول القوائم المالية عبر جميع قنوات الاتصال القانونية و الاختيارية.	
Q21	ما هو مستوى التزام المؤسسة في تقديم التقرير السنوي بطريقة منظمة ؟	معيار الحكم على الطريقة المنظمة هو تجميع للنقاط المحترمة: – جدول كامل المحتوى يعبر عن القائمة المالية المفصح عنها. – يحتوى على عنوان يوضح ما يحتويه. – ترتيب المكونات داخل القائمة المالية. –استعمال التصور الرقمي لمقارنة النتيجة الحالية مع المتوقعة – شرح الخلاصة و النتائج في نهاية كل جزئية.	الإيصال (قابلية الفهم)
Q22	ما هو مستوى التزام بتقديم تفسير للملاحظات المتعلقة بالميزانية و حساب النتائج؟	1=لا يوجد شرح للملاحظات. 2=شرح مبسط للملاحظات يصعب فهمه. 3=شرح يوصف الأحداث المحاسبية المتعلقة بالملاحظات. 4=المصطلحات مشروحة و مقدمة بشكل واضح و معبرة. 5=كل ما هو صعب الفهم، تم شرحه بشكل وافي و مبسط مراعين بذلك جميع شرائح مستخدمي المعلومات.	الإيصال (قابلية الفهم)
Q23	ما هو مستوى التزام المؤسسة بتزويد قوائمها المالية بأشكال و جداول لتوضيح المحتوى المعلوماتي؟	1=لا توجد أشكال 2=يوجد شكل أو شكلين. 3=يوجد من 3 إلى 5 أشكال. 4=يوجد من 6 إلى 10 أشكال. 5=يوجد أكثر من 10 أشكال	الإيصال (قابلية الفهم)
Q24	إلى أي مدى يتم استخدام المصطلحات الفنية المحاسبية لغات مغايرة للغة الأصلية المستخدمة في إعداد التقارير المالية ؟	1=استعمال لغة واحدة في اعداد القوائم المالية. 2= استعمال لغة واحدة في اعداد القوائم المالية مع وجود شرح مبسط 3= استعمال لغة واحدة مع شرح بعض المصطلحات من خلال القاموس. 4= استعمال لغة واحدة مع شرح جميع المصطلحات شرح وافي 5= ترجمة القوائم و التقارير المالية الى أكثر من لغة.	الإيصال (قابلية الفهم)
Q25	ما هو حجم القاموس المستخدم لشرح المصطلحات المحاسبية؟	1=ملحق القوائم المالية لا يتوفر على قاموس. 2=القاموس لا يتعدى بضع المصطلحات. 3=القاموس تقريباً صفحة واحدة. 4=القاموس من صفحة إلى صفحتين. 5=القاموس أكثر من صفحتين.	الإيصال (قابلية الفهم)

الملحق رقم (02): نموذج الدراسة الثانية.

– ب –

تصميم مؤشر لقياس مستوى التزام محافظي الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

المحور الأول: تدقيق قائمة الميزانية									
1-تدقيق الأصول الملموسة و غير الملموسة و الأرصدة المدينة						1	2	3	4	5
التحقق من الوجود		1	الالتزام في طلب الكشوف التفصيلية من الادارة، بما تملكه المؤسسة من أصول من واقع الجرد الفعلي او من واقع سجلات الاصول.						
		2	الالتزام في التحقق تاريخ شراء الأصل و التغيرات التي طرأت على الأصل و رصيد ال44أصل في نهاية المدة.						
		3	الالتزام في مطابقة البيانات الواردة بالكشوف التفصيلية مع ما هو مثبت بسجلات الأصول.						
		4	الالتزام في المعاينة الفعلية للأصل.						
		5	الالتزام في إثبات وجود الأصل من الاستنتاجات، و التي تمثل الايرادات و المصروفات التي تنشأ عن الأصل.						
		6	الالتزام في التحقق من حصول شهادة من الغير في حالة وجود هذه الأصول في حيازة الآخرين.						
		7	الالتزام في التحقق من أن الأصول لازالت مؤمن عليها ضد الاخطار.						
التحقق من الحقوق و الالتزامات		8	الالتزام في التحقق من المستندات (العقود فواتير، الشراء)، و التأكد من أنها صادرة باسم المؤسسة.						
		9	الالتزام في التحقق لشهادة الشهر العقاري تفيد إثبات العقود النهائية، و عدم حدوث تصرفات بالبيع في العقارات المملوكة للمؤسسة خلال السنة المالية محل التدقيق.						
		10	الالتزام في تتبع ما قد يحدث للأصول في الفترات التالية، و ذلك من خلال تقيق العمليات التي تمت منذ نهاية السنة المالية حتى تاريخ انتهاء عملية التدقيق.						
التحقق من التقييم أو التخصيص		11	الالتزام في التحقق من صحة نقل البيانات الواردة من سجلات الأصول و جدول حساب النتائج، و من كشوف الجرد و ميزان المراجعة الي الميزانية.						
		12	الالتزام في التحقق من أن كافة الأصول التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها فعلا.						
		13	الالتزام في التحقق من مستندات الشراء للتأكد من قيمة الأصل(ثمن الشراء، و المصاريف الرأسمالية الأخرى).						
		14	الالتزام في طلب شهادات من إدارة المؤسسة، كافة الإضافات و المصروفات						

			الرأسمالية التي أدخلت على الأصول خلال السنة المالية محل التدقيق.						
		15	الالتزام في التأكد من كفاية معدلات الاستهلاك و أنها وفقا لطبيعة الأصول.						
		16	الالتزام في فحص ما تم من مبيعات أو استبعادا لبعض الأصول و تأييدها بمستندات.						
		17	الالتزام في معاينة مصروف الصيانة و الاصلاح و التأكد من عدم شمولها أية إضافات رأسمالية.						
		18	الالتزام في التأكد من سداد الأقساط في مواعيدها، إذا تم شراء الأصل بأقساط.						
التحقق من العرض و الإفصاح		19	الالتزام في التحقق من أن الاحداث و المعاملات التي تم الافصاح عنها وقعت و تخص المؤسسة.						
		20	الالتزام في التحقق من أن كافة الإفصاحات التي كان بجب ادخالها في البيانات المالية تم ادخالها.						
		21	الالتزام في التحقق من أن المعلومات المالية معروضة و مبينة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي و الإفصاحات، معبر عنها بوضوح.						
		22	الالتزام في التحقق من أن المعلومات المالية و المعلومات غير المالية تم الافصاح عنها بعدالة و بالمبالغ المناسبة.						
تدقيق الاصول الثابتة	الأراضي	23	الالتزام في إعداد قائمة المختصرات بالتغيرات التي حدثت للأصول الثابتة أثناء السنة المالية. (الوجود)						
		24	الالتزام في التحقق من مطابقة حساب الأصل مع حساب مراقبة الأصل. (الوجود)						
		25	الالتزام في التأكد من الملكية القانونية للأصل الثابت. (الحقوق و الالتزامات)						
		26	الالتزام في التحقق من الاضافات أو الاستبعاد التي تمت خلال العام. (التقييم و التخصيص)						
		27	الالتزام في معاينة مصروفات الصيانة و الاصلاح للكشف عن النفقات الرأسمالية. (التقييم و التخصيص)						
		28	الالتزام في التحقق في الكشوف التفصيلية للأصول المقدمة من إدارة المؤسسة، و التأكد من إدراج الأراضي ضمنها.						
		29	الالتزام في مراجعة حساب الاراضي في الميزانية مع العقود الموثقة للتحقق من صحة رصيدها.						
		30	الالتزام في المعاينة الفعلية للأراضي للموقع و المساحة (الوجود)						
		31	الالتزام في التحقق من ملكية المؤسسة للأراضي من خلال الاطلاع على عقود الشراء المسجلة بالشهر العقاري، و التأكد من تسجيلها باسم المؤسسة.						
		32	الالتزام في التحقق من العقد الابتدائي و الاجراءات التي اتخذت حتى تاريخ إعداده التقرير النهائي، إذا تأكد أن الاراضي لم يتم تسجيلها.						
		33	الالتزام في الافصاح في تقريره أنه لم يتم تسجيل الأراضي المشتراة باسم المؤسسة، أو يذكر أنه لم يقدم اليه العقد النهائي لتسجيل الأراضي لأن العقد الابتدائي لا يعد أداة كافية للإثبات.						

		34	الالتزام في الاطلاع على العقود إذا كانت مسجلة لدى البنك أو محامي المؤسسة، فإذا كانت مرهونة يجب على محافظ الحسابات أن يطلب شهادة من الشهر العقاري عن طريق المؤسسة تثبت ذلك.						
		35	الالتزام في التحقق من صحة الرهن و الذي تفصح عنه المؤسسة في قائمة الميزانية، و في حالة غياب هذا الافصاح الذي يعتبره محافظ الحسابات تقاعس المؤسسة عن ذكر هذه الحقيقة و يذكر ذلك في تقريره النهائي.						
		36	الالتزام في التحقق من تقويم الأراضي بالتكلفة (ثمن الشراء المبين في عقد الملكية مضافا اليه جميع المصروفات الرأسمالية بها.						
		37	يطلب محافظ الحسابات كشف و شهادة و قيمة المباني موقع عليها من لجان الجرد و معتمدة من قبل ادارة المؤسسة.						
		38	يلتزم محافظ الحسابات في مطابقة الشهادة مع حساب المباني و مع سجل الأصول الثابتة.						
		39	المعاينة الفعلية و التأكد من سداد الضرائب العقارية المستحقة عليها (الوجود).						
		40	الالتزام في التحقق من ملكية المؤسسة للمباني، فاذا كانت مشتراه من الغير يتحقق محافظ الحسابات من عقود الشراء المسجلة بدائرة المساحة و الأراضي و التأكد من أنها مسجلة باسم المؤسسة.						
		41	الالتزام في التحقق من خلال الشهادة و لا يكتفي فقط بالاطلاع على العقد الابتدائي فيما إذا كانت العقارات مرهونة أو حدث أي تصرفات خلال السنة الحالية محل التدقيق.						
		42	الالتزام في التحقق من قيمة المباني المشتراة على حدى لإمكان حساب الاهتلاك، نظرا لأن شراء العقار غالبا يشمل الأراضي و المباني.						
	المباني	43	الالتزام في التحقق من عقود الملكية إذا كانت لدى البنك أو المحامي و التأكد من وجودها لديهم للحفظ فقط.						
		44	الالتزام في التحقق من التكلفة المسجلة (ثمن الشراء مضافا اليه جميع المصروفات الرأسمالية)						
		45	**إذا تم تكليف أحد المقاولين** ببناء المباني ففي هذه الحالة يلتزم محافظ الحسابات بالاطلاع على الاجراءات التي اتخذت عند اختيار المقاول. (التأكد من تقدمه بعطاء أقل، و اعتماد المختصين في المؤسسة لعملية رسو العطاء، يفحص عقد المقاولة، و الشروط الواردة به)						
		46	يلتزم محافظ الحسابات في فحص الايصالات الواردة من المقاول عن المبالغ المدفوعة له.						
		47	يلتزم محافظ الحسابات من التحقق من شهادة المهندس عن العمل الذي تم انجازه، و التأكد من أن ما يظهر في الميزانية في صنف المباني هو قيمة ما تم الانتهاء من بنائه طبقا لشهادة المهندس المختص.						
		48	**أما إذا قامت المؤسسة بالبناء** مع الاستعانة بمقاولين، ففي هذه الحالة يلتزم محافظ الحسابات من فحص الحسابات و القوائم الخاصة بها و ما تم انفاقه						

			عليها (مواد مباشرة، أجور مباشرة، مصروفات مباشرة، و مصروفات إضافية اخرى.						
		49	يلتزم محافظ الحسابات بطلب شهادة من الادارة بصحة بنود التكاليف المختلفة.						
		50	**أما إذا كانت المؤسسة لها حق الانتفاع** فقط فيلتزم محافظ الحسابات أن يطلع على عقد الحكر لتحقق من شروطه و أحكامه و كيفية أيلولة المباني المقامة على الارض عند نهاية المدة.						
		51	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من أن الاستهلاك يحسب على أساس ثمن التكلفة فقط للمباني، أو على أساس التكلفة مخصوما منه التعويض الذي يدفعه المالك.						
		52	يحدد الاستهلاك على أساس مدة الحكر، و على محافظ الحسابات التحقق من كفايته أو التحفظ على ذلك في تقريره النهائي.						
		53	التزام التحقق من فحص حساب الصيانة و الاصلاح للتأكد من أنه لا يتضمن أي إضافات رأسمالية خاصة بالمباني.						
		54	يلتزم محافظ الحسابات من التحقق من استخراج قيمة المبيعات التي تمت و التأكد من معالجة الأرباح و الخسائر الرأسمالية.						
		55	يلتزم محافظ الحسابات من التحقق من صحة تقويم المباني الذي يتم على أساس ثمن الشراء أو التكلفة ناقصا الاستهلاك.						
		56	يتأكد محافظ الحسابات من كفاية معدلات الاستهلاك و مناسبته لطبيعة المباني و الاغراض المستخدمة فيها، و ثبات طريقة الاستهلاك من سنة الى أخرى.						
		57	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من كشوف الجرد الفعلي بالآلات المملوكة بالمؤسسة و المعتمدة من الإدارة، و مطابقتها بسجل الآلات و حساب الآلات بدفتر الأستاذ.						
		58	يلتزم محافظ الحسابات في الاطلاع على عقود و فواتير الشراء و مطابقتها مع أوامر الشراء المعتمدة من الادارة.						
		59	يلتزم محافظ الحسابات بالمعاينة الفعلية للتأكد من الاضافات و الاستبعاد التي تمت خلال السنة موضوع التدقيق، و التحقق من صحة المعالجة المحاسبية لها سواء في حساب مخصص الاستهلاك المتراكم أو الآلات.						
		60	إذا كان هناك آلات متعاقد عليها و لكنها لم ترد بعد للمؤسسة، يلتزم محافظ الحسابات من فحص عقود الشراء الخاصة بها و أن يطلب شهادة تثبت وجودها.						
		61	يلتزم محافظ الحسابات في الاطلاع على قوائم و حسابات التكاليف الخاصة بتكلفة الصنع، و على اعتماد الادارة، و ذلك إذا تم التصنيع داخل المؤسسة.						
		62	يلتزم محافظ الحسابات من فحص مصاريف الصيانة و الاصلاح لاكتشاف أي إضافات رأسمالية خاصة بالآلات.						
		63	يلتزم محافظ الحسابات من التحقق من صحة تقويم الآلات، حيث جرت						

			العادة تقييمها بسعر التكلفة ناقصا قسط الاستهلاك.						
		64	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من كفاية معدلات الاستهلاك طبقا لتقديرات الخبراء المختصين مع ثبات طريقة و معدل الاستهلاك من سنة الى أخرى.						
	السيارات	65	يلتزم محافظ الحسابات من التأكد من الوجود و الملكية، بالاطلاع على الرخص، التأمين، و كذلك طلب الشهادة من الادارة تقر فيها أن هذه السيارات باسم المؤسسة.						
		66	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على سجل السيارات و مراجعته حسابيا، ثم مطابقته مع كشوف الجرد الفعلي و حساب السيارات بالميزانية.						
		67	يلتزم محافظ الحسابات من معاينة ما تم شراؤه و بيعه بالاطلاع على فواتير الشراء و البيع، و التحقق من أنها باسم المؤسسة، و أن التصرفات التي حدثت معتمدة من قبل الادارة، و التأكد من صحة معالجتها محاسبيا.						
		68	يلتزم محافظ الحسابات من فحص مصروف الصيانة و الاصلاح للتحقق من أنه لا يتضمن أية اضافات رأسمالية خاصة بالسيارات.						
		69	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة التقويم على أساس التكلفة ناقصا الاستهلاك، و يراعي حساب الاستهلاك بكفاية مع ثبات طريقة الحساب من سنة لأخرى.						
	الأثاث	70	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من وجود الأثاث و ملكيته بالاطلاع على الفواتير المعتمدة من قبل الادارة.						
		71	يلتزم محافظ الحسابات بالاطلاع على الاجراءات التي اتخذت لاختيار من رسا عليه العطاء، إذا تم ذلك عن طريق المناقصة أو بالممارسة أو بالأمر المباشر.						
		72	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على سجل الأثاث و مطابقته بحساب الأثاث في الميزانية و كشوف الجرد الفعلي، و كذلك المعاينة الفعلية.						
		73	يلتزم محافظ الحسابات من معاينة ما تم شراؤه من أثاثه أو بيعه بالاطلاع على فواتير و التحقق من أنها باسم المؤسسة، و اعتماده من الادارة، و التأكد من صحة معالجتها محاسبيا.						
		74	يلتزم محافظ الحسابات من فحص حساب الصيانة و الاصلاح للتحقق من أنه لا يتضمن أية اضافات رأسمالية.						
		75	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من صحة تقويم الأثاث على أساس التكلفة ناقصا الاستهلاك، و يراعي كفاية معدلات الاستهلاك بالنسبة لأنواعه المختلفة، و ثبات طريقة حساب الاستهلاك من سنة لأخرى.						
		76	في حالة صنع الأثاث داخل المؤسسة يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على قوائم و حسابات التكاليف الخاصة به و اعتماد الادارة له.						
	النقدية	77	يلتزم محافظ الحسابات قيام الجرد الفعلي المفاجئ للصندوق، على أن لا يلتزم بالجرد الفعلي للصندوق يوم تدقيق الميزانية أو اليوم الأخير من السنة المالية.						
		78	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من إتمام القيود اليومية بالدفاتر قبل الجرد و						

			عدم تقييد أي مقبوضات أو مدفوعات تتعلق بالسنة المالية.						
تدقيق الأصول المتداولة		79	يلتزم محافظ الحسابات بجرد جميع خزائن المؤسسة. و في حالة عدم القدرة على شمولية الجرد يلتزم محافظ الحسابات بإغلاق الخزائن التي لم يستطع جردها و ختامها بخاتمة حتى إتمام جردها.						
		80	يلتزم محافظ الحسابات بعمل محضر تفصيلي بالجرد يشمل كل ما بداخل الخزائن من أوراق ذات قيمة.						
		81	إذا تعذر على محافظ الحسابات الوصول الى الفروع التي تحتفظ بالنقدية، يلتزم بطلب من مديري الفروع شهادة بأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية، و أن تعتمد هذه الشهادة من الادارة.						
		82	إذا تبين لمحافظ الحسابات وجود عجز أو زيادة في النقدية يلتزم بتوضيح ذلك في تقريره النهائي.						
		83	يلتزم محافظ الحسابات بتدقيق النقدية بالبنك، الاطلاع على الرصيد لدى البنك و مطابقة رصيد دفتر النقدية مع رصيد كشف البنك.						
		84	في حالة وجود اختلاف يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على مذكرة التوفيق بين الرصيدين (التسوية) للتأكد من صحة تطابق الرصيدين.						
		85	يلتزم محافظ الحسابات بطلب شهادة من البنك عن طريق المؤسسة لتبيان كافة أرصدة المؤسسة لدى البنك في تاريخ اعداد الميزانية للتأكد من صحة أرصدة النقدية المودعة.						
		86	يلتزم محافظ الحسابات مطابقة رصيد دفتر النقدية مع رصيد الشهادة.						
		87	في حالة وجود اختلاف بين الرصيدين يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على كشف حساب البنك و مذكرة التوفيق (التسوية) لمعرفة سبب الاختلاف.						
		88	يراعي محافظ الحسابات في التزاماته التفرقة بين الحسابات الجارية و حسابات الايداع. و عدم إجراء مقاصة بين الحسابات المدينة و الدائنة.						
		89	إذا كان هناك أي تحفظ أو قيود على حسابات البنوك يلتزم محافظ الحسابات عندها بالإشارة الى هذا التحفظ في تقريره النهائي ليحمي نفسه من المسؤولية.						
		90	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من وجود وسائل ممتازة للرقابة الداخلية على التحويلات الالكترونية، و الاشارة على ذلك في تقريره النهائي.						
	الاستثمارات قصيرة الأجل (بغرض المتاجرة- أو بغرض البيع)	91	يلتزم محافظ الحسابات بطلب كشف تفصيلي معتمد من الادارة بما تملكه المؤسسة من الاستثمارات (أسهم و سندات)، مبينا فيها نوع الأوراق و أرقامها و قيمتها السوقية.						
		92	يلتزم محافظ الحسابات بالمعاينة و الجرد الفعليّ إذا كانت الأوراق بحوزة المؤسسة، أما إذا كانت لدى البنك يطلب محافظ الحسابات شهادة من البنك تفيد ملكية المؤسسة لها و سبب الإيداع (رهن- أمانة)						
		93	يلتزم محافظ الحسابات من مطابقة سجلات الاستثمار مع كشف الجرد التفصيلي.						

		94	يطلع محافظ الحسابات على فواتير الشراء للتأكد من أن الأوراق المشتراة أثناء السنة الحالية قد أثبتت في الدفاتر المحاسبية، و الأوراق المباعة قد تم ترحيلها و معالجتها محاسبيا و التحقق أيضا من التكلفة.					
		95	يطلع محافظ الحسابات على نشرة أسعار البورصة في تاريخ إعداد الميزانية للتأكد من سعر السوق.					
		96	إذا كانت الأوراق غير مدرجة في البورصة يتحقق محافظ الحسابات أنه تم تسجيلها وفق لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل.					
		97	يلتزم محافظ الحسابات في التأكد من نوع الأوراق المالية، فإذا كانت مصنفة في فئة المتاجرة يتحقق من الاعتراف بالأرباح و الخسائر الناتجة في حساب النتائج. أما إذا كانت من فئة أوراق لغرض البيع يتحقق من أنها تخضع لعملية إعادة التقييم، وتم الاعتراف بالنتيجة (فائض/عجز) في الميزانية.					
		98	يلتزم محافظ الحسابات في التأكد من وجود و كفاية مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، إذا لوحظ أن هناك انخفاض مستمر في قيمتها.					
	أوراق القبض	99	يلتزم محافظ الحسابات بطلب كشف تفصيلي معتمد من الادارة بأوراق القبض المملوكة و التي في حيازة المؤسسة. أما إذا كانت الأوراق لدى البنك فعلى محافظ الحسابات أن يطلب شهادة من البنك (التحقق من الوجود).					
		100	يلتزم محافظ الحسابات من مطابقة الكشف التفصيلي (الجرد) مع شهادة البنك و مع حساب أوراق القبض في الميزانية.					
		101	يلتزم محافظ الحسابات في التأكد من استيفاء أوراق القبض لكافة الاجراءات القانونية، و أن تواريخ استحقاقها لاحقة لتاريخ اعداد الميزانية.					
		102	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من أن أوراق القبض المرفوضة قد تم إعادتها للعملاء مقابل سداد الدين نقدا، أو تقديم أوراق قبض جديدة.					
		103	يلتزم محافظ الحسابات من تتبع تحصيل أوراق القبض في السنة التالية و الاطلاع على دفتر النقدية و إشعارات كشوف حساب البنك.					
		104	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من عدم إعادة البنك لأي أوراق قبض سبق قطعها لديه بسبب رفض سدادها.					
		105	يلتزم محافظ الحسابات في فحص الأوراق المشكوك في تحصيلها بسبب تجديدها أو استبدالها بغيرها، من ناحية متانة المركز المالي للمسحوب عليهم.					
		106	يلتزم محافظ الحسابات في التأكد من كفاية المخصص المكون لمقابلة الخسارة التي قد تحدث من عدم تحصيل قيمة هذه الأوراق و التأكد من صحة تقويمها محاسبيا.					
	المدينين	107	يلتزم محافظ الحسابات بطلب كشف تفصيلي بأرصدة العملاء التي تعدها إدارة المؤسسة للتحقق من أرصدة كشف العملاء في الميزانية مع أرصدة الحسابات الظاهرة في جدول حساب النتائج (المراقبة).					
		108	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من وجود و صحة أرصدة العملاء و تتبع هذه الأرصدة من خلال المستندات(أوامر البيع، أوامر الصرف، و الفاتورة)					

		109	يلتزم محافظ الحسابات القيام من فحص طريقة السداد و فحص مدى انتظام العملاء في السداد، لتحديد مدى إمكانية تحصيل الديون.						
		110	يلتزم محافظ الحسابات تحديد مدى كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، و يقارن ذلك المخصص بالمخصص المكون من قبل الإدارة، و في حالة وجود اختلاف يشير الى ذلك في تقريره النهائي.						
		111	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على الكشوف التفصيلية للجرد الفعلي للمخزون و المعتمد من الادارة. (الوجود)						
		112	يلتزم محافظ الحسابات في التأكد من كفاية الاجراءات الموضوعية للجرد و مطابقة ما ورد بالكشوف التفصيلية مع أرصدة المخزون بجدول حساب النتائج و سجلات المخازن.						
		113	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من أن البضاعة الواردة في كشف المخزون تدخل ضمن نشاط المؤسسة.						
		114	يلتزم محافظ الحسابات بالفحص المستندي و الحسابي لدفاتر المخازن و مقارنة النتائج مع أذونات التسليم و دفاتر بضاعة الصادر و الوارد.						
		115	يلتزم محافظ الحسابات في فحص الترابط المنطقي بين حركة المشتريات و المخازن و المبيعات.						
		116	يلتزم محافظ الحسابات من مطابقة حسابات الجرد النهائية للمخزون مع مسودات الجرد لاكتشاف أية اختلافات أو تعديلات نشأت عند إعادة كتابة الكشوف.						
		117	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من ملكية المؤسسة للمخزون، من خلال الاطلاع على فواتير الشراء و التأكد من أنها باسم المؤسسة.						
	المخزون	118	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من شمول كشوف الجرد جميع ما تملكه المؤسسة فعلا.						
		119	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من التقويم المخزون وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.						
		120	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن المؤسسة تطبق مفهوم الثبات فيما يتعلق بتقويم المخزون من سنة لأخرى.						
		121	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة التقويم من خلال الحصول على شهادة من الادارة، و فحص الأساس المتبع و بيان مدى ملائمته لأعمال المؤسسة و طبيعة البضاعة.						
		122	يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من مطابقة أسعار التكلفة الواردة بكشوف الجرد مع فواتير الشراء مع ما يقابلها للسنوات السابقة.						
		123	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من سعر السوق بالاطلاع على أسعار الشراء الأخيرة لأنه في حالة انخفاض القيمة القابلة للتحقق يتحقق محافظ الحسابات أنه تم تكوين مخصص بالفرق.						
		124	يلتزم محافظ الحسابات في مقارنة كشوف الجرد في السنة المالية موضوع التدقيق مع كشوف الجرد للسنة السابقة للتعرف على الأصناف بطيئة الدوران						

			و الأسعار التي قومت بها و مدى اتفاقها مع طبيعتها.						
		125	اما بالنسبة للمخزون من الانتاج غير التام يتحقق محافظ الحسابات أن التقويم تم على أساس التكلفة التي حدثت و صرفت عليها حتى مستوى الإتمام الذي بلغته تاريخ اعداد الميزانية.						
تدقيق الأصول غير الملموسة	الشهرة	126	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من الشهرة بالاطلاع على قيد الشراء المسجل عند شراء منشأة قائمة (الوجود).						
		127	يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق منها بالاطلاع على عقد الشراء المسجل و قرار إدارة المؤسسة باعتماد هذا الشراء.						
		128	أما عند انضمام أو انفصال شريك، يلتزم محافظ الحسابات في التحقق من ذلك بالاطلاع على عقد المؤسسة للتعرف على الطريقة التي يتم على أساسها تقويم الشهرة.						
		129	يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من صحة تقويم الشهرة بالاطلاع على الدفاتر لأنها ستظهر بالثمن الذي دفع في سبيل الحصول عليها (ثمن الشراء) أو القيمة العادلة التي قدرت بها.						
		130	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من السياسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة في إطفاءها للشهرة، و مدى ثباتها و عدم تغييرها من سنة الى أخرى.						
	العلامة التجارية	131	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من المصروفات المتعلقة بالعلامة التجارية من خلال التحري عن طبيعة هذه المصروفات.						
		132	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أنها ليست مصروفات سنوية و إنما دورية.						
		133	يلتزم محافظ الحسابات الفحص المستندي لهذه المصروفات بالاطلاع على العقود و الايصالات و قرارات الادارة.						
		134	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن المصروفات تم توزيعها على عدد سنوات الاستفادة منها، و لكن إذا رأى أنه تم تخصيصها على سنوات أقل يشير الى ذلك في تقريره النهائي.						
	حق الاختراع	135	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من حق الاختراع، و أن يرجع الى أحكامه ليتأكد من أن الاختراع ملك للمؤسسة قانونا و في تاريخ إعداد الميزانية.						
		136	لتقدير قيمة الاختراع يلتزم محافظ الحسابات في فحص العقود لمعرفة ثمن تكلفته.						
		137	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من المدة المقررة لملكية الحق حسب الظروف العملية للمؤسسة.						
		138	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أنه تم تسجيل المصروفات المقدمة و الايرادات المؤجلة و الايرادات المستحقة في الأرصدة المدينة الأخرى، تطبيقا لقاعدة ال4استحقاق.						
		139	يلتزم محافظ الحسابات التحقق أنه تم تحميل كل سنة مالية بما يخصها، من خلال التحقق كل ما للمؤسسة لدى الغير(إيجار، تأمين، فوائد مستحقة) يظهر تحت هذا البند.						

	تدقيق الأرصدة المدينة الأخرى	140	يلتزم محافظ الحسابات تحقيق هذه البنود من خلال الاطلاع على قائمة المصروفات الخاصة بها، و تحديد ما يخص الفترة المحاسبية منها.						
		141	أما بالنسبة للمصروفات الإيرادية المؤجلة (مصروفات الحملة الاعلانية، مصروفات التأسيس) يلتزم محافظ الحسابات التحقق أنه تم إطفاءها في فترة تتراوح ما بين 3 الى 5 سنوات.						
		142	لتحقيق هذه المصروفات يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على طبيعة هذه المصروفات و أن يتأكد من أنها ليست مصروفات سنوية أو دورية.						
		143	يلتزم محافظ الحسابات بمراجعة هذه المصروفات مستنديا و حسابيا بالاطلاع على العقود و الايصالات الخاصة بالسداد و على قرارات مجلس الادارة.						
		144	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن المصروفات تم توزيعها على عدد سنوات الاستفادة منها، و لكن إذا رأى أنه تم تخصيصها على سنوات أقل فيشير الى ذلك كتحفظ في تقريره النهائي.						
2- تدقيق الخصوم الثابتة و المتداولة و الأرصدة الدائنة الأخرى				**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	
	رأس المال المملوك	145	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على العقد الابتدائي و النظام الداخلي للمؤسسة لمعرفة رأس المال و مكوناته من الأسهم، و حقوق المساهمين و توزيع الأرباح.						
		146	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة غير العادية بقصد التعرف على التغيرات التي طرأت على رأس المال بالزيادة أو النقصان، و كذلك سعر الإصدار للسهم.						
		147	يلتزم محافظ الحسابات معاينة سجل المساهمين و البيانات الواردة فيه من حيث عدد، و قيم و أرقام شهادات الأسهم.						
		148	يلتزم محافظ الحسابات بمراجعة المتحصل من الاكتتاب في الأسهم على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب، و التخصيص و السداد.						
		149	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن المساهمين قد سددوا جميع الأقساط إن وجدت في مواعيدها.						
		150	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من احتساب فوائد للأقساط المقدمة و على الأقساط المستحقة، وذلك من خلال الرجوع الى نصوص الاجراءات الداخلية للمؤسسة.						
		151	في حالة عدم سداد رأس المال يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن تظهر الميزانية القيمة المدفوعة بوضوح.						
		152	في حالة التنازل التي تتم على أسهم المؤسسة يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن جميع التنازلات قد تمت في حدود أحكام قانون المؤسسات السائد.						
		153	يلتزم محافظ الحسابات من مراجعة إيداع الاكتتاب كاملة لحساب المؤسسة المصدرة في البنك. (الفحص الحسابي و المستندي للفوائد المستحقة)						
		154	في حالة إطفاء الإسناد سنويا يلتزم محافظ الحسابات التحقق من دفع قيمة الاسناد المطفأة بقيمتها الإسمية، أو بخصم أو بعلاوة إصدار طبقا للأحكام المتفق عليها في عقد الإصدار.						

الخصوم طويلة الأجل	155	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من إعدام (استبعاد) إسناد القرض المطفأة لإبعاد استخدامها مرة أخرى في التداول.							
	156	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من انتظام سداد المؤسسة للفوائد المتعلقة بهذا الإسناد و ذلك بعد تحديد الضرائب المستحقة عليها، و توريدها إلى مصلحة الضرائب في المواعيد المحددة.							
	157	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على محاضر جلسات الجمعية العامة للتأكد من صحة قرار إصدار الإسناد من الناحية القانونية.							
	158	يلتزم محافظ الحسابات بمراجعة المبالغ المحصلة من الاكتتاب في الاسناد مع قوائم الاكتتاب و شهادات التخصيص و إشعارات البنك.							
	159	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من علاوة الإصدار أو خصم الاصدار التي قد تصدر بها الاسناد، بما يتفق مع متطلبات إعداد القوائم المالية.							
القروض طويلة الأجل	160	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على قرار مجلس الادارة بالموافقة على عقد القرض وفقا للحدود المذكورة في النظام الداخلي للمؤسسة.							
	161	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على محاضر الجلسات التي تقرر فيها الموافقة على الاقتراض، و التحقق من عقد القرض نفسه.							
	162	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن المؤسسة قامت بتنفيذ التزاماته المنصوص عليها في العقد.							
	163	يطلب محافظ الحسابات شهادة من الجهة المقرضة توضح رصيد القرض في تاريخ إعداد الميزانية.							
	164	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من إظهار القرض و سعر فائدته و تاريخ سداده وضمانه في الميزانية.							
	165	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن النظام الداخلي للمؤسسة لا يمنع الاقتراض عن طريق الفحص المستندي لعملية استلام النقود ، و مراحل و خطوات السداد من الاصل و الفوائد.							
الاحتياطات الظاهرة	166	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من تكوين الاحتياطي القانوني بالنسب المنصوص عليها قانونا و مراقبة استخدامه							
	167	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من وجود الاحتياطي غير الالزامي (الاختياري) بالرجوع الى النظام الداخلي للمؤسسة، و قرارات الجمعية العامة و بالنسب المحددة.							
	168	بالنسبة للاحتياطي الرأسمالي يلتزم محافظ الحسابات التأكد من فصله عن باقي الاحتياطات الأخرى و التأكد من أنه غير قابل للتوزيع.							
	169	إذا حدث توزيع الاحتياطي الرأسمالي يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أنه تم إظهاره في الميزانية بمفرداته و بشكل واضح.							
	170	بالنسبة للأرباح المحتجزة يلتزم محافظ الحسابات الرجوع الى حساب التوزيع و الاطلاع على النظام الداخلي بشأنها.							
	171	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من استخدام الاحتياطات في الأغراض التي مونت من أجلها.							

الاحتياطات و الأرباح الموزعة		172	إذا قررت إدارة المؤسسة الاستثمار مقابل بعض الاحتياطات خارج المؤسسة، يلتزم محافظ الحسابات التأكد من تنفيذ ذلك، و يتحقق من أنه تم إيداع مقابل هذا الاحتياطي بالبنك في حساب المؤسسة عن طريق طلب مصادقة بالإيداع الفعلي من البنك، أو الجرد الفعلي لإسناد القرض التي قد اشتريت فعلا.						
		173	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن إيرادات تلك الإسناد قد أدرجت في جدول حساب النتائج.						
		174	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة و سلامة تبويب الاحتياطات في الميزانية و حسابات النتائج وفقا للقوانين.						
		175	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من كفاية الاحتياطات السابقة لمقابلة ما أعدت من أجله. فإذا تبين عدم كفايتها، فعليه أن يشير الى هذا التحفظ في تقريره النهائي.						
	الاحتياطات غير الظاهرة	176	يلتزم محافظ الحسابات بذل العناية المهنية في التحقق من أن ليس هناك احتياطات غير ظاهرة (مستترة) تخفيها المؤسسة.						
		177	يلتزم محافظ الحسابات بذل العناية المهنية في تدقيق النفقات المختلفة و التي تمت خلال الفترة المحاسبية، للحد من تكوين احتياطات غير ظاهرة.						
		178	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من جرد المخزون السلعي و التأكد من ثبات عملية التقويم، للحد من تكوين احتياطات غير ظاهرة.						
		179	يلتزم محافظ الحسابات بذل العناية المهنية في فحص المخصصات المرتبطة بالأصول و الالتزامات، و التأكد من كفايتها.						
		180	يلتزم محافظ الحسابات بذل العناية المهنية في التفرقة بين الاحتياطات المستترة التي تكونت كنتيجة طبيعية لارتفاع الأسعار و تلك المكونة لظروف غير طبيعية.						
المخصصات		181	يلتزم محافظ الحسابات بدراسة و اختبار العمليات المستخدمة في بناء التقديرات المحاسبية، من خلال تقييم البيانات و الفروض التي بني عليها في حساب المخصصات.						
		182	يلتزم محافظ الحسابات دراسة الاحداث اللاحقة بعد قفل الحسابات التي تؤيد عمل التقديرات.						
		183	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من تكوين المخصصات اللازمة. (الوجود)						
		184	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من دقة احتساب المخصصات و كفايته للأغراض التي كون من أجلها.						
		185	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن المخصصات استخدمت في أغراض التي كونت من أجلها.						
		186	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من ظهور المخصصات في الميزانية و جدول حساب النتائج.						
		187	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من ثبات سياسة المؤسسة من سنة الى أخرى، ما لم تظهر ظروف جديدة تبرر إجراء تعديل في الأساس المتبع.						

المخصصات		188	يلتزم محافظ الحسابات مقارنة تقديراته المستقلة مع التقديرات المعدة بواسطة الإدارة.						
		189	في حالة وجود فرق بين المخصصين (بالزيادة أو بالنقصان) يلتزم محافظ الحسابات بإشارة الى هذا التحفظ في تقريره النهائي.						
		190	إذا اتضح لمحافظ الحسابات أن هناك مخصصات قد انتهى الغرض من تكوينها، يلتزم محافظ الحسابات التأكد من رد قيمة المخصص الى حساب النتائج (الجانب الدائن).						
		191	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من أن المؤسسة فامت بالإفصاح عن المخصص في حساب النتائج و قائمة الميزانية.						
الخصوم قصيرة الأجل	الدائنين (الموردين)	192	يلتزم محافظ الحسابات بطلب قائمة تفصيلية بأسماء الحسابات الشخصية للدائنين (الموردين) و تكون معتمدة من الإدارة.						
		193	يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من مطابقة القيم التي تظهرها الكشوف مع دفتر أستاذ الموردين، و حساب إجمالي الموردين و دفتر أستاذ المشتريات.						
		194	يلتزم محافظ الحسابات بالاطلاع على الكشوف الدورية التي ترسل من الموردين للتحقق من أرصدة حساباتهم لدى المؤسسة.						
		195	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات قد أدخلت بضاعتها الى المخازن في أواخر السنة المالية، و أدرجت في قوائم الجرد، كما أنها سجلت في دفاتر يومية المشتريات و رحلت لحساب الدائنين.						
		196	يلتزم محافظ الحسابات تتبع حسابات الدائنين في السنة المالية التالية للتأكد من عدم وجود أخطاء، أو غش في بعض العمليات.						
		197	إذا تضمنت الخصوم المتداولة بند للأرصدة الدائنة للعملاء (رد البضاعة بعد سدادها)، يلتزم محافظ الحسابات التأكد من ذلك بالرجوع الى أصل العملية.						
	أوراق الدفع	198	يلتزم محافظ الحسابات الاطلاع على الكشوف التفصيلية لأوراق الدفع، و مطابقة الكشوف مع رصيد حساب أوراق الدفع.						
		199	يلتزم محافظ الحسابات مطابقة مجموع الكشوف مع رصيد أوراق الدفع في دفتر الأستاذ.						
		200	يلتزم محافظ الحسابات تتبع أوراق الدفع في بداية السنة المالية الموالية و التي حل ميعاد استحقاقها لدفعها أو استبدالها، و يتأكد من الغائها.						
		201	في حالة سداد البنك نيابة عن المؤسسة، يلتزم محافظ الحسابات بطلب شهادة من البنك للتحقق من رصيد هذه الأوراق، و مطابقتها مع كشف أوراق الدفع التي لم يحل ميعاد سدادها.						
	البنك	202	يلتزم محافظ الحسابات من تحليل أرصدة كل بنك على حدة و كذلك إعداد على كشوف حسابات البنوك و مذكرات التسوية لكل حساب بنكي و شهادات البنوك و صورة الحساب من الدفاتر.						
		203	يلتزم محافظ الحسابات من تحليل أرصدة الودائع لدى البنوك و كذلك حسابات البنوك وشهادات البنوك و إشعارات الربط للودائع المربوطة في تاريخ إعداد القوائم المالية.						

		204	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من فصل الشيكات تحت التحصيل و مؤجلة السداد و الشيكات المسحوبة على حسابات البنوك التي لم تسلم لأصحابها في تاريخ المركز المالي من مذكرة التسوية الى الحسابات الخاصة بها.					
		205	يحدد محافظ الحسابات عينة من الشيكات الصادرة و الإيداعات و التحقق منها مستندياً و كيفية تسجيلها.					
	البنك	206	يلتزم محافظ الحسابات فحص مذكرة التسوية بين الرصيد الدفتري و رصيد الكشف الجاري للحساب المرسل من البنك.					
		207	يلتزم محافظ الحسابات تتبع المفردات الواردة في مذكرة التسوية مع ما يتم بشأنها في بداية السنة المالية التالية.					
		208	يطلب محافظ الحسابات من المؤسسة أن ترسل طلب المصادقة من البنك برصيد الحساب في نهاية السنة المالية لمطابقته مع المصرح به عند إغلاق الحسابات.					
		209	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من وجود ضمانات مقدمة من المؤسسة، و في حالة وجودها يتأكد محافظ الحسابات من أن ادارة المؤسسة وضعت المذكرة اللازمة لها في الميزانية، و تم إظهار هذا الضمان بشكل واضح.					
الأرصدة الدائنة الأخرى	المصروفات المستحقة	210	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة المصروفات بالرجوع الى المستندات المؤيدة لها سواء كانت أجور مستحقة أو مصروفات الكهرباء و الماء...و غير ذلك.					
		211	يلتزم محافظ الحسابات تتبع سداد المستحقات في الفترة التالية لبيان ما يخص السنة الحالية، و الاطلاع على الفواتير غير المستحقة بالمدة السابقة.					
	الإيرادات المقدمة	212	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة الايرادات المقدمة بالرجوع الى المستندات المؤيدة لها مثل التأمينات المودعة من الغير لدى المؤسسة كضمانات للتعامل معهم.					
		213	للتحقق من هذه الايرادات يلتزم محافظ الحسابات بمراجعة البيانات الواردة من الغير وفقا لكل إيراد بدفتر الأستاذ و مطابقته مع المصادقات المرسلة من الغير.					
الضرائب	الضرائب المؤجلة للأصول و الخصوم	214	بعد إستلام تحليل الحسابات (Analyse des Comptes) من طرف المصالح المالية، يتحقق محافظ الحسابات من صحة و مطابقة التحاليل مع الضرائب المؤجلة المدونة في الأصول و الخصوم. (التحقق من خلو الحسابات من الأخطاء)					
		215	التحقق من أن كل العمليات التي قد تحتوي عل إنحراف زمني (Décalage Temporaire) بين الجانبين الجبائي و المحاسبي قد دونت في السجلات المحاسبية.					
		216	التحقق من مطابقة الضرائب المؤجلة للأصول و الخصوم مع السياسات المحاسبية المطبقة (SCF) و القوانين الجبائية (CDTA)، أي التحقق من عدم نسيان جميع ضرائب الأصول و الخصوم المؤجلة وفقا CDTA،SCF					

		217	التحقق من التسجيل المحاسبي الصحيح في القوائم الجبائية جدول رقم (09).							
			المحور الثاني: تدقيق حسابات النتائج	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**		
		218	التحقق من الوجود الفعلي لفواتير البيع مع مصادقة الزبائن على الفواتير.							
		219	التحقق من مدى قانونية الملف القاعدي للفوترة.							
		220	العمل على تحليل المبيعات للفترة محل المراجعة و مطابقته مع ميزان المراجعة.							
منتجات الأنشطة العادية	المبيعات	221	القيام بإعداد بيان مقارنة لمبيعات الفترة الحالية و الماضية و تحقق من التغيرات و دراسة أسباب و معقولية الفروق.							
		222	تحديد عينة من فواتير المبيعات و التأكد من تسجيلها بالدفاتر و صحة ترحيلها لحسابات المبيعات و الزبائن.							
		223	القيام باختبار تسلسل بعض فواتير المبيعات في يومية المبيعات، و مقارنتها مع أوامر تسليم البضاعة للتحقق من تسجيل كافة المبيعات.							
		224	التحقق من الأسعار الواردة بالفواتير مع قوائم الأسعار المعتمدة من المشروع.							
		225	اختيار بعض أوامر تسليم البضاعة و التحقق من أنها مطابقة للفواتير، و أنه تم التسليم وفقا للطلب الوارد من الزبون.							
		226	اختيار عينة من الفواتير و القيام باختبار الالتزام بإجراءات الرقابة و اللوائح المعتمدة.							
		227	القيام بإجراء اختبارات القطع للفواتير والاشعارات الدائنة.							
		228	التأكد من سلامة تبويبها و عرضها في القوائم المالية.							
	تغيرات المخزون	229	التحقق من صحة المعادلات التالية: – كمية الإنتاج التام خلال الفترة = إنتاج تحت التنفيذ أول الفترة+ كمية المنصرف للإنتاج خلال العام إنتاج تحت التنفيذ في نهاية الفترة. – كمية الإنتاج التام المباع = الإنتاج التام في أول الفترة + كمية الإنتاج التام خلال الفترة – الإنتاج التام آخر الفترة. – كمية الإنتاج التام المحول للمصانع = كمية الإنتاج التام المباع والمحول – كمية الإنتاج المباع.							
		230	الالتزام بمطابقة أرصدة أول المدة بالدفاتر مع أوراق عمل العام السابق أو القوائم المالية المعتمدة للعام السابق.							
		231	الالتزام بمطابقة أرصدة الميزان المساعد للمخزون مع أرصدة هذه البنود في ميزان المراجعة النهائي لمؤسسة في نهاية الفترة محل المراجعة.							
		232	الاطلاع على حركة عينة من أصناف المخزون لمعرفة أعمارها و تحديد ما إذا كانت بطيئة الحركة أم لا وذلك بالاطلاع على بطاقة المخزون الخاصة بها.							
		233	الاطلاع على كشوف المخزون للأصناف بطيئة الحركة لتحديد ما إذا كانت هناك أصناف تالفة و غير ممكن استخدامها.							
		234	التحقق من عدم وجود أصناف راكدة و بطيئة الحركة غير مكون لها							

			مخصصات.						
		235	يطلب محافظ الحسابات من ادارة المؤسسة شهادة بأرصدة المخزون في تاريخ الميزانية.						
		236	يطلب محافظ الحسابات شهادة من الجهات الخارجية و التي تحتفظ المؤسسة لديهم بمخزونها أو جزء منه موضحاً بها الكمية و النوع و الحالة التي عليها المخزون.						
		237	الحصول على جدول المشتريات السنة المالية (التأكد من الوجود).						
الخدمات و المشتريات المستهلكة:		238	التحقق من أن جميع فواتير الشراء معتمدة و قد تم تسجيلها محاسبيا.						
		239	مراجعة عينة من قيود المشتريات مع حركة الصندوق و مع المستندات المؤيدة و مع كشف البنك إن أمكن ذلك.						
		240	تدقيق عينة من مشتريات مع الفواتير و الإشعارات الدائنة لتأكيد من أنها تخص المؤسسة.						
		241	التحقق من أن البضائع و الخدمات استخدمت في عمليات المؤسسة.						
		242	مطابقة عينة من مدفوعات البنك مع أستاذ مساعد المشتريات.						
		243	يلتزم محافظ الحسابات بمطابقة عينة مشتريات من دفتر النقدية على الفواتير و الإشعارات الدائنة للتأكد من أنها تخص المؤسسة.						
		244	يختار محافظ الحسابات عينة من أصناف البضاعة المستلمة في سجل المخزون و يطابقها على الفواتير و العكس للتأكد من الكميات و الأسعار.						
		245	مراجعة عمليات المشتريات الشهرية للبحث عن تذبذبات غير عادية (تحليل على مستوى القسم أو خط الإنتاج إن أمكن).						
		246	يختار محافظ الحسابات عينة من فواتير المشتريات و يقوم بإجراء اختبارات الالتزام بالنظم الموثقة للعميل.						
أعباء المستخدمين		247	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من دقة النظام المحاسبي و إجراءات الأجور و الرواتب.						
		248	الحصول على جداول للرواتب و عدد العاملين خلال السنة المالية.						
		249	مطابقة عينة من السجل على ملخص حساب الرواتب و شيكات الدفع.						
		250	فحص عينة من رواتب الموظفين الجدد و كذلك الذين انتهت خدمتهم.						
		251	التحقق من توقيع الإدارة المالية على كشف الأجور بما يفيد التحقق من صحة تفريغ كروت الدوام و كذلك صحة الاستقطاعات و الإضافي و خلافه.						
		252	مطابقة صافي الأجور المحولة إلى حسابات البنوك لصالح الموظفين مع إجمالي صافى المستحق للعاملين من واقع كشوف الأجور و المرتبات.						
		253	التحقق من صحة إدخال القيد الشهري للأجور و المرتبات طبقا للكشوف المعدة و المعتمدة.						
		254	أخذ عينة من ملفات الموظفين و التحقق من اكتمالها (تتكون العينة عموما من 10 أعلى الأجور في المؤسسة).						
		255	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من المبالغ التي صرفت على المستخدمين (أجرة صافية، أعباء اجتماعية و جبائية، ... ، و مصاريف أخرى) قد						

		سجلت في السجلات المحاسبية و أن الأعباء قد دفعت للدولة.							
المنتجات العملياتية الأخرى	256	التحقق من أن كل منتج عملياتي قد تم تقييده محاسبيا و كذا التحقق من طبيعة و حساب كل إيراد.							
	257	يلتزم محافظ الحسابات بفحص المستندات المؤيدة.							
	258	يلتزم محافظ الحسابات في اختبار المستندات المؤيدة للإيرادات من المعاملات بعملات أجنبية، و التحقق من مطابقة المعالجة للمعيار و للسياسة المعلنة.							
الأعباء العملياتية الأخرى	259	التحقق من أن كل عبء عملياتي قد تم تقييده محاسبيا و كذا التحقق من طبيعة و حساب كل عبء (غرامات التأخير و الغرامات الجزائية...إلخ).							
	260	يلتزم محافظ الحسابات بفحص المستندات المؤيدة.							
الإستهلاك	261	يلتزم محافظ الحسابات في الحصول على قائمة بالاستثمارات لدى المنشأة موقع عليها من المسئولين و مطابقة إجمالي القائمة مع الحساب الإجمالي بالميزانية في نهاية الفترة محل المراجعة.							
	262	مطابقة الاستهلاكات المحملة على التكاليف الصناعية و المتعلقة باستهلاكات الآلات و معدات و مباني المصنع مع الاستهلاكات المحتسبة من واقع سجل الأصول الثابتة لتلك البنود.							
	263	الدراسة التحليلية للاستهلاكات المحملة على التكاليف الصناعية للتحقق من مدى معقوليتها.							
	264	يلتزم محافظ الحسابات من صحة تحديد المبلغ القابل للاستهلاك.							
	265	التأكد من أن معدلات الاستهلاك المستخدمة كافية لجعل تكلفة الأصل تساوي الصفر في نهاية العمر الانتاجي المقدر للأصل.							
	266	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن المعدلات المحددة هي المطبقة لكل أصل.							
	267	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن هذه المعدلات يعاد النظر فيها دوريا لضمان كفايتها.							
	268	يتأكد محافظ الحسابات من أن إدارة المؤسسة تراجع طريقة الاستهلاك و العمر الانتاجي و القيمة المتبقية مرة واحدة على الأقل في السنة و اعتبار التغير فيهما تغير في التقديرات المحاسبية.							
المؤونات	269	عند استلام محافظ الحسابات شهادة من الإدارة التي يتضمن تقديرها للمخصص يلتزم بتدقيق انتقادي لحساب المدينين للتأكد من مدى إمكانية تحصيل هذه الحسابات.							
	270	يلتزم محافظ الحسابات بإعداد تحليل للمخصصات الذي يوضح أرصدة المخصصات أول المدة و المكون لحساب كل مخصص و المستخدم من رصيد كل مخصص.							
	271	يلتزم محافظ الحسابات بمطابقة التحليل بميزان المراجعة و الدفاتر في تاريخ إعداد القوائم المالية.							
	272	يلتزم محافظ الحسابات بربط كل مخصص بالرصيد الذي كون من أجله و							

		التحقق من مدى الحاجة الى تلك المخصصات و كذلك مدى كفاية تلك المخصصات للغرض الذي كونت من أجله.							
	273	إما بالإجراءات التحليلية يلتزم محافظ الحسابات التحقق من معقولية المخصص اللازم و مقارنته بالمخصص القائم في تاريخ إعداد القوائم المالية و دراسة الأساس الذي اعتمدت عليه الإدارة عند تقدير المخصص و تحديد و تقويم مدى إمكانية الاعتماد على هذا الأساس و قبوله كأساس لتقدير المخصص اللازم في تاريخ إعداد القوائم المالية.							
	274	التحقق من صحة العرض في القوائم المالية طبقا لما نص عليه معيار العرض و الإفصاح في هذا الصدد سواء في قائمة الميزانية أو حسابات النتائج أو قائمة سيولة الخزينة.							
المنتوجات و الأعباء المالية	275	يلتزم محافظ الحسابات من مراجعة عينة من شهادات الأوراق المالية و نوعها و قيمتها و تاريخ الشراء و تقارن مع نشرة أسعار البورصة.							
	276	احصل على بيان بسندات الخزينة و فحص المستندات المؤيدة و صحة عرضها بالقوائم المالية.							
	277	يلتزم محافظ الحسابات من مراجعة الأعباء المتمثلة في الفوائد المدفوعة على القروض و الرسومات البنكية.							
	278	يلتزم محافظ الحسابات بالاطلاع على المستندات المؤيدة و يتأكد من صحة العمليات الحسابية للمرفقات.							
	279	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة التوجيه المحاسبي و صحة الترحيل و ملائمة تبويب الأعباء.							
	280	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن هذه المبالغ تخص الفترة المحاسبية.							
	281	تأكد من صحة العرض و الإفصاح بالقوائم المالية							
الضرائب	282	يتحقق محافظ الحسابات من صحة قيمة الضريبة على أرباح الشركات من خلال التدقيق التفصيلي للحصيلة الجبائية المقدمة من طرف الإدارة خصوصا للجدول رقم (09).							
		المحور الثالث: تدقيق جدول سيولة الخزينة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**		
جدول سيولة الخزينة	283	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من الأسس التي اعتمدت عليها المؤسسة في إعداد جدول سيولة الخزينة. (المراقبة)							
	284	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من أن المؤسسة تقيدت بشكل و مستوى جدول سيولة الخزينة وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.							
	285	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من استخدام المفهوم النقدي في إعداد هذا الجدول.							
	286	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من التزام الادارة من تصنيف مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها.							
	287	يلتزم محافظ الحسابات التأكد من صحة الاجراءات التي اتبعتها المؤسسة في إعداد جدول سيولة الخزينة وفقا للطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.							
	288	يلتزم محافظ الحسابات بمقارنة المعلومات المتوقعة لأحداث الفترة مع النتائج							

		التاريخية، و كذا مقارنة المعلومات المتوقعة للفترة المالية مع النتيجة الفعلية.							
المحور الرابع: تدقيق جدول تغير الأموال الخاصة			**1**	**2**	**3**	**4**	**5**		
تغيير الطريقة المحاسبية	289	يتحقق محافظ الحسابات من أنه تم إجراء التغيير في السياسة المحاسبية وفقا لأحكامها الانتقالية.							
	290	يتحقق محافظ الحسابات من طبيعة التغيير في السياسات المحاسبية و التأكد من قابلية التطبيق و الأحكام الانتقالية التي يكون لها تأثير على الفترات السابقة.							
	291	يتحقق محافظ الحسابات من أن ادارة المؤسسة راعت عند تغيير السياسات المحاسبية بشكل طوعي تطبيق التغيير بأثر مستقبلي.							
تصحيح الأخطاء الهامة	292	يتحقق محافظ الحسابات من طبيعة الخطأ من خلال إعادة عرض المبالغ المقارنة للفترات السابقة التي وقع فيها الخطأ.							
	293	إذا وقع الخطأ قبل أول فترة سابقة معروضة يتحقق محافظ الحسابات من الأرصدة الافتتاحية و الالتزامات و حقوق الملكية لأول فترة سابقة معروضة.							
إعادة تقييم التثبيتات	294	يتحقق محافظ الحسابات من أن إعادة تقييم الأصول خضعت للإجراءات القانونية اللازمة.							
	295	يتحقق محافظ الحسابات من موافقة مجلس الادارة عن طريق عقد جمعية عامة استثنائية.							
	296	يتحقق محافظ الحسابات عن مقدار الانخفاض في قيمة الأصول خاصة اذا كان الانخفاض أثر كبير على بنود القوائم المالية طبقا للمادة 112-7 من القرار المحدد لقواعد التقييم و محتوى الكشوف المالية.							
الأرباح الموزعة على المساهمين	297	يتحقق محافظ الحسابات من التزام مجلس الإدارة المقترح المصادق من الجمعية العامة على الأرباح و توزيعها بالنصوص التشريعية و التعليمات و الأنظمة الداخلية و معايير المحاسبة و التدقيق.							
	298	يتحقق محافظ الحسابات من احتفاظ المؤسسة برأس مال سليم.							
	299	يتحقق محافظ الحسابات من تقييم المؤسسة لأصولها و خصومها و الاطمئنان الى تغطية المؤسسة ما قد تكبدت من خسائر في السنوات السابقة قبل اعتماد التوزيع للأرباح في السنة الحالية.							
	300	يتحقق محافظ الحسابات من وجود نقدية سائلة كافية لسداد التوزيعات النقدية و في حالة وجود عجز على محافظ الحسابات التأكد من أن الطارئ سرعان ما يزول أسبابه.							
	301	اذا رغبت المؤسسة في إجراء توزيع مؤقت يجب على محافظ الحسابات الرجوع الى النظام الداخلي للتأكد من نصه الصريح في ذلك، و أن يتحقق من سلامة الأداء المالي و دقة تحديد الأرباح واردة به و اتخاذ المؤسسة لكافة الاحتياطات للمستقبل.							
	302	إذا لم تعد المؤسسة بيانات مالية مؤقتة (مرحلية) يلتزم محافظ الحسابات الاشارة الى ذلك في تقريره و ينصح الادارة بتوزيع معدل معقول حتى لا تقع في ارتباك مالي.							

	303	يلتزم محافظ الحسابات بتدقيق التوزيعات حسابيا و مستنديا و تدقيق سدادها بالكامل للمستفيدين.							
	304	يلتزم محافظ الحسابات بمطابقة أرصدة أول المدة بالدفاتر مع أوراق عمل العام السابق أو القوائم المالية المعتمدة للعام السابق و الاطلاع علي السجل التجاري للشركة و التحقق من مطابقة رأس المال بالسجل مع المثبت بدفاتر المؤسسة.							
رفع رأس المال	305	فحص محاضر الجلسات للتعرف على أيه قرارات قد تؤثر على رأس المال ففي حالة رفع رأس المال يتحقق محافظ الحسابات من موافقة مجلس الادارة بعد دراسة الملف المقدم من طرف المديرية العامة و التأكد من موافقة الملاك عن طريق جمعية عامة استثنائية.							
	306	تحقق من صحة عرض البند و الإفصاح عند القوائم المالية							
المحور الخامس: تدقيق الملحق			**1**	**2**	**3**	**4**	**5**		
ملحق القوائم المالية	307	يتحقق محافظ الحسابات من عدد الأسهم المصرح بها.							
الإيضاحات الخاصة بالميزانية	308	يتحقق محافظ الحسابات من عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة بالكامل و عدد الأسهم الصادرة و لكنها ليست مدفوعة بالكامل.							
	309	يتحقق محافظ الحسابات من الحقوق و الامتيازات و القيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم و إعادة رفع رأس المال.							
	310	يتحقق محافظ الحسابات من الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات و عقود المبيعات متضمنا الشروط و المبالغ.							
الإيضاحات الخاصة بحسابات النتائج	311	التحقق من انخفاض قيمة المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقيق أو قيمة الممتلكات و المصانع و المعدات الى المبلغ القابل للاسترداد و القيود العاكسة لأية مخصصات لهذه التخفيضات							
	312	التحقق من اعادة هيكلة أنشطة المؤسسة و القيود العاكسة لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.							
	313	يتحقق محافظ الحسابات من عمليات التصرف ببنود الممتلكات، و التصرف بالاستثمارات، العمليات المتوقفة، تسوية القضايا، و القيود العاكسة الاخرى للمخصصات.							
إيضاحات جدول تغير الأموال الخاصة	314	يتحقق محافظ الحسابات من توافر ملخص للسياسات المحاسبية المطبقة.							
	315	يتحقق محافظ الحسابات من توافر المعلومات المعززة للبنود المعروضة في صلب الميزانية حسابات النتائج بيان تغير الأموال الخاصة و جدول سيولة الخزينة في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند و كل بيان مالي							
	316	يتحقق محافظ الحسابات من الالتزامات التعاقدية غير المعترف بها و جميع الأهداف و سياسات ادارة الخطر المالي للمؤسسة.							
جدول سيولة	317	يتحقق محافظ الحسابات من أن مبالغ المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية يتم الاعتراف بها بشكل مباشر و التي يجب أن تظهر بشكل منفصل							

			التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.						
		318	يتحقق محافظ الحسابات من رصيد العائد من الربح (رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة) في بداية الفترة و في تاريخ الميزانية و الحركات خلال الفترة						
		319	يلتزم محافظ الحسابات من مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال و علاوة الاصدار و كل احتياطي في بداية و نهاية الفترة و تبيان كل حركة بشكل منفصل.						
	السياسات المحاسبية	320	يتحقق محافظ الحسابات من أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.						
		321	يتحقق محافظ الحسابات من أن كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.						
		322	يتحقق محافظ الحسابات من الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها.						
	المحور السادس: تدقيق الالتزامات المحتملة			**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	
	الالتزامات المحتملة	323	في نهاية السنة المالية إذا بقيت بضاعة للمؤسسة لدى الوكيل، يلتزم محافظ الحسابات التحقق من وجودها عن طريق طلب شهادة معتمدة من الوكيل بكمية و قيمة البضاعة المتبقية، و أن يطلع على محاضر جردها مع الوكيل و يطابق ذلك على سجلاته.						
		324	يلتزم محافظ الحسابات التحقق من وجود (أو عدم) أصول مقدمة للمؤسسة ضمانا للقروض أو المعاملات من (تأمين أوراق مالية، بضاعة، أو بوالص التأمين)، من خلال الحصول على شهادة معتمدة من المالك لمطابقتها مع سجلات المؤسسة.						
		325	خطابات الضمان من المؤسسة للغير أو من الغير للمؤسسة ففي حالة وجودها يلتزم محافظ الحسابات بطلب شهادة من البنك بقيمة خطاب الضمان لمتابعة ما قد يطرأ على هذه الخطابات من تغيرات في بداية الفترة التالية.						
		326	أما بالنسبة لأوراق القبض المقطوعة و التي لم تستحق بعد، يلتزم محافظ الحسابات بطلب شهادة من البنك بقيمة أوراق القبض لمتابعة ما قد يطرأ على هذه الأوراق من تغيرات في بداية الفترة التالية.						
		327	في حالة تعاقد المؤسسة مع الغير على بضائع أو ألات، يلتزم محافظ الحسابات بمراجعة العقود الموقعة بين المؤسسة و الغير للتأكد من جدية التعاقدات و إمكانات تنفيذها.						
		328	أما بالنسبة للالتزامات المحتملة المسببة للخسارة يتحقق محافظ الحسابات أنه تم الاشارة إليها في الميزانية من حيث الوجود و القيمة.						
		329	التزام محافظ الحسابات التحقق من تكوين مخصص خاص بقيمتها، أما إذا كانت بسبب التعويضات في قضية، يتأكد محافظ الحسابات أنه تم الاشارة اليها بنص في ملحق الكشوف المالية.						

	330	بالنسبة للالتزامات المحتملة التي يقابلها أصول جديدة يتحقق محافظ الحسابات أنه لم يتم الاشارة عليها في الميزانية، إلا إذا كانت هذه الأصول أقل من الدين، فيتأكد محافظ الحسابات انه تم تكوين مخصص خاص بقيمتها لمواجهة الخسارة.							
		المحور السابع: تدقيق الأحداث اللاحقة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**		
الأحداث اللاحقة	331	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في دراسة الاجراءات المتخذة من قبل الادارة و الموضوعة لمعرفة الأحداث اللاحقة.							
	332	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في قراءة محاضر الاجتماعات لكل من المساهمين و مجلس الادارة و محاضر التدقيق الداخلي و أهداف التنفيذ للفترة اللاحقة لنهاية السنة المالية و الاستفسار عن الموضوعات التي تم مناقشتها و لم تتوافر عنها محاضر اجتماعات حتى تاريخ تحضير تقريره النهائي.							
	333	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في قراءة، آخر بيانات مالية مؤقتة متاحة عن المؤسسة و كاعتبار ضروري و مناسب يفترض منه قراءة الموازنات و توقعات التدفقات النقدية، و التقارير الادارية ذات العلاقة الاخرى.							
	334	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية بالاستفسار الشفوي أو المكتوب من محامي المؤسسة، عن الدعاوى القضائية و المطالبات.							
	335	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في الاستفسار من الادارة عن الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد الاغلاق، و التي ربما تؤثر على البيانات المالية.							
	336	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في مراجعة الوضع الحالي للبنود التي تم المحاسبة عنها باعتبارها تقديرات أولية.							
	337	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في مراجعة الالتزامات المالية الجديدة (قروض أو ضمانات).							
	338	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من حدوث، أو وجود تخطيط لبيع الأصول.							
	339	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق إذا قامت المؤسسة بإصدار أسهم جديدة، أو إسناد أو اتفاقيات اندماج أو تصفية أو التخطيط لذلك.							
	340	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من خسارة الأصول (أصل مستولى عليه بمعرفة الحكومة، أو حرقت، أو تعرضت لضرر بسبب عوامل طبيعية).							
	341	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من وجود تطوير لمناطق الخطر أو الالتزامات المحتملة.							
	342	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من وجود تعديلات غير عادية للسياسات المحاسبية أو المتوقعة.							

	343	يلتزم محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية في التحقق من الأحداث التي وقعت، أو المتوقع حدوثها و التي ستدعو الى الاستفسار عن مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية، (مثل الأحداث التي تدعو الى السؤال عن صحة فرض الاستمرار).							

ملاحظة:

- بناءا على معايير التدقيق الجزائرية، لا يتحمل محافظ الحسابات أية مسئولية عن القيام بإجراءات لمعرفة الأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ تقريره، و إنما تم إضافة هذا المحور في هذه الدراسة لقياس مدى التزام و حرص محافظ الحسابات في بذل العناية المهنية عند تدقيق القوائم المالية، و تدقيق جميع الأحداث الواقعة و المتوقع حدوثها مستقبلا و التي قد يكون لها أثر على صحة و مصداقية البيانات المالية هذا من جهة . و من جهة أخرى، أضافت الباحثة هذا المحور لقياس مستوى ادراك الادارة بضرورة توافر مستوى عال من الخصائص النوعية في القوائم المالية، و قياس مستوى تعاون إدارة المؤسسة مع محافظ الحسابات لأن الادارة هي المسئولة عن إعلامه عن أية أحداث قد تؤثر على البيانات المالية.
- بناءا على ما سبق، أضافت الباحثة بند جديد بشكل متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا وجد و يأخذ قيمة (0) في حالة غيابه لتدعيم فرضيتنا عن مستوى التزام محافظ الحسابات في دعم المعلومات المحاسبية بمستوى عال من الخصائص النوعية. و المتغير المستقل الجديد هو عبارة عن تقرير جديد يصدره محافظ الحسابات مبينا فيه ظروف و أسباب الاصدار بالتفصيل. لأنه كما ذكرننا سابقا، محافظ الحسابات غير ملزم بالقيام بالاستفسارات عن الحقائق التي يتم اكتشافها بعد إغلاق الحسابات و صدور تقرير التدقيق الخارجي، إلا أن المسئولية المهنية لمحافظ الحسابات تلزمه من مناقشة الأحداث اللاحقة مع الادارة إذا كانت تؤثر ماديا على نتيجة المؤسسة و مركزها المالي، إلا أذا كانت هذه البيانات قد اقترب موعد التدقيق الجديد لها.

الملحق رقم (03): قائمة المحكمين.

1-أ.د (خان دون بين) بروفيسور بجامعة هاربين للتكنولوجيا بالصين

2-أ.د (لي تخان) بروفيسور بجامعة هاربين للتكنولوجيا بالصين

3-أ.د (تينا) أستاذة التعليم العالي بجامعة هاربين للتكنولوجيا بالصين

4-أ.د (لي هاو يو) بروفيسور بمعهد شانغهاي للمالية بالصين

5-أ.د (لي دين كاي) بروفيسور بجامعة الإقتصاد في نانجين بالصين

6- أ. مصباح مفتاح محافظ الحسابات.

7- أ. مصباح حميد محافظ الحسابات.

8- أ. رابح برارمة محافظ الحسابات.

9- أ.عيسى دراوة محافظ الحسابات.

10- سعيد كديام محافظ الحسابات.

ملاحق الدراسة الأولى

ملحق رقم (04): معامل إرتباط بيرسون لمحاور النموذج.

Correlations

		CE اساسية	CS ثانوية	CB سلوكية
CE اساسية	Pearson Correlation	1	.372**	.238**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	36	36	36
CS ثانوية	Pearson Correlation	.372**	1	.314**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	36	36	36
CB سلوكية	Pearson Correlation	.238**	.314**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	36	36	36

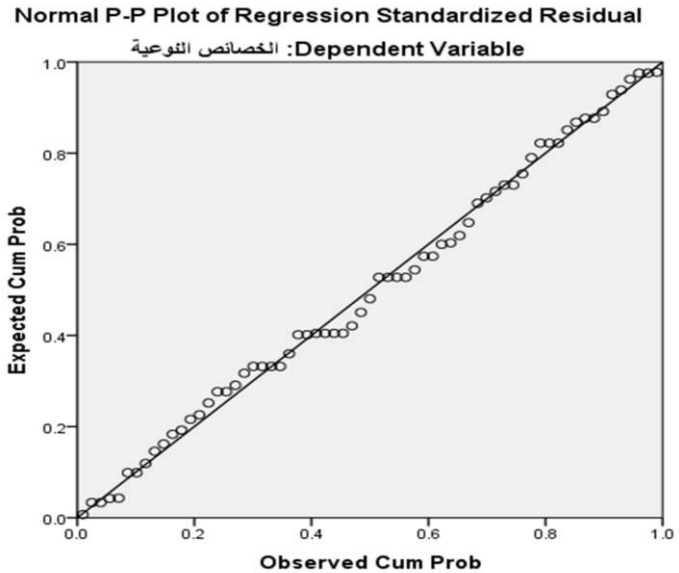
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			CE اساسية	CS ثانوية	CB سلوكية
Spearman's rho	CE اساسية	Correlation Coefficient	1.000	.416**	.369**
		Sig. (2-tailed)	.	.001	.002
		N	36	36	36
	CS ثانوية	Correlation Coefficient	.416**	1.000	.382**
		Sig. (2-tailed)	.001	.	.012
		N	36	36	36
	CB سلوكية	Correlation Coefficient	.369**	.382**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.002	.012	.
		N	36	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (05)



ملحق رقم (05): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولىT-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الخصائص النوعية	36	2.41	.732	.099

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الخصائص النوعية	1.353	34	.451	2.093	1.18	3.00

ملحق رقم (06): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التدوين	36	2.28	.877	.070

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التدوين	1.327	35	.300	2.338	2.01	4.48

ملحق رقم (07): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاسترجاعية	36	2.30	.861	.099

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاسترجاعية	1.585	35	.067	3.405	1.94	4.87

ملحق رقم (08):): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الوقت	36	3.0195	.71770	.03528

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الموهبة	17.722	35	.000	3.75050	2.5000	5.0000

ملحق رقم (09): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التعديل	36	2.97	.852	.109

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التعديل	18.252	35	.000	3.000	1.00	5.00

ملحق رقم (10): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحقق	36	2.02	.615	.152

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الحقق	1.622	35	.201	2.939	1.01	4.87

ملحق رقم (11): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجهاد	36	2.18	.663	.096

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الجهاد	1.624	35	.110	2.954	1.16	4.74

ملحق رقم (12): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الثبات	36	2.3190	.63802	.06971

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الثبات	6.422	35	.002	2.57192	1.0377	4.1062

ملحق رقم (13): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثامنة بإستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المقارنة	36	2.6771	.81409	.06617

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المقارنة	6.835	35	.000	2.87308	1.0909	4.6553

ملحق رقم (14): نتائج إختبار الفرضية الفرعية التاسعة بإستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الادراك	36	1.3830	.42042	.06589

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الادراك	1.410	35	.090	1.26900	1.0009	1.5371

ملحق رقم (15): نتائج إختبار الفرضية الفرعية العاشرة بإستخدام T-test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاتصال	36	1.1752	.35723	.06606

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الاتصال	1.397	35	.157	1.26522	1.0000	1.5304

ملحق رقم (16): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	سلوكية CB [b]	.	Enter

a. Dependent Variable: اساسية CE

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.779[a]	.708	.691	.16716

a. Predictors: (Constant), الخصائص السلوكية

ملحق رقم (17): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.725	1	2.725	17.528	.000[b]
	Residual	1.760	35	.028		
	Total	4.485	36			

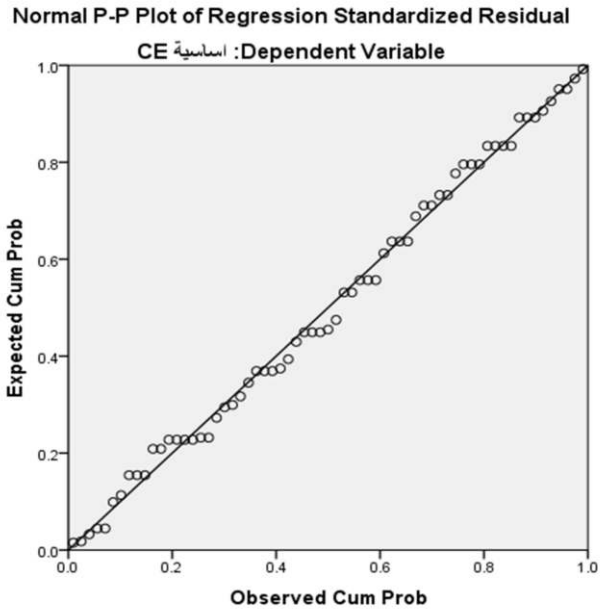
a. Dependent Variable: اساسية CE

b. Predictors: (Constant), سلوكية CB

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.243	.332		3.748	.000
	سلوكية	.726	.073	.779	9.876	.000

a. Dependent Variable: اساسية



ملحق رقم (18): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CB سلوكية[b]	.	Enter

a. dependent variable: CS ثانوية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.764[a]	.683	.677	.19292

a. Predictors: (Constant), الخصائص السلوكية

ملحق رقم (19): نتائج إختبار الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية (ANOVA)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.284	1	3.284	18.243	.000[b]
	Residual	2.345	35	.037		
	Total	5.629	36			

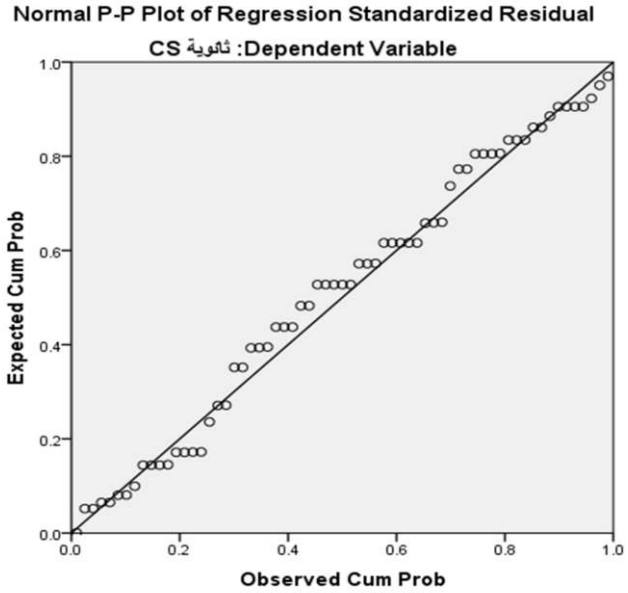
a. Dependent Variable: CS ثانوية

b. Predictors: (Constant), CB سلوكية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.916	.395		4.853	.000
	سلوكية CB	.577	.088	.638	6.575	.000

a. Dependent Variable: ثانوية CS



ملحق رقم (20): نتائج تحليل تباين أحادي الاتجاه.

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
صيدال	Between Groups	4.886	2	2.443	14.136	.000
	Within Groups	10.714	34	.173		
	Total	15.600	36			
الاوراسي	Between Groups	3.152	2	1.576	6.679	.002
	Within Groups	14.632	34	.236		
	Total	17.785	36			
بيوفارم	Between Groups	4.278	2	2.139	9.514	.000
	Within Groups	13.938	34	.225		
	Total	18.215	36			
رويبة	Between Groups	5.320	2	2.660	15.355	.000
	Within Groups	10.741	34	.173		
	Total	16.062	36			
الياسن	Between Groups	2.510	2	1.255	5.043	.009
	Within Groups	15.429	34	.249		
	Total	17.938	36			
اوم	Between Groups	6.333	2	3.166	23.019	.000
	Within Groups	8.529	34	.138		
	Total	14.862	36			

ملحق رقم (21): نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لعينة الدراسة.

Multiple Comparisons

Dependent Variable		(I) الفضاء الفضاء	(J) الفضاء الفضاء	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
							Lower Bound	Upper Bound
صيدال	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	.10714	.12909	.686	-.2028-	.4171
			سلوكية3	.75000*	.14153	.000	.4102	1.0898
		ثانوية2	اساسية1	-.10714-	.12909	.686	-.4171-	.2028
			سلوكية3	.64286*	.16749	.001	.2407	1.0450
		سلوكية3	اساسية1	-.75000-*	.14153	.000	-1.0898-	-.4102-
			ثانوية2	-.64286-*	.16749	.001	-1.0450-	-.2407-
الاوراسي	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	.28929	.15086	.142	-.0730-	.6515
			سلوكية3	.27500*	.16539	.003	.1778	.9722
		ثانوية2	اساسية1	-.28929-	.15086	.142	-.6515-	.0730
			سلوكية3	.28571	.19573	.317	-.1843-	.7557
		سلوكية3	اساسية1	-0.2750-*	.16539	.003	-.9722-	-.1778-
			ثانوية2	-.28571-	.19573	.317	-.7557-	.1843
بيوفارم	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	.02857	.14723	.979	-.3250-	.3821
			سلوكية3	.69091*	.16142	.000	.3033	1.0785
		ثانوية2	اساسية1	-.02857-	.14723	.979	-.3821-	.3250
			سلوكية3	.66234*	.19103	.003	.2036	1.1211
		سلوكية3	اساسية1	-.69091-*	.16142	.000	-1.0785-	-.3033-
			ثانوية2	-.66234-*	.19103	.003	-1.1211-	-.2036-
روبية	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	.48929*	.12925	.001	.1789	.7997
			سلوكية3	.68409*	.14171	.000	.3438	1.0244
		ثانوية2	اساسية1	-.48929-*	.12925	.001	-.7997-	-.1789-
			سلوكية3	.19481	.16770	.480	-.2079-	.5975
		سلوكية3	اساسية1	-.68409-*	.14171	.000	-1.0244-	-.3438-
			ثانوية2	-.19481-	.16770	.480	-.5975-	.2079
الياس	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	-.07143-	.15491	.890	-.4434-	.3005
			سلوكية3	.50000*	.16983	.012	.0922	.9078
		ثانوية2	اساسية1	.07143	.15491	.890	-.3005-	.4434
			سلوكية3	.57143*	.20099	.016	.0888	1.0541
		سلوكية3	اساسية1	-.50000-*	.16983	.012	-.9078-	-.0922-
			ثانوية2	-.57143-*	.20099	.016	-1.0541-	-.0888-
اوم	Tukey HSD	اساسية1	ثانوية2	.27857*	.11517	.048	.0020	.5551
			سلوكية3	.55000*	.12627	.000	.5468	1.1532
		ثانوية2	اساسية1	-.27857-*	.11517	.048	-.5551-	-.0020-
			سلوكية3	.57143*	.14943	.001	.2126	.9303
		سلوكية3	اساسية1	.55000*	.12627	.000	-1.1532-	-.5468-
			ثانوية2	-.57143-*	.14943	.001	-.9303-	-.2126-

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

ملحق رقم (21): نتائج تحليل تباين أحادي الإتجاه

ANOVA

QC الخصائص النوعية

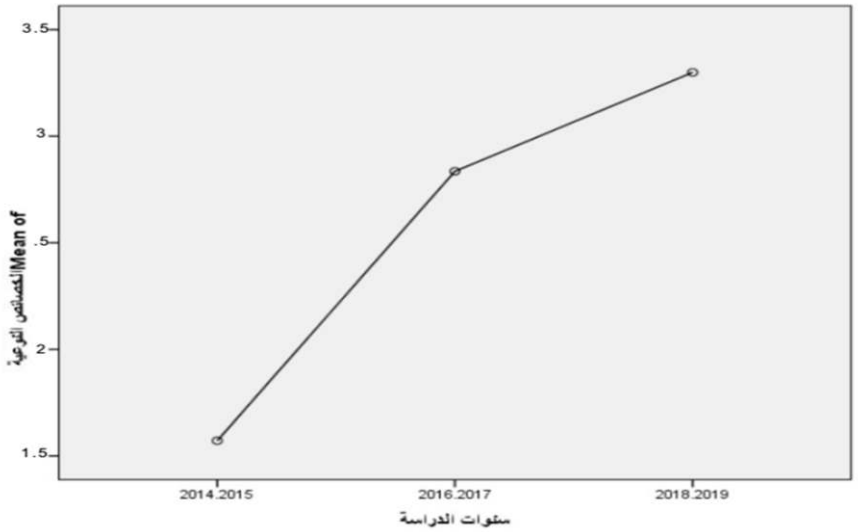
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.069	2	2.035	113.896	.000
Within Groups	1.108	34	.018		
Total	5.177	36			

ملحق رقم (22): نتائج المقارنة البعدية للخصائص النوعية وفقا لفترات الدراسة.

Multiple Comparisons

Dependent Variable: QC الخصائص النوعية

	(I) P سنوات الدراسة	(J) P سنوات الدراسة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
Tukey HSD	1 2014.2015	2 2016.2017	-.06939-	.042	.000	-.22-	.85
		3 2018.2019	-.68117-	.046	.224	-.41-	.78
	2 2016.2017	1 2014.2015	.06939	.042	.000	-.85-	.22
		3 2018.2019	.61178	.054	.000	-.78-	.52
	3 2018.2019	1 2014.2015	.68117	.046	.224	-.78-	.41
		2 2016.2017	.61178	.054	.000	-.52-	.78



ملحق رقم (23): القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد الخاص ببنود بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1 X2 X3 X4 X5 X6[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: CFO2

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.905[a]	.820	.801	97736006.06	1.877

a. Predictors: (Constant), X1 X2 X3 X4 X5 X6

b. Dependent Variable: CFO2

ملحق رقم (24): نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	104081291.0	6	8672940.975	43.904	.000[b]
	Residual	754633823.7	29	47761649.42		
	Total	858715114.7	35			

a. Dependent Variable: CFO2

b. Predictors: (Constant), X1 X2 X3 X4 X5 X6

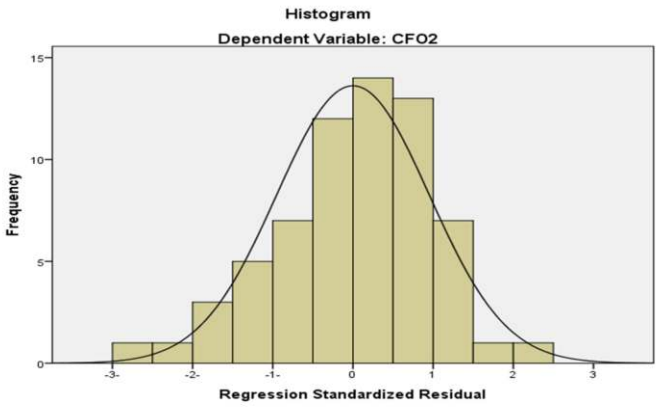
ملحق رقم (25): نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد.

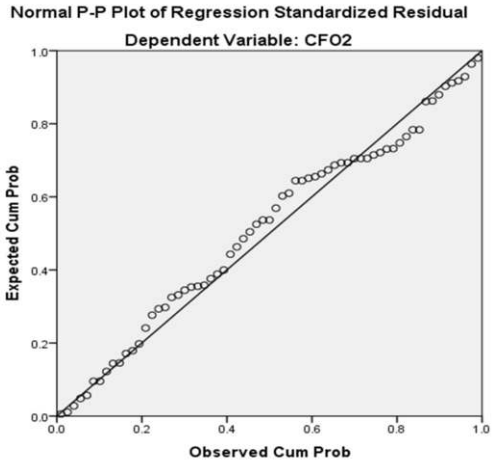
Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	5128.472	125.199		3.587	.001					
	X1	.718	.077	.416	9.395	.000	.401	.578	.301	.968	1.033
	X2	.362	.100	.155	3.097	.040	.387	.266	.117	.880	1.136
	X3	-.166	.229	-.045	-.7877	.051	-.534	-.522	-.260	.836	1.196
	X4	-.353	.270	-.123	-1.844	.035	-.502	-.608	-.326	.932	1.073
	X5	.598	.164	.285	3.131	.000	.475	.477	.230	.862	1.160
	X6	.392	.089	.482	3.650	.000	.547	.658	.371	.943	1.060

a. Dependent Variable: CFO2

ملحق رقم (26): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.





ملحق رقم (27) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة Kolmogorov-Smimov.

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
SCF	36	100.0%	0	0.0%	36	100.0%
OCAC	36	100.0%	0	0.0%	36	100.0%
QC	36	100.0%	0	0.0%	36	100.0%
CSIZE	36	100.0%	0	0.0%	36	100.0%
LEV	36	100.0%	0	0.0%	36	100.0%

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
SCF	.340	36	.191	.705	36	.109
OCAC	.361	36	.121	.677	36	.129
QC	.359	36	.201	.634	36	.189
CSIZE	.354	36	.093	.684	36	.501
LEV	.438	36	.200	.580	36	.410

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق رقم (28): مصفوفة بيرسون.

Correlations

		QAI	SCF	OCAC	QC
QAI	Pearson Correlation	1	.436**	.340**	.340**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001
	N	36	36	36	36
SCF	Pearson Correlation	.436**	1	.413**	.333**
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.000
	N	36	36	36	36
OCAC	Pearson Correlation	.340**	.413**	1	.289**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.000
	N	36	36	36	36
QC	Pearson Correlation	.340**	.333**	.289**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	
	N	36	36	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (29): إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	SCF, OCAC, QC[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: QAI

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.661[a]	.437	.379	.20861	1.661

a. Predictors: (Constant), SCF, OCAC, QC

b. Dependent Variable: QAI

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.961	6	.327	7.512	.000[b]
	Residual	2.524	30	.044		
	Total	4.485	36			

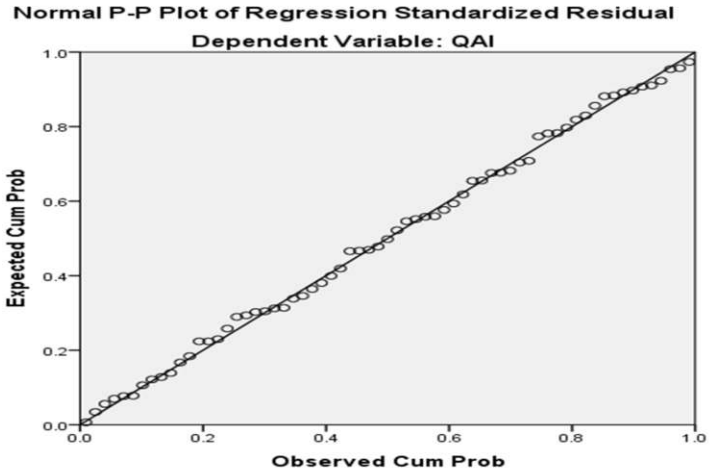
a. Dependent Variable: QAI

b. Predictors: (Constant),SCF , OCAC, QC

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	9.125	.749		4.659	.000		
	SCF	.781	.056	.080	.755	.001	.849	1.178
	OCAC	.598	.053	.149	1.348	.005	.787	1.271
	QC	1.145	.061	.275	2.417	.000	.748	1.336

a. Dependent Variable: QAI



ملحق رقم (30): مصفوفة الإرتباط لبيرسون.

Correlations

		QAI	SCF	OCAC	QC	CSIZE	LEV
QAI	Pearson Correlation	1	.063	.397**	.300*	.305*	-.142
	Sig. (2-tailed)		.006	.001	.005	.003	.008
	N	36	36	36	36	36	36
SCF	Pearson Correlation	.063	1	.053	.112	.056	.030
	Sig. (2-tailed)	.006		.000	.001	.004	.001
	N	36	36	36	36	36	36
OCAC	Pearson Correlation	.397**	.053	1	.292*	.184	.189
	Sig. (2-tailed)	.001	.000		.008	.001	.001
	N	36	36	36	36	36	36
QC	Pearson Correlation	.300*	.112	.292*	1	.142	.299*
	Sig. (2-tailed)	.005	.001	.008		.009	.006
	N	36	36	36	36	36	36
CSIZE	Pearson Correlation	.305*	.056	.184	.142	1	.201
	Sig. (2-tailed)	.003	.004	.001	.009		.009
	N	36	36	36	36	36	36
LEV	Pearson Correlation	-.142	.030	.189	.299*	.201	1
	Sig. (2-tailed)	.008	.001	.001	.006	.009	
	N	36	36	36	36	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (31): نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة Model Summary

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	SCF, OCAC, QC, CSIZE, LEV[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: QAI

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.847[a]	.717	.688	.14781	1.664

a. Predictors: (Constant), SCF, OCAC, QC, CSIZE, LEV

b. Dependent Variable: QAI

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.218	6	.536	24.549	.000[b]
	Residual	1.267	30	.022		
	Total	6.485	36			

a. Dependent Variable: QAI

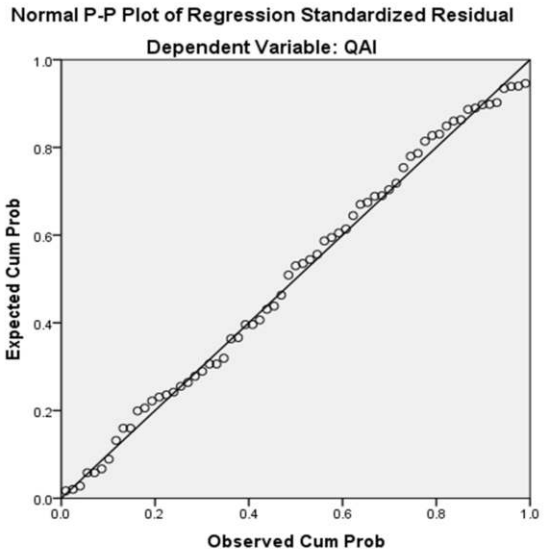
b. Predictors: (Constant), SCF, OCAC, QC, CSIZE, LEV

ملحق رقم (32): نتائج إختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرابعة Coefficients

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	3.042	.245		10.421	.000		
	SCF	.260	.037	.326	4.203	.000	.805	1.242
	OCAC	.429	.037	.255	3.232	.025	.781	1.281
	QC	.381	.038	.341	3.484	.001	.827	1.209
	CSIZE	9.180	.000	5.218	4.379	.048	.801	1.248
	LEV	-.012-	.029	-.025-	-.296-	.039	.692	1.446

a. Dependent Variable: QAI



ملاحق الدراسة الثانية

الملحق رقم (33): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الأول).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.912	.902	217

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		182.802	35	5.223		
Within People	Between Items	201.794	216	.934	2.044	.000
	Residual	3455.976	7560	.457		
	Total	3657.770	7776	.470		
Total		3840.571	7811	.492		

Grand Mean = 4,1429

الملحق رقم (34): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الثاني).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.764	.804	65

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		23.943	35	.684		
Within People	Between Items	40.272	64	.629	2.447	.013
	Residual	974.251	2240	.435		
	Total	1014.523	2304	.440		
Total		1038.466	2339	.444		

Grand Mean = 4,1440

الملحق رقم (35): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الثالث).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.813	.862	6

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		16.000	35	.457		
Within People	Between Items	.389	5	.078	2.192	.005
	Residual	70.944	175	.405		
	Total	71.333	180	.396		
Total		87.333	215	.406		

Grand Mean = 4,1111

الملحق رقم (36): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الرابع).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.861	.905	18

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		15.486	35	.442		
Within People	Between Items	19.403	17	1.141	3.073	.000
	Residual	220.986	595	.371		
	Total	240.389	612	.393		
Total		255.875	647	.395		

Grand Mean = 4,2639

الملحق رقم (37): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور الخامس).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.858	.881	16

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		12.701	35	.363		
Within People	Between Items	10.882	15	.725	2.589	.002
	Residual	239.743	525	.457		
	Total	250.625	540	.464		
Total		263.326	575	.458		

Grand Mean = 4,3299

الملحق رقم (38): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور السادس).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.814	.889	10

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		24.364	35	.696		
Within People	Between Items	5.569	9	.619	2.297	.002
	Residual	150.331	315	.477		
	Total	155.900	324	.481		
Total		180.264	359	.502		

Grand Mean = 4,3194

الملحق رقم (39): صدق و ثبات نموذج الدراسة، (المحور السابع).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.914	.900	13

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		10.485	35	.300		
Within People	Between Items	5.645	12	.470	2.394	.004
	Residual	165.432	420	.394		
	Total	171.077	432	.396		
Total		181.562	467	.389		

Grand Mean = 4,3184

الملحق رقم (40): صدق و ثبات نموذج الدراسة.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.920	.910	343

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Between People		193.816	35	5.538		
Within People	Between Items	325.514	342	.952	2.137	.000
	Residual	5332.323	11970	.445		
	Total	5657.837	12312	.460		
Total		5851.653	12347	.474		

Grand Mean = 4,1677

ملحق رقم (41): معامل إرتباط لبيرسون لمحاور النموذج

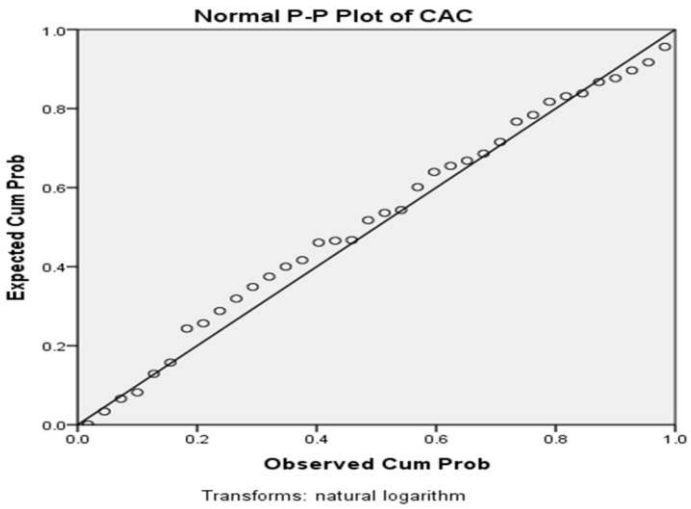
Correlations

		محور1	محور2	محور3	محور4	محور5	محور6	محور7
محور1	Pearson Correlation	1	.638**	.584**	.314	.431**	.571**	.339*
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.062	.009	.000	.003
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور2	Pearson Correlation	.638**	1	.428**	.210	.278	.358*	.246
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.009	.001	.032	.049
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور3	Pearson Correlation	.584**	.428**	1	.153	.224	.583**	.382*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.004	.008	.000	.022
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور4	Pearson Correlation	.314	.210	.153	1	.263	.046	.124
	Sig. (2-tailed)	.062	.009	.004		.022	.009	.018
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور5	Pearson Correlation	.431**	.278	.224	.263	1	.306	.400*
	Sig. (2-tailed)	.009	.001	.008	.022		.029	.016
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور6	Pearson Correlation	.571**	.358*	.583**	.046	.306	1	.527**
	Sig. (2-tailed)	.000	.032	.000	.009	.029		.001
	N	36	36	36	36	36	36	36
محور7	Pearson Correlation	.339*	.246	.382*	.124	.400*	.527**	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.049	.022	.018	.016	.001	
	N	36	36	36	36	36	36	36

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ملحق رقم (42): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.



ملحق رقم (43): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الأول

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
ندفقاولي	36	3.86	4.64	4.2071	.02459	.14757
الاراضي	36	3.64	4.50	4.0238	.03427	.20561
المباني	36	3.55	4.60	4.1444	.03601	.21606
الالات	36	3.25	4.63	4.0694	.05839	.35031
السيارات	36	3.40	4.80	4.0278	.05413	.32480
الاثاث	36	2.86	4.43	4.0119	.05645	.33871
النقديه	36	3.79	4.79	4.1865	.03821	.22926
الاستثمارات	36	3.25	4.63	4.0694	.05556	.33333
اوراقالقبض	36	3.00	4.88	4.0590	.06597	.39583
المدينين	36	3.50	4.75	4.0833	.07387	.44320
المخزون	36	2.87	4.73	4.0944	.06674	.40044
الشهره	36	2.40	4.80	3.9722	.07439	.44633
العلامةالتجاريه	36	3.50	5.00	4.3264	.06125	.36752
حقالاختراع	36	3.33	5.00	4.2130	.07761	.46566
الارصدةالمدينةالاخرى	36	3.20	5.00	4.2278	.06024	.36143
حقوقالملكيه	36	3.75	4.63	4.2604	.03739	.22435
خصومطويلةالاجل	36	3.43	4.71	4.2540	.05094	.30565
القروضطويلةالاجل	36	3.50	4.67	4.2454	.05332	.31994
الاحتياطاتوالارباحالموزعه	36	3.80	4.53	4.1759	.02591	.15545
المخصصات	36	3.45	4.64	4.1768	.04065	.24388
الدائنين	36	3.50	4.67	4.1944	.05496	.32974
اوراقالدفع	36	3.50	4.75	4.1736	.05961	.35767
البنك	36	3.50	4.63	4.1597	.03813	.22876
الارصدةالدائنةالاخره	36	3.25	4.50	4.0833	.05634	.33806
ضرائبالاصولوالخصوم	36	3.50	4.50	4.1111	.04719	.28312
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور1	36	3.59	4.29	4.1391	.02556	.15337
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (44): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثاني.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
المبيعات	36	3.73	4.36	4.0960	.02685	.16108
تغيراتالمخزون	36	3.63	4.63	4.0660	.03049	.18295
الخدماتوالمشترياتالمستهلكة	36	3.80	4.50	4.1028	.03073	.18437
اعباءالمستخدمين	36	4.13	5.13	4.6667	.03953	.23717
المنتجاتوالاعباءالعملياتية	36	3.20	5.00	4.0667	.06947	.41679
الاستهلاك	36	3.75	4.75	4.2569	.04165	.24990
المؤونات	36	3.50	4.67	4.1806	.04666	.27995
المنتوجاتوالاعباءالمالية	36	3.57	4.71	4.2222	.04811	.28865
الضرائب	36	3.00	5.00	4.3889	.09153	.54917
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور2	36	3.92	4.37	4.1440	.01710	.10259
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (45): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الثالث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
X283 البند283	36	2.00	5.00	4.0556	.12564	.75383
X284 البند284	36	3.00	5.00	4.1667	.10157	.60945
X285 البند285	36	3.00	5.00	4.1389	.10655	.63932
X286 البند286	36	3.00	5.00	4.1389	.09044	.54263
X287 البند287	36	2.00	5.00	4.1111	.12458	.74748
X288 البند288	36	3.00	5.00	4.0556	.08859	.53154
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور3	36	3.50	4.67	4.1111	.04600	.27603
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (46): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الرابع

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
X289 البند289	36	3.00	5.00	4.3056	.10404	.62425
X290 البند290	36	3.00	5.00	4.1111	.11804	.70823
X291 البند 291	36	3.00	5.00	3.9444	.09714	.58282
X292 البند292	36	3.00	5.00	4.0833	.10820	.64918
X293 البند293	36	3.00	5.00	4.1389	.11376	.68255
X294 البند294	36	3.00	5.00	4.3333	.08909	.53452
X295 البند295	36	3.00	5.00	4.1944	.08746	.52478
X296 البند296	36	3.00	5.00	4.0833	.10059	.60356
X297 البند297	36	3.00	5.00	4.4444	.10114	.60684
X298 البند298	36	3.00	5.00	4.4167	.09237	.55420
X299 البند299	36	4.00	5.00	4.6389	.08119	.48714
X300 البند300	36	3.00	5.00	4.5833	.09237	.55420
X301 البند 301	36	3.00	5.00	4.1667	.09344	.56061
X302 البند302	36	3.00	5.00	4.2778	.11691	.70147
X303 البند303	36	3.00	5.00	4.1667	.09344	.56061
X304 البند304	36	3.00	5.00	4.3056	.11832	.70991
X305 البند305	36	3.00	5.00	4.2500	.10820	.64918
X306 البند306	36	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور4	36	3.83	4.56	4.2639	.02613	.15678
Valid N (listwise)	36					

ملحق رقم (47): الإحصاء الوصفي لبنود المحور الخامس

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
X307 البند307	36	3.00	5.00	4.2778	.10244	.61464
X308 البند308	36	3.00	5.00	4.5278	.10147	.60880
X309 البند309	36	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991
X310 البند310	36	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991
X311 البند311	36	3.00	5.00	4.4167	.12199	.73193
X312 البند312	36	3.00	5.00	4.5556	.09296	.55777
X313 البند313	36	3.00	5.00	4.4444	.10114	.60684
X314 البند314	36	3.00	5.00	4.1389	.11376	.68255
X315 البند315	36	3.00	5.00	4.2778	.13576	.81455
X316 البند316	36	3.00	5.00	4.3056	.10404	.62425
X317 البند317	36	3.00	5.00	4.2778	.11691	.70147
X318 البند318	36	3.00	5.00	4.0556	.08859	.53154
X319 البند319	36	3.00	5.00	4.3889	.10748	.64488
X320 البند320	36	3.00	5.00	4.3611	.11376	.68255
X321 البند321	36	3.00	5.00	4.3611	.12053	.72320
X322 البند322	36	3.00	5.00	4.5000	.12280	.73679
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور5	36	3.94	4.63	4.3299	.02510	.15060
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (48): الإحصاء الوصفي لبنود المحور السادس

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
X323 البند323	36	3.00	5.00	4.3611	.11376	.68255
X324 البند324	36	3.00	5.00	4.1944	.12485	.74907
X325 البند325	36	2.00	5.00	4.2222	.12669	.76012
X326 البند326	36	3.00	5.00	4.1944	.11832	.70991
X327 البند327	36	2.00	5.00	4.1389	.12695	.76168
X328 البند328	36	3.00	5.00	4.3333	.11269	.67612
X329 البند329	36	3.00	5.00	4.5278	.10147	.60880
X330 البند330	36	3.00	5.00	4.3611	.10655	.63932
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور6	36	3.63	4.88	4.2917	.05054	.30326
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (49): الإحصاء الوصفي لبنود المحور السابع

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
X331 البند331	36	3.00	5.00	4.0556	.11230	.67377
X332 البند332	36	3.00	5.00	4.3333	.08909	.53452
X333 البند333	36	3.00	5.00	4.3611	.09882	.59295
X334 البند334	36	4.00	5.00	4.5278	.08438	.50631
X335 البند335	36	3.00	5.00	4.3611	.09882	.59295
X336 البند336	36	3.00	5.00	4.4167	.10059	.60356
X337 البند337	36	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845
X338 البند338	36	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845
X339 البند339	36	3.00	5.00	4.3333	.09759	.58554
X340 البند340	36	3.00	5.00	4.2778	.10991	.65949
X341 البند341	36	3.00	5.00	4.1667	.11616	.69693
X342 البند342	36	3.00	5.00	4.3889	.09982	.59894
X343 البند343	36	3.00	5.00	4.3056	.11141	.66845
Valid N (listwise)	36					

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic
محور7	36	4.00	4.62	4.3184	.02530	.15180
Valid N (listwise)	36					

الملحق رقم (50): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
CAC	196.881	35	.000	4.17830	4.1352	4.2214

الملحق رقم (51): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور1	159.976	35	.000	4.08914	4.0373	4.1410

الملحق رقم (52): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور2	239.442	35	.000	4.09402	4.0593	4.1287

الملحق رقم (53): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور3	88.277	35	.000	4.06111	3.9677	4.1545

الملحق رقم (54): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور4	161.263	35	.000	4.21389	4.1608	4.2669

الملحق رقم (55): نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور5	170.510	35	.000	4.27986	4.2289	4.3308

الملحق رقم (56): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور6	83.922	35	.000	4.24167	4.1391	4.3443

الملحق رقم (57): نتائج إختبار الفرضية الفرعية السابعة بإستخدام T-test

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محور7	168.708	35	.000	4.26838	4.2170	4.3197

ملاحق الدراسة الثالثة

ملحق رقم (58): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2014.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.620[a]	.470	.422	.49619

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, x3 RREit/TAit-1, X1 1/TA it-1, X2 REVit/REC/TAit-1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.474	5	1.368	7.558	.001[b]
	Residual	14.772	30	.246		
	Total	20.246	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, x3 RREit/TAit-1, X1 1/TA it-1, X2 REVit/REC/TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.050	.810		1.297	.200
	X1 1/TA it-1	8.305	.638	.305	2.600	.012
	X2 REVit/REC/TAit-1	-.374	.125	-.354	-2.983	.004
	x3 PPEit/TAit-1	-.021	.058	-.029	-.175	.861
	X4 ROAit-1	.063	.123	.060	.511	.611

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (59): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2015.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.152	5	1.038	7.914	.007[b]
	Residual	15.910	30	.265		
	Total	20.062	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit/RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.655[a]	.467	.454	.51494

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit/RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.376	1.006		-1.368	.176
	X1 1/TAit-1	5.076	.144	.068	.529	.599
	X2 REVit/RECit/TAit-1	-.066	.124	-.067	-.539	.591
	X3 PPEit/TAit-1	-.216	.137	-.205	-1.578	.120
	X4 ROAit-1	.326	.125	.328	2.601	.012

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (60): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2016.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.669[a]	.472	.410	.52981

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X3 PPEit/ TAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit-RECit/ TAit-1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.312	5	.328	7.169	.034[b]
	Residual	16.842	30	.281		
	Total	18.154	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X3 PPEit/ TAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit-RECit/ TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.501	.926		-2.702	.009
	X1 1/TAit-1	-2.124	.124	-0.137	-1.003	.320
	X2 REVit-RECit/ TAit-1	-.063	.135	-.059	-.470	.640
	X3 PPEit/ TAit-1	.149	.141	.139	1.061	.293
	X4 ROAit-1	.100	.133	.099	.748	.457

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (61): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2017.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.593[a]	.343	.313	.50156

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.845	5	1.211	8.815	.002[b]
	Residual	15.094	30	.252		
	Total	19.938	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.735	.823		-2.107	.039
	X1 1/TAit-1	9.292	.117	.294	2.500	.015
	X2 REVit-RECit/TAit-1	.054	.130	.054	.414	.681
	X3 PPEit/TAit-1	-.026-	.122	-.024-	-.210-	.835
	X4 ROAit-1	.311	.129	.314	2.408	.019

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (62): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2018.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.787[a]	.620	.595	.16854

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.781	5	.695	24.477	.000[b]
	Residual	1.704	30	.028		
	Total	4.485	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X1 1/TAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.860	.270		6.895	.000
	X1 1/TAit-1	14.151	.048	.286	3.169	.032
	X2 REVit-RECit/TAit-1	.131	.053	.238	2.461	.017
	X3 PPEit/TAit-1	.115	.060	.201	1.907	.061
	X4 ROAit-1	.174	.062	.306	2.802	.047

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (63): معاملات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لسنة 2019.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.822[a]	.675	.654	.15577

a. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1, X1 1/TAit-1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.030	5	.757	31.216	.000[b]
	Residual	2.456	30	.024		
	Total	6.485	35			

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

b. Predictors: (Constant), X4 ROAit-1, X2 REVit-RECit/TAit-1, X3 PPEit/TAit-1, X1 1/TAit-1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.573	.266		5.922	.000
	X1 1/TAit-1	18.105	.046	.210	2.292	.125
	X2 REVit-RECit/TAit-1	.278	.041	.519	6.840	.048
	X3 PPEit/TAit-1	.143	.040	.285	3.540	.034
	X4 ROAit-1	.126	.046	.254	2.715	.119

a. Dependent Variable: Y TACCit/TAit-1

ملحق رقم (64): مصفوفة الإرتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة.

Correlations

		X1 الرفع المالي	X2 الارباح الموزعة للسهم	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	X4 العائد على حقوق المساهمين	X5 حجم المؤسسة	X6 حجم الاسهم المتداولة	X7 المستحقات التقديرية الاستحقاقية لاجمالي الاصول
X1 الرفع المالي	Pearson Correlation	1	-.112-	-.083	-.277*	.250*	.476**	-.108**
	Sig. (2-tailed)		.024	.011	.025	.045	.000	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
X2 الارباح الموزعة للسهم	Pearson Correlation	-.112-	1	.396**	.200	.280*	.047	.347
	Sig. (2-tailed)	.024		.001	.055	.024	.042	.012
	N	36	36	36	36	36	36	36
X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	Pearson Correlation	-.083	.396**	1	-.382*	.302*	-.157	.048
	Sig. (2-tailed)	.011	.001		.023	.014	.018	.003
	N	36	36	36	36	36	36	36
X4 العائد على حقوق المساهمين	Pearson Correlation	-.277*	.200	-.382*	1	.436**	.140**	.040**
	Sig. (2-tailed)	.025	.055	.023		.000	.006	.006
	N	36	36	36	36	36	36	36
X5 حجم المؤسسة	Pearson Correlation	.250*	.280*	.302*	.436**	1	.213**	.483**
	Sig. (2-tailed)	.045	.024	.014	.000		.001	.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
X6 حجم الاسهم المتداولة	Pearson Correlation	.476**	.047	-.157	.140**	.213**	1	-.638**
	Sig. (2-tailed)	.000	.042	.018	.006	.001		.000
	N	36	36	36	36	36	36	36
X7 المستحقات التقديرية الاستحقاقية لاجمالي الاصول	Pearson Correlation	-.108**	.347	.048	.040**	.483**	-.638**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.012	.003	.006	.000	.000	
	N	36	36	36	36	36	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (65): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2014

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الإختيارية	36	.2710	.31263	.04539

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختبارية	17.529	30	.000	.2710	.1326	.4912

ملحق رقم (66): إختبار تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.720[a]	.619	.560	.34196	1.879

a. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X4 العائد على حقوق المساهمين, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X5 حجم المؤسسة, X2 الارباح الموزعة للسهم, X6 حجم الاسهم المتداولة, X1 الرفع المالي

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.181	5	1.026	38.773	.000[b]
	Residual	6.665	30	.117		
	Total	13.846	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

b. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X4 العائد على حقوق المساهمين, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X5 حجم المؤسسة, X2 الارباح الموزعة للسهم, X6 حجم الاسهم المتداولة, X1 الرفع المالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	4.331	.644		4.514	.009		
	X1 الرفع المالي	-.126-	.104	-.143-	-2.218-	.128	.606	1.250
	X2 الارباح الموزعة للسهم	.163	.102	.173	3.697	.016	.719	1.390
	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.150	.192	.022	3.216	.009	.781	1.280
	X4 العائد على حقوق المساهمين	.025	.105	.028	2.233	.006	.578	1.430
	X5 حجم المؤسسة	.109	.100	.110	8.088	.002	.728	1.374
	X6 حجم الاسهم المتداولة	-.020-	.092	-.022-	-1.676-	.012	.641	1.561
	X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول	-.459-	.117	-.461-	-1.606-	.000	.621	1.609

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

ملحق رقم (67): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2015

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الاختبارية	36	.31	.411	.033

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختبارية	13.412	30	.000	.308	.20	.44

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.911[a]	.829	.809	.11584	1.567

a. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X1 الرفع المالي, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداولة

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.721	5	.532	39.609	.000[b]
	Residual	.765	30	.013		
	Total	4.485	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

b. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X1 الرفع المالي, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداولة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.907	.218		4.154	.000		
	X1 الرفع المالي	-.159-	.035	-.297-	-4.540-	.139	.696	1.037
	X2 الارباح الموزعة للسهم	.089	.031	.178	2.878	.006	.781	1.281
	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.163	.032	.328	5.101	.000	.724	1.381
	X4 العائد على حقوق المساهمين	.082	.034	.156	2.430	.018	.728	1.131
	X5 حجم المؤسسة	.071	.038	.130	9.890	.044	.632	1.383
	X6 حجم الاسهم المتداولة	-.129-	.044	-.217-	-1.605-	.007	.491	1.037
	X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول	-.977-	.044	-.571-	-1.693-	.031	.494	1.025

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

ملحق رقم (68): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2016

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الاختيارية	36	.2338	.35949	.03528

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختيارية	12.722	30	.000	.2338	.1000	.3180

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.895[a]	.801	.776	.125	1.752

a. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X1 الرفع المالي, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداولة

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.593	5	.513	32.764	.000[b]
	Residual	.893	30	.016		
	Total	4.485	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

b. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X1 الرفع المالي, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداولة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	3.520	.922		3.902	.022		
	X1 الرفع المالي	-.133-	.136	-.203-	-2.977	.084	.745	1.342
	X2 الارباح الموزعة للسهم	.241	.042	.174	3.973	.034	.603	1.658
	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.180	.045	.140	3.146	.003	.555	1.200
	X4 العائد على حقوق المساهمين	.098	.048	.173	2.056	.044	.494	1.025
	X5 حجم المؤسسة	.270	.087	.290	9.117	.003	.404	1.476
	X6 حجم الاسهم المتداولة	-.142-	.089	-.160-	-1.598-	.015	.348	1.073
	X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول	-.137-	.081	-.162-	-1.686-	.017	.374	1.271

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ملحق رقم (69): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2017

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الاختيارية	36	.1319	.14407	.05769

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختيارية	18.333	30	.000	.1319	.0122	.2885

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.816[a]	.666	.626	.17404	1.514

a. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X2 الارباح الموزعة للسهم, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X1 الرفع المالي, X4 العائد على حقوق المساهمين, X6 حجم الاسهم المتداولة, X5 حجم المؤسسة

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.830	5	.404	22.092	.049[b]
	Residual	11.016	30	.193		
	Total	13.846	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

b. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداولة, الارباح الموزعة للسهم X2, العائد على حقوق المساهمين X4, القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية X3, الرفع المالي X1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	2.784	.812		3.427	.001		
	X1 الرفع المالي	-.020-	.110	-.023-	-2.185-	.853	.881	1.135
	X2 الارباح الموزعة للسهم	.224	.115	.270	3.946	.037	.724	1.382
	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.200	.113	.239	2.762	.013	.759	1.318
	X4 العائد على حقوق المساهمين	.003	.119	.003	2.023	.002	.750	1.334
	X5 حجم المؤسسة	.169	.102	.202	8.667	.001	.954	1.048
	X6 حجم الاسهم المتداولة	-.033-	.116	-.037-	-1.478-	.001	.793	1.261
	X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول	-.111-	.111	-.134-	-1.002-	.020	.781	1.280

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ملحق رقم (70): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2018

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الاختيارية	36	.0222	.09133	.03284

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختيارية	13.802	30	.000	.0222	.0000	.0110

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.802[a]	.644	.600	.16742	2.171

a. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X6 حجم الاسهم المتداولة, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X5 حجم المؤسسة, X1 الرفع المالي

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.888	5	.413	14.717	.000[b]
	Residual	3.598	30	.028		
	Total	5.485	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

b. Predictors: (Constant), X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X2 الارباح الموزعة للسهم, X4 العائد على حقوق المساهمين, X6 حجم الاسهم المتداولة, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X5 حجم المؤسسة, X1 الرفع المالي

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.542	.306		5.032	.001		
	X1 الرفع المالي	-.133-	.110	-.123-	-1.883-	.610	.659	1.018
	X2 الارباح الموزعة للسهم	.194	.115	.170	1.841	.007	.859	1.166
	X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية	.184	.102	.212	1.962	.004	.723	1.386
	X4 العائد على حقوق المساهمين	.076	.119	.073	1.738	.019	.703	1.425
	X5 حجم المؤسسة	.169	.102	.202	7.919	.001	.734	1.364
	X6 حجم الاسهم المتداولة	-.033-	.116	-.037-	-1.288-	.010	.862	1.161
	X7 الدفعات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول	-.081-	.111	-.039-	-1.002-	.000	.677	1.179

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختيارية

ملحق رقم (71): إختبار الفرضية الرئيسية السادسة بالنسبة لسنة 2019

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Y المستحقات الاختبارية	36	.0001	.05517	.03528

One-Sample Test

	Test Value = 0.05					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y المستحقات الاختبارية	1.022	30	.316	.00013	.0000	.0002

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.152[a]	.104	.012	.43962	.472

a. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداوله, X1 الرفع المالي, X3 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X4 العائد على حقوق المساهمين, X2 الارباح الموزعة للسهم

b. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.830	5	.404	1.092	.249[b]
	Residual	15.016	30	.193		
	Total	17.846	35			

a. Dependent Variable: Y المستحقات الاختبارية

b. Predictors: (Constant), X7 التدفقات النقدية التشغيلية لاجمالي الاصول, X5 حجم المؤسسة, X6 حجم الاسهم المتداوله, X2 العائد على حقوق المساهمين, X4 القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية, X3 الرفع المالي, X1 الارباح الموزعة للسهم


تم بحمد الله